مهدي عامل

مقدمات نظرية

لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني

الفارابي

مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي

في حركة التحرر الوطني

تأليف
مهدي عامل

مقدمات نظرية
لدراسة أثر الفكر الاشتراكي
في حركة التحرر الوطني
1 ـ في التناقض
2 ـ في نمط الإنتاج الكولونيالي
دار الفارابي

الكتاب: مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني
المؤلف: مهدي عامل
الغلاف: فارس غصوب
الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان
ت: 301461(01) - فاكس: 307775(01)
ص.ب: 11/3181 - الرمز البريدي: 2130 1107
www.dar-alfarabi.com
e-mail: info@dar-alfarabi.com
الطبعة الأولى: 1972
الطبعة السابعة: أيار 2013
ISBN: 978-9953-71-887-3
© جميع الحقوق محفوظة

مقدمة للطبعة الثالثة

I

ليس جديداً على الفكر الماركسي أن يجابه الواقع الاجتماعي المتميز في حركة تطوره التاريخي في فجاءاته وتغيراته. بل يمكن القول إنه ولد وتكوّن وتطور في هذه المجابهة. وما طابعه المادي الذي تأكد في نقد الفكر المثالي الهيغلي والاقتصادي البورجوازي ـ بوجه خاص ـ سوى نتيجة هذه الضرورة في أن يكون قادراً على تفسير العالم وتاريخه تفسيراً علمياً، وأداة لتغييره في يد القوى الاجتماعية المؤهلة والمدعوّة إلى تغييره. ميزة هذا الفكر هي أن يكون فكراً مناضلاً، أو لا يكون. معنى هذا أن التحام النظرية الماركسية بالحركة الثورية أساسي لوجودها كنظرية علمية. والعكس صحيح أيضاً. فالحركة الثورية في عصرنا الراهن بحاجة إلى قاعدة نظرية تستند إليها في تغييرها العالم بحسب القوانين الفعلية التي تحكم حركته التاريخية.

ولعل أخطر داء يصيب الحركة الثورية هو داء العفوية أو التلقائية في ممارساتها. إنه داء المغامرة بالثورة، في زمن التخطيط الامبريالي على الصعيد العالمي. ليس في هذا القول من جديد، بل فيه استعادة لقول لينين: «لا حركة ثورية بلا نظرية ثورية». والنظرية الماركسية ثورية، ليس لأنها وحسب نظرية الثورة، بما تعنيه الثورة هذه من انتقال ضروري من الرأسمالية إلى الاشتراكية بل لأنها أيضاً، وبالدرجة الأولى، علمية، أي لأنها علم التاريخ في حركة انتقاله هذه.

والعالم العربي، كغيره من بلدان العالم، يسير في واقعه الراهن في خط هذه الحركة الكونية وفي أفقها، لا يشذّ عنها أو يتفرّد بالسير في خط آخر ـ سماه البعض طريقاً ثالثاً ـ إلّافي وهم الباحثين عن «الخصوصية» من أسياد الأيديولوجية البورجوازية وأتباعها أيضاً. وكلما احتدم الصراع في تلك الحركة الكونية الحاكمة سيرورة التاريخ الاجتماعي السياسي المعاصر بين قوى التغيير الثوري، في كل بلد، وعلى صعيده العالمي، وبين قوى الثورة المضادة، نبتت، كالفطر، في تربة الأيديولوجية البورجوازية، مفاهيم متلوّنة تحلّ محلّ مفاهيم أخرى في الهجوم الرجعي المضاد على الفكر الثوري العلمي. من هذه المفاهيم: مفهوم «الخصوصية» مثلاً، أو «الأصالة». تارة تكون الخصوصية «عربية»، فإذا تصدع الفكر البورجوازي بتصدّع مواقع السيطرة الطبقية للبورجوازيات العربية، صارت الخصوصية هذه «إسلامية» متسامحة حتى إلغاء الصراع ضد الاستبداد العثماني وإعادة قراءة التاريخ في ضوء هذه المصالحة الجديدة. وتارة تكون «مارونية» أو «شيعية» أو «درزية»،

بحسب حاجات النظر الطائفي. وربما كانت عند بعضهم «قبطية» أو حتى «متوسطية»، فهي تضيق حيناً وتتسع حيناً آخر ويبقى المبدأ منها واحداً: رفض العقل العلمي ومبدأ كونيته.

إما أن نقول بما يقول به العلم التاريخي من وجود نظام رأسمالي عالمي تهيمن عليه الامبريالية هيمنة كليّة، في أشكال متعددة ومتجددة، وإما أن نرفض هذا القول وننفي وجود مثل هذا النظام العالمي لنتصوّر العالم في شكل مجموعة من «الوحدات القومية» ـ حسب تعبير أنور عبد الملك، مثلاً ـ تقيم بينها، في أحسن الحالات، علاقات خارجية، تستقل فيها كل واحدة عن الأخرى استقلالاً تؤكد فيه «خصوصيتها» التي تؤمّن لها «استمراريتها التاريخية»، كأنها جوهر ميتافيزيقي فيه تتماثل بذاتها ضد اختلاف الشروط وتغيراتها، فما تاريخها أو صيرورتها، في الماضي والحاضر والمستقبل، سوى حركة تمظهر هذا الجوهر الواحد الثابت. من منطق هذا النفي أن يقود إلى نفي العلم بعامة، والعلم التاريخي بخاصة، ونفي كونية قوانينه. بل إنه يقوده إلى تهافت العقل نفسه، إذ يتفتَّت العقل ـ أو ما يبدو كذلك ـ في ذرات «قومية» ينغلق في كل منها على «خصوصية» لا ينفتح فيها إلّا على ذاته. وما الذات هذه سوى أسطورة، وظيفتها أن تلغي التاريخ وقلق حركة التغيّر فيه، حتى يصير التاريخ، بالوهم، تكراراً يكبت الجديد فيه ويحول دون ولادته. هكذا يصير لكل «خصوصية» عقلها الذي هو لها مطلق لا يتغيّر، فطريق الذات إلى المستقبل هو هو طريق حاضرها إلى ماضيها الذي هو نموذجها الأول. لذا، كان لأوروبا عقل أوروبي خاص بها، وعلم أوروبي ومعرفة أوروبية، وكان لليابان عقل ياباني وعلم ياباني ومعرفة يابانية، وللصين كذلك، ولروسيا أو إيطاليا أو لغيرهما أيضاً. لكل «وحدة قومية» إذن، علم أو معرفة أو عقل لا يصح على غيرها، فكلّ أسير «خصوصيته». أما العلم الأوحد والعقل الأوحد فلله وحده، يخلق ما لا تعلمون. ولئن أراد العقل العربي أو الإسلامي أن يأخذ بالماركسية مثلاً، فعلى الماركسية أن تصير عربية أو إسلامية، وعلى العلوم الفيزيائية أو الكيميائية أيضاً أن تصير عربية أو إسلامية، إن أراد العقل ذلك أن يُطلّ من حدوده على العلوم هذه.

لا نريد للسخرية أن تكون وحدها أداة النقد، فما أسهل أن نترك لهذا الفكر الظلامي حرية التحرك والتوسع في حدود منطقه وبحسب منطقه، حتى يتهافت منطقه ويكون الواقع التاريخي الفعلي لاذعاً في سخريته. ما نريد أن نقول هو، ببساطة، ما يلي: إن القضية التاريخية الأساسية التي

يطرحها مثل هذا الفكر، بحسب منطلقاته، ليست قضية تحديد الشروط التاريخية الخاصة بواقعنا الاجتماعي التي فيها تتحقق سيرورة التغيير الثوري في الانتقال الكوني من الرأسمالية إلى الاشتراكية، بل إنها قضية توفير الشروط الضرورية لتحقيق سيرورة «الاستمرارية التاريخية» لـ «الخصوصية» العربية أو الإسلامية، بما تعنيه هذه «الخصوصية» من وجود أسطوري لجوهر ثابت لا يتماثل بذاته إلّا لأنه من خارج التاريخ، أقوى منه ومن تغيّراته المادية التي هي العارض قياساً على الجوهر، وبما تعنيه تلك «الاستمرارية التاريخية» من حركة يتكرر فيها الجوهر. لكن التاريخ الفعلي اقتحم، في حركته المادية، في لحظة معينة، ميدان حركة التكرار هذه، لما دخل النظام الرأسمالي العالمي في تطوره الامبريالي الكاسح، فأحدث في تلك «الاستمرارية التاريخية» انقطاعاً تعطّلت به حركة تكرار الجوهر، وانفصل أولها الذي هو منها الأصل عن حاضرها الراهن، وكان للحاضر نموذجاً لما استعاد الجوهر حركته. هكذا تكتمل دائرة الزمن الجوهري إذ تنغلق دائرة الزمن الأصلي على ذاتها، في عودة الحاضر إلى أوّله، أي ماضيه الأصيل الذي هو نموذج مستقبله. إنه زمن الأصالة، دائري كالزمن الأسطوري.

إذا تركنا الأسطورة جانباً، وعدنا إلى التاريخ الفعلي وحركته المادية، وجب علينا القول إن واقع مجتمعاتنا العربية هو أنها خاضعة للسيطرة الامبريالية، بوجودها في شبكة علاقات النظام الرأسمالي العالمي، فلا سبيل لها إذن، إلى الإفلات من القوانين الكونية التي تحكم حركة التاريخ المعاصر، من حيث هي، في الأزمة العامة للامبريالية، حركة الانتقال إلى الاشتراكية. لهذا كانت حركة التحرر الوطني في جوهرها حركة هذا الانتقال نفسه، وسيرورتها سيرورته، وكان الصراع الطبقي فيها هو هو الصراع الوطني، فلا فصل فيه لوجه أو شكل منه عن الآخر، ولا تغليب لهذا على ذاك إلّا في الأيديولوجية البورجوازية. وبتعبير آخر، إن التلازم في حركة التحرر الوطني بين العداء للامبريالية والعداء للرأسمالية قائم بالضرورة. هذا ما حاولت شرحه بالتفصيل في كتاباتي كلها. ولقد انطلقت فيها من قضية أساسية صغتها على الوجه التالي: ما هو الشكل، أو بالأحرى ما هي الأشكال المحددة التي تتميز فيها حركة القوانين التاريخية الكونية في الحركة التاريخية للمجتمعات العربية المعاصرة؟ لم تكن هذه الصياغة عفوية، بل أردت لها أن تكون دقيقة، فهي محور لمجموعة من الأسئلة المترابطة فالصعوبة كل الصعوبة في حركة الفكر وفي إنتاج المعرفة ليست في الإجابة عن الأسئلة بقدر ما هي في تحديد نوع الأسئلة التي نطرح. ولقد أشرت

سابقاً، إلى أين يقود منطق من الفكر ينطلق في فهم واقعنا التاريخي الراهن من البحث عن «خصوصية» تجد شرط وجودها في تهافت العقل ورفض العلم وكونيته. فإذا فهمنا أن الكوني لا ينوجد في التاريخ إلّا مميَّزاً، لأن تمييزه هذا هو فيه وجوده المادي نفسه، وضح لنا المنهج الذي نعتمده في تحليل واقعنا التاريخي. إنه منهج فكر كليّ ـ ولولا نبرة «صوفية» في الكلمة لقلت إنه منهج فكر كوكبي ـ ينظر في واقعنا المميّز بعين القوانين الكونية فيميّزها فيه، ويرفع هذا المميّز إلى كونيته. والفكر هذا هو الفكر الماركسي نفسه الذي قال عنه يوماً سارتر: إنه الأفق الذي لا يمكن للمفكر المعاصر أن يتخطاه، لسبب موضوعي بحت هو أنه فكر التاريخ المعاصر، من حيث هو تاريخ الانتقال الثوري من الرأسمالية إلى الاشتراكية. فالنظر بهذا الفكر في واقعنا التاريخي المميّز يطرح عليه، إذن، مهمة نظرية محددة: هي أن يكون، أو بالأحرى أن يصير نظرية التحرر الوطني في عالمنا العربي. هل هو قادر على ذلك؟ هل نحن قادرون على أن نجعل منه، بالتحديد، أيديولوجية الحركة الثورية الوطنية العربية؟ هذا هو التحدي التاريخي الذي يجابه هذا الفكر.

ليهدأ المتزمتون. ليس في هذا القول أي انحراف بالماركسية عن خطها الثوري العلمي. حين نقول: إن على النظرية الماركسية أن تثبت جدارتها بأن تصير أيديولوجية الثورة التحررية الوطنية، فمعنى هذا أن عليها أن تثبت ذلك، في المجال النظري والسياسي معاً، بما هي أيديولوجية الطبقة العاملة بالذات. ومعنى هذا أيضاً أن علينا أن نحدد بوضوح دور الطبقة العاملة وموقعها في سيرورة الثورة التحررية الوطنية، ودور التحالف الطبقي الثوري وطبيعته فيها، وموقع الطبقة العاملة في هذا التحالف، من حيث هو موقع الطبقة المهيمنة النقيض.

ما أريد قوله، بإيجاز، هو أن محاولتي النظرية كانت ترتسم، عن وعي، ضد ما لحق بالنظرية الماركسية من تشويه وانحراف في ممارسات الحركة الشيوعية العربية، أو بعض أحزابها. وما زال التشويه والانحراف قائمين فيها حتى الآن. ولعل بالإمكان الرجوع بهما، في نهاية التحليل، إلى طغيان الأيديولوجية البورجوازية والبورجوازية الصغيرة في ظهورها مظهر الأيديولوجية «القومية»، في تلك الممارسات. فعلى قاعدة هذه الأيديولوجية بالذات، يتم الفصل، في الزمان والمكان، بين القضية الاجتماعية والقضية «القومية»، بحيث تظهر الأولى كأنها مجال تحرك الصراع الطبقي، والثانية كأنها مجال تحرك الصراع الوطني، أو «القومي»، ويجري تغليب الأولى على الثانية، باسم

«النظرية الماركسية»، أو الثانية على الأولى، باسم «النظرية القومية»، فتستقل مرحلة التحرر الوطني عن مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية وتسبقها، وتكون فيها القيادة الطبقية للبورجوازية، بانتظار الانتقال منها إلى المرحلة الثانية التي على الطبقة العاملة، فيها وحدها دون غيرها من المراحل، أن تقوم بدورها القيادي. هكذا يتحدد دور الطبقة العاملة في حركة التحرر الوطني، بحسب هذه الأيديولوجية التي على قاعدتها، وفي تربتها، يتقابل منها وجهان متعارضان: وجه يظهر مظهر «النظرية الطبقية الماركسية»، ووجه يظهر مظهر «النظرية القومية». إنه دور الطبقة ـ السند للطبقة البورجوازية «الوطنية». هكذا يتمّ، بتعبير آخر، إلغاء الدور القيادي للطبقة العاملة في حركة التحرر الوطني.

ضد هذه الأيديولوجية التي لا تزال فاعلة، بأشكال مختلفة، في ممارسات بعض الأحزاب الشيوعية العربية، قمت بمحاولتي النظرية، وضدها تتميز المفاهيم النظرية الماركسية بالنظر في واقع مجتمعاتنا العربية وفي حركة التحرر الوطني فيها، وفي الصراع الطبقي الدائر في هذه الحركة، في جميع حقوله، بين خطين سياسيين رئيسيين: خط بورجوازي رجعي يظهر في شكل «قومي»، وخط وطني ثوري هو هو خط الطبقة العاملة في ممارسة الصراع الوطني، وهو الذي تناضل هذه الطبقة الثورية، بقيادة حزبها الشيوعي الحقيقي، من أجل أن يكون خط التحالف الطبقي الثوري نفسه، أي خط الحركة الوطنية. أما الخط السياسي الانتهازي في الحركة الثورية، الذي ينزلق، بالممارسة إلى مواقع الأيديولوجية البورجوازية، فهو في تحالف موضوعي مع الخط البورجوازي نفسه.

II

يحتل مفهوم نمط الإنتاج الكولونيالي موقعاً مركزياً في أبحاثي. وأول مرة استخدمت فيها هذا المفهوم، في مقال نشر في مجلة الطريق في العدد الثامن من سنة 1968، بل في رسالة الدكتوراه التي ناقشتها في فرنسا في شهر أيار من سنة 1967 ولم أنشرها حتى الآن، أشرت بوضوح إلى أنني أستخدم هذا المفهوم كفرضية نظرية يصح عليها ما يصح على أي فرضية علمية تستلزم، في تحقيقها، اختباراً تاريخياً يؤكد صحتها أو يقوّمها. ودعوت القارىء إلى يقظة فكرية ضرورية لقراءة ما أكتب، حتى أستثير عنده النقد كما أستثيره عندي. ولقد فرض عليّ منطق البحث نفسه ضرورة اللجوء إلى هذه الفرضية كي أرى بعين الماركسية ومفاهيمها النظرية إلى واقع مجتمعاتنا العربية، من حيث هي جزء من المجتمعات المستعمرة سابقاً، من موقع نظر هذه المجتمعات إلى ذاتها، في علاقة تبعيتها البنيوية بالامبريالية، وليس من موقع نظر المجتمعات الامبريالية إليها. كان عليّ إذن، أن أحدث تغييراً في زاوية النظر في مجتمعاتنا، بل أن أحدث هذا التغيير في زاوية النظر في تلك العلاقة من التبعية البنيوية بالامبريالية، فأنتقل من زاوية نظر الطرف المسيطر في هذه العلاقة ـ وهو طرف الامبريالية، أو طرف التطور الامبريالي للرأسمالية ـ إلى زاوية نظر الطرف التبعي فيها، وهو طرف مجتمعاتنا، أو طرف التطور الذي سميته التطور الكولونيالي للرأسمالية.

وبإحداث هذا التغيير في زاوية النظر في واقعنا التاريخي، كان عليّ أيضاً أن أحدث التغيير نفسه في النظر في المفاهيم الماركسية التي لا تتكون إلّا بتمييزها. وكنت وما زلت أحاول، إذن، القيام بعمليتين مترابطتين في عملية واحدة: عملية إنتاج المعرفة العلمية بآلية التطور الكولونيالي للرأسمالية في مجتمعاتنا العربية، وبآلية الصراع الطبقي الخاص بهذا التطور، أي بتطور هذا الشكل التاريخي المميز من الرأسمالية، من حيث هي آلية حركة التحرر الوطني فيه، وعملية إنتاج أدوات إنتاج هذه المعرفة. وكان من الطبيعي جداً أن تغلب العملية الثانية هذه على العملية الأولى في ترابط الاثنتين وتمفصلهما في عملية واحدة معقدة يمكن القول عنها:إنها عملية إنتاج النظرية الماركسية، من حيث هي، بالضبط، نظرية سيرورة التحرر الوطني، بأدوات النظرية الماركسية نفسها. فلا ننسى، بهذا الصدد، أن عملية إنتاج النظرية الماركسية هي عملية مستمرة باستمرار الحركة الثورية نفسها، من حيث هي حركة تغيير للعالم وانتقال به من الرأسمالية إلى الاشتراكية.

إنها، بتعبير آخر، عملية إعادة إنتاجها متجددة بتجدد الشروط التاريخية الخاصة بتحقق السيرورة الثورية.

إلّا أن غلبة العملية الثانية على الأولى ولّدت عند بعض القراء التباساً وجد تعبيره في أشكال شتى؛ منها اتهامي بالتجريد، مثلاً، وبأن اللغة التي بها أكتب هي لغة صعبة وكثيراً ما تكون شكلية، ومنها أيضاً أنني أقيم بين المفاهيم علاقات استخلاصية محكمة البناء في عمارة منطقية صارمة لا ينعكس فيها الواقع التجريبي بغنى حياته وتفاصيله إلّا انعكاساً باهتاً، أو أنني لا أقيم وزناً كبيراً للتاريخ ولتسلسل الأحداث فيه.

لا أريد أن أدفع عني مثل هذا الاتهام أو غيره، بل أريد في هذا المجال أن أؤكد من جديد على طبيعة الموضوع الذي أعالج. فبتقديري أن كثيراً من النقد الذي قرأت أو سمعت قد أخطأ موضوعه. ولا يدهشني هذا الأمر كثيراً، بل أرى فيه دلالة تتخطّى أصحاب النقد وتتخطى ما كتبت أيضاً، لتطال بنية الفكر العربي المعاصر، ولا سيما في تياراته الغالبة. حين يأخذ البعض على الفكر تماسك بنائه الداخلي وصرامة منطقه وحركة استخلاص المفاهيم النظرية منه وانتظامها في شبكة من العلاقات المحكمة، فإنما هو يأخذ عليه هذا من موقع الجهل بطبيعة الفكر العلمي ونشاطه النظري، أو في أحسن الحالات، من موقع انتمائه الضمني أو الصريح إلى فكر تجريبي أو وضعي يرى في المعرفة نقلاً تسجيلياً للواقع التجريبي، بفوضى تفاصيله وحمّى أحداثه، إلى اللغة العادية، فيهمل دور المفاهيم النظرية الضرورية لإنتاج المعرفة، التي بها يشتغل الفكر موضوعه الذي هو معرفة سابقة. والأدوات هذه ليس جاهزة، بل يجب إنتاجها، أو إعادة إنتاجها، كما هو أمر المفاهيم النظرية الماركسية. إن عملية إنتاج أدوات إنتاج المعرفة هي، بتعبير أوضح، عملية لا وجود لها بالنسبة إلى هذا الفكر التجريبي. من هنا أتى ذلك الالتباس الذي أشرت إليه سابقاً، في فهم محاولتي النظرية. فالفكر هذا، بألوانه المختلفة وأشكاله المتعددة، وهي كثيرة لو أحصيناها، يكاد يكون الفكر الغالب في الفكر العربي المعاصر. فأولى مهمات هذا الفكر إذن، أن يقوم بما سميته، في مقدمة كتابي «في التناقض» ثورة كانطية جديدة يعيد النظر فيها بأدوات إنتاج المعرفة العلمية التي عليه أن ينتجها، بالارتباط العضوي بالحركة الثورية، وليس بمعزل عنها، من حيث معرفة السيرورة التاريخية لحركة التحرر الوطنية وقوانينها المتميزة في مجتمعاتنا العربية. والمهمة هذه تتقدم فيه كل مهمة أخرى، لأن نوع المعرفة وطابعها يتحددان، في نهاية التحليل، بأدوات إنتاجها. وما أدوات هذا

الإنتاج المعرفي سوى المفاهيم النظرية الماركسية. بإعادة إنتاجها في تمييز كونيتها، تبدأ صيرورة الفكر العربي فكراً علمياً. لهذا السبب بالذات كان لبحثي طابع «المقدمات النظرية» التي تهيىء لإنتاج المعرفة العلمية. وهي في ثلاثة أجزاء، منها اثنان: الأول «في التناقض»، والثاني «في نمط الإنتاج الكولونيالي»، أما الثالث «في تمرحل التاريخ»، فما زلت أشتغله.

والطريف في الأمر هو أن الجزء الأول كان حظه من النقد أقل بكثير من حظ الثاني، مع أن هذا يستند، في بنائه النظري، إلى ذاك ولا يفهم إلّا به. فنظرية التناقض هي التي تحكم أعمالي الفكرية بكاملها. فمنها يبدأ النقد، إن كان للنقد أن يكون مثمراً. ويظل النقد عقيماً إن اكتفى بالنظر في النتائج دون المنطلقات، فقطعها عن أسسها ولم ير إلى الحركة التي فيها تولدت. وفي هذا تأكيد على صحة ما أتى في الفقرة السابقة.

فعلى سبيل المثال أقول: إن العلاقة بين طرفي التناقض ليست، كما هي في التناقض الهيغلي، علاقة تماثل يختلفان فيها فقط، باختلاف الموقع الذي يحتله كل منهما في هذه العلاقة، بل هي، في التناقض المادي الماركسي، علاقة اختلاف هي في أساس الصراع بينهما، ولا يصير الواحد منهما فيها الآخر، إن هو احتل موقعه، بل يظل في موقعه الجديد هذا مختلفاً عنه. هذا ما يسمح لنا، مثلاً، بفهم الاختلاف الجذري بين الثورة البورجوازية والثورة البروليتارية، أو بين السلطة الطبقية البورجوازية والسلطة البروليتارية. لئن كانت الأولى تهدف إلى تأبيد سيطرتها الطبقية بتأبيد المجتمع الطبقي، فإن الثانية تهدف، في مفهومها النظري، إلى إلغاء الطبقات وإلغاء نفسها كطبقة مسيطرة، والانتقال بالمجتمع إلى الشيوعية.

في ضوء هذا الفهم المادي للتناقض، تبلور مفهوم نمط الإنتاج الكولونيالي، وظيفة هذا المفهوم النظري تكمن في أن يفهم الاختلاف البنيوي بين طرفي التناقض في العلاقة بين المجتمعات المستعمرة أو المستعمرة سابقاً، والمجتمعات الامبريالية، في وحدة الطرفين في النظام الرأسمالي العالمي. إن كل نظر في العلاقة بين هذين الطرفين في ضوء فهم هيغلي للتناقض يقيم بينهما علاقة تماثل، لا بد من أن يصطدم بواقع الاختلاف بينهما في كل مفصل من مفاصل تطور كل منهما وسيرورته بارتباطه العضوي بالآخر، فتستعصي عليه المعرفة، أو يصل إلى شكل منها يُخطىء فيه موضوعها، لأنه شكل من اجترار مفاهيم جاهزة يسقط بها على بنية مجتمعاتنا وسيرورتها التاريخية المتميزة هيكلاً من التطور ربما كان صالحاً لمعرفة تطور المجتمعات الامبريالية وبنيتها. بهذا الإسقاط، يكتفي الفكر الجامد، في مقاربته واقعنا

التاريخي المختلف، بقراءة هيكله، فيرى، مثلاً، في هذا الواقع، المراحل التاريخية نفسها التي مرّت بها الرأسمالية في البلدان الامبريالية، ويرى فيه غير ذلك مما يتضمنه هيكله، ويستخلص، بالتالي، بسهولة مذهلة، ما عرفنا من مقولات خاطئة طبعت ممارسات الحركة الثورية في العالم العربي طوال نصف قرن أو أكثر، كالقول، مثلاً: إن مرحلة التحرر الوطني هي مرحلة مستقلة تاريخياً عن مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية، لأنها مرحلة بناء الرأسمالية وطورها الصاعد، على قاعدة العداء للامبريالية، وهي مرحلة تكوّن الطبقات واكتمال نمو الطبقة العاملة، على نموذج المجتمع الرأسمالي المتطور، وهي مرحلة الضرورة في أن تكون القيادة الطبقية فيها للبورجوازية «الوطنية» المعادية للامبريالية، وأن يقتصر دور الطبقة العاملة والحركة الثورية فيها على دعم هذه البورجوازية، فالخطأ المميت هو القفز فوق المراحل.

لقد حددت نمط الإنتاج الكولونيالي كشكل تاريخي مميز من نمط الإنتاج الرأسمالي، هو بالضبط شكل الرأسمالية المرتبطة ارتباطاً تبعياً بنيوياً بالامبريالية، في تكوّنها التاريخي وفي تطورها الراهن أيضاً. وحاولت أن أحدد طبيعة الاختلاف بين هذا الشكل من الرأسمالية وبين الرأسمالية الامبريالية في أوروبا مثلاً. ولعل الاختلاف الرئيسي الذي يفسر سائر أوجه الاختلاف بينهما هو أن الرأسمالية في مجتمعاتنا الكولونيالية قد بدأت تتكون تاريخياً في طور أزمة النظام الرأسمالي العالمي، فكان طور تكوّنها الصاعد هو طور أزمتها، بمعنى أنها لم تعرف الطور الصاعد الثوري الذي عرفه أو مرّ به نمط الإنتاج الرأسمالي في أوروبا، فكانت بنيتها بنية أزميّة ـ أو أزمويّة ـ منذ بدء تكونها في ظل السيطرة الامبريالية. لذا كان تطورها التاريخي يرتطم باستمرار بعائق بنيتها الأزمويّة هذه، بمعنى أن تطورها كان مأزوماً، أي مُلجماً من داخل بنيته، بارتباط هذه البنية ارتباطاً تبعياً بالامبريالية. وهذا أثر بارز من آثار قانون تفاوت التطور الذي يحكم النظام الرأسمالي العالمي، فيه نجد تفسير إلجام سيرورة التفارق الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية. فتحقق هذه السيرورة يصطدم باستمرار بعائق داخلي في هذه البنية يحول دونه، هو هذه البنية بالذات، من حيث هي بنية الرأسمالية التبعية، أي بنية الإنتاج الكولونيالي. ليس الاختلاف إذن، بين بنية هذا الإنتاج وبنية الإنتاج الامبريالي، في وحدة الاثنتين في بنية النظام الرأسمالي العالمي، اختلافاً كمياً ـ إن صح التعبير ـ في درجة التطور، بل هو اختلاف بنيوي، أي اختلاف في البنية يستحيل فيه أن يصير الإنتاج الكولونيالي إنتاجاً

امبريالياً أو أن يلحق به. وهذا الاختلاف بينهما الذي يجد أساسه المادي في علاقة التبعية البنيوية التي يخضع فيها الأول للآخر خضوعاً متجدداً بتجدد هذه العلاقة، دائماً بديمومتها، يظهر واضحاً في أن الإنتاج الرأسمالي الامبريالي يميل في تطوره المتوسع إلى القضاء على علاقات الإنتاج السابقة عليه، بينما يعجز الإنتاج الكولونيالي، نسبياً، في تطوره الملجم بتلك العلاقة، عن القضاء على هذه العلاقات السابقة المتعايشة معه في البنية الاجتماعية الكولونيالية، ويميل، بالعكس، في تطوره هذا، إلى السماح لها بالتجدد، كأن الشكل الذي فيه يسيطر عليها، هو نفسه الشكل الذي فيه يُعاد إنتاجها، نسبياً.

رسمت بسرعة بعض الخطوط العريضة من تحليل مفهوم نمط الإنتاج الكولونيالي، لا لأستعيد التحليل الذي قمت به، بل لأؤكد على الضرورة المنهجية للنظر في علاقة الاختلاف التي تربط مثل هذا النمط من الإنتاج بالإنتاج الامبريالي. وما زلت أستعين بهذا المفهوم، وأرى فيه، على الأقل، فائدة منهجية لمستها في تحليل البنية الاجتماعية في لبنان وفي تحليل أسباب الحرب الأهلية فيه. أما ما قرأت من نقد لهذا المفهوم، على قِلّته، فلم يكن مقنعاً. لذا أرى أن الفرضية النظرية التي انطلقت منها في أبحاثي ما زالت في طور الاختبار التاريخي. لكنني توصلت بها إلى نتائج نظرية وسياسية مهمة، منها: إنّ سيرورة التحرر الوطني في البنية الاجتماعية الكولونيالية هي هي سيرورة الانتقال من الرأسمالية التبعية إلى الاشتراكية، في حركة معقدة من الصراع الطبقي هو هو الصراع الوطني نفسه. لذا كان دور الطبقة العاملة في هذه السيرورة الثورية هو دور القيادة الطبقية، بحكم موقعها في علاقات الإنتاج الكولونيالية، من حيث هو موقع الطبقة المهيمنة النقيض.

لكن هذا الدور للطبقة العاملة ليس، في واقعه الفعلي في الحركة الوطنية الثورية العربية، كما هو في واقعه النظري. معنى هذا أن الطبقة العاملة لم تتمكن، في المراحل التاريخية السابقة من هذه الحركة، من القيام بهذا الدور الذي هو هو دورها التاريخي فيه. وهي الآن، في المرحلة الراهنة، لا تقوم أيضاً بمثل هذا الدور، مع أننا لو أردنا أن نحدد بإيجاز طبيعة هذه المرحلة لقلنا: إنها مرحلة الضرورة التاريخية في انتقال القيادة الطبقية فيها من البورجوازية ومشتقاتها، كبعض العناصر من البورجوازية الصغيرة التي تحتل، في السلطة، موقع السيطرة الطبقية، إلى الطبقة العاملة بالذات، في إطار وجودها في التحالف الطبقي الوطني الثوري، وليس بمعزل عنه. والأسباب التي حالت أو تحول دون قيام الطبقة العاملة، بقيادة حزبها

الطليعي (أو أحزابها)، بدورها هذا في السيرورة الثورية، كثيرة ومعقدة، وقد تختلف من بلد إلى آخر من البلدان العربية، ومن مرحلة إلى أخرى من مراحل تطور الحركة الوطنية الثورية. ولقد عالجت بشيء من التفصيل هذه الأسباب، الموضوعية منها والذاتية، ولا سيما في كتابي حول أسباب الحرب الأهلية في لبنان، فبإمكان القارىء أن يرجع إليه، إن أراد ذلك. أما في هذه المقدمة، وبما له علاقة بالمرحلة الراهنة من حركة التحرر الوطني العربية، فإنني أكتفي بالإشارة إلى بعض الأسباب الذاتية لأنها هي التي تشكل الآن، في هذه المرحلة، العائق الرئيسي لقيام الطبقة العاملة بدورها الثوري.

بصراحة ووضوح، إن الأزمة التي تعانيها حركة التحرر الوطني العربية في مرحلتها التاريخية الراهنة، ليست أزمة قيادتها الطبقية البورجوازية فحسب، بل هي أيضاً أزمة البديل الثوري لهذه القيادة. قد يكون الأمر طبيعياً، أعني ضرورياً، أن تقود البورجوازيات العربية حركة التحرر الوطني إلى مأزق هو نتيجة تاريخية لسيرورة التناقض المأزقي الذي هي فيه، بين أن تكون في موقع القيادة في هذه الحركة، من حيث هي، في ضرورتها النظرية، أي في آليتها الداخلية، حركة التحويل الثوري لعلاقات الإنتاج الكولونيالية القائمة، والانتقال منها إلى الاشتراكية، وبين أن تعمل، في ممارساتها الطبقية، ومن موقع وجودها في السلطة كطبقات مسيطرة، على الحفاظ على هذه العلاقات من الإنتاج وتأبيدها، من حيث هي توفر لها، بتجددها، القاعدة المادية لتجدد سيطرتها الطبقية وتجدد علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية. لكن من غير الطبيعي إطلاقاً أن يظل البديل الثوري في حركة التحرر الوطني العربية في أزمة متجددة لا يستطيع إيجاد الحل الصحيح لها. وهذه الأزمة هي، بالدرجة الأولى، أزمة سياسية، بمعنى أنها أزمة الخط السياسي الذي تسير فيه الأحزاب والتنظيمات التي يفترض فيها أن تكون هذا البديل الثوري. فما زالت هذه الأحزاب والتنظيمات، ومنها بعض الأحزاب الشيوعية العربية، متخلفة في ممارساتها السياسية عن الفهم الصحيح للطبيعة التاريخية لحركة التحرر الوطني وآليتها الداخلية، بل إنها، في كثير من هذه الممارسات، لا تزال أسيرة المواقع المقلوبة لأيديولوجية البورجوازية بالذات، تنزلق إليها في فصلها الصراع الطبقي عن الصراع الوطني، وإقامتها التعارض المصطنع الذي تقيمه الأيديولوجية البورجوازية نفسها بين القضية الاجتماعية التي لها وحدها صفاء «القضية الطبقية»، وبين القضية الوطنية التي تظهر، في ضوء هذه الأيديولوجية وعلى قاعدتها،

مظهر «القضية القومية» التي يغيب فيها الصراع الطبقي وينتفي دور الطبقة العاملة، أو ينحصر في دور ثانوي لا علاقة له بدورها التاريخي المقبل في مرحلة لاحقة مستقلة عن مرحلة التحرر الوطني. وفي هذا استقالة، أو بالأحرى إقالة فعلية من ساحة الصراع الوطني وتغييب لدورها القيادي فيه الذي لا تفرضه طبيعة هذا الصراع وسيرورته فقط ـ كما بيّنا سابقاً ـ بل تفرضه، بوجه خاص، طبيعة المرحلة الراهنة وضرورتها التاريخية في تغيير القيادة البورجوازية لحركة التحرر الوطني العربية، وإخراج هذه الحركة من مأزقها.

إن الطابع الثوري لحزب الطبقة العاملة لا يأتيه من اسم يحمله أو يرثه، فالحزب هذا يكتسب في النضال طابعه الثوري. ولا يكون هذا الحزب ثورياً إلّا بمقدار ما يكون الخط السياسي الذي يسير فيه صحيحاً، وبمقدار ما يكون قادراً على تحديد طبيعة الحركة التاريخية الكلية في مجمل تناقضاتها وتعقداتها والأشكال الخاصة التي تتجسد فيها القوانين الكونية التي تحكمها، وعلى تحديد التناقض الرئيسي في كل مرحلة من مراحلها، والشكل الرئيسي الذي يتمظهر فيه التناقض هذا. ويكون ثورياً بمقدار ما يكون قادراً أيضاً، ليس على تحديد دور الطبقة العاملة وحدها في كل مرحلة من هذه المراحل ـ والدور هذا لا ينحصر في مرحلة دون أخرى، بل هو حاضر فاعل في كل مرحلة في السيرورة الثورية الواحدة ـ بل على تحديد دور الطبقات والفئات الاجتماعية والقوى السياسية الأخرى، وبالتالي، على تحديد العدو الرئيسي في كل مرحلة، وعلى تحديد التحالف الطبقي الثوري فيها، وتحديد المهمات الخاصة بها. فالمهمات في الحركة الثورية، كالتحالفات فيها، تختلف باختلاف المراحل التي تمرّ بها السيرورة الثورية، من حيث هي سيرورة التحرر الوطني نفسها. وهي تختلف أيضاً، في إطار الحركة الثورية العامة الواحدة، كالحركة الوطنية العربية مثلاً، باختلاف الشروط التاريخية الخاصة بكل بلد عربي، وبتطور الحركة فيه.

إن القول بضرورة أن تقوم الطبقة العاملة بدورها القيادي في حركة التحرر الوطني لا يستقيم إلّا بقول آخر يلازمه، هو أن الطبقة العاملة لا تقوم بدورها هذا ولا تقدر على القيام به إلّا في إطار تحالف طبقي ضروري له هو التحالف الوطني الثوري، أي في إطار الحركة الوطنية، ومن موقع وجودها في هذه الحركة، وليس من موقع استقلالها عنها، أو من خارجها. بهذا المعنى وحده يصح القول: إن البديل الثوري للقيادة البورجوازية هو هذا التحالف الوطني الثوري نفسه الذي فيه وحده تقوم الطبقة العاملة

بدورها القيادي ذاك، وفيه تحتل موقعها الطبقي، من حيث هي الطبقة المهيمنة النقيض. وهيمنتها السياسية في هذا التحالف لها معنى النضال من أجل أن يكون الخط السياسي الطبقي لممارستها الصراع الوطني هو الخط السياسي للتحالف ككل. وبمقدار ما تنجح في إقامة التحالف الخاص بكل مرحلة من مراحل السيرورة الثورية وتدعيمه، وفي أن يكون خطها السياسي الصحيح خط التحالف هذا نفسه، تقوم بدورها القيادي في كل مرحلة، وتوفر الشروط الضرورية لتحقيق مهمات السيرورة الثورية في حركة التحرر الوطني وإنجازها.

ولا بد من القول في هذا المجال: إن الحركة الثورية التي يتسارع نضجها في العالم العربي بأسره، بوتائر وأشكال مختلفة، ولا سيما بفضل تعفّن سائر الأنظمة البورجوازية والرجعية وتهرُّئها، واستنفاد طاقاتها على تجديد أزمتها المزمنة، نقول: إن الحركة الثورية هذه تحشر العديد من التنظيمات والأحزاب السياسية التي يفترض فيها أن تكون البديل الثوري في زاوية ضيّقة تفرض عليها أن تعيد النظر في ممارساتها وتصحح أخطاءها المتراكمة في عملية صريحة من النقد الذاتي تتحرر بها من مواقع الأيديولوجية البورجوازية المقلوبة والانحرافات الانتهازية في مواقف متعددة، وبأشكال مختلفة، فتستعيد بذلك صحتها النضالية وترسم الخط السياسي الصحيح الذي يؤهلها، بالفعل، أي بالممارسة، لأن تصير البديل الثوري.

مهدي عامل

بيروت ـ آب 1980

القسم الأول :في التناقض

مقدمة للطبعة الأولى

ما كنت أود اجتزاء القسم الأول من هذه الدراسة لأدفعه إلى النشر قبل انتهائها بكاملها. لولا أنني رأيت البحث يتشعب ويطول على مدى أعوام، فيقودني إلى استكشاف ميادين ما كنت في البدء واعياً ضرورة استكشافها، فتركت نفسي يتحكم فيها منطق البحث، لا أخضعه لإرادة ذاتية، بل أخضع نشاط الفكر لموضوعيته. وبممارسة الكتابة بدأت أفهم أن للكتابة منطقها وأن الكاتب ليس قائل القول بل حامله. لقد انطلق البحث من تساؤل نظري أكثر منه تاريخي عن السبب ـ أو الأسباب ـ التي تحدد ضرورة تمكن الفكر الاشتراكي العلمي من حركة التاريخ ووعيه في مجتمعاتنا الكولونيالية، ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية. لم يكن الهدف إذن، سرداً حدثياً للتاريخ أو تدويناً لظاهرة تجريبية مرئية، بل كان بحثاً عن المنطق الموضوعي الذي سمح للتاريخ أن يكون ما كان في تتابع أحداثه. ولقد وجدت ضرورة في أن أنطلق من افتراض وجود هذا المنطق الموضوعي في الواقع، وإلّا لما كان بوسعي أن أحاول ما حاولت ولما كانت الدراسة هذه بحثاً علمياً، أو قل بحثاً يدعي العلمية، ولكان الصمت ضرورة يقود إليها انتفاء وجود هذا المنطق. ولا أخفي على القارىء أنني حذوت في نهجي هذا حذو ابن خلدون في مقدمته، وكنت في نهجي سائراً في نهجه، وكنت فيه ماركسياً، وما وجدت في هذا تناقضاً بل تكاملاً، ففهمت أن طريق الفكر الماركسي اللينيني هو طريق الوصول إلى تملك واقعنا الاجتماعي التاريخي في تراثه وحاضره. لقد كان ابن خلدون أول من فهم أن التاريخ يخضع لقوانين موضوعية تتحكم في صيرورته، وأن علم التاريخ يجد أساسه وإمكان تكونه في وجود هذه الموضوعية. ففهمت الدرس ورأيت نفسي بالضرورة سائراً في خط الفكر الماركسي اللينيني، فالعقل في التاريخ هو الأساس المادي لعلم التاريخ نفسه.

وساءلت واقع حركة التحرر الوطني عن منطقها الذي يسيرها في أفق صيرورة منها تجد في الفكر الاشتراكي العلمي فكر منطقها الداخلي. وكان السؤال يحمل فيه جوابه، فرأيت فيه طريق الجواب، ورأيت في الجواب إمكان طرح السؤال، وسرت في البحث، ولا أزال سائراً فيه، تقودني فكرة أساسية أقولها للقارىء بشكل حدسي مباشر، قبل أي صياغة نظرية: إن منطق الصيرورة الاشتراكية لحركة التحرر الوطني هو العامل المحدد لسيرها في خط منطق الفكر الاشتراكي العلمي. فالالتقاء الموضوعي للمنطقين هو

الذي يحدد إمكان فعل هذا الفكر في هذه الحركة، وبالتالي ضرورة هذا الفعل. وبتعبير آخر، إن الفكر الماركسي اللينيني هو الوعي العلمي من هذه الحركة التاريخية التحررية، وإن لم تكن الحركة هذه قد وصلت بعد، في وعيها التجريبي، إلى وعيها العلمي هذا. ومن الخطأ الحكم على واقع هذه الحركة في منطقها الداخلي الموضوعي من خلال الوعي التجريبي الذي تتكشف فيه لذاتها، فليس الوعي هو الذي يحدد الواقع، حسب تعبير ماركس، بل إن الواقع الاجتماعي التاريخي هو الذي يحدد الوعي. لذا نرى دوماً وعي المجتمع النظري آتياً متأخراً على حركة التاريخ الفعلية، بعد أن يتكشف منطق هذه الحركة في الممارسة السياسية الثورية للصراع الطبقي، فتظهر ضرورة الممارسة النظرية في منطق هذا الصراع كضرورة عملية تستلزمها حركة الممارسة السياسية هذه نفسها.

ونحن ما أتينا إلى هذه المحاولة النظرية التي نقوم بها في هذا البحث إلّا عن طريق التطور التاريخي لحركة التطور الوطني، ولا سيما في وصولها إلى المأزق الذي أوصلتها إليه الممارسة السياسية للبورجوازية الصغيرة المسيطرة. فكان لزاماً أن نستعيد بالممارسة النظرية حركة التاريخ الفعلية حتى تتكشف لنا آلية هذه الحركة. فلا يظنن القارىء أن اللغة النظرية التي نستخدمها في هذا البحث هي مجرد لغة ذهنية أو وليدة نشاط الفكر في انفصاله عن الواقع التاريخي، وإن بدت له كذلك. إنما هي اللغة التي بها يمكننا أن نقوم بعقلنة الواقع انطلاقاً من معطياته التجريبية نفسها. فالواقع هذا حاضر بشكل دائم في هذه اللغة التجريدية، حتى وإن بدا غائباً، لأن اللغة هذه ليست، في تجريديتها، سوى لغة هذا الواقع، أو على الأصح، إنها لغة المنطق الداخلي لهذا الواقع.

وأسمح لنفسي بهذا الصدد أن أطلب من القارىء التسلح بالصبر في قراءته لغة قد يجدها ثقيلة أو غير مألوفة أو معقدة. وأؤكد له أنني ما أردت التعقد هذا، بل الوضوح أردت، فإن وجد التعقد فلأن منطق البحث يقتضيه. وما كنت في كتابتي سوى أداة هذا المنطق، وما تدخلت إرادتي الذاتية إلّا لجعل هذه الإرادة أكثر طواعية.

ثم إن لغة العلم بالضرورة لغة مفهومية، وبالتالي تجريدية. وعلى المفكر العربي أن ينحت اللغة التي بها يفكر، في الخط نفسه الذي كان يقوم فيه بهذه العملية مفكرو العربية من تراثنا. لقد كادت اللغة العربية تنسى مقدرتها على قول المعرفة، بعد أن أسهم الكثيرون منا ومن الآخرين في إنجاح مؤامرة النسيان هذه. إنها لمخاطرة كبرى أن يفكر الواحد منا في

واقعه باللغة العربية، لكنها مخاطرة ضرورية ولا سبيل إلى عدم القيام بها، وإلّا تاه الفكر منا في فراغه. ولقد قمت بهذه المخاطرة عن وعي وضرورة نظرية معاً، فكان ما كان مما قد يبدو للقارىء ثقلاً في التعبير اللغوي أو تعقداً في التفكير، ولن أعتذر من القارىء عن محاولتي هذه.

وربما أتى التعقد من منطق البحث الذي اتبعت. فمنطق البحث غير منطق الدراسة المتكاملة: إن الثاني منطق عرض ينطلق من نهاية ما وصل إليه منطق البحث من نتائج أو حقائق ينظمها بشكل واضح يختلف عن شكل تولدها في حركة البحث. أما منطق البحث فمتعرج بالضرورة، خاضع للقفزات والفجاءات والتشعبات، لا يمكنه التنبؤ بها قبل حصولها، وإن كان في سيره العام خاضعاً لفكرة تحركه، وهي منه نقطة البدء والوصول معاً. إنه حركة التفكير نفسه الذي يستكشف الواقع، وينحت شيئاً فشيئاً أدوات هذه العملية من الاستكشاف، ويجد في الرجوع إلى نقطة البدء ضرورة مستمرة كلما تقدم في البحث وبعد عنها، فيستعيدها ثانية لينطلق من جديد في مغامرة أخرى تقوده إلى مجهول يضيء له منطلقه، ويظل في حركته اللولبية يستعيد ما وصل إليه، فتكتمل الدورة لتنفتح من جديد، ثم تكتمل فتنفتح. هذه الحركة هي هي حياة الفكر، أي مغامرة المعرفة. ولقد اتبعت في حركة الفكر منطق البحث هذا، وما خشيته، بل وددت تقديمه إلى القارىء على علاته.

ولم يأتِ اعتماد هذا المنطق من البحث عن إرادة ذاتية ـ وإن وجدت ـ بل عن ضرورة موضوعية هي ضرورة العلم نفسه. لقد أحدث ماركس، بقطعه مع الفكر الهيغلي بوجه خاص، والفكر الميتافيزيقي بوجه عام، ثورة نظرية قفزت بالفكر إلى تربة العلمية في حقل التاريخ الاجتماعي، فصار لزاماً أن يكون الفكر ماركسياً حتى يصير علمياً. وبصيرورته العلمية هذه، لم يعد الفكر العلمي بقادر على أن يكرر في نشاطه المعرفي نشاط الفكر الهيغلي في بناء نظام ميتافيزيقي متكامل يتأول العالم ويقيم علاقة تماثل بين منطق العالم المادي ومنطق العرض الشكلي. وفي تماثل المنطقين تجريبية ومثالية هما ميزتان ملازمتان لكل فكر ميتافيزيقي. لقد وجد الفكر النظامي في هيغل ذروته، بل وجد فيه تحقق مفهومه الكامل. لذا، كان النقد الماركسي لهذا الفكر نقضاً له، من حيث هو هدم له، فكان هذا النقد بالضرورة انتقالاً بالفكر إلى تربة نظرية جديدة هي مقياس لعملية كل فكر. فبهذه القفزة النظرية الماركسية، صار كل فكر نظامي ـ أي كل فكر يحاول أن يعيد التجربة الهيغلية في بناء نظام ميتافيزيقي متكامل ـ فكراً

متخلفاً عن الفكر الهيغلي، بله عن الفكر الماركسي. ومثل هذا الفكر النظامي بعد ماركس كمثل فيزيائي يقوم بنشاطه العلمي على أساس الفيزياء النيوتونية، متجاهلاً ثورة أينشتين في الفيزياء، فهو الآن في نشاطه متخلف عن نيوتن نفسه قبل أن يكون متخلفاً عن أينشتين.

وما أكثر المتمركسين عندنا الذين يدعون ـ عن جهل ـ «الثورية» و «الحداثة» في الفكر، بل يدعون تخطي ماركس نفسه، حين يجعلون مثلاً، من النقد الديني أو من نقد الاغتراب (Allénation) المهمة الأولى للفكر «العلمي»، أو قل للفكر المقصر في تعلمه. وما علموا أنهم في جهلهم هذا قد رجعوا إلى ما قبل ماركس فسقطوا في ما سقط فيه النيوهيغليون من جهل بالفكر الهيغلي نفسه. لقد فهموا الثورة كما فهمها هؤلاء، فظنوا أنها «النقد»، فانحصرت عندهم في «ثورة» اللفظ على اللفظ، وكانت كما في وهمهم، ثورة لفظية.

لم يعد من الممكن، في الحقل العلمي، اتباع منطق من العرض المتكامل يفترض وجود نظام فكري تكامل بناؤه. فحركة الانفتاح والاستمرار في منطق البحث هي حركة النشاط العلمي نفسه. وكل انغلاق للفكر في نظام منه متكامل يشل الحركة هذه وينزلق بها من تربة العلمية إلى تربة أيديولوجية يرفضها العلم وينقضها... إن طابع الانفتاح من هذه الحركة هو الذي يفرض إذن، على البحث أن يتقدم بما وصل إليه من معرفة في شكل نتائج موقتة تصير بدورها معطيات أو منطلقات، أي مادة أولى لبحث آخر يسير في الأفق الذي انفتحت عليه وافتتحته، فتخضع بهذا لنقد يعمقها ويرسم حدودها. وتاريخ الفكر الماركسي نفسه خير مثال على هذه الحركة من البحث العلمي التي هي استعادة مستمرة لمعطيات علمية في ضوء ما توصل إليه العلم من معرفة متجددة.

ولقد رأيت في العودة إلى مشكلة التناقض ضرورة لدرس العلاقة الكولونيالية، ففهم هذه العلاقة يجد أساسه النظري في نظرية التناقض، كما أن فهم آلية الحركة التحررية الوطنية يجد أساسه النظري في فهم طابع التمييز من علاقات الإنتاج الكولونيالية. لذا كان القسم الأول من هذا البحث مقدمة نظرية لدراسة القسم الثاني منه، وكان القسم هذا بدوره قاعدة أساسية لدراسة علاقة الفكر الاشتراكي العلمي بحركة التحرر الوطني. ولقد ألحقت في نهاية هذا القسم الأول مقالاً كنت قد نشرته في مجلة الطريق (عدد 7ـ8. سنة 1970)، يعالج في الفقرة الرابعة منه بشكل خاص مشكلة التناقض. لذا، على القارىء أن يرجع إلى هذا المقال في الملحق قبل أن يبتدىء

بقراءة البحث هذا، لأنني في تطوره كنت أفترض أن ما أتى في المقال هو معلوم من القارىء.

إن البحث الفردي عمل حرفي قد تخطاه الشكل العلمي للفكر المعاصر.

ولئن مارست البحث هذا بشكل حرفي فلأن شروطاً موضوعية متعددة أرغمتني على ذلك. لا بد لعملية التفكير من أن تتم في إطارها الطبيعي والضروري، فنقد القارىء لما سيجده من مغامرة فكرية في هذا البحث جزء من البحث أساسي لمتابعته. فعسى أن يقوم بنقد هو هو إسهام في تطور البحث المشترك.

تموز 1973

الفصل الأول :علاقة الفكر بالواقع

1 ـ طرحُ المُشكِلة

علاقة الفكر بالواقع علاقة ترابط وتفاعل. هذه مقولة رئيسية في الفكر الماركسي، كثر ترددها، فبدت بداهة، وأخذ بها دون تساؤل عن شروط إمكانها، مع أن وجودها في إطار تستقل فيه نسبياً حركة الفكر عن حركة الواقع، يطرح في حد ذاته مشكلة. كيف يكون الفكر على علاقة تفاعل مع الواقع وهو في تطوره مستقل عنه؟ إذا قبلنا بتطور موضوعي للتاريخ خاضع لقوانين علمية محددة ـ وهذا ما تقول به الماركسية ـ إلى أي حد نستطيع القبول، من غير تناقض، بمساهمة الفكر الفعالة في تطور التاريخ؟ إن طبيعة الموضوع الذي نود معالجته هي التي تطرح علينا هذا السؤال. حين نتكلم على أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني نقبل ضمناً بوجود دور فعال قام به هذا الفكر في توجيه هذه الحركة التاريخية، أي عن الشروط التي يكون فيها للفكر فعل في تكون التاريخ وتوجهه.

2 ـ علاقة الفكر بالواقع ليست علاقة ذاتية فردية

ليس للفكر حرية ذاتية في التحرك والتطور، كما أن نشاطه في إنتاج المعرفة ليس من فعل الفرد كإرادة ذاتية مطلقة. إن تحرك الفكر يكون دوماً في إطار بنية فكرية هي التي تحدد له آفاق الإمكان والاستحالة في التطور. معنى هذا أن تحرك الفكر، في استكشافه الواقع، لا يخضع لإرادة الذات أو الفرد، أي لإرادة الفكر، بل للبنية الفكرية التي يتطور في إطارها، أي للتربة النظرية التي يستوي عليها ويجد فيها منطلقاته المحددة. علاقة الفكر بالواقع ليست إذن، علاقة ذاتية فردية، أي علاقة بين وعي فردي وواقع موضوعي، ولا يمكن إطلاقاً حصرها في هذه العلاقة النفسية. إنها في أساسها علاقة موضوعية بين بنية فكر وبنية واقع، كما أن التفاعل فيها بين بنيتين، لا بين فرد وبنية. ويمكن القول إن علاقة المفكر بالواقع الذي يدرس ليست علاقة مباشرة يحددها وعيه الفردي، بل هي علاقة ـ إن صح القول ـ غير مباشرة تمر بالضرورة ببنية فكرية لها وجودها الموضوعي، يحملها المفكر الفرد ومن خلالها ينظر. وبتعبير أدق، إن الفرد، وإن كان «مفكراً»، لا يفكر بفكره الفردي بل بالبنية الفكرية الموضوعية التي هو سند لها. وعدم ظهور هذه البنية الفكرية للوعي الفردي لا يدل على عدم وجودها، إلّا إذا اعتبرنا الوعي الفردي مقياساً للوجود الاجتماعي الموضوعي، وفي هذا عكس للأشياء ولمنطق وجودها الحقيقي. إن وجود الفكر كأفكار فردية متناثرة هو شكل تاريخي محدد لوجود البنية الفكرية نفسها، أو قل إنه الشكل التاريخي المحدد الذي تظهر فيه كذلك، فتخفي بظهورها هذا حقيقة وجودها الموضوعي. هذا التناقض في شكل وجودها بين الظاهر والحقيقة له أساسه ـ كما سنرى فيما بعد ـ في الوجود التاريخي المحدد للبنية الاجتماعية نفسها.

إن الواقع التاريخي إذن، يتكشف لهذه البنية الفكرية التي تستكشفه، لا في ذاته، بل بالشكل الذي تستكشفه، ولا يتكشف لفكر فردي مطلق تحرر، ظاهراً، من كل بنية تحده، لأن هذا الفكر وهمي لا وجود له إلّا في مخيلة بعض الفلاسفة المثاليين، أي في وهمهم الأيديولوجي. وبمعنى آخر، إن علاقة الفكر بالواقع ليست علاقة أفراد بواقع يخضع في تطوره لمنطق عقلاني خارج عن الإرادة الذاتية، بل هي علاقة بنيوية يتحرك في إطارها الأفراد بفعل تطور البنية ومنطقها، سواء على صعيد الواقع الاجتماعي التاريخي أو على صعيد الفكر، لا بفعل إرادتهم الذاتية.

3 ـ علاقة الفكر بالواقع علاقة بُنيَويَّة

الوجود الفعلي في تفاعل الفكر مع الواقع ليس إذن، لأفكار متناثرة، تنبت حرة طليقة في أذهان المفكرين الأفراد، إنما هو للبنية الفكرية التي في إطارها تنبت هذه الأفكار ويتحدد بالضرورة إمكان ظهورها وتطورها. ليس للفكر الفردي ـ مهما بلغت أهميته العملية أو النظرية ـ وجود مستقل، إذ لا وجود له إلّا في بنية فكرية متكاملة تحدد موقعه بالنسبة إلى أفكار أخرى تضمها وحدة بنية، وبالتالي وحدة تطور. لهذا، يستحيل إطلاقاً وجود تفاعل ممكن بين الفكر والواقع، إذا كان هذا التفاعل ـ كما يتوهم البعض ـ بين أفكار منفردة وواقع اجتماعي تاريخي له منطقه، اللهم إلّا إذا اتخذنا الفكر الأفلاطوني مقياساً ومنهجاً لفهم الواقع، أو إذا اعتبرنا المفكر الفرد كاللّه يقول للشيء كن فيكون. قد نصل، في هذه الحالة الأخيرة، إلى تفسير حضور الواقع في فكر الفرد، عن طريق منهج فرويدي مشوه يلجأ إليه سارتر أحياناً، لكننا نعجز فعلاً عن تفسير فعل الفكر الفردي أو المنفرد في هذا الواقع الاجتماعي. التفسير الوحيد الذي يمكن أن نعطيه لهذا الفعل تفسير ميكانيكي ليس في حقيقته تفسيراً. حين يخرج الفكر أو ينفرد عن البنية الفكرية التي تحدد الإطار التاريخي لتطوره، يخرج عن الواقع الاجتماعي نفسه ويستقل عنه، فيستحيل أن يكون له في هذا الواقع أي أثر. وكيف يمكن أن يكون للفكر في الواقع فعل إذا كان الفكر يأتي الواقع من الخارج، وكان الواقع، في منطق تطوره التاريخي، مستقلاً عن الفكر؟ إن الإرادة الذاتية، وإن استندت إلى الفكر المنفرد، أو قل لأنها تستند إليه، تكشف دوماً عن عجزها حين تصدم الواقع في غفلة عن منطقه.

4 ـ البُنية الفكرية والبُنية الأيديولوجية

شرط وجود التفاعل بين الفكر والواقع أن يكون هذا التفاعل بينهما بنيوياً، أي أن يكون فعل الفكر في الواقع للبنية الفكرية لا للفكر الفرد. ونقصد بالبنية الفكرية هنا هذا الحقل الفكري الذي يتحدد فيه فكر الفرد بنية وتطوراً، أي هذه التربة الواحدة التي تنبت عليها أفكار متعددة قد يبلغ الاختلاف بينها حد التناقض، إلّا أن جذورها تمتد في تربة واحدة هي التي تحدد لها طبيعة نشأتها ومجال تطورها. ووجود التناقض بين هذه الأفكار لا ينفي وجودها في تربة فكرية واحدة، بل قد يكون دليلاً عليه، إذ لا تناقض إلّا بين أطراف تضمها وحدة بنيوية واحدة (1) .

لا شك في أن لهذه البنية الفكرية طابعاً اجتماعياً وتاريخياً يحدده وضعها في البنية الاجتماعية الشاملة. فهي ـ إن صح القول ـ جزء من كل هو بدوره جزء في كل يحتويه ويحدده. معنى هذا أن تحديد البنية الفكرية لا يكون إلّا في إطار البنية الاجتماعية الشاملة. غير أنه لا يتم، في هذا الإطار نفسه بشكل مباشر، بل في إطار البنية الأيديولوجية الخاصة بهذه البنية الاجتماعية. فالطابع الاجتماعي التاريخي الذي يحدد البنية الفكرية ناتج من وجودها الضروري داخل البنية الأيديولوجية، لا من علاقتها المباشرة بالواقع الاجتماعي. إن علاقتها بهذا الواقع تمر بالضرورة عبر وجودها في البنية الأيديولوجية، ووجودها في هذا الإطار هو الشكل الممكن الوحيد لوجودها الاجتماعي.

البنية الأيديولوجية، إذن، أعم وأشمل من البنية الفكرية، فهي لا تضم في إطار بنيوي واحد بنيات فكرية مختلفة وحسب ـ كالماركسية والتجريبية أو المثالية مثلاً ـ بل تضم أيضاً أشكالاً أيديولوجية مختلفة من أشكال الوعي الاجتماعي، كالأشكال الحقوقية والفنية والدينية الخ... إنها الوحدة البنيوية لمختلف أشكال الوعي الاجتماعي، أي لمختلف الأشكال الأيديولوجية التي من خلالها يعي الناس علاقتهم بالمجتمع وبالعالم. ليس لنا الآن أن نستفيض في بحث هذه القضية المعقدة، بل أن نحصر البحث في تحديد العلاقة بين البنية الفكرية والبنية الأيديولوجية، لما لهذا التحديد من أهمية في توضيح علاقة البنية الفكرية بالبنية الاجتماعية.

البنية الأيديولوجية بنية معقدة لأنها، في إطارها، تعكس تعقد البنية الاجتماعية نفسها. فالتناقضات التي تعتمل في هذه البنية الاجتماعية، سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي، تظهر فيها أيضاً، لأنها، في البنية

الاجتماعية، كالاقتصاد والسياسة، مستوى من مستوياتها البنيوية. وهذه التناقضات في جوهرها تناقضات طبقية محددة، إلّا أنها تظهر في البنية الأيديولوجية معكوسة، أي إنها، في انعكاسها في هذه البنية، تخفي حقيقتها الطبقية، فتظهر وكأنها تناقضات بين أفكار مجردة مطلقة هي نتاج لذرات فردية مبعثرة. إن قطع التناقضات الفكرية عن جذورها الاجتماعية الطبقية هو الذي يظهرها في شكلها العبثي كتناقضات بين أفكار فردية. بهذا، يصير التناقض مبدأ عبث يستحيل فهمه، بدلاً من أن يكون، كما هو في حقيقته، مبدأ العقل لأنه جوهر الواقع. أما إذا شدت التناقضات الفكرية إلى وحدة بنيتها الأيديولوجية كإطار وجودها الاجتماعي، وأُعيد وضع هذه البنية في الهيكل الاجتماعي كمستوى من مستوياته البنيوية، فحينئذ يسهل بالفعل فهم حركة التطور الفكري في البنية الاجتماعية، لأن هذا الفهم يستلزم بالضرورة ربط هذا التطور بتطور التناقضات الطبقية على بقية المستويات البنيوية.

إن المستوى الأيديولوجي في البنية الاجتماعية هو إمكان ظهور التناقضات الطبقية بأشكالها المختلفة، للوعي الاجتماعي. غير أن هذا الوعي ليس واحداً عند كل الأفراد، فهو يختلف، بشكل عام، باختلاف انتماءاتهم الاجتماعية، أي باختلاف وضعهم الطبقي داخل البنية الاجتماعية الواحدة. والاختلاف في الوعي، بين فرد وآخر، لعلاقة الفرد بعالمه الاجتماعي ليس في جوهره اختلافاً فردياً بل طبقياً، برغم وجود اختلافات في هذا الوعي بين أفراد طبقة اجتماعية واحدة. معنى هذا أن تعقد البنية الأيديولوجية ليس ناتجاً من تعدد وعي الأفراد بل من تعقد البنية الاجتماعية كبنية طبقية. فالوعي الفردي لا يدخل في تكوين البنية الأيديولوجية كوعي فردي بل كوعي طبقي، أي إن وجوده في هذه البنية يتمثل بوجود الوعي الطبقي الذي يحدده الوجود الاجتماعي لهذه البنية. حين نتكلم عن البنية الفكرية داخل البنية الأيديولوجية نقصد بالذات هذه الحدود الطبقية التي يتحرك ضمنها فكر الفرد، فيتخذ بتحركه المحدد هذا طابعه الاجتماعي. لهذا، يستحيل على الفكر الفردي أن يكون في علاقة تفاعل مباشرة مع الواقع الاجتماعي، فعلاقته بهذا الواقع تمر بالضرورة عبر علاقته بالبنية الفكرية التي تحدده، كما أن علاقة هذه البنية بالواقع تمر أيضاً بالضرورة عبر علاقتها بالبنية الأيديولوجية التي تحتويها. إن الحقل الاجتماعي لتطور الفكر إذن، ليس سوى هذه البنية الأيديولوجية الخاصة ببنية اجتماعية محددة. وهذه البنية الأيديولوجية وحدة تناقضية لبنيات فكرية متصارعة تعكس في الفكر صراعاً

هو في حقيقته الاجتماعية صراع طبقي. وظهور الحقيقة الطبقية لهذا الصراع الفكري مرتبط بشكل وثيق جداً بظهور هذا الصراع كصراع بين بنيات فكرية داخل وحدة البنية الأيديولوجية. لا كصراع بين أفكار فردية أو منفردة. فإظهار هذا الصراع الفكري كصراع بين أفراد تحولوا، بقدرة قادر، إلى أفكار مجردة، هو ما تلجأ إليه عادة الطبقة الحاكمة، في صراعها الطبقي على المستوى الأيديولوجي، كمحاولة لتفتيت عدوها الطبقي وكسر حدته النضالية.

للبنية الفكرية إذن، طابع اجتماعي هو طابعها الطبقي. معنى هذا أن البنية الفكرية هي الإطار الذي يتحدد فيه الوعي الأيديولوجي الخاص بطبقة اجتماعية معينة، أو ما نسميه بأيديولوجية هذه الطبقة الاجتماعية. ولا شك في أن تطور فكر الفرد لا يتم إلّا في إطار أيديولوجية طبقية محددة، كما أن تطور أيديولوجية هذه الطبقة لا يتم بمعزل عن أيديولوجيات بقية الطبقات الاجتماعية، بل في صراع معها داخل وحدة البنية الأيديولوجية الخاصة بالبنية الاجتماعية المحددة. وما هذا الصراع بين الأيديولوجيات الطبقية، أي بين مختلف البنيات الفكرية، سوى شكل من أشكال الصراع الطبقي، أي مظهر من مظاهر الصراع السياسي في البنية الاجتماعية. إن للبنية الفكرية إذن، بالضرورة، طابعاً أيديولوجياً هو بالذات طابعها الاجتماعي الطبقي. فالطابع الاجتماعي لهذه البنية لا يأتيها من علاقتها المباشرة بالواقع الاجتماعي ـ لأن هذه العلاقة كعلاقة مباشرة غير ممكنة أصلاً ـ بل من وضعها الصراعي داخل البنية الأيديولوجية الخاصة بالبنية الاجتماعية.

إن ما يحدد هذه البنية الأيديولوجية كبنية هو كونها وحدة لتناقضات بنيوية لا لتناقضات فردية، أي إن علاقة التناقض بين مختلف الأيديولوجيات الطبقية هي التي تنسج في تطورها وحدة البنية الأيديولوجية، فتحدد المستوى الأيديولوجي كبنية متميزة داخل البنية الاجتماعية الشاملة.

5 ـ علاقة الفكر بالواقع لا تتحدد إلّا من خلال علاقة البنية الأيديولوجية

ببقية المستويات البنيوية في البُنية الاجتماعية

إن علاقة الفكر بالواقع لا تتضح إلّا إذا وضح لنا هيكل البناء الاجتماعي، فالقضية أكثر تعقيداً من أن تكون مجرد علاقة خارجية بين فكر مجرد عن تربته وواقع مبسط لا بناء له. إن تحديد هذه العلاقة لا يكون إلّا بتحديد العلاقة بين مستويات البنية الاجتماعية الشاملة. ولا سبيل إلى التوسع في هذه القضية، فلقد عولجت بشيء من التفصيل في دراسة سابقة ظهرت في مجلة الطريق (عدد 7ـ 8، سنة 1970) تحت عنوان: حول كتاب «اليسار الحقيقي واليسار المغامر». لذا نكتفي هنا بالقول: إن تعقد البنية الاجتماعية الشاملة يكمن في تعقد مستوياتها البنيوية. وهذه المستويات (المستوى الاقتصادي والمستوى السياسي والمستوى الأيديولوجي) ليست عناصر متفرقة يضمها إطار خارجي واحد، بل لها بنياتها المتميزة داخل البنية الشاملة. معنى هذا أن لكل مستوى في هذه البنية بنيته الخاصة، وبالتالي تطوره الخاص في إطار وحدة التطور الاجتماعي العام. إن تحديد المستوى كبنية في البنية الاجتماعية الشاملة شرط ضروري لفهم قانون التطور التاريخي للمجتمع كتطور تفاوتي. وتفاوت التطور في تناقضات البنية الاجتماعية تفاوت في تطور مستوياتها، وهو يستلزم بالضرورة تحديد المستوى كبنية متميزة، وإلّا لما كان في تطور البنية الاجتماعية أي تفاوت. هذا النوع من الفهم البنيوي لعلاقة الفكر بالواقع، داخل تعقد البناء الاجتماعي المتكامل، هو الذي يسمح لنا بإعطاء حل لمشكلة يعجز عن حلها الفكر الميكانيكي الذاتي، إذا كان الحقل الاجتماعي لتحرك البنية الفكرية وتطورها هو المستوى الأيديولوجي، أي البنية الأيديولوجية الخاصة ببنية اجتماعية محددة، وجب حكماً أن تكون العلاقة بين البنية الفكرية والبنية الاجتماعية فعلية وضرورية، لأن علاقة البنية الأيديولوجية بالبنية الاجتماعية، أو بالأحرى بالمستوى السياسي والاقتصادي فيها، أساسية لوجود البنية الاجتماعية نفسها كبنية شاملة معقدة. بهذا الترابط البنيوي بين الفكر والواقع، يستحيل إطلاقاً وجود أي علاقة ميكانيكية بينهما، فليس للفكر أي وجود مستقل بذاته، يخرج به عن البنية الأيديولوجية التي تحده فتحدده، أي عن حقل تطوره التاريخي. لذا، يستحيل على الفكر أن يأتي البنية الاجتماعية من

الخارج مؤثراً أو فاعلاً. لا شك في أن وضع البنية الفكرية في إطار البنية الأيديولوجية الخاصة ببنية اجتماعية محددة يحقق للفكر استقلال نشاطه، أي تميزه. غير أن هذا الاستقلال ليس للفكر كجوهر خارج عن كل شروط اجتماعية وتاريخية، بل هو في الحقيقة للمستوى الأيديولوجي في البنية الاجتماعية. بمعنى آخر، إنّ ما يحقق للفكر استقلال نشاطه ويجعل هذا الاستقلال ممكناً ليس جوهر الفكر بل تميز المستوى الأيديولوجي من بقية المستويات البنيوية في إطار الوحدة الشاملة للبنية الاجتماعية. لهذا، كان استقلال الفكر بالبنية الأيديولوجية لا به، فكان بالضرورة نسبياً، أي استقلالاً في حدود استقلال البنية الأيديولوجية داخل البنية الاجتماعية، لا خارجاً عن الاثنتين.

الحقيقة أن علاقة الفكر بالواقع تصبح واضحة إذا تحددت كيفية طرحها على شكل علاقة البنية الأيديولوجية للوعي الاجتماعي بالبنية الاجتماعية نفسها، في حركة تطورها التاريخي. فتطور الفكر في البنية الاجتماعية حاصل في إطار بنيته وعلى مستوى بنيته، أي بالشكل الذي تتحدد فيه بنيته بتطور حقلها الاجتماعي، أي بالتطور المعقد للبنية الأيديولوجية الخاصة ببنية اجتماعية محددة. إن العلاقة بين الفكر والواقع ليست إذن، علاقة بسيطة، بل هي علاقة معقدة يتحدد فيها الفكر، ليس بالواقع مباشرة، بل بالبنية الفكرية التي تحددها البنية الاجتماعية الشاملة بتحديدها للبنية الأيديولوجية الخاصة بها. إن تعقد العلاقة هذا هو الذي يخضع فعل الفكر في الواقع لشروط محددة تجعله ممكناً. والشرط الأساسي لإمكان هذا الفعل أن يكون تفاعلاً. معنى هذا أن الفكر ليس له أثر في الواقع الاجتماعي إلّا لأن لهذا الواقع أثراً فيه. فالبنية الاجتماعية حاضرة في البنية الفكرية بحضورها في البنية الأيديولوجية الخاصة بها والتي هي نتاج لها. غير أن شكل حضور البنية الاجتماعية في البنية الفكرية يتحدد مباشرة بالحقل الاجتماعي لتطور هذه البنية الفكرية، أي بتطور البنية الأيديولوجية كوحدة معقدة لتناقضات طبقية تظهر في شكل تيارات فكرية متصارعة. معنى هذا أن البنية الاجتماعية ليست حاضرة في البنية الفكرية إلّا من زاوية طبقية محددة، أي من وجهة نظر طبقية محددة. لذا، وجب القول: إن هذا الحضور ليس واحداً متماثلاً في مختلف البنيات الفكرية التي تضمها في إطار بنيوي واحد بنية أيديولوجية عامة، بل هو معقد متناقض يختلف من بنية فكرية إلى بنية فكرية أخرى، أي من أيديولوجية طبقية إلى أيديولوجية أخرى. فتطور البنية الأيديولوجية العامة، كتطور البنية الاجتماعية الشاملة، تطور تفاوتي لا

بد من أن تكون السيطرة فيه، في كل مرحلة من مراحله، لبنية فكرية محددة، أي لأيديولوجية طبقية محددة، هي بشكل عام أيديولوجية الطبقة المسيطرة. وهذا ما يساعدنا على فهم مقولة لينين الشهيرة: «إن الصراع الأيديولوجي شكل من أشكال الصراع الطبقي».

6 ـ أثر الواقع الاجتماعي في البنية الفكرية

في ضوء ما سبق، يسهل إظهار فعل البنية الاجتماعية، أي أثرها، في البنية الفكرية. فوضع علاقة هذه بتلك في إطار علاقة البنية الأيديولوجية للوعي الاجتماعي بالبنية الاجتماعية نفسها، يمنع الفكر إطلاقاً من أن يتخطى حدود بنيته، إلّا في لحظات نادرة محددة، حين يقوم الفكر بثورة يكسر فيها حدود بنيته الملجمة المقيدة، ليضع أسساً جديدة لبنية فكرية جديدة. غير أن هذه الثورات الفكرية ـ كالثورة التي حققها الفكر الماركسي في القرن التاسع عشر ـ ليست تحرراً من الواقع الاجتماعي بمعنى الخروج عنه، بل هي، على عكس ذلك، نتاج لمرحلة محددة من الحركة التاريخية لهذا الواقع الاجتماعي، تجد في تطور التاريخ نفسه وفي تفجراته شروط إمكانها. ففي منتصف القرن التاسع عشر مثلاً، وخصوصاً بعد أيام حزيران الدامية في باريس سنة 1848، ظهرت الطبقة العاملة، في ممارستها الثورية لصراعها الطبقي، كالقوة الاجتماعية الرئيسية، أي الصاعدة، في المجتمعات الرأسمالية. في هذه الأيام الدامية، خاضت الطبقة العاملة في فرنسا لأول مرة في تاريخها، معركة طبقية مستقلة أحدثت في الحقل الاجتماعي للصراع الطبقي تغييراً جذرياً جعل منها بالفعل القوة الاجتماعية الرئيسية. هذا التغيير في الحقل الاجتماعي للصراع الطبقي الذي أحدثه فيه دخول البروليتاريا كقوة طبقية مستقلة، كان لا بد له من أن يجد انعكاسه في البنية الأيديولوجية الخاصة بالبنية الاجتماعية، أي في الحقل الاجتماعي لتطور الفكر. فعلاقة المستوى الأيديولوجي بالمستوى السياسي في البنية الاجتماعية علاقة وثيقة يتحدد فيها الأول كمظهر للثاني، أي كالمكان الذي تنعكس فيه التناقضات الطبقية، أي السياسية، للوعي الاجتماعي. إن الثورة النظرية التي أحدثها ماركس في حقل الفكر، بقطعه مع الفكر الهيغلي ومع البنية الأيديولوجية لتطور الفكر السابق، تجد شروط إمكانها التاريخية في التغيير الثوري الذي أحدثته الطبقة العاملة بنضالها الثوري داخل الحقل الاجتماعي للصراع الطبقي. لذا، ليس بالغريب، بل من الضروري القول: إن الفكر الماركسي هو الفكر الثوري للطبقة العاملة. إن ارتباط الثورات الفكرية، في إطار منطقها الخاص، بحركة التاريخ وتفجراته التي تخضع بدورها لمنطق خاص، دليل على عمق العلاقة وتعقدها بين الفكر والواقع. فثورة الفكر ليست «شطحة» فكرية، بل تخضع لمنطق خاص يجد شروطه في حركة التاريخ نفسه وفي منطق تطوره. إن انتقال الفكر، في تطوره، من بنية

فكرية إلى بنية فكرية أخرى ـ وهو ما يمكن تسميته بالثورة الفكرية أو الثورة النظرية ـ لا يتم بفعل الفكر وحده، وإن كان يتم على صعيد الفكر، فما يحدد إمكان هذا الانتقال، أي إمكان هذه الثورة، هو تطور تاريخي خاص داخل البنية الاجتماعية نفسها، ينعكس في تغير داخل البنية الأيديولوجية الخاصة بهذه البنية الاجتماعية. وكل ثورة في الفكر تستحدث بلا شك تغييراً جذرياً في البنية الأيديولوجية العامة، أي في الحقل الاجتماعي نفسه لتطور الفكر. هذه الثورة في الفكر لا يقوم بها الفكر إلّا حين يسمح له التاريخ الاجتماعي بذلك. فعزلة الفكر عن التاريخ موت له، وموت الفكر أن يعجز الفكر عن القيام بثورته، أي أن يظل سجين بنيته، حين يفرض عليه التاريخ الاجتماعي ضرورة كسرها.

7 ـ عودةٌ إلى البَدْءِ:

كَيفَ تُطْرَحُ المُشْكِلَةُ؟

لكن، إذا كان من السهل تحديد أثر البنية الاجتماعية في البنية الفكرية ـ لما لهذه البنية الفكرية من طابع أيديولوجي، وبالتالي طبقي ـ فليس من السهل تحديد الحركة العكسية في هذا التفاعل، أي إظهار أثر الفكر في تحقيق منطق التاريخ. نعود فنطرح السؤال الذي منه انطلقنا: كيف يكون للفكر أثر في الواقع الاجتماعي إذا كانت الحركة التاريخية لهذا الواقع تخضع موضوعياً لمنطق خاص بها؟ قد يكون في طرح السؤال بهذا الشكل التباس يؤدي إلى فهم خاطىء لمنطق التاريخ، يجعل من التاريخ حركة آلية تتحقق بمعزل عن كل وعي اجتماعي، وبالتالي عن كل أثر ممكن للفكر، وكأن الفكر جوهر خارج التاريخ. لهذا لا بد من طرح السؤال بشكل آخر يبدد ما طرأ عليه من التباس: ما هي الشروط التاريخية والنظرية التي تسمح للفكر، كما حددناه سابقاً، أن يكون له أثر، أي فعل، في حركة تطور الواقع الاجتماعي؟ أو بشكل أدق: في أي شروط تاريخية ونظرية يمارس الفكر فعله في حركة الواقع الاجتماعي؟ وكيف تتم هذه الممارسة، أي في أيِّ شكل يظهر هذا الفعل؟

هذا الشكل في طرح السؤال ينطلق من قبول ضروري بوجود أثر فعلي للفكر في حركة الواقع الاجتماعي، لأنه يستند إلى فهم معين لمنطق التاريخ لا بد من عرضه كي توضح لنا بالفعل علاقة الفكر بالواقع. إذا نحن فهمنا فعلاً أن الفكر بنية، أو بالأحرى بنيات تتطور في علاقة تصارع داخل بنية أيديولوجية هي مستوى من مستويات البنية الاجتماعية الشاملة، صار بإمكاننا أن نتجنب طرح المشكلة بشكل خاطىء. فالمشكلة الخاطئة لا حل لها، لأن الحل في طريقة الطرح نفسها، وكل مشكلة يستحيل حلها مشكلة خاطئة بالضرورة. إن تحديد علاقة فعل الفكر بالواقع الاجتماعي هو بالذات تحديد لعلاقة فعل المستوى الأيديولوجي فيه، كبنية، ببقية مستوياته البنيوية، وخصوصاً بالمستوى السياسي فيه داخل حركة تطوره التاريخية الشاملة. وهذا يفرض علينا تحديد المفاصل العامة لمنطق التطور التاريخي للواقع الاجتماعي ككل معقد.

8 ـ لا حركة ثورية بلا نظرية ثورية

في مقدمة كتابه «إسهام في نقد الاقتصاد السياسي»، يحدد لنا ماركس، في نص شهير، الشروط التاريخية لتحقيق الثورة الاجتماعية، أي لتحقيق انتقال البنية الاجتماعية من نظام إنتاج إلى نظام إنتاج آخر. هذه الثورة لا تخضع لإرادة ذاتية بل تأتي، كضرورة تاريخية، نتيجة لتطور التناقض الأساسي، أي الاقتصادي، في البنية الاجتماعية، في علاقته المترابطة المعقدة ببقية التناقضات البنيوية، داخل التطور الشامل لهذه البنية الاجتماعية. إن القوى المنتجة في المجتمع، حين تصل إلى مرحلة معينة من تطورها، تدخل في تناقض حاد مع علاقات الإنتاج التي هي علاقات طبقية. «فتصير هذه العلاقات عقبات في وجه القوى المنتجة بعد أن كانت أشكالاً لتطورها. حينئذ تبدأ مرحلة ثورة اجتماعية» (2) . في هذه الشروط التاريخية لتطور التناقض الأساسي تظهر ضرورة الثورة داخل منطق التاريخ. فليس من المستحيل إذن، كما يقول لنا ماركس، تحديد ضرورة الثورة في تطور التاريخ تحديداً علمياً. وهذا التحديد شرط أساسي لتحقيق هذه الضرورة التاريخية. إن القيام بالثورة عن مجرد إرادة ذاتية، وإن كانت هذه الإرادة في حد ذاتها نبيلة، أو عن رغبة إنسانية ـ وفي كلتا الحالتين عن اختيار أخلاقي ـ في وقت تاريخي ليست الثورة فيه ضرورة في منطق التاريخ، يجعل من الثورة مغامرة ترتد ضدها. وهنا يكمن منطق الفشل في تحقيق الثورة. هنا تظهر بحدة أهمية النشاط النظري ودوره الفعال في مسار التاريخ. فلا حركة ثورية بلا نظرية ثورية. إن قائد أول ثورة اشتراكية في العالم هو الذي صاغ هذه المقولة، لأنه وعاها في ممارسته السياسية الثورية لصنع التاريخ. هذه المقولة اللينينية تعني أن الممارسة السياسية ـ أي الصراع الطبقي ـ للقوى الاجتماعية الثورية لا يمكن أن تكون بالفعل ثورية إلّا إذا استندت إلى نظرية ثورية. والطابع الثوري لهذه الممارسة السياسية هو أن تكون فعالة، أي أن تنجح في تحقيق التحويل الجذري للبنية الاجتماعية بكسر الإطار البنيوي لعلاقات الإنتاج فيها الملجمة لتطورها التاريخي. أما الطابع الثوري في نظرية هذه الممارسة السياسية فهو أن تكون هذه النظرية معرفة علمية بقوانين التطور التاريخي للبنية الاجتماعية المحددة. فالثورة البروليتارية هي الثورة السياسية الوحيدة في المجتمعات الطبقية التي تعتمد العلم أساساً لمسارها التاريخي. فبغير هذه المعرفة العلمية الضرورية لمنطق التطور التاريخي في بنية اجتماعية محددة، تفقد الممارسة السياسية

قاعدتها الأساسية، وبالتالي طابعها الثوري، فتتخبط حينئذ داخل منطق الفشل الثوري بين المغامرة والانتهازية. وهنا يبرز بوضوح دور الفكر الثوري في تحقيق منطق التاريخ. فكلما غلب على النشاط النظري لهذا الفكر طابعه العلمي، كان فعله كبيراً في دفع الواقع الاجتماعي إلى تحقيق منطق تطوره التاريخي.

9 ـ يصيرُ الفكر قوة مادية فاعلة في التاريخ

حين يتجسد في الممارسة السياسية

إن نشاط الفكر في إنتاج المعرفة العلمية بقوانين تطور الواقع الاجتماعي التاريخي أساس لنجاح الممارسة السياسية في تحويل هذا الواقع تحويلاً ثورياً. غير أن أثر الفكر في الواقع لا ينحصر في هذا النشاط النظري المنتج للمعرفة، مهما بلغت أهمية هذه المعرفة في علاقتها بالممارسة السياسية. فعلاقة الفكر بالواقع أكثر تعقيداً، ولا يمكن حصرها في جانبها النظري هذا. إن الوجه النظري في الفكر يبقى تأملاً إن لم يتجسد في نضال ثوري هو في النهاية مقياس لصحته، كما أن القاعدة النظرية لهذا النضال مقياس لثوريته. فالعلاقة التي تربط الفكر النظري بالعمل الثوري وثيقة جداً، وهي أساسية لصحة الفكر ولثورية العمل. هذا ما أكد عليه ماركس، ومن بعده لينين، حين قال إن الفكر النظري، أي العلمي، لا يصير سلاحاً فعالاً في عملية التحويل الثوري للواقع الاجتماعي إلّا حين يدخل وعي الجماهير الثورية. فالفكر، وإن كان علمياً، ليس في ذاته أداة لتحويل الواقع الاجتماعي، بل يصير هذه الأداة حين ينصهر في النضال العملي الثوري، أي حين يدخل وعي الجماهير الثورية فيتجسد في ممارستها السياسية.. إن قوة الفكر الفاعلة ليست فيه كفكر نظري مستقل، بل في صيرورته وعي الجماهير التي تصنع التاريخ وصيرورة الفكر هذه ليست صيرورة فكرية، بل صيرورة اجتماعية عملية، أو قل بشكل أدق صيرورة سياسية لأنها صيرورة الممارسة السياسية للجماهير الكادحة التي تصل، من خلال ممارستها المعقدة للصراع الطبقي، وبهذه الممارسة، إلى الوعي الطبقي لضرورة تحقيق الثورة، وبتعبير آخر، لا يصير الفكر قوة فاعلة في التاريخ إلّا بصيرورته قوة مادية، ولا يكون ذلك إلّا حين يتجسد في النضال العملي للجماهير، أي في ممارستها السياسية. والوجود المادي للفكر هو في هذه الممارسة السياسية.

إن من منطق الفكر الثوري ألّا يمارس فعله في حركة الواقع الاجتماعي إلّا إذا تجسد في ممارسة سياسية واعية لمسارها الثوري. وكأن على هذا الفكر أن ينزاح عن مستواه البنيوي الأيديولوجي في البنية الاجتماعية، ويمر إلى المستوى البنيوي السياسي، كي يكون له أثر فعال في هذه البنية، أي كي يكون قوة فاعلة في حركة تطورها التاريخي. هذه الضرورة في أن يكون

الفكر في إزاحة (décentration) عن مستواه البنيوي في البنية الاجتماعية كي يكون له قوة فعل في حركة تطورها التاريخي، ليست ضرورة في منطق حركته بمقدار ما هي ضرورة في منطق حركة التاريخ نفسه. أو قل: إنها ضرورة في منطق حركتها لأنها ضرورة في منطق حركة التاريخ. فالتاريخ لا يصنع نفسه، بل الجماهير المنظمة كقوى اجتماعية طبقية محددة هي التي تصنعه. هذه المقولة الأساسية في الفكر الماركسي تعني أن التاريخ صراع طبقي، أي صراع سياسي. وإن كل ثورة اجتماعية هي بالضرورة ثورة سياسية. فعلى المستوى السياسي في البنية الاجتماعية ـ لا على المستوى الاقتصادي ـ تتحقق قفزات التاريخ البنيوية التي بها يتكون. إن ولادة التاريخ لنفسه لا تتم إلّا بقوة الصراع الطبقي. فانتقال البنية الاجتماعية من نظام إنتاج إلى نظام إنتاج آخر لا يتم بفعل تطور التناقض الاقتصادي فيها، وإن كان هذا التناقض الأساسي هو الذي يحدد تطورها التاريخي، بل بفعل تطور التناقض السياسي الذي هو فيها دوماً التناقض الرئيسي، أي التناقض المسيطر في تطورها التاريخي. فصراع الطبقات في بنية اجتماعية محددة هو القوة المحركة للتاريخ، أي القوة السياسية التي تدفعه إلى تحقيق قفزاته الضرورية. فقفزة التاريخ الثورية في انتقال البنية الاجتماعية من نظام إنتاج إلى نظام إنتاج آخر لا تتحقق آلياً بفعل منطقه وحده، وإن كانت، في منطقه بالذات، ضرورة ونتاجاً لتطوره الموضوعي. إن التاريخ، بمعزل عن القوى الاجتماعية الثورية وعن ممارستها السياسية، عاجز عن أن يحقق منطقه، حين يصل في تطوره، وبفعل منطق تطوره، إلى ضرورة القفزة البنيوية، أي إلى ضرورة الثورة كشرط مطلق لتحريره. وكما أن ثورة الفكر في انتقاله من بنية إلى بنية لا تتم بفعل الفكر وحده، في عزلة عن إمكانها في تطور تاريخي خاص داخل البنية الاجتماعية، كذلك الثورة الاجتماعية في تحرير التاريخ من قيد الإطار البنيوي الملجم لتطور البنية الاجتماعية، فهي لا تتم إطلاقاً بفعل المنطق الموضوعي للتاريخ وقوته المستقلة، بل تجد شروط إمكان تحقيقها، كضرورة تاريخية، في بنية الوعي الاجتماعي للقوى الطبقية التي تقوم بتحقيقها، أي في الشكل المحدد للممارسة السياسية لهذه القوى الاجتماعية. إن ضرورة التاريخ في قفزته البنيوية تظل مجرد إمكان في منطق التاريخ إن لم تدخل في صلب منطق الممارسة السياسية للقوى الثورية نفسها، فتتحدد كحقل الوعي الطبقي لهذه القوى الاجتماعية المحددة.

الفصل الثاني :أزمنة البنية الاجتماعية

زمان التكوّن

زمان التطوّر

زمان القطع

أزمنة البنية الاجتماعية

نحن هنا، في هذه القفزة البنيوية، أي في هذه اللحظة الثورية الحاسمة، إزاء منطق تاريخي خاص يختلف جذرياً عن منطق تطور البنية الاجتماعية داخل إطارها البنيوي. فزمان البنية غير زمان القطع، ولكل زمان بنيته، أي منطقه المتميز. هذا لا يعني أن البنية الاجتماعية، حين تدخل في زمان قفزتها البنيوية، لا تخضع لبنية زمانية محددة، أي لعقلانية تاريخية محددة. فعدم وجود منطق خاص بالقفزة البنيوية يجعل من الثورة، كما يتصور البعض، فعلاً فوضوياً يتم تحقيقه بمجرد تحقق الرغبة الذاتية في تحقيقه، وأن التحرر في أساسه فردي لا طبقي، وكأنه لا يكون إلّا بهدم البنية، لكونها بنية تخضع لمنطق، لا لشكلها التاريخي المحدد، أي لا لكون منطقها منطقاً استغلالياً طبقياً. الثورة الاجتماعية ليست إذن، رفضاً للمنطق البنيوي في التاريخ بشكله العام، بل هي رفض لمنطق طبقي خاص ببنية اجتماعية محددة. وهي تخضع في مسارها المحدد لمنطق، وجودُه بالذات شرط لتحقيقها. إن وجود منطق تاريخي خاص بالقفزة الثورية، أي وجود بنية زمانية معينة تتميز بها هذه القفزة من غيرها من لحظات التاريخ، هو الذي يفسر لنا إمكان الفشل وإمكان النجاح في الثورة. فالثورة عملية اجتماعية معقدة يستلزم تحقيقها معرفة آليتها (mécanisme) المتميزة. هذه المعرفة ضرورة عملية لنجاح الحركة الثورية؛ فكم من ثورة في التاريخ فشلت (كومونة باريس مثلاً) لأن القائمين بها جهلوا تميز منطقها، فلم يفرقوا بينه وبين منطق تطور البنية الاجتماعية داخل إطارها البنيوي. إن الممارسة السياسية الثورية إذن، هي التي تفرض علينا ضرورة التمييز، داخل حركة التاريخ الاجتماعي، بين بنيات زمانية مختلفة. ولا يمكن فهم حركة البنية الاجتماعية، في أفق تحويلها بالذات، إلّا بتمييز أزمنتها المختلفة. فزمان تكون البنية الاجتماعية غير زمان تطورها الذي أشرنا إليه بزمان البنية أو الزمان البنيوي، كما أن زمانها البنيوي يختلف نوعاً عن زمان القطع الذي فيه يتحقق كسر إطارها البنيوي. وهي في إطار كل زمان من أزمنتها هذه غيرها في إطار الزمان الآخر. معنى هذا أن تطور العلاقة المعقدة بين مختلف مستوياتها البنيوية يختلف باختلاف بنية الزمان الذي تتطور فيه. ليس هنا مجال البحث في هذه القضية النظرية المعقدة، بل نكتفي بالقول ـ على سبيل المثال، لإيضاح ما نحن بصدد معالجته ـ إن زمان تكون البنية الاجتماعية هو الزمان الخاص بمرحلة انتقالها من نظام

إلى نظام إنتاج آخر. في هذه المرحلة الانتقالية، لا شك أن وضع المستوى السياسي مثلاً داخل البنية الاجتماعية في علاقته ببقية مستوياتها البنيوية يختلف عن وضعه فيها داخل إطار زمانها البنيوي. فزمان التطور في البنية الاجتماعية زمان دائري تكراري، لأن حركة التطور فيها إعادة لإنتاج علاقات الإنتاج القائمة، تتم بشكل آلي وكأنها حركة طبيعية مستمرة في إطار هذا الزمان البنيوي للبنية الاجتماعية، يفقد فيها العامل السياسي أهميته البالغة التي هي له في مرحلة الانتقال إلى نظام إنتاج آخر. ففي إطار زمان التكون للبنية الاجتماعية، يلعب العامل السياسي دوراً فعالاً بشكل مباشر، أي دوراً مسيطراً بالضرورة، لأن إليه تعود مهمة إقامة علاقات إنتاج جديدة وترسيخ هذه العلاقات بشكل يستحيل فيه على البنية الاجتماعية أن تعود في تطورها إلى علاقات الإنتاج القديمة. فالتاريخ لا يبلغ خط اللارجوع فيه إلّا بفعل العامل السياسي، وليس بفعل العامل الاقتصادي. إن ولادة التاريخ لما يحمله في أحشائه من جديد لا تتم بلا ألم وبشكل طبيعي، بل بالقوة كانت وتكون. هذه القوة السياسية هي العنف الثوري في الصراع الطبقي.

أما في إطار زمان القطع، حين تدخل البنية الاجتماعية في قفزتها البنيوية، فلا شك في أن العامل السياسي يلعب في تحركها الدور الرئيسي المسيطر بشكل مباشر. في هذه اللحظة التاريخية الحاسمة، يبلغ الصراع الطبقي حدته القصوى فيظهر، كما هو بالفعل في حقيقته، كصراع سياسي مباشر، أي إن المظهر الرئيسي في التناقض الرئيسي يكون بالفعل مظهراً سياسياً. بل يمكن القول أيضاً: إنّ التاريخ، في لحظته الثورية هذه، يمرّ بنوع من التضخم السياسي، لأن تناقضات البنية الاجتماعية، على مختلف مستوياتها البنيوية، تصب كلها، في هذه اللحظة، في التناقض السياسي الرئيسي، لتجعل منه، في شكله التاريخي المحدد، نقطة القطع في تطور البنية الاجتماعية. إن ما يجعل من هذا التناقض السياسي، في شكله التاريخي المحدد، نقطة القطع في تطور البنية الاجتماعية، هو أنه يصير في هذه اللحظة الثورية، مركزاً لتجمع التناقضات الاجتماعية كلها، أي البؤرة التي تنصهر فيها هذه التناقضات بشكل يجعل من حل التناقض السياسي شرطاً مطلقاً لحلها، وبتعبير آخر، حين تصل تناقضات البنية الاجتماعية في تطورها إلى مأزق يستحيل فيه متابعة تطورها على مستوياتها المتميزة، تدخل البنية الاجتماعية في أزمة ثورية يصير فيها حل مختلف تناقضاتها رهناً بحل التناقض السياسي. نحن هنا أمام منطق متميز من التاريخ، أي أمام نوع خاص من

التعقد في تطور العلاقات بين مستويات البنية الاجتماعية مختلف تمام الاختلاف عنه في التطور «الطبيعي» لهذه البنية. لا شك في أن المستوى السياسي هو، في كلتا الحالتين محور الحركة في البنية الاجتماعية، وأن حركة هذا المحور لا تتم بشكل مستقل مطلق، بل بالشكل الذي يحدده فيها التناقض الأساسي الاقتصادي الذي هو في البنية الاجتماعية قاعدتها المادية، أي علاقات الإنتاج فيها كإطار بنيوي لتطور القوى المنتجة. غير أن نوع الحركة التي تتولد في البنية الاجتماعية ـ كما تظهر على مختلف مستوياتها البنيوية ـ بفعل التناقض في محورها، أي بفعل الصراع الطبقي، يختلف باختلاف الزمان التاريخي الذي تتحرك في إطاره هذه البنية الاجتماعية. ففي إطار الزمان البنيوي، حين تكون البنية الاجتماعية في تطور «طبيعي» هو إعادة مستمرة لإنتاج علاقات الإنتاج القائمة، تظهر الحركة المحورية فيها كحركة انتباذية centrifuge)) أي كحركة نبذ أو إبعاد عن مركزها لآثارها التي تتولد منها في بقية المستويات البنيوية. معنى هذا أن الصراع الطبقي فيها قلما يظهر على حقيقته كصراع سياسي، إنما هو في إزاحة عن مستواه البنيوي السياسي، لأنه يظهر، في شكله الرئيسي، كصراع أيديولوجي أو اقتصادي. معنى هذا أن المظهر الرئيسي للتناقض الرئيسي يظهر هنا في مظهر رئيسي يحجب حقيقته السياسية الطبقية، مع أن هذا المظهر أثر له. إن الشكل الانتباذي لهذه الحركة المحورية في تطور البنية الاجتماعية هو الذي يظهر التاريخ، على غير حقيقته، وكأنه مجرد نتاج لعلاقات إنتاج ليست الجماهير إلّا سنداً لها، لأن التاريخ بالفعل، في إطار هذا الزمان البنيوي، ليس سوى إعادة لإنتاج علاقات الإنتاج القائمة. فغياب الصراع الطبقي هنا كصراع سياسي ليس غياباً له بمعنى الغياب المطلق، أي بمعنى انتفاء الوجود، بل هو غياب له عن مستواه البنيوي وحضور له في المستويات الأخرى. إن وجود الصراع الطبقي في إزاحته عن مستواه، أي في أشكاله غير السياسية، هو الشكل الاجتماعي لوجوده في إطار الزمان البنيوي. والقول إنّ التاريخ نتاج لبنية علاقات الإنتاج قول خاطىء في شكله المطلق، لأنه لا يصح إلّا بالنسبة إلى هذا الزمان البنيوي. وهو قول يستند في أساسه إلى الاقتصادية. والاقتصادية عاجزة تماماً عن فهم التاريخ وتكونه، لأنها تجهل وضع المستوى السياسي في البنية الاجتماعية وأشكال وجوده في تطورها، ولا تميز بين أزمنتها التاريخية المختلفة وعلاقات مستوياتها البنيوية داخل كل زمان محدد. وهي تجهل بالذات أن التاريخ لا يتكون في إطار الزمان البنيوي، بل في إطار القطع في تطور البنية الاجتماعية.

في إطار زمان القطع هذا، تكون الحركة المحورية في البنية الاجتماعية حركة انجذابية (centripète)، أي حركة تجذب بقوة إلى مركز التناقض السياسي، كتناقض رئيسي، بقية التناقضات الاجتماعية كلها. معنى هذا أن الصراع الطبقي، في هذه اللحظة الثورية، يظهر بالفعل على حقيقته كصراع سياسي، أي إنه يتحرك، ليس في شكله الرئيسي فحسب، بل في مختلف أشكاله الاجتماعية، على مستواه البنيوي نفسه. هذا الشكل الانجذابي في الحركة المحورية يفرض على التناقضات غير السياسية، كالتناقض الأيديولوجي مثلاً، أو التناقض الاقتصادي، أن تتحرك داخل البنية الاجتماعية في إزاحة عن مستوياتها البنيوية. إذا كان محور الحركة التاريخية في تطور البنية الاجتماعية دوماً سياسياً، فالشكل الرئيسي لحركة هذا المحور ليس دوماً وبالضرورة سياسياً. وبتعبير آخر، إن التناقض المسيطر في تطور البنية الاجتماعية هو دوماً التناقض السياسي، غير أن الشكل الرئيسي فيه لا يكون سياسياً إلّا في إطار زمان القطع الثوري. نحن في هذا الإطار الزماني، أمام انقلاب جذري لأوضاع المستويات البنيوية داخل البنية الاجتماعية، ولعلاقاتها المتبادلة في تحركاتها المتميزة. فالشكل الانجذابي لتلك الحركة المحورية يحدث في تعقد علاقات التطور بين مستويات البنية الاجتماعية تغييراً هو قلب أو عكس لعلاقات التطور هذه. معنى هذا أن العلاقة بين الشكل التاريخي لوجود البنية الاجتماعية داخل إطار زمانها البنيوي، والشكل التاريخي لوجودها داخل إطار زمان القطع، هي علاقة عكسية، وما التمييز بين الشكل الانتباذي والانجذابي للحركة المحورية في تطور البنية الاجتماعية سوى محاولة لتحديد هذه العلاقة العكسية نفسها. وتظهر هذه العلاقة سواء على صعيد الحركة التاريخية العامة للبنية الاجتماعية ككل، أو على صعيد تحرك المستوى البنيوي فيها، في علاقته مع بقية مستوياتها البنيوية. وأهم ما يوضحه لنا المفهوم النظري لهذه العلاقة العكسية هو أن مختلف التناقضات البنيوية للبنية الاجتماعية تتحرك، في تطورها داخل إطار الزمان البنيوي، على مستوياتها البنيوية المتميزة، ما عدا التناقض السياسي، فهو في تطوره يتحرك في إزاحة عن مستواه البنيوي. أما في إطار زمان القطع، فتناقضات البنية الاجتماعية كلها ـ ما عدا التناقض السياسي ـ تتحرك في إزاحة عن مستوياتها البنيوية، لأن المستوى السياسي، في هذه اللحظة الثورية، يصير بالفعل المستوى البنيوي لتحرك التناقضات البنيوية كلها. معنى هذا أن الطابع السياسي، في هذه اللحظة، هو الذي يغلب على التناقضات الاجتماعية، فتظهر وكأنها كلها تناقضات سياسية، أو قل: إنها تصب كلها في

التناقض السياسي فتحدد انفجاره. لذا وجب القول: إنّ كل ثورة اجتماعية هي بالضرورة ثورة سياسية.

حين يتحرك الصراع الطبقي في تماثل مع جوهره الاجتماعي كصراع سياسي، في لحظة تاريخية حاسمة تتسيس فيها مختلف التناقضات الاجتماعية، تقفز الجماهير بالضرورة، أي بحكم قفزة التاريخ البنيوية نفسها، إلى مسرح التاريخ، فتثبت في ممارستها السياسية للصراع الطبقي، وبها، إنها فعلاً القوة التي تصنع التاريخ. وهنا يوضح لنا هذا المفهوم النظري للعلاقة العكسية، أن التاريخ ليس وليداً لعلاقات الإنتاج وأنّ علاقات الإنتاج ليست فاعلاً له إلّا في إطار الزمان البنيوي بمقدار ما يكون الوجود الاجتماعي الفعلي لهذه العلاقات لا لسندها. أما في زمان القطع الثوري، فالجماهير لا تدخل مسرح التاريخ، في هذه القفزة البنيوية التي هي أيضاً قفزتها، كسند لعلاقات الإنتاج، بل كقوة اجتماعية هادمة لها. والفرق في طبيعة الوجود الاجتماعي شاسع ـ لكونه بالذات بنيوياً ـ بين من هو في موقع السند لعلاقات الإنتاج وبين من هو في موقع الهدم لها. فالعلاقة إذن، بين الاثنين وبين الموقعين علاقة عكسية. والملاحظ أن الاقتصادية هي أيديولوجية الزمان البنيوي، تزدهر فيه، لا لكون التناقض الاقتصادي القوة المحركة للتاريخ والمكونة له، بل لكون الصراع الطبقي في إزاحة عن مستواه البنيوي السياسي في هذا الزمان التاريخي المحدد للبنية الاجتماعية. فالقول: إنّ التناقض الاقتصادي هو التناقض المحدد في النهاية لتطور البنية الاجتماعية قول صحيح بشكل مطلق. أما القول: إنّ هذا التناقض هو التناقض المسيطر في هذا التطور، أي القوة المحركة له، لكونه التناقض المحدد له، فقول خاطىء يجهل مقولة ماركس الشهيرة في أن صراع الطبقات هو القوة المحركة للتاريخ. وقد يصح هذا القول في شروط تاريخية محددة يظهر فيها الصراع الطبقي بمظهر الصراع الاقتصادي. لكن، حتى في هذه الشروط، يجب التنبيه إلى أن ظهور التناقض الاقتصادي بمظهر التناقض المسيطر في تطور البنية الاجتماعية، ليس في منطق تطور التناقض الاقتصادي نفسه، بل في منطق تطور التناقض السياسي. معنى هذا أن ظهور التناقض الاقتصادي بمظهر التناقض المسيطر هو في حد ذاته مظهر من مظاهر التناقض السياسي نفسه، أي شكل من أشكال الصراع الطبقي، حين يعجز الصراع الطبقي عن أن يكون بالفعل صراعاً سياسياً، لأسباب موضوعية خاصة بتطور البنية الاجتماعية.

لن نعتذر من القارىء من الابتعاد عن نقطة الانطلاق في بحثنا، لأننا لم

نبتعد لحظة واحدة عنها، بل نحن في صلبها. فعلاقة التفاعل بين الفكر والواقع لا تتحدد إلّا بتحديد علاقة التعقد بين المستوى الأيديولوجي وبقية المستويات البنيوية في تطور البنية الاجتماعية. ولتوضيح هذه العلاقة يجب تركيز التفكير، بوجه خاص، في علاقة المستوى الأيديولوجي بالمستوى السياسي. فتطور البنية الاجتماعية لا يكون إلّا بالصراع الطبقي، وفعل الفكر في هذا التطور هو في الحقيقة فعل الفكر في تطور التناقض السياسي، لأن هذا التناقض هو القوة المحركة للواقع الاجتماعي. ولقد تبين لنا سابقاً، أن الفكر لا يصير قوة فاعلة في التاريخ إلّا بصيرورته قوة مادية، أي حين يتجسد في ممارسة سياسية محددة. ويظهر ذلك بوضوح في هذه اللحظات الثورية، حين تدخل البنية الاجتماعية في تطورها زمان القطع، فيتبوأ الصراع السياسي مكان الصدارة في مسرح التاريخ. في هذه اللحظات الحاسمة، يمارس الفكر نشاطه الأيديولوجي في إزاحة عن مستواه البنيوي، أي إن نشاطه يتخذ بشكل مباشر معنى سياسياً، لأن ممارسة الصراع الأيديولوجي تتم هنا على المستوى السياسي نفسه. وممارسة الفكر لنشاطه على هذا المستوى البنيوي الذي ليس مستواه يحدث تغييراً جذرياً في شكل وجود الفكر وتحركه، لأنه يفرض عليه شكلاً من الوجود المادي يتفق مع بنية المستوى الذي يتحرك عليه في إزاحة عن مستواه. فتحرك الفكر على المستوى السياسي يفرض على الفكر أن يتكثف في شعار سياسي هو وجود مادي، وبالتالي قوة فاعلة في حقل الصراع الطبقي. فتكثف الفكر في الشعار السياسي إذن، ضرورة تفرضها على الفكر طبيعة الممارسة السياسية. بهذا التكثف، ينتقل الفكر من الوجود الأيديولوجي إلى الوجود المادي الفعلي، أي إلى وجوده كفعل سياسي قوته في قوة الجماهير التي هو فعل لها. حين يتكثف الفكر في فعل سياسي جماهيري، أي في شعار تتبناه الجماهير الثورية في ممارستها السياسية للصراع الطبقي، يصير الفكر قوة فاعلة في تطور التاريخ، تدفع التاريخ بالضرورة إلى تحقيق منطقه الثوري.

الفصل الثالث :ممارسات الصراع الطبقي

1 ـ الفكر علاقة تناقضٍ في صراعٍ أيديولوجي

لم يكتمل بعد تحديدنا النظري لعلاقة التفاعل بين الفكر والواقع الاجتماعي. لقد حاولنا، فيما سبق من تحليل، تلمس هذه العلاقة بوجه خاص، في إطار زمان القطع الثوري في تطور البنية الاجتماعية. هذا الوجه في التحديد النظري غير كاف إطلاقاً، كما أنه لا يعني أن النشاط الأيديولوجي للفكر ليس له أثر في تطور البنية الاجتماعية حين يتم هذا التطور بشكل «طبيعي» غير متأزم، أي حين تتطور البنية الاجتماعية في إطار زمانها البنيوي. فمن المستحيل إطلاقاً ألّا يتحدد تطور البنية الاجتماعية الشاملة بتطور البنية الفكرية، وبوجه أعم، بتطور البنية الأيديولوجية التي تتحدد بها. إن من طبيعة البنية الاجتماعية، حسب مفهومها الماركسي، أن يكون كل مستوى بنيوي فيها محدداً لبقية مستوياتها البنيوية، وأن يتحدد بدوره بها، داخل الوحدة الشاملة لهذه البنية ولتطورها في إطار التناقض الأساسي، أي الاقتصادي، فيها. غير أن المشكلة هنا تكمن في معرفة الشكل الذي يتحدد به تطور البنية الاجتماعية، في إطار زمانها البنيوي، بتطور البنية الأيديولوجية الخاصة بها. ولتحديد هذا الشكل الخاص بالزمان البنيوي يجب القول ثانية: إنّ هذه البنية الأيديولوجية ليست وحدة تماثل بل وحدة تناقض، لأنها تضم في إطار واحد بنيات فكرية متصارعة تمثل أيديولوجيات طبقية متناقضة. فتحديد علاقة التفاعل إذن، بين الفكر والواقع الاجتماعي يستلزم بالضرورة وضع الفكر في الوحدة المعقدة لتطوره التناقضي. وإذا لم يكن الفكر واحداً متماثلاً في وحدة البنية الأيديولوجية، فإن فعله أيضاً في حركة الواقع الاجتماعي ليس واحداً متماثلاً، بل متناقضاً. معنى هذا أن فعل الفكر في الواقع يختلف باختلاف البنية الفكرية التي يتحرك في إطارها، فلكل بنية فكرية، أي لكل أيديولوجية طبقية معينة فعل في الواقع خاص بها يختلف، بل يتناقض مع فعل الأيديولوجية الطبقية الأخرى في هذا الواقع نفسه. ووجود هذا التناقض في تحرك مختلف الأيديولوجيات الطبقية في وحدة البنية الأيديولوجية يجعل من تطور هذه البنية الأيديولوجية في علاقته بتطور البنية الاجتماعية نتاجاً للصراع الأيديولوجي في علاقته بالصراع الطبقي. في علاقة التفاعل بين المستوى الأيديولوجي والمستوى السياسي، ليست البنية الفكرية، كأيديولوجية طبقية مستقلة داخل البنية الأيديولوجية، هي التي تحدد تطور البنية الاجتماعية، بل الصراع الأيديولوجي، أي تطور علاقة التناقض بين الأيديولوجيات الطبقية داخل

وحدتها البنيوية، هو الذي يحدد تطور البنية الاجتماعية. فالفكر، في حقيقة وجوده الاجتماعي، ليس إذن، جوهراً مستقلاً، بل علاقة تناقض في صراع أيديولوجي هو مظهر للصراع الطبقي، يحدده تحرك هذا الصراع الطبقي في إطار الزمان البنيوي لتطور البنية الاجتماعية. بهذا، يكون تحديد علاقة التفاعل بين الفكر والواقع الاجتماعي، في إطار هذا الزمان البنيوي، تحديداً لعلاقة الصراع الأيديولوجي بالصراع الطبقي.

2 ـ الممارسة السياسية للطبقة

المسيطرة وإعادة إنتاج علاقات الإنتاج

الصراع الأيديولوجي شكل من أشكال الصراع الطبقي. في هذه المقولة اللينينية بالذات نجد الأساس النظري لتحديد هذه العلاقة. فالصراع الطبقي يستهدف السلطة السياسية. معنى هذا أن الطبقة المسيطرة تستخدم السلطة السياسية التي تمتلكها لإخضاع تطور البنية الاجتماعية لسيطرتها الطبقية، أي لإبقاء هذا التطور في إطار علاقات الإنتاج التي تحددها كطبقة مسيطرة. واستخدامها للسلطة السياسية هو في حد ذاته ممارسة لعنفها الطبقي الذي تواجه به، في صراعها السياسي، بقية الطبقات الاجتماعية التي تخضعها لسيطرتها الطبقية. إن ممارسة الطبقة المسيطرة لسيطرتها الطبقية هي أن تفرض بالعنف على الصراع الطبقي للطبقات التي تسيطر عليها إطاراً بنيوياً من التطور هو إطار علاقات الإنتاج القائمة، أي أن تمنع هذا الصراع من أن يخرج عن الإطار البنيوي لتطوره. ففي بقاء الصراع الطبقي في هذا الإطار إبقاء لعلاقات الإنتاج القائمة. لهذا، يظهر الصراع الطبقي بمظهر الصراع الأيديولوجي أو الصراع الاقتصادي، ما دام تحركه قائماً في هذا الإطار البنيوي. إن للصراع الطبقي إذن، أشكالاً مختلفة، أي ممارسات متميزة تتحرك على المستويات البنيوية المتميزة للبنية الاجتماعية. أي إن له ممارسة سياسية وممارسة اقتصادية وممارسة أيديولوجية. غير أن ممارسته هذه، في شكلها المحدد، تختلف باختلاف الطبقة الاجتماعية التي تمارسه، وتتحدد عند كل طبقة بممارسته من قبل الطبقة الأخرى. فممارسة الطبقة المسيطرة للصراع الطبقي، في شكلها المحدد كممارسة سياسية، وبوجه خاص في إطار الزمان البنيوي، هي التي تحدد ممارسته من قبل الطبقات الخاضعة لسيطرتها الطبقية كممارسة أيديولوجية أو اقتصادية. معنى هذا أن الشكل الرئيسي، أي المسيطر، في الصراع الطبقي، في إطار الزمان البنيوي، هو بوجه عام الشكل الأيديولوجي أو الاقتصادي، وهذا الشكل نتيجة للممارسة السياسية بالذات للطبقة المسيطرة. فالممارسة السياسية للطبقة المسيطرة لصراعها الطبقي تقوم في أساسها على منع الطبقات الخاضعة لسيطرتها الطبقية من أن تمارس صراعها الطبقي ممارسة سياسية، لأن الممارسة السياسية للصراع الطبقي هي، بكل بداهة، بالنسبة إلى هذه الطبقات، محاولة لإجراء التحويل الثوري في علاقات الإنتاج الطبقية القائمة، أي محاولة ثورية لانتزاع السلطة السياسية من يد الطبقة المسيطرة، وإخضاع هذه

الطبقة للسيطرة الطبقية للطبقة الرئيسية التي تقود عملية هذا التحويل الثوري. إن الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة تستهدف إذن، بكل بساطة اعادة إنتاج علاقات الإنتاج التي تحقق لهذه الطبقة سيطرتها الطبقية، أو بالأحرى، استمرار سيطرتها الطبقية. فالعملية الاجتماعية لإعادة الإنتاج هذه عملية اقتصادية تتحقق في عملية الإنتاج الاجتماعي نفسها، أي على المستوى الاقتصادي في البنية الاجتماعية، بفعل الممارسة السياسية الخاصة بالطبقة المسيطرة، أي بفعل عنفها الطبقي. معنى هذا أن العملية الاقتصادية نفسها لاستمرار تحقق الإنتاج الاجتماعي في شكله التاريخي المحدد، أي في إطار علاقات الإنتاج الطبقية القائمة، لا تتم بذاتها، بل بفعل الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، أو قل: إنها لا تتم في شكل آلية طبيعية إلّا بفعل هذه الممارسة السياسية، كأثر لها. بهذا المعنى يمكن القول: إنّ استمرار تحقق هذه العملية الاقتصادية، كعملية اقتصادية، بتحقق إعادة إنتاج علاقات الإنتاج لا يكون إلّا بعملية سياسية هي صراع طبقي تمارسه الطبقة المسيطرة باستمرار. هنا يظهر لنا مدى فعل المستوى السياسي في المستوى الاقتصادي نفسه داخل تطور البنية الاجتماعية. فالتناقض السياسي إذن، يحدد التناقض الاقتصادي بالشكل الذي يتحدد به. معنى هذا أن التحرك المتميز للتناقض الاقتصادي، الذي هو التناقض المحدد في النهاية لمختلف تناقضات البنية الاجتماعية، لا يتم إلّا في إطار علاقته بتطور التناقض السياسي، وبالشكل الذي يحدده به هذا التناقض السياسي.

3 ـ أدواتُ الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة

أ ـ الأداة السياسية

إن إعادة إنتاج علاقات الإنتاج في عملية الإنتاج الاجتماعي لا تتحقق، على مستواها الاقتصادي، إلّا بفعل الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة. ولهذه الممارسة السياسية أدواتها الخاصة التي باستخدامها تحقق الطبقة المسيطرة سيطرتها الطبقية بشكل مستمر. هذه الأدوات ليست كلها سياسية، وإن كانت كلها أدوات للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة. فهي أدوات سياسية وأيديولوجية أيضاً. والأداة السياسية الأساسية هي جهاز الدولة. فالطبقة المسيطرة تمارس سيطرتها الطبقية بوجه خاص بواسطة سلطة الدولة التي تمتلكها. لهذا يمكن القول: إنّ جهاز الدولة، في حقيقته الاجتماعية، جهاز قمع طبقي، يكمن دوره الرئيسي في الحفاظ على السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة بمنع الطبقات الخاضعة لهذه السيطرة من أن تمارس صراعها الطبقي ممارسة سياسية، أي من أن تحدث في علاقة السيطرة الطبقية التي تربطها بالطبقة المسيطرة أي تغيير ثوري. فصراع الطبقات يستهدف إذن، في ممارسته السياسية، سلطة الدولة، لأن بسلطة الدولة هذه تمارس الطبقة المسيطرة سيطرتها الطبقية. والقمع في جهاز الدولة عنف طبقي تمارسه الطبقة المسيطرة باستمرار ضد الطبقات الخاضعة لسيطرتها الطبقية. ويظهر العنف الطبقي في شكله المباشر بوجه خاص في لحظات تأزم الصراع الطبقي، أي حين يحتدم هذا الصراع فيظهر على حقيقته كصراع سياسي. هنا تنكشف بوضوح الطبيعة الطبقية لجهاز الدولة كأداة سياسية في خدمة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة. غير أن لهذا العنف الطبقي شكلاً غير مباشر هو شكله الحقوقي. فالطبقة المسيطرة لا تمارس عنفها الطبقي باستخدامها جهاز البوليس أو الجيش وحسب، بل بسنها القوانين المختلفة التي هي الدعائم الخفية لسيطرتها الطبقية. حين يظهر الصراع الطبقي بمظهر غير سياسي، أي حين يتطور بشكل «طبيعي» غير متأزم، يغلب على العنف الطبقي الذي تمارسه الطبقة المسيطرة طابعه الحقوقي غير المباشر، فيظهر جهاز الدولة، في هذه اللحظات من «السلم الطبقي»، وكأنه جهاز حيادي فوق الطبقات، أي فوق الشبهات التي تحيط بعلاقته الوثيقة بمصالح الطبقة المسيطرة. أما حين يكون الصراع الطبقي في شكله الرئيسي صراعاً سياسياً، فيغلب على العنف الطبقي شكله المباشر، ويظهر جهاز الدولة على

حقيقته كأداة في يد الطبقة المسيطرة.

ب - الأدوات الأيديولوجية

أما الأدوات الأيديولوجية في الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، فهي مختلف الأجهزة الأيديولوجية (3) (كالمؤسسات الإعلامية من إذاعة وصحافة وتلفزيون إلخ... والمؤسسات الثقافية من سينما ومسرح إلخ... والمؤسسات التعليمية) التي بواسطتها تحقق الطبقة المسيطرة سيطرتها الأيديولوجية. هذه الأجهزة الأيديولوجية كلها تابعة للدولة، سواء كانت أجهزة خاصة كالمؤسسات الصحافية مثلاً، أو عامة كبعض المؤسسات التعليمية الرسمية، لأنها أدوات للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، ولأن جهاز الدولة هو الأداة السياسية الأساسية لهذه الممارسة السياسية. فكما أن جهاز الدولة هو الأداة السياسية لسيطرة الطبقة المسيطرة كطبقة، لا كأفراد، كذلك الأجهزة الأيديولوجية، وإن كانت خاصة فهي في خدمة سيطرة الطبقة، لا في خدمة سيطرة الأفراد. وتبعية الأجهزة الأيديولوجية هنا لجهاز الدولة هي وجه خاص من تبعية الصراع الأيديولوجي للصراع السياسي. لهذا نعود ثانية إلى ضرورة تحديد العلاقة بين هذين الصراعين، أو بالأحرى بين هذين الشكلين للصراع الطبقي.

4 ـ الطابع الطبقي المميز للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة

قلنا: إنّ الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة تقوم في أساسها على منع الصراع الطبقي بالعنف من أن يتحرك على مستواه السياسي كصراع سياسي. معنى هذا أن الحركة الخاصة بالممارسة السياسية لهذه الطبقة حركة انتباذية تقوم على إبعاد الصراع الطبقي، في تحركه، عن مستواه البنيوي السياسي ودفعه بالقوة إلى التحرك على المستوى الأيديولوجي أو الاقتصادي فقط. إن نزع الطابع السياسي عن الصراع الطبقي هو الطابع السياسي الخاص بالممارسة السياسية للطبقة المسيطرة. حين يظهر الصراع الطبقي في شكله الرئيسي كصراع أيديولوجي أو اقتصادي، أي حين يكون المظهر الرئيسي في التناقض السياسي مظهراً غير سياسي، يمكننا القول: إنّ الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة هي الممارسة المسيطرة في تطور صراع الطبقات الاجتماعية أي القوة السياسية التي تدفع البنية الاجتماعية إلى البقاء في تطورها داخل الإطار البنيوي الثابت لعلاقات الإنتاج القائمة. أما حين يتحرك الصراع الطبقي في شكله الرئيسي كصراع سياسي، تكون الممارسة السياسية للطبقات الخاضعة لسيطرة الطبقة المسيطرة هي الممارسة المسيطرة في تطور الصراع الطبقي، أي القوة السياسية التي تدفع تطور البنية الاجتماعية إلى خرق إطاره البنيوي الثابت.

5 ـ الطابع الطبقي المميز للممارسةالأيديولوجية للطبقة المسيطرة

الممارسة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة، لكونها ممارسة أيديولوجية للصراع الطبقي، تخضع للآلية نفسها التي تخضع لها الممارسة السياسية لهذه الطبقة، برغم وجود اختلاف في الشكل بين آلية الاثنتين. فهي إذن، في خدمة هذه الممارسة السياسية التي بها يتم الابقاء على السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة، بإعادة إنتاج الشروط المادية لهذه السيطرة، أي بإعادة إنتاج علاقات الإنتاج. وكما أن طبيعة الممارسة السياسية لهذه الطبقة تكمن في نزع الطابع السياسي عن الصراع الطبقي، كذلك الممارسة الأيديولوجية لهذه الطبقة، فهي تقوم في أساسها على طمس الحقيقة الطبقية للصراع الأيديولوجي، أي على إخفاء حقيقته كشكل محدد من أشكال الصراع الطبقي، أو كمظهر للصراع السياسي. إن الصراع الأيديولوجي إذن، هو الممارسة الأيديولوجية للصراع الطبقي نفسه. هذا التحديد يساعدنا على فهم المنطق الداخلي للصراع الأيديولوجي في علاقته الوثيقة بالصراع الطبقي من حيث هو صراع سياسي. وهو بالتالي يساعدنا على فهم الطابع المميز للممارسة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة، لأن الحركة الخاصة بالممارسة الأيديولوجية للصراع الطبقي تختلف من طبقة إلى أخرى كاختلاف الحركة الخاصة بالممارسة السياسية لهذا الصراع من طبقة إلى أخرى. فالعلاقة التي تربط الممارسة الأيديولوجية بالممارسة السياسية، داخل الحركة الشاملة لتطور الصراع الطبقي، علاقة تبعية بنيوية تخضع فيها الأولى، في تميز حركتها، لضرورة الثانية. معنى هذا أن الممارسة الأيديولوجية للصراع الطبقي هي في خدمة ممارسته السياسية، والعكس باطل. فما هي آلية الممارسة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة؟ أي ما هو المنطق الداخلي لحركة هذه الممارسة؟

لقد وضح لنا أن الهدف الأساسي في هذه الممارسة هو طمس الحقيقة الطبقية للصراع الأيديولوجي. فالممارسة الأيديولوجية إذن، للطبقة المسيطرة تقوم في أساسها على تحقيق عملية تضليلية هي أساسية للإبقاء على السيطرة الطبقية لهذه الطبقة. وعملية التضليل هذه عملية موضوعية قبل أن تكون عملية واعية لأهدافها الطبقية ـ حتى وإن كانت في بعض الأحيان، وفي شروط تاريخية محددة، عملية واعية ـ وهي تجد منطق حركتها في بنية الحقل الأيديولوجي لتطور الوعي الاجتماعي كنتاج لتطور الصراع الطبقي. وأساس التضليل في هذه الممارسة الأيديولوجية يكمن في

إظهار الصراع الأيديولوجي وكأنه صراع بين أفكار فردية، وحتى بين تيارات فكرية مستقلة عن الصراع الطبقي، أي منقطعة عن جذورها الطبقية، لا كما هو في حقيقته كصراع بين أيديولوجيات طبقية مختلفة، أو بين ممارسات أيديولوجية مختلفة للصراع الطبقي نفسه. معنى هذا أن الحركة الخاصة بالممارسة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة تقوم على نزع الطابع الأيديولوجي عن الصراع الأيديولوجي نفسه، وإظهار هذا الصراع بمظهر الحركة الموضوعية للفكر، وكأن موضوعية الفكر هي في أن يكون الفكر في حياد عن الصراع الطبقي. بهذا الفهم الأيديولوجي لموضوعية الفكر بقطع الفكر عن جذوره الاجتماعية المتأصلة في حقل الصراع الأيديولوجي، يتحقق للطبقة المسيطرة إمكان إظهار أيديولوجيتها المسيطرة بمظهر الفكر الموضوعي، أي المحايد في استقلاله عن الصراع الأيديولوجي، وإظهار ممارستها الأيديولوجية بمظهر الممارسة النظرية، أي الاستكشاف العلمي للواقع. فمن الضرورة إذن، بالنسبة إلى الطبقة المسيطرة ولبقاء سيطرتها الأيديولوجية، أن يختفي الطابع الأيديولوجي المميز للتطور الفكري كصراع أيديولوجي، وأن يظهر هذا الصراع على غير حقيقته، وكأنه حركة الفكر الموضوعية في استقلاله التام عن الصراع الطبقي، أي في استوائه المحايد فوق الطبقات الاجتماعية المتصارعة. كجهاز الدولة يظهر في حياد وهمي هو شرط لوجوده الحقيقي كأداة سياسية في خدمة الطبقة المسيطرة. وحياد الفكر، كحياد جهاز الدولة، وهمٌ أنتجته الممارسة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة للحفاظ على سيطرتها الطبقية. لهذا نرى أن المثالية التي تقوم على استقلال الفكر عن الصراع الطبقي، أي على هذه الموضوعية الخاطئة للفكر، هي المبدأ الأساسي الذي تعتمده، بشكل عام، الطبقة المسيطرة في ممارستها الأيديولوجية للصراع الطبقي. إن الطبقة المسيطرة، في ممارستها الأيديولوجية، تستبدل الصراع الأيديولوجي بصراع الأفكار المحايدة في بحثها الموضوعي عن الحقيقة. هذه ميزة أساسية في أيديولوجية الطبقة المسيطرة، هي بشكل مباشر في خدمة الممارسة السياسية لهذه الطبقة. فانتفاء الطابع الأيديولوجي عن التطور الفكري، أي انتفاء الحقيقة الطبقية لتصارع الأفكار، يسمح لأيديولوجية الطبقة المسيطرة أن تتغلغل في الوعي الاجتماعي فتسيطر عليه وتحدد تطوره، أي أن تخضع لسيطرتها بوجه خاص الوعي الاجتماعي للطبقات الكادحة.

بهذا، يتحقق للطبقة المسيطرة شرط أساسي لبقاء سيطرتها الطبقية: فبإخضاعها تطور الوعي الاجتماعي للطبقات الكادحة لسيطرة أيديولوجيتها

المسيطرة، يصير بإمكانها أن تعرقل، بل أن تشل الممارسة السياسية نفسها لهذه الطبقات، لأنها تفرض عليها بذلك نوعاً من التحرك يبطل فعلها كممارسة سياسية للصراع الطبقي. حين تمارس الطبقات الكادحة صراعها الطبقي في ظل سيطرة أيديولوجية الطبقة المسيطرة على وعيها الاجتماعي، تفشل بالضرورة في ممارستها السياسية له، لأن ممارستها له لا تكون بالفعل ممارسة سياسية، أي ممارسة ثورية تستهدف كسر السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة، إلّا إذا تحررت في تطور وعيها الاجتماعي من سيطرة أيديولوجية الطبقة المسيطرة، أي إذا بلغ هذا الوعي في تطوره درجة الوعي الطبقي. والحركة الثورية سواء في البلدان الرأسمالية أو في البلدان المستعمرة، غنية بالأمثلة على ذلك. إن الممارسة السياسية مثلاً للطبقة العاملة الفرنسية في ثورة شباط 1848 لم تكن بالفعل ممارسة ثورية، لأن هذه الطبقة كانت، في هذه الثورة البورجوازية، تمارس صراعها الطبقي في ظل سيطرة الأيديولوجية البورجوازية نفسها على وعيها الاجتماعي. فالأخوة كانت، كما يقول ماركس (4) ، شعاراً لهذه الثورة البورجوازية. ولقد انجرفت بروليتاريا باريس في تيار هذه الأخوة الوهمية بين الطبقات المتصارعة، فكانت تمارس صراعها الطبقي تحت لواء هذه الأخوة الوهمية بالذات، أي في ظل سيطرة الأيديولوجية البورجوازية. لقد ظنت الطبقة العاملة أن بإمكانها أن تتحرر إلى جانب البورجوازية، أي أن تخوض صراعها الطبقي من أجل تحررها مع البورجوازية وليس ضدها، فقادها ذاك بالضرورة إلى الفشل في تحررها. معنى هذا أن السبب الرئيسي في شل حركة ممارستها السياسية لصراعها الطبقي هو بالذات خضوعها لسيطرة الأيديولوجية البورجوازية. لذا، يقول ماركس: إنّ أول انتصار سياسي حققته الطبقة العاملة الفرنسية في صراعها الطبقي ليس انتصارها الوهمي إلى جانب البورجوازية في ثورة شباط 1848، بل انتصارها الحقيقي في فشل حركتها الثورية ضد البورجوازية في حزيران 1848، لأنها، في تلك الأيام الدامية، ابتدأت تتحرر لأول مرة في تاريخها الطبقي من سيطرة الأيديولوجية البورجوازية.

6 ـ نقدُ الإصلاحية والاقتصادية

بالإمكان إعطاء مثال آخر على مدى تأثر الممارسة السياسية للصراع الطبقي بالممارسة الأيديولوجية لهذا الصراع نفسه. فالإصلاحية مثلاً نتاج مباشر للممارسة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة، تستخدمه هذه الطبقة كسلاح فعال في خدمة ممارستها السياسية لصراعها الطبقي. حين تكون الإصلاحية الأفق الأيديولوجي المحدد للممارسة السياسية للطبقات الكادحة، تكون هذه الطبقات خاضعة، في ممارستها السياسية، لسيطرة أيديولوجية الطبقة المسيطرة. في هذه الحالة، يستحيل على هذه الطبقات أن تخوض صراعها الطبقي بشكل ثوري، لأن ممارستها السياسية نفسها لهذا الصراع ليست بالفعل ممارسة سياسية، بل ممارسة اقتصادية تظهر بمظهر الممارسة السياسية. فالأساس النظري للإصلاحية هو القول أن بإمكان الممارسة الاقتصادية للصراع الطبقي أن تقوم بدور الممارسة السياسية له، بل إنها هي ممارسته السياسية.

لا بد هنا من وقفة سريعة لتوضيح بعض المفاهيم النظرية التي كثر استعمالها في الآونة الأخيرة بلا أي دقة علمية، فاكتنفها غموض كبير هو في الحقيقة نتاج للممارسات الأيديولوجية للطبقات غير الثورية. لا شك في أن الإصلاحية جرثومة خطرة إذا دخلت في حركة ثورية نخرتها وشلت فيها كل ممارسة سياسية للصراع الطبقي. وهي هي الاقتصادية، نظرة أيديولوجية للصراع الطبقي تزدهر في تطور الحركة الثورية حين تكون هذه الحركة خاضعة لسيطرة أيديولوجية الطبقة المسيطرة، أي حين تكون الممارسة السياسية لهذه الطبقة الممارسة المسيطرة في الصراع الطبقي، فتكون ممارستها الأيديولوجية، بالتالي، الممارسة المسيطرة في الصراع الأيديولوجي. وهذه ميزة رئيسية خاصة بالزمان البنيوي في تطور البنية الاجتماعية. ولا غرابة في ذلك، إذ إنّ الصراع الطبقي، في هذه الشروط التاريخية من تطور البنية الاجتماعية، يتطور في حركة انتباذية تدفعه إلى التطور في إزاحة عن مستواه البنيوي السياسي، أي تدفعه، بقوة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، إلى الظهور بمظهر الصراع الأيديولوجي أو الاقتصادي. فعلاقة اللقاء بين المستوى الأيديولوجي والمستوى الاقتصادي في هذا التطور للصراع الطبقي بمنأى عن المستوى السياسي، علاقة وثيقة جداً تحدد ازدهار هذه الممارسة الأيديولوجية المعينة التي تتفق تماماً مع ممارسة سياسية للصراع الطبقي هي، بشكل مباشر، في خدمة بقاء السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة. لا

غرابة إذن، في أن يظهر الصراع الطبقي، في هذه الشروط التاريخية المحددة، بمظهر الصراع الاقتصادي، فظهوره كذلك، أو على غير ذلك، لا يخضع لإرادة ذاتية، بل تحدده ظروف موضوعية خاصة بتطور البنية الاجتماعية. لكن الغرابة كل الغرابة، بالنسبة إلى الحركة الثورية، أو إلى حركة تدعي الثورية، هو أن تكون الممارسة الاقتصادية للصراع الطبقي هي هي ممارسته السياسية، أو أن تؤخذ كذلك. والفرق كبير جداً بين أن يظهر الصراع الطبقي السياسي، لأسباب تاريخية محددة، بمظهر الصراع الاقتصادي، وأن يظهر الصراع الاقتصادي بمظهر الصراع السياسي، أو أن يؤخذ في ممارسته بالذات على أنه صراع سياسي. ففي الحالة الأولى، لا إصلاحية إطلاقاً في هذه الممارسة للصراع الطبقي، بل الإصلاحية في الحالة الثانية من هذه الممارسة. إن الممارسة الاقتصادية للصراع الطبقي، في شروطها التاريخية المحددة، وفي وضوحها النظري كممارسة متميزة مختلفة عن الممارسة السياسية، ضرورة ثورية، أي سياسية في هذا الصراع، لأنها الشكل التاريخي المحدد الذي تخوض به الطبقات الكادحة صراعها الطبقي ضد سيطرة الطبقة المسيطرة، في إطار الزمان البنيوي لتطور البنية الاجتماعية. فانتفاؤها من الصراع الطبقي ترسيخ لهذه السيطرة الطبقية، كما أن الاستخفاف بها على الصعيد الأيديولوجي، أو النظر إليها احتقاراً ـ كما يفعل يساريو البورجوازية الصغيرة من المتثورين ـ سلاح أيديولوجي فعال تلجأ إليه الطبقة المسيطرة في ممارستها الأيديولوجية لصراعها الطبقي. إن يساريي البورجوازية الصغيرة المتثورين يخضعون في الحقيقة، في ممارستهم الأيديولوجية، لسيطرة أيديولوجية الطبقة المسيطرة حين ينعتون بالإصلاحية كل ممارسة اقتصادية للصراع الطبقي. ثم هم يقعون في خطأ نظري له أساسه الموضوعي في أيديولوجيتهم الطبقية بالذات. فعدم التمييز بين مختلف المستويات البنيوية في تطور البنية الاجتماعية، في علاقاتها المعقدة المتبادلة، يقود إلى عدم التمييز بين مختلف ممارسات الصراع الطبقي نفسه. وهذا ما يعجز عن فهمه صغار المفكرين من متثوري البورجوازية الصغيرة. فالقضية بالنسبة إليهم مسطحة، كفكرهم، لا تحتمل التعقيد، إذ إنهم، في تشنجاتهم الفكرية، لا يرون من الصراع الطبقي سوى ممارسته السياسية، أو على الأصح، ما يظنون أنه الممارسة السياسية. بهذا التسطيح لتطور الصراع الطبقي، تبدو الثورة وكأنها، بشكل دائم، مهمة آنية مطروحة في كل لحظة بمعزل عن الشروط التاريخية لتحقيقها. هذه الظاهرة في تشنج الفكر المتثور عند صغار المثقفين من يساريي البورجوازية الصغيرة ليست ظاهرة جديدة

في تاريخ الحركة الثورية. فقد سبق أن تصدى لها ماركس في نقده للشيوعيين الطوبائيين من أمثال فيتلنج (Weitling) الذين ينعتهم بالمتآمرين. إن مهمة هؤلاء المتآمرين، كما يقول لنا ماركس، «تكمن في استباقهم تطور الحركة الثورية وفي دفعه عن قصد نحو الأزمة، وفي القيام بالثورة فوراً، من غير أن تكون شروط الثورة قد تحققت. إنهم كيميائيو (alchimisters) الثورة، يشاركون الكيميائيين القدماء في غموض الأفكار» (5) .

7 ـ نقدُ «اليساريَّة»

الغموض في الأفكار نراه هنا في عدم التمييز بين مختلف ممارسات الصراع الطبقي. إن هذا التمييز بالذات هو الذي يسمح لنا بتحديد الطابع الثوري أو المغامر أو الإصلاحي لممارسة الصراع الطبقي بشكل عام. والطابع المغامر هو الوجه الآخر للطابع الإصلاحي في ممارسة الصراع الطبقي، فلا تناقض بين الإثنين إلّا في الظاهر، لأن الإثنين يخضعان لمنطق واحد هو منطق الغموض في عدم التمييز بين المستويات البنيوية في ممارسة الصراع الطبقي. وكما أن الإصلاحية تقوم في أساسها النظري على إظهار الصراع الاقتصادي على أنه الصراع السياسي، كذلك «اليسارية»، فهي تقوم في أساسها النظري على إظهار كل شكل من أشكال الصراع الطبقي على أنه الصراع السياسي نفسه، لا الشكل التاريخي المحدد له. وفي كلتا الحالتين، تكون الممارسة السياسية الفعلية للصراع الطبقي غائبة عنه، لغيابها عن مستواه البنيوي في تحركها الظاهري بالذات كممارسة سياسية، ولغياب الممارستين الأيديولوجية والاقتصادية أيضاً عن مستوييهما في تحركهما كممارسة سياسية، لا كممارسة أيديولوجية أو اقتصادية. معنى هذا أن «اليسارية»، كالإصلاحية، تقود بالفعل إلى شل حركة الممارسة السياسية نفسها للصراع الطبقي، لأنها تريد أن تمارسه، في كل لحظة من تطوره، ممارسة سياسية، وإن كانت الشروط التاريخية المحددة لتطوره تفرض بالضرورة شكلاً لممارسته غير سياسي، أيديولوجياً أو اقتصادياً. لهذا السبب بالذات يظل التسييس الذي تريده «اليسارية» لأشكال الصراع الطبقي تسييساً لفظياً. وعجز «اليسارية» عن تسييس الصراع الطبقي، أي عن دفعه إلى التحرك الفعلي على مستواه البنيوي، يكشف لنا في الحقيقة طبيعة الممارسة السياسية الخاصة بمتثوري البورجوازية الصغيرة. ودحض لينين لأيديولوجية من كان يسميهم بأصحاب الجملة الثورية، كان في محله، لأن الأساس النظري لعجز هؤلاء المتثورين يكمن في إظهار ممارستهم الأيديولوجية للصراع الطبقي على أنها الممارسة السياسية نفسها لهذا الصراع. حين يظهر الصراع الأيديولوجي بمظهر الصراع السياسي، أو بالأحرى حين يمارس على أنه الصراع السياسي نفسه، لا شك في أن الممارسة السياسية للصراع الطبقي تصير مغامرة. وكأن الثورة شطحة من شطحات الفكر. ولشطحات الفكر هذه شروطها التاريخية المحددة أيضاً. حين تكون البنية الاجتماعية في مرحلة من التطور غير ثورية، أي حين تتطور في إطار زمانها البنيوي، يصعب على الفكر، عند صغار المفكرين من يساريي

البورجوازية الصغيرة، أن يظل بالفعل ثورياً، ويسهل عليه جداً أن يصير مغامراً. ففي غفلته عن الشروط التاريخية والاجتماعية التي تحدد نشاطه وفعاليته، قد يميل الفكر، عن يأس وعجز، إلى المغامرة بالثورة، وقد يشتط في مغامرته، إلّا أنه يرتد دوماً خائباً، لأن للثورة شروطها، ولأن منطق الواقع لا يخضع لإرادة الفكر الذاتية، بل يهزأ منه حين يشتط الفكر في رفضه له.

إن ظهور ممارسة الصراع الطبقي بمظهر الممارسة الأيديولوجية أو الاقتصادية، شيء طبيعي في تطور الحركة الثورية، أما إظهار ممارسته الأيديولوجية بمظهر الممارسة السياسية، فمرض طفولي في هذه الحركة يستدعي المعالجة، أي النقد الثوري، كما تستدعي الإصلاحية ذلك. ووجود ظاهرة هذا المرض الطفولي يدل في حد ذاته على أن الممارسة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة هي الممارسة المسيطرة في الصراع الأيديولوجي، لسيطرة ممارستها السياسية بالذات في تطور الصراع الطبقي. وهو يدل من جهة أخرى ـ وهذا ما يهمنا الآن في هذه الظاهرة ـ على أن الممارسة الأيديولوجية للصراع الطبقي تحدد ممارسته السياسية إلى درجة قدرتها على شل حركة هذه الممارسة نفسها. معنى هذا أن تحرر الممارسة السياسية للصراع الطبقي من سيطرة أيديولوجية الطبقة المسيطرة شرط ضروري لتطور الحركة الثورية، لأن هذا التحرر هو الطريق الضروري الذي يمهد ويقود إلى التحرر من السيطرة الطبقية لهذه الطبقة المسيطرة. هنا نرى كيف أن تطور التناقض الأيديولوجي في البنية الاجتماعية يحدد بالفعل تطور التناقض السياسي فيها، برغم كونه، أو بالأحرى لكونه شكلاً تاريخياً محدداً لظهوره، كالمستوى السياسي يحدد، في تطوره التناقضي، كما رأينا، تطور المستوى الاقتصادي نفسه من حيث هو المستوى المحدد في النهاية لمختلف المستويات البنيوية. فالطبقة الثورية لا شك تفشل في أن تكون ثورية في ممارستها السياسية للصراع الطبقي، حين تخوض صراعها هذا بأيديولوجية غير ثورية، إصلاحية مثلاً، أي بأيديولوجية خاضعة لسيطرة أيديولوجية الطبقة المسيطرة. وهذا سبب رئيسي، إن لم يكن السبب الأول، في فشل كثير من الحركات الثورية في المجتمعات الكولونيالية، كبلادنا العربية مثلاً. إن العائق الرئيسي لتطور الحركة الثورية في هذه المجتمعات، هو كون الطبقة العاملة تمارس صراعها الطبقي، في الشروط التاريخية الخاصة بهذه المجتمعات الكولونيالية، بأيديولوجية تخضع إلى حد ما لسيطرة أيديولوجية البورجوازية الصغيرة. فالطابع الثوري للممارسة السياسية يتحدد في البدء في إطار الصراع

الأيديولوجي قبل أن يتحدد في إطار الصراع السياسي، فانتفاؤه من الممارسة الأيديولوجية يحدد انتفاءه من الممارسة السياسية، إذ لا حركة ثورية بلا نظرية ثورية.

الفصل الرابع :الحركة المحورية للصراع الطبقي

1 ـ التناقض الهيغلي والتناقض الماركسي

نظرنا إلى علاقة الصراع الأيديولوجي بالصراع السياسي، بوجه خاص، من خلال ممارسة الطبقة المسيطرة له، ومن وجهة النظر الطبقية هذه حاولنا أن نبين الحركة العكسية لأثر تطور التناقض السياسي في تحديد تطور التناقض الاقتصادي والتناقض الأيديولوجي، ومدى تحديد تطور التناقض الأيديولوجي لتطور التناقض السياسي نفسه، وبالتالي لتطور التناقض الاقتصادي أيضاً. بتحديده لتطور التناقض السياسي، يحدد التناقض الأيديولوجي، في حركة تطوره، تطور التناقض الاقتصادي، فتحديده لهذا التناقض لا يتم إذن، بشكل مباشر. وهنا تكمن كل الأهمية النظرية في فهم حركة الصراع الطبقي كالحركة المحورية في التطور التاريخي للبنية الاجتماعية في جميع مراحلها. إلّا أن تحديد علاقة التعقد في تطور هذه التناقضات البنيوية، أي في تطور هذه الممارسات المتميزة للصراع الطبقي داخل حركته المحورية، يقتضي النظر إليها أيضاً من خلال ممارسة الطبقات الكادحة لصراعها الطبقي. فالتناقض في ممارسة الصراع الطبقي على مختلف مستوياته البنيوية المتميزة ليس حاصلاً بين طرفين متماثلين، إذ لا تماثل بين طرفي التناقض، أي بين النقيضين، إلّا في التناقض الهيغلي. وبتماثل النقيضين زوال للتناقض نفسه في حركة تطورهما الصراعية، أي بقاء لكل منهما، في تماثله مع ذاته، في موقع المواجهة مع الآخر، حتى وإن احتل كل منهما موقع الآخر في وحدة تماثلهما. معنى هذا أن تماثل النقيضين في التناقض الهيغلي يمنع إمكان تحويل النقيض بحركة صراع الآخر، فيمنع بالتالي حركة التناقض نفسها من أن تكون بالفعل حركة صراعية تحويلية. وهنا يكمن التضليل في التناقض الهيغلي لكونه بالذات تناقضاً بسيطاً يحجب التعقد الفعلي في تناقض الواقع بعكسه له على هذا الشكل المغاير له، فيبرر الواقع ويكرسه ببقاء النقيضين فيه متماثلين. أما التناقض الماركسي فتناقض معقد لا تماثل فيه بين النقيضين. لهذا، أي لعدم وجود التماثل بين النقيضين، كان تطور التناقض بالفعل حركة صراع بينهما هي تحويل فعلي داخلي لهما، وانتقال إلى إطار بنيوي آخر للتناقض، وليس، كما عند هيغل، مجرد قلب لهما داخل الإطار نفسه للتماثل، أي من غير الانتقال إلى إطار بنيوي آخر للتناقض، يستحيل وجوده أصلاً في ديالكتيكية هيغل. فإذا نحن رجعنا إلى ما نحن بصدده من تحليل ممارسة الصراع الطبقي، وجب القول: إنّ التناقض بين ممارسة الطبقة المسيطرة لهذا الصراع وممارسة الطبقات الكادحة له ليس حاصلاً

لمجرد وجود كل ممارسة في مواجهة الأخرى على طرف من طرفي التناقض، وكأن بينهما، في تناقضهما بالذات، تماثلاً؛ بل هو حاصل أصلاً لاختلاف كل منهما عن الأخرى، في طبيعة حركتها بالذات، داخل وحدة تناقضهما. معنى هذا أن ما يحدد طرفي التناقض كنقيضين ليس تماثلهما بل اختلافهما. وهذا الاختلاف أساس لوجود التناقض نفسه، بزواله يزول التناقض. أين الاختلاف إذن، في طبيعة حركة الممارستين؟

2 ـ الطابع الطبقي المميز للممارسة السياسية للطبقة العاملة

الحركة الخاصة بالممارسة السياسية للطبقة المسيطرة حركة انتباذية تقوم على نزع الطابع السياسي عن كل ممارسة للصراع الطبقي بهدف الحفاظ على سيطرتها الطبقية بإعادة إنتاج علاقات الإنتاج القائمة. أما الحركة الخاصة بالممارسة السياسية للطبقات الكادحة، وبشكل خاص للطبقة العاملة، فهي حركة انجذابية تقوم في أساسها على تسييس كل ممارسة للصراع الطبقي، سواء أكانت اقتصادية أم أيديولوجية، وذلك بهدف إجراء التحويل الثوري في علاقات الإنتاج الاجتماعية بالتحرر من السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة، أي بانتزاع السلطة السياسية من يد هذه الطبقة. فالتناقض حاصل بين الممارستين بسبب اختلافهما في طبيعة حركة كلتيهما. وانعدام هذا الاختلاف في تناقض هذين النقيضين يقود بالفعل إلى شل الحركة الثورية نفسها، أي إلى الابقاء على السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة. لو كان التماثل حاصلاً في تناقض حركة الممارسة السياسية للطبقات الكادحة وحركة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، لكانت الحركة الأولى كالثانية حركة انتباذية، أي لانحصر الصراع السياسي في الصراع الاقتصادي، ولكان الصراع الأيديولوجي في خدمة الصراع الاقتصادي، لا كصراع اقتصادي، أي كشكل محدد للصراع السياسي، بل في ممارسته على أنه الصراع السياسي نفسه. بهذا الفهم الهيغلي للتناقض، يحل الصراع الاقتصادي محل الصراع السياسي في تحدده كالقوة المحركة للتاريخ، فيكون تطوره الحركة المحورية في تطور البنية الاجتماعية. وهنا تكمن الانتهازية، أي الإصلاحية، أو إذا شئتم الاقتصادية، في تطور الحركة الثورية. لهذا نرى أن الهجوم الأيديولوجي للبورجوازية على الماركسية قد يتخذ أحياناً شكلاً خطراً هو طمس الاختلاف بين التناقض الهيغلي والتناقض الماركسي، وإظهار الثاني بمظهر الأول. هذا التشويه الأيديولوجي للحقيقة غالباً ما تلجأ إليه الطبقة المسيطرة حين تتزعزع أيديولوجيتها المسيطرة بفعل الممارسة الأيديولوجية للطبقات الكادحة، فيكون تزعزع سيطرتها الأيديولوجية إيذاناً ببدء تزعزع سيطرتها السياسية نفسها. وبتعبير آخر، حين تفقد أيديولوجية الطبقة المسيطرة، إلى حد ما، قوة سيطرتها على الوعي الاجتماعي، نتيجة لتطور الصراع الطبقي، تلجأ الطبقة المسيطرة إلى تشويه أيديولوجية عدوها الطبقي لإضعاف قوته الهجومية على سيطرتها الطبقية بالذات، أي إلى تقليم الأظفار العدوانية لأيديولوجية عدوها الطبقي. ويكون ذلك بطمس الاختلاف الجذري، أي الاختلاف الطبقي، بين

أيديولوجية الطبقة الثورية وأيديولوجية الطبقة المسيطرة، أو جانب متقدم، في الظاهر، منها، لأن قوة الهجوم في أيديولوجية الطبقة الثورية تكمن بالذات في هذا الاختلاف الطبقي الذي يميزها من أيديولوجية أي طبقة أخرى. فإذا انعدم الاختلاف أو غمض في علاقة تشابه أو تماثل مفتعلة، فقدت هذه الأيديولوجية قوتها كسلاح طبقي ضد سيطرة الطبقة المسيطرة. وكلما احتدم الصراع الطبقي، أي كلما زادت حدة الاختلاف بين الطبقات المتصارعة، كثرت وتنوعت محاولات الطبقة المسيطرة طمس الاختلاف بين أيديولوجيتها وأيديولوجية الطبقة الرئيسية التي تقود ضدها الصراع من أجل السلطة السياسية: كالمحاولات الأخيرة في إظهار الماركسية بمظهر البنيوية، أو بمظهر الهيغلية المقلوبة (فالهيغلية، وإن قلبت، تبقى هيغلية)، أو في إظهار الإسلام كأنه أيديولوجية الحركة الاشتراكية، أو في إظهار قطاع الدولة في الإنتاج بمظهر القطاع الاشتراكي، أو في إظهار الانقلاب العسكري بمظهر الثورة السياسية، أو... أو... إلخ. كلها محاولات تشويه أيديولوجي تقوم بها الطبقة المسيطرة للحفاظ على سيطرتها الطبقية بفرض نوع من الممارسة السياسية على الطبقات الكادحة يبطل الفعل الثوري لهذه الممارسة بإخضاعها لسيطرة أيديولوجية الطبقة المسيطرة. إن الصراع الثوري ضد هذه الممارسة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة، في ممارستها السياسية بالذات، لا يكون إلّا بإظهار الحد الفاصل، حسب قول لينين، أي الاختلاف الطبقي بين أيديولوجية الطبقة الثورية وأيديولوجية الطبقة المسيطرة. فالاختلاف سابق على التماثل، وهو أساس له، فإن وجد ففي نقاط معزولة محصورة. إنه الحد الفاصل بين الممارسة الثورية والممارسة غير الثورية للصراع الطبقي. لذا، يمكن القول إن الطبقة التي تعتمد في ممارستها الصراع الطبقي مبدأ تماثل النقيضين في التناقض ليست بالفعل طبقة ثورية. كالبورجوازية الصغيرة في بعض البلدان العربية، كمصر وسوريا مثلاً، حين تحل محل الطبقة المسيطرة، فهي تمارس صراعها الطبقي في حركة انتباذية مماثلة لحركة ممارسته من قبل الطبقة التي حلت محلها في السلطة. وهي، كنقيضها، تحاول في ممارستها السياسية أن تشل الحركة السياسية للصراع الطبقي، أي أن تمنع التناقض الطبقي من أن يخرق في تطوره الإطار البنيوي لتطوره. بتماثل النقيضين في التناقض، يستحيل أن يكون تحول النقيض إلى نقيضه تحويلاً ثورياً للتناقض، بعكس ما يتم في التناقض الماركسي، لأن اختلاف النقيضين فيه يجعل بالضرورة من تحول النقيض إلى نقيضه تحويلاً للتناقض نفسه. فتحول البورجوازية الصغيرة، في البنية الاجتماعية الكولونيالية، إلى طبقة

مسيطرة لم يحدث تحويلاً ثورياً في التناقض الطبقي الذي فيه تحولت إلى طبقة مسيطرة. إن انتقالها، في هذا التناقض الكولونيالي، إلى موقع السيطرة الطبقية لم يكن، في هذا التناقض، ثورة عليه أو تغييراً له، بل كان تحركاً آخر له في إطاره نفسه. معنى هذا أن علاقتها بنقيضها، أي بالبورجوازية الكولونيالية، في تحولها إلى نقيضها، أي إلى طبقة مسيطرة، هي علاقة استبدال طبقي في إطار التناقض الكولونيالي نفسه. لهذا نرى أن البورجوازية الصغيرة، حين تميل أحياناً في ممارستها الأيديولوجية إلى مغازلة الماركسية، لأسباب تتعلق بوجود سيطرتها الطبقية وبقائها، تحاول أن تغلف الماركسية بغلاف هيغلي، لما لهذا الغلاف الأيديولوجي من قوة على طمس الاختلاف الطبقي الذي هو في التناقض القوة المحركة له. ولنا في مسار البحث عودة إلى هذه القضية.

3 ـ الحزب أداة الممارسة السياسية للطبقة العاملة

التناقض في الصراع الطبقي بين الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة والممارسة السياسية للطبقة الرئيسية التي تقود التحالف الطبقي الثوري يقوم في أساسه على وجود الاختلاف بين طبيعة الحركة الانتباذية للممارسة الأولى وطبيعة الحركة الانجذابية للممارسة الثانية. لا شك أن هذا التناقض السياسي، في شكله التاريخي المحدد، وليد التناقض الاقتصادي في علاقة القوى المنتجة بعلاقات الإنتاج القائمة. إلّا أننا لسنا في معرض البحث في تعقد البناء الاجتماعي، بل في تعقد التطور الاجتماعي، أي إن البحث ليس في علاقة التحدد في البناء الاجتماعي، بل في علاقة السيطرة في تطور البنية الاجتماعية. والصراع الطبقي هو القوة المحركة لهذا التطور. معنى هذا أن السيطرة في تطور التناقضات الاجتماعية تعود دوماً إلى التناقض السياسي في شكله التاريخي المحدد بالتناقض الاقتصادي، أي في تحركه داخل إطار التناقض الاقتصادي المحدد له. ففي هذا البحث في الصراع الطبقي نحاول إذن، أن نعالج فعل «البناء الفوقي» في «البناء التحتي» للبنية الاجتماعية، أي الشكل الذي تحدد به ممارسة الصراع الطبقي القاعدة المادية للبنية الاجتماعية، أي التناقض الاقتصادي الأساسي الذي هو، في هذه البنية، التناقض المحدد في النهاية لمختلف التناقضات البنيوية. قادنا إلى هذا البحث مشكلة طرحناها في البدء حين تساءلنا عن مدى فعل الفكر في حركة الواقع الاجتماعي، فظهرت لنا الضرورة في ربط تطور الفكر بالممارسة الأيديولوجية، كما ظهرت لنا الضرورة في ربط الممارسة الأيديولوجية بالممارسة السياسية، فكان التشعب في البحث درباً معوجاً سرنا فيه للوصول إلى المحور، أي إلى الصراع الطبقي. من الحركة المحورية لهذا الصراع إذن، علينا أن ننطلق في فهم آثاره التي تولدها حركته هذه في ممارسته على مختلف المستويات البنيوية. حين نقول: إن حركة الصراع الطبقي حركة محورية نقصد بذلك:

أولاً ـ إن حركته هذه هي الحركة المحورية في تطور البنية الاجتماعية، أي إن التناقض السياسي هو التناقض المسيطر في تطور التناقضات الاجتماعية.

ثانياً ـ إن الممارسة السياسية هي الممارسة الرئيسية فيه، أي إن ممارسته الاقتصادية والأيديولوجية تابعة لممارسته السياسية وفي خدمة هذه الممارسة بشكل مباشر.

غير أن أشكال هذه الممارسة للصراع الطبقي تختلف، كما قلنا، من طبقة

إلى طبقة، وفي هذا الاختلاف يكمن التناقض الطبقي. والتناقض هنا ليس في ممارسة هذا الصراع وحسب، بل في أدوات هذه الممارسة أيضاً. إذا كان جهاز الدولة الأداة السياسية للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، فالحزب هو الأداة السياسية والأيديولوجية الأساسية للممارسة السياسية للطبقة الثورية، أو لتحالف الطبقات الكادحة. والحزب، في حقيقته السياسية، بالنسبة إلى الطبقة الثورية، وبشكل أدق بالنسبة إلى الطبقة العاملة، ليس جهازاً (6) ، كالدولة بالنسبة إلى الطبقة المسيطرة، بل هو التنظيم الثوري للطبقة العاملة، أي التنظيم الذي به تمارس هذه الطبقة صراعها الطبقي كطبقة متميزة. فوجود هذا التنظيم هو الذي يحدد هذه الممارسة كممارسة بالفعل سياسية، أي ثورية. معنى هذا أن الحزب، كتنظيم للطبقة العاملة، هو العقل الموجه للقوة الثورية في هذه الطبقة نحو الممارسة السياسية للصراع الطبقي، فإن هو انتفى، انتفت الممارسة السياسية نفسها لهذه الطبقة. ولا سبيل هنا إلى تكرار ما قاله لينين عن الحزب كطليعة ثورية للطبقة العاملة، بل ما نود التأكيد عليه هو أن الحزب الثوري ليس جهازاً، لأن التنظيم الثوري للطبقة العاملة الثورية هو في حد ذاته النقيض المباشر لجهاز الدولة. ولا تماثل بين هذين النقيضين إلّا في الأفق الإصلاحي للممارسة السياسية الذي أشرنا إليه سابقاً، والذي يدل على مدى سيطرة الأيديولوجية المسيطرة حتى على الممارسة الأيديولوجية للطبقات الكادحة. والاختلاف بين الحزب الثوري والجهاز ليس اختلافاً في اللفظ بل اختلاف طبقي في الممارسة السياسية نفسها بين الطبقة الثورية والطبقة المسيطرة. فجهاز الدولة أداة سياسية تستخدمها الطبقة المسيطرة للحفاظ على سيطرتها الطبقية، أما الحزب الثوري فهو الأداة السياسية التي بها وحدها تتمكن الطبقة العاملة الثورية من التحرر من هذه السيطرة الطبقية لتحرير البنية الاجتماعية من كل سيطرة طبقية. حين يصير الحزب الثوري جهازاً ـ وهذا ممكن في شروط تاريخية محددة ـ يختفي الاختلاف الطبقي الذي يميزه، من حيث هو أداة هدم ثوري، من أداة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، فيلجم بذلك تطور العملية الثورية نفسها. والتنظيم الثوري للطبقة العاملة لا يكون بوضعها في جهاز يولد فيها قوة جمود هي البيروقراطية، تعيق حركتها الثورية، بل بتحرير طاقتها الثورية من مختلف الأجهزة الأيديولوجية أو السياسية التابعة للطبقة المسيطرة. والقوة الوحيدة المحررة لطاقتها الثورية هذه هي حزبها الثوري، أي عقلها الجماعي المنظم لصراعها الطبقي.

لا بد هنا من ملاحظة عابرة: إنّ ما سبق من القول لا يعني أن الطبقة المسيطرة (أو التحالف الطبقي المسيطر) ليس لها حزبها (أو أحزابها)، وأن جهاز الدولة هو أداتها السياسية الوحيدة في ممارستها السياسية لصراعها الطبقي. إن لهذه الطبقة أيضاً حزبها، أو أحزابها، وهذا ما يفرض علينا أن نحدد، بشكل سريع، طبيعة العلاقة بين الحزب (أو الأحزاب) وجهاز الدولة، كأداتين سياسيتين للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة.

4 ـ الهيمنة الطبقية والسيطرة الطبقية

يمكن القول، بشكل عام وسريع جداً، إنّ تعدد أحزاب الطبقة المسيطرة هو الحالة الطبيعية في سيطرة هذه الطبقة، أما وجود حزب واحد لها، فحالة خاصة لا يمكن فهمها إلّا بفهم الحالة الطبيعية. هذا التعدد في أحزاب الطبقة المسيطرة ناتج من تعدد فئاتها، أو من تعدد الطبقات داخل التحالف الطبقي المسيطر. والتناقض موجود بين هذه الفئات في الطبقة الواحدة، أو بين هذه الطبقات في التحالف الطبقي الواحد. فتعدد الأحزاب إذن، ضرورة للتعبير عن مصالح طبقية متناقضة داخل الطبقة المسيطرة أو داخل التحالف الطبقي المسيطر. إلّا أن العناصر الفئوية في الطبقة المسيطرة، أو عناصر التحالف الطبقي المسيطر، ليست كلها عناصر متساوية متماثلة، لأن الهيمنة الطبقية تعود دوماً إلى فئة من الطبقة المسيطرة أو إلى طبقة من التحالف الطبقي المسيطر. معنى هذا أن التفاوت في تطور البنية الاجتماعية ليس تفاوتاً في تطور التناقضات البنيوية في هذه البنية وحسب، بل هو بالضرورة تفاوت في تطور كل طرف من طرفي التناقض الرئيسي فيها، أي التناقض الطبقي في تطوره كصراع طبقي. وهذا وجه أساسي من وجوه تعقد التناقض الماركسي، لأن تحرك التناقضات الثانوية في إطار كل طرف من طرفي التناقض الرئيسي يتحدد بتطور هذا التناقض، أي بتطور الصراع الطبقي، إلّا أنه يحدد بدوره تطور هذا التناقض. إن وجود التناقضات الثانوية بين فئات الطبقة المسيطرة أو بين عناصر التحالف الطبقي المسيطر في إطار بنيوي من التطور التفاوتي للبنية الاجتماعية الشاملة، يجعل تطور هذه التناقضات الثانوية بالضرورة تطوراً تفاوتياً. لهذا، في شروط طبيعية من التطور الاجتماعي، لا بد من أن تعود الهيمنة الطبقية إلى فئة معينة من الطبقة المسيطرة، أو لطبقة معينة في التحالف الطبقي المسيطر. وهيمنة الفئة المهيمنة في الطبقة المسيطرة أساس لوحدة الطبقة المسيطرة ولبقائها في وجه الطبقة الثورية، كما أن هيمنة الطبقة المهيمنة في التحالف الطبقي المسيطر أساس لوجود هذا التحالف في وحدته، في وجه التحالف الطبقي الثوري. وسلطة الدولة تمتلكها، بشكل عام، الفئة أو الطبقة المهيمنة وتضعها في خدمة هيمنتها الطبقية، داخل سيطرة الطبقة المسيطرة أو التحالف الطبقي المسيطر. إن وجود هذه التناقضات الثانوية، في تطورها التفاوتي نفسه، داخل عناصر الطبقة المسيطرة أو التحالف الطبقي المسيطر، هو الذي يسمح لنا بفهم الاستقلالية النسبية لجهاز

الدولة، وطبيعة هذه النسبية بالذات. إن استقلالية جهاز الدولة ليست في استقلاله عن الطبقات الاجتماعية المتصارعة، بل عن الفئات الطبقية في الطبقة المسيطرة، أو عن العناصر الطبقية المكونة للتحالف الطبقي المسيطر. فاستقلاله هذا لا يكون إلّا في تبعيته المباشرة للطبقة المسيطرة ككل، أو للتحالف الطبقي المسيطر ككل. معنى هذا أن استقلال جهاز الدولة يتحدد بالنسبة إلى عناصر الطرف المسيطر في التناقض الطبقي المسيطر، في تبعيته الكاملة لهذا الطرف المسيطر، ولا يتحدد بالنسبة إلى هذا التناقض نفسه. غير أن استقلاله بالنسبة إلى عناصر هذا الطرف المسيطر استقلال نسبي، بحكم التطور التفاوتي لهذا الطرف نفسه. وهنا يكمن التعقد في نسبية استقلال جهاز الدولة في إطار تبعيته الطبقية. ولوجود علاقة الهيمنة الطبقية في علاقة السيطرة الطبقية نفسها، وجب التمييز بين جهاز الدولة وسلطة الدولة. فبإمكاننا القول إذن، بشكل عام، إنّ سلطة الدولة في خدمة الفئة أو الطبقة المهيمنة التي تمتلكها، أما جهاز الدولة فأداة سياسية في خدمة الطبقة المسيطرة أو التحالف الطبقي المسيطر، أي أنه الأداة التي بها يتم الابقاء على علاقة السيطرة الطبقية في إطارها البنيوي القائم. فدوره إذن، يقوم في الأساس على منع أي تغيير في علاقة السيطرة الطبقية هذه. لهذا، كان استقلاله النسبي عن التناقضات الثانوية التي تعتمل الطرف المسيطر في التناقض المسيطر ضرورة طبقية للحفاظ على السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة أو للتحالف الطبقي المسيطر، معنى هذا أن استقلاله النسبي يمكنه من ضبط تطور التناقضات الثانوية هذه ومنعها من أن تتفجر بشكل يهدد وجود علاقة السيطرة الطبقية نفسها. حين تعجز فئة أو طبقة عن فرض هيمنتها الطبقية داخل الطبقة المسيطرة أو التحالف الطبقي المسيطر بشكل تحقق فيه لهذه الطبقة أو لهذا التحالف السيطرة الطبقية على بقية الطبقات الاجتماعية، يدخل تطور الصراع الطبقي في مرحلة من الخطر تهدد الوجود المسيطر نفسه للطبقة المسيطرة أو للتحالف الطبقي المسيطر. هنا، في هذه الشروط من التأزم في تطور السيطرة الطبقية، تبرز بوضوح الحقيقة الطبقية لجهاز الدولة كأساس لوحدة الطبقة المسيطرة في مواجهة عدوها الطبقي داخل الصراع الطبقي، وكأداة سياسية للحفاظ على سيطرتها الطبقية. في هذه الشروط أيضاً، يتضاءل دور الأحزاب في الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة أو للتحالف الطبقي المسيطر. فالحزب، بالنسبة إلى عناصر الطرف المسيطر في التناقض الطبقي المسيطر، هو الأداة السياسية لوصول الفئة أو الطبقة إلى الهيمنة الطبقية. حين يصير

تطور علاقة الهيمنة الطبقية مهدداً لوجود السيطرة الطبقية نفسها، أي معيقاً لتطور علاقة السيطرة الطبقية بتجددها المستمر، يبطل الفعل السياسي الذي من أجله وجدت أحزاب الطبقة المسيطرة أو التحالف الطبقي المسيطر، لأنها تصير عاجزة عن تحقيق الشرط الأساسي للتطور الطبيعي لعلاقة السيطرة الطبقية، أي لتجددها المستمر. فعلاقة الهيمنة الطبقية داخل علاقة السيطرة الطبقية ضرورية لوجود علاقة السيطرة الطبقية نفسها، فالثانية لا تكون إلّا بالأولى، والعكس بالعكس. لهذا حين يستحيل تحقيق علاقة الهيمنة الطبقية في شروط طبيعية من تطور علاقة السيطرة الطبقية، يحسم جهاز الدولة الموقف، أي يقوم بالدور السياسي الذي عجزت عن القيام به أحزاب الطبقة المسيطرة أو التحالف الطبقي المسيطر. وحسم الموقف من قبل جهاز الدولة غالباً ما يكون في صالح فئة معينة أو طبقة معينة في التحالف الطبقي المسيطر للحفاظ على علاقة السيطرة الطبقية نفسها. معنى هذا أن التدخل المباشر لجهاز الدولة في تطور التناقضات الثانوية داخل علاقة الهيمنة الطبقية يتم لتمكين فئة أو طبقة معينة من فرض هيمنتها الطبقية بالقوة، أي بقوة جهاز الدولة، لعجزها عن فرض هيمنتها هذه بشكل طبيعي أو «ديموقراطي» لأن حالة التوازن في تطور التناقضات الثانوية داخل علاقة الهيمنة الطبقية تخل بتوازن السيطرة في تطور التناقض الرئيسي، أي في تطور الصراع الطبقي، داخل علاقة السيطرة الطبقية. فالتوازن الصراعي بين عناصر الطرف المسيطر في التناقض المسيطر مضر لسيطرة هذا الطرف، لأنه يهدد وحدة تماسكه الداخلي التي هي شرط لبقاء سيطرته على الطرف الآخر في هذا التناقض. أي إن التناقض بين القوى الطبقية المسيطرة هو في صالح القوى الطبقية الثورية، فإن بلغ هذا التناقض درجة من التطور تعجز فيها أي قوة من هذه القوى الطبقية عن فرض هيمنتها الطبقية، يكون في ذلك شل لحركة ممارسة الطبقة المسيطرة، ككل، لسيطرتها الطبقية، لأن ممارستها لسيطرتها الطبقية تتم بالضرورة عبر ممارسة الفئة المهيمنة فيها لهيمنتها الطبقية، فالهيمنة الطبقية شرط ضروري لوجود السيطرة الطبقية، إن انتفى، بات وجود هذه السيطرة نفسه في خطر. إن التدخل المباشر لجهاز الدولة إذن، هو لإنقاذ الوجود المسيطر للطبقة المسيطرة، بتحقيق الهيمنة الطبقية للفئة المهيمنة فيها، التي تعجز، في شروط تاريخية محددة من تطور الصراع الطبقي، عن فرض هيمنتها الطبقية. في هذه الشروط التاريخية، يختفي الشكل «الديموقراطي» للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، ويبرز الشكل الديكتاتوري المباشر الذي يتضمنه

المنطق الطبقي نفسه لهذه الممارسة السياسية. فالعلاقة بين الديموقراطية والديكتاتورية خاصة بالممارسة السياسية للطبقة المسيطرة. معنى هذا أن «الديموقراطية» هي الشكل الطبيعي الذي تمارس فيه الطبقة المسيطرة ديكتاتوريتها الطبقية على الطبقات الكادحة. إن السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة لا تكون إلّا بفرض ديكتاتورية هذه الطبقة على بقية الطبقات الاجتماعية. في ظل هذه الديكتاتورية الطبقية بالذات، وليس بمعزل عنها، تتحدد «الديموقراطية» كالشكل الطبيعي للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة. «فالديموقراطية» هنا إذن، ليست لكل الطبقات الاجتماعية، بل للفئات الطبقية المكونة للطبقة المسيطرة أو للتحالف الطبقي المسيطر. وبتعبير آخر، إن «الديموقراطية» هنا هي الشكل الطبيعي لتطور علاقة الهيمنة الطبقية داخل علاقة السيطرة الطبقية، أي داخل الديكتاتورية الطبقية للطبقة المسيطرة، وليست شكل تطور علاقة السيطرة الطبقية. فهي إذن، تتحدد بالنسبة إلى علاقة الهيمنة الطبقية، وتحديدها على عكس ذلك وسيلة تلجأ إليها الطبقة المسيطرة في ممارستها الأيديولوجية لإظهار ديكتاتوريتها الطبقية بمظهر «الديموقراطية» بين مختلف الطبقات الاجتماعية، أي بمظهر هو إخفاء لها. حين يدخل تطور علاقة الهيمنة في أزمة، تصير «الديموقراطية» شكلاً غير ملائم للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، وتصير الديكتاتورية السياسية، أو بالأحرى الفاشستية الشكل الملائم لهذه الممارسة. في ظل هذه الأزمة، يبرز بحدة الدور المباشر لجهاز الدولة في تحقيق الشروط الضرورية لبقاء سيطرة الطبقة المسيطرة، أي في تحقيق ما عجزت عن تحقيقه أحزاب هذه الطبقة. هذا الدور المباشر لجهاز الدولة لا ينفي، بل بالعكس يستلزم وجود حزب موحد للطبقة المسيطرة هو بالضرورة حزب فاشستي. دور هذا الحزب، بالنسبة إلى الطبقة المسيطرة، أن يكون، بشكل مباشر، جهازاً تابعاً لجهاز الدولة أي أداة لهذه الأداة الطبقية، تمنع بالعنف ظهور التناقضات الثانوية في صفوف الطبقة المسيطرة بابقاء الهيمنة الطبقية فيها للفئة التي مكنها جهاز الدولة، بتدخله المباشر، من أن تكون الفئة المهيمنة. معنى هذا أن دوره يكمن في توحيد الطبقة المسيطرة بإخضاع مختلف فئاتها بالقوة لهيمنة الفئة المهيمنة فيها، أي بشل حركة التناقضات الثانوية فيها وإيقاف تطور علاقة الهيمنة الطبقية، لحصر التناقض كله في تناقض بسيط بين طرفين بسيطين لا تفاوت داخل تطور كل منهما، على مثال التناقض الهيغلي، أي في تناقض مع النقيض الطبقي المباشر للطبقة المسيطرة.

5 ـ علاقة أحزاب الطبقة المسيطرة بجهاز الدولة

لن ندخل الآن في بحث قد يبعدنا عن بحثنا الأصلي، وإن كان على علاقة وثيقة به. إن الهم الرئيسي من التحليل السابق هو إظهار هذه الحقيقة: الحزب جهاز بالنسبة إلى الطبقة المسيطرة فقط، لا بالنسبة إلى البروليتاريا الثورية. إن العلاقة الوثيقة التي تربط تطور علاقة الهيمنة الطبقية بعلاقة السيطرة الطبقية هي التي تحدد بالضرورة حزب (أو أحزاب) الطبقة المسيطرة كجهاز تابع لجهاز الدولة. قوة الحزب هنا، كأداة للممارسة السياسية، تكمن بالذات في كونه جهازاً، أي في تبعيته لجهاز الدولة، لا في استقلاله عنه، لأن دوره في خدمة الممارسة السياسية لفئة من فئات الطبقة المسيطرة، أي في خدمة وصول هذه الفئة إلى الهيمنة الطبقية، ينطلق من وجود السيطرة الطبقية لهذه الطبقة ومن ضرورة الحفاظ عليها، لا من ضرورة التحرر منها، كما هو الحال بالنسبة إلى الحزب الثوري. فقوة السيطرة إذن، في الطبقة المسيطرة ليست في أحزابها بل في استخدامها جهاز الدولة كأداة أساسية في ممارستها السياسية للصراع الطبقي، لأن أحزابها تستمد أصلاً قوتها من تبعيتها لجهاز الدولة، أي من كونها أدوات لهذه الأداة. فالحد الفاصل، أي الاختلاف الطبقي بين أداة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، وأداة الممارسة السياسية للطبقة الثورية، هو تكون الحزب كجهاز بالنسبة للطبقة الأولى ـ وفي هذه الحالة لا بد أن يكون هذا الجهاز تابعاً لجهاز الدولة ـ وضرورة كونه نقيضاً لكل جهاز بالنسبة للطبقة الثانية. والاختلاف الطبقي في طبيعة الأداة ناتج من الاختلاف في طبيعة الممارسة السياسية نفسها. فالممارسة السياسية في الحالة الأولى تستهدف الابقاء على علاقة السيطرة الطبقية وتأبيدها. لذا، يمكن القول: إنّ مختلف أجهزة «البناء الفوقي» في البنية الاجتماعية، من حيث هي أجهزة تابعة بالضرورة لجهاز الدولة، تسهم كلها في عملية التأبيد هذه.

6 ـ حزب البروليتاريا ليس جهازاً

أما الممارسة السياسية للطبقة الثورية، أي للبروليتاريا، فهي، كممارسة ثورية للصراع الطبقي، تستهدف بالضرورة كسر علاقة السيطرة الطبقية، أي هدم «البناء الفوقي» الضابط لتطور البنية الاجتماعية، بهدم مختلف أجهزته التي إن بقيت قائمة، أجهضت الحركة الثورية نفسها. لهذا يصعب علينا بالفعل تحديد الحزب الثوري كجهاز، لأن قوته الثورية في مواجهة جهاز الدولة، أداة سيطرة الطبقة المسيطرة، تكمن في قدرته على منع تكونه كجهاز، بشكل مستمر. وعدم تكونه كجهاز هو بالذات تكون له كنقيض ثوري لجهاز الدولة. هذا التكون يتم في عملية معقدة من الصراع الطبقي الذي تخوضه الطبقة الثورية ضد مختلف أشكال السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة. فإذا انعدم الاختلاف، في التناقض الطبقي نفسه، بين النقيضين، بتماثل الأداتين، أداة الطبقة المسيطرة وأداة الطبقة الثورية، أي إذا صار الحزب الثوري جهازاً مماثلاً، في طبيعته كجهاز، لأجهزة «البناء الفوقي» في البنية الاجتماعية الطبقية، فقد قوته الثورية في مواجهة جهاز الدولة، أي في الصراع السياسي ضد الطبقة المسيطرة، لأن قوته الثورية تكمن بالذات في اختلافه عن نقيضه الطبقي. إن تماثل النقيضين في تماثل الأداتين لا بد أن يقود، في تطور التناقض الطبقي نفسه، إلى تماثل الممارستين السياسيتين للطبقتين النقيضتين: الطبقة المسيطرة والطبقة الثورية، وفي هذا خطر كبير على تطور الحركة الثورية نفسها. هذا الخطر يسمى في اللغة الماركسية بالإصلاحية أو الانتهازية. وهو يدل في وجوده على أن الحركة الثورية تخضع أحياناً في تطورها لسيطرة أيديولوجية الطبقة المسيطرة. ولا غرابة في الأمر لأن الحركة الثورية، بشكل عام، لا تنحصر في قوة طبقية واحدة، بل تضم، في إطار محدد من التحالف الثوري، قوى طبقية مختلفة يجمع بينها خضوعها لسيطرة الطبقة المسيطرة. ولكل قوة من قوى التحالف الطبقي هذه ممارستها الأيديولوجية والسياسية المتميزة، تنطلق بها من موقع طبقي متميز، أي من وضع خاص بها داخل علاقة الاستغلال الطبقي. وعبء هذا الاستغلال على الطبقات الكادحة يختلف من طبقة إلى أخرى باختلاف موقع كل منها داخل عملية الإنتاج الاجتماعي. لذا، حين يغلب الطابع الإصلاحي على تطور الحركة الثورية، غالباً ما يكون سبب ذلك راجعاً إلى ضعف الطبقة العاملة في هذا التحالف الطبقي، وغلبة القوى الطبقية غير البروليتارية فيه. وأحزاب البورجوازية الصغيرة مثلاً، بمختلف فئاتها، برغم

ادعائها «الثورية الجذرية»، تنتهي دوماً بالتحنط في أجهزة تابعة لجهاز الدولة، لأنها لا تمارس الصراع الطبقي بهدف القضاء التام على السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة، أي بهدف التغيير الثوري لعلاقة السيطرة الطبقية نفسها، بل بغية الانخراط في صفوف الطبقة المسيطرة، وإن كانت من هذه الطبقة في صفوفها الدنيا، أي وإن اكتفت بما ترميه إليها هذه الطبقة من فتات استغلالها الطبقي. لا شك أن بين النقيضين في هذا الوجه من التناقض الطبقي تماثلاً يفرض بالضرورة على أحزاب البورجوازية الصغيرة التكون في أجهزة تابعة لجهاز الدولة.

7 ـ علاقة أحزاب البورجوازية الصغيرةالكولونيالية بجهاز الدولة

في ضوء العلاقة بين الهيمنة الطبقية والسيطرة الطبقية، تحددت في الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة علاقة الحزب بجهاز الدولة، فظهر لنا الحزب كأداة للهيمنة الطبقية لفئة من هذه الطبقة في خدمة السيطرة الطبقية لهذه الطبقة في وحدتها، وبالتالي كجهاز تابع بالضرورة لجهاز الدولة، أي كأداة لأداة هذه السيطرة الطبقية نفسها. هذا التحديد بالذات يساعدنا على فهم ظاهرة خاصة بتطور البنية الاجتماعية الكولونيالية، حين تصل هذه البنية في تطورها، لأسباب تاريخية محددة، إلى مرحلة تكون فيها السلطة السياسية للبورجوازية الصغيرة، كما هو الحال مثلاً في مصر أو سوريا أو الجزائر. في هذه المرحلة من تطور البنية الاجتماعية الكولونيالية نلاحظ أن دور الحزب في الممارسة السياسية للبورجوازية الصغيرة يكاد يكون منعدماً إذا قورن بدور جهاز الدولة في هذه الممارسة، مع أن جهاز الحزب، كجهاز الدولة، في تضخم مستمر. والسبب في ذلك يعود إلى وجود البورجوازية الصغيرة في السلطة، أو بشكل أدق، إلى طبيعتها الطبقية في صيرورتها طبقة مسيطرة. حين تكون الطبقة المسيطرة نفسها، بحكم طبيعتها الطبقية بالذات، في عجز بنيوي متأصل عن فرض سيطرتها الطبقية، ينتفي دور حزبها، ويتضخم بشكل غير طبيعي دور جهاز الدولة في ممارستها السياسية. والفرق كبير بين هذه الحالة وبين أن تعجز فئة من فئات الطبقة المسيطرة عن فرض هيمنتها الطبقية داخل طبقتها بالذات. في هذه الحالة الأخيرة، ينتفي دور أحزاب الطبقة المسيطرة لشلل تاريخي في تطور علاقة الهيمنة الطبقية داخل علاقة السيطرة الطبقية، وليس لعجز بنيوي عند الطبقة المسيطرة نفسها عن فرض سيطرتها الطبقية القائمة. هذه الحالة خاصة بتطور البنية الاجتماعية الرأسمالية، وهي تقود، كما رأينا، إلى ما يسمى بالفاشستية. أما في البنية الاجتماعية الكولونيالية، فالوضع مختلف تمام الاختلاف. إذا كانت البورجوازية الرأسمالية طبقة مسيطرة، فلأنها، بالنسبة إلى بقية الطبقات الاجتماعية، بطبيعتها طبقة مهيمنة، أي إنها تحمل في تكونها وفي صيرورتها الطبقية نظام إنتاج اجتماعي معين هو نظام الإنتاج الرأسمالي. وإذا كانت فئة منها مهيمنة، في مرحلة تاريخية معينة من تطور هذا النظام الإنتاجي، كالفئة الصناعية أو المالية أو الاحتكارية مثلاً، فلأن استمرار تطور هذا النظام الإنتاجي في إطاره البنيوي القائم مرتبط، بشكل وثيق، بهيمنتها الطبقية.

أما البورجوازية الصغيرة في البنية الاجتماعية الكولونيالية، فهي بطبيعتها ليست طبقة مهيمنة، لأنها لا تحمل إطلاقاً، ولا يمكن أن تحمل في صيرورتها الطبقية نظاماً جديداً من الإنتاج الاجتماعي مغايراً لنظام الإنتاج الكولونيالي. فوصولها إلى السلطة السياسية إذن، أي تكونها كطبقة مسيطرة، ليس عن هيمنة طبقية، كما هو الحال عند البورجوازية الرأسمالية. لهذا السبب بالذات، نراها في ممارستها الأيديولوجية لصراعها الطبقي، تجاهد عبثاً في إظهار نفسها كطبقة مهيمنة، أي كطبقة لها نظام إنتاجي متميز تنعته، للتمييز، تارة بالاشتراكية العربية وتارة بالاشتراكية العربية الإسلامية، أو زيادة في الدقة، بالاشتراكية العربية الإسلامية ذات الطابع الجزائري المتميز... إلى غير ذلك من الأسماء الحسنى التي تعجز عن إخفاء القبح في التماثل بين هذا الإنتاج البورجوازي الصغير ونظام الإنتاج الكولونيالي. هذا التناقض في الطبيعة الطبقية للبورجوازية الصغيرة بين وجودها كطبقة مسيطرة واستحالة وجودها كطبقة مهيمنة، هو السبب الرئيسي في عجز هذه الطبقة عن تكوين حزب سياسي خاص بها يكون لها، في ممارسة السلطة السياسية، أداة مستقلة عن جهاز الدولة الذي هو أداة ممارستها السياسية. ولا غرابة في الأمر، فعجزها هذا نتيجة منطقية مباشرة لاستحالة كينونتها طبقة مهيمنة. الحزب أداة الهيمنة الطبقية، إن استحال وجود هذه، استحال وجود الحزب، أو بطل فعله، فإن وجد برغم ذلك، كان بالضرورة مسخاً من المهد إلى اللحد، وفي أحسن الحالات قزماً سياسياً وإن عظمت جثته. كلها أمثلة تؤيد صحة هذا المنطق النظري. أما جهاز الدولة، فأداة السيطرة الطبقية. فوصول البورجوازية الصغيرة إذن، في البنية الاجتماعية الكولونيالية، إلى السيطرة الطبقية ممكن، في شروط تاريخية محددة، وإن كان في وصولها إلى الهيمنة الطبقية استحالة ناتجة من طبيعتها الطبقية بالذات ومن تطورها الطبقي في إطار العلاقة الكولونيالية. إلّا أن وصولها إلى السيطرة الطبقية، لاستحالة كونها طبقة مهيمنة، لا يتم عن طريق ثورة سياسية كالثورة السياسية التي أوصلت البورجوازية الرأسمالية إلى السيطرة الطبقية، ولا يتم، للسبب نفسه، عن طريق «ديموقراطي» بواسطة الحزب السياسي، أي عن طريق الشرعية الخاصة بالطبقة المسيطرة، كالطريق الذي تسلكه بشكل عام، في البنية الاجتماعية الرأسمالية، فئات هذه الطبقة للوصول إلى الهيمنة الطبقية. إن وصولها إلى السيطرة الطبقية يتم عن طريق «الانقلاب العسكري»، أي عن طريق انتقال جهاز الدولة، بلا أي تغيير، من يد البورجوازية الكولونيالية إلى يد البورجوازية الصغيرة، أي إن انتقال جهاز القمع المباشر (الجيش

والبوليس) في جهاز الدولة من البورجوازية الكولونيالية إلى البورجوازية الصغيرة يحدد بالضرورة انتقال جهاز الدولة بكامله من تلك الطبقة إلى هذه. وفي هذا دليل واضح على الطبيعة الأساسية لجهاز الدولة كجهاز قمع طبقي.

إن في وصول البورجوازية الصغيرة إلى السيطرة الطبقية، برغم استحالة كونها طبقة مهيمنة، مغايرة لمنطق التاريخ كتطور للصراع الطبقي. فمن الطبيعي جداً أن تصل الطبقة المهيمنة ـ كالبورجوازية الرأسمالية أو البروليتاريا ـ إلى السيطرة الطبقية، لأن وصولها إلى هذه السيطرة تحقيق لمنطق تطورها الطبقي نفسه، وبالتالي لمنطق التطور التاريخي. ومن غير الطبيعي أن تصل إلى السيطرة الطبقية طبقة غير مهيمنة، فإن حصل ذلك، فحالة استثناء في منطق التاريخ. وغالباً ما ينحرف التاريخ عن منطقه حين يكون في عجز عن تحقيق منطقه. ففي إطار العلاقة الكولونيالية مثلاً، وفي مرحلة تاريخية محددة من تطور هذه العلاقة، يستحيل على البورجوازية الكولونيالية البقاء في السلطة كطبقة مسيطرة، في وقت تكون فيه الطبقة المهيمنة النقيض، أي الطبقة العاملة، عاجزة لأسباب معينة، عن فرض سيطرتها الطبقية. في حالة الاستثناء هذه، تتمكن البورجوازية الصغيرة، بوسائلها الخاصة، من انتزاع السلطة السياسية وفرض سيطرتها الطبقية. إذا كانت الثورة السياسية الطريق الطبيعي لوصول الطبقة المهيمنة الثورية إلى السيطرة الطبقية، وإذا كانت الديموقراطية البورجوازية (حرية الأحزاب، الانتخابات إلخ...) طريق بقاء الطبقة البورجوازية المسيطرة في السيطرة الطبقية، والإطار الشرعي لتطور علاقة الهيمنة الطبقية بين مختلف فئاتها، «فالانقلاب العسكري» هو الطريق الطبيعي لتحقق الاستثناء في منطق تطور التاريخ، أي طريق وصول الطبقة غير المهيمنة إلى السيطرة الطبقية. ولاستمرار بقائها كطبقة مسيطرة بشكل مغاير لمنطق التاريخ، تجد البورجوازية الصغيرة نفسها مضطرة بالضرورة إلى استخدام جهاز القمع المباشر بشكل مستمر لإضفاء صفة التطور الطبيعي على ما يشذ في الحقيقة عن التطور الطبيعي، أي لجعل الاستثناء في تطور التاريخ قاعدة طبيعية لهذا التطور. فلجوؤها المستمر إلى جهاز القمع المباشر في جهاز الدولة ضرورة في منطق بقائها في السلطة كطبقة مسيطرة، كما هو ضرورة في منطق وصولها إلى السيطرة الطبقية. معنى هذا، أن استمرار بقائها في السلطة كطبقة مسيطرة، لكونه مغايراً لضرورة التاريخ، يستلزم بالضرورة استخدامها جهاز العنف المباشر باستمرار لشل الحركة الدياليكتيكية في تطور التاريخ، بافتعال تأزم غير طبيعي فيه يبقيه بالعنف

في حالة استثناء دائمة. في هذا الضوء لمنطق الاستثناء في الوجود المسيطر للبورجوازية الصغيرة، بوسعنا أن نفهم، إلى حد ما، ضرورة التشنجات القومية في الممارسة السياسية لهذه الطبقة المسخ، وضرورة إبقاء البورجوازية الكولونيالية، والطبقة العاملة بوجه خاص، في عجز دائم عن الوصول إلى السيطرة الطبقية.

إن لحزب (أو أحزاب) البورجوازية الصغيرة وجوداً فعلياً، وإلى حد ما قوة ثورية، ما دامت هذه الطبقة خارج السلطة، في صراع طبقي ضد الطبقة المسيطرة، أي في البنية الاجتماعية الكولونيالية، ضد البورجوازية الكولونيالية. ينعدم وجود هذا الحزب، كأداة فعلية للممارسة السياسية، ويكاد ينصهر كلياً في جهاز الدولة، بمجرد وصول هذه الطبقة إلى السيطرة الطبقية، في الشروط التي سبق تحديدها. إن منطق الاستحالة في صيرورة البورجوازية الصغيرة طبقة مهيمنة، وبوجه خاص في البنية الاجتماعية الكولونيالية، هو الذي يحدد صيرورة هذا الحزب، أي ضرورة تفككه وتفسخه، أو بقائه قزماً سياسياً هزيلاً مهما عظمت جثته البيروقراطية. وهذا المنطق بالذات هو الذي يمنع البورجوازية الصغيرة إطلاقاً، حين تصل في المجتمعات الكولونيالية إلى السيطرة الطبقية، من اعتماد الديموقراطية، حتى في شكلها البورجوازي المشوه، كإطار شكلي لتطور الصراع الطبقي. إن الاستحالة في أن يكون حكم البورجوازية الصغيرة المسيطرة حكماً ديموقراطياً قائمة في الأصل على الاستحالة في أن تكون أو أن تصير البورجوازية الصغيرة طبقة مهيمنة، لأن الديموقراطية هي الشكل الطبيعي لممارسة الطبقة البورجوازية لهيمنتها الطبقية، فإن انتفت الهيمنة الطبقية استحال وجود الديموقراطية أصلاً. لذلك، من الخطأ الفادح في الممارسة السياسية الثورية أن نولد في وعي الجماهير الثورية وهماً بإمكان الوصول إلى حكم ديموقراطي فعلي في ظل السيطرة الطبقية للبورجوازية الصغيرة، وإن كان النضال من أجل فرض الديموقراطية على حكم هذه الطبقة المعادية للديموقراطية نضالاً ضرورياً في ممارستنا السياسية الثورية.

8 ـ حزب البروليتاريا نقيض جهاز الدولة

إذا كانت أحزاب البورجوازية الصغيرة، كأحزاب الطبقة المسيطرة، تنتهي دوماً بالتحنط في أجهزة تابعة لجهاز الدولة، حين تصل البورجوازية الصغيرة إلى السيطرة الطبقية، فالحزب الوحيد الذي يجد في تكوينه الطبقي بالذات القوة الثورية على نقد جهاز الدولة، أي على تكونه كنقيض ثوري لجهاز الدولة، هو الحزب الشيوعي، حزب الطبقة العاملة، لأن الطبقة العاملة أكثر الطبقات الاجتماعية ثورية على الإطلاق. إن البروليتاريا الثورية هي الطبقة الوحيدة التي في ثورتها بالذات، أي في انتزاعها سلطة الدولة وفي تغييرها الثوري لجهاز الدولة، تقوم، وعليها أن تقوم، بهدم جهاز الدولة، أداتها السياسية الأساسية لفرض سيطرتها الطبقية، لأنها تمارس ديكتاتوريتها الطبقية لا من أجل البقاء في السلطة كطبقة مسيطرة، على خلاف بقية الطبقات المسيطرة، بل من أجل التحرر من كل سيطرة طبقية، أي من أجل تحرير البنية الاجتماعية من علاقة السيطرة الطبقية نفسها. معنى هذا أن ممارستها لهيمنتها الطبقية ليس للحفاظ على علاقة السيطرة الطبقية وتأبيدها، بل للقضاء عليها. فتعايش الحزب الثوري وجهاز الدولة إذن، ضرورة أساسية في منطق السلطة السياسية للطبقة العاملة وفي منطق سيطرتها الطبقية. إلّا أن هذا التعايش لا ينفي وجود التناقض بينهما، بل يستلزمه، كما أن علاقة التبعية هنا بين الحزب الثوري وجهاز الدولة ليست في تبعية الأول للثاني، أي في تبعية تحدد الحزب بالضرورة كجهاز تابع لجهاز الدولة، كما هو الحال في البنية الاجتماعية الرأسمالية، بل في تبعية جهاز الدولة للحزب الثوري نفسه. ولتبديد الالتباس الذي قد ينجم عن استعمالنا في الحالتين كلمة التبعية، أي لإظهار الاختلاف الطبقي في علاقة حزب الطبقة المسيطرة بجهاز الدولة بين وجود هذه العلاقة في البنية الاجتماعية الرأسمالية ووجودها في البنية الاجتماعية الاشتراكية، نقول: إنّ هذه العلاقة في الحالة الثانية، أي في المجتمع الاشتراكي، ليست بين جهازين، فإن كانت كذلك، لانتفى الاختلاف الطبقي الذي يميزها في هذه الحالة من وجودها في البنية الاجتماعية الرأسمالية. التماثل في هذه العلاقة بين الحالتين ليس بقائم، فإن وجد في الواقع، فأمر يستدعي النقد والتحليل، وليس هذا البحث مجالاً لذلك. على كل حال، إذا كانت هذه العلاقة في الحالة الثانية بين جهازين، فمن المستحيل أن يكون جهاز الدولة تابعاً لجهاز الحزب، بل العكس هو الصحيح، وفي هذا، أي في تكون الحزب الثوري كجهاز، وبالتالي

في تبعيته لجهاز الدولة، خطر على تطور الحركة الثورية نفسها للطبقة العاملة، سواء كانت في السلطة أو خارجها.

الحزب الثوري أداة الهيمنة الطبقية للطبقة العاملة، وجهاز الدولة الخاص بها أداة سيطرتها الطبقية. إلّا أن الطابع الثوري الذي يميز السلطة السياسية لهذه الطبقة من السلطة السياسية لمختلف الطبقات المسيطرة، هو أنها تستخدم سلطتها السياسية هذه للقضاء على علاقة السيطرة الطبقية نفسها، وبالتالي على وجودها بالذات كطبقة مسيطرة. لهذا كان جهاز الدولة بالضرورة خاضعاً لحزبها الثوري، أي إن أداة سيطرتها الطبقية خاضعة بالضرورة لأداة هيمنتها الطبقية. فبحزبها الثوري تحقق البروليتاريا عملية هدم جهاز الدولة. معنى هذا أن زوال الدولة الذي تكلم على ضرورته لينين لا يتم بشكل تلقائي، بل بفعل الحزب الثوري نفسه، في عملية معقدة هي وجه رئيسي من وجوه الصراع الطبقي، خاص بالبنية الاجتماعية الاشتراكية. إن زوال الدولة في الحقيقة إزالة سياسية لها لا يتم بواسطة جهاز، أو بقرارات جهازية، بل بتنظيم ثوري للجماهير نفسها، أي بقوة الجماهير الثورية المنظمة. إنّ تكون الحزب الثوري في جهاز تجميد له، أي منع لتحقيق هذه العملية البروليتارية السياسية لإزالة الدولة، جهازاً وسلطة سياسية. ومهما يكن جهاز الحزب ثورياً، يظل كجهاز تابعاً بالضرورة لجهاز الدولة الذي عليه إزالته، وفي هذا تناقض له دلالته الاجتماعية البعيدة.

فالقوة الثورية إذن، لحزب الطبقة العاملة في نقد الواقع الاجتماعي وتحويله، على خلاف بقية الأحزاب، تكمن بوجه خاص في كونه نقيضاً مباشراً لجهاز الدولة الذي هو أساس لوجود كل جهاز سياسي أو أيديولوجي. والمواجهة الثورية لجهاز الدولة، سواء أكانت الطبقة العاملة في السلطة أم خارجها، لا تكون في مواجهته بجهاز حزب تابع له بالضرورة من حيث هو جهاز، بل بتنظيم الجماهير الثورية نفسها التي لها المصلحة في مواجهته والتصدي له، لكسر قيوده الملجمة لتحررها. وهذه المواجهة الثورية هي في منطق وجود الحزب الثوري نفسه كنقيض مباشر لجهاز الدولة.

9 ـ الحزب أداة الممارسة الأيديولوجية للطبقة العاملة

الحزب الثوري هو الأداة السياسية للطبقة العاملة الثورية في ممارستها السياسية للصراع الطبقي. وهو أيضاً أداتها الأيديولوجية في هذه الممارسة. وهنا أيضاً، في أدوات الصراع الطبقي نفسها، يظهر الاختلاف بين النقيضين، أي بين الطبقتين الرئيسيتين المتصارعتين: الطبقة المسيطرة والطبقة العاملة. فالأدوات الأيديولوجية لممارسة الصراع الطبقي هي، عند الطبقة المسيطرة، أجهزة أيديولوجية بالضرورة تابعة لجهاز الدولة. والتبعية هذه ناتجة من تبعية الممارسة الأيديولوجية نفسها للممارسة السياسية لكون الأولى، كما رأينا، في خدمة الثانية. أما الأداة الأيديولوجية في ممارسة هذا الصراع، فهي عند الطبقة العاملة ليست بجهاز، بل هي هي الأداة السياسية، أي الحزب الثوري، نقيض جهاز الدولة المباشر، وبالتالي نقيض مختلف الأجهزة الأيديولوجية التابعة له. فإذا كان إنتاج أيديولوجية الطبقة المسيطرة يتمّ داخل هذه الأجهزة، وبوجه خاص في المؤسسات التعليمية، فإن إنتاج النظرية الثورية للطبقة العاملة يتم خارج هذه الأجهزة وفي صراع معها، أي داخل الحزب الثوري في ممارساته للصراع الطبقي. ليس بغريب إذن، أن يكون هذا الحزب نفسه خير مدرسة ـ إن صح القول ـ لإنتاج الفكر الماركسي، وأن يكون هذا الفكر العلمي غائباً عن الجامعة البورجوازية، بل أن تكون الجامعة مركزاً لإنتاج الأيديولوجية الطبقية المعادية لهذا الفكر العلمي.

وهنا نود أن نتوقف قليلاً عند ظاهرة قد يكون لها دلالة نظرية خصبة. قلنا إنّ الأداة السياسية للطبقة العاملة في ممارستها السياسية للصراع الطبقي هي هي الأداة الأيديولوجية في هذه الممارسة، أي الحزب الثوري نفسه. هذه الظاهرة في وحدة الأداتين وتماثلهما في أداة واحدة هي الحزب، ظاهرة خاصة بالطبقة العاملة كطبقة ثورية، إذ إنّ للطبقة المسيطرة أداتها السياسية التي تختلف، إلى حد ما، عن أدواتها الأيديولوجية في ممارستها السياسية للصراع الطبقي، وإن كانت هذه الأدوات تابعة، في وجودها كأجهزة أيديولوجية، للأداة السياسية التي هي جهاز الدولة. إن وحدة الأداة في الممارسة السياسية للطبقة العاملة ناتجة من طبيعة الحركة الانجذابية لهذه الممارسة السياسية نفسها، كما أن تمييز الأداة السياسية من الأدوات الأيديولوجية في الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ناتج من طبيعة الحركة الانتباذية لهذه الممارسة بالذات. إن الطابع الثوري للممارسة السياسية

للطبقة العاملة، الذي يكمن في ضرورة تسييس كل ممارسة للصراع الطبقي، هو الذي يحدد وحدة الأداة في هذه الممارسة السياسية، كما أن نزع الطابع السياسي عن كل ممارسة للصراع الطبقي هو الذي يحدد، في الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، ضرورة تمييز الأداة السياسية من الأدوات الأيديولوجية. بل يمكن الذهاب في هذا القول إلى أبعد من ذلك: إنّ ظهور المستويات البنيوية في تطور البنية الاجتماعية، كالمستوى الأيديولوجي أو السياسي أو الاقتصادي، كمستويات لتنقل التناقض الرئيسي المسيطر نفسه في تطور البنية الاجتماعية، وليس كمستويات لتنقل مظاهر هذا التناقض، الذي هو دوماً التناقض السياسي هو في حد ذاته نتيجة للوهم الأيديولوجي الذي تولده في الوعي الاجتماعي طبيعة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، في حركتها الانتباذية نفسها. معنى هذا أن إمكان اعتبار التناقض الأيديولوجي نفسه تناقضاً رئيسياً، أي مسيطراً في تطور البنية الاجتماعية ـ كما يوحي بذلك تحليل آلتوسير للتناقضات (7) ـ أو اعتبار التناقض الاقتصادي، في شروط تاريخية خاصة بتطور البنية الاجتماعية الرأسمالية، تناقضاً مسيطراً إلى جانب كونه تناقضاً محدداً لتطور التناقضات في هذه البنية ـ كما يؤكد ذلك بوضوح بولانتزاس (8) ـ هو في حد ذاته نتيجة مباشرة لفهم ممارسة الصراع الطبقي من وجهة نظر الطبقة المسيطرة، ودليل على قدرة أيديولوجية هذه الطبقة على إخضاع تطور الفكر الثوري نفسه لسيطرتها. إن عدم تحديد الممارسات الأيديولوجية أو السياسية أو الاقتصادية كممارسات للصراع الطبقي، أي للصراع السياسي نفسه، هو تحديد أيديولوجي خاص بأيديولوجية الطبقة المسيطرة، ونتيجة مباشرة للممارسة السياسية الخاصة بهذه الطبقة. هذا التحديد الأيديولوجي بالذات هو الذي قاد هذين المفكرين الماركسيين إلى إعطاء التناقض الرئيسي المسيطر حرية في التنقل بين المستويات البنيوية ليست له، بل لمظاهره، أي لأشكال ظهوره التاريخية المحددة. فإن كانت للتناقض المسيطر في تطور البنية الاجتماعية مثل هذه الحرية في التنقل، لاستحال فهم حركة هذا التطور كحركة لتطور الصراع الطبقي نفسه. لذلك وجب بالضرورة شد مختلف الممارسات الاجتماعية إلى محورها البنيوي الذي هو الصراع الطبقي، وفهم تحركاتها على مختلف المستويات البنيوية كأشكال محددة لهذه الحركة المحورية في تطور البنية الاجتماعية. وهنا يكمن التعقد في هذا التطور، لأن حركته، وإن كانت محورية، تبتعد عن محورها السياسي أو تنجذب إليه حسب التقطيعات الطبقية المحددة لهذا التطور.

10 ـ علاقة التحدد وعلاقة السيطرة

إن حرية التنقل، في شروط تاريخية محددة، بين المستويات البنيوية في البنية الاجتماعية ليست للتناقض الرئيسي المسيطر في تطور هذه البنية، بل لمظاهره، لأن هذا التناقض بالضرورة تناقض سياسي ـ كما قلنا في دراسة سابقة ـ أي صراع طبقي في جوهره. وظهور هذا التنقل كتنقل له وليس لمظاهره، أو بالأحرى لمظهره الرئيسي، وهم أيديولوجي هو في الحقيقة أثر تولده باستمرار ممارسة الطبقة المسيطرة لصراعها الطبقي، لأن طبيعة الممارسة السياسية لهذه الطبقة تكمن في إظهار الصراع الطبقي على غير حقيقته، أي بمظهر غير سياسي. فتحديد الوضع النظري إذن، للتناقض السياسي كتناقض بالضرورة مسيطر في تطور البنية الاجتماعية لا يتم إلّا من وجهة نظر الطبقة الثورية نفسها، فإذا تم من وجهة نظر الطبقة المسيطرة انتفت علميته، لأنه بذلك يكون خاضعاً لأثر الوهم الخاص بأيديولوجية هذه الطبقة. ولا حاجة بنا إلى القول: إنّ هذا الوهم ليس ذاتياً بل هو موضوعي، ويبدو لنا أن وقوع هذين المفكرين الماركسيين في هذا الخطأ النظري راجع في أساسه إلى عدم التمييز في علاقة التناقضات البنيوية داخل البنية الاجتماعية بين علاقة التحدد وعلاقة السيطرة. في إطار علاقة التحدد، تظهر التناقضات البنيوية في البنية الاجتماعية على مستويات متميزة، فيكون التناقض الأيديولوجي أو السياسي أو الاقتصادي مثلاً مستقلاً عن بقية التناقضات، أي متميزاً منها، لاستقلال أو تميز مستواه البنيوي، في إطار العلاقة الوثيقة نفسها التي تربطه بها. وفي إطار علاقة التحدد هذه، يظهر التناقض الاقتصادي كتناقض أساسي محدد في النهاية لبقية التناقضات. معنى هذا أن العزل النظري لعلاقة التحدد عن علاقة السيطرة هو الذي يسمح بتحديد الوضع النظري للتناقض الاقتصادي في البنية الاجتماعية. فظهور التناقض الاقتصادي في حقيقته النظرية إذن، لا يكون إلّا بهذا العزل النظري، أي بهذا التمييز بين علاقة التحدد وعلاقة السيطرة. وتمييز المستويات البنيوية في البنية الاجتماعية لا يكون إلّا بتمييز المستوى الاقتصادي فيها كالمستوى المحدد لها. بهذا التحديد للتناقض الاقتصادي، تظهر إمكانية تحديد بقية التناقضات البنيوية، لأن تحديد هذه التناقضات، في إطار علاقة التحدد، لا يكون إلّا في نسبتها إلى هذا التناقض المحدد لها. إن تحديد الوضع النظري للتناقض الاقتصادي إذن، يتم في إطار علاقة التحدد. وهنا تكمن الأهمية النظرية في التمييز بين هذه العلاقة وبين

علاقة السيطرة، لأن تحديد الوضع النظري للتناقض السياسي مستحيل في إطار علاقة التحدد، ممكن فقط في إطار علاقة السيطرة. فعدم التمييز النظري بين هاتين العلاقتين يقود إلى استحالة فهم الصراع الطبقي كالقوة المحركة للتاريخ. وكما أن حصر علاقة التحدد في علاقة السيطرة بين التناقضات الاجتماعية يقود إلى حجب دور التناقض الاقتصادي في تحديد تطور البنية الاجتماعية، ويؤدي في النهاية إلى ما يسمى في اللغة السياسية الماركسية بالإرادية، كذلك حصر علاقة السيطرة في علاقة التحدد بين التناقضات، فهو يقود إلى حجب دور التناقض السياسي في تطور البنية الاجتماعية، ويؤدي في النهاية إلى ما يسمى بالاقتصادية. بين هذين الانحرافين وضدهما، يتطور الفكر الماركسي الثوري في حركته الدياليكتيكية المتميزة. في إطار علاقة السيطرة بين التناقضات، يتحدد التناقض السياسي كالتناقض المسيطر في تطور البنية الاجتماعية، فتتحدد بقية التناقضات، في هذا الإطار لتطور الصراع الطبقي، في نسبتها إلى التناقض السياسي المسيطر. لهذا، وجب بالضرورة النظر، في إطار الصراع الطبقي الذي يجد في التناقض الاقتصادي المحدد أساسه المادي، إلى مختلف التناقضات الاجتماعية، على مختلف مستوياتها البنيوية، انطلاقاً من التناقض السياسي ومن خلاله، لأن تحرك هذه التناقضات على مستوياتها المتميزة هو في الحقيقة أثر الحركة المحورية للتناقض السياسي نفسه. معنى هذا أن مختلف المستويات البنيوية في تطور البنية الاجتماعية تظهر هنا، في إطار الصراع الطبقي، أي في إطار تطور علاقة السيطرة بين التناقضات، كمستويات متميزة محددة لتطور الصراع الطبقي نفسه، أي لممارساته المحددة. إن تطور التناقضات الاجتماعية، في ضوء هذه الحركة المحورية في تطور البنية الاجتماعية، يتحدد كتطور للممارسات الطبقية نفسها للصراع الطبقي، حتى التناقض الاقتصادي نفسه يظهر في تطوره كتطور للممارسة الاقتصادية للصراع الطبقي. هذا التحديد النظري للمستويات البنيوية في البنية الاجتماعية كمستويات لممارسات الصراع الطبقي ليس ممكناً، في موضوعيته العلمية بالذات، إلّا من وجهة نظر طبقية محددة هي وجهة نظر الطبقة العاملة الثورية. معنى هذا أن الموضوعية العلمية في التحديد النظري لواقع طبقي ليست في تجرد الفكر عن طابعه الطبقي، بل في تحركه داخل إطاره الطبقي نفسه، لأنها في حد ذاتها لا تتكشف إلّا للفكر الطبقي الذي يستكشفها في حركة صراع أيديولوجي ضد الفكر الطبقي المحدد الذي يحجبها. هنا، لا بد من وقفة لتوضيح آلية الصراع الأيديولوجي كشكل تاريخي محدد للصراع الطبقي. وفي

هذه الوقفة متابعة للبحث.

الفصل الخامس :آلية الصراع الأيديولوجي

1 ـ الصراع الأيديولوجي صراعٌ بين

الممارسات الأيديولوجية للصراع الطبقي

قلنا فيما سبق: إنّ منطق الممارسة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة خاضع، في تميزه بالذات، لمنطق ممارستها السياسية لصراعها الطبقي. وهو يكمن في إظهار الصراع الأيديولوجي نفسه كصراع غير أيديولوجي، أي كصراع بين أفكار مستقلة منزهة عن أي شبهة طبقية، تبحث عن الحقيقة الموضوعية التي هي فوق الطبقات. هذا الاستقلال الذي يتميز به الفكر إذن، وليد الممارسة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة. فمنطق هذه الممارسة بالضرورة منطق تضليلي، يحجب الحقيقة الطبقية للصراع الأيديولوجي، لكونه أثراً مباشراً للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة. معنى هذا أن ظهور تطور الفكر كتطور موضوعي مستقل عن الصراع الطبقي هو في الحقيقة أثر وهم تولده الممارسة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة. في هذه الموضوعية الأيديولوجية للفكر بالذات تظهر في الصراع الطبقي للطبقة المسيطرة، بشكل مباشر، تبعية الممارسة الأيديولوجية للممارسة السياسية. أما منطق الممارسة الأيديولوجية للطبقة العاملة الثورية فمنطق ثوري يكمن أساساً في إظهار الحقيقة الطبقية للصراع الدائر بين الأفكار أو التيارات الفكرية، أي في إظهار هذا الصراع على حقيقته كصراع أيديولوجي، أي كشكل تاريخي محدد للصراع الطبقي. ويجب أن نلاحظ هنا أن وجود الصراع الأيديولوجي ليس عائداً إلى وجود الاختلاف بين أيديولوجيتين أو أكثر بقدر ما هو عائد إلى وجود الاختلاف بين ممارستين أيديولوجيتين أو أكثر. إن الفهم الأول للصراع الأيديولوجي كصراع بين أيديولوجيات فهم خاطىء يستحيل به فهم هذا الصراع كشكل محدد للصراع الطبقي. وهو في حد ذاته يدل على قوة المنطق التضليلي في الممارسة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة. انطلاقاً من الفهم الأيديولوجي الخاطىء بالذات يصل بعض المفكرين الماركسيين إلى تحديد المستوى الأيديولوجي كمستوى بنيوي لتحرك التناقض الرئيسي نفسه، أي لتحرك التناقض المسيطر في تطور البنية الاجتماعية. إن تحديد الصراع الأيديولوجي كصراع بين أيديولوجيات خاطىء في أساسه، لأنه تحديد له من وجهة نظر الطبقة المسيطرة نفسها، لا من وجهة نظر الطبقة الثورية. إن الصراع في الحقيقة ليس حاصلاً بين أيديولوجيات، وإن كانت طبقية، بل بين ممارسات أيديولوجية مختلفة للصراع الطبقي نفسه، وهذا بالذات ما

يجعل منه شكلاً من أشكال الصراع الطبقي. إن في تحديد الصراع الأيديولوجي كصراع بين أيديولوجيات انزلاقاً ضمنياً إلى الموقع الأيديولوجي للطبقة المسيطرة لأن فيه قبولاً ضمنياً باستقلال الفكر وبموضوعيته الأيديولوجية. وفي هذا تناقض مع الموقع الأيديولوجي للطبقة العاملة الثورية. فخوض الصراع الطبقي، على الجبهة الأيديولوجية، ضد الطبقة المسيطرة، من الموقع الأيديولوجي لهذه الطبقة، يقود بلا شك إلى شل حركة هذا الصراع نفسه. لذا، وجب بالضرورة تحديد الفاصل الطبقي بين هذين الموقعين، أي تحديد الاختلاف الجذري بين النقيضين داخل وحدة التناقض الطبقي.

2 ـ الممارسة الأيديولوجية للطبقة العاملة

بين الممارسة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة والممارسة الأيديولوجية للطبقة الثورية صراع طبقي. إذا كانت الممارسة الأولى تولد أثر وهم ضرورياً للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، فالممارسة الثانية تولد أثر معرفة هو في خدمة الممارسة السياسية للطبقة الثورية. معنى هذا أن مجابهة منطق التضليل الطبقي لا تكون إلّا بمنطق الحقيقة الطبقية، فبين المنطقين إذن، صراع هو بالضرورة صراع طبقي. آلية هذا الصراع تكمن في تبديد أثر الوهم الذي تولده الممارسة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة. فالمادة الأيديولوجية الرئيسية التي يتصدى لها الفكر الثوري، أي فكر الطبقة الثورية خلال صراعها الطبقي، هي ما نسميه بأيديولوجية الطبقة المسيطرة. والتصدي لهذه المادة الأيديولوجية يكون بنقدها الثوري لإظهار ما تخفيه من حقيقة طبقية، أي من حقيقة الصراع الطبقي. عملية هذا النقد الثوري إذن، عملية معقدة يستحيل فصلها عن الصراع الطبقي لأنها شكل منه ضروري لتطوره كصراع طبقي. إن الممارسة الأيديولوجية للبروليتاريا الثورية تتحرك دوماً بين قطبين رئيسيين: القطب النظري والقطب السياسي. وهنا يكمن الطابع المميز لحركة هذه الممارسة، أي الاختلاف الذي تتميز به من حركة الممارسة الأيديولوجية الخاصة بالطبقة المسيطرة. هذا الاختلاف الأيديولوجي راجع أصلاً إلى الاختلاف السياسي نفسه، لأنه في الحقيقة أثر مباشر له. فالممارسة السياسية للطبقة المسيطرة هي التي تدفع الصراع الطبقي إلى التحرك على المستوى الأيديولوجي، أي إن الممارسة الأيديولوجية للصراع الطبقي، كممارسة رئيسية له في شروط تاريخية محددة، هي أثر تولده الحركة الانتباذية الخاصة بالممارسة السياسية للطبقة المسيطرة. وما اعتبار التناقض الأيديولوجي تناقضاً رئيسياً مسيطراً في تطور البنية الاجتماعية سوى أثر للممارسة السياسية نفسها لهذه الطبقة. أما الممارسة الأيديولوجية للطبقة الثورية، فهي بحكم الحركة الانجذابية الخاصة بالممارسة السياسية لهذه الطبقة، تنزع بالضرورة إلى تسييس الصراع الطبقي، أي إلى نبذه، إن أمكن القول، عن المستوى الأيديولوجي ودفعه إلى التحرك على مستواه السياسي. هذا التسييس للصراع الطبقي ليس رفضاً للصراع الأيديولوجي، بل هو بالعكس ممارسة ثورية له لأنه صراع طبقي ضد أثر الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة. فالتسييس إذن، ممارسة أيديولوجية ثورية للصراع الطبقي. إلّا أن حركته ليست بسيطة، كما يتوهم المغامرون بالثورة، بل هي حركة

معقدة. والتعقد في هذه الحركة يعود إلى وجود هذين القطبين الرئيسيين اللذين تتحرك بينهما الممارسة الأيديولوجية للطبقة العاملة. فوصول هذه الممارسة إلى قطبها السياسي يستلزم بالضرورة المرور بالقطب النظري. معنى هذا أن الحركة الثورية في الصراع السياسي للطبقة العاملة تستلزم بالضرورة وجود نظرية ثورية قادرة على فضح المنطق التضليلي في الممارسة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة. إن الممارسة الأيديولوجية للبروليتاريا الثورية تكمن في الحقيقة في إنتاج المعرفة النظرية، أي في استخراج المعرفة العلمية التي تحجبها أيديولوجية الطبقة المسيطرة. وعملية إنتاج تلك المعرفة تكون بنقد هذه الأيديولوجية. هذا النقد صراع طبقي تمارسه الطبقة العاملة ضد الممارسة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة. وبتعبير آخر، إن الممارسة الأيديولوجية للطبقة العاملة الثورية هي في حقيقتها ممارسة نظرية تقوم على نقد الممارسة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة، فتنتج بذلك معرفة علمية بالصراع الطبقي ضرورية للممارسة السياسية الثورية للطبقة العاملة. أما الممارسة النظرية للطبقة المسيطرة فهي في حقيقتها ممارسة أيديولوجية تقوم على طمس حقيقة الصراع الطبقي، لأن ذلك في منطق الممارسة السياسية نفسها لهذه الطبقة. وهنا يكمن الاختلاف بين هاتين الممارستين الأيديولوجيتين للصراع الطبقي. إن تسييس الصراع الطبقي في ممارسته الأيديولوجية من قبل الطبقة العاملة يمر إذن، بالضرورة بعملية تنظير، أي بممارسة نظرية، هي إنتاج لمعرفته العلمية. هذه المعرفة ضرورية إطلاقاً لتحديد ممارسته السياسية كممارسة ثورية، لأنها شرط مطلق لوجود الستراتيجية الثورية نفسها. والفرق كبير جداً بين هذا التسييس الثوري وتسييس خاطىء لا يميز في تحرك الممارسة الأيديولوجية الثورية بين القطب النظري والقطب السياسي. عدم التمييز بين هذين القطبين يقود في ممارسة الصراع الطبقي إما إلى التجريبية وإما إلى «اليسارية»، وفي كلتا الحالتين إلى الانتهازية. فالتجريبية في تسييس الصراع الطبقي تكمن في تجاهل القطب النظري لتحرك الممارسة الأيديولوجية الثورية، أي في إغفال دور الممارسة النظرية في تحديد الطابع الثوري للممارسة السياسية نفسها، وكأن ممارسة الصراع الطبقي تنحصر في ممارسته السياسية، أو بالأحرى في نوع من الهرج السياسي هو أثر لانعدام الأساس النظري، أي الستراتيجي. أما «اليسارية»، فتكمن هنا في تجاهل القطب السياسي نفسه، برغم كل ما تظهره من تشنج سياسي، لأن عجزها عن فهم طبيعة الممارسة السياسية الثورية كممارسة جماهيرية، يؤدي بها إلى اعتبار الممارسة الأيديولوجية نفسها، أو بالأحرى الممارسة اللفظية للصراع

الطبقي، ممارسة سياسية له. إن الشرط الضروري لتسييس الصراع الطبقي في ممارسته الأيديولوجية الثورية هو التمييز بين ممارسته هذه وممارسته السياسية، لا الخلط بينهما. لذلك، يجب التأكيد دوماً على أن القفزة البنيوية الثورية في تطور البنية الاجتماعية لا تتم إلّا بالممارسة السياسية للصراع الطبقي، وليس بممارسته الأيديولوجية أو الاقتصادية، وإن كان لهاتين الممارستين طابع ثوري يكمن في تسييس هذا الصراع، أي في دفعه بوسائل متميزة إلى التحرك على مستواه السياسي.

لمتابعة البحث، لا بد من العودة مرة أخرى إلى نقطة البدء فيه. هذه العودات المتكررة المتقطعة ضرورة في مسار التفكير، لأن الدرب الذي يشتقه التفكير هنا شائك متعرج، قد لا تظهر وحدته لأول وهلة، فوحدته معقدة كتعقد الواقع الاجتماعي نفسه. لقد وضح لنا أن علاقة التفاعل بين الفكر والواقع لا يمكن فهمها إلّا إذا وضعت في شكلها الحقيقي كعلاقة تفاعل بين المستويات البنيوية داخل البنية الاجتماعية الشاملة، أو بشكل أدق، كعلاقة تفاعل في تطور هذه المستويات البنيوية. إن وضع المشكلة في إطارها الحقيقي هذا يعود بالضرورة إلى تحليل الصراع الطبقي، لأن في هذا التحليل وحده إمكان حلها. فحركة التطور التاريخي للواقع الاجتماعي ليست في النهاية سوى تلك الحركة المحورية للصراع الطبقي نفسه. لذا، كان من الطبيعي جداً، بل من الضرورة أن يأخذ تحليل هذه الحركة المحورية المعقدة مكان الصدارة في البحث، وأن تستبدل شيئاً فشيئاً تلك الكلمات المبهمة ذات الشمول الفارغ، كالفكر والواقع، بمفاهيم نظرية دقيقة تحاول، بقدر الإمكان، تلمس التعقد في حركة الواقع الاجتماعي. في هذه المحاولة، لا شك، مخاطرة، ككل محاولة تدعي العلمية، لكنها لا بد منها وإن فشلت، فالفشل، كالنجاح، في منطق البحث نفسه، من حيث هو بحث بالمعنى الدقيق للكلمة. فلنتابع إذن، هذه المخاطرة النظرية في الفهم الضروري لحركة التاريخ كصراع طبقي.

للتناقض الأيديولوجي ـ ولا نقول للفكر ـ أثر في تطور البنية الاجتماعية ككل، لأنه يحدد تطور التناقض السياسي نفسه، في الشكل الذي يتحدد به هذا التناقض بالتناقض الاقتصادي المحدِّد له. معنى هذا أن التناقض الأيديولوجي لا يحدد تطور البنية الاجتماعية إلّا بتحديده لتطور التناقض السياسي، لأنه بالتطور الثوري، أو بالأحرى بالانفجار الثوري لهذا التناقض بالذات، يكون حسم التطور في التناقض الاقتصادي نفسه. وزيادة في التوضيح، نود أن نلفت نظر القارىء إلى الفرق المفهومي الذي نضعه بين

الممارسة الاقتصادية والتناقض الاقتصادي. لا ننس أن الممارسة هذه ممارسة محددة للصراع الطبقي الذي هو في حقيقته الاجتماعية صراع سياسي، وإن ظهر، لأسباب تاريخية معينة، على غير حقيقته. أما التناقض الاقتصادي فهو الإطار البنيوي الذي يتحدد به تطور الصراع الطبقي في مختلف أشكاله، أي إنه القاعدة المادية التي على أساسها يتحرك هذا الصراع ويتطور. ولفهم هذا الفرق لا بد من الرجوع إلى الفرق المفهومي الذي وضعناه بين الحركة العمودية لتفاوت التناقضات البنيوية، والحركة الأفقية لتفاوتها التطوري، أي بين علاقة التحدد وعلاقة السيطرة. التفاوت البنيوي يعود إلى الوضع الذي يتميز به التناقض الاقتصادي كتناقض محدِّد، أما التفاوت التطوري فيعود إلى الوضع الذي يتميز به التناقض السياسي كتناقض مسيطر في تطور البنية الاجتماعية. والوجود النظري للأول ضروري إطلاقاً لفهم التعقد في وجود الآخر، فهو في الواقع لا يوجد إلّا في شكل تفاوت في تطور التناقضات الاجتماعية. لهذا الفرق إذن، أهمية نظرية بالغة، لأنه هو الذي يسمح بتحديد الممارسات الاجتماعية كممارسات للصراع الطبقي نفسه، ويسمح بالتالي بفهم تطور التناقضات وأثر تطور كل منها في تحديد تطور الأخرى، في إطار علاقاتها المتبادلة. فإذا كان للتناقض الأيديولوجي أثر في تطور البنية الاجتماعية، فهذا الأثر ليس للبنية الأيديولوجية العامة أو لبنية فكرية معينة، أي لأيديولوجية طبقية معينة، بقدر ما هو في الحقيقة للممارسة الأيديولوجية للصراع الطبقي. إن البحث في عوامل التأثير في تطور البنية الاجتماعية، أي في العوامل المحدِّدة لحركتها التاريخية، هو بحث في حركة الصراع الطبقي، أي في تطور علاقة السيطرة بين التناقضات، لا في علاقة التحدد. وما البنية الأيديولوجية العامة التي تميز بنية اجتماعية معينة سوى نتيجة تاريخية للممارسة الأيديولوجية للصراع الطبقي. معنى هذا أن الممارسة الأيديولوجية لهذا الصراع هي التي تولد البنية الأيديولوجية في وجودها الموضوعي بالذات. كما أن الممارسة السياسية لهذا الصراع هي التي تولد البناء السياسي الحقوقي الذي يتم عبره تحرك هذه الممارسة نفسها. لا شك في أن الممارسة الأيديولوجية للصراع الطبقي لا تكون إلّا على أساس وجود بنية أيديولوجية معينة، إلّا أن هذه الممارسة التي تستند في تحركها إلى وجود هذه البنية، هي التي تولد باستمرار البنية الأيديولوجية التي تستند إليها. هذه الحركة ليست في حلقة مفرغة، بل هي الحركة الدياليكتيكية نفسها للصراع الأيديولوجي. وبشكل أوضح، يمكن القول: إنّ الفكر الاشتراكي مثلاً، ليس له أثر في حركة الصراع الطبقي داخل بنية

اجتماعية معينة إلّا بوجوده في ممارسة أيديولوجية معينة للصراع الطبقي، وبالشكل الذي يوجد فيه في هذه الممارسة، أي بالشكل الذي تستند إليه طبقة اجتماعية معينة في ممارستها الأيديولوجية لصراعها الطبقي، وليس بوجوده المجرد عن هذه الممارسة، أي بمجرد وجوده كأيديولوجية طبقية معينة. فمهما كان هذا الفكر ثورياً وعلمياً، فإنه لا يحدد تحرك الواقع الاجتماعي إلّا إذا دخل الصراع الطبقي، أي إذا صار أداة للطبقة الثورية في ممارستها الأيديولوجية لصراعها الطبقي. هذا ما يجب أن نفهمه من قولنا: إنّ الماركسية هي أيديولوجية للطبقة العاملة. فالماركسية هي كذلك لا لكونها في حد ذاتها أيديولوجية، بل لكونها أساساً علمياً للممارسة الأيديولوجية للبروليتاريا الثورية. إذا كان الصراع الأيديولوجي صراعاً بين ممارسات أيديولوجية طبقية لا بين أيديولوجيات طبقية، وجب بالضرورة أن يكون الفعل في تحديد تطور البنية الاجتماعية للحركة الصراعية لهذه الممارسات، لا لهذه الأيديولوجيات المتناقضة. والتناقض أصلاً بين هذه الأيديولوجيات، كما بينا، لا وجود له إلّا بوجود هذه الممارسات الأيديولوجية للصراع الطبقي. فالفكر لا يوجد إلّا داخل الحركة الصراعية لهذه الممارسات الطبقية، وهذا بالذات ما يضفي عليه بالضرورة طابعه الأيديولوجي. في هذا الضوء، وفي هذا الأفق، يجب فهم علاقة التفاعل بين الفكر والواقع، أو بالأحرى، بين التناقض الأيديولوجي في الصراع الطبقي وبقية التناقضات فيه.

هذا الفهم يستند في إمكانه النظري إلى طبيعة حركة الصراع الطبقي كحركة محورية لتطور البنية الاجتماعية. فهذه الحركة تمنعنا إطلاقاً من عزل المستويات البنيوية لتطور التناقضات الاجتماعية، أو بالأحرى، من تنضيدها، أي من وضعها داخل البنية الاجتماعية الشاملة بشكل تراكبي، إن التراكب في وجود هذه المستويات البنيوية يحجب عنا رؤية المستوى السياسي كالمستوى المحوري في تطور التناقضات الاجتماعية. فالمحور في تطور هذه التناقضات داخل حركة الصراع الطبقي، وفي تنقلها بين المستويات البنيوية، أي في تطور علاقة السيطرة بينها، هو دوماً التناقض السياسي كتناقض طبقي بين ممارسات سياسية للصراع الطبقي. إن طمس الحركة المحورية لهذا الصراع هو الذي يسمح بتنضيد مستوياته البنيوية، أي بعزلها عن محورها، وكأنها مستويات متراكبة، فيظهر بذلك أثر العامل الأيديولوجي في تطور البنية الاجتماعية وكأنه أثر البنية الأيديولوجية في هذا التطور، لا أثر الممارسة الأيديولوجية للصراع الطبقي. إن هذا التراكب في وجود المستويات البنيوية ليس إطاراً عاماً أو قاعدة ثابتة للتفاوت في تطور التناقضات بقدر

ما هو نتيجة لتطور الحركة المحورية نفسها للصراع الطبقي، في شروط تاريخية محددة، أو بشكل أدق، أثر مباشر لممارسة الطبقة المسيطرة لصراعها الطبقي. وبتعبير آخر، إن ظهور هذا التراكب في الوجود البنيوي للتناقضات بشكل يمنع رؤيتها كتناقضات بين ممارسات طبقية محددة للصراع الطبقي، لا يدل على عدم وجود الحركة المحورية نفسها. ففي إطار الزمان البنيوي لتطور البنية الاجتماعية، حين يتم هذا التطور بمعزل عن الأزمات السياسية فيظهر كأنه خاضع في تحركه لآلية طبيعية، يكون الصراع الطبقي في نوع من التوازن النسبي داخل علاقة السيطرة الطبقية، لا لتعادل بين القوى الطبقية المتصارعة، بل لوجود الطبقة المسيطرة في موقع من القوة يمكنها من ممارسة سيطرتها الطبقية بشكل تكون فيه الطبقات الكادحة، لأسباب محددة، أضعف من أن تتصدى لها في صراع طبقي عنيف. في هذه الشروط بالذات من الهدوء النسبي في تطور الصراع الطبقي، يصعب رؤية التناقضات، في تطورها على مختلف المستويات البنيوية، كتناقضات بين ممارسات طبقية محددة للصراع الطبقي، ويصعب بالتالي رؤية الشكل الحقيقي الذي يحدد به تطور كل تناقض ـ كصراع بين ممارسات طبقية محددة ـ تطور بقية التناقضات، فتظهر بذلك التناقضات، على مختلف مستوياتها، في تراكب بنيوي هو في الحقيقة أثر تولده سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة على الحركة الشاملة للصراع الطبقي. هذا الأثر بالذات هو الأساس الموضوعي للخطأ النظري الذي يكمن في وضع علاقة التحدد بين التناقضات في تماثل مع علاقة السيطرة في تطور هذه التناقضات. وهو الذي يقود إلى عدم فهم هذه الحقيقة الأساسية في أن وجود التفاعل نفسه بين المستويات البنيوية داخل وحدة البنية الاجتماعية ليس ممكناً إلّا بوجود الحركة المحورية في تطور البنية الاجتماعية كتطور للصراع الطبقي. فالترابط الداخلي بين هذه المستويات لا يكون إلّا بفعل ممارسة الصراع الطبقي. معنى هذا أن ممارسة هذا الصراع، على مختلف مستوياته البنيوية، هي التي تضع التناقضات الاجتماعية، في تطورها داخل إطار التناقض الاقتصادي المحدد لتطورها، في علاقة ترابط داخلي، وبالتالي، في علاقة تفاعل متبادل. بل يمكن القول: إنّ علاقة التفاعل بين التناقض الاقتصادي المحدد لتطور الصراع الطبقي، وبقية التناقضات، تمر بالضرورة عبر ممارسة الصراع الطبقي نفسه. فعلاقة التفاعل إذن، بين القاعدة المادية لتطور البنية الاجتماعية، أي بين البناء التحتي لهذه البنية وبين بنائها الفوقي، لا وجود لها إلّا بوجود الحركة المحورية للصراع الطبقي. بانتفاء

هذا الصراع وممارساته يستحيل فهم الحركة التاريخية نفسها للتطور الاجتماعي، لأنه بهذا الصراع بالذات تترابط التناقضات البنيوية في حركة تطورها التفاوتي.

3 ـ علاقة التعقّد بين البناء الفوقي والبناء التحتي

إن حركة الصراع الطبقي هي الحركة الموحدة لتطور البنية الاجتماعية. غير أن هذه الحركة لا تتم بشكل منفلت يجعلها خاضعة لمجرد إرادة الطبقات الاجتماعية المتصارعة، بل هي تتم داخل الإطار البنيوي الذي يحدده التناقض الاقتصادي الأساسي في البنية الاجتماعية. فوجودها في هذا الإطار المحدِّد لها يجعلها بالضرورة خاضعة لمنطق موضوعي يصعب الخروج عنه، أو عليه، إلّا في وهم بعض المتثورين، أي في شطحاتهم الطفولية التي تجد، هي أيضاً، منطقها في هذا المنطق الموضوعي لحركة الصراع الطبقي. والإطار البنيوي لهذه الحركة ليس في بنية التناقض الاقتصادي وحدها، بل في بنية البناء الاجتماعي بكامله، التي تحددها في النهاية بنية هذا التناقض الأساسي. معنى هذا أن الإطار الذي يحدد تطور الصراع الطبقي ليس البناء التحتي وحده، بل البناء الفوقي أيضاً، أو بالأحرى علاقة التعقد بين هذين البناءين في البنية الاجتماعية الشاملة. العلاقة إذن، بين التناقض الاقتصادي والصراع الطبقي ليست علاقة مباشرة ـ وإن كان أساس هذا الصراع يكمن في هذا التناقض بالذات ـ بل هي علاقة معقدة، لأن تحديد التناقض الاقتصادي لهذا الصراع يمر عبر تحديده للبناء الفوقي في البنية الاجتماعية، أي للبناء السياسي الحقوقي والأيديولوجي فيها. هذا التعقد في البناء الاجتماعي هو الذي يفرض التمييز بين مختلف ممارسات الصراع الطبقي، داخل حركته المحورية نفسها. إن تحديد البناء الاجتماعي المعقد كإطار لتطور الصراع الطبقي شرط ضروري لفهم هذا الصراع في منطقه المتميز. ولا بد هنا من تركيز التفكير بشكل خاص على العلاقة التي تربط القاعدة المادية بالبناء الفوقي في البنية الاجتماعية، لأن في هذه العلاقة بالذات مركز الصراع الطبقي.

بين البناء التحتي والبناء الفوقي علاقة توافق بنيوي ضرورية لتطور البنية الاجتماعية. هذا التوافق بين البناءين يحدده في النهاية التوافق البنيوي في علاقة طرفي البناء التحتي نفسه، أي في علاقة القوى المنتجة بعلاقات الإنتاج. والتوافق هنا لا يعني التماثل أو غياب التناقض، بل التناقض قائم بالضرورة، سواء بين البناءين، أو بين طرفي البناء التحتي في البنية الاجتماعية. فعلاقات الإنتاج مثلاً طرف ثابت في البناء التحتي، أما القوى المنتجة فطرف متحرك فيه. ينتج من هذا أن العلاقة بين الطرفين علاقة تناقض، أو قل: إنها علاقة مولدة للتناقض. على هذا الأساس، أي على

أساس هذه العلاقة، يتحدد البناء الفوقي كعامل ثبات في البنية الاجتماعية، لثبات علاقات الإنتاج بالذات. أما البناء التحتي فهو، بحكم القوى المنتجة، عامل حركة في هذه البنية. فالتناقض إذن، حاضر بالضرورة في منطق تطور العلاقة بين البناءين، لحضوره في منطق تطور العلاقة بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج. لذا، يمكن القول: إنّ التوافق البنيوي بين البناءين ليس نفياً للتناقض بينهما بقدر ما هو في الحقيقة شكل تاريخي محدد من تطور هذا التناقض. ولهذا التناقض أشكال أخرى غير التوافق البنيوي، تختلف باختلاف أزمنة البنية الاجتماعية، أو باختلاف مراحل التطور فيها. فطبيعة العلاقة بين هذين البناءين هي في زمان تكون البنية الاجتماعية غيرها في زمان تطور هذه البنية أو في زمان القطع في هذا التطور. إن علاقة التوافق البنيوي هذه هي، بوجه عام، شكل وجود التناقض بين البناءين في إطار الزمان البنيوي للبنية الاجتماعية، أي في إطار هذا الزمان الذي تظهر فيه عملية إعادة إنتاج علاقات الإنتاج وكأنها تتم بآلية طبيعية. معنى هذا أن علاقة التوافق البنيوي هي الإطار الطبيعي لتحدد علاقة السيطرة الطبقية وأساس بقائها، ويظل هذا التوافق بين البناء الفوقي والبناء التحتي قائماً ما دام التوافق قائماً بين تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج. وفي هذا شرط لتجدد الوجود المسيطر للطبقة المسيطرة. لهذا نرى أن ممارسة هذه الطبقة لصراعها الطبقي، على مختلف مستويات البنية الاجتماعية، تستهدف في أساسها الحفاظ على علاقة التوافق البنيوي هذه، لأن في بقاء هذه العلاقة بالذات بقاء لعلاقة السيطرة الطبقية نفسها. فتنضيد التناقضات إذن، أثر مباشر للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة. إن وجود البناء الفوقي، بمختلف أجهزته السياسية والأيديولوجية، في علاقة توافق بنيوي مع البناء التحتي، هو الذي يوهم بتراكب المستويات البنيوية في تطور البنية الاجتماعية، فيحجب بذلك رؤية التناقضات في هذا التطور كتناقضات بين ممارسات طبقية محددة للصراع الطبقي. وما هذا التوافق، في الحقيقة، بين البناءين سوى نتاج للحركة المحورية نفسها للصراع الطبقي، في شروط خضوعها لسيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة. معنى هذا أن الصراع الطبقي يعيد باستمرار، في شروط تاريخية محددة، إنتاج الإطار البنيوي الذي يحدد تطوره، وهذا وجه من وجوه التعقد في تطور العلاقة بين التناقض الاقتصادي والتناقض السياسي. في هذا الضوء، يمكننا القول إن كل أزمة في تطور علاقة التوافق البنيوي بين هذين البناءين هي بالضرورة أزمة في تطور علاقة السيطرة الطبقية نفسها. فهي إذن، أزمة سياسية، أو

قل بإمكانها أن تولد أزمة سياسية. لهذا نجد الطبقة المسيطرة تحاول دوماً، في ممارستها للصراع الطبقي، إعادة التوافق بين البناءين كلما ظهر تباين بينهما، لأن في تطور هذا التباين خطراً على وجودها كطبقة مسيطرة. ومن الطبيعي جداً، بل من البديهي أن تتم عملية إعادة التوافق البنيوي هذه إما بتغيير في البناء التحتي وإما بتغيير في البناء الفوقي. أو بالاثنين معاً. التغيير في البناء التحتي الذي تلجأ إليه الطبقة المسيطرة يستحيل أن يكون بالطبع تغييراً في علاقات الإنتاج، لأن في بقاء هذه العلاقات بقاء لسيطرتها الطبقية بالذات. فالتغيير هنا إذن، لا يكون إلّا بإلجام تطور القوى المنتجة، لأن استمرار تطور هذه القوى في تناقض عنيف مع ثبات علاقات الإنتاج، أي إن التباين في علاقة هذين الطرفين في البناء التحتي، هو الذي يحدد في النهاية ظهور التباين في علاقة البناءين داخل البنية الاجتماعية. أما التغيير في البناء الفوقي الذي تلجأ إليه الطبقة المسيطرة، فيستحيل بالطبع أن يكون هدماً له، لأنه، بأجهزته المختلفة، عامل ديمومة سيطرتها الطبقية. فالتغيير الذي تقوم به إذن، على هذا الصعيد هو إصلاحات مؤسسية، أي جهازية، تستهدف قبل كل شيء وفي الأساس الحفاظ على علاقات الإنتاج القائمة، أي الحفاظ على ثبات هذه العلاقات. وغالباً ما تقوم الطبقة المسيطرة بما يسمى الآن بإصلاحات بنيوية، أي بإصلاحات على صعيد البناءين معاً (كتعديلات وعقلنة رأسمالية متزايدة لعملية الاستغلال الطبقي على الصعيد العالمي كالسوق الأوروبية المشتركة مثلاً...)، تحافظ على تطور القوى المنتجة في إطار ثبات علاقات الإنتاج. والغريب في الأمر أن البورجوازية الاستعمارية قد تكون قادرة على إجراء إصلاحات بنيوية تساعدها على عدم إلجام تطور القوى المنتجة بشكل تأزمي، بل أحياناً على تطوير هذه القوى إلى حدٍّ ما. أما البورجوازية الكولونيالية، فغالباً ما تلجأ، في عملية إعادة التوافق البنيوي هذه بين البناءين، إلى حل واحد هو إلجام تطور هذه القوى المنتجة التي هي، أصلاً، في وضع بنيوي يمنعها من التطور، لكونها تتطور في إطار العلاقة الكولونيالية. لقد استطاعت البورجوازية الاستعمارية حتى الآن أن تقدم حلولاً لأزمات التطور في علاقة هذا التوافق البنيوي كانت، إلى حد ما، في صالح تطور القوى المنتجة. أما البورجوازية الكولونيالية، عميلتها، فهي في عجز بنيوي عن إعطاء حلول مشابهة، بل يمكن القول إن الحل الوحيد الذي بمقدورها إعطاؤه لهذه الأزمة هو إلجام متزايد لهذه القوى المنتجة الملجمة أصلاً. هذا هو الحل الذي تحاول البورجوازية اللبنانية إعطاءه لأزمة التوافق هذه، كما يظهر

ذلك مثلاً في معالجتها لأزمة الجامعة اللبنانية بشكل خاص، كمركز من مراكز إنتاج القوى المنتجة.

لكن المنطق الموضوعي لعملية الإنتاج الاجتماعي يدفع تطور البنية الاجتماعية إلى كسر علاقة التوافق هذه بين البناءين. هذا يعني أن ممارسة الصراع الطبقي لا تخضع في تطورها الاجتماعي لمجرد الإرادة الطبقية، بل تجد في تطور التناقض الاقتصادي العامل المحدد في النهاية لتطورها. ولو كان الأمر على غير ذلك، لسهلت العملية الثورية، أو لاستطاعت الطبقة المسيطرة أن تحافظ دوماً على علاقة التوافق البنيوي بين البناءين داخل تطور البنية الاجتماعية، أي أن تؤمن بناء الشرط المادي لتجدد علاقة سيطرتها الطبقية. إن وجود التناقض الاقتصادي في تطور البنية الاجتماعية كالتناقض المحدد في النهاية لتطور الصراع الطبقي، وبالتالي لتطور هذه البنية نفسها، يمنع إطلاقاً هذا الصراع من أن يتطور حسب منطق الإرادة الطبقية، بل هو يخضع هذه الإرادة لمنطق تطوره الموضوعي. وليس في هذا القول تناقض مع ما سبق، أي ليس فيه أي نزعة اقتصادية، لأن تطور التناقض الاقتصادي لا يتم، في منطقه الموضوعي بالذات، إلّا داخل حقل الصراع الطبقي، وبالشكل الذي يتحدد به في حقل هذا الصراع الذي يحدده. لهذا، وبسبب التعقد في تطور العلاقة بين التناقض الاقتصادي، أي البناء التحتي، والبناء الفوقي داخل حقل الصراع الطبقي، يمكن القول إن الطبقة المسيطرة، مهما أجرت من إصلاحات بنيوية لتأبيد علاقة التوافق بين هذين البناءين، فهي في النهاية عاجزة عن ذلك، لأن كسر هذه العلاقة هو في منطق تطورها، لكون هذا التوافق بالذات بين البناءين شكلاً تاريخياً محدداً من وجود التناقض بينهما. والعامل المحدِّد في تطور هذا التناقض هو تطور القوى المنتجة. إلّا أن كسر علاقة التوافق بين البناءين لا يتم بشكل آلي وبفعل تطور القوى المنتجة، وإن كان تطور هذه القوى هو الذي يحدده في النهاية، بل يتحقق في عملية معقدة داخل حقل الصراع الطبقي وبفعل هذا الصراع نفسه. وإذا كانت مختلف ممارسات الطبقة المسيطرة لصراعها الطبقي تهدف في أساسها إلى الإبقاء على علاقة التوافق البنيوي هذه، حتى وإن اضطرت هذه الطبقة إلى إجراء ما يسمى بالإصلاحات البنيوية، فإن البروليتاريا الثورية تهدف في ممارستها الصراع الطبقي إلى كسر علاقة التوافق، أي إلى تفجير التناقض بين البناءين، لأن ممارستها الثورية هذه تنخرط في منطق التطور الموضوعي لهذا التناقض. بين هذه الممارسة الثورية للصراع الطبقي ومنطق تطور البنية الاجتماعية إذن،

توافق يكمن في ضرورة إعادة التوافق بين البناءين، لا على أساس ثبات علاقات الإنتاج، بل بتحرير القوى المنتجة من قيد هذه العلاقات، أي من عائق البناء الفوقي الذي يقوم في أساسه على ثبات هذه العلاقات الإنتاجية. إنّ الإصلاحات التي تجريها الطبقة المسيطرة في البناء الفوقي هي لترسيخ دعائم هذا البناء، لا لهدمه، لأن هذا البناء هو القوة الضابطة لتطور البنية الاجتماعية في إطار علاقة السيطرة الطبقية القائمة. فإعادة التوافق البنيوي إذن، بين البناءين هي في ممارسة الطبقة المسيطرة غيرها في ممارسة الطبقة الثورية، لأن الحل الثوري الوحيد لأزمة التطور في علاقة التوافق هذه هو هدم البناء الفوقي القائم، لا ترسيخه، للانتقال بالبنية الاجتماعية إلى إطار بنيوي من التطور جديد، أي للانتقال بها إلى نظام إنتاج أرفع. بين هدم البناء الفوقي، بمختلف أجهزته، وبين ترسيخ دعائمه، فرق كبير يحدد لنا الاختلاف الطبقي بين الممارسة السياسية للبروليتاريا الثورية والممارسة السياسية للطبقة المسيطرة. هذا التحديد يساعدنا على فهم طبيعة التناقض السياسي في تطور البنية الاجتماعية. فالتناقض السياسي في حقيقته تناقض بين ممارستين سياسيتين مختلفتين: ممارسة الطبقة المسيطرة أو التحالف الطبقي المسيطر، وممارسة الطبقة الثورية أو التحالف الطبقي الثوري. الأولى تهدف إلى الحفاظ على البناء الفوقي القائم، أما الثانية فتهدف إلى هدمه. ولا وجود للبناء الفوقي كبنية، داخل البنية الاجتماعية الشاملة، إلّا بوجود الأجهزة التي تحدد وجوده، أي إن هذه الأجهزة كجهاز الدولة ومختلف الأجهزة الأيديولوجية التابعة له، هي التي تحدد وجود البناء الفوقي كبنية. إن وجود هذه الأجهزة بالذات هو الذي يفرض ضرورة التمييز بين المستوى السياسي أو الأيديولوجي، ويجعل من هذه المستويات بنيات متميزة داخل البنية الاجتماعية الشاملة. عبر هذه الأجهزة بالذات تمارس الطبقة المسيطرة صراعها الطبقي، فتكون بذلك ممارستها هذه بالضرورة تنضيداً للتناقضات الاجتماعية، هو في صالح تجدد علاقة السيطرة الطبقية. أما الطبقة العاملة الثورية، فضد هذه الأجهزة تمارس صراعها الطبقي، وممارستها الثورية هذه بالضرورة نقض لتنضيد التناقضات، لأن القضاء على علاقة السيطرة الطبقية لا يتم إلّا بانصهار مختلفِ التناقضات الاجتماعية في المحور السياسي لتطورها. إن رؤية الصراع الطبقي من زاوية ممارسته الثورية، أي من زاوية ممارسته البروليتارية، تظهر تطور مختلف التناقضات الاجتماعية في حركة محورية تشدها كلها إلى محورها السياسي. انطلاقاً من هذا المحور بالذات لحركة الصراع الطبقي، يمكننا متابعة ما

بدأنا به من تحديد الشروط الضرورية لوجود علاقة تفاعل بين حركة الفكر وحركة الواقع الاجتماعي، أو بالأحرى بين البنية الأيديولوجية الخاصة ببنية اجتماعية محددة، وتطور هذه البنية الاجتماعية الشاملة. لن نعود إلى مختلف النتائج النظرية التي أوصلنا إليها البحث، بل نكتفي هنا بالاشارة إلى ما سبق قوله من أن ممارسة الصراع الطبقي هي التي تضع مختلف التناقضات البنيوية في علاقة ترابط داخلي داخل تطور البنية الاجتماعية الشاملة. إذا كان هذا هكذا، وجب حكماً أن تنصهر حركة الفكر، أو البنية الفكرية، في حركة الممارسة الأيديولوجية للصراع الطبقي، حتى يكون الفكر، أو البنية الفكرية، في علاقة تفاعل مع حركة الواقع الاجتماعي، فبهذه الممارسة الأيديولوجية وحدها، كما تتحدد في الإطار البنيوي لتطور البنية الاجتماعية، يكون للفكر أثر في تطور هذه البنية. إن تحرك الفكر قائم بالضرورة في إطار حقله الاجتماعي، أي في إطار البنية الأيديولوجية الخاصة ببنية اجتماعية محددة، (والتي نشير إليها بعبارة البنية الأيديولوجية العامة). وما هذا التحرك في الحقيقة سوى الممارسة الأيديولوجية للصراع الطبقي. لكل فكر إذن، بالضرورة طابع طبقي محدد، أي طابع أيديولوجي محدد، لأنه لا وجود له، في حركته المتميزة بالذات، إلّا في إطار البنية الأيديولوجية العامة، وبالتالي في إطار حركة الصراع الطبقي. من هنا يمكن استخلاص النقاط التالية:

أولاً: إن الاستقلال النسبي لحركة الفكر، في إطار الحركة المحورية للصراع الطبقي، أثر مباشر لتنضيد التناقضات البنيوية في البنية الاجتماعية الشاملة، أي أثر مباشر لممارسة الطبقة المسيطرة صراعها الطبقي. فظهور ممارسة الفكر في استقلال عن ممارسة الصراع الطبقي هو في حد ذاته أثر تاريخي محدد لممارسة هذا الصراع نفسه. ليس في هذا القول نفي لوجود هذا الاستقلال النسبي، بل محاولة لإظهار شرط إمكان هذا الوجود. وغالباً ما يظهر هذا الاستقلال في حالات معينة من الهدوء النسبي في حركة الصراع الطبقي، هي بلا شك في صالح السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة. في هذه الحالات، يجد الفكر في حركة الصراع الطبقي نفسها أساساً موضوعياً لتأصيل الوهم باستقلال ممارسته عن ممارسة الصراع الطبقي. وفي هذه الحالات بالذات أيضاً، يبرز بوضوح دور الإنتاج النظري في مجابهة الممارسة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة. والشواهد التاريخية على ذلك كثيرة. ولا عجب في الأمر، فالطابع الثوري للممارسة الأيديولوجية يكمن ـ كما رأينا سابقاً ـ في مقدرة هذه الممارسة على إنتاج المعرفة النظرية، أي العلمية،

التي بها يتم نقض أيديولوجية الطبقة المسيطرة.

ثانياً: ليس للفكر، كأيديولوجية طبقية محددة، أي أثر في تطور حركة الصراع الطبقي داخل بنية اجتماعية محددة، إلّا بوجوده في إطار البنية الأيديولوجية الخاصة بهذه البنية الاجتماعية. فوجوده في علاقة خارجية مع هذه البنية الأيديولوجية العامة يمنعه من أن يكون له فعل في حركة الصراع الطبقي. هذه بداهة وجدنا في تأكيدها ضرورة لأن أكثر المتفلسفين من أيديولوجيي بورجوازيتنا الكولونيالية يغفلون عنها، عن قصد أو عن جهل، حين يجدون أثر الفكر اليوناني مثلاً في واقعنا الاجتماعي الوسيط يفوق بأضعاف أثر الفكر الإسلامي نفسه. بل ربما لم يكن للفكر الإسلامي، عند هؤلاء، وجود يختلف به عن الفكر اليوناني، لأنهم لا يرونه إلّا في غلاف يوناني سميك يمنعه أصلاً من أن يكون، أو أن يصير فكراً إسلامياً متميزاً، أي بنية أيديولوجية خاصة بواقع اجتماعي محدد يختلف في بنيته عن البنية الاجتماعية اليونانية. لا نود هنا التوسع في قضية أوردناها على سبيل المثال فقط، بل نتساءل على صعيد المنطق الشكلي وحده، كيف يمكن أن يكون لفكر معين أثر في بنية اجتماعية معينة إذا لم يكن أصلاً وليد تطور هذه البنية الاجتماعية بالذات، داخل حركة الصراع الطبقي الخاصة بها؟. كيف يمكن أن يكون لأيديولوجية معينة أثر في تطور حركة الصراع الطبقي داخل بنية اجتماعية محددة إذا لم تكن هذه الأيديولوجية جزءاً لا يتجزأ من البنية الأيديولوجية العامة، أي عنصراً مكوناً فيها؟ إنّ وجود فكر معين في علاقة داخلية، أي بنيوية، مع بقية العناصر المكونة للبنية الأيديولوجية العامة شرط مطلق لتفاعله مع حركة الواقع الاجتماعي. وعبر ممارسة الصراع الطبقي وحدها تتكامل هذه البنية الأيديولوجية العامة، أي تترابط الأفكار أو الأيديولوجيات المتصارعة في وحدة بنيوية واحدة داخل بنية اجتماعية محددة. لذا، يمكن القول: إنّ بين الفكر اليوناني، في شكل وجوده في بنية الفكر الإسلامي في العصر الوسيط، وبنية الفكر اليوناني القديم، اختلافاً بنيوياً ضرورياً. فما نجده في مؤلفات أرسطو أو أفلاطون أو غيرهما هو بالفعل بنية فكر متماسكة خاصة بالبنية الاجتماعية اليونانية، أما ما نجده من فكرات يونانية عند بعض المفكرين العرب فليس ببنية متماسكة، بل عناصر من بنية فكر متميزة، أي عناصر لا وجود لها إلّا في بنية فكر إسلامي تختلف عن بنية الفكر اليوناني. والاختلاف في حركة الصراع الطبقي نفسه داخل هاتين البنيتين. فالفكرة الواحدة في بنيتين فكريتين أو أيديولوجيتين مختلفتين ليست ذاتها، لأن وجودها الفكري أصلاً

ليس بذاتها بل بالبنية الأيديولوجية التي هي فيها. إن فهم ما هو «يوناني» في الفكر الإسلامي لا يكون بإرجاعه إلى بنية الفكر اليوناني، بل بتحديد وضعه في بنية الفكر الذي هو فيه، أي في البنية الأيديولوجية الخاصة بمجتمعاتنا الوسيطة. ولا يكون ذلك إلّا في ضوء العلاقة المعقدة التي تربط هذه البنية الأيديولوجية بالشكل التاريخي المحدد لحركة الصراع الطبقي في هذه المجتمعات.

ثالثاً: إن الوجود الاجتماعي للبنية الأيديولوجية العامة داخل حركة الصراع الطبقي وممارساته الطبقية المختلفة تضع بالضرورة هذه البنية في علاقة ترابط داخلي مع البنية الاجتماعية التي يدور فيها هذا الصراع. وعلاقة الترابط هذه علاقة توافق بنيوي بين مختلف الأيديولوجيات الطبقية في شكل وجودها في إطار حقل أيديولوجي واحد، وبين القاعدة المادية للبنية الاجتماعية كما تنعكس في حقل الصراع الطبقي. وإذا لم يكن للفكر أثر في تطور البنية الاجتماعية، عبر علاقته بالصراع الطبقي، إلّا بوجوده داخل الحقل الأيديولوجي أو البنية الأيديولوجية العامة، فإن التوافق البنيوي بين هذه البنية الأيديولوجية والقاعدة الأساسية للبنية الاجتماعية شرط أساسي لوجود التفاعل، داخل حركة الصراع الطبقي، بين بنية الفكر وبنية الواقع الاجتماعي. فإذا انتفى وجود هذا التوافق البنيوي بين البنيتين استحال أن يكون للفكر، كأيديولوجية محددة، أي أثر في تطور البنية الاجتماعية. (ليس للفكر الماركسي مثلاً أثر في تطور بنية اجتماعية قبلية. وهذا سبب رئيسي من أسباب ضعف الفكر الماركسي في المجتمعات الافريقية). والتوافق حاصل أصلاً بالضرورة بين البنيتين لوجودهما الضروري داخل الحركة المحورية للصراع الطبقي. إن الممارسة الأيديولوجية للصراع الطبقي هي التي تسمح بالتكلم على بنية أيديولوجية عامة هي وحدة بنيوية لأيديولوجيات طبقية متصارعة، وهي التي تضع هذه البنية الأيديولوجية العامة في علاقة توافق بنيوي مع القاعدة المادية للبنية الاجتماعية. إلّا أن علاقة التوافق هذه ليست بسيطة بل معقدة، والتعقد فيها راجع إلى تعقد البنية الأيديولوجية العامة نفسها، لكون هذه البنية وحدة تناقض وتصارع لأيديولوجيات طبقية مختلفة. فالتوافق إذن، حاصل بالضرورة، إلّا أنه يختلف باختلاف الأيديولوجية الطبقية المحددة داخل إطار البنية الأيديولوجية العامة، وباختلاف مراحل التطور في البنية الاجتماعية الشاملة، أي باختلاف مراحل التطور في حركة الصراع الطبقي. لذا، وجب القول: إنّ التوافق ليس تماثلاً بل هو شكل من أشكال التناقض بين مختلف المستويات البنيوية داخل حركة الصراع الطبقي. إن

علاقة التوافق، داخل حركة هذا الصراع، بين أيديولوجية الطبقة المسيطرة مثلاً، والقاعدة المادية للبنية الاجتماعية، تختلف عن علاقة التوافق بين أيديولوجية الطبقة العاملة وهذه القاعدة نفسها. بل إن بين العلاقتين، أو بين هذين الشكلين من العلاقة المعقدة، تناقضاً له بالضرورة طابع طبقي، فعلاقة التوافق في الحالة الأولى تخدم بشكل مباشر السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة، أي إنها، في ممارسة هذه الطبقة لصراعها الطبقي، تقوم في أساسها على ضرورة إبقاء علاقات الإنتاج القائمة. أما في الحالة الثانية، فهي في ممارسة الطبقة العاملة لصراعها الطبقي، تقوم على أساس ضرورة التغيير الثوري في علاقات الإنتاج هذه. والتناقض أصلاً حاصل بين هذين الشكلين من علاقة التوافق البنيوي، لمجرد تجدد أيديولوجية الطبقة المسيطرة كالأيديولوجية المسيطرة داخل البنية الأيديولوجية العامة. غير أن تأكيدنا على اختلاف علاقة التوافق البنيوي هذه من أيديولوجية طبقية محددة إلى أيديولوجية أخرى لا يعني إطلاقاً أنها علاقة مباشرة بين عناصر أيديولوجية وعناصر اقتصادية في البنية الاجتماعية، وكأن لهذه العناصر وجوداً مستقلاً بذاته. فعلاقة كل أيديولوجية طبقية بالقاعدة المادية للبنية الاجتماعية ليست علاقة مباشرة، بل تمر بالضرورة عبر علاقة البنية الأيديولوجية العامة بتطور هذه البنية الاجتماعية. وهنا يكمن التعقد في تطور البنية الأيديولوجية العامة في علاقتها بتطور الصراع الطبقي.

الفصل السادس :أزمة الطبقة المسيطرة

1 ـ الأزمة الأيديولوجية

هذا التعقد بالذات هو الذي يساعدنا على فهم ما يمكن تسميته بالأزمة الأيديولوجية التي هي أزمة في تطور البنية الأيديولوجية العامة، أي أزمة محددة في تطور الصراع الطبقي. فالبنية الأيديولوجية العامة ميدان محدد من ميادين الصراع الطبقي، وكل أزمة في تطورها تعكس بالضرورة أزمة في تطور الصراع الطبقي. ولا ننس هنا أن هذه البنية الأيديولوجية هي وحدة تناقض وتصارع بين أيديولوجيات طبقية محددة، لا بد من أن تعود السيطرة فيها لأيديولوجية الطبقة المسيطرة. فالأزمة الأيديولوجية إذن، غالباً ما تعجز، في ممارستها الأيديولوجية لصراعها الطبقي، عن فرض سيطرة أيديولوجيتها المسيطرة على بقية الطبقات. في هذه الأزمة خطر جدي على السيطرة الطبقية نفسها للطبقة المسيطرة، لأن السيطرة الأيديولوجية لهذه الطبقة، عبر ممارستها الأيديولوجية لصراعها الطبقي، شرط رئيسي ـ كما رأينا سابقاً ـ لاستمرار سيطرتها الطبقية بالذات. معنى هذا أن أزمة الأيديولوجية المسيطرة هي شكل تاريخي محدد تظهر فيه أزمة سيطرة الطبقة المسيطرة. فهي إذن، أزمة سياسية، أو قل: إنّ في منطقها إمكان صيرورتها أزمة سياسية. في شروط هذه الأزمة، ينعدم، بالطبع، وجود التوافق بين أيديولوجية الطبقة المسيطرة وواقع التطور الاجتماعي.

إلّا أن وجود الأيديولوجية المسيطرة في أزمة داخل البنية الأيديولوجية العامة لا يقود بالضرورة، وبشكل آلي، إلى سيطرة الأيديولوجية المسيطر عليها. أي إن أزمة الأيديولوجية البورجوازية مثلاً لا تقود بشكل آلي إلى سيطرة أيديولوجية الطبقة العاملة داخل البنية الأيديولوجية العامة، وإن كان وجود هذه الأزمة شرطاً لوصول الأيديولوجية البروليتارية إلى موقع السيطرة في البنية الأيديولوجية العامة، أي في علاقتها الصراعية مع بقية الأيديولوجيات الطبقية في هذه البنية. فالبورجوازية قادرة، في شروط تاريخية محددة، على اجتياز أزمتها الأيديولوجية بشكل يعيد إليها السيطرة ثانية في الحقل الأيديولوجي، كما حدث ذلك مثلاً في البلدان الرأسمالية بتطور الأيديولوجية البورجوازية من الشكل الليبرالي إلى الشكل الامبريالي. وقد تصل، في شروط هذه الأزمة، طبقة محددة غير الطبقة العاملة إلى السيطرة الأيديولوجية، كالبورجوازية الصغيرة مثلاً في بعض المجتمعات الكولونيالية، وإن كانت هذه الطبقة بالذات غير قادرة على إنتاج أيديولوجية، بالمعنى الدقيق للكلمة، متماسكة تتميز بها من غيرها من الطبقات الاجتماعية، لأسباب عديدة لا

مجال للبحث فيها الآن. وقد تكون الطبقة العاملة، في هذه الأزمة بالذات، ولأسباب تاريخية معينة، غير قادرة على تنظيم الهجوم الأيديولوجي لانتزاع السيطرة الطبقية داخل البنية الأيديولوجية العامة، أي قد تكون هي أيضاً في أزمة أيديولوجية تمنعها من حل أزمة الأيديولوجية المسيطرة في أفق مصلحتها الطبقية بالذات. إن الشكل الطبقي المحدد الذي يتخذه حل أزمة الأيديولوجية المسيطرة رهن إذن، بتطور الصراع الطبقي، ليس في حقله الأيديولوجي وحسب، بل، في حقله الاقتصادي أيضاً، وبوجه خاص في حقله السياسي. فالأزمة هي أزمة سيطرة في تطور الوجود المسيطر للطبقة المسيطرة داخل الحقل الأيديولوجي للصراع الطبقي. لهذا السبب، أي لكونها أزمة سيطرة طبقية، يتحدد حلها بالضرورة بتطور الصراع الطبقي، أي بنسبة القوى بين الطبقات الاجتماعية المتصارعة. من الطبيعي جداً، في هذه الشروط، أن يدخل العامل السياسي كعنصر حاسم في تحديد حل الأزمة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة. فالممارسة السياسية للصراع الطبقي هي التي تحدد، في نهاية الأمر، الشكل الطبقي لحل هذه الأزمة الأيديولوجية، كما أن الشكل الطبقي لهذا الحل يعود فيحدد بدوره شكل الحركة في الصراع الطبقي. وهذا في حد ذاته دليل على أن الصراع الطبقي في جوهره صراع سياسي، وأن التناقض السياسي هو، في تطور البنية الاجتماعية، التناقض الرئيسي المسيطر. إن لدخول الطبقة المسيطرة في أزمة أيديولوجية أثره، ليس في تطور الصراع الأيديولوجي، أي في تطور الحقل الأيديولوجي للصراع الطبقي وحسب، بل في الحركة العامة نفسها لهذا الصراع الطبقي، لأن إمكانية انتقال هذه الحركة المحورية من شكلها الانتباذي ـ حيث السيطرة فيها للممارسة السياسية الخاصة بالطبقة المسيطرة ـ إلى شكلها الانجذابي ـ حيث السيطرة للممارسة السياسية الخاصة بالطبقة العاملة ـ تجد في هذه الأزمة بالذات شرطاً موضوعياً لتحقيقها. فالحل البروليتاري إذن، للأزمة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة مرتبط بشكل عضوي ضروري بمقدرة الطبقة العاملة على تسييس الممارسة الأيديولوجية للصراع الطبقي ـ وفي هذه الأزمة إمكانية هذا التسييس ـ وعلى دفع الأزمة الأيديولوجية، في إطار منطق صيرورتها، إلى الانفجار في أزمة سياسية تجد حلها في الممارسة السياسية الثورية للصراع الطبقي. معنى هذا أن الحل الأيديولوجي البروليتاري لأزمة الأيديولوجية المسيطرة، أي انتزاع السيطرة الأيديولوجية من الطبقة المسيطرة وفرض سيطرة الأيديولوجية البروليتارية، لا يتحدد داخل الحقل الأيديولوجي، بل داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي، وبفعل الممارسة السياسية الثورية

لهذا الصراع.

ليس في هذا القول انتقاص من دور الصراع الأيديولوجي، أو من دور الممارسة الأيديولوجية للصراع الطبقي، بل فيه محاولة لتحديد إطار تحرك كل ممارسة من ممارسات هذا الصراع داخل حركته العامة. فالصراع الأيديولوجي يلعب دوره الرئيسي في تطور الصراع الطبقي، بوجه خاص حين يغلب على الحركة المحورية لهذا الصراع شكلها الانتباذي، أي حين تمارس الطبقة المسيطرة صراعها الطبقي من موقع الهجوم، لا من موقع الدفاع. في هذه الشروط، تتحدد ممارسة الطبقة العاملة لصراعها الطبقي، في شكلها الرئيسي، كممارسة أيديولوجية أو اقتصادية. معنى هذا أن الشكل الرئيسي لممارسة الطبقة العاملة لصراعها الطبقي لا تحدده الإرادة الطبقية الحرة لهذه الطبقة بل، الشروط الموضوعية لتطور الصراع الطبقي. أما حين تدخل الطبقة المسيطرة في أزمة أيديولوجية، أي حين تعجز، في ممارستها الأيديولوجية لصراعها الطبقي، عن إخضاع الوعي الاجتماعي، بشكل خاص عند الطبقات الكادحة، لسيطرتها الأيديولوجية، فإن الحركة المحورية للصراع الطبقي تفقد بالضرورة شكلها الانتباذي. غير أن انتقال هذه الحركة إلى شكلها الانجذابي لا يتم بشكل آلي، ولمجرد وجود الطبقة المسيطرة في أزمة أيديولوجية، بل يتوقف على المقدرة الموضوعية للطبقة العاملة على تفجير هذه الأزمة الأيديولوجية في أزمة سياسية. وتفجير هذه الأزمة بهذا الشكل ليس رهناً بإرادة طبقية، بل له شروطه الموضوعية في التطور العام للصراع الطبقي، في الشكل الذي يتحدد به هذا الصراع بتطور التناقض الاقتصادي الذي هو الإطار البنيوي لتطوره. إن الحل الأيديولوجي البروليتاري لأزمة الأيديولوجية البورجوازية يستحيل إن يتم في الحقل الأيديولوجي وحده، بمعزل عن الحقل السياسي للصراع الطبقي، أي إن انتزاع السيطرة الأيديولوجية من الطبقة المسيطرة يستحيل أن يتم بمعزل عن انتزاع السيطرة السياسية من هذه الطبقة. وما القول بعكس ذلك سوى وهم أيديولوجي هو، كتنضيد التناقضات البنيوية داخل البنية الاجتماعية وكنتيجة له، أثر لسيطرة الأيديولوجية المسيطرة على الوعي الاجتماعي. ومفهوم «السلطة الطالبية» نتيجة مباشرة لهذا الوهم الأيديولوجي. هذه الاستحالة تكمن أصلاً في طبيعة الشكل الانجذابي للحركة المحورية للصراع الطبقي، أي في هذا الشكل الخاص بالممارسة البروليتارية للصراع الطبقي. لهذا نرى أن الطبقة المسيطرة غالباً ما تكون قادرة على تخطي أزمتها الأيديولوجية، حين لا تتوافر الشروط الضرورية لتفجير هذه الأزمة في أزمة سياسية. وقد تصير

هذه الأزمة أزمة مزمنة إذا لم تكن الطبقات الكادحة، وبوجه خاص الطبقة العاملة، لأسباب معينة، قادرة على القيام بهجومها الأيديولوجي المهيئ لهجومها السياسي والممهد له.

2 ـ الأزمة الاقتصادية

كما أن دخول الطبقة المسيطرة في أزمة اقتصادية يعيق تطور الصراع الطبقي في حركته الانتباذية، إلّا أنه لا يقود الصراع الطبقي بالضرورة، وبشكل آلي، إلى التطور في إطار حركته الانجذابية. وبتعبير آخر، إن هذه الأزمة الاقتصادية وحدها غير كافية لتوليد أزمة سياسية تنتقل فيها المبادرة، داخل تطور الصراع الطبقي، من الطبقة المسيطرة إلى الطبقة العاملة الثورية. فالأزمة الاقتصادية تنفجر داخل الحقل العام للصراع الطبقي، لا خارجه، وإن كانت في حد ذاتها أزمة في تطور التناقض الاقتصادي المحدد لتطور الصراع الطبقي نفسه. إلّا أن الأزمة في تطور هذا التناقض الاقتصادي يستحيل عزلها عن الحركة العامة لتطور الصراع الطبقي، لأنها تنشأ وتتطور وتجد حلها في إطار هذه الحركة بالذات، وليس بمعزل عنها. من الضرورة إذن، تحديد الأزمة الاقتصادية، على الصعيد النظري، كأزمة في الحقل الاقتصادي للصراع الطبقي، وليس كأزمة اقتصادية مجردة، أو كأزمة في تطور التناقض الاقتصادي وحده، وكأن هذا التناقض الذي يحدد تطور الصراع الطبقي لا يشمله الحقل العام لهذا الصراع نفسه. إن التصور الآلي لتعقد العلاقة بين المستوى الاقتصادي والمستويين السياسي والأيديولوجي في البنية الاجتماعية يعزل هذه المستويات بعضها عن بعض، فيسمح بالتالي بعزل الأزمة الاقتصادية عن حقل الصراع الطبقي وكأن لهذا الصراع، الذي هو في جوهره صراع سياسي، حقلاً واحداً هو الحقل السياسي. بهذا التصور الذي يستند في أساسه إلى تنضيد المستويات البنيوية داخل البنية الاجتماعية، يستحيل فهم العلاقة المعقدة التي تربط الأزمة الاقتصادية بالأزمة السياسية داخل الحقل العام للصراع الطبقي. فالعلاقة بين الأزمتين تظهر، في إطار هذا التصور الخاطىء، أي في إطار هذا التنضيد للمستويات البنيوية، كعلاقة آلية تولد فيها الأزمة الاقتصادية، بشكل مباشر، أزمة سياسية، مهما تكن الشروط التاريخية المحددة التي يمر بها تطور الصراع الطبقي. في هذا الإطار، يصعب جداً تحديد الاختلاف بين الأزمتين، داخل حركة الصراع الطبقي، لغياب هذا الصراع بالذات عن هذا التحديد. فكل أزمة اقتصادية تظهر وكأنها بشكل مباشر أزمة سياسية، حتى وإن لم تنعكس في الحقل السياسي للصراع الطبقي في أزمة سياسية. هذا الغموض في تحديد الاختلاف، بل هذا الطمس للاختلاف بين الأزمتين في إظهار العلاقة بينهما كعلاقة تماثل مباشر، يساعد الإصلاحية على إخفاء انتهازيتها في شكل ممارسة سياسية

ثورية، بل متطرفة في ثوريتها، كما يظهر ذلك بوضوح في اعتمادها مفهوم «السلطة العمالية» كشعار «ثوري متطرف» لممارستها السياسية الانتهازية. في هذا المفهوم الأيديولوجي، تظهر المعالجة الاقتصادية للأزمة الاقتصادية بمظهر المعالجة السياسية، بسبب التماثل الذي يفترضه هذا المفهوم ضمنياً بين المستوى الاقتصادي والمستوى السياسي، أو بالأحرى، بين الحقل الاقتصادي والحقل السياسي للصراع الطبقي. وما هذا التماثل في الحقيقة سوى وهم تولده الحركة الانتباذية الخاصة بممارسة الطبقة المسيطرة لصراعها الطبقي. فالصراع الطبقي، في إطار حركته هذه، يتطور بشكل رئيسي خارج حقله السياسي. إن غيابه عن حقله هذا، في تطوره داخل حقليه الأيديولوجي والاقتصادي، هو الذي يحدد إمكان ظهور حقله الاقتصادي ـ أو الأيديولوجي ـ بمظهر حقله السياسي، فيتولد في ممارسته السياسية هذا الانعطاف الانتهازي. من هنا، أي من هذه الضرورة في محاربة مختلف التيارات الانتهازية التي تهدد الممارسة السياسية الثورية بالفشل، أتت الضرورة النظرية في تحديد الاختلاف، أي التمييز، بين ممارسات الصراع الطبقي، وبالتالي بين حقوله، في إطار حقله العام، أي في إطار الحركة العامة لتطوره، والشكل المحدد لهذه الحركة. وهذا التحديد النظري ضروري إطلاقاً لوجود معالجة ثورية للأزمة الاقتصادية. فالحل الاقتصادي الثوري للأزمة الاقتصادية البورجوازية يستحيل أن يتم في الحقل الاقتصادي وحده، بفعل تطور التناقض الاقتصادي، وبمعزل عن الحقل السياسي للصراع الطبقي، أي إنّ انتزاع السلطة الاقتصادية من الطبقة المسيطرة يستحيل أن يتم بمعزل عن انتزاع السلطة السياسية من هذه الطبقة. إن مفهوم «السلطة العمالية» الذي يوحي بعكس ذلك، كمفهوم «السلطة الطالبية»، أثر أيديولوجي مباشر للسيطرة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة.

إن الحل الثوري للأزمة الاقتصادية البورجوازية يستلزم إذن، بالضرورة انتقال الحركة المحورية للصراع الطبقي من شكلها الانتباذي إلى شكلها الانجذابي. لهذا السبب بالذات، يتحدد هذا الحل بالضرورة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي. إن من طبيعة التناقض الاقتصادي ألا يجد حله الجذري، في حال تأزمه، إلّا في إطار الحقل العام للصراع الطبقي، وفي إطار الحقل السياسي بالذات لهذا الصراع. بل إن تطوره، في إطار ثباته، أي في إطار ثبات علاقات الإنتاج القائمة، حاصل بفعل الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، أي بفعل تطور الصراع الطبقي نفسه، في إطار حركته الانتباذية. فهو إذن، سواء في تجدده المستمر الثابت، أم في تغييره الثوري، أي في

حله الجذري، نتاج محدد لحركة الصراع الطبقي نفسها التي يحددها، وللشكل المحدد الذي هو به يحددها. مع فرق بسيط ومهم هو أن حركة الصراع الطبقي التي تحدد تطور التناقض الاقتصادي في إطار ثبات علاقات الإنتاج القائمة هي عكس حركة الصراع الطبقي التي تحدد الحل الثوري لهذا التناقض بتغيير علاقات الإنتاج فيه. فالحركة، في الحالة الأولى، انتباذية، تسيطر فيها الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، أما في الحالة الثانية، فهي انجذابية، تسيطر فيها الممارسة السياسية للطبقة العاملة. لهذا، يمكن القول إن حل الأزمة الاقتصادية البورجوازية في إطار الحركة الانتباذية للصراع الطبقي حل بورجوازي يتم بالضرورة داخل الحقل الاقتصادي لهذا الصراع. أما الحل الثوري فهو يتم بالضرورة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي، لأنه يتم في إطار الحركة الانجذابية لهذا الصراع.

3 ـ الأزمة السياسيّة

إلّا أن تطور الصراع الطبقي في إطار حركته الانجذابية، برغم وجود أزمة اقتصادية، ليس نتيجة للإرادة الطبقية للطبقة العاملة، أي لهذه الطبقة التي تحدد، في ممارستها السياسية بالذات، الشكل الانجذابي لحركته. فالأزمة الاقتصادية ليست شرطاً كافياً ـ وإن كان ضرورياً ـ لتطور الصراع الطبقي في شكله المحدد هذا. إن حصر الأزمة في الحقل الاقتصادي للصراع الطبقي، بفعل الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، يشل حركة الانتقال في تطور الصراع الطبقي من شكله الانتباذي إلى شكله الانجذابي. من المستحيل إذن، أن تنفجر الأزمة الاقتصادية في أزمة سياسية تعكس حركة الصراع الطبقي، أي تنتقل بها إلى شكلها الانجذابي، إذا لم ترافق هذه الأزمة أزمة أيديولوجية. فالقوة الضابطة لتطور الصراع الطبقي في شكله الانتباذي، أي في خضوعه لسيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، هي السيطرة الأيديولوجية لهذه الطبقة. إن إمكانية الانتقال في حركة الصراع الطبقي من شكل إلى آخر تتحدد، بوجه خاص، داخل حقله الأيديولوجي، في علاقة هذا الحقل بالحقل الاقتصادي بالذات، وليس بمعزل عنه. فالأزمة الأيديولوجية إذن، كالأزمة الاقتصادية، ليست شرطاً كافياً ـ وإن كان ضرورياً ـ لتحقيق إمكانية هذا الانتقال، إذ لا بد، لذلك، من وجود الأزمتين معاً، في شروط تاريخية محددة من تطور الصراع الطبقي، تكون فيها الطبقة العاملة، في قيادة التحالف الطبقي الثوري، بالفعل قادرة على خوض الصراع الطبقي في شكله السياسي الحقيقي. في هذه الشروط المحددة من تكثف الصراع الطبقي في حقله السياسي بالذات، يمكن التكلم على أزمة عامة هي أزمة السيطرة الطبقية نفسها للطبقة المسيطرة. إن وجود الطبقة المسيطرة في أزمة مزدوجة، اقتصادية وأيديولوجية، شرط ضروري لشل الحركة الانتباذية في تطور الصراع الطبقي، لأن هذه الأزمة المزدوجة، بالنسبة إلى هذه الطبقة، تدل على وجود أزمة سياسية هي أزمة ممارستها السياسية لصراعها الطبقي. فالممارسة هذه تقوم في أساسها على نزع الطابع السياسي عن هذا الصراع ونبذ تطوره عن حقله السياسي، لحصر تطوره في حقليه الاقتصادي والأيديولوجي. حركة النبذ هذه في الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة تظل قائمة ما دامت حركة إعادة إنتاج الشروط الاقتصادية والأيديولوجية لتجدد السيطرة الطبقية المستمر لهذه الطبقة تتم بشكل آلي وكأنه طبيعي. وكل أزمة في الحركة الثانية تنعكس في أزمة في الحركة الأولى، والعكس بالعكس.

غير أن شل الحركة الانتباذية في تطور الصراع الطبقي، بفعل هذه الأزمة المزدوجة، لا يقود بالضرورة إلى انتقال هذا التطور إلى إطار حركته الانجذابية، وإن كان شرطاً ضرورياً لهذا الانتقال. إنّ تطور الصراع الطبقي في إطار حركته الانجذابية يحدث تغييراً في علاقة السيطرة بين مختلف حقول هذا الصراع، إذ إنّ الحقل السياسي، في إطار هذه الحركة، يصير الحقل الرئيسي لهذا الصراع. هذا التغيير في بنية الحقل العام للصراع الطبقي يتحدد في نهاية الأمر داخل الحقل السياسي نفسه، وإن كان يجد في الحقلين، الاقتصادي والأيديولوجي، شرط إمكانه. فكل حقل من حقول الصراع الطبقي حقل لممارسات طبقية متميزة، ولا بد من أن تكون السيطرة في هذا الحقل المتميز لممارسة طبقية محددة. فتطور الصراع الطبقي في إطار حركته الانتباذية عائد في أساسه إلى سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي. وتطور هذا الصراع، في إطار حركته الانجذابية، يستلزم بالضرورة تغييراً في علاقة السيطرة داخل حقله السياسي، تعود به السيطرة إلى الممارسة السياسية للطبقة العاملة. إنّ الممارسة السياسية المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي هي التي تحدد، في نهاية الأمر، شكل الحركة المحورية لهذا الصراع، وإن كانت تشل الحركة الانتباذية لهذا الصراع، بل من الضرورة إطلاقاً، لتحقيق هذا الانتقال، أن تكون الممارسة السياسية للطبقة العاملة الممارسة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي. بل حتى وإن كانت الطبقة المسيطرة في أزمة سياسية، إلى جانب وجودها في أزمة اقتصادية وأيديولوجية، فإن عملية الانتقال هذه في حركة الصراع الطبقي تظل مشلولة أو معلقة إذا لم تتمكن الطبقة العاملة، لأسباب تاريخية معينة، من فرض ممارستها السياسية لصراعها الطبقي كممارسة سياسية مسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي. إن عجز الطبقة العاملة، أو التحالف الطبقي الثوري، عن الهجوم السياسي على مواقع السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة يسمح لهذه الطبقة بأن تعيش في أزمة مزمنة تصير بذلك إطاراً لاستمرار سيطرتها الطبقية. إنّ إمكان وجود الطبقة المسيطرة في أزمة مزمنة هو في حد ذاته دليل على أن الممارسة السياسية للطبقة الثورية هي التي تحدد، كممارسة سياسية مسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي، الشكل الانجذابي لحركة هذا الصراع، أي لتطور الصراع الطبقي، في شكله الرئيسي، كصراع سياسي. فسيطرة الممارسة السياسية للطبقة الثورية إذن، هي التي تضع الطبقة المسيطرة في أزمة سياسية. أما إذا عجزت الطبقة الثورية، في

شروط الأزمة المزدوجة، الاقتصادية والأيديولوجية، لأسباب تاريخية معينة، عن أن تكون ممارستها السياسية الممارسة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي، فحينئذ يصعب جداً القول، بكل دقة علمية، إنّ الطبقة المسيطرة هي في أزمة سياسية. القول بهذه الأزمة، في هذه الشروط من تطور الصراع الطبقي، قول خاطىء قد يولد آثاراً وخيمة على تطور الحركة الثورية نفسها. فالقضية ليست مجرد قضية لفظية، بل هي قضية نظرية، لها أهميتها العلمية، لأنها تتعلق بتحديد الأزمة السياسية داخل حقل الصراع الطبقي.

الأزمة السياسية تتحدد داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي. في هذا القول بداهة يجب ألّا تحجب عنا ما يحمله من نتائج نظرية. الحقل السياسي للصراع الطبقي هو حقل الممارسات السياية لمختلف القوى الاجتماعية الطبقية المتصارعة، سواء كانت هذه القوى طبقات أو فئات أو تحالفات طبقية محددة. الممارسة السياسية المسيطرة في هذا الحقل هي، بشكل عام، ممارسة الطبقة المسيطرة. فعلاقة السيطرة إذن، هي إطار تطور مختلف هذه الممارسات السياسية الطبقية المحددة، أي إطار تصارعها داخل هذا الحقل السياسي. والقول بوجود الطبقة المسيطرة في أزمة سياسية يعني هنا، بكل دقة، أن الممارسة السياسية لهذه الطبقة لم تعد الممارسة المسيطرة في هذا الحقل، أي إن تغييراً حدث في علاقة السيطرة، لهذا يمكن القول: إنّ الأزمة المزدوجة، الاقتصادية والأيديولوجية، للطبقة المسيطرة ليست كافية لانتقال حركة الصراع الطبقي من شكلها الانتباذي إلى شكلها الانجذابي، بين الممارسات الطبقية داخل هذا الحقل بالذات. وما دامت الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة هي الممارسة المسيطرة في هذا الحقل، فإن هذه الطبقة ليست في أزمة سياسية، حتى وإن كانت في أزمة اقتصادية وأيديولوجية، أي حتى وإن بطل، موقتاً، فعل ممارستها السياسية في حقلي الصراع الطبقي، الاقتصادي والأيديولوجي. كي تكون الطبقة المسيطرة في أزمة سياسية، إذن، من الضرورة إطلاقاً أن تكون السيطرة في الحقل السياسي للصراع الطبقي، ليس للممارسة السياسية لهذه الطبقة، بل للممارسة السياسية للطبقة الثورية، أي للطبقة النقيضة. إنّ هذا التغيير في علاقة السيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي هو الذي يضع الطبقة المسيطرة في أزمة سياسية. فهذه الأزمة إذن، وليدة الممارسة السياسية الثورية التي تصل إلى موقع السيطرة، داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي. والتغيير في بنية هذا الحقل، أي في علاقة السيطرة فيه يتم في إطار الحقل العام للصراع

الطبقي، ويقود بالضرورة إلى تغيير في شكل الحركة المحورية العامة لهذا الصراع نفسه. هذا التغيير الأخير الذي يظهر الصراع الطبقي على حقيقته كصراع سياسي هو الذي يضع الطبقة المسيطرة في أزمة سياسية. هذه الأزمة إذن، هي أزمة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، وبالتالي، أزمة السيطرة الطبقية لهذه الطبقة. إنّ الأزمة السياسية للطبقة المسيطرة تتحدد داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي، بتغيير في علاقة السيطرة بين الممارسة السياسية لهذه الطبقة والممارسة السياسية للطبقة النقيضة، أي للطبقة العاملة، أو للتحالف الطبقي الثوري بقيادة الطبقة العاملة. بهذا المعنى فقط تتحدد هذه الأزمة كأزمة السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة.

4 ـ أزمة الهيمنة الطبقية وأزمة السيطرة الطبقية

وللدقة في التحديد، لا بد هنا من التمييز بين الأزمة السياسية الخاصة بالفئة المهيمنة من هذه الطبقة، والأزمة السياسية لهذه الطبقة بالذات. فالأولى أزمة هيمنة طبقية تتحدد بالنسبة للتناقض الثانوي بين فئات الطبقة المسيطرة، أو التحالف الطبقي المسيطر، أي بالنسبة للطرف المسيطر في التناقض الرئيسي المسيطر. أما الثانية فأزمة سيطرة طبقية تتحدد بالنسبة للتناقض الرئيسي بين الطبقة المسيطرة والطبقة النقيضة، وإن كانت الاثنتان تتحددان داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي. وكل أزمة من الاثنتين تخضع لمنطق خاص من التطور، داخل الحقل العام للصراع الطبقي، ومن غير الجائز عدم التمييز بينهما. إنّ الظهور الضروري لهاتين الأزمتين في شكل أزمة سياسية، أي في شكل أزمة تتحدد داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي، قد يحجب عنا اختلافهما، مع أن تحديد هذا الاختلاف ضروري لفهم تعقد العملية الثورية.

ما كل أزمة سياسية بالضرورة أزمة سيطرة طبقية، لكن أزمة السيطرة الطبقية بالضرورة أزمة سياسية. فالأزمة هذه قد تكون أزمة هيمنة طبقية، وقد تنحصر في هذه الأزمة بالذات، أي في تطور محدد من التناقض الثانوي بين فئات الطبقة المسيطرة قد يقود إلى تغيير في علاقة الهيمنة بينها من غير أن يضع سيطرة هذه الطبقة في أزمة، أي من غير أن يقود إلى أزمة في تطور علاقة السيطرة بين طرفي التناقض الرئيسي المسيطر. في إطار هذه الأزمة المنحصرة في أزمة هيمنة طبقية، يتابع الصراع الطبقي تطوره في إطار حركته الانتباذية، لأن الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، برغم وجود أزمة الهيمنة هذه، تظل الممارسة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي. لا شك في أن التغيير في علاقة الهيمنة بين فئات الطبقة المسيطرة، أو التحالف الطبقي المسيطر، له أثره في تطور الصراع الطبقي، ليس في حقله السياسي وحسب، بل في حقله العام أيضاً. غير أن هذا التغيير لا يقود إلى تغيير في شكل حركة الصراع الطبقي إلّا إذا قاد، لأسباب محددة، إلى تغيير في علاقة السيطرة، داخل الحقل السياسي لهذا الصراع، بين الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة والممارسة السياسية للطبقة النقيضة، أي للطبقة الثورية. فالممارسة السياسية لهذه الطبقة هي وحدها التي تحدد، في نهاية الأمر، بوجودها المسيطر داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي، الشكل الانجذابي لحركة هذا الصراع، ومن المستحيل أن تتطور

الأزمة السياسية من أزمة هيمنة طبقية إلى أزمة سيطرة طبقية إذا لم يتم هذا التغيير في علاقة السيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي بين الممارستين النقيضتين. فالممارسة السياسية للطبقة الثورية إذن، هي التي تحدد تطور الصراع الطبقي، في شكله الرئيسي كصراع سياسي، ولا يكون ذلك إلّا بوصولها إلى السيطرة داخل الحقل السياسي لهذا الصراع. لهذا نرى أن التناقض الرئيسي المسيطر، الذي هو دوماً، في تطور البنية الاجتماعية، التناقض السياسي، قد لا يظهر، في شكله الرئيسي، كتناقض سياسي، برغم وجود أزمة سياسية، فظهوره في شكله الرئيسي هذا يستلزم بالضرورة وجود الأزمة السياسية كأزمة سيطرة طبقية، وليس كأزمة منحصرة في أزمة هيمنة طبقية. ففي إطار هذه الأزمة الأخيرة، يستحيل أن يكون الشكل السياسي الشكل الرئيسي لهذا التناقض. إنّ التناقض الرئيسي لا يظهر بمظهره السياسي إلّا بفعل سيطرة الممارسة السياسية للطبقة الثورية داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي. لهذا، يمكننا القول بالفعل: إنّ هذه الممارسة السياسية الثورية هي التي تضع الطبقة المسيطرة في أزمتها السياسية، أي في أزمة سيطرتها الطبقية. فكل تغيير في القوى الطبقية المسيطرة في إطار الشكل الانتباذي لحركة الصراع الطبقي تغيير غير ثوري، مهما بلغت أهمية آثاره في التطور العام للبنية الاجتماعية، لأنه يتم في إطار علاقة السيطرة القائمة داخل الحقل السياسي لهذا الصراع، وليس بتغيير فيها، بل هو يفترض ويستلزم بقاء هذه العلاقة بالذات، أي خضوع الطبقة العاملة بوجه خاص ـ لأنها الطبقة النقيضة ـ في ممارستها السياسية، لسيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، أو للتحالف الطبقي المسيطر.

5 ـ تحليل مثال «الأنظمة التقدميَّة»:

آلية تحول البورجوازية الصغيرة المسيطرة
إلى بورجوازية كولونيالية متجددة

نلاحظ هنا، على سبيل المثال، أن التغيير في القوى الطبقية المسيطرة، في ما يسمى «بالأنظمة التقدمية» كمصر وسوريا، كان يتم دوماً في إطار هذا الشكل الانتباذي بالذات لحركة الصراع الطبقي. وهذا يساعدنا على فهم الطبيعة الخاصة بالممارسة السياسية للبورجوازية الصغيرة. فهذه الطبقة، حتى في صراعها ضد البورجوازية المسيطرة، وعلى نقيض الطبقة العاملة، لا تحدد في ممارستها السياسية للصراع الطبقي شكلاً انجذابياً لحركة هذا الصراع، بل شكلاً انتباذياً يتفق مع طبيعتها الطبقية بالذات. فهي تنزع دوماً، سواء أكانت في السلطة أم خارجها، إلى منع تطور الصراع الطبقي في شكله الرئيسي كصراع سياسي، أي إلى منع تطوره في إطار حركته الانجذابية. قد يكون من الطبيعي، حين تكون هذه الطبقة في السلطة، أن تحدد في ممارستها السياسية شكلاً انتباذياً لحركة الصراع الطبقي، فهي في هذا، كطبقة مسيطرة، في تماثل مع البورجوازية المسيطرة. غير أن الغريب في الأمر هو أن تحاول الشيء نفسه حين تكون خارج السلطة في صراع طبقي مع البورجوازية المسيطرة، أي أن تحاول منع تفجير الصراع الطبقي في حقله السياسي كصراع سياسي. وهي في هذا على اختلاف مع الطبقة البورجوازية التي وصلت إلى السيطرة الطبقية عن طريق تفجيرها للصراع الطبقي كصراع سياسي. أساس هذا الاختلاف بين الطبقتين في الممارسة السياسية للصراع الطبقي عائد إلى طبيعة البورجوازية الصغيرة كطبقة غير مهيمنة، أي كطبقة لا تحمل في صيرورتها الطبقية نظام إنتاج جديد، بعكس البورجوازية الرأسمالية. فتفجير الصراع الطبقي على حقيقته كصراع سياسي، أي كصراع من أجل السلطة السياسية كأداة للوصول إلى السيطرة الطبقية، يضع في مجابهة داخل الحقل السياسي لهذا الصراع، بشكل رئيسي، الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة والممارسة السياسية للطبقة الثورية، أي للطبقة النقيضة التي تحمل في صيرورتها الطبقية نظاماً جديداً من الإنتاج هو نقيض نظام إنتاج الطبقة المسيطرة. في هذه المجابهة السياسية توضيح رائع للأمور تخشاه، بشكل غريزي، البورجوازية الصغيرة، لأنه، كما في ساعة الحق، يفرض عليها الخيار بين أمرين لا ثالث لهما: بين الخضوع لهيمنة الطبقة المسيطرة، أو الخضوع لهيمنة الطبقة الثورية. وكلا الأمرين تحاول يائسة

رفضه. وفي رفضها استحالة، هي استحالة صيرورتها طبقة مهيمنة.
في إطار تطور طبيعي للإنتاج الرأسمالي، كما في البلدان الامبريالية مثلاً، من الصعب جداً، إن لم يكن من المستحيل، وصول هذه الطبقة غير المهيمنة إلى السيطرة الطبقية. فالطبيعة الطبقية للبورجوازية الامبريالية تمنع ذلك، كما أن التطور الامبريالي نفسه للإنتاج الرأسمالي لا يسمح إلّا بإمكان واحد: ضرورة وصول الطبقة المهيمنة النقيضة، أي الطبقة العاملة، دون غيرها، إلى السيطرة الطبقية. أما في إطار تطور الإنتاج الكولونيالي، فليس في الطبيعة الطبقية للبورجوازية الكولونيالية ما يمنع وصول البورجوازية الصغيرة إلى السيطرة الطبقية. فالبورجوازية الكولونيالية، كممثلة، في وجودها الطبقي المسيطر نفسه، للبورجوازية الامبريالية، تستمد سيطرتها الطبقية بالذات من تبعيتها البنيوية لهذه الطبقة، أي من تبعية هذا الإنتاج الذي يولدها كطبقة مسيطرة، للإنتاج الامبريالي. إنّ علاقة التبعية هذه بين بنية الإنتاجين توجد في منطق الصيرورة الطبقية داخل الإنتاج الكولونيالي إمكاناً هو مستحيل في منطق الصيرورة الطبقية الخاص بالإنتاج الامبريالي. هذا الإمكان في وصول البورجوازية الصغيرة، أي في وصول هذه الطبقة غير المهيمنة إلى السيطرة الطبقية، برغم وجوده في التطور الطبقي للواقع الكولونيالي، هو بالفعل فضيحة نظرية في منطق التاريخ. لكونه كذلك، يستحيل تحققه بشكل طبيعي يتفق مع منطق التاريخ، أي بشكل يحتدم فيه الصراع الطبقي داخل حقله السياسي، فيكتشف على حقيقته كصراع سياسي بين ممارسة سياسية لطبقة مسيطرة تحاول الإبقاء على علاقات إنتاج قائمة تجعل منها طبقة مسيطرة، وممارسة سياسية ثورية لطبقة مهيمنة تستهدف هدم علاقات الإنتاج هذه، وبناء علاقات إنتاج جديدة تستلزم بالضرورة وجودها كطبقة مسيطرة. لهذا، نجد البورجوازية الصغيرة عاجزة إطلاقاً عن الوصول إلى السيطرة الطبقية في إطار الحركة الانجذابية للصراع الطبقي، لأن من منطق هذه الحركة بالذات أن يسد الطريق على تحقق إمكان يخرج عن المنطق الطبيعي لتطور التاريخ. فليس من الغريب إذن، ألّا يجد هذا الإمكان تحققه إلّا في إطار الحركة الانتباذية للصراع الطبقي، حيث السيطرة في حقله السياسي للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، وكأنه في تحققه هذا، يأخذ التاريخ على حين غرة. إنّ عدم وجود الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة في أزمة، يفتح أمام البورجوازية الصغيرة طريقاً واحداً للوصول إلى السيطرة الطبقية: هو أن تفاجىء التطور الطبيعي للصراع الطبقي، أي أن تفاجىء تطور التناقض بين الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة والممارسة

السياسية للطبقة المهيمنة النقيضة. إنّ «الانقلاب العسكري»، طريق وصول البورجوازية الصغيرة إلى السيطرة الطبقية، ليس مفاجأة للطبقة المسيطرة بقدر ما هو مفاجأة لتطور الصراع الطبقي بين الطبقتين الرئيسيتين النقيضتين، أي الخروج عن منطق تطور الصراع بينهما. في هذا النوع الخاص من الممارسة السياسية للصراع الطبقي، أي في هذا النوع الخاص بالبورجوازية الصغيرة، رفض فعلي للصراع الطبقي، من حيث هو صراع بين طبقتين رئيسيتين تمثل كل منهما نظاماً من الإنتاج، أي شكلاً محدداً من علاقات الإنتاج مناقضاً للآخر. والنتيجة العملية لهذا الرفض، الذي هو في حد ذاته ممارسة سياسية محددة للصراع الطبقي، هي إبقاء علاقات الإنتاج القائمة التي تعجز هذه الطبقة غير المهيمنة عن تحويلها، برغم وصولها إلى السيطرة الطبقية، وربما على الأصح، بسبب وصولها هذا بالذات.

في إطار الإنتاج الكولونيالي، وفي شروط تاريخية محددة من تطور الصراع الطبقي داخل هذا الإنتاج، قد تصل البورجوازية الصغيرة إلى السيطرة الطبقية. غير أن هذا لا يعني إطلاقاً أن هذه الطبقة غير المهيمنة هي التي، في ممارستها السياسية للصراع الطبقي، تضع البورجوازية الكولونيالية المسيطرة في أزمة سياسية، سواء أكانت هذه الأزمة أزمة هيمنة طبقية أم سيطرة طبقية. فتطورها، في إطار العلاقة الكولونيالية، حتى في تحالفها مع الطبقة المسيطرة، يمنعها من أن تصير الطبقة المهيمنة في التحالف الطبقي المسيطر. كما أن تطور فئتها المنتجة بالذات، لكونه تطوراً ملجماً بالضرورة، بل مسدود الأفق في إطار هذه العلاقة، لا يسمح بوصول فئتها هذه إلى الهيمنة الطبقية داخل الطبقة المسيطرة، إذا قبلنا بإمكان انتماء هذه الفئة إلى الطبقة المسيطرة وانصهارها فيها، وهو افتراض غير جائز في أساسه. لهذا السبب، يمكننا القول: إن البورجوازية الصغيرة عاجزة، في ممارستها السياسية، عن أن تضع البورجوازية الكولونيالية في أزمة هيمنة طبقية. وهي كذلك عاجزة عن أن تضعها في أزمة سيطرة طبقية. وأساس هذا العجز يكمن في طبيعتها الطبقية بالذات كطبقة غير مهيمنة. فانفجار الأزمة السياسية للطبقة المسيطرة كأزمة سيطرة طبقية يعني، بكل دقة، في منطق التطور التاريخي للصراع الطبقي، ضرورة إحداث تغيير في علاقة السيطرة الطبقية، أي ضرورة إحداث تغيير ثوري في علاقات الإنتاج القائمة. ويستحيل إطلاقاً على طبقة غير مهيمنة كالبورجوازية الصغيرة أن تقوم بذلك، حتى وإن كانت خاضعة لسيطرة الطبقة المسيطرة وفي تناقض تناحري معها. فهذا التغيير في علاقات الإنتاج القائمة يعني بالضرورة إقامة علاقات إنتاج جديدة، أي بناء قاعدة

مادية لنظام إنتاج جديد. إنّ الطبقة المهيمنة التي هي، في إطار علاقة السيطرة الطبقية القائمة، النقيضة المباشرة للطبقة المسيطرة، هي قادرة على القيام بهذا التغيير الثوري. ولا يكون ذلك إلّا بوصولها إلى السيطرة الطبقية وبفعل ممارستها السياسية بالذات، عبر انتزاعها السيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي. لهذا نرى أن المنطق الطبيعي في تطور الصراع الطبقي، داخل حقله السياسي بوجه خاص، يضع البورجوازية الصغيرة، في ممارستها السياسية، تحت هيمنة الطبقة العاملة، في إطار تحالفها الطبقي مع هذه الطبقة المهيمنة.

لا شك في أن هذا التحالف الطبقي، داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي شرط رئيسي لوضع الطبقة المسيطرة، أو التحالف الطبقي المسيطر، في أزمة سيطرة طبقية. غير أن الهيمنة فيه لا بد، بشكل مطلق، من أن تكون للطبقة المهيمنة، أي للطبقة العاملة، حتى يقود إلى وضع الطبقة المسيطرة في أزمة سياسية هي أزمة سيطرتها الطبقية... فإذا كانت الهيمنة فيه للطبقة غير المهيمنة، فلا وجود لأزمة السيطرة الطبقية. والبورجوازية الصغيرة تستهدف بشكل رئيسي، في ممارستها السياسية لصراعها الطبقي ضد الطبقة المسيطرة نفسها، منع وصول الطبقة العاملة إلى الهيمنة الطبقية، وبالتالي، منع وصول الممارسة السياسية لهذه الطبقة المهيمنة إلى السيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي. إنّ في المنطق الطبقي للممارسة السياسية لهذه الطبقة غير المهيمنة إذن، رفضاً لمنطق التطور الطبيعي لهذا الصراع، داخل حقله السياسي بشكل خاص، لأن من منطق هذا التطور الطبيعي أن يؤدي بالضرورة إلى وصول الطبقة المهيمنة إلى الهيمنة الطبقية داخل التحالف الطبقي الثوري، وبالتالي، إلى وضع الطبقة المسيطرة، أو التحالف الطبقي المسيطر، بالفعل في أزمة سيطرة طبقية. فوصول الطبقة المهيمنة النقيضة، أي الطبقة العاملة، إلى السيطرة الطبقية مرتبط بالضرورة بوصولها إلى السيطرة داخل الحقل السياسي الطبقي، أي بصيرورة ممارستها السياسية المسيطرة داخل هذا الحقل، ولا يكون ذلك إلّا بوصولها، في ممارستها السياسية بالذات، إلى الهيمنة الطبقية داخل التحالف الطبقي الثوري. وفي هذا، أي في هذا التطور الطبيعي للصراع الطبقي، منع للبورجوازية الصغيرة من الوصول إلى السيطرة الطبقية. فوصول هذه الطبقة غير المهيمنة إلى السيطرة الطبقية يستلزم بالضرورة شل حركة الممارسة السياسية للطبقة العاملة كطبقة مهيمنة، كما وأن بقاءها كطبقة مسيطرة غير مهيمنة يستلزم بالضرورة شل الحركة العامة للصراع الطبقي كصراع يدور، في أساسه، حول

السيطرة الطبقية بين طبقتين مهيمنتين نقيضتين، وبالتالي، وبشكل رئيسي، شل حركة الممارسة السياسية لهاتين الطبقتين، أي للطبقة المسيطرة السابقة التي هي البورجوازية الكولونيالية، والطبقة العاملة. إن بقاء الطبقة غير المهيمنة في السيطرة الطبقية لا يكون إلّا بخضوع الطبقتين المهيمنتين النقيضتين لسيطرة هذه الطبقة.

غير أن العلاقة الطبقية التي تربط الطبقة العاملة كطبقة مهيمنة بهذه الطبقة غير المهيمنة، في إطار هذه العلاقة بالذات من السيطرة الطبقية التي تجعل من هذه الطبقة غير المهيمنة طبقة مسيطرة، تختلف تمام الاختلاف عن العلاقة الطبقية التي تربط البورجوازية الكولونيالية، في هذا الإطار، بهذه الطبقة غير المهيمنة. أو بتعبير آخر، إنّ علاقة هذه الطبقة، كطبقة مسيطرة، بالطبقة العاملة ليست مماثلة لعلاقتها بالبورجوازية الكولونيالية، وإن كانت في الظاهر كذلك. والاختلاف في هذه العلاقة الطبقية اختلاف طبقي، لا تحدده الطبيعة الطبقية لهذه الطبقة غير المهيمنة، بقدر ما تحدده العلاقة الطبقية بين الطبقتين المهيمنتين النقيضتين في علاقتهما بالطبقة المسيطرة غير المهيمنة. من الخطأ القول إذن، إنّ الطبيعة الطبقية للبورجوازية الصغيرة هي التي تحدد اختلاف علاقتها بالطبقة العاملة عن علاقتها بالبورجوازية الكولونيالية، وكأن هذه الطبيعة الطبقية جوهر ميتافيزيقي ثابت لا يتغير، سواء أكانت هذه الطبقة في السلطة أم خارجها. إنّ ما يحدد هذا الاختلاف هو في الحقيقة علاقة الطبقتين النقيضتين في إطار علاقتهما بالبورجوازية الصغيرة كطبقة مسيطرة، أي في إطار مرحلة تاريخية محددة من التطور العام للصراع الطبقي. فالمقولة التي تؤكد على أن البورجوازية الصغيرة أقرب إلى الطبقة العاملة منها إلى البورجوازية الكولونيالية مقولة خاطئة في إطلاقها، صحيحة في حدود تاريخية معينة، أي في إطار مرحلة تاريخية محددة من تطور الصراع الطبقي تعود فيها السيطرة الطبقية إلى البورجوازية الكولونيالية وليس إلى البورجوازية الصغيرة. إلّا أن وصول هذه الطبقة غير المهيمنة إلى السيطرة الطبقية يعكس، أي يقلب، داخل حقل الصراع الطبقي، علاقتها الطبقية بالطبقتين الرئيسيتين، فتصير، كطبقة مسيطرة، بالضرورة أقرب إلى البورجوازية الكولونيالية منها إلى الطبقة العاملة. إن تحديد علاقات التناقض بين الطبقات الاجتماعية، في إطار نظام الإنتاج القائم، يجب أن يتم إذن، داخل حقل الصراع الطبقي، وبالنسبة إلى مختلف مراحل التطور فيه. فوصول هذه الطبقة غير المهيمنة إلى السيطرة الطبقية يضعها بالضرورة في علاقة مع الطبقة العاملة تختلف

عن علاقتها بها قبل وصولها إلى هذه السيطرة الطبقية. والشيء نفسه يقال بالنسبة إلى علاقتها بالبورجوازية الكولونيالية. غير أن هذا التغيير في طبيعة علاقتها الطبقية بالطبقتين الرئيسيتين، كطبقتين مهيمنتين، لا يتم بشكل آلي وبمجرد وصولها إلى السيطرة الطبقية، بل يمر بعملية معقدة من تطور الصراع الطبقي لها آثارها في تطور الإنتاج الاجتماعي التي هي أيضاً أثر له. لا نريد التوسع الآن في هذا المجال، أي في تحليل هذه العملية المعقدة، بل نكتفي بالقول: إنّ وصولها، كطبقة غير مهيمنة، إلى السيطرة الطبقية، لا يمكن أن يتم إلّا في إطار علاقات الإنتاج القائمة، أي في إطار هذه العلاقة من السيطرة الطبقية التي تخضع الطبقة العاملة لسيطرة الطبقة المسيطرة. فهو إذن، يتم بعملية استبدال طبقي لا يحدث تغييراً في علاقة السيطرة الطبقية القائمة، لأن التغيير الذي يحدثه، في إطار هذه العلاقة، يحافظ على وجود هذه العلاقة بالذات، أي إنه تغيير بالنسبة للطبقة المسيطرة وليس بالنسبة للطبقة العاملة التي تظل خاضعة، بهذا التغيير، لسيطرة الطبقة المسيطرة. وعملية الاستبدال الطبقي هذه، هي في حد ذاتها عملية صراع طبقي ضد البورجوازية الكولونيالية كطبقة مسيطرة. ولكونها كذلك، تجد الطبقة العاملة نفسها مدعوة إلى خوض هذا الصراع الطبقي ضد نقيضها الطبقي المباشر. إلّا أن الصراع الطبقي، في عملية الاستبدال الطبقي هذه، ليس موجهاً ضد البورجوازية الكولولونيالية وحدها، بل ضد الطبقة العاملة أيضاً كطبقة مهيمنة. هذه المجابهة، داخل الصراع الطبقي ضد سيطرة البورجوازية الكولونيالية، بين الطبقة المسيطرة غير المهيمنة، والطبقة المهيمنة الخاضعة لسيطرة هذه الطبقة، تقود بالضرورة البورجوازية الصغيرة المسيطرة إلى البحث عن إيجاد قاعدة مادية، في إطار علاقات الإنتاج القائمة، تمكنها، في صراعها ضد البورجوازية الكولونيالية بالذات، من مجابهة الهيمنة الضرورية للطبقة العاملة، أي من أن تصير بدورها طبقة مهيمنة في إطار علاقات الإنتاج القائمة، التي هي علاقات الإنتاج الكولونيالية. إن بقاء البورجوازية الصغيرة كطبقة مسيطرة مرتبط بالضرورة بإمكان صيرورتها طبقة مهيمنة. إذا كان في وصولها، كطبقة غير مهيمنة، إلى السيطرة الطبقية خروج عن منطق التطور الطبيعي للصراع الطبقي، فإن استمرار وجودها كطبقة مسيطرة يخضع بالضرورة، في إمكانه نفسه، لهذا المنطق بالذات. فإمكان صيرورتها طبقة مهيمنة، كشرط لاستمرار وجودها كطبقة مسيطرة، لا يمكن تحققه أصلاً ـ إن كان هذا التحقق ممكناً ـ إلّا في إطار علاقات الإنتاج القائمة، أي في إطار هذه العلاقات من

الإنتاج التي كانت فيها البورجوازية الكولونيالية الطبقة المسيطرة، والتي فيها أيضاً تم وصول البورجوازية الصغيرة إلى السيطرة الطبقية. فالبورجوازية الصغيرة المسيطرة مدعوة بالضرورة إلى تجديد علاقات الإنتاج هذه، أي إلى اعادة إنتاجها باستمرار، في ممارستها السياسية لصراعها الطبقي ضد البورجوازية الكولونيالية بالذات، لأن تجدد علاقات الإنتاج هذه شرط ضروري ومطلق لاستمرار وجودها كطبقة مسيطرة. إلّا أن ضرورة صيرورتها طبقة مهيمنة، في إطار علاقات الإنتاج القائمة، كشرط لتجدد سيطرتها الطبقية، تدفعها إلى التمثل بالطبقة المسيطرة التي استبدلتها والتي هي في صراع طبقي معها، وبالتالي، إلى التماثل معها، وليس إلى التفارق عنها. فهذا الشكل المعين من الصراع الطبقي الذي يدور، في إطار عملية الاستبدال الطبقي، بين البورجوازية الكولونيالية والبورجوازية الصغيرة، هو الذي يحدد علاقة التماثل هذه بين الطبقتين، التي تتم في إطار علاقات الإنتاج القائمة، بل يستلزم وجودها وتجددها المستمر. هذا التماثل بين الطبقتين في إطار هذا الشكل المعين من الصراع بينهما، الذي هو في منطق صيرورة البورجوازية الصغيرة طبقة مهيمنة، هو في حد ذاته خطر على الوجود الطبقي المسيطر للبورجوازية الصغيرة. إن في تحول هذه الطبقة إلى طبقة مهيمنة رجوعاً، بالضرورة، إلى السيطرة الطبقية للبورجوازية الكولونيالية، برغم التغير الفردي ـ وليس الطبقي ـ في الممثلين الطبقيين، وبرغم وجود قطاع دولة داخل الإنتاج الاجتماعي، لأن هذا التحول يستحيل أن يتم في إطار آخر غير إطار علاقات الإنتاج الكولونيالية القائمة، ولأن وجود قطاع الدولة لا يغير من الطبيعة الطبقية لعلاقات الإنتاج هذه، بل الطبيعة الطبقية لهذه العلاقات الإنتاجية هي التي تحدد الطابع الطبقي المتميز لقطاع الدولة. ثم إنّ عملية صيرورة هذه الطبقة طبقة مهيمنة، في إطار علاقات الإنتاج القائمة، يولد تناقضاً خطيراً بين الممثلين الطبقيين لهذه الطبقة، الذين يمثلون في السلطة السياسية مصالحها الطبقية العامة ويستخدمون هذه السلطة في خدمة هذه المصالح، وبين جماهير هذه الطبقة بالذات. فتحول هذه الطبقة إلى طبقة مهيمنة يقطع بالضرورة علاقة التمثيل الطبقي التي تربط ممثليها الطبقيين في السلطة بجماهيرها. وبقطع علاقة التمثيل الطبقي هذه، يتحول هؤلاء الممثلون الطبقيون للبورجوازية الصغيرة المسيطرة، بالضرورة، إلى بورجوازية كولونيالية متجددة، وليس إلى «طبقة جديدة»، عسكرية أو بيروقراطية أو غير ذلك، لا وجود لها في الواقع، أي في واقع علاقات الإنتاج القائمة، ولا مكان لها في النظرية، أي في نظرية تطور هذا

الإنتاج الكولونيالي. إن في قطع هذه العلاقة من التمثيل الطبقي إذن، تجدداً للعلاقة الكولونيالية نفسها، وبالتالي للبورجوازية الكولونيالية كطبقة مسيطرة. لهذا، يمكننا القول إن البورجوازية الصغيرة المسيطرة ليست في عجز مطلق عن تغيير علاقات الإنتاج الكولونيالية القائمة وحسب، أي إنها ليست في عجز مطلق عن تحقيق الثورة الوطنية التحررية في قطع العلاقة الكولونيالية وحسب، بل هي أيضاً في عجز مطلق عن تجديد سيطرتها الطبقية بشكل يحافظ على وجودها كطبقة مسيطرة، أي كطبقة بورجوازية صغيرة مسيطرة، فاستمرار وجودها كطبقة مسيطرة مرتبط بالضرورة بإمكان صيرورتها طبقة مهيمنة، غير أن عملية صيرورتها طبقة مهيمنة تقود بالضرورة إلى السيطرة الطبقية للبورجوازية الكولونيالية، أي إلى إبعادها عن السيطرة الطبقية وإخضاعها لسيطرة البورجوازية الكولونيالية المتجددة. هذا العجز الطبقي الذي يحدد صيرورتها الطبقية ناتج من طبيعتها الطبقية كطبقة غير مهيمنة. فوجودها كطبقة مسيطرة يقود تطور الصراع الطبقي إلى مأزق لا خروج منه إلّا بخروجها من موقع السيطرة الطبقية، أي بانتزاع السلطة السياسية منها وتحرير الصراع الطبقي في أفق تطوره الطبيعي نحو الهيمنة الضرورية للطبقة العاملة. إن من سخرية التاريخ أن يكون وصول البورجوازية الصغيرة إلى السيطرة الطبقية عقبة رئيسية في وجه تحقيق مصالحها الطبقية بالذات. هكذا يثأر الصراع الطبقي من خرق منطق تطوره الطبيعي. فالبورجوازية الصغيرة، كطبقة مسيطرة، في تناقض مستمر، داخل صيرورتها الطبقية، مع مصالحها الطبقية. إنّ هذه الطبقة، لكونها غير مهيمنة، لا تقدر على تحقيق مصالحها الطبقية باحتلالها موقع الطبقة المهيمنة، أي إنها لا تحقق مصالحها الطبقية إلّا في ظل هيمنة الطبقة المهيمنة التي تتحالف معها. وفي إطار العلاقة الكولونيالية بوجه خاص، لا تتحقق المصالح الطبقية لجماهير البورجوازية الصغيرة إلّا بتحالف مع الطبقة العاملة، وبوصول هذه الطبقة المهيمنة إلى السيطرة الطبقية. إن الدور الطبيعي للبورجوازية الصغيرة في الحركة الثورية التحررية هو أن تكون سنداً للطبقة العاملة المهيمنة في صراعها الطبقي ضد البورجوازية الكولونيالية من أجل السلطة السياسية كأداة لتحقيق سيطرتها الطبقية. فدورها الثوري في حركة التحرر يكمن إذن، في كونها طبقة سنداً للطبقة العاملة. ومن غير الطبيعي، في منطق تطور الصراع الطبقي، أن تنعكس هذه العلاقة الطبقية بين الطبقة الثورية المهيمنة والطبقة السند. ووجود هذه العلاقة، لأسباب محددة، في واقع التجربة التاريخية، في شكلها

المعكوس، لا يجعل من هذا الشكل شكلاً طبيعياً في تطور الصراع الطبقي، لأن تطور هذه العلاقة المعكوسة بالذات يسير بالضرورة في اتجاه إعادة عكسها، أي في اتجاه يعيد إلى الصراع الطبقي منطق تطوره الطبيعي. لا شك في أن حركة عكس هذه العلاقة الطبقية المعكوسة هي في حد ذاتها عملية معقدة من الصراع الطبقي في مختلف حقوله. والعامل الحاسم في تحقيق هذه الحركة، والمحدد في النهاية لنجاحها، هو قطع علاقة التمثيل الطبقي التي تربط، داخل الصيرورة الطبقية للبورجوازية الصغيرة المسيطرة، الممثلين الطبقيين لهذه الطبقة بجماهيرها. كما أن تحقيق حركة العكس هذه يتحدد في النهاية داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي، وبفعل سيطرة الممارسة السياسية للطبقة العاملة فيه. إلّا أن تطور تلك العلاقة الطبقية المعكوسة يظل ممكناً ما دام قطع هذه العلاقة من التمثيل الطبقي لم يتحقق بعد داخل الحقل العام للصراع الطبقي. وتطور هذه العلاقة المعكوسة هو الذي يحدد تطور الحركة العامة لهذا الصراع. من هنا أتى التعقد في تطور الصراع الطبقي بين الطبقة العاملة، كطبقة مهيمنة، والبورجوازية الصغيرة المسيطرة، كطبقة غير مهيمنة، داخل علاقتهما الطبقية المعكوسة. لا شك في أن الطبقة العاملة في تناقض وفي صراع طبقي ضد هذه الطبقة المسيطرة. إلّا أنها لا تنطلق، في صراعها الطبقي هذا، من مجرد إرادتها الطبقية، كطبقة مهيمنة، في ضرورة وصولها إلى السيطرة الطبقية، بل من واقع علاقتها الطبقية المعكوسة بهذه الطبقة المسيطرة، ومن واقع علاقة ممثلي هذه الطبقة بجماهيرها، ومن واقع علاقة هذه الطبقة المسيطرة بالبورجوازية الكولونيالية. وبتعبير آخر، إنّ تطور علاقة الصراع الطبقي التي تربط الطبقة العاملة بالبورجوازية الصغيرة المسيطرة، في إطار علاقتهما الطبقية المعكوسة، مرتبط بالضرورة بحركة صيرورة هذه الطبقة المسيطرة طبقة مهيمنة. فصراع الطبقة العاملة إذن، من أجل انتزاع السلطة السياسية من البورجوازية الصغيرة المسيطرة للوصول إلى السيطرة الطبقية، لا بد من أن ينطلق من التناقضات الطبقية التي تولدها هذه الصيرورة الطبقية بالذات داخل الحقل العام للصراع الطبقي، ومن أن يتحرك ضمنها. هذا التعقد الذي يولده في تطور الصراع الطبقي وصول البورجوازية الصغيرة إلى السيطرة الطبقية لا نجده في تطور هذا الصراع في إطار السيطرة الطبقية للبورجوازية الكولونيالية، إلّا أنه، في منطق تطوره بالذات، لا يخرج عن منطق الضرورة في وصول طبقة مهيمنة إلى السيطرة الطبقية، بل هو بالعكس يخضع له. فصيرورة البورجوازية المسيطرة طبقة مهيمنة،

بتحول ممثليها الطبقيين إلى بورجوازية كولونيالية متجددة، أي بقطع علاقة التمثيل الطبقي التي تربطهم بجماهيرها، يخلق الشرط الضروري لدخول هذه الطبقة المسيطرة بالذات في أزمة سيطرتها الطبقية. هذا هو التناقض الموضوعي الذي تقع فيه البورجوازية الصغيرة بوصولها إلى السيطرة الطبقية والذي تعجز إطلاقاً عن حله؛ إنّ شرط بقائها كطبقة مسيطرة، الذي يكمن في ضرورة صيرورتها طبقة مهيمنة، هو نفسه شرط دخولها في أزمة سيطرتها الطبقية.

6 ـ علاقة التمثيل الطبقي

إن ما قلناه سابقاً عن الأزمة السياسية للطبقة المسيطرة، كأزمة لسيطرتها الطبقية، يظل قائماً بالنسبة لأزمة السيطرة الطبقية للبورجوازية الصغيرة المسيطرة. معنى هذا أن الطبقة العاملة، كطبقة مهيمنة، هي التي تضع، في ممارستها السياسية لصراعها الطبقي، هذه الطبقة المسيطرة في أزمة سيطرتها الطبقية. فتحقق شرط دخول هذه الطبقة في أزمة سيطرتها الطبقية لا يضعها في أزمتها هذه إلّا بمقدار ما تتمكن الطبقة العاملة من انتزاع السيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي، أي من فرض ممارستها السياسية، داخل هذا الحقل، كالممارسة السياسية المسيطرة. ليس من المستحيل إذن، أن يتحقق شرط دخول البورجوازية الصغيرة المسيطرة في أزمة سيطرة طبقية، من غير أن تكون بالفعل، أي داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي، في أزمة سيطرتها هذه. هذا يعني أن عملية تحول الممثلين الطبقيين للبورجوازية الصغيرة المسيطرة إلى بورجوازية كولونيالية متجددة قد تتحقق من غير أن يقود هذا التحول بشكل آلي إلى أزمة سيطرة طبقية. فتطور الصراع الطبقي في إطار حركته الانتباذية، بفعل سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل حقله السياسي، يمنع إطلاقاً تفجر هذه الأزمة في حقله هذا بالذات، بل إن استمرار تطوره، في إطار حركته هذه، قد يسمح للبورجوازية الصغيرة نفسها، أو لفئات منها، بمعاودة تجربتها السابقة في الوصول إلى السيطرة الطبقية عن طريق «الانقلاب العسكري»، أي عن هذه الطريق الوحيدة التي يسمح بها هذا الشكل الانتباذي من حركة الصراع الطبقي. وقد يكون لتكرار عملية «الانقلابات العسكرية» في ظل سيطرة البورجوازية الصغيرة المسيطرة مدلول آخر، هو محاولة فئات من هذه الطبقة المسيطرة منع تحقيق عملية صيرورتها طبقة مهيمنة، أي منع تحول ممثليها الطبقيين إلى بورجوازية كولونيالية متجددة. في إطار هذه الحركة الانتباذية للصراع الطبقي، وفي ظل سيطرة البورجوازية الصغيرة المسيطرة نفسها، ليس من المستحيل إذن، أن تدخل هذه الطبقة في الحلقة المفرغة لتجدد وصولها إلى السيطرة الطبقية، أو لإلجام حركة صيرورتها طبقة مهيمنة، في هذا الإطار بالذات من عجزها عن البقاء كطبقة مسيطرة. والبورجوازية الصغيرة عاجزة، في ممارستها السياسية، عن كسر هذه الحلقة المفرغة في صيرورتها الطبقية. إن الطبقة العاملة وحدها قادرة، في ممارستها السياسية لصراعها الطبقي، على كسر هذه الحلقة المفرغة. وتحقيق هذه

العملية من الصراع الطبقي يكون بعزل الممثلين الطبقيين للبورجوازية الصغيرة المسيطرة عن جماهير هذه الطبقة، وبتوجيه الصيرورة الطبقية لهذه الجماهير في الأفق الطبيعي والضروري لتحالفها الثوري مع الطبقة العاملة المهيمنة. هذه العملية، كما رأينا، تجد شرطها الضروري في عملية صيرورة البورجوازية الصغيرة المسيطرة طبقة مهيمنة. وعملية هذه الصيرورة في أساسها عملية اقتصادية، لأنها تتحقق بفعل تطور الإنتاج الاجتماعي داخل علاقاته الكولونيالية، في ظل السيطرة الطبقية للبورجوازية الصغيرة. فتطور الإنتاج الاجتماعي في إطار علاقته الكولونيالية هذه هو الذي يحدد بالضرورة حركة صيرورة هذه الطبقة طبقة مهيمنة. أي، بتعبير آخر، إنّ تطور السيطرة الطبقية للبورجوازية الصغيرة في إطار علاقات الإنتاج الكولونيالية هو الذي يحدد بالضرورة تحول ممثلي البورجوازية الصغيرة الطبقيين إلى بورجوازية كولونيالية متجددة. عملية هذا التحول إذن، في أساسها، عملية اقتصادية مرتبطة بتطور الإنتاج الاجتماعي في إطار علاقاته الكولونيالية القائمة، وهي تقود، كما أشرنا سابقاً، إلى قطع علاقة التمثيل الطبقي التي تربط جماهير البورجوازية الصغيرة بممثليها الطبقيين.

إلّا أن علاقة التمثيل الطبقي هذه علاقة أيديولوجية، وإن كانت تتحدد، في شكل وجودها، بوجود القاعدة الاقتصادية للبنية الاجتماعية، أي بعلاقات الإنتاج في هذه البنية. فالعملية الاقتصادية الموضوعية في تحول الممثلين الطبقيين للبورجوازية الصغيرة المسيطرة إلى بورجوازية كولونيالية متجددة لا تقود بشكل آلي إلى قطع هذه العلاقة الأيديولوجية من التمثيل الطبقي، إن كانت شرطاً ضرورياً لتحقيق هذا القطع. لا شك في أن هذه العملية التي تحددها بالضرورة علاقات الإنتاج الكولونيالية القائمة هي عملية تفارق طبقي حاد في صفوف البورجوازية الصغيرة نفسها. إلّا أنها تتحقق، كعملية اقتصادية، في ظل سيطرة الأيديولوجية المسيطرة، أي في ظل سيطرة أيديولوجية البورجوازية الصغيرة بالذات، وليس في ظل سيطرة أيديولوجية البورجوازية الكولونيالية. إنّ تجدد سيطرة البورجوازية الكولونيالية إذن، يستلزم بقاء السيطرة الأيديولوجية للبورجوازية الصغيرة، لأن في بقاء هذه السيطرة الأيديولوجية شرطاً لخضوع جماهير البورجوازية الصغيرة للسيطرة الطبقية للبورجوازية الكولونيالية المتجددة. إنّ أيديولوجية البورجوازية الصغيرة لكونها الأيديولوجية المسيطرة، هي التي تحجب عن هذه الجماهير رؤية هذا الواقع في تحول ممثليها الطبقيين إلى بورجوازية كولونيالية متجددة، أي إلى الطبقة التي هي في صراع طبقي معها. فالبورجوازية الكولونيالية

المتجددة إذن، تستخدم، في ممارستها الأيديولوجية لصراعها الطبقي، أيديولوجية البورجوازية الصغيرة نفسها لإحكام سيطرتها الطبقية على جماهير هذه الطبقة. إنّ عملية قطع علاقة التمثيل الطبقي بين هذه الجماهير وممثليها الطبقيين تتحقق بالضرورة داخل الحقل الأيديولوجي للصراع الطبقي، وإن كانت تجد شرط تحققها في تلك العملية الاقتصادية من تحول هؤلاء الممثلين الطبقيين إلى بورجوازية كولونيالية متجددة. والبورجوازية الصغيرة عاجزة إطلاقاً، بقوتها الطبقية المستقلة، عن تحقيق عملية القطع الأيديولوجي هذه، لأن أيديولوجيتها بالذات، كأيديولوجية مسيطرة، هي العقبة الرئيسية التي تعترض ممارستها الأيديولوجية لصراعها الطبقي. إنّ الأيديولوجية المسيطرة للبورجوازية الصغيرة، بتحولها إلى أيديولوجية البورجوازية الكولونيالية المتجددة، تشل حركة الصراع الطبقي لجماهير البورجوازية الصغيرة، داخل حقله الأيديولوجي بوجه خاص. فجماهير هذه الطبقة غير قادرة على ممارسة صراعها الطبقي ضد ما تعتبره أيديولوجيتها الطبقية المسيطرة. لهذا، تجد الطبقة العاملة نفسها مدعوة بالضرورة إلى تحرير هذه الجماهير من سيطرة أيديولوجيتها بالذات، وإلى تحرير نفسها أيضاً، كطبقة مهيمنة، عبر ممارستها الأيديولوجية لصراعها الطبقي، من هذه السيطرة الأيديولوجية الطبقية، أي من سيطرة أيديولوجية البورجوازية الصغيرة. ليس من الغريب إذن، أن يكون الحقل الأيديولوجي للصراع الطبقي حقله الرئيسي، أي أن يظهر هذا الصراع في شكله الرئيسي كصراع أيديولوجي، في ظل سيطرة البورجوازية الصغيرة، وبوجه خاص في مرحلة تحول ممثلي هذه الطبقة إلى بورجوازية كولونيالية متجددة. ففي هذا الحقل بالذات تتم عملية القطع لتلك العلاقة من التمثيل الطبقي التي تجعل جماهير البورجوازية الصغيرة تقبل خضوعها لسيطرة هذه البورجوازية الكولونيالية المتجددة. بهذا القطع الذي يسمح بإقامة التحالف الطبقي الثوري بين هذه الجماهير والطبقة العاملة المهيمنة، يتحقق الشرط الرئيسي لإمكان انتقال حركة الصراع الطبقي من شكلها الانتباذي إلى شكلها الانجذابي، أي لإمكان تطور هذا الصراع داخل حقله السياسي، وبالتالي لإمكان تطوره في شكله الرئيسي كصراع سياسي. فبقاء علاقة التمثيل الطبقي هذه إذن، شرط ضروري لإعادة إنتاج علاقات الإنتاج الكولونيالية في ظل سيطرة أيديولوجية البورجوازية الصغيرة. لهذا، يأخذ الصراع داخل حقله الأيديولوجي هنا شكلاً حاداً ومعقداً قد لا يأخذه في ظل السيطرة الطبقية للبورجوازية الكولونيالية. والتناقض الرئيسي في هذا الحقل قائم بالضرورة بين

الممارسة الأيديولوجية للطبقة العاملة والممارسة الأيديولوجية للبورجوازية الصغيرة المسيطرة. التعقد في هذا التناقض ناتج من وجود هذا التفارق الطبقي بين ممثلي البورجوازية الصغيرة المتحولين إلى بورجوازية كولونيالية متجددة، وجماهيرها الدنيا، في إطار من التماثل الأيديولوجي الذي يلجم حركة هذا التفارق نفسه. فالطبقة العاملة تمارس بالضرورة صراعها الطبقي داخل حقله الأيديولوجي ضد الأيديولوجية المسيطرة للبورجوازية الصغيرة، أي ضد هذه الأيديولوجية التي هي أيديولوجية هذه البورجوازية الكولونيالية المتجددة التي تكونت في حركة تفارق طبقي خاصة بحركة صيرورة البورجوازية الصغيرة المسيطرة طبقة مهيمنة، والتي هي أيضاً في الوقت نفسه أيديولوجية جماهير البورجوازية الصغيرة. إنّ وحدة التماثل الأيديولوجي بين هذين الطرفين المتناقضين، أي بين جماهير البورجوازية الصغيرة وممثليها الطبقيين المتحولين إلى بورجوازية كولونيالية متجددة، تمنع التناقض الاقتصادي الفعلي بينهما من أن يتفجر في تناقض طبقي سياسي. والتفجر السياسي لهذا التناقض الاقتصادي بينهما مرتبط بالضرورة بتفجير وحدة التماثل الأيديولوجي بينهما. وبتعبير آخر، إنّ هذه العملية الاقتصادية للتفارق الطبقي لا بد أيضاً من أن تتحقق داخل الحقل الأيديولوجي للصراع الطبقي، أي من أن تنعكس في تفارق أيديولوجي طبقي، حتى تصير بالفعل عملية تفارق طبقي داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي. إذا كان الصراع الطبقي في جوهره سياسياً، وجب حكماً أن يكون التفارق سياسياً حتى يصير بالفعل طبقياً، وإن كان، بالطبع، التفارق الاقتصادي، في عملية الإنتاج في إطار علاقات الإنتاج، شرطاً أساسياً ليس لصيرورته هذه وحسب، بل لإمكان وجوده. غير أن صيرورته تفارقاً طبقياً سياسياً تمر بالضرورة عبر تحققه داخل الحقل الأيديولوجي للصراع الطبقي. لهذا نرى أن من الأسباب الرئيسية لهذا العداء المتأصل للبورجوازية الصغيرة المسيطرة، في حركة صيرورتها طبقة مهيمنة، لمختلف الأشكال الديموقراطية من تطور الصراع الطبقي، خوفها من أن ينعكس هذا التفارق الاقتصادي الطبقي في تفارق أيديولوجي يؤدي بالضرورة إلى فشلها في إحكام سيطرتها الطبقية على جماهير البورجوازية الصغيرة بالذات. فالطبقة العاملة، في ممارستها الأيديولوجية لصراعها الطبقي ضد هذه الأيديولوجية المسيطرة للبورجوازية الصغيرة، تنطلق من موقع الضرورة في عدائها الطبقي للبورجوازية الكولونيالية المتجددة، وفي الوقت نفسه من موقع الضرورة في تحالفها الطبقي مع جماهير البورجوازية الصغيرة التي لا تزال، بسبب أيديولوجيتها بالذات، وأيديولوجيتها المسيطرة بوجه خاص، عاجزة

عن رؤية علاقة السيطرة والاستثمار الطبقي التي تربطها بممثليها الطبقيين المتحولين إلى بورجوازية كولونيالية متجددة. هذه الجماهير من البورجوازية الصغيرة ليست، وحسب، أسيرة الوهم الطبقي الذي تولده أيديولوجيتها بشكل عام، بل، بشكل رئيسي، أسيرة الوهم الذي تولده باستمرار، في الممارسة الأيديولوجية لهذه الطبقة المسيطرة في صيرورتها طبقة مهيمنة، هذه الأيديولوجية المسيطرة، أي أسيرة وهمها الأيديولوجي الطبقي في أنها لا تزال هي الطبقة المسيطرة، برغم حركة هذا التفارق الطبقي في صيرورتها الطبقية. إنّ الطبقة العاملة، في ممارستها الأيديولوجية لصراعها الطبقي، هي وحدها قادرة على فك أسرها هذا وتحريرها من سيطرة أيديولوجيتها المسيطرة.

7 ـ مرة أخرى حول أزمة الهيمنة الطبقية

وأزمة السيطرة الطبقية

لقد ميزنا في الأزمة السياسية للطبقة المسيطرة بين أزمة الهيمنة الطبقية وأزمة السيطرة الطبقية، وقلنا: إنّ الأزمة الأولى تتحدد بالنسبة لعلاقة الهيمنة بين فئات الطبقة المسيطرة نفسها، أما الثانية فتتحدد بالنسبة لعلاقة السيطرة بين الطبقة المسيطرة والطبقة الرئيسية الخاضعة لسيطرتها الطبقية، في إطار الحركة الانجذابية للصراع الطبقي. والتمييز بين هذين الشكلين من الأزمة السياسية قائم، في أساسه، على هذا التمييز بين شكلي حركة الصراع الطبقي، إذ إنّ هذا التمييز الأخير شرط لإمكان وجود الأول. كما أن التمييز بين مختلف حقول الصراع الطبقي، كحقول لممارساته الطبقية المتميزة، في إطار حقله العام، هو الذي يفرض علينا ضرورة تحديد الاختلاف بين هذين الشكلين الطبقيين النقيضين لحركته المحورية. على هذا الأساس من المعالجة النظرية، يتضح لنا الاختلاف الجذري بين شكلي الأزمة السياسية للطبقة المسيطرة: ففي إطار الحركة الانتباذية للصراع الطبقي، يستحيل أن تقود هذه الأزمة إلى تغيير في علاقات الإنتاج القائمة؛ أما في إطار الحركة الانجذابية للصراع الطبقي، فهذه الأزمة السياسية هي بالضرورة أزمة عامة للطبقة المسيطرة، أي أزمة سيطرة طبقية بإمكانها، بل في منطقها أن تقود إلى تغيير علاقات الإنتاج القائمة. فالأزمة العامة إذن، للطبقة المسيطرة هي بالضرورة أزمة سياسية، أي أزمة تنفجر داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي بفعل سيطرة الممارسة السياسية للطبقة الرئيسية الثورية فيه. وبتعبير آخر، ليست كل أزمة سياسية أزمة عامة، وإن كانت الأزمة العامة للطبقة المسيطرة بالضرورة أزمة سياسية، مع أن الأزمتين تتحددان بالضرورة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي. غير أن التمييز النظري، في إطار هذا التعقد من حركة الصراع الطبقي، بين أزمة الهيمنة الطبقية وأزمة السيطرة الطبقية، على ضرورته، يجب ألّا يحجب عنا العلاقة الوثيقة التي تربط بينهما. فكل أزمة سيطرة طبقية هي بالضرورة أزمة هيمنة طبقية، لكن العكس غير صحيح. معنى هذا أن أزمة السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة تمر بالضرورة عبر أزمة الهيمنة الطبقية للفئة المهيمنة من هذه الطبقة، فعلاقة الهيمنة الطبقية، كما رأينا سابقاً، ضرورية لوجود علاقة السيطرة الطبقية نفسها، لأن سيطرة الطبقة المسيطرة لا تكون

إلّا بهيمنة الفئة المهيمنة فيها. فأزمة السيطرة الطبقية للبورجوازية اللبنانية مثلاً تمر بالضرورة عبر أزمة الهيمنة الطبقية للطغمة المالية، أي لهذه الفئة المهيمنة من هذه الطبقة المسيطرة. هذه الضرورة ليست سوى الضرورة التي يتضمنها قانون تفاوت التطور. إلّا أن هذا القانون اللينيني العام الذي يخضع له تطور البنية الاجتماعية الشاملة لا يوجد إلّا في شكل تاريخي مميز، أي في إطار محدد من الشروط التاريخية الخاصة بتطور الصراع الطبقي داخل حركته المحورية، وبالشكل الذي يحدده تطور هذا الصراع داخل حركته هذه. فالحركة الانتباذية لهذا الصراع ـ كما رأينا ـ تحدد وجود هذا القانون في أزمة الهيمنة الطبقية بشكل يختلف جذرياً عن الشكل الذي تحدده به الحركة الانجذابية لهذا الصراع نفسه. لهذا، وفي إطار هذه الحركة الانجذابية، تتخذ مقولتنا السابقة معنى آخر إلى جانب هذا المعنى الذي شرحنا. فأزمة السيطرة الطبقية بالضرورة أزمة هيمنة طبقية، لا لأن هذه الأزمة أزمة الفئة المهيمنة من الطبقة المسيطرة وحسب، بل لأن الطبقة الثورية التي تضع الطبقة المسيطرة في أزمة سيطرتها الطبقية هي بالضرورة طبقة مهيمنة، أي الطبقة الرئيسية النقيضة. ينتج من هذا أن وضع الطبقة المسيطرة في أزمة سيطرة طبقية لا يكون إلّا داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي، وبفعل الممارسة السياسية للطبقة الرئيسية النقيضة. والوجود المسيطر لهذه الممارسة السياسية الثورية داخل هذا الحقل هو الذي يحدد تطور الصراع الطبقي في إطار حركته الانجذابية، ويجعل بالتالي الأزمة السياسية للطبقة المسيطرة أزمة عامة. وينتج من هذا أيضاً أن الطبقة المهيمنة داخل التحالف الطبقي الثوري، أي الطبقة التي تحمل في صيرورتها الطبقية نظام إنتاج جديداً، هي وحدها قادرة على تفجير الأزمة السياسية للطبقة المسيطرة كأزمة سيطرة طبقية. هذه الطبقة الثورية المهيمنة هي الطبقة العاملة. فهي إذن، بحكم طبيعتها الطبقية المهيمنة، وحدها قادرة على ذلك، سواء أكان تحركها، في ممارستها السياسية الثورية، في إطار الإنتاج الرأسمالي أم في إطار الإنتاج الكولونيالي، وسواء أكان أيضاً في ظلّ سيطرة البورجوازية الكولونيالية أم في ظل سيطرة البورجوازية الصغيرة أو البورجوازية الكولونيالية المتجددة. ولولا الالتباس الأيديولوجي الذي أحاط، ولا يزال يحيط بدور البورجوازية الصغيرة في عملية التطور الاقتصادي، وبشكل خاص في عملية التحرر الوطني، لما وجدنا ضرورة في التأكيد على هذا الذي هو بالفعل بداهة نظرية. إنّ الطبقة الثورية المهيمنة ـ والبورجوازية الصغيرة ليست بطبقة مهيمنة ـ هي التي

تضع الطبقة المسيطرة في أزمة سيطرتها الطبقية، وهذه الأزمة أزمة هيمنة طبقية يقود منطقها إلى إمكان تغيير علاقات الإنتاج القائمة، وبالتالي إلى ضرورة هذا التغيير، لأنها تنفجر في إطار الحركة الانجذابية للصراع الطبقي. فهي إذن، في هذا الإطار، بالضرورة أزمة عامة، من حيث هي بالذات أزمة سياسية.

8 ـ الأزمة السياسية كأزمة عامة

ليس في هذا التحديد الأخير لأزمة الطبقة المسيطرة أي تناقض، وليس فيه أي تلاعب لفظي، فعلاقة الاختلاف في تناقض الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة والممارسة السياسية للطبقة الثورية هي التي تفرض هذا النوع من التحديد. إنّ الحقل السياسي للصراع الطبقي هو بالنسبة للطبقة المسيطرة حقل سيطرة ممارستها السياسية. وبفعل هذه السيطرة بالذات يتحرك الصراع الطبقي خارج حقله السياسي، فيتحقق بذلك نوع من التراكب في حقول الصراع الطبقي يتفق مع تنضيد المستويات البنيوية في البنية الاجتماعية الشاملة. هذا التراكب هو الذي يسمح بالتفاوت في تطور الصراع الطبقي بين مختلف حقوله، بشكل تعود فيه السيطرة، في هذا التطور، إلى المظهر الرئيسي غير السياسي، الأيديولوجي أو الاقتصادي، من هذا الصراع، لأن السيطرة في الحقل السياسي هي للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة. فالقول بالسيطرة الدائمة للتناقض السياسي الذي هو دوماً التناقض الرئيسي في تطور البنية الاجتماعية غير كاف لتحديد التعقد في تفاوت هذا التطور، إذ لا بد، لذلك، في إطار هذه السيطرة بالذات، من تحديد نوع العلاقة التي تربط الحقل السياسي للصراع الطبقي بحقلي هذا الصراع الآخرين، الأيديولوجي والاقتصادي، لأن هذه السيطرة للتناقض السياسي نفسها، في تحديدها لنوع علاقة الترابط بين مختلف حقول الصراع الطبقي، تختلف باختلاف الممارسة السياسية الطبقية المسيطرة داخل الحقل السياسي لهذا الصراع. إنّ التناقض السياسي، في تطوره داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي، يولد الحركة المحورية لهذا الصراع ويحدد شكلها أيضاً. ولفهم التعقد في هذه الحركة، لا بد إطلاقاً من أن نفهم أن هذا التناقض، كتناقض رئيسي مسيطر، هو في الحقيقة تناقض بين ممارسات سياسية محددة لطبقات اجتماعية متصارعة، وبشكل خاص، بين الممارستين السياسيتين للطبقتين الرئيسيتين، أي للطبقتين المهيمنتين النقيضتين. في ضوء هذا التحديد للتناقض السياسي، يمكننا بالفعل فهم طبيعة هذا التفاوت وتعقده في تطور البنية الاجتماعية وفي تطور الصراع الطبقي بين مختلف حقوله. فالتفاوت في تطور التناقضات الاجتماعية لا يعود فقط إلى كون التناقض السياسي تناقضاً مسيطراً بشكل دائم في هذا التطور، بل يعود أيضاً إلى نوع العلاقة التفاوتية المحددة التي تولدها الممارسة السياسية الطبقية المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي بين مختلف حقول هذا الصراع نفسه. معنى

هذا أن التفاوت في تطور هذه التناقضات، في إطار التناقض الاقتصادي الأساسي المحدد لتطورها، لا يمكن عزله إطلاقاً عن الشكل الطبقي المحدِّد الذي يسيطر فيه التناقض السياسي في حركة تطورها، لأن هذا الشكل الطبقي المحدَّد للوجود المسيطر للتناقض السياسي هو الذي يحدد علاقة التفاوت بين مختلف حقول الصراع الطبقي. فالسيطرة الدائمة للتناقض السياسي غير كافية لفهم التعقد في هذا التفاوت، إذ إنّ سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي تحدد علاقة من التفاوت، في إطار سيطرة التناقض السياسي نفسه، تعود فيها السيطرة إلى الحقل غير السياسي للصراع الطبقي. أما سيطرة الممارسة السياسية للطبقة الثورية النقيضة، فهي تحدد علاقة من التفاوت بين حقول هذا الصراع تعيد فيها السيطرة إلى الحقل السياسي بشكل تصير فيه العلاقة بين علاقة التفاوت في تطور الصراع الطبقي بين مختلف حقوله، في إطار حقله العام، من جهة، وعلاقة التفاوت في تطور البنية الاجتماعية بين مختلف تناقضاتها البنيوية من جهة أخرى، علاقة تماثل، أو بالأحرى علاقة توافق. بعد أن كانت علاقة تباين أو علاقة عدم توافق. إنّ شكل الحركة المحورية للصراع الطبقي هو الذي يحدد طبيعة العلاقة بين هاتين العلاقتين من تفاوت التطور، فهذه العلاقة هي في إطار الحركة الانجذابية لهذا الصراع، علاقة توافق تنعكس، أي تنقلب في إطار الحركة الانتباذية. والطبقة المسيطرة تحاول دوماً، في ممارستها السياسية لصراعها الطبقي، أن تمنع ظهور علاقة التوافق هذه، لأن تطور هذه العلاقة، في شكلها المعكوس، شرط لتجدد سيطرتها الطبقية. فالتفاوت في تطور الصراع الطبقي بين مختلف حقوله إذن، نادراً ما يكون في علاقة توافق مع التفاوت التطوري للبنية الاجتماعية، أي مع هذا التفاوت الذي يجعل من التناقض السياسي في البنية الاجتماعية التناقض الرئيسي المسيطر في تطورها. فهو لا يكون في علاقة التوافق هذه إلّا في اللحظات الثورية، حين يدخل تطور البنية الاجتماعية في زمان القطع، أي في زمان القفزة البنيوية. هنا يكمن التعقد في العملية الثورية، في علاقة التعقد التي تربط حركة التفاوت في تطور الصراع الطبقي، بحركة التفاوت في تطور البنية الاجتماعية. لهذا نجد الطبقة المسيطرة تلجأ دوماً، في ممارستها السياسية لصراعها الطبقي، إلى استخدام هذا التفاوت بين حقول الصراع الطبقي بشكل يمنع التناقض السياسي، في وجوده المسيطر بالذات، من أن يقوم بدوره الرئيسي في حل التناقض الاقتصادي الأساسي، أي في تغيير علاقات الإنتاج القائمة. فمن الخطأ القول

إذن، كما يتوهم البعض، كألتوسير مثلاً، إن هذا التناقض الاقتصادي يجد حله الثوري بصيرورة التناقض السياسي تناقضاً رئيسياً مسيطراً في تطور البنية الاجتماعية، فهذا التناقض السياسي ـ كما حددناه سابقاً ـ موجود بشكل دائم كتناقض رئيسي مسيطر، بل إنه، في شروط محددة، القوة التي بها تتجدد علاقات الإنتاج القائمة في إطارها البنيوي الثابت. ليس الوجود المسيطر للتناقض السياسي، كتناقض رئيسي، هو الذي يجعل من هذا التناقض القوة التي بها تتم عملية التغيير الثوري في علاقات الإنتاج القائمة، بل إن الشكل الطبقي المحدَّد لوجوده المسيطر هو الذي يجعل منه تلك القوة الثورية، أو بالعكس قوة رجعية بها تتم عملية إعادة إنتاج علاقات الإنتاج القائمة. فسيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي شكل طبقي محدد للوجود المسيطر لهذا التناقض يختلف، بالطبع، عن شكل وجوده المسيطر في سيطرة الممارسة السياسية للطبقة الثورية النقيضة داخل هذا الحقل نفسه. ولهذا الاختلاف أثره، ليس في تحديد دور هذا التناقض الرئيسي وحسب، بل في تحديد الحركة العامة للصراع الطبقي، في علاقتها بحركة التفاوت في تطور البنية الاجتماعية الشاملة. إنّ وجود التفاوت بين حقول الصراع الطبقي، في إطار الحركة المحورية لهذا الصراع، بشكل متفق مع تنضيد المستويات البنيوية في البنية الاجتماعية، يسمح للطبقة المسيطرة بالتغلب على أزمات كثيرة قد تقع فيها، أي بتجديد سيطرتها الطبقية حتى في شروط صعبة من تطور الصراع الطبقي تكون فيها في موقع الدفاع لا في موقع الهجوم. فالطبقة المسيطرة تظل مطمئنة، إلى حد كبير، إلى وجودها الطبقي المسيطر ما دامت الأزمات التي تعصف بها محصورة في حقل من حقول الصراع الطبقي، أو بشكل أدق، ما دامت هذه الأزمات، على حدتها، بعيدة عن الحقل السياسي للصراع الطبقي، لأن أزمة سيطرتها الطبقية لا تنفجر إلّا في شكل أزمة سياسية داخل هذا الحقل بالذات. وانفجارها في هذا الشكل يحدد وجودها بالضرورة كأزمة عامة، أي كأزمة لسيطرتها الطبقية في مختلف حقول الصراع الطبقي. إنّ وجود الطبقة المسيطرة إذن، في أزمة عامة شرط ضروري، بل مطلق، لوجودها في أزمة سياسية هي أزمة سيطرتها الطبقية. وبتعبير آخر، إنّ الأزمة العامة للطبقة المسيطرة لا توجد إلّا في شكل أزمة سياسية هي أزمة سيطرة طبقية، كما أن وجود هذه الأزمة السياسية يستلزم بالضرورة وجود الطبقة المسيطرة في أزمة عامة. والطبقة الثورية النقيضة، في ممارستها السياسية لصراعها الطبقي، هي التي تضع الطبقة المسيطرة في أزمة سيطرتها

الطبقية، أي في أزمتها العامة، داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي. هذا الحقل إذن، بالنسبة للطبقة الثورية، هو أيضاً حقل سيطرة ممارستها السياسية، أو بالأحرى حقل صراعها ضد سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، بهدف انتزاع هذه السيطرة بالذات. إلّا أن سيطرة الممارسة السياسية للطبقة الثورية داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي تعكس علاقة التفاوت بين حقول هذا الصراع في ظل سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، فتجعل من حقله السياسي الحقل الرئيسي المسيطر، وتحدد، بذلك، تطوره في إطار حركته الانجذابية. ووصول الطبقة الرئيسية الثورية، في ممارستها السياسية، إلى السيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي، يمر بالضرورة عبر أزمة الطبقة المسيطرة داخل الحقل الاقتصادي والحقل الأيديولوجي لهذا الصراع. بل يمكن القول بشكل خاص: إنّ أزمة السيطرة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة هي الطريق الرئيسي لوصول الممارسة السياسية للطبقة الثورية إلى السيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي. فكل أزمة اقتصادية للطبقة المسيطرة لا ترافقها أزمة أيديولوجية، يستحيل أن تنفجر في أزمة سياسية هي بالضرورة أزمة عامة، بفعل الممارسة السياسية للطبقة الثورية. لهذا، وبسبب هذا التفاوت بين حقول الصراع الطبقي من جهة، وبسبب تلك العلاقة التي تجعل كل أزمة سيطرة طبقية بالضرورة أزمة هيمنة طبقية من جهة أخرى، حدد لينين اللحظة الثورية كمصادفة معينة في تطور الصراع الطبقي، تنصهر فيها جميع التناقضات الاجتماعية في نقطة قطع تجد مركزها بالضرورة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي.

الفصل السابع :أشكال ترابط المستوياتالبنيوية في البنية الاجتماعية

1 ـ الترابط التراكبي

بعد وصولنا إلى هذه النقطة الأخيرة في بحثنا، نجد من الضروري العودة إلى قضية عالجناها سابقاً، لكنها لم تستوف بعد كامل حقها من المعالجة النظرية. لن نعتذر من القارىء إن وجد القارىء في هذه العودة تكراراً لبعض ما سبق، فطبيعة البحث نفسها، من حيث هو بحث في معناه الدقيق، تفرض علينا هذا التعرج في استكشاف طريق نجد بالفعل صعوبة بالغة في استكشافها. إن طريق البحث لا تتضح معالمها كاملة بمجرد البدء بسلوكها، بل تتضح شيئاً فشيئاً بمقدار ما نتوغل فيها. من هنا أتت الضرورة في اتباع التفكير حركة متقطعة تستلزم منه، في بعض الأحيان، التفاتة إلى الوراء تضيء منطلقاته بضوء نتائجها، فتمكنها بذلك من أن تتجدد كمنطلقات لنتائج أخرى.

قلنا: إنّ الحركة المحورية للصراع الطبقي هي القوة التي بها تترابط المستويات البنيوية في وحدة البنية الاجتماعية الشاملة، وهذا بالفعل ما يجعل من التناقض السياسي التناقض المسيطر في تطور هذه البنية الاجتماعية. غير أن شكل ترابط هذه المستويات في إطار سيطرة التناقض السياسي، يختلف باختلاف شكل هذه الحركة المحورية. في إطار الحركة الانتباذية للصراع الطبقي، تترابط هذه المستويات بشكل تراكبي هو تنضيد لها. هذا التنضيد أثر مباشر لسيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي، أي لشكل طبقي محدد من الوجود المسيطر للتناقض السياسي. ومن طبيعته أن يولد، داخل الحقل الأيديولوجي للصراع الطبقي، وهماً أيديولوجياً بإمكان تنقل التناقض الرئيسي بين مختلف هذه المستويات البنيوية، أي أن يوجد أساساً مادياً لهذا الوهم الطبقي بأن التناقض الرئيسي في تطور البنية الاجتماعية ليس تناقضاً سياسياً. دور هذا الوهم إذن، أن يحجب الطبيعة السياسية الدائمة للتناقض الرئيسي، أي حقيقته الطبقية. فهو إذن، بشكل مباشر في خدمة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة. وغريب أن يقع ضحية هذا الوهم بالذات بعض المفكرين الماركسيين من أمثال آلتوسير وبولانتزاس.

2 ـ التناقض الاقتصادي والشكل

الاقتصادي للتناقض السياسي

يبدو لنا أن السبب في ذلك راجع إلى عدم التعقد في هذه الحركة المحورية للصراع الطبقي. فبولانتزاس مثلاً، برغم استخدامه مفهوم «حقل الصراع الطبقي» وربما بسبب استخدامه هذا المفهوم في شكله التجريدي والعام هذا، لا يتلمس كل التعقد في هذه الحركة، لأنه لا يميز، داخل الحقل العام للصراع الطبقي، بين مختلف حقول هذا الصراع نفسه. فهو يرى أن التناقض الاقتصادي، في نظام الإنتاج الرأسمالي، لا يلعب الدور المحدِّد وحسب، بل يلعب الدور المسيطر أيضاً في تطور البنية الاجتماعية، أي دور التناقض السياسي نفسه. في هذه المقولة، يخلط هذا المفكر بين الحقل الاقتصادي للصراع الطبقي وبين التناقض الاقتصادي المحدِّد لهذا الصراع في حركته العامة (9) . إنّ عدم تمييزه بين مختلف حقول الصراع الطبقي هو الذي قاده إلى هذا الغموض في عدم التمييز بين الحقل الاقتصادي لهذا الصراع والتناقض الاقتصادي نفسه، أي التناقض الأساسي في البنية الاجتماعية. والفرق كبير جداً بين هذا التناقض الاقتصادي كتناقض أساسي، وبين التناقض القائم داخل الحقل الاقتصادي للصراع الطبقي، وإن ظهر هذا التناقض الأخير بمظهر تناقض اقتصادي. التناقض الأول يكمن في هذه العلاقة البنيوية التي تربط بالضرورة تطور القوى المنتجة بعلاقات الإنتاج. فهو إذن، القاعدة المادية الأساسية التي يقوم عليها البناء الاجتماعي بكامله. إنّ تحديد هذا التناقض كتناقض أساسي راجع إلى كونه التناقض المحدِّد لحركة الصراع الطبقي، بمعنى أن هذا الصراع، في مختلف أشكاله، لا يتحرك إلّا في إطار هذا التناقض الأساسي المحدِّد لتطوره، وبالشكل الذي يحدده فيه هذا التناقض نفسه. غير أن التناقض الاقتصادي، لكونه تناقضاً أساسياً، أي محدِّداً، لا وجود له في تطور البنية الاجتماعية بشكل مستقل عن وجوده في حقل الصراع الطبقي، فهو لا يوجد في حد ذاته، بل في شكل وجوده في حقل هذا الصراع، أي في الشكل الذي يحدد به حركة هذا الصراع الذي هو بدوره يحدده، في شكل تحدده به. هذا ما بينه آلتوسير في تحديده الوضع النظري للتناقض الاقتصادي في البنية الاجتماعية.

ولكن التناقض في الحقل الاقتصادي للصراع الطبقي ليس بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، بل بين ممارسات اقتصادية طبقية محدَّدة للصراع الطبقي

نفسه، أي لهذا الصراع الذي يحدد التناقض الاقتصادي الأساسي حركته العامة، وبشكل رئيسي بين الممارسة الاقتصادية للطبقة المسيطرة والممارسة الاقتصادية للطبقة العاملة. وعلاقة الصراع داخل هذا الحقل الاقتصادي بين هاتين الممارستين الاقتصاديتين قائمة على علاقة استثمار طبقي تحاول فيها الطبقة المسيطرة، في ممارستها الاقتصادية لصراعها الطبقي، الحصول على أكبر كمية ممكنة من القيمة الزائدة، وتحاول فيها الطبقة العاملة، في ممارستها الاقتصادية لصراعها الطبقي، قدر الإمكان، تخفيض كمية هذه القيمة الزائدة. الصراع بين هاتين الممارستين الطبقيتين قائم على أساس وجود علاقة الاستثمار الطبقي هذه، بل إن وجوده وتطوره أيضاً، يفترضان وجود هذه العلاقة ويستلزمانه أيضاً. وبتعبير آخر، إنّ تطور هذا التناقض داخل الحقل الاقتصادي للصراع الطبقي، يستحيل أن يقود إلى قطع علاقة الاستثمار الطبقي هذه، فمنطقه بالذات يستلزم وجودها.

لا شك في أن هذا التناقض يتحدد داخل هذا الحقل الاقتصادي. إلّا أنه يتحدد، في إطار حقله هذا، بالنسبة إلى الصراع الطبقي، وليس بالنسبة إلى التناقض الاقتصادي، أي التناقض الأساسي في البنية الاجتماعية. بل يمكن القول: إنه يتحدد بالنسبة إلى الصراع الطبقي لأنه يتحدد داخل الحقل الاقتصادي لهذا الصراع نفسه. إنّ في اعتبار هذا التناقض إذن، تناقضاً اقتصادياً، مماثلاً للتناقض الاقتصادي الأساسي، استحالة نظرية تكمن في ضرورة تحديده في نسبته إلى الصراع الطبقي، أي في نسبته إلى التناقض السياسي نفسه، وإلى الحركة المحورية التي يولدها تطور هذا التناقض السياسي. والغموض النظري الذي يقع فيه بولانتزاس في عدم تمييزه بين التناقض الاقتصادي الأساسي وهذا التناقض في الحقل الاقتصادي للصراع الطبقي ناتج من عدم فهم هذه الضرورة في تحديد هذا التناقض الأخير في نسبته إلى التناقض السياسي، لا في نسبته إلى التناقض الاقتصادي. وقد يظهر هذا التناقض بين الممارسات الاقتصادية الطبقية في شكل تناقض اقتصادي، وقد يكون لظهوره في هذا الشكل أساس مادي، فهو تناقض داخل الحقل الاقتصادي للصراع الطبقي. معنى هذا أنه يتحدد كتناقض اقتصادي في نسبته إلى هذا الحقل الاقتصادي بالذات، لا في نسبته إلى التناقض الاقتصادي الأساسي. إلّا أن تحدده هذا كتناقض اقتصادي ليس ممكناً إلّا في نسبته إلى الصراع الطبقي، أي في نسبة حقله، كحقل محدد من حقول هذا الصراع، إلى الحركة المحورية لهذا الصراع نفسه. فحركة الصراع الطبقي إذن، أي حركة التناقض السياسي نفسه، هي التي تحدد، في شروط تاريخية

معينة، هذا التناقض، داخل الحقل الاقتصادي لهذا الصراع، كتناقض اقتصادي. لا تماثل إذن، إطلاقاً بين هذا التناقض الاقتصادي وبين التناقض الاقتصادي الأساسي في البنية الاجتماعية، بل اختلاف جذري: فالأول شكل محدَّد يظهر فيه التناقض السياسي المسيطر، في إطار الحركة المحورية للصراع الطبقي، أما الآخر فهو التناقض المحدِّد لهذه الحركة العامة بالذات. إنّ عدم التمييز بين هذين التناقضين الاقتصاديين: بين تناقض هو شكل محدَّد لوجود التناقض السياسي المسيطر، وتناقض هو المحدِّد لتطور البنية الاجتماعية في إطار الحركة المحورية للصراع الطبقي، هو الذي يقود إلى ذلك الغموض النظري في القول: إنّ التناقض الاقتصادي، في إطار نظام الإنتاج الرأسمالي، يلعب الدور المحدد والدور المسيطر أيضاً في تطور البنية الاجتماعية، وكأن الصراع الطبقي، من حيث هو في حقيقته صراع سياسي، لا وجود له في هذا النظام من الإنتاج الذي بلغت فيه عملية التفارق الطبقي درجة لم يسبق أن بلغتها من قبل في أي نظام إنتاج آخر. إنّ الدور المسيطر هنا عائد إلى التناقض الاقتصادي الأول، أي إلى هذا الشكل الطبقي المحدد من الوجود المسيطر للتناقض السياسي الذي تحدد وجوده سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي، بشكل تظهره فيه، في شكله الرئيسي، كتناقض اقتصادي. ليس من الغريب إذن، في هذا الإطار، أن تخوض الطبقة العاملة في هذه المرحلة من التطور الهائل للقوى المنتجة في البلدان الرأسمالية، صراعات اقتصادية بالغة العنف، لم تعرفها الطبقة العاملة في مجتمعاتنا الكولونيالية. وليس من الغريب أيضاً أن يكون إلجام العلاقة الكولونيالية لتطور القوى المنتجة في مجتمعاتنا هذه سبباً رئيسياً لعدم ظهور التناقض السياسي، في إطار هذه البنية الاجتماعية الكولونيالية، في شكله الرئيسي، كتناقض اقتصادي، وأن يكون السبب الرئيسي لظهور هذا التناقض، في شكله الرئيسي، كتناقض أيديولوجي. بل الغريب في الأمر أن هذا التناقض الاقتصادي في الممارسة الاقتصادية للطبقة العاملة لصراعها الطبقي لم يظهر، لبعض المفكرين الماركسيين، على حقيقته، كشكل محدَّد لوجود التناقض السياسي المسيطر، بل بالعكس ظهر على غير حقيقته، على أنه التناقض الاقتصادي الأساسي نفسه. إنّ ظهور التناقض السياسي، في شكله الرئيسي، كتناقض اقتصادي، أمر طبيعي في إطار الحركة الانتباذية للصراع الطبقي، أي في إطار سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي لهذا الصراع. أما إظهار التناقض الاقتصادي الأساسي بمظهر التناقض السياسي الرئيسي، وإعطاؤه الدور المسيطر في تطور البنية

الاجتماعية، فهذا ما يعمل الفكر الماركسي الثوري على نقضه بعنف، لأنه الأساس الأيديولوجي للنظرة الاقتصادية الإصلاحية، للانتهازية في الممارسة السياسية للصراع الطبقي. بين التناقض الاقتصادي المحدِّد لحركة الصراع الطبقي، والشكل الاقتصادي لوجود التناقض السياسي المسيطر إذن، فرق كبير يجب التأكيد عليه. كما يجب القول أيضاً: إن العلاقة بين هذا التناقض الاقتصادي وهذا الشكل الاقتصادي لوجود التناقض السياسي ليست علاقة مباشرة، بل هي تمر بالضرورة عبر تحديد التناقض الاقتصادي للحركة العامة للصراع الطبقي. معنى هذا أن الصراع الطبقي داخل حقله الاقتصادي لا يتحدد بشكل مباشر بالتناقض الاقتصادي، بل بالشكل الذي تتحدد به حركته المحورية بهذا التناقض، أي بالشكل الذي تحدده له هذه الحركة بالذات. فالتناقض الاقتصادي ليس محدداً لمختلف حقول الصراع الطبقي إلّا بتحديده للحركة العامة لهذا الصراع، وعن طريق تحديده لهذه الحركة فقط، لأن هذه الحركة المحورية، في شكلها الطبقي المحدد، هي التي تحدد شكل ترابط حقول الصراع الطبقي في إطار هذا التناقض الاقتصادي المحدد لها.

3 ـ حركة تفاوُت التطور في البنية الاجتماعية

هي هي الحركة المحورية للصراع الطبقي

قلنا: إنّ حركة الصراع الطبقي هي التي توحد تطور البنية الاجتماعية، فتربط بين مستويات هذه البنية في وحدة بنيوية معقدة. وهذه المستويات، في إطار الحركة الانتباذية للصراع الطبقي، تترابط بشكل تراكبي ينضدها، أي بشكل يظهر فيه كل منها في استقلاله النسبي، أو قل، للدقة، في استقلاله عن الآخر، في نسبته إليه. معنى هذا أن لسيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي أثراً محدِّداً، ليس لشكل الحركة المحورية لهذا الصراع، أي لعلاقة التفاوت بين مختلف حقوله وحسب، بل لشكل ترابط هذه المستويات البنيوية نفسها داخل البنية الاجتماعية. في إطار هذا الترابط التراكبي تستقل هذه المستويات البنيوية، في نسبتها إلى حركة الصراع الطبقي، عن حركة هذا الصراع الذي يولدها، في شكلها هذا، بفعل سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي، فتظهر، وكأنها قائمة بذاتها، أي كأن حركة الصراع الطبقي ليست السبب في هذا الترابط. مع أن استقلالها نفسه، في تطورها الموضوعي، عن حركة الصراع الطبقي، هو وليد هذه الحركة بالذات في شكلها الانتباذي. في إطار هذا الشكل من حركة الصراع الطبقي، تترابط هذه المستويات البنيوية في شكل علاقة من التفاعل بين البناء الفوقي والبناء التحتي في البنية الاجتماعية، تظهر فيها حركة الصراع الطبقي وكأنها غريبة عنها، أي كأن علاقة التفاعل هذه بين البناءين، في وجودها نفسه كعلاقة توافق بنيوي بينهما، ليست نتيجة لحركة هذا الصراع، داخل حقله السياسي بالذات، بل نتيجة لعدم وجودها. على أساس هذا الوهم الأيديولوجي الذي تولده، في شروط تاريخية محددة، حركة الصراع الطبقي نفسها، تظهر عملية التفاعل هذه بين البناءين كعملية موضوعية مستقلة عن الصراع الطبقي، وبوجه خاص عن ممارسته الطبقية السياسية، أي كعملية تتم بفعل التناقض الاقتصادي نفسه، لا بفعل التناقض السياسي، في إطار تحدده بهذا التناقض، وفي شكل تحدده به. بهذا، يعود إلى التناقض الاقتصادي دور التناقض السياسي في توحيد البنية الاجتماعية بربط مستوياتها البنيوية إلى الحركة المحورية للصراع الطبقي. معنى هذا أن التناقض الاقتصادي يظهر، بفعل هذا الوهم الأيديولوجي، وكأنه يقوم بالدور المسيطر في تطور البنية

الاجتماعية، إلى جانب دوره المحدد لهذا التطور. أثر هذا الوهم لا ينحصر في إظهار التناقض الاقتصادي بمظهر التناقض السياسي في علاقته ببقية التناقضات البنيوية داخل الحركة العامة لتطور البنية الاجتماعية، بل هو يشمل هذه الحركة العامة نفسها. لهذا الوهم، إذن، علاقة أساسية بفهم العملية الثورية نفسها كعملية للصراع الطبقي، أو بالأحرى، بتشويه هذا الفهم. فأين يكمن هذا التشويه، وكيف تترابط حلقات منطقه؟

إنّ الخطأ النظري الأساسي الذي يقود إلى الوقوع ضحية هذا الوهم الأيديولوجي هو، كما يبدو لنا، عدم التمييز بين مختلف حقول الصراع الطبقي، كحقول لممارساته الطبقية المتميزة، أي حصر حركة هذا الصراع في حقله السياسي، وممارساته في ممارسته السياسية، وعدم رؤية أشكاله المختلفة كأشكال وجود للتناقض السياسي المسيطر نفسه. فمعادلة التماثل بين التناقض السياسي في البنية الاجتماعية والصراع الطبقي لا تصح علمياً، في شكلها المطلق، إلّا على أساس هذا الفهم المعقد للصراع الذي يستحيل فيه حصر هذا الصراع في شكله السياسي. فهي إذن، خاطئة إذا تحددت كمعادلة تماثل بين التناقض السياسي وهذا الشكل السياسي للصراع الطبقي، لأن التناقض السياسي فيها ينحصر بذلك في شكله السياسي فقط. في هذا الفهم الخاطىء يكمن الأساس النظري لذلك الوهم الأيديولوجي. في إطار سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي، يتحرك هذا الصراع بالضرورة، أي بفعل سيطرة هذه الممارسة بالذات، خارج حقله السياسي نفسه. هذا يعني أن الشكل الطبقي المحدد لوجوده في حقله السياسي هو الذي يدفعه إلى التحرك، بشكل رئيسي، خارج حقله هذا، أي أن تحركه خارج هذا الحقل هو الشكل الذي يظهر فيه، في وجوده الطبقي المحدد داخل هذا الحقل بالذات. فإذا قبلنا تلك المعادلة الخاطئة من التماثل، أي إذا عجزنا عن فهم الصراع الأيديولوجي أو الاقتصادي كشكل طبقي محدد للوجود المسيطر للتناقض السياسي نفسه، نكون بالفعل قد وقعنا ضحية الوهم الأيديولوجي الذي يحجب عنا الرؤية العلمية لتطور البنية الاجتماعية في تفاوت مستوياتها البنيوية. هذه المستويات لا تترابط في شكلها التراكبي إلّا بفعل تحرك الصراع الطبقي خارج حقله السياسي، أو بالأحرى، بفعل تحركه في هذا الحقل بالذات بشكل يظهر فيه وكأن تحركه حاصل خارج حقله السياسي، بسبب سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة فيه. في هذا الشكل التراكبي من الترابط، وعلى أساس معادلة التماثل الخاطئة، تتحدد المستويات البنيوية في ترابطها

بالذات، أي في تفاوت تطورها نفسه، بمعزل عن الصراع الطبقي وعن حركته المحورية، أي في استقلالها عنه. بهذا الاستقلال الوهمي الذي هو، في شروط تاريخية محددة، وليد حركة الصراع الطبقي نفسه، تظهر علاقة التفاوت التطوري بين التناقضات البنيوية بمظهر علاقة التفاوت البنيوي، فتتحدد هذه التناقضات البنيوية، في تفاوت تطورها نفسه، في نسبتها إلى التناقض الاقتصادي المحدِّد لهذا التطور، بدلاً من أن تتحدد في نسبتها إلى التناقض السياسي المسيطر. حين تظهر علاقة السيطرة في تطور التناقضات البنيوية بمظهر علاقة التحدد بينها، يستحيل ظهور التناقض السياسي، على حقيقته، كالتناقض المسيطر في هذا التطور، أي كالتناقض الذي يربط بينها في حركة تطوره بشكل يتفق مع شكل وجود هذه الحركة في تحددها بالتناقض الاقتصادي الأساسي نفسه. إنّ التمييز النظري بين هاتين العلاقتين ضروري لتحديد الوضع النظري للتناقض الاقتصادي والتناقض السياسي في البنية الاجتماعية، ودور كل منهما في تطور هذه البنية. في إطار علاقة التحدد، يظهر دور التناقض الاقتصادي كتناقض محدد لبقية التناقضات الاجتماعية في تحديده لحركة الصراع الطبقي، وفي تحديده هذا فقط. معنى هذا أن الصراع الطبقي، في أي بنية اجتماعية، لا يتحرك إلّا في إطار علاقات الإنتاج القائمة في هذه البنية، وبالشكل الذي تحدده له هذه العلاقات في علاقتها بتطور القوى المنتجة.

أما التناقض السياسي، فوضعه النظري في البنية الاجتماعية لا يتحدد إلّا في إطار علاقة السيطرة. في إطار هذه العلاقة، أي في إطار تفاوت التطور في البنية الاجتماعية، يظهر دور التناقض السياسي كالتناقض المسيطر في تطور هذه البنية. وهنا، يتخذ مفهوم تفاوت التطور معنى خاصاً بتطور التناقض السياسي نفسه، أي أن تفاوت التطور في البنية الاجتماعية يتحدد هنا في الحقيقة كتفاوت في تطور الصراع الطبقي نفسه بين مختلف حقوله الاجتماعية. وبتعبير آخر، في إطار علاقة السيطرة، تتحدد حركة التفاوت في تطور التناقضات البنيوية داخل البنية الاجتماعية كحركة تفاوت في تطور التناقض السياسي المسيطر بين مختلف أشكال وجوده الطبقية، أي إن حركة التفاوت في تطور البنية الاجتماعية هي هي الحركة المحورية للصراع الطبقي. فإذا تماثلت علاقة السيطرة هذه بعلاقة التحدد تلك، صار بإمكان التناقض الاقتصادي أن يظهر بمظهر التناقض السياسي وأن يكون له الدور المسيطر في تطور البنية الاجتماعية، فتستقل بذلك المستويات البنيوية، في ترابطها، عن الصراع الطبقي، لانعدام وجوده بانعدام وجود شكله السياسي،

وتتحدد في نسبتها إلى التناقض الاقتصادي. وشكل ترابطها التراكبي عائد، في الحقيقة، إلى تحددها في نسبتها إلى هذا التناقض بالذات. لهذا السبب يظهر تفاوتها التطوري بمظهر تفاوتها البنيوي، أي بمظهر عمودي قائم على أساس القاعدة المادية في علاقات الإنتاج الاجتماعية. إنّ تحدد هذه المستويات في استقلالها عن الصراع الطبقي يتفق تماماً مع الطابع الطبقي المميز للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، الذي يكمن في نزع الطابع السياسي عن الصراع الطبقي، بل في نزع كل طابع طبقي عن هذا الصراع، أي في إخفاء حقيقته كصراع طبقي. وبهذا الاستقلال، وكنتيجة له، تستقل هذه المستويات بعضها عن بعض، في إطار ترابطها التراكبي نفسه، أي في نسبتها بالذات إلى التناقض الاقتصادي. وبتعبير آخر، إنّ قطع هذه المستويات، في حركة تفاوتها التطوري، عن الحركة المحورية للصراع الطبقي التي تربطها إليها كحقول لهذا الصراع نفسه، هو الذي يولد هذا الوهم في استقلال كل منها عن الآخر، في نسبته إليه، فتظهر بذلك، أي باستقلالها النسبي هذا، إمكانية تحددها في نسبتها إلى التناقض الاقتصادي. ولهذا الاستقلال النسبي وجوده الموضوعي في وجوده بالذات كوهم أيديولوجي تولده سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي، أي إن لهذا الوهم الأيديولوجي وجوداً مادياً على أساسه تتحدد هذه المستويات، باستقلالها عن الحركة المحورية للصراع الطبقي، في نسبتها إلى التناقض الاقتصادي. وهكذا، يستقل التناقض الأيديولوجي، في مستواه البنيوي، عن التناقض السياسي، ويتراكب الاثنان، في نسبتهما إلى التناقض الاقتصادي، على قاعدة هذا التناقض الأساسي نفسه، فتظهر بذلك، على الأساس المادي لهذا الوهم الأيديولوجي بالذات، الإمكانية النظرية لصيرورة التناقض الأيديولوجي تناقضاً رئيسياً مسيطراً في تطور البنية الاجتماعية المنفلت من ربطه إلى الحركة المحورية للصراع الطبقي، كما تظهر أيضاً، في هذه الشروط نفسها، هذه الإمكانية نفسها بالنسبة إلى التناقض الاقتصادي. هذه الإمكانية في تنقل التناقض الرئيسي نفسه بين مختلف المستويات البنيوية، أي هذه الإمكانية في صيرورة التناقض غير السياسي، الأيديولوجي أو الاقتصادي، تناقضاً مسيطراً، لا تظهر كإمكانية نظرية إلّا على أساس ذلك الوهم الأيديولوجي وفي إطاره، أي على أساس هذا الإخفاء لحقيقة الحركة المحورية للصراع الطبقي، الذي هو، في حد ذاته، أثر لهذه الحركة نفسها، في شروط سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي. حين تنفلت هذه المستويات البنيوية، وفي

تفاوت تطورها نفسه، من هذا الإطار لحركة الصراع الطبقي المحورية الذي يشدها إليه، في حركة تفاوتها بالذات، تترابط بشكل تراكبي وكأنها قائمة بذاتها على أساس قاعدتها المادية، فيختفي بذلك الدور المسيطر للصراع الطبقي في إقامة الترابط بينها، أي في إقامة هذه العلاقة البنيوية التي تشدها بالضرورة إلى قاعدتها المادية الاقتصادية، أي في ربط البناء الفوقي بالبناء التحتي نفسه. إنّ التعقد في حركة الصراع الطبقي يكمن في الطبيعة المحورية لهذه الحركة، وفي وجود شكليها الطبقيين المتناقضين: شكلها الانتباذي وشكلها الانجذابي وفهم هذا التعقد شرط ضروري لفهم هذا الدور المسيطر، بشكل دائم، للصراع الطبقي. وسيطرة هذا الصراع في تطور البنية الاجتماعية تعود إلى كونه يلعب الدور الرئيسي في إقامة الترابط بين مستويات هذه البنية، وفي تحديد شكل هذا الترابط، بالشكل الذي يحدده به التناقض الاقتصادي نفسه. من الخطأ النظري الفادح إذن، حصر دور الصراع الطبقي، من حيث هو دور مسيطر، في تحقيق القفزة البنيوية في تطور البنية الاجتماعية، أي في التغيير الثوري لعلاقات الإنتاج القائمة. على أساس هذا الخطأ النظري، لا يلعب الصراع الطبقي دوره الرئيسي المسيطر إلّا في اللحظات الثورية، أي في هذه اللحظات التي تقفز فيها البنية الاجتماعية، في ثورة سياسية، من نظام إنتاج إلى نظام إنتاج آخر. معنى هذا، أن التنافس السياسي لا يصير تناقضاً رئيسياً، أي لا يلعب دوره المسيطر، إلّا في هذه اللحظات الثورية، أما خارج هذه اللحظات، فالتناقض السياسي ليس تناقضاً رئيسياً مسيطراً، أي إن الدور المسيطر في تطور البنية الاجتماعية يعود في الغالب إلى التناقض الاقتصادي، وفي النادر إلى التناقض الأيديولوجي. هذا الخطأ في حصر الدور المسيطر للصراع الطبقي في هذه اللحظات الثورية ناتج من ذاك الخطأ في حصر هذا الصراع في شكله السياسي، أو بالأحرى، في شكله السياسي المحدد بسيطرة الممارسة السياسية للطبقة الثورية داخل حقله السياسي. وفي كلتا الحالتين، يجد الخطأ أساسه في الفهم الهيغلي للتناقض، أي في هذا الفهم الذي يضع النقيضين، في وحدتهما التناقضية، في علاقة تماثل تعكس في الحقيقة علاقة الاختلاف بينهما فتحجبها، وتمنع، بذلك، رؤية التميز في الحركة الخاصة بكل منهما، أي بكل طرف من طرفي التناقض في الصراع الطبقي. في هذا الضوء من الفهم الهيغلي للتناقض، يتماثل الشكلان الطبقيان لحركة الصراع الطبقي: الشكل الذي تحدده الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، والشكل الذي تحدده الممارسة السياسية للطبقة الثورية النقيضة، أي تستحيل رؤية الاختلاف

بينهما، فتستحيل، بذلك، رؤية حركة الصراع الطبقي نفسها كحركة محورية تربط إليها، في تطورها، وبشكلين متناقضين، مستويات البنية الاجتماعية: وبتماثل نقيضيه، يفقد هذا الصراع تعقد حركته، فينحصر في شكله السياسي. لهذا، وبسبب هذه الاستحالة في رؤية الحركة المحورية لهذا الصراع، يظهر التناقض السياسي وكأنه لا يلعب الدور المسيطر في تطور البنية الاجتماعية إلّا في هذه اللحظات الثورية من تحرك الصراع الطبقي في شكله السياسي.

4 ـ نقد السببية الميكانيكية في التاريخ

هذا الفهم الخاطىء للتناقض السياسي، وبالتالي للصراع الطبقي، يقود إلى نظرة ميكانيكية اقتصادية للتاريخ تجعل من علاقة التحديد البنيوية التي تربط هذا التناقض بالتناقض الاقتصادي، على النحو الذي ذكرنا، علاقة قريبة جداً من علاقة السببية الميكانيكية، التي تستلزم وجود تتابع زماني بين السبب وأثره. فالسبب في هذه السببية الميكانيكية، سابق على أثره في الزمان، منفصل عنه في المكان. لذا كانت العلاقة التي تربطه بأثره علاقة خارجية، أي علاقة ربط قائمة على أساس وجود الفصل بينهما. هذه السببية الميكانيكية سببية تجريبية غريبة إطلاقاً عن السببية الديالكتيكية التي يستحيل فيها وجود التناقض الاقتصادي منفصلاً عن وجوده في التناقض السياسي، في شكل تحديده لهذا التناقض. من هذه الزاوية التجريبية للسببية في التاريخ، أي لهذه العلاقة من التتابع الزماني بين السبب وأثره، يلعب التناقض الاقتصادي في تطور البنية الاجـتماعية دوراً مسيطراً، إذ إنّ التناقض السياسي لا يلعب في هذا التطور دوره المسيطر إلّا عند تفجر اللحظة الثورية، بفعل تطور التناقض الاقتصادي نفسه. فالعلاقة هنا إذن، بين التناقضين علاقة تتابع زماني يظهر فيها التناقض الاقتصادي سابقاً على التناقض السياسي منفصلاً عنه، وبالتالي سبباً له. في ضوء هذا المفهوم التجريبي للسببية، يسيطر التناقض الاقتصادي في تطور البنية الاجتماعية طوال هذه الحقبة التاريخية الطويلة التي تفصل، في هذا التطور، بين لحظتين ثوريتين. معنى هذا، أن التناقض الاقتصادي يظل مسيطراً ما دامت علاقة التوافق، في البناء الاجتماعي، قائمة بين البناء الفوقي والبناء التحتي.

إذا انقطعت علاقة التوافق هذه بين البناءين، أي إذا صارت، في تطور التناقض الاقتصادي نفسه، علاقات الإنتاج عائقاً لتطور القوى المنتجة، دخلت البنية الاجتماعية في مرحلة ثورية من التطور صار فيها ممكناً، بل ضرورياً، أن ينتقل الدور المسيطر من التناقض الاقتصادي إلى التناقض السياسي. إذن، في هذه المرحلة فقط من تطور التناقض الاقتصادي، يمكن للتناقض السياسي أن يلعب دوراً مسيطراً في تطور البنية الاجتماعية.

قد يجد البعض في نص شهير لماركس نفسه أساساً لهذه النظرة الميكانيكية للتاريخ؛ ففي مقدمة كتابه: «إسهام في نقد الاقتصاد السياسي»، يحدد ماركس دخول تطور البنية الاجتماعية في مرحلته الثورية بظهور هذا التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج الذي يجعل من هذه عائقاً

لتطور تلك. هذا النص يتضمن في الظاهر التباساً قد يسمح بهذا التأويل الخاطىء الذي نجده عند الكثيرين ممن لم يفهموا الفكر الماركسي على حقيقته الثورية. وتبديد هذا الالتباس مرتبط بفهم عملية الصراع الطبقي في علاقتها بهذا التناقض الاقتصادي. هذه العلاقة ليست علاقة سببية ميكانيكية يتبع فيها ظهور الصراع الطبقي في تطور البنية الاجتماعية ظهور هذا التناقض الملجم لتطور القوى المنتجة، وإلّا لوجب القول: إنّ الصراع الطبقي لا وجود له في تطور البنية الاجتماعية ما دام هذا التطور حاصلاً في إطار علاقة توافق بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج تكون فيها هذه العلاقات حافزاً لتطور تلك القوى المنتجة بدلاً من أن تكون عائقاً له. في هذا القول الخاطىء إذن، نفي قطعي للصراع الطبقي يتنافى مع ما أكد عليه ماركس من أن القوة المحركة للتاريخ هي الصراع الطبقي نفسه، اللهم إلّا إذا حصرنا هذه القوة المحركة في تلك اللحظة الثورية التي يحقق فيها تطور البنية الاجتماعية قفزته البنيوية في الانتقال من نظام إنتاج إلى نظام إنتاج آخر. وفي هذا الحصر عودة إلى ما نحن في صدد نقضه، أي إلى هذه العلاقة من التتابع الزماني في السببية التاريخية بين السبب وأثره، التي يظهر فيها الصراع الطبقي تابعاً لظهور التناقض بين تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج الاجتماعية. وبهذا النفي للصراع الطبقي، يظهر التناقض الاقتصادي نفسه، في تطوره، وكأنه القوة المحركة للتاريخ، أو قل بشكل أدق، إنّ تطور القوى المنتجة هو الذي يظهر، على أساس هذا النفي، في شكل القوة المحركة للتاريخ. وهنا يكمن الأساس الأيديولوجي للانحراف التكنوقراطي. إنّ علاقة التتابع الزماني بين الصراع الطبقي والتناقض الاقتصادي تربط وجود هذا الصراع بظهور الوعي الطبقي، فتجعل منه بذلك واقعاً ذاتياً منفصلاً في وجوده عن الواقع الاقتصادي وتابعاً له، (ليس بمعنى التبعية بل بمعنى التتابع). بهذا المعنى، يمكن حصر الصراع الطبقي، في تماثله هذا مع الوعي الطبقي، في تلك اللحظة الثورية، فينتفي بذلك وجوده من الواقع الاجتماعي، كتناقض مسيطر في تطوره، لانتفاء وجوده من الوعي الاجتماعي. إنّ النظرة الميكانيكية إلى التاريخ، التي هي النظرة الاقتصادية نفسها، تفصل بين الوجود الموضوعي للصراع الطبقي في الواقع الاجتماعي وبين وجوده الذاتي في الوعي الاجتماعي. فهي حين تؤكد على سيطرة التناقض الاقتصادي لا تنفي الوجود الموضوعي لهذا الصراع في الواقع الاجتماعي، فهذا الصراع موجود بحكم وجود علاقات الإنتاج الطبقية نفسها، إنما هي تنفي وجوده الذاتي في الوعي الاجتماعي. وانتفاء وجوده الذاتي

هذا، أي انتفاء وجود الوعي الطبقي، هو الذي يمنع الصراع الطبقي، حسب هذه النظرة الاقتصادية، من أن يلعب الدور المسيطر في تطور البنية الاجتماعية، حين يتم هذا التطور في إطار علاقة التوافق التي تربط البناء الفوقي بالبناء التحتي، والتي تتحدد بعلاقة التوافق بين تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج. معنى هذا أن وجود الوعي الطبقي، أي الوجود الذاتي للصراع الطبقي، هو الذي يحدد الدور المسيطر لهذا الصراع في تطور البنية الاجتماعية، فانتفاء وجود الوعي الطبقي، كوعي للصراع الطبقي نفسه، هو انتفاء لسيطرة هذا الصراع في تطور البنية الاجتماعية، أي إن الوعي الطبقي للوجود المسيطر للصراع الطبقي هو الذي يحدد هذا الوجود، وليس العكس. وفي هذا عكس تام للمقولة الماركسية الأساسية التي تنفي أن يكون الوعي الاجتماعي هو الذي يحدد الوجود الاجتماعي، وتؤكد على أن الوجود الاجتماعي هو الذي يحدد الوعي الاجتماعي. إنّ نظرية الوعي الطبقي، كما نجدها في شكلها المتكامل عند الفيلسوف الماركسي المجري «لوكاش» نظرية ذاتية لا تتناقض مع النظرة الاقتصادية، بل تتفق معها وتكملها. فهي، حين تربط انتقال الدور المسيطر في تطور البنية الاجتماعية من التناقض الاقتصادي إلى التناقض السياسي بظهور الوعي الطبقي في حركة الصراع الطبقي نفسه، تحدد هذا الصراع بشكل ذاتي يمنع رؤية التعقد في حركته المحورية، أي في تفاوت تطوره المسيطر بين مختلف حقوله. إنّ عدم ظهور الوعي الطبقي في حركة الصراع الطبقي ليس دليلاً على عدم سيطرة هذا الصراع في تطور البنية الاجتماعية، بل هو، بالعكس، دليل على وجود هذه السيطرة في شكل طبقي محدد يمنع ظهور هذا الوعي الطبقي، أي في شكل يحجب رؤية الوجود المسيطر للصراع الطبقي نفسه. إنّ سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي هي التي تحدد هذا الشكل الطبقي من الوجود المسيطر للصراع الطبقي، أي للتناقض السياسي. فالصراع الطبقي إذن، يستحيل حصره في شكله السياسي المحدد بسيطرة الممارسة السياسية للطبقة الثورية داخل حقله السياسي، أي في شكل وجوده في اللحظة الثورية، وإلّا لاستحال فهم الحركة التاريخية في تطور البنية الاجتماعية نفسها. وكما أن الصراع الطبقي لا يقتصر في وجوده على وجود هذه اللحظة الثورية، بل له وجود متميز في إطار الزمان البنيوي للبنية الاجتماعية، أي في إطار تطور هذه البنية في ظل تجدد علاقة السيطرة الطبقية، فإن أثره في هذا التطور لا ينحصر في إجراء التغيير الثوري في علاقات الإنتاج القائمة، بل له أثر آخر مناقض لهذا

الأثر. فالعملية الاقتصادية نفسها لإعادة إنتاج علاقات الإنتاج القائمة لا تتم إلّا بفعل الصراع الطبقي نفسه، في الشكل الذي تتحدد به حركته بسيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل حقله السياسي. معنى هذا أن للصراع الطبقي في تطور التناقض الاقتصادي، أي في تطور القاعدة المادية التي يقوم عليها البناء الاجتماعي بكامله، أثراً يختلف باختلاف الممارسة السياسية الطبقية المسيطرة في حقله السياسي. فثبات التناقض الاقتصادي، في ثبات علاقات الإنتاج فيه، لا يكون إلّا بتحرك التناقض السياسي المسيطر نفسه، في شكل طبقي محدد خاص بهذا التحرك، كما أن تغير التناقض الاقتصادي، بالتغير الثوري في علاقات الإنتاج فيه، لا يكون كذلك إلّا بتحرك التناقض السياسي المسيطر نفسه، في شكل طبقي محدد خاص بهذا التحرك. فالصراع الطبقي دوماً مسيطر في تطور البنية الاجتماعية، إلّا أن سيطرته هذه تختلف، في نتائجها بالنسبة إلى شكل ترابط المستويات البنيوية داخل البناء الاجتماعي، باختلاف الممارسة السياسية الطبقية التي تسيطر في حقله السياسي. هذا يعني أن الصراع الطبقي لا يتماثل، في وجوده المسيطر، مع الوعي الطبقي، بل هو يلعب الدور المسيطر حتى في هذا الإطار من التطور الذي يظهر فيه وكأنه ليس مسيطراً فيه، أي في هذا الإطار الذي يظهر فيه ترابط المستويات في البناء الاجتماعي وكأنه قائم بذاته، أو بفعل تطور التناقض الاقتصادي نفسه في تجرده عن الصراع الطبقي، من حيث هو صراع سياسي. فالصراع الطبقي إذن، لا التناقض الاقتصادي ـ هو الذي يربط هذه المستويات في شكلها التراكبي، فيضع البناء الفوقي في علاقة توافق بنيوي مع البناء التحتي بشكل يختفي فيه دوره المسيطر في هذا التطور الطبيعي للبناء الاجتماعي. إنّ علاقة التوافق التي تتحدد في نهاية الأمر بعلاقة التوافق بين تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، لا تقوم في البناء الاجتماعي إلّا بفعل هذه الحركة الخاصة من الصراع الطبقي التي تسيطر فيها الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي لهذا الصراع نفسه، معنى هذا أن علاقة التوافق بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج لا تحدد علاقة التوافق بين البناء الفوقي والبناء التحتي في البنية الاجتماعية إلّا في تحديدها لحركة الصراع الطبقي، إذ إنّ هذه الحركة هي التي تربط بين البناءين، في شكل تحددها بالتناقض الاقتصادي. فالبناء الفوقي، في جهاز الدولة وأجهزتها الأيديولوجية لا يقوم على أساس القاعدة المادية في البناء الاجتماعي إلّا بفعل هذه الحركة من الصراع الطبقي، وكنتيجة لها. وهنا بالذات، في هذه الحركة المولدة للبناء الفوقي، في علاقة

ترابطه بالبناء التحتي الاقتصادي، يكمن أساس الطابع الطبقي المميز لهذه الأجهزة. وانفصال هذه الأجهزة في البناء الفوقي، في ترابطه بالبناء التحتي، عن حركة الصراع الطبقي التي تولدها، شرط ضروري لإخفاء الطابع الطبقي الذي تتميز به هذه الأجهزة في وجودها الاجتماعي. فبطمس الدور المسيطر الذي يلعبه الصراع الطبقي في تطور البنية الاجتماعية وفي ربط مستوياتها البنيوية، يختفي الطابع الطبقي المميز لهذه الأجهزة، لانفصالها، في تحددها الاجتماعي بالذات كمستويات بنيوية، عن الحركة المحورية للصراع الطبقي التي تشدها إليها، أي إن طابعها الطبقي يختفي في طابعها الاجتماعي نفسه، لتحددها كمستويات بنيوية في نسبتها إلى التناقض الاقتصادي، وليس في نسبتها إلى التناقض السياسي. فوضعها، في البناء الفوقي، في علاقة توافق بنيوي مع البناء التحتي الاقتصادي، في إطار هذا الفصل عن الحركة المحورية للصراع الطبقي التي بها تقوم علاقة التوافق هذه، يحجب رؤية الطابع الطبقي المباشر الذي يميزها كأدوات طبقية في خدمة ممارسات الطبقة المسيطرة لصراعها الطبقي، فيظهر بذلك طابعها الاجتماعي من غير أن يظهر طابعها الطبقي، أو قل: إنّه يظهر بشكل يختفي فيه هذا الطابع الطبقي. وهذا بالذات ما تهدف إليه الطبقة المسيطرة في ممارستها السياسية لصراعها الطبقي، وفي استخدامها الطبقي لأجهزتها هذه. إنّ الطابع الطبقي المميز لهذه الأجهزة السياسية والأيديولوجية للدولة لا يظهر بالفعل إلّا في إطار هذه الحركة المحورية للصراع الطبقي التي، هي وحدها، تسمح برؤية الدور المسيطر لهذا الصراع، حتى في الشروط التي تصعب فيها رؤيته، أي في الشروط التي تظهر فيها سيطرة هذا الصراع، وبالتالي سيطرة التناقض السياسي، في شكل سيطرة للتناقض الاقتصادي.

5 ـ تحديد بنية المستوى في البُنية الاجتماعية

حين يختفي الدور المسيطر للصراع الطبقي، بفعل هذا الشكل الطبقي المحدد من الوجود المسيطر للتناقض السياسي في سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي لهذا الصراع، تترابط المستويات البنيوية في البناء الاجتماعي بشكل تراكبي، عمودي، يحجب رؤية الدور المسيطر لهذا الصراع نفسه، فتتحدد بذلك، بوجودها في هذا البناء في نسبتها إلى قاعدته المادية الاقتصادية، بوجود مختلف الأجهزة التي يقوم بها هذا البناء الاجتماعي على أساس قاعدته. معنى هذا أن ما يحدد هذه المستويات كمستويات بنيوية ليس هذا التفاوت في حركة تطور الصراع الطبقي داخل البنية الاجتماعية، بل هو وجود هذه الأجهزة في حد ذاته، كحلقات ترابط للبناء الاجتماعي. بهذا التحديد للمستويات البنيوية في قطعها عن الحركة المحورية للصراع الطبقي، يتمثل المستوى الأيديولوجي في البنية الاجتماعية في وجود الأجهزة الأيديولوجية، ويتمثل المستوى السياسي فيها في وجود جهاز الدولة، أما المستوى الاقتصادي نفسه فيتمثل في وجود ما يسمى بالمؤسسات الاقتصادية. وهذا التحديد لا ينزع عن هذه الأجهزة ـ المستويات طابعها الاجتماعي العام بقدر ما يطمس، في هذا الطابع بالذات، طابعها الطبقي الخاص. فالذي يسمح، بل يفرض، تحديد مستويات البنية الاجتماعية كمستويات بنيوية، هو في الحقيقة وجود التناقض، كتناقض طبقي، في كل منها، أي إنّ التناقض، من حيث هو تناقض طبقي، هو الذي يحدد المستوى البنيوي كبنية، داخل حركة التفاوت نفسها في تطور البنية الاجتماعية. فالمستوى، في البنية الاجتماعية، ليس بنية إلّا بوجود التناقض فيه كتناقض طبقي، أو بالأحرى، لوجوده كتناقض طبقي. ووجود التناقض في بنية المستوى، داخل تطور البنية الاجتماعية، كتناقض بين ممارسات طبقية محددة للصراع الطبقي نفسه، هو الذي يحدد طابعه الطبقي، أي يجعل منه تناقضاً طبقياً. هذا التحديد بالذات لبنية المستويات في البنية الاجتماعية كتناقضات طبقية، مفقود في تحددها كأجهزة يترابط بها البناء الاجتماعي على أساس قاعدته المادية. معنى هذا أن الطابع الطبقي الخاص بهذه الأجهزة يختفي في تحددها كمستويات للبنية الاجتماعية، أو بالأحرى في تحديدها لهذه المستويات، لأن في هذا التحديد بالذات إخفاء لبنية هذه المستويات كتناقضات طبقية بين ممارسات متميزة للصراع الطبقي تحددها طبيعة الحركة المحورية لهذا الصراع. واختفاء التناقض الطبقي في

هذا الشكل من الوجود الاجتماعي للمستويات البنيوية كأجهزة، وبوجه خاص للمستويين السياسي والأيديولوجي، لا يعني إطلاقاً انعدام وجود التناقض كتناقض بشكل عام، فقد يظهر التناقض، في الوجود الاجتماعي نفسه لهذه الأجهزة، إلّا أنه لا يظهر على حقيقته الطبقية، بل في شكل تناقض فردي يحجب بالضرورة رؤية حقيقته هذه، أي في شكل تناقض بين الأفراد كأفراد وبين الأجهزة هذه كأجهزة اجتماعية. فتحديد المستوى البنيوي بوجود الجهاز في البناء الاجتماعي ينقل التناقض من صعيده الطبقي إلى صعيد فردي، فيتجرد بذلك الجهاز، في طابعه الاجتماعي نفسه، عن طابعه الطبقي الذي لا يظهر إلّا بتحديد هذا المستوى البنيوي بوجود التناقض الطبقي كتناقض بين ممارسات طبقية متميزة للصراع الطبقي. فهذا التناقض إذن، في بنية المستوى البنيوي هو الذي يكشف الطابع الطبقي للجهاز، لأنه يظهره على حقيقته كأداة تستخدمها الطبقة المسيطرة في ممارستها المتميّزة لصراعها الطبقي. حين يتحدد المستوى السياسي مثلاً، في البنية الاجتماعية، ليس بالوجود الاجتماعي لجهاز الدولة، بل ببنية التناقض الطبقي بين الممارستين السياسيتين للطبقتين الرئيسيتين، بوجه خاص، أي بالحقل السياسي للصراع الطبقي، يظهر بالفعل الطابع الطبقي لجهاز الدولة، لأنه يظهر على حقيقته كأداة سياسية طبقية، في نسبته إلى هذا التناقض الطبقي بالذات، أي في نسبته إلى هذا الصراع بين الممارستين السياسيتين للطبقتين الرئيسيتين. أما إذا كان، في وجوده كجهاز دولة، هو المحدد لوجود المستوى السياسي في البنية الاجتماعية كمستوى سياسي، فإن طابعه الطبقي يختفي في طابعه الاجتماعي نفسه، فينقلب التناقض، في وجوده الاجتماعي بالذات، من تناقض طبقي، أي من تناقض بين الممارسة السياسية للطبقة الثورية والممارسة السياسية للطبقة المسيطرة التي تستخدمه كأداة لها، إلى تناقض فردي بينه كجهاز اجتماعي وبين الفرد كفرد. ثم إنّ نقل التناقض من صعيده الطبقي إلى الصعيد الفردي يقلب التناقض الداخلي في بنية المستوى السياسي، أي في بنية الحقل السياسي للصراع الطبقي، إلى تناقض خارجي، لأن بنية المستوى السياسي، بهذا النقل للتناقض، تكمن في وجود جهاز الدولة كجهاز اجتماعي، وليس في وجود التناقض الطبقي نفسه داخل هذا الحقل السياسي، فتظهر العلاقة السياسية الطبقية في شكل علاقة خارجية بين الفرد وجهاز الدولة. من هنا أتت هذه الفكرة البورجوازية العريقة، فكرة التناقض الخارجي بين الفرد والمجتمع. من هنا أيضاً أتت الفكرة الفوضوية، ذات الأصل البورجوازي الصغير، في رفض الفرد للمجتمع، انطلاقاً من هذا التناقض الخارجي نفسه،

أو بالأحرى في رفض الفرد لمختلف الأجهزة السياسية والأيديولوجية، لكونها أجهزة، لا لكونها أدوات طبقية تستخدمها الطبقة المسيطرة في ممارستها لصراعها الطبقي. على هذا الأساس الأيديولوجي بالذات من طمس التناقض الطبقي في تحديد المستويات البنيوية في تطور البنية الاجتماعية، يعلن المتثورون من البورجوازية الصغيرة حربهم على مختلف الأجهزة، لمجرد كونها أجهزة في البناء الاجتماعي، وكأن الداء يكمن في هذه الأجهزة نفسها كأجهزة، في تجردها عن الحركة المحورية للصراع الطبقي، لا كأدوات طبقية محددة. لهذا، بقيت الحرب التي أعلنها المتثورون على الأجهزة ـ كما ظهر في أحداث أيار من سنة 1968 ـ في فرنسا مجرد رفض لها عاجز عن رؤية التعقد في العملية الثورية، أي عن رؤية التعقد في هذه الحركة المحورية للصراع الطبقي. وهذا الرفض للأجهزة، في تماثلها الأيديولوجي مع المستويات البنيوية، هو في الحقيقة رفض فوضوي لهذه المستويات نفسها كحقول للصراع الطبقي تتمايز داخل حركة التفاوت في تطوره. فليس من الغريب إذن، أن يقود هذا الرفض، لكونه فوضوياً، إلى محاربة الأدوات الطبقية نفسها التي تستخدمها الطبقة العاملة الثورية في ممارساتها لصراعها الطبقي، أي إلى محاربة التنظيم النقابي والتنظيم السياسي لهذه الطبقة الثورية، وبشكل خاص إلى محاربة الحزب الشيوعي نفسه، وكأن هذا الحزب، كأحزاب الطبقة المسيطرة، جهاز أيديولوجي للدولة.

6 ـ جهاز الدولة

والفرق كبير بين هذا الرفض الفوضوي لجهاز الدولة والأجهزة الأيديولوجية للدولة، وبين الصراع الطبقي الذي تخوضه الطبقة العاملة بقيادة حزبها الشيوعي ضد الطبقة المسيطرة. حين تجابه الطبقة العاملة جهاز الدولة مثلاً في ممارستها السياسية لصراعها الطبقي، لا تجابهه لكونه جهازاً، بل تجابهه، من موقعها الطبقي داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي، لكونه أداة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة. والتناقض الذي يدفعها إلى مجابهة جهاز الدولة، أي الذي يضعها في صراع معه، هو هذا التناقض الطبقي بين ممارستها السياسية والممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي. فمجابهتها لجهاز الدولة إذن، أثر لهذا التناقض الداخلي نفسه. لا شك في أن جهاز الدولة، في وجوده ذاته كجهاز دولة، يتضمن القمع بالضرورة، أي إنه في أساسه الاجتماعي نفسه جهاز قمع. إلّا أن لهذا القمع بالضرورة طابعاً طبقياً متميزاً. معنى هذا أن جهاز الدولة جهاز قمع طبقي. فالمجابهة الثورية لهذا الجهاز هي إذن، مجابهة لهذا القمع الطبقي الذي تمارسه الطبقة المسيطرة ضد الطبقة العاملة وحلفائها، لا للقمع بشكل عام، في تجرده عن طابعه الطبقي. يجب ألّا ننسى أن الطبقة العاملة، في المرحلة الأولى من سلطتها السياسية، أي في مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية، مدعوة بالضرورة إلى استخدام جهاز الدولة، من حيث هو جهاز قمع طبقي، ضد الطبقة البورجوزية، بهدف تحقيق سيطرتها الطبقية. إنّ مرحلة الديكتاتورية الطبقية البروليتارية إذن، ضرورية إطلاقاً لتحقيق الانتقال إلى نظام الإنتاج الاشتراكي. لقد خاض ماركس، ومن بعده لينين، حرباً أيديولوجية عنيفة ضد الفوضوية التي كانت تجعل من الهدم المباشر لجهاز الدولة هدفاً في حد ذاته، أو غاية لذاتها، فكانت بذلك تنزع من الطبقة العاملة سلاحها الضروري في محاربة البورجوازية والقضاء عليها وعلى نظامها الاقتصادي. إلّا أن الطبقة العاملة تستهدف، في استخدامها جهاز القمع الطبقي هذا، القضاء على المجتمع الطبقي نفسه. من هنا أتت الضرورة البروليتارية الثورية لزوال الدولة. فعملية الاستخدام البروليتاري لجهاز القمع الطبقي هي نفسها عملية زوال جهاز الدولة. إنّ الطبقة العاملة إذن، في مجابهتها لجهاز الدولة، لا تستهدف القضاء المباشر على هذا الجهاز لكونه جهازاً بقدر ما تستهدف الاستيلاء عليه، لما له من سلطة في تحقيق السيطرة الطبقية للطبقة التي تستخدمه كأداة لممارستها السياسية للصراع

الطبقي. فانتزاع السلطة السياسية من الطبقة المسيطرة يعني انتزاع سلطة الدولة منها ووضعها في خدمة المصالح الطبقية للطبقة العاملة.

إلّا أن جهاز الدولة يتحدد، في وجوده الاجتماعي، بالممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، لكونه أداة لهذه الممارسة بالذات. فهو يختلف في شكل وجوده هذا باختلاف الممارسة السياسية الطبقية التي هو أداة لها. لهذا، حين تستولي الطبقة العاملة عليه، في صراعها السياسي ضد الطبقة المسيطرة، فتنتزع منها ما له من سلطة، تجد نفسها مضطرة إلى هدم شكله البورجوازي، أي إلى تحويله إلى أداة خاصة بممارستها السياسية المتميزة. فالجهاز البروليتاري للدولة يختلف عن الجهاز البورجوازي أو الاقطاعي للدولة، لاختلاف الممارسة السياسية الخاصة بالطبقة المسيطرة التي تضعه في خدمة مصالحها الطبقية، أي في خدمة سيطرتها الطبقية. إنّ هذه العلاقة من التبعية التي تربط جهاز الدولة، في شكل وجوده الاجتماعي، بالممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، تمنعه من أن يكون بنية المستوى السياسي في البنية الاجتماعية. وظهوره في هذا الشكل، أي في شكل بنية المستوى السياسي، يمنع رؤية تبعيته هذه، فيمنع بالتالي فهم المنطق التاريخي في ضرورة تحويله، أي في ضرورة هدم شكله الطبقي المميز بانتقاله، في وجوده التبعي هذا، من أداة للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، إلى أداة للممارسة السياسية للطبقة الثورية النقيضة. إن حجب علاقة التبعية هذه في الوجود الاجتماعي لجهاز الدولة يضفي عليه طابعاً من الاستقلال الذاتي يظهره في حياد اجتماعي هو ضروري لوجوده التبعي بالذات كأداة سياسية في خدمة السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة. على هذا الأساس من الوهم الأيديولوجي الذي تولده سيطرة الممارسة السياسية لهذه الطبقة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي، يكمن الوجود الموضوعي لجهاز الدولة، أي للمستوى السياسي، في هذا الاستقلال الذاتي، وليس في هذا الوجود التبعي. باستقلاله الذاتي هذا، في تحدده كالمستوى السياسي، ينفصل جهاز الدولة، في وجوده الموضوعي نفسه، عن هذا الوجود التبعي الذي يربطه بحركة الصراع الطبقي في ربطه له بالممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، فتظهر علاقة تبعيته الداخلية هذه في شكل علاقة خارجية من التبعية للصراع الطبقي، يستقل فيها عن العلاقة في هذا الصراع بين الممارسات السياسية الطبقية، في تحدده بالذات كهدف لهذه الممارسات، منفصل عنها. معنى هذا أن الاستقلال الذاتي لجهاز الدولة، في وجوده كبنية المستوى السياسي نفسه، يضعه في علاقة خارجية مع الممارسات السياسية الطبقية، لأنه يجعل منه

هدفاً لها، في تبعيته بالذات للصراع الطبقي، من حيث هو هدف لممارساته السياسية. وبتعبير آخر، إنّ الوجود التبعي لجهاز الدولة لا يكمن في تبعيته لحركة الصراع الطبقي في استقلاله عن ممارساته الطبقية، بل يكمن في تبعيته كأداة للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، فتبعيته هذه، لا ذاك الاستقلال، هي التي تحدد تبعيته لحركة الصراع الطبقي.

7 ـ نقدُ العِلم السيّاسي

قلنا: إنّ الوجود الموضوعي لبنية المستوى السياسي في البناء الاجتماعي يكمن في الاستقلال الذاتي لجهاز الدولة عن الممارسات السياسية الطبقية، في إطار علاقة هذا الجهاز بحركة الصراع الطبقي. والموضوعية هذه في وجود المستوى السياسي قائمة في الحقيقة على هذا الأساس الأيديولوجي من إخفاء التناقض الطبقي في تحديد هذا المستوى نفسه كبنية. وعلى هذا الأساس الأيديولوجي بالذات يقوم «العلم» السياسي، «كعلم» للمؤسسات الحقوقية السياسية، أي لهذه المؤسسات التي يشملها جهاز الدولة في وجوده. حين يجد العلم السياسي ميدان موضوعيته الخاص به كعلم في بنية هذا المستوى السياسي الذي يتمثل في جهاز الدولة، يكون قد بنى موضوعاً له هو في الحقيقة أثر لوهم أيديولوجي، وظيفته أن يحجب رؤية الموضوع الحقيقي للعلم السياسي. فالمؤسسات السياسية التي تظهر في شكل موضوع العلم السياسي، لا وجود موضوعياً لها قائماً بذاته إلّا على أساس أيديولوجي من تحديد بنية المستوى السياسي بوجود جهاز الدولة في استقلاله الذاتي. معنى هذا أن موضوعية العلم السياسي، في تحدده كعلم للمؤسسات السياسية، لا وجود لها إلّا بوجود هذا الأساس الأيديولوجي الذي هو أثر له. إنّ في تكون هذا العلم على هذا الأساس الأيديولوجي إخفاء لموضوعه الحقيقي الذي هو التناقض الطبقي في الصراع بين الممارسات السياسية الطبقية. فتكون العلم السياسي كعلم مرتبط إذن، بالضرورة بتحديد موضوعه. والتحديد العلمي لهذا الموضوع يكون بتحديد بنية المستوى السياسي في تطور البنية الاجتماعية. هذه البنية تكمن ـ كما رأينا ـ في التناقض السياسي كتناقض، بشكل رئيسي، بين الممارستين السياسيتين للطبقتين الرئيسيتين في المجتمع. إذا كانت الممارسات السياسية الطبقية التي تحدد الحقل السياسي للصراع الطبقي، هي موضوع العلم السياسي، وجب حكماً أن يكون هذا العلم نقضاً لهذه الأيديولوجية البورجوازية السياسية التي تقوم على أساس إخفاء التناقض الطبقي في تحديد موضوع العلم السياسي. فحركة تكون هذا العلم ليست منفصلة عن حركة النقض هذه، بل تتماثل معها، كما أنها ليست منفصلة عن العملية السياسية في مجابهة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة. إنّ عملية النقد العلمي للأيديولوجية السياسية، في نقد موضوعها الذي هو المؤسسات السياسية الطبقية، تهدف إلى تبديد الأثر الأيديولوجي في الاستقلال الذاتي لجهاز الدولة عن الممارسات السياسية

الطبقية، في إطار علاقته نفسها بحركة الصراع التي تدور حوله بين هذه الممارسات. فهي إذن، تهدف إلى إظهار الطابع الأيديولوجي لهذا الاستقلال الذاتي الذي يقوم على أساسه إمكان وضع هذه المؤسسات السياسية موضوعاً للعلم السياسي، أي إلى إظهار علاقة التبعية التي تربط جهاز الدولة، في شكل وجوده في استقلاله الذاتي نفسه، بالممارسة السياسية للطبقة المسيطرة. فعملية النقد العلمي هذه ليست منفصلة إطلاقاً عن عملية النقض الثوري لجهاز الدولة، أي عن العملية الثورية في مجابهة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، لأن تحرك الصراع الطبقي في حقله السياسي يضع الطبقة الثورية بالضرورة في مجابهة ثورية مع جهاز الدولة كأداة للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة. ليس من الغريب إذن، أن تتكشف الطبيعة الطبقية لجهاز الدولة على حقيقتها، بوجه خاص حين يتحرك الصراع الطبقي في شكله الرئيسي كصراع سياسي. هنا تظهر بالفعل بنية المستوى السياسي في تطور البنية الاجتماعية كبنية التناقض السياسي نفسه، من حيث هو تناقض طبقي بين الممارسات السياسية الطبقية، ويفقد جهاز الدولة استقلاله الذاتي الذي يجعل منه بنية المستوى السياسي. إنّ العلم السياسي، من حيث هو نقد للأيديولوجية السياسية، هو علم الممارسات السياسية الطبقية. فهو لا شك يعالج موضوع الأجهزة السياسية والأيديولوجية، كأدوات لهذه الممارسات السياسية الطبقية. إلّا أن موضوعه لا ينحصر فيها، بل يشمل ميداناً أوسع هو ميدان هذه الممارسات بالذات. ودراسة هذه الممارسات، من حيث هي موضوع العلم السياسي، هي التي تقود بالضرورة إلى دراسة تلك الأجهزة السياسية والأيديولوجية. أي إن الأساس في موضوع هذا العلم ليس هذه الأجهزة، أو الدولة بشكل عام، بقدر ما هو حقل هذه الممارسات السياسية الطبقية نفسه. وبتعبير آخر، إنّ حصر العلم السياسي في نظرية الدولة بشكل عام تحديد له من وجهة نظر الطبقة المسيطرة أو بالأحرى، من وجهة نظر ممارستها السياسية التي تهدف إلى اخفاء التناقض الطبقي في بنية المستوى السياسي كتناقض، بشكل رئيسي، بينها وبين الممارسة السياسية للطبقة الثورية. فإنتاج النظرية العلمية للدولة إذن، لا يتم إلّا من وجهة النظر الطبقية للممارسة السياسية لهذه الطبقة الثورية نفسها، لأنه بهذه الممارسة وحدها، وفي حقلها، تتكشف الحقيقة الطبقية للدولة في البناء الاجتماعي. فإنتاج نظرية الدولة يستلزم، ويفترض بالضرورة إنتاج نظرية المستوى السياسي نفسه، أي الحقل السياسي للصراع الطبقي كحقل للممارسات السياسية الطبقية. لهذا أمكن القول: إنّ النظرية

السياسية، أي نظرية المستوى السياسي كبنية للتناقض السياسي، ليس نظرية الدولة ـ لأن الدولة ليست بنية هذا التناقض بل أثر له ـ بل هي نظرية الحركة المحورية للصراع الطبقي، أي نظرية العملية الثورية نفسها. وما نظرية الدولة سوى جزء منها ونتاج لها. والتماثل الخاطىء لهاتين النطريتين. النظرية السياسية ونظرية الدولة، وجه آخر من ذاك التماثل الخاطىء بين التناقض السياسي والشكل السياسي للصراع الطبقي، فهو إذن، أثر أيديولوجي لترابط المستويات البنيوية، في تطور البنية الاجتماعية، في شكلها التراكبي الذي تولده سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي. بهذا الشكل التراكبي من الترابط، يكتسب المستوى السياسي، في تماثل وجوده كبنية مع وجود الدولة، استقلالاً ذاتياً بالنسبة إلى المستوى الاقتصادي وبالنسبة إلى الحركة المحورية للصراع الطبقي كحركة لممارساته الطبقية المتميزة. هذا الاستقلال الذاتي هو الذي يجعل منه موضوعاً ممكناً لعلم متميز هو العلم السياسي، أي إن هذا العلم يجد في هذا الاستقلال الذاتي لموضوعه شرط إمكانه. غير أن هذا الاستقلال الذاتي بالنسبة إلى حركة الصراع الطبقي، هو كما رأينا، وليد هذه الحركة في شكل تحددها بالممارسة السياسية للطبقة المسيطرة. لهذا، لا يمكن أن يكون العلم السياسي بالفعل علماً إلّا إذا ابتدأ بنقد هذا الموضوع الذي يحدده كأيديولوجية وليس كعلم. ونقد هذا الموضوع، أي الدولة، هو الذي يقود إلى موضوع العلم السياسي الذي هو التناقض السياسي نفسه، كما حددناه سابقاً. وتميز هذا التناقض، في علاقته بالتناقض الاقتصادي، يسمح بتأسيس هذا العلم المتميز الذي هو العلم السياسي. ليس في هذا القول نفي لما للدولة من استقلال ذاتي، سواء بالنسبة إلى التناقض الاقتصادي الأساسي أم بالنسبة إلى حركة الصراع الطبقي. إلّا أن هذا الاستقلال الذاتي للدولة، حتى بالنسبة إلى التناقض الاقتصادي، لا يتحدد إلّا في إطار حركة هذا الصراع، أي في إطار تفاوت التطور في التناقض السياسي نفسه، فحركة هذا التناقض هي التي تحدد شكل علاقة الدولة به. معنى هذا أن منطق حركة التناقض السياسي، أي منطق الحركة المحورية للصراع الطبقي، هو أساس لفهم هذا المنطق المحدد من الاستقلال الذاتي للدولة. فظهور الدولة، في شكل استقلالها الذاتي، ليس نتيجة لتطور التناقض الاقتصادي بقدر ما هو نتيجة للشكل الطبقي المحدد من الوجود المسيطر للتناقض السياسي، في الإطار الذي يحدده به التناقض الاقتصادي نفسه. وبتعبير آخر، إنّ علاقة الدولة بهذا التناقض الأساسي ليست علاقة مباشرة، بل هي علاقة يحددها

تطور التناقض السياسي كتناقض بين الممارسات السياسية للصراع الطبقي، فشكل التميز في وجود الدولة ناتج من التميز في تطور التناقض السياسي في علاقته بالتناقض الاقتصادي. لهذا، لا يمكن حصر النظرية السياسية في نظرية الدولة، وتماثل النظريتين يقود العلم السياسي إلى أن يكون بالفعل أيديولوجية سياسية خاضعة لسيطرة أيديولوجية الطبقة المسيطرة. إنّ نظرية الدولة لا تكتسب طابعها العلمي إلّا إذا تكونت على أساس النظرية السياسية كنظرية لبنية التناقض السياسي.

في إطار الحركة الانتباذية للصراع الطبقي، تترابط المستويات البنيوية بشكل تراكبي تستقل فيه، في ترابطها هذا، عن حركة التطور في التناقض السياسي الذي هو مبدأ ترابطها ووحدتها، فيختفي بذلك دور هذا التناقض المسيطر في تطورها، ويختفي بالتالي، بوجه خاص، الدور المسيطر الذي تلعبه الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة في تحديد هذا الشكل التراكبي من الترابط. من هنا أتى الالتباس في عدم التمييز بين التناقض الاقتصادي كتناقض محدد لتطور البنية الاجتماعية في تحديده لحركة الصراع الطبقي، وبين الشكل الاقتصادي لهذا الصراع، أي للتناقض السياسي كتناقض مسيطر في تطور هذه البنية. من هنا أيضاً أتى الالتباس النظري في تحديد بنية المستوى السياسي.

ففي إطار هذا الشكل التراكبي من ترابط المستويات البنيوية، أي بقطع هذه المستويات عن حركة الممارسات الطبقية المتميزة للصراع الطبقي، تظهر بنية المستوى السياسي في بنية الدولة نفسها، فتتحول بذلك العلاقة الداخلية في التناقض الطبقي بين الممارسات السياسية الطبقية المتصارعة إلى علاقة خارجية بين بنية المستوى السياسي، من حيث هي بنية للدولة، وهذه الممارسات السياسية. أي إن هذه الممارسات الطبقية، كممارسات، لا تدخل في تحديد بنية هذا المستوى، وإن كانت على علاقة بها، هي بالضرورة علاقة خارجية. والحقيقة غير ذلك، إذ إنّ البنية السياسية للدولة لا تظهر إلّا في ضوء بنية المستوى السياسي، من حيث هي بنية التناقض السياسي نفسه كتناقض بين الممارسات السياسية الطبقية. فالدولة، في هذا التناقض، تظهر في علاقة تبعيتها للممارسة المسيطرة في هذا التناقض، والمحددة لشكل وجوده الطبقي في حركته المحورية. يصعب الفصل إذن، بين بنية المستوى السياسي والممارسات السياسية الطبقية، فهذه البنية تكمن في علاقة التناقض بين هذه الممارسات، وما ظهور الدولة، في استقلالها الذاتي عن هذه الممارسات، كبنية للمستوى السياسي، سوى أثر محدَّد لتطور علاقة التناقض هذه في ظل علاقة التبعية التي تربط الدولة بالممارسة السياسية للطبقة

المسيطرة كأداة لها.

8 ـ بُنية المُستوى الأيديولوجي

إنّ أثر سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي يظهر في هذا الشكل التراكبي من ترابط المستويات البنيوية الذي يقود إلى إخفاء التناقض الطبقي في تحديد بنية المستوى السياسي. وهذا الشكل من الترابط يقود أيضاً إلى إخفاء التناقض نفسه في تحديد بنية المستوى الأيديولوجي. فبنية هذا المستوى تظهر هنا في بنية الأجهزة الأيديولوجية التابعة للدولة، من حيث هي أجهزة اجتماعية، وليس في بنية التناقض الأيديولوجي نفسه كتناقض طبقي بين ممارسات أيديولوجية طبقية، أي كشكلٍ محدد من أشكال التناقض السياسي. فالممارسة الأيديولوجية المسيطرة، التي هي بالضرورة ممارسة الطبقة المسيطرة نفسها، هي التي تحدد بنية المستوى الأيديولوجي في شكل ظهورها الطبقي هذا. غير أنها تحددها بشكل يختفي فيه طابعها الطبقي المميز، فتظهر بذلك كبنية للأجهزة الأيديولوجية، كأجهزة اجتماعية، وليس كبنية التناقض الأيديولوجي كتناقض طبقي، أي كشكل محدد للتناقض السياسي نفسه. هنا أيضاً تتحول العلاقة الداخلية في تبعية الأجهزة الأيديولوجية للممارسة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة، داخل التناقض الأيديولوجي نفسه، إلى علاقة خارجية بين هذه الأجهزة، في تحديدها كبنية للمستوى الأيديولوجي، وبين الممارسات الأيديولوجية الطبقية، فيختفي بذلك الطابع الطبقي المميز لها، كأجهزة اجتماعية، في طابعها الاجتماعي نفسه. وبهذا الاختفاء للطابع الطبقي، ينقلب التناقض الطبقي في الوجود الاجتماعي للأجهزة الأيديولوجية إلى تناقض فردي، أي إلى تناقض بين الأفراد كأفراد وبين هذه الأجهزة كأجهزة اجتماعية. هذا النقل للتناقض من صعيده الطبقي إلى الصعيد الفردي يقلب التناقض الداخلي في بنية المستوى الأيديولوجي، بين الممارسات الأيديولوجية الطبقية المتصارعة، إلى تناقض خارجي بين بنية هذا المستوى وبين الأفراد. معنى هذا أن التناقض ليس في هذه البنية بل خارجها، مع أنه في الحقيقة أساس لوجودها كبنية. على هذا الأساس الأيديولوجي من إخفاء التناقض الطبقي في تحديد بنية المستوى الأيديولوجي، يعلن المتثورون من يساريي البورجوازية الصغيرة رفضهم للأجهزة الأيديولوجية، لمجرد كونها أجهزة، لا لكونها أدوات طبقية تابعة للممارسة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة. من هنا أتى شعارهم الفوضوي عن ضرورة «هدم الجامعة»، لكون الجامعة الجهاز الأيديولوجي الرئيسي في هذه الأجهزة. وشعار «السلطة الطالبية»، حسب هذا

المنطق الفوضوي، مماثل تماماً لشعار «هدم الجامعة»، فتحقق هذه «السلطة» يكون بهذا «الهدم» بالذات وعن طريقه. إنّ كل ما قلناه سابقاً عن الرفض الفوضوي لجهاز الدولة يمكن قوله عن هذا الرفض الفوضوي للأجهزة الأيديولوجية التابعة للدولة. غير أن ما يجب قوله في هذا الصدد هو أن شعار «السلطة الطالبية» أثر مباشر لهذا الوهم الأيديولوجي الذي تولده سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي، وبالتالي أثر للسيطرة الأيديولوجية لهذه الطبقة بالذات. ففي إطار هذا الشكل التراكبي من ترابط المستويات البنيوية الذي يفصلها عن الحركة المحورية للصراع الطبقي، تتحدد الأجهزة الأيديولوجية كبنية للمستوى الأيديولوجي، فتتحول علاقة التبعية الداخلية التي تربطها بالممارسة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة إلى علاقة خارجية مع الممارسات الأيديولوجية الطبقية، فتظهر بذلك هذه الأجهزة كهدف لهذه الممارسات الطبقية خارج عنها، أو كحقل لها تختفي فيه ضرورة وجودها الاجتماعي كوجود تبعي طبقي. إنّ ظهور هذه الأجهزة في استقلالها الذاتي عن هذه الممارسات الطبقية، في هذا الإطار من الاستقلال الذاتي للمستوى الأيديولوجي في ترابطه التراكبي مع بقية المستويات البنيوية، هو الذي يولد الوهم بإمكان انتزاعها من واقع وجودها تحت سيطرة الطبقة المسيطرة، بمعزل عن انتزاع السلطة السياسية للدولة من هذه الطبقة، أي هذه العملية الأخيرة ليست بالضرورة شرطاً لتحقق الأولى. فتحول علاقة التبعية الداخلية إلى علاقة خارجية لا ينفي بالضرورة إمكان وجود هذه الأجهزة، في شروط محددة من تطور الواقع الاجتماعي، تحت سيطرة الطبقة المسيطرة، بل ينفي وجودها الضروري كأدوات طبقية تابعة للممارسة الأيديولوجية لهذه الطبقة. معنى هذا أن تبعية الأجهزة الأيديولوجية للممارسة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة تتحدد، في إطار علاقتها الخارجية هذه بالممارسات الأيديولوجية الطبقية، كمجرد إمكان في واقع تطور هذه العلاقة الخارجية، ليس كضرورة أساسية لوجودها الاجتماعي نفسه، أي إن علاقة التبعية، في هذا الإطار التضليلي، تظهر، على عكس حقيقتها، كنتيجة لتطور العلاقة الخارجية، مع أن هذه العلاقة الخارجية هي في الحقيقة شكل لظهورها. إذا كانت التبعية هذه إمكاناً، وليس ضرورة، صار نقيض هذا الإمكان ممكناً أيضاً، في حدود الواقع نفسه. على أساس هذا التحديد الخاطىء لبنية المستوى الأيديولوجي يظهر الوهم بإمكان الوصول إلى السلطة الأيديولوجية، عن طريق السيطرة على الأجهزة الأيديولوجية، بمعزل عن الوصول إلى السلطة السياسية، بل في ظل

السيطرة السياسية للطبقة المسيطرة نفسها. فالاستقلال الذاتي للمستوى الأيديولوجي بالنسبة إلى المستوى السياسي، في إطار هذا الشكل التراكبي من ترابط المستويات البنيوية، يسمح بظهور هذا الوهم. و«السلطة الطالبية» واقعة في الحقيقة ضحية هذا الوهم الأيديولوجي البورجوازي.

9 ـ نقْد «السُّلطة الطَالبيّة»

و«السُّلطة العُمالية»

إن تنضيد المستويات البنيوية، بقطعها في تفاوت تطورها عن الحركة المحورية للصراع الطبقي، هو التربة الأيديولوجية التي نبت عليها شعار «السلطة الطالبية»، ونبت معه أيضاً شعار آخر مثيل له هو شعار «السلطة العمالية». إذا كان الشعار الأول يوهم بإمكان الوصول إلى السلطة الأيديولوجية بمعزل عن الوصول إلى السلطة السياسية، فالشعار الأخير يوهم بإمكان الوصول إلى «السلطة» الاقتصادية عن غير طريق الوصول إلى السلطة السياسية، بل في ظل السيطرة السياسية نفسها للطبقة المسيطرة. هذان الشعاران نتاج مباشر لهذا الفهم الخاطىء للصراع الطبقي الذي يحصر هذا الصراع في شكله السياسي، فيحجب رؤية حركته المحورية التي بها تترابط المستويات البنيوية في تفاوت تطورها، فتتحدد، في شكل ترابطها، بالممارسة السياسية المسيطرة داخل الحقل السياسي لهذا الصراع. والشكل التراكبي لهذا الترابط وليد سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، وهو الذي يوهم بإمكان تحقق هذين الشعارين. فالاستقلال الذاتي الذي يعود إلى كل مستوى بنيوي، في هذا الشكل من الترابط، أي في هذا الفصل لتطور المستويات البنيوية عن تطور الحركة المحورية للتناقض السياسي نفسه في تفاوت أشكاله، هو الذي يعزل الوصول إلى السلطة الأيديولوجية أو السلطة الاقتصادية عن الوصول إلى السلطة السياسية. في هذا الإطار من الاستقلال الذاتي، وبسبب قطع المستويات البنيوية في ترابطها عن الحركة المحورية للتناقض السياسي التي هي مبدأ ترابطها، يتجزأ مفهوم السلطة نفسه ويتوزع على مختلف هذه المستويات، مع أنه في أساسه مفهوم سياسي، أي إن السلطة، في حقيقتها الطبقية، سلطة سياسية، وما «السلطة» الأيديولوجية أو الاقتصادية سوى مظهر لها. إنّ عدم رؤية العامل المحدد لهذا الشكل التراكبي من ترابط المستويات البنيوية، الذي هو سيطرة الممارسة السياسية نفسها للطبقة المسيطرة، أي هذا الشكل الطبقي المحدَّد للوجود المسيطر للتناقض السياسي، هو الذي يقود إلى هذه المقولة الغريبة التي نجدها عند بعض المفكرين الماركسيين، كبولانتزاس مثلاً: من الممكن أن تكون طبقة معينة مسيطرة اقتصادياً من غير أن تكون مسيطرة سياسياً، أو أن تكون مسيطرة أيديولوجياً من غير أن تكون مسيطرة اقتصادياً أو سياسياً.

لا شك في أن التاريخ، وبوجه خاص تاريخ تكون المجتمعات الرأسمالية، يعطينا أمثلة كثيرة على الحالة الأولى التي تكون فيها طبقة، كالبورجوازية مثلاً، مسيطرة اقتصادياً من غير أن تكون مسيطرة سياسياً، أو بالأحرى قبل وصولها إلى السيطرة السياسية. ليس في هذه الحالة إذن، أي غرابة، إنما يجب الانتباه في هذا الصدد إلى أن هذه الحالة نجدها غالباً في مرحلة تكون البنية الاجتماعية الرأسمالية، وليس في مرحلة تطور هذه البنية بعد تكامل تكونها. والأمثلة التي يعطيها بولانتزاس نفسه عن البورجوازية الإنكليزية قبل سنة 1688 وعن البورجوازية الألمانية في أواخر الدولة البسماركية، تشهد على ذلك. فالسيطرة الاقتصادية، في الحالتين، كانت للبورجوازية، أما السيطرة السياسية فكانت للأرستقراطية أو لطبقة النبلاء. وفي الحالتين، كانت تمر البنية الاجتماعية الرأسمالية في مرحلة تكونها التاريخي.

غير أن ما هو ممكن في زمان التكون التاريخي للبنية الاجتماعية ليس ممكناً في زمانها البنيوي، وهذا في حد ذاته دليل على الاختلاف في منطق الزمانين، وبالتالي على الاختلاف في ترابط المستويات البنيوية بين هذين الزمانين. ففي إطار الزمان البنيوي، حيث يكون تطور البنية الاجتماعية إعادة لإنتاج علاقات الإنتاج القائمة، أي تجديداً مستمراً لهذه القاعدة المادية التي تقوم عليها البنية الاجتماعية، تعود السيطرة السياسية بالضرورة إلى الطبقة المسيطرة اقتصادياً. فالتفاوت في السيطرة الطبقية بين المستويات البنيوية يختلف إذن، باختلاف بنية الزمان الذي تتحرك في إطاره البنية الاجتماعية. إن اكتمال تكون البنية الاجتماعية على أساس ثابت من علاقات الإنتاج يفرض بالضرورة أن تكون السيطرة السياسية للطبقة المسيطرة اقتصادياً، لأن تجدد علاقات الإنتاج التي تضع هذه الطبقة في موقع السيطرة الاقتصادية يتم، في آليته الطبيعية، بفعل السيطرة السياسية نفسها، أي بفعل الممارسة السياسية لهذه الطبقة. فإذا فقدت هذه الطبقة المسيطرة اقتصادياً سيطرتها السياسية، صارت العملية الاقتصادية لتجدد علاقات الإنتاج نفسها مستحيلة، أي إن فقدان هذه الطبقة لسيطرتها السياسية يقود بالضرورة إلى فقدان سيطرتها الاقتصادية. لهذا أمكن القول: إنّ تغيير علاقة السيطرة الاقتصادية يمر بالضرورة عبر تغيير علاقة السيطرة السياسية. هذه الضرورة نفسها هي التي قادت، في مرحلة تكون البنية الاجتماعية الرأسمالية، البورجوازية المسيطرة اقتصادياً إلى انتزاع السيطرة السياسية من الأرستقراطية، لأن وجودها في موقع السيطرة السياسية شرط أساسي لاستمرار

وجودها في موقع السيطرة الاقتصادية.

ليست الغرابة في أن تكون السيطرة السياسية لطبقة، والسيطرة الاقتصادية لطبقة أخرى، في مرحلة محددة من تكون البنية الاجتماعية التي يستلزم بالضرورة تطورها على أساس قاعدتها الثابتة أن تعود السيطرة السياسية إلى الطبقة المسيطرة اقتصادياً. الغرابة في هذا الإمكان الذي يفترض بولانتزاس (10) وجوده من غير أن يعطي عليه أي مثال تاريخي، والذي تعود فيه السيطرة الأيديولوجية إلى الطبقة التي لا تعود إليها السيطرة السياسية. في هذا الافتراض نجد الخطأ نفسه الذي نجده في حصر التناقض السياسي في شكله السياسي، والذي يقود إلى عدم رؤية التناقض الأيديولوجي كشكل من وجود التناقض السياسي نفسه في تطوره داخل حركته الانتباذية. إنّ الحركة المحورية للصراع الطبقي، من حيث هي حركة تطور التناقض السياسي بين قطبيه، الأيديولوجي والاقتصادي، تمنعنا إطلاقاً من قبول هذا الافتراض الخاطىء، فالسيطرة الأيديولوجية في الحقيقة أثر للسيطرة السياسية وأداة لها. والمستوى الأيديولوجي ليس له، بالنسبة إلى المستوى السياسي، استقلال ذاتي إلّا في إطار الحركة الانتباذية للصراع الطبقي. فسيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي لهذا الصراع هي التي تولد استقلاله الذاتي هذا، بدفعها التناقض السياسي إلى التحرك على غير مستواه البنيوي، أي بنزعها عن الصراع الطبقي الطابع الطبقي السياسي المميز له.

السيطرة الأيديولوجية لا بد من أن تعود إلى الطبقة المسيطرة، أي إلى الطبقة التي تعود إليها السيطرة السياسية، فالسيطرة الأولى شكل محدد من وجود الثانية، وشرط ضروري لاستمرار وجودها. وانتزاع السيطرة الأيديولوجية من الطبقة المسيطرة يضع سيطرتها السياسية في أزمة هي أزمة سيطرتها الطبقية نفسها، أي أزمتها السياسية، كما رأينا سابقاً. معنى هذا أن الطبقة المسيطرة سياسياً لا بد من أن تكون مسيطرة أيديولوجياً، وإلّا صار وجودها السياسي المسيطر في خطر. لهذا نرى أن الطبقة العاملة، في ممارستها الأيديولوجية لصراعها الطبقي، لا تستهدف الوصول إلى السيطرة الأيديولوجية في حد ذاتها وكغاية لذاتها، بل تستهدف وضع الطبقة المسيطرة في أزمتها السياسية، بتفجير الصراع الطبقي في شكله الرئيسي على حقيقته كصراع سياسي. والفرق كبير جداً بين هذه السلطة البروليتارية كهدف للممارسة الثورية، وبين «السلطة الطالبية» أو «السلطة العمالية»، كسلطة وهمية في ظل السلطة السياسية نفسها للطبقة المسيطرة. إنّ السلطة البروليتارية في أساسها سلطة سياسية، وهي هدف استراتيجي لمختلف

ممارسات الطبقة العاملة لصراعها الطبقي، وشرط ضروري لتحقيق السلطة البروليتارية الأيديولوجية والاقتصادية. معنى هذا أن السيطرة الأيديولوجية والاقتصادية للطبقة العاملة تمر بالضرورة عبر سيطرتها السياسية، فمن المستحيل إذن، أن تكون السيطرة الأيديولوجية أو الاقتصادية لهذه الطبقة، في وقت تكون فيه السيطرة السياسية للبورجوازية. هذه الاستحالة تجد أساسها النظري في طبيعة الحركة المحورية للصراع الطبقي.

10 ـ الترابط الانصهاري

أ ـ زاوية النظر الطبقية: نقد النزعة البنيوية

رأينا أن المستويات البنيوية في البنية الاجتماعية تترابط بشكل تراكبي في إطار الحركة الانتباذية للصراع الطبقي. أما في إطار الحركة الانجذابية لهذا الصراع، فهي تترابط بشكل، إن أمكن القول، انصهاري. معنى هذا أن التناقض السياسي، في هذا الإطار، يتحدد كمركز انصهار لمختلف التناقضات البنيوية التي تفقد بذلك تنضيدها، وتصب كلها في مركز انصهارها السياسي. حين تتمكن الطبقة العاملة، في ممارستها السياسية، من انتزاع السيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي، أي حين تتمكن، بانتقالها من موقع الدفاع إلى موقع الهجوم، من وضع الطبقة المسيطرة في أزمة سياسية، تتخذ مختلف التناقضات الاجتماعية طابعاً سياسياً حاداً يعيد طابعها الرئيسي، أي إن حلها لا يمكن إلّا أن يكون حلاً سياسياً، أو قل: إنّ حلها لا يكون إلّا بحل التناقض السياسي نفسه، أي بانتزاع السلطة السياسية من الطبقة المسيطرة. إنّ الممارسة السياسية للطبقة الثورية هي العامل الحاسم إذن، في هذا التسييس للتناقضات الاجتماعية الذي هو تجذير لها. لهذا كان الحل الجذري للتناقضات الأيديولوجية أو الاقتصادية، في إطار الحركة المحورية للصراع الطبقي، بالضرورة حلاً سياسياً، فالتناقض السياسي هو التربة التي تمتد فيها جذور تلك التناقضات. وهذا الحل السياسي لا يمكن تحقيقه إلّا في إطار الحركة الانجذابية للصراع الطبقي. أما في إطار الحركة الانتباذية لهذا الصراع، فالحلول التي يمكن أن تعطى لهذه التناقضات، وإن كانت في جزء منها نتيجة لنضالات أيديولوجية أو اقتصادية عنيفة، ليست حلولاً جذرية، أي حلولاً تمس الأساس السياسي لهذه التناقضات وتغيره، لأنها تتم في إطار سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي، أي في إطار تجدد علاقة السيطرة الطبقية نفسها. وهذا بالطبع لا ينفي وجود طابع سياسي محدَّد لهذه التناقضات ولحلولها في هذا الإطار. إلّا أن هذا الطابع السياسي تحدده الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، بحكم سيطرتها داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي. لهذا السبب بالذات يصعب علينا التكلم على تسييس للتناقضات في هذا الإطار، لأن طبيعة الحركة الخاصة بالممارسة السياسية لهذه الطبقة المسيطرة تكمن، كما رأينا سابقاً، في نزع الطابع السياسي، وبالتالي الطابع الطبقي نفسه عن كل

صراع طبقي. إنّ الطابع السياسي ملازم بالضرورة لمختلف التناقضات الاجتماعية، بسبب تطور هذه التناقضات داخل الحركة المحورية للصراع الطبقي. إلّا أنه لا يتكشف في حقيقته الطبقية داخل هذه الحركة إلّا بفعل الممارسة السياسية للطبقة الثورية، وبوصولها إلى السيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي، فسيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل هذا الحقل تحجبه من حيث هو طابع طبقي مميز. فالتكلم إذن، على تسييس التناقضات في تطور البنية الاجتماعية داخل الحركة المحورية للصراع الطبقي لا يدل على اكتساب هذه التناقضات البنيوية طابعاً سياسياً لم يكن لها ـ ففي هذا القول قبول غير نقدي بتنضيدها الذي هو أثر للممارسة السياسية المسيطرة للطبقة المسيطرة، أي عدم رؤية هذا التنضيد كأثر لهذه الممارسة ـ بل هو يشير إلى هذه الحركة الثورية في نقض الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، أي إلى هذه الحركة الخاصة بالممارسة السياسية للطبقة العاملة في دفع التناقض السياسي، في شروط تاريخية محددة، إلى التحرك في شكله الرئيسي على حقيقته الطبقية كتناقض سياسي تحدده طبيعة التناقض الاقتصادي الأساسي، أي كصراع طبقي من أجل السلطة السياسية، وبالتالي من أجل هذه الأداة التي بها يتم الحفاظ على علاقات الإنتاج القائمة، أو تغييرها. بهذا التسييس للتناقضات، الذي هو أثر لسيطرة الممارسة السياسية للطبقة الثورية، تترابط المستويات البنيوية في البنية الاجتماعية بشكل انصهاري معاكس تماماً لشكل ترابطها التراكبي الذي هو أثر لسيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة. فترابط هذه المستويات إذن، في حركة تفاوت التطور في البنية الاجتماعية، يتم في نسبته إلى الحركة الخاصة بالصراع الطبقي، أي بالتناقض السياسي، بالشكل الذي به تتحدد حركة هذا الصراع أو هذا التناقض الاقتصادي الأساسي الخاص بالبنية الاجتماعية.

وشكل هذا الترابط يختلف، بوجه عام، باختلاف الشكل الذي يتحدد به التناقض السياسي، في حركة تطوره المحورية، بالتناقض الاقتصادي الأساسي، وبوجه خاص باختلاف الشكل الطبقي المحدد للوجود المسيطر لهذا التناقض السياسي في تطور البنية الاجتماعية، وليس، بشكل مباشر، باختلاف التناقض الاقتصادي من بنية اجتماعية إلى بنية اجتماعية أخرى، أو بالأحرى، باختلاف التناقض الاقتصادي في البنية الاجتماعية من نظام إنتاج محدد إلى نظام إنتاج آخر، كما يقول بولانتزاس مثلاً. فالتناقض الاقتصادي لا يحدد شكل هذا الترابط، كما بيّنا سابقاً، إلّا بتحديد الحركة الخاصة بالتناقض السياسي،

أي بالصراع الطبقي. بالنسبة إلى هذه الحركة وبفعلها، تترابط هذه المستويات البنيوية في تفاوت تطورها كمستويات لمختلف أشكال ظهور التناقض السياسي. فتفاوت التطور في هذا التناقض بين مختلف أشكاله هو الذي يحدد، بوجه عام، شكل ترابط هذه المستويات، بالشكل الذي يتحدد به التناقض الاقتصادي. كما أنه يحدد هذا التناقض الاقتصادي، ليس بشكل مباشر، بل بتحديده لشكل هذا الترابط بالذات. معنى هذا أن التناقض السياسي الذي يتحدد، في حركته المحورية، بالتناقض الاقتصادي، لا يحدد بشكل مباشر هذا التناقض الأخير، بل بالشكل الذي يحدد به ترابط هذه المستويات البنيوية. فشكل هذا التحديد في إطار الشكل التراكبي لهذا الترابط يختلف عنه في إطار الشكل الانصهاري، بل هو معاكس له تماماً. في الحالة الأولى، يقوم التناقض السياسي بدور الحفاظ على علاقات الإنتاج القائمة كإطار ثابت لتطور التناقض الاقتصادي، أما في الحالة الثانية، فهو يميل بالضرورة إلى كسر هذا الإطار الثابت، أي إلى إحداث تغيير ثوري في هذه العلاقات الإنتاجية.

قلنا: إنّ شكل ترابط المستويات البنيوية يختلف باختلاف الشكل الطبقي المحدد للوجود المسيطر للتناقض السياسي. ليس في هذا القول أي نفي للدور المحدِّد للتناقض الاقتصادي، فصراع الطبقات لا يخضع لآلية إرادية أو ذاتية، بل لمنطق التناقض الموضوعي بين قوى منتجة محددة وعلاقات إنتاج محددة خاصة ببنية اجتماعية متميزة، أي يستحيل عزله عن هذا التناقض الأساسي الذي يتحرك فيه. في هذا الإطار بالذات من التحرك، أي في هذا الشكل الذي يتحدد به الصراع الطبقي بالقاعدة الاقتصادية المادية التي تحركه، تترابط المستويات البنيوية بالشكل الذي يشدها إليه التناقض السياسي، في شكله الطبقي المحدد. فالوجود المسيطر لهذا التناقض، كما تحدده الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة كطرف مسيطر فيه، ينعكس في شكل محدد من ترابط المستويات يحجبه، فتظهر بذلك الوحدة في تطور البنية الاجتماعية كنتيجة طبيعية للتناقض الاقتصادي وما يقوم عليه من بناء فوقي، وليس كأثر للصراع الطبقي نفسه، في تحركه المحدد بسيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل حقله السياسي. هذا الوجود المسيطر للتناقض السياسي لا يظهر على حقيقته الموضوعية إلّا في ضوء تحليل طبقي من زاوية الطبقة الثورية، لا من زاوية الطبقة المسيطرة. واختلاف الرؤية النظرية من زاوية طبقية معينة إلى زاوية أخرى نقيض ليس ذاتياً، بل له أساسه الموضوعي في اختلاف شكل ترابط المستويات البنيوية نفسه. فحين

تكون الممارسة السياسية للطبقة الثورية الطرف المسيطر في التناقض السياسي، ينعكس بالفعل شكل هذا الترابط الذي يظهر، بذلك، على حقيقته، في شكله النقيض. لهذا كانت الممارسة السياسية للطبقة الثورية نقيضاً للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، أي نقضاً لها، كما أن النقد النظري لأيديولوجية الطبقة المسيطرة لا يكتمل إلّا إذا مر بهذا النقض العملي في حركة الممارسة السياسية الثورية. إنّ تحديد الوضع النظري للتناقض السياسي في علاقته ببقية التناقضات البنيوية، لا بد إذن، من أن يأخذ في الاعتبار هذا التعقد في وجوده المسيطر في تطور البنية الاجتماعية، أي الاختلاف الطبقي في شكل هذا الوجود نفسه. فالقول بسيطرة التناقض السياسي، أي بكونه التناقض الرئيسي الذي يلعب دوماً الدور الرئيسي في تطور البنية الاجتماعية، ليس كافياً لتحديد وضعه النظري، إذ إنّ شكل سيطرته في هذا التطور، أي شكل علاقة السيطرة التي تربطه ببقية التناقضات البنيوية، يختلف باختلاف الشكل الطبقي المحدد لوجوده المسيطر، وبالتالي باختلاف الطرف المسيطر فيه. بين أن تكون الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة الطرف المسيطر في هذا التناقض، أو أن تكون الممارسة السياسية للطبقة الثورية النقيضة الطرف المسيطر فيه، اختلاف جذري تنعكس آثاره ليس في شكل تحرك هذا التناقض وحسب، أي في شكل محدد من الحركة المحورية للصراع الطبقي، بل كذلك في شكل تحرك بقية التناقضات البنيوية في علاقتها المحورية بهذا التناقض نفسه. والتناقض الاقتصادي نفسه من حيث هو القاعدة المادية لتطور البنية الاجتماعية، أي من حيث هو التناقض الأساسي المحدِّد لهذا التطور بتحديده لحركة الصراع الطبقي فيه، خاضع بالضرورة، في شكل تحركه بالذات، لفعل تحرك هذا التناقض السياسي، بالشكل الذي يتحدد فيه تحرك هذا التناقض الأخير بالطرف المسيطر فيه. فتحرك التناقض الاقتصادي في إطار ثباته البنيوي، أي في إطار إعادة إنتاج علاقات الإنتاج فيه، بفعل سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي، لكونها الطرف المسيطر في التناقض السياسي، يختلف عن تحركه في إطار تغييره البنيوي، أي في إطار التحويل الثوري لعلاقات الإنتاج فيه، بفعل سيطرة الممارسة السياسية للطبقة الثورية النقيضة كطرف مسيطر في التناقض السياسي، وبنجاحها في انتزاع السلطة السياسية من الطبقة المسيطرة. من هذا الاختلاف إذن، بين طرفي التناقض السياسي المسيطر أتى الاختلاف بين شكلي الحركة المحورية للصراع الطبقي، وبين شكلي ترابط المستويات البنيوية في تطور البنية الاجتماعية. وهنا أيضاً نلحظ التعقد في التناقض

الماركسي، إذ إنّ وحدة النقيضين تقوم على أساس اختلافهما، لا على أساس تماثلهما، كما هو الحال في التناقض الهيغلي. إنّ علاقة الاختلاف بين طرفي التناقض أساس لوجوده، فإن هي انتفت، انتفى التناقض نفسه. فهي التي تسمح إذن، برؤية التعقد في تحرك التناقض السياسي، لأنها الأساس النظري الضروري لفهم الحركة المحورية للصراع الطبقي.

ولدرء كل التباس، يجب تكرار القول: إنّ التعقد في هذا التناقض لا ينحصر في علاقة الاختلاف بين طرفيه، كما لو أن طرفيه عنصران بسيطان، فكل طرف منه في الحقيقة هو في حد ذاته وحدة تناقضية معقدة تضم عناصر مختلفة تخضع في تطور علاقاتها داخل وحدتها، أي في تطور تناقضاتها الثانوية، لتطور علاقة الاختلاف الرئيسية التي تضعها في مجابهة الطرف الآخر من التناقض الرئيسي، كما أن تطور علاقة الاختلاف الرئيسية هذه تخضع بدورها، في صيرورتها بالذات، لتطور علاقات التناقض الثانوي بين عناصر كل من طرفي التناقض الرئيسي. ولا ضرورة للتوسع في تكرار ما سبق أن بينا، سواء في هذه الدراسة، أم في دراسة سابقة تركز التفكير في جانب منها في بحث علاقة التناقض الرئيسي بالتناقضات الثانوية. لذا نكتفي بالإشارة هنا، لمتابعة البحث، إلى أن الحقل السياسي للصراع الطبقي هو حقل الممارسات السياسية لمختلف القوى الطبقية الاجتماعية، وليس للطبقتين الرئيسيتين فقط في البنية الاجتماعية. إلّا أن تحديد التناقض السياسي، من حيث هو تناقض رئيسي، كتناقض في البدء، أي في أساسه، بين هاتين الطبقتين الرئيسيتين، أو قل للدقة بين ممارستيهما السياسيتين، ضروري إطلاقاً لتحديد بنية الحقل السياسي في تعقده نفسه. فالممارسات السياسية لبقية القوى الطبقية تنتظم في بنية هذا الحقل السياسي دوماً بالنسبة إلى هاتين الممارستين السياسيتين للطبقتين الرئيستين. معنى هذا أن ممارستي الطبقتين النقيضتين هما في هذا الحقل قطباه. وهذا لا يعني إطلاقاً أن الطبقة أو الفئة الاجتماعية الثانوية التي هي في وضع اقتصادي، بسبب من تطور علاقات الإنتاج القائمة، أقرب إلى الطبقة الثورية النقيضة منها إلى الطبقة المسيطرة، تمارس بالضرورة بالفعل صراعها الطبقي داخل حقله السياسي إلى جانب الطبقة الثورية، أي في تحالف ثوري معها ضد الطبقة المسيطرة.

فالحركة العامة للصراع الطبقي تخضع، كما رأينا، في تحددها بالتناقض الاقتصادي، لآلية متميزة تختلف عن آلية هذا التناقض المحدد لها. وتحرك هذا الصراع داخل حقله السياسي مرتبط إلى حد كبير بتحركه داخل حقله الأيديولوجي. فما دامت الطبقة أو الفئة الطبقية الثانوية، كالبورجوازية

الصغيرة مثلاً، التي هي سند طبيعي موضوعي للطبقة الثورية النقيضة، كالطبقة العاملة مثلاً، بحكم وضعها الاقتصادي في إطار علاقات الإنتاج القائمة، تمارس صراعها الطبقي بأيديولوجية الطبقة المسيطرة، أي من موقع الخضوع للسيطرة الأيديولوجية لهذه الطبقة، فإن وضعها الطبقي في بنية الحقل السياسي يختلف عنه في بنية علاقات الإنتاج. معنى هذا أن وجودها الطبقي الاقتصادي كسند موضوعي للطبقة الثورية النقيضة ينعكس، في حقل الممارسات السياسية للصراع الطبقي، في وجودها كسند للطبقة المسيطرة، بسبب من خضوعها، في حقل الممارسات الأيديولوجية، للسيطرة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة. فكسر هذه السيطرة الأيديولوجية شرط ضروري لتحرير الصراع الطبقي من هذا القيد الذي يمنعه من التحرك داخل حقله السياسي في شكله الرئيسي كصراع سياسي بين الطبقتين الرئيستين والحلفاء الطبقيين لكل منهما، كما تحددهم موضوعاً بنية علاقات الإنتاج القائمة. لهذا السبب أمكننا القول: إنّ الطبقة الثورية النقيضة، أي النقيض الطبقي المباشر للطبقة المسيطرة، هي وحدها قادرة على وضع الطبقة المسيطرة في الأزمة السياسية لسيطرتها الطبقية، أي على الانتقال بالحركة المحورية للصراع الطبقي من شكلها الانتباذي إلى شكلها الانجذابي. وهذا وجه بالغ الأهمية من وجوه التعقد في التناقض الماركسي، وبشكل خاص في التناقض السياسي. فالعنصر المحدد لعلاقة الاختلاف التي تربط طرفي هذا التناقض الرئيسي هو، في البنية الاجتماعية الرأسمالية أو الكولونيالية، الممارسة السياسية للطبقة الثورية النقيضة، أي للطبقة العاملة التي هي النقيض المباشر للطبقة البورجوازية المسيطرة. معنى هذا أن انتقال الحركة المحورية للصراع الطبقي من شكلها الانتباذي إلى شكلها الانجذابي مرتبط بالضرورة بسيطرة هذه الممارسة السياسية للطبقة الثورية النقيضة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي، في إطار الوحدة المعقدة التناقضية نفسها التي تضم مختلف عناصر الطرف النقيض للطرف المسيطر في هذا التناقض السياسي. وكل تحرك لهذا التناقض أو تغير في طرفيه، أي تغيير في طرفه المسيطر، يتم بفعل سيطرة الممارسة السياسية لطبقة أو فئة اجتماعية أخرى غير الطبقة الثورية النقيضة ـ حتى وإن كانت هذه الطبقة أو هذه الفئة عنصراً من عناصر الطرف النقيض في هذا التناقض، كالبورجوازية الصغيرة مثلاً، ـ لا يقود إلى ذاك التحرك للصراع الطبقي في شكله الانجذابي.إنّ تحرك هذا الصراع في شكله هذا يجد إذن، شرطه الضروري في مقدرة الطبقة العاملة على الوصول، في ممارستها السياسية الثورية، إلى السيطرة داخل حقل الممارسات السياسية الطبقية، في

إطار تحالفها نفسه مع بقية القوى الطبقية التي تخضع، بنسب متفاوتة، لسيطرة الطبقة المسيطرة أو التحالف الطبقي المسيطر. فقيادة الطبقة العاملة شرط ضروري لوصولها إلى السيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي، وبالتالي لتحرك هذا الصراع في شكله الانجذابي.

ب ـ الترابط الانصهاري هو انصهار مختلف أشكال

الصراع الطبقي في شكله السياسي

في إطار هذا الشكل الأخير من الحركة المحورية للصراع الطبقي، تترابط المستويات البنيوية في البنية الاجتماعية بشكل انصهاري، بفعل سيطرة الممارسة السياسية الثورية للطبقة العاملة داخل الحقل السياسي لهذا الصراع. لا شك في أن هذه المستويات البنيوية تترابط دوماً في نسبتها إلى حركة التناقض السياسي الذي هو مركز السيطرة في ترابطها، إلّا أن الطرف المسيطر من هذا التناقض هو الذي يحدد في النهاية شكل هذا الترابط. لقد رأينا أن الشكل التراكبي الذي تترابط فيه هذه المستويات، بفعل سيطرة الممارسة السياسية للطبقة البورجوازية المسيطرة، يظهر جهاز الدولة، في استقلاله النسبي عن الممارسات السياسية الطبقية، على أنه بنية المستوى السياسي، والأجهزة الأيديولوجية، في استقلالها النسبي عن الممارسات الأيديولوجية الطبقية، على أنها بنية المستوى الأيديولوجي في البنية الاجتماعية. أما الشكل الانصهاري لهذا الترابط، فهو يبدد هذا الأثر الأيديولوجي لسيطرة الممارسة السياسية البورجوازية، فتتكشف فيه بنية المستوى السياسي على حقيقتها الطبقية كبنية التناقض السياسي الرئيسي الذي تجابه فيه الطبقة العاملة، في قيادتها التحالف الطبقي الثوري، سلطة الطبقة المسيطرة وممارستها لسيطرتها الطبقية. هنا، في هذا الإطار من التقاء، أو بالأحرى من تساتل تناقضات البنية الاجتماعية في مركز انصهارها السياسي، تظهر بالفعل، داخل الحقل السياسي نفسه للصراع الطبقي، الحقيقة الطبقية لجهاز الدولة، وأجهزته الأيديولوجية، في تبعيته للطبقة المسيطرة كأداة لممارستها السياسية، وبشكل عام لممارسة سيطرتها الطبقية. كما تظهر في هذا الإطار أيضاً تبعية الأجهزة الأيديولوجية، في وجودها الاجتماعي نفسه، للطبقة المسيطرة، كأداة لممارستها الأيديولوجية التي هي، بشكل مباشر، في خدمة ممارستها السياسية، أي إن هذه الأجهزة الأيديولوجية تظهر على حقيقتها، في تبعيتها لجهاز الدولة، كأدوات أيديولوجية تستخدمها الطبقة المسيطرة في ممارسة سيطرتها الطبقية. ثم إنّ انصهار التناقض

الأيديولوجي في مركزه السياسي يدل بالفعل على أنه مظهر أو شكل للتناقض السياسي، لا يستقل عنه في نسبته إليه إلّا في إطار التحرك السياسي لهذا الصراع. فمن المستحيل إذن، أن يكون الوجود الاجتماعي للأجهزة الأيديولوجية هو الذي يحدد بنية المستوى الأيديولوجي في البنية الاجتماعية، كما أن الوجود الاجتماعي لجهاز الدولة لا يحدد بنية المستوى السياسي فيها. هذا الترابط الانصهاري بين مستويات البنية الاجتماعية هو الذي يدل على أن بنية المستوى السياسي هي بنية التناقض السياسي من حيث هو تناقض محدد بين الممارسات السياسية الطبقية التي تنتظم داخل الحقل السياسي حسب تطور قطبيه الرئيسيين، وأن بنية المستوى الأيديولوجي هي بنية الشكل الأيديولوجي لوجود هذا التناقض السياسي نفسه. لذا، حين تنصهر التناقضات الاجتماعية، داخل الحركة المحورية للصراع الطبقي، في مركزها السياسي، يفقد بالضرورة المستوى الأيديولوجي استقلاله النسبي ويلتحم وجوده البنيوي في وجود المستوى السياسي نفسه، أي إن التناقض السياسي يصير بالفعل، كما هو في حقيقته، مركز تحرك مختلف التناقضات، فتفقد بذلك هذه التناقضات، في تحركها في شكلها السياسي الرئيسي، استقلال تحركها النسبي عن تحرك التناقض السياسي التي هي شكل له.

ولا بد لنا من التوقف لحظة عند هذه النقطة الأخيرة لنوضح تماماً ما نقصد بهذا الترابط الانصهاري للتناقضات البنيوية. لقد رأينا أن هذه التناقضات، من حيث هي تناقضات بين ممارسات طبقية محدَّدة للصراع الطبقي نفسه، تترابط، في تفاوت تطورها، في نسبتها إلى الحركة المحورية لهذا الصراع، وليس في نسبتها إلى التناقض الاقتصادي الأساسي، وأن شكل هذا الترابط يختلف باختلاف شكل هذه الحركة. فترابطها الانصهاري إذن، أي انصهارها في المركز السياسي لتطورها، هو انصهار لمختلف أشكال وجود التناقض السياسي في شكله السياسي نفسه، أي إن مختلف حقول الصراع الطبقي تنصهر في حقله السياسي.

ليس في هذا القول تكرار لما سبق، أو قل على الأصح: إنّ هذا التكرار لم يأت منا اعتباطاً، بل عن حاجة، في سياق هذا التحليل النظري، إلى تحديد وضع التناقض الاقتصادي، من حيث هو التناقض الأساسي، في هذا الترابط الانصهاري للتناقضات. وهذا وجه آخر من تعقد العلاقة بين هذا التناقض المحدِّد للتناقض السياسي المسيطر. يصعب جداً القول هنا، بشكل عام وتجريدي، إن هذه الحركة من انصهار التناقضات في مركز تطورها السياسي تشمل أيضاً التناقض الاقتصادي نفسه، وكأن مجرد تحرك الصراع الطبقي في

شكله الرئيسي كصراع سياسي يقود إلى محو التفاوت البنيوي الذي يتميز فيه التناقض الاقتصادي كتناقض محدد لبقية التناقضات البنيوية في تحديده الحركة المحورية للتناقض السياسي المسيطر. إنّ القول بانصهار التناقض الاقتصادي، كأي تناقض آخر، في المركز السياسي لتطور التناقضات، يفقده طابعه النظري كتناقض محدد، ويضعه على صعيد واحد مع بقية التناقضات التي هي، كما رأينا، في إطار الحركة المحورية للصراع الطبقي، أشكال وجود طبقية محددة من التناقض السياسي نفسه. وفي هذا نفي لقانون تفاوت التطور، أو قل: إنّ فيه فهماً خاطئاً لهذا القانون يركز على سيطرة التناقض السياسي في علاقته ببقية التناقضات، بمعزل عن تحدده، في تحركه، بل في شكل هذا التحرك، بالتناقض الاقتصادي الأساسي. هذا الفهم الخاطىء يعود في أساسه إلى عدم التمييز، في هذا القانون، بين ما سميناه بالتفاوت البنيوي والتفاوت التطوري، أو بين علاقة التحدد وعلاقة السيطرة. وكما أن حصر علاقة التفاوت بين التناقضات في علاقة التحدد بينها يقود إلى عدم فهم دور الصراع الطبقي في تطور البنية الاجتماعية، كما هو الحال عند آلتوسير، كذلك فإن حصر علاقة التفاوت هذه في علاقة السيطرة يقود إلى ما سميناه بالتضخم السياسي، وبالتالي إلى تأويل إرادي للتطور التاريخي، كما يبدو لنا ذلك في مقالة ماوتسي تونغ «في التناقض». حين يفقد التناقض الاقتصادي طابعه النظري كتناقض محدِّد، بانصهاره ذاك في المركز السياسي لتطور التناقضات، كما لو أنه، مثلها، شكل من أشكال وجود التناقض السياسي المسيطر، ينفلت تطور البنية الاجتماعية، وبالتالي تطور الصراع الطبقي، من إطاره البنيوي الموضوعي المحدِّد له، ويخضع بذلك لمجرد الإرادة الذاتية للطبقة التي تقود هذا الصراع من موقع الهجوم في حقله السياسي. وفي انفلات الصراع الطبقي من موضوعية هذا الإطار البنيوي للتناقض الاقتصادي، يكمن الخطر الجسيم على صيرورة الحركة الثورية، لأن هذه الحركة تقع، بانفلاتها هذا، فريسة الوهم الذي تولده ذاتية الإرادة الطبقية.

إنّ حركة انصهار التناقضات في مركزها السياسي لا تشمل إذن، التناقض الاقتصادي، بل الشكل الاقتصادي لوجود التناقض السياسي المسيطر. معنى هذا أن الشكل الاقتصادي للصراع الطبقي هو الذي ينصهر في هذا المركز السياسي، فيتفجر هذا الصراع على حقيقته كصراع سياسي، أي كصراع من أجل السلطة السياسية. فالقول بانصهار التناقض الاقتصادي في التناقض السياسي، في هذا الإطار من التحرك الانجذابي للصراع الطبقي، قول خاطىء

يستند نظرياً، إلى ذاك الغموض الذي أشرنا إليه سابقاً في عدم التمييز بين التناقض الاقتصادي في علاقة القوى المنتجة بعلاقات الإنتاج من جهة، وبين ما يظهر في شكل تناقض اقتصادي هو في الحقيقة شكل لوجود التناقض السياسي في إطار الحركة الانتباذية للصراع الطبقي، أي تناقض بين الممارسات الاقتصادية الطبقية لهذا الصراع نفسه، من جهة أخرى. إنّ انصهار التناقضات في مركزها السياسي هو إذن، انصهار لمختلف أشكال الصراع الطبقي في شكله السياسي، فلا يصح، على هذا الأساس، بكل دقة نظرية، إدخال التناقض الاقتصادي في حركة الانصهار هذه. وعدم انصهار هذا، التناقض الأساسي في المركز السياسي لانصهار بقية التناقضات لا يعني مطلقاً أنه في وضع بنيوي تماثلي، أي ثابت، خارج عما يحدثه تحرك الصراع الطبقي في شكله الرئيسي كصراع سياسي من تغيرات بنيوية في التطور التفاوتي للبنية الاجتماعية وفي ترابط تناقضاتها أو مستوياتها البنيوية، بل على العكس من ذلك تماماً، إن وضعه البنيوي في علاقته ببقية التناقضات، في إطار ترابطها الانصهاري، يختلف عنه في إطار ترابطها التراكبي، أي إنه يستحيل أن يكون بمنأى عن حركة الانصهار تلك، بل له علاقة محددة معها يجب تبيانها لدرء كل التباس عن التحليل النظري. وما علاقته هذه سوى علاقته بالتناقض السياسي نفسه، في شكل وجوده الطبقي المحدد بالممارسة السياسية للطبقة الثورية النقيضة، كطرف مسيطر فيه. فالتناقض الاقتصادي، كتناقض أساسي محدد لبقية التناقضات، من حيث هي، في إطار الحركة المحورية للصراع الطبقي، أشكال محددة من التناقض السياسي المسيطر، ليس في علاقة خارجية معها. وتحديده كإطار بنيوي لتطور هذه التناقضات يضعه بالضرورة في علاقة داخلية معها يستحيل فيها أن يكون في وضع بنيوي تماثلي حين تمر هذه التناقضات بتغير نوعي في شكل ترابطها البنيوي نفسه. وإذا كان هذا الإطار البنيوي محدداً لهذا التغير، فلا بد أيضاً من أن يكون هذا التغير محدداً بدوره للإطار البنيوي الذي يحدده. فتحرك التناقض الاقتصادي في إطار ثباته البنيوي، أي في إطار من توافق طرفيه، بعيداً عن الأزمات الاقتصادية العنيفة، يحدد شكلاً من تحرك الصراع الطبقي انتباذياً، تترابط فيه المستويات البنيوية بشكل تراكبي، فيكون بذلك الثبات البنيوي للتناقض الاقتصادي أساساً لتحركه نفسه، وأساساً لتحرك بقية التناقضات، أي شرطاً ضرورياً لإمكان تحرك الصراع الطبقي، في شكله كصراع اقتصادي، بوجه خاص، وكصراع أيديولوجي، كما أن استمرار تحرك هذا الصراع في شكله هذا الذي ينطلق في إمكانه، من توافق طرفي

التناقض الاقتصادي كإطار بنيوي ثابت لتحركه، شرط ضروري لاستمرار تحرك هذا التناقض في إطار ثباته البنيوي نفسه. أما تحرك التناقض الاقتصادي في إطار من عدم توافق طرفيه، بسبب من تراكم الصراعات الطبقية نفسها التي يحددها وبسبب من تطورها، أي في إطار تصير فيه علاقات الإنتاج، في ثباتها البنيوي، العقبة الرئيسية في وجه تطور القوى المنتجة، فهو يخلق الشرط المادي الضروري لتحرك الصراع الطبقي في شكله الانجذابي. في إطار هذا الشكل من تحرك الصراع الطبقي، تظهر بحدة ضرورة تغيير الإطار البنيوي لتحرك هذا الصراع، أي ضرورة تفجيره. فعلاقة التناقض الاقتصادي إذن، بالتناقض السياسي، أي بالصراع الطبقي، علاقة توافق ما دامت هذه العلاقة قائمة على أساس من الثبات البنيوي للتناقض الاقتصادي، يتحدد فيه ترابط المستويات البنيوية بشكل تراكبي. أما حين يتحرك التناقض الاقتصادي في إطار من عدم التوافق بين طرفيه، وتترابط هذه المستويات بشكل انصهاري، في الشروط المحددة التي ذكرنا آنفاً، فإنّ العلاقة هذه تصير بالفعل علاقة عدم توافق بنيوي بين التناقضين يستحيل فيها أن يستمر التناقض الاقتصادي في وجوده كإطار بنيوي ثابت لتطور البنية الاجتماعية، فتظهر بذلك، في أفق تحرك الصراع الطبقي، ضرورة تفجير هذا الإطار البنيوي.

لا شك في أن التناقض الاقتصادي هو الأساس المادي لكل تحرك للصراع الطبقي، إلّا أن الفرق كبير جداً بين أن يكون، في ثباته البنيوي، أي في بقائه التماثلي وفي تجدد هذا التماثل، أساساً لهذا التحرك، وبين أن يكون أساساً له في ضرورة تفجير ثباته البنيوي، أي في ضرورة تغيير ما هو ثابت فيه من علاقات الإنتاج الطبقية. هذا التغيير هو حل للتناقض الاقتصادي. إلّا أن هذا الحل ليس اقتصادياً، إذ إنّ هذا التناقض لا يجد في منطق تطوره إمكان حله، فحله لا يكون إلّا بحل التناقض السياسي الذي يستلزم بالضرورة ذاك الترابط الانصهاري لمختلف التناقضات البنيوية التي تضمها الحركة المحورية للصراع الطبقي. إذا كان بقاء التناقض الاقتصادي في ثباته البنيوي أساساً لتحرك الصراع الطبقي في شكله الانتباذي، وبالتالي شرطاً ضرورياً لوجود مختلف الحلول غير السياسية لهذا الصراع، أو بالأحرى لوجود حلول لمختلف الأشكال غير السياسية لهذا الصراع، فإن تحرك هذا الصراع في شكله الانجذابي أساس لتفجير الثبات البنيوي للتناقض الاقتصادي، وبالتالي شرط ضروري لوجود حل لهذا التناقض. إنّ الحل السياسي للتناقض السياسي، لكون هذا التناقض مركز انصهار لمختلف التناقضات الاجتماعية،

ليس حلاً لهذا التناقض وحده، بل هو في الوقت ذاته الحل الجذري، أي الثوري، لهذه التناقضات بمقدار ما هو حل للتناقض السياسي نفسه. ولا غرابة في هذا، إذ إنّ جذور هذه التناقضات، بالمعنى الدقيق للكلمة، تمتد في هذا التناقض المسيطر الذي هي منه أشكال وجود محددة. أما وضع التناقض الاقتصادي، في علاقته بالتناقض السياسي، فمختلف عن وضع هذه التناقضات في علاقتها بهذا التناقض الأخير نفسه، إذ ليس مثلها شكلاً محدداً من أشكال وجوده، بل الإطار البنيوي، أي الأساس المادي لتحركها في علاقتها بالحركة المحورية للتناقض السياسي. وبرغم وجود هذا الاختلاف، يجد التناقض الاقتصادي حله في حل التناقض السياسي نفسه. إلّا أن المنطق الذي يخضع له الحل السياسي لهذا التناقض الاقتصادي يختلف عن المنطق الذي يخضع له الحل السياسي لبقية التناقضات. فوجود هذه التناقضات في إطار الحركة المحورية للصراع الطبقي كأشكال محددة من التناقض السياسيي هو الذي يفرض بالضرورة أن يكون حلها الجذري حلاً سياسياً. أما بالنسبة للتناقض الاقتصادي، فلقد رأينا في بدء هذا البحث أن بقاءه في ثباته البنيوي، أي إن تجدد علاقات الإنتاج فيه يتم، في آليته الطبيعية بالذات، بفعل تحرك التناقض السياسي نفسه، في شكل وجوده الطبقي المحدد بسيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي. إنّ هذه العلاقة البنيوية التي تربط التناقض الاقتصادي بالتناقض السياسي هي التي توضح لنا المنطق المتميز الذي يخضع له، في ضرورته بالذات، الحل السياسي للتناقض الاقتصادي. لقد قلنا، وكررنا القول كثيراً، إن هذا التناقض هو المحدد للتناقض السياسي، إلّا أنه، بدوره، يتحدد به ـ أي بالتناقض السياسي ـ بالشكل الذي هو به يحدده. فتحديد التناقض الاقتصادي للتناقض السياسي بشكل تكون فيه الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة الطرف المسيطر في هذا التناقض يولد نوعاً من العلاقة بين التناقضين يحدد فيها التناقض السياسي التناقض الاقتصادي بشكل يحافظ فيه على الثبات البنيوي لهذا التناقض الأخير، أي بشكل يؤبد فيه علاقات الإنتاج القائمة. أما تحديد التناقض الاقتصادي للتناقض السياسي بشكل تكون فيه الممارسة السياسية للطبقة الثورية النقيضة الطرف المسيطر في هذا التناقض، فهو يولد نوعاً من العلاقة بين التناقضين يحدد فيها التناقض السياسي التناقض الاقتصادي بشكل يفجر فيه الثبات البنيوي لهذا التناقض الأخير، أي بشكل يحدث فيه التغيير الجذري في علاقات الإنتاج القائمة. فإذا كان البقاء نفسه للتناقض الاقتصادي في ثباته البنيوي أثراً لتحرك التناقض

السياسي في شكل محدد من وجوده الطبقي، فمن الطبيعي جداً أن يكون حل التناقض الاقتصادي بالضرورة حلاً سياسياً، أي أثراً لتحرك التناقض السياسي في شكل وجوده الطبقي المحدد بسيطرة الممارسة السياسية للطبقة الثورية النقيضة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي.

11 ـ مرّة أخرى حول الحزب الثوري

بعد هذا التوضيح النظري الأخير، نجد ضرورة في متابعة تحليل هذا الشكل الانصهاري من ترابط التناقضات البنيوية، وفي التوقف، بوجه خاص، عند قضية أشير إليها تلميحاً من غير أن تأخذ قسطها الضروري من المعالجة.

بسبب من تنضيد التناقضات أو المستويات البنيوية في إطار ترابطها التراكبي، تظهر أداة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ـ أي جهاز الدولة ـ مستقلة عن أداء ممارستها الأيديولوجية ـ أي الأجهزة الأيديولوجية ـ برغم وجود علاقة التبعية الموضوعية التي تربط هذه بتلك. وظهور هاتين الأداتين في استقلالهما قائم في أساسه على ظهور مستوييهما البنيويين في استقلالهما الذاتي، بحكم منطق الحركة الانتباذية الخاصة بالممارسة السياسية للطبقة المسيطرة. لذا نجد أن علاقة التبعية التي تربط الأجهزة الأيديولوجية بجهاز الدولة لا تظهر بالفعل إلّا من زاوية طبقية نقيضة لزاوية هذه الطبقة، أي من زاوية الممارسة السياسية الثورية للطبقة العاملة، بسبب منطق الحركة الانجذابية الخاصة بهذه الممارسة السياسية الثورية. فعلى نقيض الطبقة المسيطرة، من الطبيعي جداً أن يكون الحزب، أي التنظيم الثوري للطبقة العاملة، أداة ممارستها السياسية، وفي الوقت ذاته أداة ممارستها الأيديولوجية. إنّ الطبقة العاملة، في مختلف ممارسات صراعها الطبقي، حين تنطلق، في شروط تاريخية محددة، من واقع تنضيد المستويات البنيوية في البنية الاجتماعية، لا تنطلق من تكريس هذا الواقع التنضيدي الذي هو في الحقيقة أثر مباشر للممارسة السياسية المسيطرة للطبقة المسيطرة، بل من ضرورة رفضه الثورية للوصول إلى نقضه الفعلي، في وصول ممارستها السياسية إلى موقع السيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي. وهذا النقض للواقع التنضيدي يتمثل بالفعل في وجود الحزب في حد ذاته، من حيث هو مركز قيادة مختلف ممارسات الطبقة العاملة لصراعها الطبقي من أجل الوصول إلى السلطة السياسية. فليس من المنطق العلمي القول: إنّ للطبقة العاملة، كالطبقة المسيطرة، أجهزة أيديولوجية في مواجهة الأجهزة الأيديولوجية للدولة، هي أداة ممارستها الأيديولوجية، لأن في هذا القول تكريساً للواقع التنضيدي وقبولاً ضمنياً به كواقع تكمن موضوعيته، من حيث هو واقع تنضيدي في تجرده عن علاقات الصراع الطبقي الدائر فيه، وليس في علاقته الطبقية نفسها بالممارسة السياسية للطبقة المسيطرة. ومن الخطأ الفادح أيضاً اعتبار حزب الطبقة العاملة جهازاً

أيديولوجياً كأحزاب بقية الطبقات، المسيطرة منها وغير المسيطرة ـ كما يقول بذلك ضمناً آلتوسير، وكما يقبل هذا القول أيضاً بلتهايم ـ لأن في هذا نفياً للأساس الطبقي الضروري لكل تحليل علمي للواقع الاجتماعي، أي للاختلاف الموضوعي في هذا التحليل وفي تكشف الواقع له بين زاوية الطبقة المسيطرة وزاوية الطبقة الثورية النقيضة، ولأن فيه قصوراً عن فهم طبيعة أداة الممارسة السياسية للطبقة العاملة، وعن فهم طبيعة الحركة الانجذابية الخاصة بهذه الممارسة؛ إذ كيف يمكن أن يكون الحزب الذي هو جهاز أيديولوجي أداة الممارسة السياسية للطبقة العاملة في صراعها الطبقي من أجل انتزاع السلطة السياسية؟ إن وجود جهاز الدولة في حد ذاته يحدد كل جهاز أيديولوجي كجهاز أيديولوجي للدولة، أي أنه يضفي عليه بالضرورة طابعاً طبقياً يتحدد في علاقة التبعية الطبقية التي تربطه به. وآلتوسير محق في هذا القول. إلّا أنه ليس محقاً حين ينقاد في تحليله هذا إلى اعتبار حزب الطبقة العاملة جهازاً أيديولوجياً، لأنه بهذا يمنع نفسه من فهم العملية الثورية ذاتها كصراع طبقي سياسي تخوضه الطبقة العاملة بقيادة حزبها الثوري، أي بتنظيمها الثوري، ضد الطبقة المسيطرة وضد جهاز دولتها القمعي.

من زاوية النظر الطبقي للطبقة العاملة، وبحكم منطق الحركة الانجذابية الخاص بالممارسة السياسية لهذه الطبقة الثورية، يتكشف الطابع الطبقي للأجهزة الأيديولوجية القائمة، وارتباطها التبعي بأداة السيطرة السياسية للطبقة المسيطرة. والطبقة العاملة، في ممارستها الأيديولوجية لصراعها الطبقي، تجابه مجابهة مباشرة هذه الأجهزة البورجوازية، إلّا أنها لا تجابهها بأجهزة أيديولوجية أخرى خاصة بها، فحزبها الثوري هو نفسه أداة مجابهتها الأيديولوجية هذه. معنى هذا أن التناقض الأيديولوجي، كتناقض طبقي، ليس قائماً بين أجهزة أيديولوجية بورجوازية وأجهزة أيديولوجية بروليتارية، بل بين ممارسة أيديولوجية بورجوازية، أداة سيطرتها أجهزة أيديولوجية تخفي طابعها الطبقي في شكل ظهورها الاجتماعي، بل في تبعيتها للدولة بالذات، بمقدار ما يتستر الطابع الطبقي للدولة في شكل ظهورها الاجتماعي، وبين ممارسة أيديولوجية بروليتارية، أداة نقضها لهذه السيطرة الأيديولوجية البورجوازية هي الحزب الثوري نفسه. ولقد بيّنا سابقاً آلية الممارسة الأيديولوجية الثورية في كونها نقيضاً لآلية الممارسة الأيديولوجية البورجوازية، فلا حاجة بنا إلى تكرار ما سبق تبيانه. غير أن ما نود الإشارة إليه هنا هو موقف الطبقة العاملة، في ممارستها الأيديولوجية لصراعها الطبقي، من هذه الأجهزة

الأيديولوجية للدولة، أي من هذه الأجهزة التي يكمن دورها الرئيسي في ضبط عملية إنتاج علاقات الإنتاج القائمة بشكل تتحقق فيه هذه العملية، في آليتها الطبيعية، كمجرد عملية اقتصادية. إن دور هذه الأجهزة في عملية الصراع الطبقي هو الذي يحدد موقف الطبقة العاملة منها. فالأدوات هذه للممارسة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة هي في الحقيقة الأدوات الأيديولوجية للممارسة السياسية لهذه الطبقة، وهي بالتالي حقل يحتدم فيه الصراع الطبقي من أجل الوصول إلى السلطة السياسية، أي إلى السيطرة الطبقية. ومما يزيد من حدة هذا الصراع الطبقي الذي يدور داخل هذه الأجهزة الأيديولوجية، ويعوقه في الوقت نفسه، هو ظهورها في شكل اجتماعي يخفي طابع وجودها الطبقي، أي تبعيتها للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، في تبعيتها للدولة. إنّ الموقف الستراتيجي للطبقة العاملة من هذه الأجهزة هو موقف مجابهة طبقية تحاول فيه الطبقة العاملة الوصول إلى هدفين مترابطين:

أولاً ـ إبطال فعل هذه الأجهزة في إحكام السيطرة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة على تطور الوعي الاجتماعي.

ثانياً ـ استخدام هذه الأجهزة ضد الطبقة المسيطرة نفسها، أي الوصول في تطور الصراع الطبقي إلى حد تتمكن فيه الطبقة العاملة من أن تستخدم هذه الأجهزة، أو جزءاً منها، كأدوات في ممارستها الأيديولوجية الثورية لصراعها الطبقي ضد السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة.

ليس بين تحقق هذين الهدفين علاقة تتابع زماني، فهما وجهان من عملية واحدة معقدة هي عملية صراع طبقي تمارسه الطبقة العاملة المنظمة في حزبها الثوري، بهدف الوصول إلى موقع السيطرة داخل الحقل الأيديولوجي لهذا الصراع. إنّ استخدام الطبقة العاملة لهذه الأجهزة، أو لبعض منها، ضد السيطرة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة، يعيق التحقق الآلي لعملية إعادة إنتاج علاقات الإنتاج القائمة. وهنا تكمن الدلالة السياسية لممارسة الأيديولوجية الثورية. فالموقف الثوري الحقيقي من هذه الأجهزة ليس موقفاً عدمياً يهدف إلى هدمها لمجرد كونها أجهزة أيديولوجية ـ فكأن إبطال فعلها يكون في هدمها الوهمي هذا ـ كما أنه ليس موقفاً انتهازياً يعزلها في وجودها الاجتماعي عن الوجود الطبقي للدولة، فيجعل من السيطرة عليها غاية لذاتها مستقلة عن هدف كل صراع طبقي، وهو الوصول إلى السلطة السياسية. إنّ ربط الممارسة الأيديولوجية بالممارسة السياسية للصراع الطبقي هو الذي يوضح لنا هذا الموقف الستراتيجي الثوري من الأجهزة

الأيديولوجية. وزيادة في الإيضاح نورد هنا مثال المدرسة التي هي، في البنية الاجتماعية الرأسمالية، الجهاز الأيديولوجي الرئيسي في سلسلة الأجهزة الأيديولوجية. فالموقف العدمي من هذا الجهاز يظهر في شعار رفع في حوادث أيار من سنة 1968 في فرنسا مثلاً، وهو شعار «هدم الجامعة»، أي خلق شروط محددة داخل المدرسة يستحيل فيها تحقق عملية التعليم، وكأن إبطال فعل هذا الجهاز الأيديولوجي يتم بإبطال عملية التعليم نفسها. أما الموقف الانتهازي الذي هو مرافق للموقف العدمي ووجه آخر له، فيظهر في شعار «السلطة الطالبية» الذي يستند في أساسه إلى وهم أيديولوجي يعزل السلطة الأيديولوجية عن السلطة السياسية، فتظهر بذلك السيطرة على الأجهزة الأيديولوجية، في انفصالها عن السيطرة على جهاز الدولة، على حقيقتها الفعلية كسيطرة وهمية، وتظهر أيضاً هذه «السلطة الطالبية» بالفعل كسلطة وهمية. وليس غريباً إطلاقاً أن يرفع في حوادث أيار هذه شعار آخر رئيسي هو شعار: «الخيال في السلطة». حين تعجز الممارسة المتثورة عن الوصول إلى السلطة الفعلية، تجد في الخيال سلاحاً فعالاً يقودها إلى سلطة وهمية. إنّ الوصول إلى السلطة الأيديولوجية يكون بالوصول إلى السلطة السياسية، وليس باحتلال إدارات كما يتوهم البعض من طلاب جامعتنا اللبنانية. ثم إنّ المدرسة غير المصنع، واحتلال الأولى ليس له إطلاقاً فعل احتلال الثاني. وحوادث أيار نفسها في فرنسا تدل على هذا الاختلاف الجذري بين شكلين من النضال متشابهين في الظاهر. إنّ في احتلال الطبقة العاملة للمصانع، أي في تملكها الجماعي، وإن كان مؤقتاً، لوسائل الإنتاج، خطراً مباشراً، وبالتالي سياسياً، يهدد الأساس المادي الذي تقوم عليه السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة. أما احتلال إدارة الجامعة اللبنانية مثلاً، فلا يعني شيئاً، سوى وهم صبياني بأن هذه الإدارة، في ماديتها (أي في مكاتبها وكراسيها وطاولاتها وتلفوناتها الخ...) كالمصنع، وسائل إنتاج في عملية «الإنتاج الأيديولوجي».!!

12 ـ ديموقراطية التعليم

إن الموقف الثوري من هذا الجهاز الأيديولوجي الرئيسي الذي هو المدرسة يظهر مثلاً في شعار «ديموقراطية التعليم». هذا الشعار هو بالفعل شعار مجابهة طبقية، لأن فيه فضحاً للأسس الطبقية غير الديموقراطية التي يقوم عليها نظام التعليم في بنية اجتماعية رأسمالية أو كولونيالية، والتي يتحدد في إطارها الدور الأيديولوجي الطبقي للمدرسة، في علاقته الوثيقة بعملية تجدد علاقات الإنتاج القائمة. ومضمون هذا الشعار يتحدد في علاقة نقضه لهذا الدور للمدرسة في إطار الحركة العامة للصراع الطبقي. فمجابهة الشبكة المعقدة من التصفية الطبقية التي تتحرك المدرسة وتتطور في حدودها في هدف الحفاظ على الطابع الطبقي الخاص بعلاقات الإنتاج القائمة، تحدد لديموقراطية التعليم معنى أولياً هو ضرورة فتح أبواب التعليم، بمختلف مراحله، أمام أوسع الفئات الشعبية، وبوجه خاص أمام الفئات الكادحة المحرومة منه أصلاً بحكم وضعها الطبقي بالذات. غير أن ديموقراطية التعليم لا تنحصر في تعميمه، وإن كانت تستلزم بالضرورة تعميمه، والفرق كبير بين العمليتين. قد يتخذ هذا الشعار، في البدء، في بنية اجتماعية كولونيالية، كلبنان، مثلاً، معنى تعميم التعليم، بسبب من انتشار الأمية بين فئات واسعة، قد تكون متزايدة، من أبناء الطبقات الكادحة، في الريف بشكل خاص، إلّا أن من الخطأ حصره فيه، أي في معناه هذا. فتعميم التعليم، في مرحلته الابتدائية، وحتى التكميلية أو الثانوية، في ارتباطه العضوي بعملية التجدد المتوسع للرأسمال، وبالتالي لعلاقات الإنتاج القائمة، يفترض ويستلزم في الوقت نفسه وجود التفاوت فيه كشرط لتحققه. معنى هذا أن التجدد المتوسع للرأسمال يحدد تعميم التعليم بشكل تخص فيه كل فئة اجتماعية بقدر وبنوع معينين من المعرفة يحددهما وضعها الخاص في عملية الإنتاج الاجتماعي، أي المكان الذي تحتله في إطار علاقات الإنتاج القائمة. فتعميم التعليم إذن، يقضي على الأمية بمقدار ما يتطلب ذلك تطور الإنتاج الاجتماعي في إطار التجدد المتوسع للرأسمال، إنما هو لا يقضي مطلقاً على التفاوت القائم في التعليم بين أبناء مختلف الطبقات الاجتماعية، بل بالعكس ينطلق منه ويكرسه، أو قل ليكرسه. وهنا يكمن الطابع الطبقي التضليلي «للديموقراطية» البورجوازية في ميدان التعليم. إنّ ديموقراطية التعليم ليست في تعميم هذا التفاوت الطبقي فيه، بل في القضاء عليه بشكل يتمكن فيه أبناء الطبقات الكادحة من استخدام

المدرسة، والجامعة منها بشكل خاص، للوصول إلى معرفة خصت بها الطبقة المسيطرة أبناءها بإقامة مختلف السدود المنيعة في وجه أبناء أعدائها الطبقيين. فالقضاء على التفاوت الطبقي في التعليم، كحصر التعليم الجامعي مثلاً في أبناء الطبقة المسيطرة، لا يكون بإبطال عملية التعليم نفسها، أو «بهدم الجامعة»، بل بهدم السدود التي تحصر هذا التعليم بأبناء الطبقة المسيطرة وتمنعه عن الطبقات الكادحة، أي بوضع الجامعة في متناول هذه الطبقات وأبنائها. وهذا يتطلب إعادة نظر جذرية في البناء الطبقي لنظام التعليم القائم.

ثم إنّ لديموقراطية التعليم معنى آخر غير هذا الرفض وهذا الفضح لمبدأ التصفية الطبقية. فدور المدرسة في توفير تحقق هذه العملية من تجدد علاقات الإنتاج لا يقتصر على إقامة السدود المنيعة في وجه الطبقات الكادحة وأبنائها بشكل تتأبد فيه سيطرة الطبقة المسيطرة بتجددها المستمر، بل هو يكمن أيضاً في إخضاع تطور الوعي الاجتماعي عند مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية لسيطرة الأيديولوجية المسيطرة بشكل يتكون فيه وعي كل فئة اجتماعية حسب ما يتطلبه وضعها الاجتماعي في علاقات الإنتاج القائمة من وعي أو من أشكال محددة من الوعي، أي حسب ضرورة بقائها المؤبد في وضعها الطبقي هذا.

في ضوء هذا الدور الأيديولوجي الطبقي للمدرسة، يتخذ شعار ديموقراطية التعليم معنى تحرير التعليم، وبالتالي تحرير المعرفة من سيطرة أيديولوجية الطبقة المسيطرة. من هنا أتت ضرورة النضال من أجل تعديل البرامج التعليمية، أي من أجل إصلاح التعليم في أفق التحرر من هذه السيطرة الأيديولوجية. فالمدرسة إذن، مكان يحتدم فيه الصراع الطبقي في شكله كصراع أيديولوجي بين تيارات أيديولوجية مختلفة تعبر عن مصالح طبقية مختلفة. ومهم جداً بالنسبة للصراع الطبقي نفسه ألّا تكون السيطرة المطلقة في المدرسة لأيديولوجية الطبقة المسيطرة. إن كل ثغرة يمكن إحداثها في بناء هذه الأيديولوجية المسيطرة تنعكس في تحرك المدرسة، أي في دورها الطبقي بالذات كجهاز أيديولوجي رئيسي للدولة، وبالتالي في الحركة العامة للصراع الطبقي. فاستخدام المدرسة، ولو جزئياً، في مجابهة أيديولوجية الطبقة المسيطرة، يضعها في تناقض نسبي مع دورها الطبقي الطبيعي نفسه، أي مع دورها في إحكام سيطرة هذه الأيديولوجية المسيطرة على تطور الوعي الاجتماعي. وتحركها في إطار هذا التناقض النسبي يعرقل نسبياً تحقق تلك العملية من تجدد علاقات الإنتاج القائمة، فيزيد ذلك من احتدام الصراع

الطبقي فيها. إنّ نضالات الحركة الطالبية اللبنانية في الفترة الأخيرة، في ارتباطها الموضوعي بالحركة الشعبية، خير دليل على وجود هذه الحلقة من احتدام الصراع الطبقي، في شكله كصراع أيديولوجي، داخل المدرسة. وليس غريباً أن تنظر البورجوازية الكولونيالية اللبنانية إلى شعارات الحركة الطالبية، من تعزيز التعليم الرسمي وجعل المدرسة الرسمية المركز الرئيسي للتعليم وتحريره من سيطرة الأيديولوجية الامبريالية وتوجيهه في خط إنتاج الثقافة الوطنية وتعديل البرامج التعليمية في هذا الخط بالذات... إلخ، نظرة الخوف الطبقي من استخدام المدرسة الرسمية ضد سيطرة أيديولوجيتها المسيطرة. هذا الخوف الطبقي البورجوازي مع الدور الذي يمكن أن تلعبه المدرسة الرسمية، في شروط تاريخية محددة من تطور الصراع الطبقي، يلقي لنا الضوء على موقف البورجوازية اللبنانية من هذه المدرسة ـ وهو بالطبع موقف تآمر وخيانة وطنية، معاد للعلم والثقافة ـ وهو في الوقت نفسه يلقي لنا الضوء على صحة الموقف الثوري من هذا الجهاز الأيديولوجي الرئيسي بشكل خاص، ومن الأجهزة الأيديولوجية بشكل عام، كالمجالس والأندية الثقافية مثلاً.

غير أن استخدام هذه الأجهزة ضد السيطرة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة لا يخضع لتطور منطق الصراع الأيديولوجي وحده، بمعزل عن الحركة العامة للصراع الطبقي، بل إنه، في خضوعه لتطور ذاك المنطق، يخضع، في إمكانه نفسه، لهذه الحركة العامة. وهذا وجه من وجوه الترابط الداخلي بين مختلف أشكال الصراع الطبقي، يؤكده ويسمح بفهمه الطابع المحوري لحركة هذا الصراع الطبقي. فاحتدام هذا الصراع مثلاً، بشكل خاص في حقله الاقتصادي، يزيد من حدته في حقله الأيديولوجي، فيخلق بذلك شروطاً موضوعية ملائمة لاستخدام تلك الأجهزة الأيديولوجية البورجوازية، ولاسيما المدرسة، ضد الطبقة المسيطرة. وتجربة السنوات الأخيرة من مختلف نضالات الجماهير الشعبية في لبنان تبيّن لنا، في تطور المدرسة الرسمية نفسها، العلاقة الوثيقة بين الشكل الاقتصادي للصراع الطبقي وشكله الأيديولوجي.

ولا حاجة بنا إلى القول: إنّ هذه العلاقة ليست ميكانيكية. فاستقلال الحركة الطالبية، في الظاهر، عن الحركة الشعبية، من حيث هي حركة مطلبية، هو في حد ذاته دليل على أنها ليست علاقة ميكانيكية، بل دياليكتيكية موضوعية. وهي، لكونها كذلك، لا تظهر للوعي المباشر، لأنها لا تظهر للعين التجريبية التي تتوقف عند الظاهر، بل لعين العقل التحليلية التي تبدد الظاهر فتنفذ إلى ما يخفيه من جوهر، أي من واقع فعلي هو

مبدأ تفسيره، لأنه أساس لوجوده.

ليس بكاف أن نربط تطور الصراع الأيديولوجي في استخدام هذه الأجهزة ضد الطبقة المسيطرة بالحركة العامة للصراع الطبقي، بل من الضرورة الإشارة، بهذا الصدد، إلى ارتباط هذا الاستخدام، في إمكان تحققه بالذات بتطور الوضع الاقتصادي العام، أي بتطور التناقض الاقتصادي الأساسي. وهذا أيضاً وجه آخر من وجوه ما أشرنا إليه سابقاً من تحدد أشكال الصراع الطبقي، في إطار حركته المحورية العامة، بتطور هذا التناقض الأخير. لنأخذ على هذا مثال المدرسة الرسمية في لبنان، وأزمة الجامعة اللبنانية بشكل خاص. إنّ تأزم الوضع التعليمي العام، بسبب من الأسس الطبقية التي يقوم عليها نظام التعليم في لبنان، يضع تطور المدرسة الرسمية، ولا سيما الجامعة اللبنانية، في تناقض حاد مع الإطار البنيوي الضيق لتطور الإنتاج الاجتماعي الذي تهيمن عليه الطغمة المالية. فتأزم الوضع الاقتصادي هو أساس تأزم الوضع التعليمي، فمن الطبيعي إذن، أن تتجه الحركة الطالبية، في هذه الشروط، ضد سيطرة البورجوازية المسيطرة. إنّ مختلف الدراسات التي نشرت في مجلة «الطريق» حول قضية التعليم حاولت أن تبرز هذه النقطة الأساسية من تحقق الشروط الموضوعية، والاقتصادية منها بوجه خاص، لاستخدام المدرسة الرسمية كجهاز أيديولوجي ضد السيطرة الأيديولوجية للبورجوازية الكولونيالية اللبنانية. إنّ الموقف الثوري من الأجهزة الأيديولوجية للدولة، ولا سيما من هذا الجهاز الأيديولوجي الرئيسي الذي هو المدرسة، ليس إذن، موقفاً ذاتياً أو إرادياً، بل هو يجد شروطه الضرورية في طبيعة التناقضات الموضوعية التي يولدها تطور السيطرة الطبقية نفسه للطبقة المسيطرة. فاستخدام المدرسة الرسمية مثلاً، في الحقل الأيديولوجي للصراع الطبقي ضد سيطرة هذه الطبقة، ممكن لأن التطور الموضوعي لهذه المدرسة يتم في تناقض مع القاعدة المادية لهذه السيطرة الطبقية نفسها.

إن مختلف أشكال الصراع الطبقي تتطور، في إطار حركته المحورية، داخل الإطار البنيوي الذي يحدده لها التناقض الاقتصادي الأساسي، ومن المستحيل أن تنفلت منه. فلا بد من الرجوع دوماً إلى هذه القاعدة المادية من علاقة القوى المنتجة بعلاقات الإنتاج في فهم عملية التطور لمختلف أشكال هذا الصراع والترابط بينها.

1969 ـ 1971

الفصل الثامن :التميز والكونيةفي الماركسية اللينينية

الموت في التماثل، والاختلاف في حياة الزمان، وكونية التاريخ المعاصر من صراع الأضداد تولدت، فكانت على نقيض ما تظهر من وحدة مذوبّة، تميزاً وتمايزاً. بدأت مع الامبريالية وجودها الفعلي فبدت في بدئها نقلة التاريخ من زمان ذري تتلاصق فيه المجتمعات بلا تداخل، كل في وحدته واستقلاله، إلى زمان موحّد تتداخل فيه المجتمعات سائرة في خط تماثلها بقطب جاذب يوحدها. لكن حركة التوحيد هذه ما كان لها أن تقود إلى ما كان في الوعي وهماً، فبتحقق التماثل ينتفي إمكان تحققها، وينتفي بالتالي إمكان وجود الامبريالية نفسه. إنّ الكونية ليست من التاريخ معطى. بل هي منه وليدة حركة فيه يتحكم فيها منطق تفاوت التطور. ولا تطور إلّا بتفاوت يولد الحركة اختلافاً أو تخالفاً، أي تميزاً، في دفعه لها إلى تماثل هو في تحققه استحالة، لأنه قائم على أساس وجوده في إطار هذا القانون الكوني من تفاوت التطور. فلا سبيل إلى ما يأبى منطق التاريخ أن يكون، ولا سبيل إلى الصيرورة الرأسمالية لمجتمعات أتت إلى التاريخ لما دخل التاريخ عصر كونيته، فأتت إليه بفعل الامبريالية خاضعة لها، وظلت في علاقة تبعيتها، وبفعل منطق التطور التفاوتي من هذه العلاقة، تسير في طريق استحالة صيرورتها مجتمعات رأسمالية، وظل منطق التميز في تحقق الكونية يتحكم في صيرورتها التاريخية.

وحركة الفكر مثل حركة التاريخ تخضع في إنتاجها المعرفة لمنطق التميز في تحقق الكونية. وكلما تميزت المعرفة تكوننت، أو اغتنت كونيتها. ونحن في مجابهتنا مجتمعاتنا الكولونيالية، نحاول إنتاج معرفتها، أو على الأصح، إنتاج هذه المعرفة الضرورية للقيام بعملية التحويل الثوري. وما الأدوات هذه سوى جهاز المفاهيم النظرية ننطلق في بنائه من جهاز المفاهيم الماركسية. وللدقة علينا أن نقول: إنّ عملية البناء المفهومي هذه هي في الحقيقة عملية إعادة إنتاج لبعض المفاهيم الماركسية نقوم بها في حقل أيديولوجي متميز بتميز حقل الصراع الطبقي الخاص بمجتمعاتنا الكولونيالية. وهنا تكمن الصعوبة. فعملية إعادة الإنتاج هذه لا تكرر المفاهيم بل تميزها، وفي التميز توالد الاختلاف من غير أن يقود الاختلاف حتماً إلى خروج عن التربة النظرية التي تتم عليها تلك العملية. وتميز المفاهيم في إعادة إنتاجها نتيجة ضرورية موضوعية لتميز الكونية في واقع وجودها الفعلي التاريخي في المجتمعات الكولونيالية. فلو كانت العلاقة الكولونيالية التي تخضع فيها

المجتمعات هذه لسيطرة الامبريالية علاقة تماثل بين بنية طرفيها، لما كان في تميز المفاهيم الماركسية ضرورة نظرية لإنتاج المعرفة العلمية الخاصة بقوانين تطور الإنتاج الكولونيالي. لكن العلاقة الكولونيالية في أساسها علاقة تفارق بنيوي من حيث هي بالذات علاقة سيطرة، وبالتالي علاقة تفاوت في تطور البنيتين. لذا وجب حكماً أن يكون استخدام هذه المفاهيم الضرورية إنتاجاً جديداً لها، أي إعادة إنتاج تميزها في ضرورة استخدامها بالذات. ولا وجود لأي تناقض شكلي بين تميزها وكونيتها، فكونيتها هي حركة تميزها.

ليس للفكر في عصر الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية أي خيار في أن يكون ماركسياً، بل الخيار قائم فيه بين أن يكون علمياً ـ أي ماركسياً لينينياً ـ أو أن يكون غير علمي ـ أي غير ماركسي لينيني ـ فالماركسية اللينينية هي فكر هذا الانتقال التاريخي للبشرية وأفق علميته الضروري. وهنا تكمن كونيتها، في كونية حركة تاريخنا المعاصر. لكن تفاوت التطور من هذه الحركة يرسم التميز طريقاً لتحقق الكونية في حركة تولد الماركسية اللينينية. إنّ إنتاج الفكر العلمي في مجتمعاتنا الكولونيالية يرتسم إذن، بالضرورة داخل هذه الحركة من التكون الدائم للفكر الماركسي اللينيني، وليس بوسعه أن ينفصل عنها، لكنه يتميز فيها بكونه مدعواً إلى أن يفكر في العلاقة الكولونيالية من زاوية الطرف الخاضع لسيطرة الطرف المسيطر من هذه العلاقة، أي من زاوية بنية الإنتاج الكولونيالي، وليس من زاوية الإنتاج الامبريالي. ليس هدفنا فصل الطرفين من هذه العلاقة بقدر ما هو محاولة الوصول إلى تكامل من معرفتها العلمية لا يكون إلّا بالنظر إليها من زاوية لم ينظر إليها بعد منها، أي من زاوية الإنتاج الكولونيالي، وإن كان النظر إليها من هذه الزاوية لا يكون إلّا في ضوء الزاوية الأخرى، أي في ضوء التطور الامبريالي. هذا النهج من المعالجة النظرية يستلزم بالضرورة الانطلاق في إنتاج فكرنا الماركسي اللينيني من واقع التميز في مجتمعاتنا الكولونيالية، في ضوء ما توصلت إليه حركة التكونن الدائم للفكر الماركسي اللينيني من معطيات نظرية جديدة، أي من تجدد الجهاز المفهومي لهذا الفكر... فكونية حركة التاريخ أساس كونية هذا الفكر، وهي، لهذا، تجعل منه الفكر الوحيد الذي يتكوَّن ويتحدد باستمرار في عملية نقد للامبريالية التي هي علاقة سيطرة بنيوية. وكل نقد للعلاقة الكولونيالية ـ أي لهذه العلاقة نفسها التي تتحدَّد من زاوية الإنتاج الكولونيالي كعلاقة تبعية بنيوية ـ لا بد له من أن يتم في ضوء هذا الفكر الماركسي اللينيني الذي هو، في علميته، نقد للاقتصاد السياسي. إنّ العملية التي بها ننتج

فكرنا الماركسي اللينيني في محاولتنا فهم العلاقة الكولونيالية هي العملية التي بها نميز الفكر الماركسي اللينيني الذي منه ننطلق، أي التي بها تتكامل كونية هذا الفكر. بل يمكننا القول: إنّ كونية المفاهيم الماركسية تستلزم بالضرورة تميّزها في عملية هي إنتاج معرفة العلاقة الكولونيالية في تحددها كعلاقة تبعية بنيوية من زاوية مجتمعاتنا الكولونيالية. ولا يقوم بعملية النقد هذه التي هي ممارسة نظرية سوى من هم يقومون بالفعل، في ممارسات الصراع الطبقي، بعملية نقض العلاقة الكولونيالية، وبالتالي بعملية التحرر الوطني. إنّ على الحزب الشيوعي الذي يمارس هذا الصراع الطبقي أن يصل في ممارسته الأيديولوجية إلى ممارسة نظرية تنتج هذه المعرفة العلمية الضرورية. وهذه المعرفة العلمية حاضرة بالفعل في الممارسة السياسية للحزب الشيوعي اللبناني بوجه خاص، ولا سيما بعد مؤتمره الثاني التاريخي. وهي، لأنها حاضرة في ممارسته السياسية، تستلزم وجود ممارسة نظرية تستخرجها وتنتجها مفاهيم نظرية تنخرط في الحركة العامة لتكونن الفكر الماركسي اللينيني. وبتعبير آخر، إننا نرى في الممارسة السياسية لحزبنا الشيوعي اللبناني، سواء في إطارها المحلي أو العربي أو الأممي، حقل تجربة للمفاهيم النظرية التي بنينا في هذا البحث، وفي الوقت نفسه، مادة أولى في عملية استخراج هذه المفاهيم النظرية. وكل ممارسة نظرية يكتنفها خطر الوقوع في الخطأ، فليكن الخطأ دعوة منا إلى النقد الصريح، وكل نقد ممارسة أيديولوجية هي حياة الفكر عند الشيوعي، وليس من شيوعي يقبل موت الفكر فيه. حبذا لو أن هذا البحث يثير النقد الذي ننتظر، ففي النقد هذا حافز لنا على تصحيح ممارستنا الأيديولوجية وإعادة النظر في البناء المفهومي الذي حاولنا تعميقه وإغناءه.

ومن شروط النقد أن يكون واعياً شروطه، فيكون علمياً، ولا سيما إذا كان البحث الذي يتناوله يفترض العلمية. ومن شروطه أن يكون واعياً منطق الآلية التي تتحكم في عملية إنتاج المعرفة في حقل معين من حقولها، فالآلية هذه هي بالذات موضوع النقد. ولفهمها في تميزها، لا بد من فهم هذا القانون الكوني الذي استخلصه الفكر الماركسي اللينيني والذي هو قانون تفاوت التطور. هذا القانون يتحكم في حركة التاريخ المعاصر وتخضع له مختلف أشكال هذه الحركة في حقولها الاجتماعية كافة. وهو الأساس النظري لفهم علاقة التميز بالكونية، أو قل لفهم حركة التميز من حيث هي حركة تميز الكونية نفسها. وهنا يكمن الفرق الأساسي بين الشمولية الهيغلية والكونية الماركسية: فعلاقة أجزاء الكل في الأولى علاقة تماثل تسير في أفق التماثل، بسبب من انتفاء تفاوت التطور فيها، أما في الثانية فهي علاقة تفارق، أي تميز، لأن حركة الكل هنا، من حيث هي حركة تكونن، ليست سوى حركة تفاوت تطور هذا الكل نفسه. (يمكن الملاحظة بهذا الصدد أن الشمولية السارترية، كما تظهر في كتاب «نقد العقل الديالكتيكي» هي شمولية هيغلية).

ومن الخطأ فهم تفاوت التطور على أنه حركة تفاوت كمي تلحق به أجزاء «متخلفة» من الكل بأجزاء أخرى «متقدمة» منه، داخل منطق واحد من التماثل النوعي بينها. إنّ تقسيم العالم إلى بلدان «متطورة» وأخرى «متخلفة»، قائم في وجه منه على أساس هذا الخطأ في فهم ذلك القانون الكوني. فتفاوت التطور يولد بالضرورة التميز لأنه في أساسه تفاوت كمي ونوعي معاً، أي تفاوت بنيوي تترابط فيه أجزاء الكل بشكل تتميز فيه بعضها من بعض في حركة ترابطها داخل الكل الذي هو بنية بنياتها المترابطة. في ضوء هذا الفهم لقانون تفاوت التطور نظرنا إلى علاقة التعقد بين التناقضات البنيوية للبنية الاجتماعية، أي للكل الاجتماعي، وفي ضوئه أيضاً نظرنا إلى بنية العلاقة الكولونيالية في القسم الثاني من هذا البحث. فإذا نحن نظرنا الآن إلى تطور الفكر الماركسي اللينيني في حركة تكوننه، رأينا أنه هو أيضاً يخضع لهذا القانون الكوني الذي استخلصه. فتفاوت التطور ظاهرة طبيعية في تطور الفكر الماركسي اللينيني، وليس، كما يظن البعض، ظاهرة مرضية. ولا يعني القول هذا منا تبريراً أو تفسيراً لما قد يكون من هذا الفكر تقصيراً في بعض حقول المعرفة، فالمشكلة التي نعالج

ليست مشكلة هذا التقصير، على أهميتها، بل هي مشكلة أخرى لها علاقة بحركة إنتاج الفكر الماركسي اللينيني في مجتمعاتنا الكولونيالية، وبعلاقة هذه الحركة بحركة تكونن هذا الفكر.

لقد تكون الفكر الماركسي في عملية من نقد الاقتصاد السياسي كانت تتم في إطار حركة تاريخية من نقض المجتمع الرأسمالي هي حركة صراع طبقي تقودها الطبقة العاملة الثورية، فكان هذا الفكر النظرية العلمية لهذه الحركة الثورية، وكان في تميزه نفسه كونياً:

أولاً: بسبب من كونية نمط الإنتاج الرأسمالي، بمعنى أن منطق التراكم الرأسمالي كان يقود بالضرورة إلى توحيد العالم، فاكتسبت حركة نقض الرأسمالية بهذا طابعاً كونياً هو الأساس المادي لكونية النظرية الماركسية.

ثانياً: بسبب من كونية قانون الصراع الطبقي، بمعنى أن هذا الصراع هو القوة المحركة للتاريخ في جميع مراحله، فكانت الماركسية الأداة العلمية الوحيدة التي تقدر على فهم مراحل التاريخ هذه، وبالتالي، على فهم المجتمعات السابقة على الرأسمالية. لذا، أمكن القول: إنّ الماركسية هي هي علم التاريخ بشكل عام، وعلم التاريخ هو العلم الاجتماعي الوحيد، وهو بالتالي نقد لكل ما يظهر بمظهر «العلوم الإنسانية» من مختلف الأيديولوجيات المعاصرة. فتفاوت تطور الفكر الماركسي في هذا الحقل لا يعني إذن، تخلفه عن الإسهام في بناء هذه «العلوم»، أو هذه الأيديولوجيات، كالأنتربولوجيا مثلاً، أو علم النفس الاجتماعي إلخ...، بل التخلف ـ إن وجد ـ ففي عدم نقده هذه الأيديولوجيات بالذات من حيث هي أيديولوجيات.

ومع ثورة أوكتوبر الكبرى، دخل التاريخ في طور انتقاله من الرأسمالية إلى الاشتراكية، وكانت اللينينية النظرية العلمية لهذا الانتقال، فحددت قوانينه العامة، أي استخلصت من تحقق العملية الثورية نفسها قوانين هذه العملية، فأتت القوانين هذه كونية في تمييزها الماركسية بالذات. وما دام التاريخ يمر في دور انتقاله هذا، فإن الماركسية اللينينية، تبقى النظرية العلمية الوحيدة لتاريخنا المعاصر.

ويستحيل فصل الماركسية عن اللينينية كما يستحيل فصل الكونية عن حركة تميزها، أي عن حركة تحققها في وجودها الفعلي. ونحن من الماركسية اللينينية ننطلق في إنتاج فكرنا الماركسي اللينيني، وحركة هذا الإنتاج تتم بالضرورة في إطار الحركة التاريخية لنقض العلاقة الكولونيالية، وبالتالي، في إطار الحركة التحررية الوطنية. فطبيعي إذن، أن يكون إنتاجنا الفكر هذا

تمييزاً له، بحكم قانون تفاوت التطور نفسه. إن الحركة الثورية، في هذا الإطار من انتقال التاريخ من الرأسمالية إلى الاشتراكية، تتصدى لمشكلات عملية ونظرية تختلف في البلدان الامبريالية عنها في المجتمعات الكولونيالية أو في المجتمعات الاشتراكية. وما هذا الاختلاف سوى نتيجة لاختلاف الشروط الموضوعية لعملية الانتقال هذه، أي نتيجة لتفاوت تطور الحركة الثورية نفسها. لا شك في أن وحدة هذه الحركة تظل قائمة، برغم وجود ذاك الاختلاف، أو قل بسبب منه، لأنها وحدة معقدة تترابط فيها حقولها بالشكل الذي يتفاوت فيه تطورها، أي بالشكل الذي تتحدد فيه مادياً كنقض لمختلف الأشكال التاريخية المتميزة من وجود الرأسمالية. هذا التعقد في وحدة الحركة الثورية يفرض على النظرية الثورية شكل وجودها العلمي الذي ليس سوى ضرورة تميزها في كونيتها، أي ضرورة تمييز كونيتها. هذا النهج من الممارسة النظرية هو هو النهج اللينيني. فالمنطق التاريخي لحركة تكونن الماركسية اللينينية يضعنا إذن، في عملية إنتاج فكرنا الماركسي اللينيني، أمام ضرورة مزدوجة، هي في الحقيقة واحدة في تعقد هذه العملية من الإنتاج المعرفي.

1 ـ أن ننطلق من واقع الحركة الثورية في مجتمعاتنا، فيكون إنتاج فكرنا هذا إنتاجاً للوعي النظري لهذه الحركة في تميز تناقضاتها بالذات، داخل الحركة العامة لانتقال التاريخ إلى الاشتراكية. فالبشرية ـ حسب تعبير ماركس ـ لا تطرح إلّا مشكلات تقدر على حلها، لأن طرح المشكلة يتضمن حلها بالضرورة، بسبب من كونها في أساسها مشكلة مادية. وكل مشكلة لا حل لها هي مشكلة خاطئة، أي مطروحة بشكل خاطىء. فالوصول إلى الاشتراكية لا يكون إلّا بحل مشكلات، أي تناقضات فعلية يطرحها دوماً بشكل متميز تطور حركة الصراعات الطبقية في بنية اجتماعية معينة. من هنا أتى الارتباط الضروري للممارسة النظرية بهذه الحركة المحددة من الصراعات الطبقية. ومن هنا أيضاً أتت الضرورة في أن تكون الممارسة النظرية، في تميزها بالذات كممارسة نظرية، ممارسة حزبية، لقد ولى ذلك العهد الذي كان فيه الفرد يقوم وحده بعملية يقوم بها الآن حزب الطبقة العاملة، أي الطليعة الواعية المنظمة من هذه الطبقة الثورية. لقد كان ماركس وإنجلز، في القرن التاسع عشر، يمثلان هذا الحزب بالذات، في شروط تاريخية لم تكن بعد فيها قد تكونت أحزاب شيوعية. وعظمة لينين تكمن بوجه خاص في بناء أول حزب شيوعي قاد الطبقة العاملة وحلفاءها إلى النجاح في تحقيق ثورة اشتراكية غيرت مجرى التاريخ البشري، فأدخلته في طور انتقاله

إلى الاشتراكية، بعد أن كان تطور الرأسمالية يميز طابع كونيته. إنّ النزعة الفردية البورجوازية هي التي تدفع بعض المتفكرين إلى القول: إننا، في مجتمعاتنا الكولونيالية، بحاجة إلى ماركس آخر، أو لينين آخر، أي إلى فرد «عبقري» يقود حركتنا التحررية إلى منتهاها الاشتراكي، وكأن عقدة العقد في مشكلات هذه الحركة تكمن في غياب أو حضور هذا الفرد المنفذ. وقد لا يقولون القول نفسه بالنسبة إلى البلدان الامبريالية، فيقعون، بتناقض القول منهم، في هذه النزعة الأبوية الكريهة التي نجدها دوماً في ظاهرة «الاستشراق» ـ أي في هذه الظاهرة الاستعمارية في نشأتها وتطورها ـ ويفترضون ضمناً أن العملية الثورية ليست بحاجة إلى «نبي» فرد إلّا لأنها تتم في مجتمعاتنا «المتخلفة». وإذا نظرنا بعين النقد العلمي إلى هذا القول، وهذه النزعة، وجدنا أن منطقاً ضمنياً واحداً يحركهما، هو اليأس من تحقق العملية الثورية في المجتمعات الكولونيالية، لأنها لم تصل بعد في تطورها إلى مستوى تطور المجتمعات الرأسمالية الامبريالية، حيث العملية الثورية ممكنة. ولن تصير العملية هذه بدورها ممكنة في تلك المجتمعات «المتخلفة» إلّا بوصول هذه المجتمعات إلى ذلك المستوى من التطور الرأسمالي. هذا القول نتيجة منطقية للنظر إلى مجتمعاتنا من زاوية الإنتاج الرأسمالي الامبريالي، وهو يفترض وجود التماثل البنيوي بين الإنتاج الكولونيالي والإنتاج الرأسمالي، فيظل بهذا عاجزاً عن فهم واقع التميز في تطور البنية الاجتماعية الكولونيالية، في إطار علاقة تبعيتها البنيوية للامبريالية. هذا القول، في منطقه الضمني، يناقض الماركسية اللينينية، حتى وإن كان قائله شيوعياً. نحن لسنا بحاجة إلى ماركس آخر، ولا إلى لينين آخر، نحن بحاجة إلى حزب ماركسي لينيني، وهذا ما نقوم ببنائه في بناء حزبنا الشيوعي اللبناني. إنّ التاريخ لا يعيد نفسه، ولئن فعل، ففي شكل مهزلة. فدور الممارسة النظرية لا يقع على الفرد، وإن قام به أفراد، بل على الحزب، لأن الممارسة النظرية هي إنتاج الوعي العلمي للحركة التاريخية الثورية، داخل هذه الحركة بالذات. والوعي هذا، من حيث هو وعي تاريخي، ليس وعياً فردياً، بل هو وعي جماهيري، أي وعي الجماهير التي تصنع التاريخ في عملية معقدة من الصراع الطبقي الذي تقوده الطبقة العاملة المنظمة تنظيماً ثورياً.

وطبيعي جداً أن ينطلق الحزب الشيوعي من الواقع الفعلي لحركة الصراعات الطبقية في رسم خطه الطبقي الثوري العام، أي في بلورة استراتيجيته الثورية. فعملية إنتاج فكرنا الماركسي اللينيني هي إذن، هذه

العملية الحزبية من رسم الخط الطبقي الثوري، أي من وضع الستراتيجية الثورية لحركة الصراعات الطبقية. فالممارسة النظرية إذن، ممارسة طبقية.

والمعرفة العلمية لحركة التاريخ ينتجها نشاط وعي طبقي يتناول هذه الحركة المادية من زاوية الطبقة التي عليها أن تحقق ضرورة التاريخ نفسه، لأنها، في صيرورتها الطبقية التي تحددها حركة الصراعات الطبقية في بنية اجتماعية معينة، ليست سوى هذه الضرورة التاريخية بالذات. لقد أحدث ماركس قطعاً معرفياً ثورياً مع الفكر السابق عليه، حين انتزع الفكر من تأملاته وألزمه، في نشاطه العلمي بمهمة عملية هي التحويل المادي للعالم.. فلا سبيل على الإطلاق لفكرنا العلمي إلى الوقوف موقف الحياد من هذه العملية، بل هو ملزم فيها بإنتاج معرفتها، والتزامه هذا هو شرط لاكتساب طابع علميّته. وليس بوسعه أن يقوم بعملية هذا الإنتاج إلّا إذا كان، في حركة الصراع الطبقي، ممارسة نظرية للصراع الطبقي نفسه. فطريقنا إلى إنتاج فكرنا الماركسي اللينيني هي هي طريق هذا الصراع، نمارسه بقيادة حزبنا الشيوعي، بالشكل الذي يتحدد فيه ببنية علاقات الإنتاج في بنيتنا الاجتماعية الكولونيالية، في إطار تحدد بنية هذه العلاقات ببنية العلاقة الكولونيالية، أي ببنية علاقة التبعية البنيوية للامبريالية.

هذا هو، بكل دقة، فهمنا لطابع التميز من فكرنا الماركسي اللينيني، أي لعملية تمييز هذا الفكر الكوني في إنتاجنا فكرنا الماركسي اللينيني.

2 ـ لكن كونية هذا الفكر التي تجد أساسها ـ كما سبق القول ـ في كونية حركة انتقال التاريخ البشري المعاصر من الرأسمالية إلى الاشتراكية، تفرض علينا ضرورة الانطلاق منه، فيما وصل إليه من تطور علمي، وبالتالي من تكونن، في انطلاقنا نفسه من واقع حركتنا الثورية، أي من تميز الحركة الثورية العالمية في واقعنا الاجتماعي الكولونيالي. هذا يعني أننا، في إنتاج فكرنا الماركسي اللينيني، ليس علينا أن نستعيد تكراراً مختلف مراحل تطور هذا الفكر، ولا سيما أن تكوننه قد تم في تمييزه، وبتمييزه. بل علينا أن نميزه فيما وصلت ـ ومما وصلت ـ إليه حركة تكوننه من تميز. لذا، كان تمييزه في إنتاجنا له، أي في ممارساتنا النظرية، يستلزم بالضرورة «انفتاحاً» منا على تجارب الحركات الثورية في العالم، وعلى ما أسهمت به الحركات هذه من إغناء للمفاهيم النظرية الأساسية لهذا الفكر، بتمييزها لها. وكلمة الانفتاح هنا أفقر بكثير مما نود قوله: فالذي نقصد هو أننا حين ننطلق في ممارساتنا النظرية ـ كما حددناها سابقاً ـ من هذه المفاهيم، لا ننطلق منها كما نجدها عند ماركس أو إنجلز أو لينين، بل ننطلق منها في

اغتنائها بما ميزته به الحركة الثورية العالمية في تاريخها الطويل، وبالتالي في اغتنائها بإسهامات مختلف الأحزاب الشيوعية وممارساتها النظرية. إذا كان هذا هكذا، وضح لنا وجه آخر من قولنا السابق من أن الممارسة النظرية بالضرورة ممارسة حزبية، أي ممارسة الحزب نفسه، لا ممارسة الأفراد، وإن كانوا أعضاء فيه. وهذا الوجه يكشف أيضاً ضرورة الطابع الأممي في الخط الطبقي للحزب.

غير أن هذه الممارسة النظرية الحزبية تتميز، في كل حركة ثورية، بتميز الشروط التاريخية الاجتماعية المحددة من هذه الحركة، وهذا طبيعي ـ كما سبق القول ـ بحكم قانون تفاوت التطور. وهي أيضاً، بحكم هذا القانون نفسه، تتميز بتميز الحقل الأيديولوجي ـ والحقل المعرفي بوجه عام ـ الذي تتم فيه. وهنا لا بد من وقفة سريعة عند هذه القضية الأخيرة.

كل ممارسة نظرية تتحرك، في ارتباطها بحركة الصراعات الطبقية، في حقل معرفي يحددها ويميزها، فيسمها بطابعه. فالممارسة النظرية ممارسة أيديولوجية، أو قل على الأصح، إنها شكل منها، ونقيض لها في آن واحد. أو بتعبير آخر، إنها الشكل المحدد الذي، من الممارسة الأيديولوجية، ينقض الممارسة هذه، أي إنها ممارسة هذا النقض بالذات، ممارسة العلم في نقض الأشكال الأيديولوجية من الوعي الاجتماعي. فهي إذن، تتحرك في حقل معرفي، من حيث هي ممارسة علمية، وفي حقل أيديولوجي، من حيث هي ممارسة نقض الممارسة الأيديولوجية. من هنا أتى التعقد في حركتها، لأنها في وقت واحد ممارسة إنتاج للمعرفة وممارسة نقض للأيديولوجية، بل ربما كان الأصح القول: إنها ممارسة إنتاج للمعرفة بنقض للأيديولوجية. وقد يغلب عليها طابع هذا النقض أو طابع ذاك الإنتاج، حسب الشروط التاريخية المحدَّدة التي تمر بها حركة الصراعات الطبقية، إذ يستحيل عزلها، في حركتها المتميزة، عن هذه الحركة الاخيرة. لكن هذين الطابعين حاضران فيها دائماً بشكل متلازم. وظهورها بمظهر الممارسة النظرية الخالصة من أي «تلوث» بالصراع الطبقي، ليس في حقيقته سوى أثر محدَّد من تحرك هذا الصراع نفسه، ولا سيما في إطار شكله الانتباذي. وكثيرون هم الذين يقعون في وهم هذا الأثر من تخلص الممارسة النظرية من أي علاقة بالصراع الطبقي، وبشكل خاص، بالممارسة السياسية من هذا الصراع، فيجعلون من المستوى النظري في البنية الاجتماعية مستوى بنيوياً قائماً بذاته، مستقلاً عن المستوى الأيديولوجي فيها، وكأن الممارسة النظرية، من حيث هي ممارسة علمية، تتحرك في حقل خارج عن حقول الصراع الطبقي، وبالتالي عن حقل حركة التاريخ نفسه. لا شك في أن للممارسة النظرية طابعاً يميزها من الممارسة الأيديولوجية، إلّا أن تميزها هذا لا ينفي كونها ممارسة من ممارسات الصراع الطبقي نفسه. وفي هذا يكمن الطابع العلمي والطبقي، في آن واحد، للنظرية الماركسية اللينينية. فتكونن النظرية العلمية هذه يتم في ممارسة النقض العلمي لمختلف الأيديولوجيات الطبقية المسيطرة ـ وغير المسيطرة، بل الأيديولوجيات العمالية غير الثورية التي هي أثر لسيطرة أيديولوجية الطبقة المسيطرة ـ من زاوية النظر الطبقية للطبقة العاملة نفسها. إنّ شكل ترابط المستويات البنيوية للبنية الاجتماعية يختلف باختلاف زاوية النظر الطبقية هذه، والاختلاف هذا اختلاف موضوعي مادي، كما رأينا

في بحثنا. معنى هذا أن وجود هذا الاختلاف في موضوعيته، يضع الممارسة النظرية بالضرورة في علاقة معقدة بالصراع الطبقي، تتميز فيها من بقية ممارسات هذا الصراع تميزاً طبقياً، لأن عمليتها بالذات تستلزم وجودها كممارسة نظرية من زاوية نظر الطبقة الثورية النقيضة، أي البروليتاريا. فلا ننس أن الماركسية اللينينية هي نظرية الحركة الثورية البروليتارية. فالممارسة الأيديولوجية البروليتارية الثورية للصراع الطبقي هي إذن، وحدها ممارسة طبقية علمية، وكل ممارسة أيديولوجية طبقية أخرى هي بالضرورة ممارسة غير علمية. معنى هذا أن الممارسة الأيديولوجية الثورية ليست بالفعل علمية إلّا إذا كانت طبقية، أما الممارسة الأيديولوجية غير البروليتارية، فهي غير علمية لأنها طبقية. فكل طمس للحد الطبقي الفاصل بين الممارسة الأيديولوجية البروليتارية والممارسة الأيديولوجية غير البروليتارية هو طمس للحقيقة العلمية للنظرية الماركسية اللينينية، يقود إلى انزلاق الممارسة الأيديولوجية البروليتارية من تربتها النظرية العلمية إلى تربة أيديولوجية ليست تربتها الطبقية. إذن، بين الفكر الماركسي اللينيني وغيره حد معرفي فاصل هو الحد الطبقي الذي يفصل علمية هذا الفكر عن غيره من الأفكار غير العلمية. ووجود هذا الحد المعرفي، من حيث هو حد طبقي، هو الذي يمكن الفكر الماركسي اللينيني من أن يكون نقيضاً للأيديولوجيات الطبقية الأخرى، وهو الذي يحدد الممارسة النظرية البروليتارية كممارسة نقض الممارسات الأيديولوجية الطبقية الأخرى. على هذا الصعيد، ومن هذا المنظار الطبقي العلمي، يجب أن ننظر إلى الممارسة النظرية الثورية. إن الممارسة الأيديولوجية البروليتارية وحدها دون غيرها من الممارسات الأيديولوجية الطبقية الأخرى، تتحدد كممارسة نظرية علمية، من حيث هي بالذات ممارسة طبقية، لأنها في حد ذاتها ممارسة نقض الممارسة الأيديولوجية الطبقية.

قلنا ما سبق لنؤكد وجود العلاقة الضرورية بين الممارسة النظرية وحركة الصراع الطبقي، وبشكل أدق، بين الممارسة النظرية والممارسة السياسية نفسها. فكل ممارسة ثورية، أي بروليتارية، للصراع الطبقي لها بالضرورة طابع سياسي ـ كما رأينا في بحثنا ـ بسبب من دفعها المستمر للصراع الطبقي إلى التحرك في إطار شكله الانجذابي. لكن لكل ممارسة من ممارسات هذا الصراع أيضاً طابعاً مميزاً، وتحركها في تميزها، أي في حقلها الخاص، ضروري لتطور الحركة العامة للصراع الطبقي في خطه الثوري. هذا يعني أن الطابع الثوري للممارسة الاقتصادية، مثلاً، يكمن في أن تكون هذه

الممارسة بالفعل اقتصادية، أي أن تتحرك في الحقل الاقتصادي للصراع الطبقي، والطابع الثوري لممارسة الأيديولوجية يكمن في أن تكون هذه الممارسة بالفعل أيديولوجية، فلا تأخذ مثلاً دور الممارسة السياسية، فتجعل من الثورة لعبة لفظية، وكذلك الأمر بالنسبة للممارسة النظرية. وتميز حركات هذه الممارسات لا ينفي، بل يؤكد، وجودها المترابط في إطار الحركة العامة للصراع الطبقي، من حيث هي في جوهرها حركة محورية، بمعنى أن المحور من هذه الحركة هو في أساسه محور سياسي. والحزب الثوري وحده قادر على أن يقود هذه الممارسات، فيؤمن بوجوده العملي، أو قل ـ إن جاز التعبير ـ بوجوده الممارسي. وحدة الترابط بينها، في وحدة الحركة المحورية للصراعات الطبقية. بل إن وجوده الممارسي هذا هو وجود هذه الوحدة، من حيث هي وحدة تعقد وترابط. لذا، كان من منطق أي ممارسة من هذه الممارسات أن تقود إلى انحراف ينزلق بها عن خطها الطبقي الثوري، إن هي تمت بمعزل، أو بفصل عن الحزب. فالدور القيادي للحزب في هذه الممارسات شرط أساسي لوجود طابعها الثوري، بل هو وحده الذي يضمن إمكان عدم تحقق هذا الانحراف فيها. فالانحرافات في ممارسات الصراع الطبقي ممكنة إذن، والشواهد التاريخية كثيرة، وهي تدل على أن الحزب الثوري هو الضمان الوحيد لتجنبها. من هنا أتت ضرورة القيام بالممارسة النظرية في إطار الحزب، سواء بالنسبة للفرد أم بشكل عام، لأن الأساس العلمي الذي تقوم عليه حركة هذه الممارسة، هو الخط الطبقي الحزبي نفسه، أي وجود الحد الطبقي الفاصل بين هذا الخط وبين ممارسات الطبقات الأخرى. فكما أن الانحراف الاقتصادي ممكن، كذلك الانحراف النظري ممكن أيضاً. وأساس هذا الانحراف الأخير يكمن، في رأينا، في قطع الممارسة النظرية عن بقية ممارسات الصراع الطبقي، أي في عزلها عن حركة هذا الصراع، من حيث هي حركة محورية توحد في إطارها مختلف مستويات البنية الاجتماعية، وفي تحديد وضعها النظري خارج وجودها في هذه الحركة. والخطأ هنا لا يرجع إلى خطأ في تحديد الوضع النظري للممارسة النظرية بقدر ما يرجع إلى خطأ في تحديد الوضع النظري للممارسة السياسية بالذات، وبالتالي، إلى خطأ في فهم الحركة التاريخية من حيث هي الحركة المحورية للصراع الطبقي. إنّ محورية حركة هذا الصراع ـ أي تحدده كصراع، في جوهره سياسي، له أشكال غير سياسية ـ هي التي تسمح برؤية علاقة الترابط والتعقد، وبالتالي، برؤية علاقة تفاوت التطور بين مختلف ممارسات الصراع الطبقي. بمعنى آخر، إنّ تحديد الوضع النظري

للمستوى السياسي في البنية الاجتماعية، بالشكل الذي قمنا به في بحثنا، هو الذي يمكننا من رؤية الترابط بين الممارسة النظرية مثلاً والممارسة السياسية أو الأيديولوجية، في إطار الحركة العامة للصراع الطبقي. وهو الذي يمنعنا أيضاً من وضع الممارسة النظرية على مستوى مستقل عن المستوى السياسي، أو بشكل عام، خارج عن مستويات الصراع الطبقي، فيمنعنا بالتالي من الوقوع في الانحراف النظري الذي وقع فيه، مثلاً، آلتوسير في كتاباته الأولى، والذي قاده إليه خطأ في تحديد الوضع النظري للمستوى السياسي، أي للصراع الطبقي. ولقد قاده الخطأ هذا ـ كما بيّنا ـ إلى خطأ آخر هو عدم إقامة الحد الطبقي الفاصل بين ما سميناه بالشكل التراكبي لترابط المستويات البنيوية في البنية الاجتماعية، والشكل الانصهاري لهذا الترابط، أي في النهاية، بين زاويتي النظر الطبقيتين النقيضتين. وكان أثر هذا الخطأ النظري ما ظهر في نظرته «البنيوية».

في ضوء هذا التعقد من أشكال ترابط ممارسات الصراع الطبقي داخل حركته المحورية العامة، يمكننا العودة إلى القضية التي طرحنا في البدء، أي إلى حركة التميز في تكونن الفكر الماركسي اللينيني. لقد شهد هذا الفكر في السنوات الأخيرة في الغرب، ولا سيما في فرنسا، وبشكل خاص منذ بدء الستينيات (من القرن العشرين)، حركة تطور انطلقت به إلى آفاق نظرية جديدة. ويهمنا من هذه الظاهرة، في ما له علاقة ببحثنا، الشكل الذي تمت فيه حركة هذا التطور. ليس همنا إذن، تحليل هذه الظاهرة، على أهميتها، بقدر ما هو الإشارة، بشكل سريع جداً، إلى أن عملية تجدد المفاهيم النظرية الأساسية للماركسية اللينينية قد تحققت هنا في حقل معرفي حددت معالمه أعمال مفكرين من ميادين فكرية متعددة، يمثلون ما سُمي «بالحداثة النظرية»، من أمثال ستروس وميشال فوكو وجاك لاكان وبشلار وكنغيلام وكويري وغيرهم. وجميع هؤلاء المفكرين ليسوا بماركسيين، إنما يمكن القول بشكل عام: إنّ حقل المعرفية هو حقل تفكيرهم. أو بتعبير آخر، إنّ الممارسة النظرية، من حيث هي ممارسة إنتاج المعرفة، هي موضوع تفكيرهم بشكل عام. والمعرفية هي التفكير في الممارسة النظرية، أي في نشاط الفكر في إنتاج أشكال المعرفة. في هذا الحقل المعرفي من التفكير في الممارسة النظرية لعلم اللغة أو لعلم النفس أو للعلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء أو للعلوم البيولوجية، أو من التفكير في تاريخ العلوم بشكل عام إلخ...، في هذا الحقل المعرفي إذن، كانت تتم عملية تجدد المفاهيم النظرية للماركسية اللينينية، فغلب عليها طابع المعرفية. فالعملية هذه إذن، لم تكن تتم، بشكل عام، في عملية تفكير في الممارسة السياسية مثلاً، بل في الممارسة النظرية. وتحققها بهذا الشكل الذي يجعل من الممارسة النظرية نفسها موضوعاً للممارسة النظرية، مرتبط بالضرورة بتطور الصراع الطبقي، بالشكل الذي يتحدد فيه الصراع هذا بالقاعدة المادية للبنية الاجتماعية. فأثر النظرة البنيوية مثلاً في هذه العملية من التجدد المفهومي لا يمكن عزله في رأينا، عن الشكل الانتباذي الذي كانت تتم فيه حركة الصراعات الطبقية في فرنسا خلال الستينيات (من القرن العشرين)، أي خلال سيطرة الحكم الديغولي ومحاولته عزل الشيوعيين وإحباط نضالهم الثوري من أجل تحقيق تحالف طبقي مع الاشتراكيين بوجه خاص، ومع جميع القوى الاجتماعية التي لها مصلحة طبقية في التحرر من سيطرة

الرأسمال الاحتكاري بشكل عام. وليس غريباً أيضاً أن نرى الآن، بعد الانتفاضة الشعبية العارمة التي شهدتها فرنسا عام 1968، وبخاصة بعد البرنامج المشترك الذي توصل إليه الشيوعيون والاشتراكيون، والذي كان له أثر كبير في انتقال الطبقة المسيطرة من موقع الهجوم إلى موقع الدفاع، ليس غريباً إذن، أن نرى الآن عملية التجدد المفهومي تتجه بشكل خاص في خط التفكير في الممارسة السياسية (قضية التحالفات الطبقية مثلاً) أي في خط ربط الممارسة النظرية بحركة الصراع الطبقي.

ومن الطبيعي أيضاً، في شروط تاريخية اجتماعية محددة، أن تكون الممارسة النظرية موضوعاً للعقل العلمي في ممارسته النظرية، أي أن يحاول هذا العقل إنتاج نظرية ممارسته النظرية. فالثورات التقنية والعلمية المتتالية التي عرفتها البلدان الرأسمالية الغربية منذ القرن السابع عشر، هي تربة تاريخية خصبة لمثل هذا الشكل من تحرك النشاط العقلي.

إن مختلف التيارات الفلسفية، من التجريبية إلى الوضعية، مروراً بالكانطية ووصولاً إلى البنيوية، وجدت في مختلف الممارسات العلمية وفي تاريخ هذه الممارسات حقلاً رئيسياً لتحركها وتكوّنها، فالتفكير في العلم يفترض بالطبع وجود هذا العلم، ولا يمارس عملية هذا التفكير النظري سوى مجتمع ينتج في تطوره التاريخي المحدَّد المعرفة العلمية. وليس صعباً القول: إنّ المجتمعات الرأسمالية الغربية هي، بالنسبة إلى مجتمعاتنا الكولونيالية، المجتمعات التي وصل فيها العلم الحديث، في جميع ميادينه، إلى أعلى مراحل تطوره المعاصر، وكان فيها تطور العلم يسير مع التطور الاقتصادي في خط واحد، فتميز نشاط الفكر النظري فيها بطابع معرفي، وما كان له إلّا أن يكون كذلك. إنّ قانون تفاوت التطور لا يقتصر إذن، على الحقل الاقتصادي، بل يشمل مختلف حقول النشاطات الاجتماعية. وما كان للفكر الماركسي اللينيني أن يشذّ عن القانون العام الذي يتحكم في تطور الفكر في هذه المجتمعات، بل كان عليه، بالعكس، أن يمارس، في حقل المعرفية بالذات، نقضه لمختلف أشكال الأيديولوجية المسيطرة. فالتيارات المعرفية في الفكر النظري ليست إذن، بعيدة عن الصراع الأيديولوجي، بل إنها تمثل، في حقلها المتميز، تيارات أيديولوجية طبقية، أي أشكالاً أيديولوجية طبقية من الوعي الاجتماعي للنشاط العلمي الاجتماعي نفسه. نحن إذن، لا نأخذ على من يقوم بعملية تجديد المفاهيم النظرية الماركسية قيامه بها في حقل المعرفية الحديثة، فهذا الشكل من تحقق هذه العملية ضروري بحكم قانون تفاوت التطور نفسه، أي بحكم وجود هذا الطابع المميز لنشاط الفكر

النظري كتفكير في الممارسة النظرية لمختلف العلوم التي تنتجها وتطورها تلك المجتمعات، لأسباب تاريخية اجتماعية متعددة لا سبيل إلى البحث فيها الآن. لكننا نأخذ على من يقوم بهذه العملية عزل الممارسة النظرية عن حركة الصراعات الطبقية، فحقل المعرفية هو بدوره حقل مميز من حقول الصراع الطبقي في شكل تحركه كصراع أيديولوجي. ولا نظن أن مفكراً ماركسياً يرفض هذا الوجه من تحديد حقل المعرفية. فإذا كان هذا هكذا، وجب حكماً إظهار علاقة الممارسة النظرية ببقية ممارسات الصراع الطبقي، ولا بد من أن تكون العلاقة هذه حاضرة في تحليل حركة الممارسة النظرية.

ومهما يكن من أمر، فإنّ تلك العملية من تجدد المفاهيم النظرية للماركسية اللينينية لعبت دورها في حركة التكوّن المستمرة لهذه المفاهيم، لأنها أظهرت قدرة هذه المفاهيم على التصدّي لمختلف المشكلات المعرفية التي يطرحها الفكر النظري الحديث، بل كانت الأساس النظري لنقد مختلف الانحرافات الأيديولوجية التي تنزلق إليها التيارات المعرفية المعاصرة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، كان من نتيجة هذه المجابهة بين الماركسية والتيارات المعرفية الحديثة أن أضيئت المفاهيم الأساسية الماركسية بضوء جديد تكشفت فيه علميتها وكونيتها. فمفهوم القطع المعرفي مثلاً مفهوم نظري بلوره بشلار انطلاقاً من التفكير في تاريخ العلوم الفيزيائية، وبه استطاع أن يفكر في القفزات البنيوية في تاريخ الفكر العلمي، أي أن ينتج المعرفة العلمية بالثورات التي يمرّ بها العلم في حركة تطوره. وحين قرأ آلتوسير رأس المال قراءة متجددة في هذا الحقل من المعرفية الحديثة، استند إلى هذا المفهوم النظري للقطع المعرفي كي يتمكن من أن يفكر في علاقة ماركس بهيغل، فرأى العلاقة هذه في ضوء ذاك المفهوم، فأضاء الماركسية بضوء تتكشف فيه جدّتها الأصيلة، أي أظهر علاقة القطع المعرفي التي تربطها بالهيغلية، وأظهر أيضاً مكان هذا القطع فيها. ومن قراءته لفرويد ولجاك لاكان، أي من وضعه الماركسية في مجابهة نظرية مع نظرية علم النفس، وصل آلتوسير إلى تحديد الوضع النظري للمستوى الاقتصادي الذي له في البنية الاجتماعية الوضع النظري للاوعي في البنية النفسية. ولقد استند في تحديده هذا إلى مفهوم نظري خاص بعلم النفس كان قد بلوره «لاكان» بعد فرويد، وهو مفهوم «تحديد التحدد» (Surdétermination). لن نكثر من الأمثلة التي تدل كلها على هذا الطابع المميز من عملية تجدّد المفاهيم النظرية للماركسية اللينينية، في بنية

اجتماعية محددة، وفي إطار معرفيّ متميز.

لكن المشكلة التي تهمنا هي أننا، في إنتاجنا فكرنا الماركسي اللينيني، في بنية اجتماعية كولونيالية محددة، وفي إطار معرفيّ مميز، لا نستطيع إلّا أن ننطلق مما توصلت إليه حركة تمييز كونية الفكر الماركسي اللينيني في البلدان الأخرى، في الوقت نفسه الذي علينا بالضرورة أن ننطلق من واقع التميز في حركة الصراعات الطبقية في مجتمعاتنا الكولونيالية. وهنا بالفعل يكمن التناقض الدياليكتيكي في حركة إنتاج فكرنا هذا. فقانون تفاوت التطور الذي يتحكم في حركة التاريخ البشري المعاصر يحدّد واقعنا الاجتماعي كواقع كولونيالي في علاقة من التبعية البنيوية للامبريالية تضعنا، لأسباب كثيرة لا مجال لذكرها الآن، في موقع لا نمارس فيه، في نشاطنا الاجتماعي، إنتاج المعرفة العلمية، ولا سيما في حقول العلوم الطبيعية، أي في هذه الحقول التي يترابط فيها بشكل عضوي التطور الاقتصادي والتطور التقني. إنّ مراكز تطور العلم الحديث في العالم هي هي مراكز التطور الاقتصادي، ونحن في مجتمعاتنا الكولونيالية بعيدون عنها تابعون لها في معارفنا العلمية وفي قوانا الاقتصادية المنتجة. وليس في قولنا هذا أي تفسير لهذه الظاهرة، بل مجرد تدوين لواقع تجريبي مرئي.

في شروطنا التاريخية الاجتماعية المحدّدة هذه، يستحيل علينا، عملياً، في إنتاج فكرنا الماركسي اللينيني أن ننهج النهج الذي اتبعه مفكرون وشيوعيون في فرنسا أو إنكلترا أو إيطاليا مثلاً. إنّ عملية إنتاج فكرنا هذا لا يمكنها أن تتم في إطار حقل المعرفية الحديثة. أي بعملية من التفكير تجعل من الممارسة النظرية لمختلف العلوم الطبيعية أو الرياضية موضوعاً لها. وهذه الاستحالة ليست مبدئية، بل عملية. وهي تجد شروطها في تحرّك الصراعات الطبقية في مجتمعاتنا.

ليس علينا أن نمارس إنتاج فكرنا العلمي بالشكل الذي يمارس فيه هذا الإنتاج في المجتمعات الأخرى، بل بالشكل الذي تفرضه علينا حركة الصراع الطبقي الذي نمارسه، والذي يتحدّد، في تميزه، بتميز علاقات الإنتاج في بنياتنا الاجتماعية الكولونيالية. وبشكل أوضح نقول: إنّ إنتاج فكرنا الماركسي اللينيني لا يمكنه أن يكون إنتاج نظرية الممارسة أو الممارسات النظرية لمختلف العلوم، بل عليه بالضرورة أن يكون إنتاج نظرية العلاقة الكولونيالية بالذات. وما الضرورة هذه سوى الضرورة التي يفرضها الشكل التاريخي المحدد من حركة صراعنا الطبقي، من حيث هو صراع ضد الامبريالية، أي ممارسة نقض علاقة التبعية البنيوية للامبريالية. وبتعبير آخر،

إنّ الطابع الوطني المميز لحركة الصراع الطبقي في المجتمع الكولونيالي هو الذي يحدِّد بالضرورة الطابع المميز لممارستنا النظرية في إنتاج فكرنا العلمي كممارسة لإنتاج نظرية الممارسة السياسية للصراع الطبقي في إطار علاقات الإنتاج الكولونيالية. إن الشيوعيين جميعهم لا يختلفون في القول: إنّ الحل الجذري لمشكلاتنا الاجتماعية، من اقتصادية وفكرية ونفسية الخ...، مرتبط بنيوياً بالتحرر من التبعية البنيوية للامبريالية. فما دام التطور الاجتماعي قائماً في إطار هذه التبعية، فإنه، بمختلف أشكاله الاقتصادية والعلمية والتقنية الخ... قائم في إطار من «التخلف»، أي في إطار من الخضوع للسيطرة الامبريالية يحول دون إيجاد تلك الحلول لمشكلاتنا. وانتقال عملية إنتاج فكرنا العلمي، في وجه منه، إلى شكل تفكير في الممارسة النظرية للعلوم الطبيعية والرياضية، مرتبط بانتقال تطورنا الاجتماعي إلى إمكان إنتاج العلوم هذه، مع ما يستلزم إنتاجها من تطور اقتصادي يستلزم بدوره بالضرورة تغييراً ثورياً في بنية علاقات الإنتاج، محرِّراً لتطور القوى المنتجة الاجتماعية.

حين قلنا في بدء هذه الخلاصة: إنّ المعرفة العلمية التي علينا أن ننتج في ممارستنا النظرية حاضرة بالفعل في الممارسة السياسية لحزبنا الشيوعي اللبناني بوجه خاص، كنا نشير إلى هذه الضرورة في أن ننتج فكرنا الماركسي اللينيني بعملية تفكير في الممارسة السياسية لحزبنا، أي بإنتاج نظرية هذه الممارسة السياسية. ولا يستطيع القيام بعملية هذا الإنتاج النظري التي هي عملية إنتاج نظرية العلاقة الكولونيالية سوى الحزب نفسه الذي تتحدَّد ممارساته للصراع الطبقي كممارسات نقض هذه العلاقة. من هنا أتى الارتباط البنيوي لممارستنا النظرية بممارستنا السياسية. وليس صدفة أن يكون همنا الأساسي في بحثنا تحديد الوضع النظري للمستوى السياسي في البنية الاجتماعية، بل إن الشروط الخاصة بحركة الصراع الطبقي في إطار بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية هي التي حددت ضرورة اتباع هذا النهج في ممارستنا النظرية. وواقع التميز من حركة هذا الصراع كصراع ضد الامبريالية، أي كصراع وطني ـ بالمعنى الذي تحدّد فيه في بحثنا ـ يقودنا إلى القول: إنّ الشكل الذي به تتميز كونية المفاهيم الأساسية للماركسية اللينينية في ممارستنا النظرية لا تستطيع أن تنتجه سوى ممارسة نظرية مميزة هي حركة تفكير في ممارسة سياسية لصراع طبقي يتحدّد، في تحرّكه المميز في بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية، بهذه البنية، بالشكل الذي تتحدد فيه بنية العلاقات هذه ببنية العلاقة الكولونيالية. فكونية تلك المفاهيم إذن، ما زالت

تفتقر إلى هذه العملية من تمييزها بهذه الممارسة النظرية المميزة. إنّ فكرنا الماركسي اللينيني الذي علينا أن ننتج، لن نجده في الكتب الماركسية اللينينية، بل في ممارسات الأحزاب الشيوعية لهذا الشكل التاريخي المحدَّد من الصراع الطبقي الذي هو الصراع الوطني، وفي نقد هذه الممارسات أيضاً، حين تظهر في ممارسة هذا الصراع ضرورة هذا النقد الذي هو بدوره ممارسة.

هذا هو الحقل الذي تتحقق فيه عملية إنتاج فكرنا الماركسي اللينيني. فحقل الممارسات السياسية للأحزاب الشيوعية في مجتمعاتنا الكولونيالية العربية، وبوجه خاص، بالنسبة إلينا، حقل الممارسة السياسية لحزبنا الشيوعي اللبناني، هو الحقل الذي تتحرك فيه ممارستنا النظرية. فهو إذن، ليس بحقل معرفيّ، وليس بحقل المعرفية الحديثة، ولئن بدا كذلك، فلضرورة أشرنا إليها سابقاً، هي ضرورة الانطلاق مما توصلت إليه حركة تمييز كونية الماركسية اللينينية.

إن ما سبق من قول لا يعني على الإطلاق أن الممارسات النظرية للأحزاب الشيوعية في البلدان الامبريالية مثلاً لا تحاول إنتاج نظرية ممارستها السياسية. فالقول: إنّ الأحزاب هذه لا ترسم استراتيجيتها الثورية، أي النظرية لممارستها السياسية، قول عبثي لا معنى له. إنّ ما قصدنا مما سبق من قول هو أن حقل الممارسات الأيديولوجية الطبقية ـ والممارسة النظرية في وجه منها تتحرك فيه ـ يختلف باختلاف الحقل العام للصراعات الطبقية في كل بنية اجتماعية معينة. فلأسباب تاريخية ألمحنا إلى بعض منها، نرى البورجوازية الامبريالية تتفنّن في ممارستها الأيديولوجية لصراعها الطبقي، فتتناول، مثلاً، نشاطات العلوم الدقيقة بشكل تحاول فيه أن تهاجم المفاهيم العلمية للماركسية اللينينية، وتلجأ إلى العلم تشوهه «لتدحض» بهذا التشويه علمية تلك المفاهيم. هذا ما تصدّى له لينين في نقضه التأويلات الأيديولوجية للنظرية الفيزيائية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. فأسلوب البورجوازية الامبريالية إذن، قديم يتجدّد دورياً عند كل أزمة أيديولوجية تمر بها، والأمثلة على هذا كثيرة، نذكر من أحدثها محاولة العالم البيولوجي «مونو» الأخيرة «دحض» المادية الدياليكتيكية. هذا التفنن الأيديولوجي البورجوازي يجعل، كما سبق القول، من حقل المعرفية، ومن الفلسفة بشكل عام، حقلاً أيديولوجياً من حقول الصراع الطبقي. والماركسية اللينينية، في ممارستها العلمية لنقض هذه الممارسات الأيديولوجية البورجوازية، تحاول دوماً، في الحقل المعرفي، إظهار الحد الفاصل بين العلم والأيديولوجية. وعملية النقض هذه تقوم، كما بينا في بحثنا، على إظهار الطابع الأيديولوجي الطبقي الخاص بهذه التيارات المعرفية، والفلسفية بشكل عام، وبالتالي على إظهار علاقتها بحركة الصراعات الطبقية. وحين تظهر هذه العلاقة بين تلك التيارات وبين هذه الحركة، تظهر بالفعل الممارسة النظرية على حقيقتها الاجتماعية كممارسة نظرية للصراع الطبقي نفسه. لذا، يستحيل عزل الممارسة النظرية ـ حتى وإن هي تحركت في حقل المعرفية ـ عن الممارسة السياسية، لأنها بالضبط ممارسة متميزة من ممارسات الصراع الطبقي، أي شكل متميز من الأشكال التي يظهر فيها الصراع هذا الذي هو في جوهره صراع سياسي. فالعلاقة إذن، بين النظرية والسياسية لا تنحصر في وجود النظرية كنظرية للممارسة السياسية، بل هي قائمة حتى في تحركها كنظرية لممارسات النظرية العلمية نفسها، لأنها في تحركها هذا

تتحدّد كممارسة نظرية للصراع الطبقي. إن الحقل النظري حقل من حقول الصراع الطبقي، لأنه حقل الممارسات النظرية الطبقية لهذا الصراع. وهو هو حقله الأيديولوجي، لأن ممارسة الطبقة المسيطرة للصراع الطبقي في الحقل النظري هي هي ممارستها الأيديولوجية، والممارسة هذه هي التي تحدد الحقل النظري هذا كحقل أيديولوجي للصراع الطبقي، لأنها الممارسة المسيطرة فيه. فالتناقض في تماثل الحقل النظري والحقل الأيديولوجي إذن، ناتج من أن الممارسة الأيديولوجية المسيطرة فيه هي ممارسة الطبقة المسيطرة. والممارسة الأيديولوجية البروليتارية، في نقضها الممارسة الأيديولوجية المسيطرة هذه، هي التي تبطل باستمرار علاقة التماثل بين الحقلين، فتقيم بينهما الحد المعرفيّ الفاصل، بإقامتها الحد الطبقي الفاصل بين ممارستها الأيديولوجية والممارسة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة، وتقيم بالتالي، في ممارستها الأيديولوجية وبها، ذلك الحد الفاصل بين العلم والأيديولوجية، لأن ممارستها الأيديولوجية الطبقية هي وحدها ممارسة العلم في نقض الأيديولوجية. وبتعبير آخر، إن الحقل النظري نقيض الحقل الأيديولوجي للصراع الطبقي، لأن الممارسة الأيديولوجية البروليتارية هي نقيض الممارسة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة، أي هي ممارسة نقض هذه الممارسة داخل الحقل الأيديولوجي للصراع الطبقي.

لا شك في أن بين القولين السابقين تناقضاً:

1 ـ الحقل النظري هو هو الحقل الأيديولوجي للصراع الطبقي.

2 ـ الحقل النظري هو نقيض الحقل الأيديولوجي للصراع الطبقي.

لكن هذا التناقض هو هو التناقض الطبقي القائم بين الممارسة الأيديولوجية البروليتارية والممارسة الأيديولوجية البورجوازية. وهو الذي يحدّد الممارسة الطبقية الأولى كممارسة نظرية، أي علمية، ويحدّد الممارسة الطبقية الثانية كممارسة أيديولوجية، أي غير علمية. وحركة الصراع الطبقي مستمرة بين الممارسة الأيديولوجية البروليتارية كممارسة نقض العلم للأيديولوجية، وبين الممارسة الأيديولوجية وبين النقد الأيديولوجي للعلم. والنقض ذاك، كالنقد هذا، ممارسة طبقية متميزة للصراع الطبقي نفسه. وبين الممارستين الطبقيتين تناقض طبقي يتحدّد فيه الحقل الأيديولوجي للصراع الطبقي الأيديولوجي، من زاوية النظر الطبقية إلى الطبقة المسيطرة، أي بالنسبة إلى الممارسة الأيديولوجية البورجوازية، ويتحدد فيه الحقل نفسه كحقل نظري، من زاوية النظر الطبقية إلى الطبقة العاملة الثورية، أي بالنسبة إلى الممارسة الأيديولوجية البروليتارية. فمن نقض الأيديولوجي يخرج العلم، والنقض هذا

ممارسة نظرية طبقية ضد نقد أيديولوجي للعلم التاريخي تمارسه الطبقة البورجوازية المسيطرة في صراعها الطبقي ضد الطبقة العاملة الثورية. بسبب من وجود التناقض الطبقي هذا بين الممارستين، يستحيل فصل الممارسة النظرية العلمية عن الممارسة الأيديولوجية غير العلمية، لأن الممارستين تتحركان في صراع مستمر بينهما هو شكل متميز من الصراع الطبقي السياسي. إن الصراع السياسي هذا حاضر دوماً في كل حقل من حقوله الاجتماعية، واختلاف الشكل منه لا يدل على انتفائه بل يؤكده. لكن أشكال حضوره في حقوله هذه مختلف باختلاف تطور الحركة العامة للصراعات الطبقية في كل بنية اجتماعية معينة. من هنا أتى الاختلاف في أشكال تمييز كونية الفكر الماركسي اللينيني بين تحقق حركة التمييز هذه في بنية اجتماعية امبريالية أو كولونيالية أو اشتراكية. فإذا نظرنا إلى تحقق هذه الحركة في بنية اجتماعية كولونيالية، رأينا أن الحقل الأيديولوجي للصراع الطبقي في هذه البنية يختلف عنه في البنية الاجتماعية الامبريالية مثلاً. ولا ننس أن بنية هذا الحقل تتحدّد في نهاية التحليل بالشكل الذي تسيطر فيه الممارسة الأيديولوجية المسيطرة فيه. والبورجوازية الكولونيالية هي، كما نعلم، في علاقة تبعية طبقية تربطها بالبورجوازية الامبريالية وتمنعها من تطوير القوى المنتجة بالشكل الذي تقوم به سيدتها البورجوازية الامبريالية. فلأسباب كثيرة خاصة ببنية الإنتاج الكولونيالي، نرى البورجوازية الكولونيالية تمارس صراعها الطبقي في حقل أيديولوجي يكاد يجهل حقل «المعرفيّة» مثلاً، أو حقل ما يسمى «بفلسفة العلوم». فهي لم تبلغ في ممارستها الأيديولوجية ذلك الأسلوب «المعرفيّ» المرفه الذي بلغته البورجوازية الامبريالية. من «سوء حظ» الماركسية اللينينية عندنا، أن ترى نفسها مرغمة، بحكم منطق الصراع الطبقي، على التصدّي لتيارات أيديولوجية مغرقة في بدائيتها وجهالتها، تتميز بها البورجوازية الكولونيالية في بلادنا، كالتيارات الطائفية أو العشائرية أو الدينية، أو غيرها من التيارات الأيديولوجية التي عرفتها المجتمعات السابقة للرأسمالية. إن البورجوازية الكولونيالية تظل مسخاً في جميع نشاطاتها، أما في نشاطها الأيديولوجي، فغالباً ما تعود بفكرها إلى أفكار القرون الوسطى تحييها في عملية من التذكر الطبقي تحن فيها إلى ما كانته خوفاً من قدر ترى فيه وجه الموت يرتسم في أفق صيرورتها الطبقية.

تموز 1973

ملحق : حول كتاب « اليسار الحقيقي واليسار المغامر »

الحركة(*) الثورية عملية تاريخية معقدة، تمر بمراحل متعددة، تختلف، من بلد إلى خر، باختلاف البنية الاجتماعية الطبقية التي تتحرك فيها. وهي في كل مرحلة من هذه المراحل تواجه مهمات معينة تحددها طبيعة التناقضات التي تكوّن إطار تطورها. وتحقيق هذه المهمات يجعل الحركة الثورية تتقدم خطوة أو خطوات في مسارها الضروري، كما أن عدم تحقيقها يضر بهذه الحركة ويكون عقبة تعترض تطورها التاريخي. ومن المهمات التي واجهتها أخيراً الحركة الثورية في بلادنا، مهمة عملية ونظرية في الوقت نفسه، هي معالجة ظاهرة «اليسارية». فالطابع العملي في هذه المهمة يرجع إلى أن ممارسة النضال الثوري في المرحلة الراهنة هي التي طرحت هذه المهمة وفرضت ضرورتها، فلم تأت عن رغبة ذاتية أو عن ترف فكري نجده متفشياً عند كثير من «المثقفين» أو أصحاب «الثقافة». والطابع النظري فيها يرجع إلى ضرورة البحث عن الأسس النظرية التي ترتكز عليها هذه الظاهرة الاجتماعية في تبلورها كتيار سياسي وأيديولوجي محدد داخل الحركة الثورية نفسها. وبمعنى آخر، إنّ معالجة هذا التيار على الصعيد الأيديولوجي حددها تطور الحركة الثورية كمهمة عملية من مهمات النضال الثوري. وكان لا بد أن تعالج ظاهرة «اليسارية» في حركتنا التحررية معالجة ثورية، أي معالجة تستهدف مصلحة الحركة الثورية نفسها. وكي تكون بالفعل ثورية، كان لا بد أن تكون هذه المعالجة أيضاً علمية. أي أن تنطلق من أساس ماركسي لينيني لفهم التناقضات الموضوعية التي يولدها تطور الحركة الثورية في مختلف مراحلها، ولكشف ما يترتب على وجود هذه التناقضات من ظهور تيارات أيديولوجية محددة، وممارسات سياسية مختلفة.

ولتحقيق هذه المهمة الثورية في معالجة ظاهرة «اليسارية»، قام مناضل، «يساري لبناني»، بمحاولة جدية وعلمية ظهرت في كتاب صدر أخيراً عن دار الفارابي تحت عنوان «اليسار الحقيقي واليسار المغامر». ولقد جمع المؤلف في هذا الكتاب إحدى عشرة دراسة نشرها بالتسلسل في جريدة «الأخبار» اللبنانية الأسبوعية.

منطلق هذه الدراسات هم سياسي حدد لها منذ البدء إطار تطورها وتوسعها عمقاً وأفقاً، فكانت، في شكلها، رداً على أربع مقالات نشرها محسن ابراهيم في مجلة «الحرية»، وعلى أفكار معينة وردت في وثيقة

«منظمة الاشتراكيين اللبنانيين» أيضاً. وكانت، في مضمونها، أكثر وأهم من رد، لأن تطور الفكر فيها كان غالباً ما يخترق إطار منطلقها السياسي، ليستوي على الصعيد النظري، في استقلال نسبي عن الصعيد السياسي، وعن الرد على جماعة «الحرية»، ثم لا يلبث أن يعود ثانية إلى الصعيد السياسي.

هذه الحركة في الانتقال من صعيد إلى آخر، فرضها على المؤلف منطق اللغة Discours)) السياسية نفسها. فضرورات منطق هذه «اللغة»، هي التي كانت تفرض على المؤلف أن ينتقل في تطور فكره إلى الصعيد النظري، كي يبحث عن الأسس العلمية التي عليها أن تدعم المقولات السياسية.

فالمقولات النظرية لم تكن تجابه لذاتها، بل لما عليها أن تؤديه من مساعدة ـ إن صح القول ـ لتطور المقولات السياسية، وبمقدار ما يستلزمه هذا التطور. وفي هذا لم يخرج المؤلف في فكره النضالي عن الأسلوب اللينيني في معالجة القضية السياسية، بل كان بالفعل لينينياً في أسلوب معالجته ظاهرة «اليسارية». إلّا أن هذه «اللغة» السياسية التي اتبعها المؤلف، عن ضرورة سياسية ثورية، لا تخدم «اللغة» النظرية إلّا بمقدار ما تطرح، من خلال ممارسته نفسها، على هذه «اللغة» مشكلات نظرية تستدعي حلولاً نظرية. وفي هذا، لا شك، إغناء نظري. لذلك، نجد في هذا الكتاب توتراً مستمراً بين هاتين «اللغتين»، هو في صالح «اللغة» السياسية بمقدار ما يساهم في إعطاء الأداة الفعالة في الصراع الأيديولوجي، وهو في صالح «اللغة» النظرية بمقدار ما يكشف عن وجود مشكلات نظرية لا بد للفكر النظري أن يعالجها.

هذه الملاحظة الأولى حول البناء العام للكتاب، وإن بدت شكلية، أساسية لتحديد عملية النقد التي نود أن نقوم بها. فنقد الفكر في هذا الكتاب لا أثر له إذا استوى على صعيد المنطق الذي تطور في إطاره هذا الفكر. فتحديد طبيعة هذا المنطق، أي تحديد طبيعة الممارسة التي يقوم بها هذا الفكر، هو منطلق عملية النقد. وممارسة الفكر في هذا الكتاب ممارسة أيديولوجية (11) ، وليست ممارسة نظرية. والفرق بين الاثنتين كبير، فلكل ممارسة منطق تطورها الخاص، ولا يجوز أصلاً إخضاع نقد الأولى لمقياس نقد الثانية. غير أن الممارسة الأيديولوجية للفكر الماركسي اللينيني تختلف عن أي ممارسة أيديولوجية أخرى لسببين رئيسيين: أولهما أنها، على نقيض الممارسة الأيديولوجية للفكر البورجوازي أو البورجوازي الصغير مثلاً، تعي تماماً الأسس النظرية التي تعتمدها وتتضمنها بالضرورة، وإن كانت لا تجعل، بالطبع، من هذه الأسس موضوعاً مستقلاً للمعالجة الفكرية. وثانيهما،

أنها، من بين كل الممارسات الأيديولوجية للأفكار الأخرى، الوحيدة التي تنطلق من أساس علمي هو الأساس الماركسي لفهم الظاهرات التاريخية الاجتماعية. إنّ الأساس العلمي للممارسات الأيديولوجية للفكر الماركسي هو الذي يمكّن هذه الممارسة من تعرية المنطق الضمني ـ الذي هو في نهاية الأمر منطق طبقي ـ للممارسات الأيديولوجية الأخرى. لهذا نجد أن الصراع الأيديولوجي يتخذ دوماً، بالنسبة للفكر الماركسي، طابعاً متميزاً خاصاً بهذا الفكر، هو كشف الحقيقة الموضوعية. إنّ الصراع الأيديولوجي الذي يخوضه الفكر الماركسي، في شروط محددة، هو صراع من أجل الحقيقة التاريخية وضد تشويهها، أما الصراع الأيديولوجي الذي تخوضه الأفكار غير الماركسية هو صراع لتشويه الحقيقة ولطمسها. لهذا قال ماركس: إنّ الحقيقة دوماً ثورية.

على هذا الضوء يجب أن نفهم الهدف الحقيقي لهذا الكتاب، الذي حدده مؤلفه كما يلي: «إعادة الاعتبار إلى الحقيقة في الخلاف مع جماعة «الحرية»». فالهدف من هذا الصراع الأيديولوجي مع جماعة «الحرية»، التي تمثل تياراً معيناً داخل تيار «اليسارية» العام، هو إذن، محاولة لكشف الحقيقة التاريخية الموضوعية. وهذه المحاولة يقوم بها المؤلف عن طريقين متشابكين باستمرار: الأول هو نقد عنيف وضروري للانحرافات التي تظهر في الممارسة الأيديولوجية والممارسة السياسية الخاصة بهذا التيار «اليساري»، وفي تشويه المواقف الثورية للشيوعيين اللبنانيين، سواء أكان هذا التشويه مقصوداً أم غير مقصود. والثاني هو تحديد واضح لستراتيجية الشيوعيين وتكتيكهم في هذه المرحلة التاريخية من تطور الحركة التحررية. وتشابك هذين الطريقين في طريق تفكيري واحد معقد له منطقه الضروري: فتحديد طبيعة الانحراف في ممارسة «اليسار المغامر» السياسية والأيديولوجية لا يقتصر على إظهار المنطق الداخلي لهذا الانحراف والنتائج العملية والنظرية التي تترتب عليه، بل هو يستدعي بالضرورة كشف الأساس الطبقي الذي يرتكز عليه وينطلق منه. هذا المنهج العلمي، أي الماركسي اللينيني، في ممارسة الصراع الأيديولوجي، فرض على المؤلف ألّا يكتفي بنقد الخصم، بل أن «يسقطه» أحياناً، فيتعداه إلى عرض الحقيقة التاريخية كما تتكشف، في وجودها الحاضر، للفكر الماركسي اللينيني، أي أن يحدد أيضاً الأساس الطبقي الذي يسند سياسة الشيوعيين اللبنانيين ومعالجتهم الثورية الصحيحة لمختلف القضايا التي تطرحها حالياً الحركة التحررية. من هنا أتت أهمية هذا الكتاب، سواء على الصعيد العملي، لكونه أداة فعالة في الصراع الأيديولوجي

الذي يخوضه التيار الثوري الحقيقي، داخل الحركة الثورية نفسها، ضد مختلف الشلل «اليسارية»، أم على الصعيد النظري، لأنه يطرح على الفكر النظري كثيراً من القضايا النظرية التي يفرض النضال الثوري معالجتها.

يبدأ الكتاب بتمهيد يحدد الإطار العام لمعالجته مختلف القضايا التي يطرح، وأسلوب المعالجة، والسبب الذي دعا إليها. ومع أن الدراسات التي يضمها هذا الكتاب أتت كرد مباشر على ما أظهرته جماعة «الحرية» من تشويه وسوء فهم لمواقف الشيوعيين اللبنانيين الثورية، فإن إطارها العام تحدده شروط تاريخية معينة خاصة بالمرحلة التي تمر بها الآن حركة التحرر العربي. هذه المرحلة تتميز أساساً من المراحل السابقة بتعمق الحركة الثورية التحررية، أي بتأزم التناقضات الطبقية الخاصة بها، وببدء تكشف هذه الحركة للوعي الاجتماعي كما هي في حقيقتها النظرية، أي كالطريق الوحيد، بالنسبة للمجتمعات الكولونيالية، الذي يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الاشتراكية. معنى هذا أن التطور التاريخي للحركة التحررية بلغ الآن مرحلة محددة صار بإمكان الوعي الاجتماعي، أو بعض أشكاله، أن يدرك فيها طبيعة هذه الحركة التاريخية المتميزة، أي جوهرها النظري، كحركة اشتراكية، أو كالشكل التاريخي الضروري للثورة الاشتراكية. ولقد وجدت هذه الحقيقة النظرية والتاريخية تأكيداً لها، على صعيد الواقع العملي، في اتجاه فئات واسعة من البورجوازية الصغيرة إلى الانضمام إلى صفوف الطبقة العاملة في نضالها الثوري من أجل التحرر الشامل. هذا الاتجاه في الصيرورة الطبقية لجماهير البورجوازية الصغيرة حدده النضال العملي لهذه الجماهير نفسها، سواء على الصعيد الاجتماعي أو على الصعيد الوطني، داخل الوحدة التاريخية لحركة التحرر. فهو إذن، في حد ذاته، تعبير عن الضرورة التاريخية لتحالف البورجوازية الصغيرة مع الطبقة العاملة، وإن كانت هذه الضرورة لم تجد بعد، في الواقع الفعلي للنضال العملي، تحقيقها الكامل. لهذا، حين يتبنى ممثلو البورجوازية الصغيرة من المثقفين الماركسية اللينينية، إنما هم يعبرون، على الصعيد الأيديولوجي، عن هذه الضرورة التاريخية. غير أن الفرق كبير، كما يقول المؤلف عن حق، «بين تبني النظرية وبين الممارسة السياسية الحقيقية بالانسجام مع هذه النظرية. وذلك أولاً بسبب الطبيعة الطبقية، البورجوازية الصغيرة، لهذه الفصائل، وثانياً بسبب الممارسة العملية والفكرية السابقة لهذه الفصائل التي كانت تشوبها مفاهيم غير علمية عن قضايا التطور الاجتماعي والسياسي وبقاء التأثيرات الشوفينية، وثالثاً، بسبب الطريقة الخاصة لهذه الفصائل في تبني الماركسية اللينينية بأسلوب انتقائي تمتزج فيه

الحقائق الماركسية اللينينية بالتشويهات والتحريفات التروتسكية والمغامرة والفوضوية وجميع الاتجاهات المعادية للشيوعية المغلفة بأردية «يسارية» (ص ـ 13). وهنا يكمن أساس الخلاف بين الثوريين الشيوعيين و «يساريي» البورجوازية الصغيرة. إن ممثلي البورجوازية الصغيرة يأتون إلى الوعي الثوري من منطلقاتهم الطبقية، حاملين معهم الخصائص السياسية والنفسية والأيديولوجية لطبقتهم، وليس من المعقول، عملياً، أن يتخلوا عن خصائصهم الطبقية، لهذا نراهم يمارسون العمل الثوري، على مختلف مستوياته، داخل الأفق الذي ترسمه بالضرورة صيرورتهم الطبقية. فوعيهم للواقع الاجتماعي، وللعملية الثورية فيه، محدود بحدود واقعهم الطبقي، لا يتعدونه إلّا وهماً، فتنقلب ثورتهم العاجزة عليه «جملة ثورية» يتلذذون باستماع رناتها وأصدائها، وكأن وقعها في آذانهم كفيل بتغيير الواقع. من هنا أتى خطر ظاهرة «اليسارية» في عرقلة تطور الحركة الثورية التحررية. والخطر يكمن في جر جماهير البورجوازية الصغيرة إلى الابتعاد عن تحقيق تحالفها الضروري مع الطبقة العاملة، إذا ما تسنى لممثليها الطبقيين من «اليساريين» أن يقودوا نضالها الطبقي. فطرح شعار الثورة الاشتراكية من قبل هؤلاء «اليساريين» كمهمة عملية مباشرة، وفي كل مناسبة سياسية متوترة، من غير الانتباه إلى الشروط التاريخية والاجتماعية لتحقيق العملية الثورية، يقود عملياً إلى أمرين متلازمين: ـ جر الطبقة العاملة إلى مغامرة فاشلة ـ واستعداء البورجوازية الصغيرة. هذا الموقف غير المسؤول هو في الواقع ضرب للتحالف الضروري بين الطبقة العاملة وجماهير البورجوازية الصغيرة، يضر بالمصالح الطبقية لطرفي هذا التحالف. لهذا كان من الضرورة الثورية عزل هؤلاء «اليساريين» عن جماهير البورجوازية الصغيرة التي لها المصلحة الأولى في التحالف مع الطبقة العاملة.

من موقع هذا التحالف وضرورته يقوم المؤلف بنقد جماعة «الحرية» والتيار الذي تمثله. ولهذا التحالف أساسه الموضوعي في واقع الحركة التحررية نفسها. فحركة التحرر هذه، ككل حركة ثورية تاريخية، تضم طبقات وفئات اجتماعية مختلفة، يتحدد فيها دور القيادة الطبقية حسب الشروط المتميزة لتطور التناقضات الاجتماعية وحسب كل مرحلة تمر فيها هذه الحركة. وإذا كانت القيادة الطبقية في كل ثورة تعود بالضرورة إلى طبقة واحدة محددة، هي التي تحمل ـ إن أمكن القول ـ في وجودها الطبقي وفي صيرورتها الطبقية، نظام إنتاج جديداً، فلا شك أن تحقيق الثورة، أي الانتقال من نظام إنتاج إلى نظام إنتاج آخر، لا يتم بفعل

الطبقة القائدة وحدها، بل بفعل تحالفها مع بقية الطبقات والفئات الاجتماعية التي لها مصلحة في تحقيق الثورة. لهذا نجد أهم قضية في العملية الثورية، في مختلف مراحلها، هي تحديد القوى الاجتماعية المعادية للثورة. ومعرفة العدو الطبقي في تطور العملية الثورية أساس لتحديد حلفاء الطبقة القائدة، كما أن تحديد قوى التحالف الطبقية في هذه العملية التاريخية، أساس لمعرفة العدو الطبقي. وكل خطأ في هذا التحديد الطبقي يقود النضال الثوري إلى كارثة. من هنا أتت المسؤولية الكبرى التي تقع على الطليعة الثورية في قيادة الحركة التاريخية نحو تحقيق منطقها الضروري. وما هذه الطليعة سوى وعي للطبقة القائدة المنظم، والذي يتجسد في وجود الحزب الثوري في نضاله. لدرء هذا الخطر عن النضال الثوري، يقوم الحزب الشيوعي اللبناني بنقد هؤلاء «اليساريين»، وبإظهار خطئهم في تحديد قوى التحالف الطبقية، وعلى الخصوص في هذه المرحلة من تطور الحركة التحررية. وقوى التحالف هذه، في معركة التحرر، يحددها المؤلف على الشكل التالي: الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين والبورجوازية الصغيرة.

غير أننا يجب أن ننتبه، في هذا الصدد، إلى أن التحالف الطبقي بين قوى طبقية اجتماعية مختلفة، في شروط تاريخية محددة، لا ينفي مطلقاً وجود التناقض بينها. ولا يزول هذا التناقض، في الحقيقة، إلّا بزوال البنية الطبقية نفسها، أي بزوال الطبقات في المجتمع الشيوعي. إنّ هذه التناقضات بين قوى التحالف الطبقية الثورية تناقضات ثانوية، من الخطأ الفادح، عملياً ونظرياً، أن نضعها على مستوى التناقض الرئيسي نفسه بين القوى الثورية والقوى المعادية للثورة. وكما أن بين القوى الثورية تناقضات ثانوية، كذلك توجد بين القوى المعادية للثورة التحررية تناقضات ثانوية. هذا التعقد في البنية الاجتماعية، وبالتالي في تطور العملية الثورية، يفرض بالضرورة على الثوريين الحقيقيين، ـ كما يوضح المؤلف في فصول عديدة من كتابه (انظر على الخصوص الفصل الأخير ص: 207 ـ 218) ـ عدم حصر التناقضات كلها في تناقض ثابت واحد، ففي هذا تبسيط للواقع وتشويه له، تقع فيهما الشلل «اليسارية» بجرأة غريبة. وهو يفرض أيضاً التمييز دوماً بين التناقض الرئيسي والتناقض الثانوي، وعدم استبدال الواحد بالآخر. وهذا ما يعجز عنه «اليساريون» في ممارستهم العملية. ومعالجة التناقضات الثانوية، في ممارسة النضال الثوري، تختلف عن معالجة التناقض الرئيسي. لهذا، حين يتصدى الشيوعيون بالنقد العنيف لظاهرة «اليسارية»، لا يغيب عنهم أن

التناقض الذي يوجد بينهم وبين مختلف «يساريي» البورجوازية الصغيرة إنما هو، بشكل عام، تناقض ثانوي في داخل الحركة الثورية نفسها، وبخاصة إذا قيس بالتناقض الرئيسي الذي تتواجه فيه القوى الثورية، ككل، مع القوى الرجعية المعادية للحركة الثورية التحررية. ومن الخطأ حصر الصراع الطبقي في إطار التناقض الرئيسي، وفي مستوى هذا التناقض في البنية الاجتماعية الشاملة. فالصراع الطبقي في هذه البنية صراع معقد، يضم في وحدة حركته تناقضات طبقية متعددة ومتفاوتة. والتعقد فيه يكمن، بالذات، في هذا التعدد وفي هذا التفاوت في تطور التناقضات. معنى هذا أن وجود الصراع الطبقي الرئيسي بين تحالف القوى الثورية وتحالف القوى المعادية للثورة لا ينفي وجود صراع طبقي بين مختلف القوى الثورية نفسها، في ممارستها صراعها الطبقي ضد القوى الرجعية. هذا يعني أن الصراع الطبقي بين القوى الثورية، كصراع ثانوي، يتحدد بالصراع الطبقي الرئيسي ضد القوى المعادية للثورة، وهو بدوره يحدده. وبتعبير آخر، إذا أخذنا طرفاً من طرفي التناقض الرئيسي ـ مثلاً، القوى الثورية ككل ـ وجدنا أن هذا الطرف ليس بسيطاً، أي خالياً من التناقض، بل معقداً، يحتوي بدوره تناقضات ثانوية يتحدد تطورها بتطور التناقض الرئيسي نفسه، الذي هو أيضاً يتحدد به. وقانون التفاوت في تطور التناقضات داخل البنية الاجتماعية الشاملة لا يفرض علينا التمييز بين التناقض الرئيسي والتناقضات الثانوية وحسب، بل يفرض علينا أيضاً التمييز بين الوجه الرئيسي والوجه الثانوي في التناقض الرئيسي نفسه. والوجه الرئيسي في هذا التناقض هو الذي يلعب الدور الرئيسي فيه. هذا الفهم العلمي لتعقد التناقضات الاجتماعية وتفاوت تطورها في كل مرحلة من مراحل تطور الحركة التاريخية هو أساس لمعالجة ظاهرة «اليسارية» معالجة ثورية. فتطور الحركة التحررية في بلادنا العربية في المرحلة الأخيرة، وبخاصة بعد هزيمة حزيران 1967 أظهر القوى الثورية التي هي طرف في التناقض الرئيسي الذي سبق أن حددنا، كالوجه الرئيسي، وهذا الوجه الرئيسي، أي هذه القوى الثورية، هو الذي يلعب الدور الرئيسي في الحركة التاريخية التحررية في مرحلتها الراهنة. لهذا، كان ظهور تيار «اليسارية» في هذه الحركة الثورية عقبة رئيسية أمام تطور هذه الحركة، أي خطراً رئيسياً على تطورها، في مرحلتها الراهنة بالذات، التي هي مرحلة تصاعد وتعمق. معنى هذا أن تطور النضال التحرري نفسه ضد الاستعمار هو الذي حدد عملياً التيار «اليساري» فيه كعقبة رئيسية تعترض مساره. فكانت المعالجة الثورية لهذا التيار، أي إزالة هذه العقبة بتقويم التيار

«اليساري» من خلال ممارسة النضال الثوري نفسه، شرطاً رئيسياً لمتابعة النضال التحرري وسلامة نهجه. وهذه المعالجة شكل من أشكال الصراع الطبقي، في داخل التحالف الثوري لقوى طبقية محددة. ولقد اتخذ هذا الصراع في الكتاب الذي ننقد شكل الصراع الأيديولوجي. هذا الصراع الطبقي لا بد أن يظهر بين القوى الثورية الحليفة في ممارستها صراعها الطبقي ضد العدو الطبقي المشترك «نظراً لتباين المنطلقات الطبقية والأيديولوجية للتنظيمات السياسية الثورية القائمة ـ كما يقول لنا المؤلف ـ ونظراً للعوامل الذاتية والتأثيرات الفكرية والسياسية الخارجية على كل منها...» (ص 14). ولا بد أن يكون حل هذا الصراع الطبقي بين الحلفاء الثوريين في صالح الحركة الثورية نفسها، لا أن يتم على حساب هذه الحركة أو أن يرتد ضدها. لهذا وجب على الثوري الحقيقي أن يميز بين معالجة التناقض الرئيسي في تطور الحركة الثورية، فلا يعالج الأول معالجته للثاني، والعكس بالعكس. وفي هذا الخطأ أيضاً يقع «يساريو» البورجوازية الصغيرة، لضيق أفق وعيهم الطبقي. إنهم يجعلون من الشيوعيين ومن الحزب الشيوعي عدوهم الأكبر، ويدعون، باسم «الثورية»، إلى القضاء على الحزب الشيوعي، لأن الثورة الاشتراكية، كما يقولون، تمر عندهم بالقضاء على الحزب الشيوعي!. هذا المنطق هو المنطق «الماركسي اللينيني» لأساتذة «الثورة اليسارية»!

أما الثوريون الحقيقيون، أي الشيوعيون، فينطلقون، في معالجتهم ظاهرة «اليسارية»، من تقويم موضوعي لتطور الحركة الثورية التحررية في مرحلتها الراهنة. وهم، على ضوء وعيهم الطبقي البروليتاري، يعالجون تناقضهم الطبقي مع «يساريي» البورجوازية الصغيرة كتناقض ثانوي في داخل الحركة الثورية، يتحدد، ضمن وحدته، أي ضمن الوحدة التناقضية للقوى الثورية، كوجه رئيسي في التناقض الرئيسي بين هذه القوى المتحالفة، أو المدعوة موضوعياً وتاريخياً إلى التحالف، وبين القوى المعادية للثورة التحررية. وهو كوجه رئيسي في التناقض الرئيسي، يلعب في هذه المرحلة التاريخية من تطور الحركة الثورية التحررية دوراً رئيسياً، لأن إزالة الخطر «اليساري» في هذه الحركة وعنها شرط رئيسي لاستمرار تصاعدها وتطورها، أي لاستمرار تطور التناقض الرئيسي في صالح الحركة الثورية. معنى هذا أن تقويم الانحراف «اليساري» هو، في المرحلة الراهنة، مهمة رئيسية بالنسبة للثوريين الحقيقيين، لأنه بالفعل شرط رئيسي لتدعيم قوى التحالف الثوري في وجه التحالف المعادي للثورة. لهذا يقول لنا المؤلف عن حق، محدداً أسلوب

معالجته لهذا التناقض الثانوي: «إنّ توجه فئات أوسع فأوسع من القوميين التقدميين نحو الماركسية اللينينية رغم جميع الصعوبات الفكرية والسياسية التي يعانونها، تثير لدينا شعوراً من الفرح والاعتزاز، لأن صفوف المناضلين تحت راية الماركسية اللينينية في وطننا اللبناني والعربي تكبر وتتعزز. ونحن لا ننظر إلى هؤلاء الأخوان نظرة منافسة، بل نظرة رفاق كفاح يشدون أزرنا ونشد أزرهم من أجل انتصار مثل الاشتراكية، تحقيق مطامح الطبقة العاملة اللبنانية والعربية والجماهير الكادحة جميعاً». (ص 31).

بعد أن يحدد المؤلف، في التمهيد، نهج فكره، يقسم كتابه قسمين كبيرين، يعالج في القسم الأول منهما «قضايانا القومية في ضوء الماركسية ـ اللينينية»، وفي القسم الثاني «الوضع اللبناني والممارسة الثورية في ضوء الماركسية ـ اللينينية». فهو إذن، بهذا التقسيم، ينطلق من العام إلى الخاص بحركة تفكير يحدد فيها الإطار العربي المعقد الذي تتطور فيه الحركة الثورية التحررية في تميزها اللبناني. هذا النهج في التفكير قاد المؤلف إلى معالجة مشكلات عديدة بالغة الأهمية، تتعلق بالمرحلة الراهنة للحركة الثورية التحررية. وليس بوسعنا، في إطار كلمتنا السريعة هذه، أن نناقش مختلف المشكلات التي عالجها المؤلف في كتابه. لذا، سنكتفي بمناقشة بعض المشكلات، أو على الأصح، بعض النقاط التي تحتل، كما يبدو لنا، مركز الثقل، أي مركز الأساس، في الهيكل الفكري العام لهذا الكتاب.

وأولى هذه المشكلات هي الموقف من «الأنظمة التقدمية». لا شك أن في هذه العبارة الأخيرة التباساً لا بد من تبديده. فاستعمال صفة «التقدمية» لا يعني شيئاً على الصعيد النظري، لأن هذه الصفة لا تحدد طبيعة البنية الاجتماعية الخاصة بهذه «الأنظمة». إنّ صفة «الرأسمالية» أو «الاشتراكية» أو «الكولونيالية» مثلاً تختلف تمام الاختلاف عن صفة «التقدمية»، لأن في الأولى تحديداً لطبيعة البنية الاجتماعية ليس موجوداً في الثانية. من هنا الالتباس في استعمال عبارة «الأنظمة التقدمية». هذه العبارة من مفردات اللغة السياسية، وليس لها في الحقيقة طابع نظري، وليس من الجائز إطلاقاً أن نخلط بين اللغة السياسية (politique Discours)، و«اللغة» النظرية (théorique Discours)، فلكل منهما منطقها وجهاز مفرداتها. لهذا، وجب على الكاتب والناقد معاً أن يميزا دوماً بين هاتين «اللغتين» في التعبير والمعالجة. فكلمة «الأنظمة» مثلاً، كصفة «التقدمية» المرافقة لها، يتحدد فهمها في إطار «اللغة» التي توجد فيها، وليس بشكل مجرد إطلاقي. معنى هذا أن لها، في عبارة «الأنظمة التقدمية»، دلالة سياسية محددة تمنعنا من اعتبارها مفهوماً نظرياً علمياً يحدد طبيعة الإنتاج الاجتماعي. وبتعبير آخر، إنّ عبارة «الأنظمة التقدمية» ليست مفهوماً نظرياً، ولا يمكن أن تؤخذ كذلك، وإنما هي مفردة سياسية تشير إلى موقف عملي محدد فيه تقويم إيجابي لهذه «الأنظمة» في هذه المرحلة الراهنة من الحركة التاريخية التحررية. غير أن هذا الموقف العملي يستند ضمناً إلى تحليل نظري محدد

للطبيعة الطبقية الخاصة بالبنية الاجتماعية في هذه «الأنظمة»، ولمنطق التطور التاريخي الخاص بهذه البنية. والانتقال في تحديد هذا الموقف من صعيده العملي، أي من صعيد الممارسة الثورية، إلى الصعيد النظري، يمنعنا بالضرورة من استعمال عبارة «الأنظمة التقدمية» لأن هذه العبارة تفقد، في المعالجة النظرية، معناها الحقيقي. وعدم استعمالها، في المعالجة النظرية، لا ينفي عن هذه «الأنظمة» صفة «التقدمية»، كصفة سياسية، ولا يعني تقويماً سلبياً لهذه «الأنظمة»، بل يدل على عدم تلاؤمها مع اللغة النظرية. وخطأ «المنظرين اليساريين» من مثقفي البورجوازية الصغيرة هو في خلطهم هذا بين الصعيد العملي السياسي والصعيد النظري، أي إن خطأهم يكمن هنا في عجزهم النظري عن التمييز بين «اللغة السياسية» و «اللغة النظرية».إنهم يأخذون عبارة «الأنظمة التقدمية» كمفهوم نظري، هو في الحقيقة نتاج لوهمهم النظري، وينهالون عليها نقداً وهدماً، كمثل «دون كيشوت» ينهال كالجبار على أوهامه، فينهار عليها. بهذا العجز النظري يعالج «يساريو» البورجوازية الصغيرة «الأنظمة التقدمية»، فتغيب عنهم الدلالة السياسية التي تتضمنها هذه العبارة، والتي ترتبط بمرحلة تاريخية محددة من الحركة الثورية التحررية، وينقادون إلى موقف عداء عملي من واقع هذه «الأنظمة»، يعتبرونه موقفاً «ثورياً»، لأنه، في ظنهم، يتماثل تماماً ومباشرة مع تحديدهم النظري لهذا الواقع، وهو في الحقيقة موقف غير ثوري، بل مغامر، لأنه يستند إلى جهل بطبيعة الحركة التاريخية الثورية كحركة معقدة، تمر بالضرورة بمراحل مختلفة، ذات تناقضات متميزة، تتطور داخل إطار بنيوي أساسي واحد. فالواقع النظري شيء، والواقع التاريخي التجريبي شيء آخر، أو قل: إنّ الواقع في النظرية شيء، وفي التجربة شيء آخر. ولا يجوز إطلاقاً الخلط بين الاثنين، فلكل منهما وجوده الخاص، ولا تماثل إطلاقاً بينهما. بل قل يستحيل أصلاً أن يتماثل التحديد النظري للواقع مع هذا الواقع في وجوده التجريبي، فكيف يكون بينهما تماثل مباشر؟. إنّ التحديد النظري للواقع هو استخراج، بعملية فكرية معقدة، للقوانين التي يخضع لها الواقع في حركته التاريخية، داخل إطار بنيوي محدد. غير أن القانون النظري ليس سوى أداة الفكر لمعرفة الواقع في وجوده التجريبي. ولا وجود للقانون النظري في الواقع التجريبي إلّا بشكل مميَّز. هذا التمييز، في حد ذاته، هو أساس لوجود القانون في الواقع، وهو الذي يمنع التماثل بين الواقع في النظرية والواقع في التجربة. لهذا، حين نحدد الثورة التحررية كثورة اشتراكية، نحددها في وجودها النظري، أي إننا نكشف، بهذا التحديد،

عن طبيعتها النظرية، كما تتماثل مع ذاتها في واقعها النظري. وإذا استحال اعتبار «الأنظمة التقدمية»، على ضوء هذا التحديد، أنظمة اشتراكية، فهذا لا يؤدي مطلقاً على الصعيد العملي، أي على صعيد الممارسة السياسية، إلى معاداة هذه «الأنظمة» أو إلى وضعها موضع العدو أمام الثورة التحررية. إن التحديد النظري لطبيعة هذه الثورة يساعدنا، بلا شك، على التعرف إلى هوية الواقع التجريبي، في كل مرحلة من مراحل تطوره، إما نفياً وإما إيجاباً. غير أننا نخطىء خطأ فادحاً إذا نحن تجاهلنا وجود هذه المراحل في سير التطور التاريخي للواقع الاجتماعي نحو ضرورة وجوده النظري. وانتفاء صفة الاشتراكية في هذه «الأنظمة التقدمية» لا يجعل منها، على صعيد الواقع العملي، أنظمة معادية للثورة، كما أن انتفاء هذه الصفة ليس بكاف «لإسقاطها»، كما يقرر، عن جهل، «يساريو» البورجوازية الصغيرة. وأساس هذا الجهل عند هؤلاء راجع إلى عجزهم النظري عن التمييز بين مستويين مختلفين في وجود الواقع: المستوى النظري والمستوى العملي. لهذا نراهم يعجزون عن فهم حقيقة أساسية في النضال الثوري، هي أن الثورة عملية تاريخية معقدة تمر بمراحل متعددة هي مراحل تحقيق ضرورتها النظرية. وليس بكاف إطلاقاً أن تتكشف هذه الضرورة للوعي السياسي حتى تصير الثورة، بشكل ميكانيكي مباشر، مهمة عملية مباشرة. «فليس بالطليعة وحدها تحقق الثورة». إنّ المؤلف بالفعل محق حين ينعت نظرة «اليساريين» هذه بالنظرة الميكانيكية التبسيطية الجامدة (ص 212 ـ 213). إن الفكر المثالي الهيغلي ـ لا الفكر الماركسي اللينيني ـ هو الفكر الذي يمارسه «يساريو» البورجوازية الصغيرة في «شطحاتهم النظرية». فالتماثل المباشر الذي يرونه، كما قلنا سابقاً، بين الواقع في وجوده النظري والواقع في وجوده التجريبي هو في الحقيقة شكل خاص «بيساريي» بورجوازيتنا الصغيرة للتماثل الهيغلي بين الوعي والواقع. ولقد سبق للشيوعيين أن كشفوا عن العيب المتأصل في البنية الفكرية الخاصة بهؤلاء «اليساريين» الطافحين ثورة، أو بالأحرى «تثوراً»، الذين يرون: «أن مجرد الإشارة إلى التناقضات الاقتصادية والاجتماعية وكشفها كافيان للاستنتاج بأن الظروف نضجت للتحويل الاجتماعي الثوري في البلاد، وبأن مجرد رفع شعار التحويل يؤدي إلى حشد وتعبئة القوى الجماهيرية للقيام بهذا التحويل...» (ص 24). إن هذه البنية الهيغلية هي التي تقود هؤلاء «اليساريين» إلى «شطحتهم النظرية» الهائلة في استعداء «الأنظمة التقدمية»، في هذه المرحلة الراهنة من تطور العملية الثورية التحررية.

وتظهر هذه البنية الهيغلية لفكر «يساريي» البورجوازية الصغيرة في عجزهم الطبيعي عن فهم حقيقة أساسية خاصة بالفكر الماركسي اللينيني، هي أن القانون النظري، الذي له بالضرورة طابع كوني، لا يوجد إلّا مميزاً. وما هذه الحقيقة سوى قانون تفاوت التطور. إنّ البنية الهيغلية لهذا الفكر البورجوازي الصغير هي التي حجبت عن حامليه هذه الحقيقة العلمية. والتحليل الذي ينطلق من مثل هذه البنية الفكرية «لا يمكن أن يكون أساساً صالحاً لاكتشاف التناقضات الموضوعية في المجتمع، وبالتالي لرؤية المستويات المختلفة لهذه التناقضات (الرئيسية، الثانوية)، وأخيراً لرؤية أن العلاقات المتبادلة بين هذه التناقضات ليست علاقات بسيطة، بل مركبة، ورؤية التفاوت في تطور هذه التناقضات». (ص 212 ـ 213). لهذا، كان من الطبيعي جداً أن تقود هذه البنية الفكرية السطحية «يساريي» البورجوازية الصغيرة إلى تجاهل قضية بالغة الأهمية في تحديد ستراتيجية العمل الثوري وتكتيكه في كل بلد عربي، داخل الإطار العام لحركة التحرر الوطني العربية. هذه القضية هي التفاوت التاريخي في تطور المجتمعات العربية، وفي تطور التناقضات الخاصة بكل منها. إنّ غياب هذه القضية عن فكر «منظري» البورجوازية الصغيرة يتيح لهذا الفكر إمكانية تقديم ما هو قادر عليه فعلاً: تقديم «وصفة»، أو «روشتة» عامة تحل ألغاز مختلف المجتمعات العربية المتميزة، بحركة فكرية بهلوانية يملك سرها هؤلاء «المنظرون» وحدهم. والحق إنّ المنطق في هذا الفكر ليس بغائب، إلّا أنه منطق هيغلي بحت. فإذا انتفى تفاوت التطور، تماثلت بالفعل، أي بفعل هذا المنطق غير الماركسي، أوضاع المجتمعات العربية، برغم اختلافها وتميزها، وأمكن تطبيق «الوصفة اليسارية» عليها بسهولة غريبة. في هذه الوصفة، وبها، تذوب مختلف التناقضات الناتجة من تفاوت التطور. إلّا أنها تذوب في هذا الفكر «النظري» السطحي بالذات، وتبقى في الواقع عنيدة، واضحة للفكر الماركسي الثوري وحده. (راجع حول هذه النقطة الهامة، خصوصاً ص 79 ـ 83). وهنا نرى بجلاء أن فكر من «تبنى» الماركسية اللينينية من «يساريي» البورجوازية الصغيرة لايزال في الحقيقة فكراً «قومياً»، بنيته الضمنية بنية هيغلية. ولا يمكن لهذا الفكر أن يصير بالفعل ماركسياً لينينياً إلّا بعملية شاقة معقدة، ليست بالطبع عملية تبن ذهني، كما يظن «منظرو» البورجوازية الصغيرة، بل هي عملية تبلور وصيرورة تتحقق في ممارسة العمل الثوري، أي في الممارسة السياسية للصراع الطبقي، لا في ممارسة التأمل الذهني، أو «الشطحات النظرية». لهذا، ليس بغريب، على

صعيد المنطق، أن يقود مثل هذا «التبني» للماركسية اللينينية، من قبل هؤلاء «المنظرين» إلى عداء للشيوعية ولمواقف الشيوعيين الماركسية اللينينية، فمثل هذه «الممارسة النظرية» تحدد مثل هذه «الممارسة السياسية».

نعود فنطرح هذا السؤال: ما هو موقف الشيوعيين من «الأنظمة التقدمية»؟

إن القسم الأول من الكتاب هو، عملياً، إجابة مبررة عن هذا السؤال. ويمكن تلخيص هذه الإجابة بسرعة، مع ما يحمل هذا التلخيص من إمكانية تشويه لفكر المؤلف، على الوجه التالي:

«إنّ الخط الصحيح الذي يمكن أن تعتمده القوى الماركسية اللينينية الحقيقية لا يمكن أن يكون خط العداء للأنظمة التقدمية، بل خط التحالف والعمل، في إطار هذا التحالف، لنقد الممارسات الخاطئة لهذه الأنظمة في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية، ودفعها لاتخاذ المواقف والتدابير التي تتطلبها الأوضاع السياسية الناضجة» (ص 46). إنّ الشيوعيين ينتقدون بعنف التيار «اليساري» داخل الحركة الثورية التحررية، الذي يقول «بسقوط الأنظمة التقدمية» ودخولها في مرحلة تصاعد «أزمتها التاريخية» (راجع، حول هذه «الأزمة التاريخية» الصفحات 86 و87 و88)، لأنهم يرون أن هذا التيار يقود، كما يقول المؤلف، «إلى افتعال اصطدامات (سياسية وعسكرية) في داخل معسكر القوى «الوطنية والثورية»، في حين تنتصب المهمة الرئيسية في المرحلة الراهنة أمام جميع القوى الوطنية والتقدمية في العمل لتوثيق وحدة صفوفها لمواجهة العدو الامبريالي والصهيوني» (ص 44). إنّ «الأنظمة التقدمية» تمثل في هذه المرحلة التي وصل إليها تطور الحركة الثورية التحررية، قوة رئيسية من قوى التحالف في هذه الحركة الثورية. ومن الخطأ الفادح، بالنسبة للثوريين المسؤولين، تجاهل أي قوة من قوى التحالف الثوري، ومن الجريمة استعداؤها. ومن الجريمة أيضاً، بحق الحركة الثورية نفسها، افتعال الصدام بين القوى الثورية المتحالفة. من هذا الموقع المسؤول عن الحركة الثورية ينطلق الشيوعيون في تحليلهم لهذه الحركة، ولقوى التحالف الطبقي فيها. إنهم، كثوريين مسؤولين، «ينظرون إلى حركة التحرر العربية نظرة شاملة، بفصائلها المتعددة. لذلك فهم لا يمكنهم أن يوافقوا على أي اتجاه أو تيار يسعى إلى خلق تعارض بين الفصائل الوطنية والثورية داخل هذه الحركة، فلا يمكن الموافقة مثلاً، على أي اتجاه أو موقف سياسي يضع فصائل المقاومة الفلسطينية في تعارض مع الأنظمة التقدمية التي تشكل في هذه المرحلة، قوة رئيسية ـ مادياً ـ في حركة التحرر العربية». (ص 101). هذه النظرة الشاملة إلى الحركة الثورية

التحررية، هي ما يفتقده «يساريو» البورجوازية الصغيرة. «إن خطأ محسن وجماعته الذي يتجلى بالنظرة التخطيطية العامة من خارج العملية الثورية لا من داخلها يكمن في نقطة الانطلاق الخاطئة التي تعتبر نشوء الأنظمة التقدمية والمنجزات التي حققتها من صنع البورجوازية الصغيرة وحدها. في حين أنها في الواقع نتيجة نضالات جميع القوى الاجتماعية، وخصوصاً نتيجة نضال الطبقة العاملة والجماهير الكادحة. لذلك لا يسع الطبقة العاملة والماركسيين اللينينيين الحقيقيين أن يكونوا غير مبالين تجاه مصير الأنظمة التقدمية، رغم جميع نواقصها وثغراتها» (ص 91).

هذا هو موقف الشيوعيين من «الأنظمة التقدمية»، عرضه لنا المؤلف بسرعة وإيجاز. وهو يستند، كما قلنا، إلى تحليل معين لطبيعة المرحلة التي تمر بها حالياً حركة التحرر الوطني في بلادنا العربية. غير أن هذا الموقف الإيجابي من «الأنظمة التقدمية» لا يمكن أن يحجب عن الشيوعيين المسلحين بنظرتهم العلمية الثورية، الطبيعة الطبقية الخاصة بهذه «الأنظمة»، والأفق التاريخي لتطور بنيتها الاجتماعية. إنّ شروطاً محددة وضعت البورجوازية الصغيرة في بلاد كمصر وسوريا، في موضع القائدة لحركة التحرر الوطني. وليس بإمكاننا، في إطار هذه الكلمة السريعة حول الكتاب الذي نستعرض، أن نتوسع في تحليل هذه الشروط التاريخية، وأن نبحث في الأسباب الحقيقية التي جعلت من هذه «الطبقة» الاجتماعية بالذات قائدة لحركة تاريخية تعود قيادتها بالضرورة إلى الطبقة العاملة. لكن، يمكننا القول، على ضوء التحديد النظري للثورة التحررية كثورة اشتراكية، إنّ البورجوازية الصغيرة، كطبقة سائدة في هذه «الأنظمة»، وبرغم دورها الإيجابي الذي تقوم به الآن في هذه المرحلة من النضال ضد الاستعمار، غير قادرة على تحقيق المفهوم النظري للثورة التحررية. فإذا اعتبرنا هذه الثورة، كما هي في حقيقتها النظرية، انتقالاً من بنية اجتماعية إلى بنية اجتماعية أخرى، أي من نظام إنتاج إلى نظام إنتاج آخر هو نظام الإنتاج الاشتراكي، وضحت لنا تماماً الاستحالة النظرية والواقعية في أن تكون البورجوازية الصغيرة قائدة لهذه الثورة التاريخية. إنّ الطبقة القائدة للثورة، في مفهوم الثورة الذي حددنا، هي بالضرورة الطبقة الاجتماعية التي تحمل في صيرورتها الطبقية نظاماً جديداً من الإنتاج هو، في الثورة التحررية، نظام الإنتاج الاشتراكي. هذه الصيرورة الطبقية بالذات هي التي تحدد نظرياً الطبقة الاجتماعية كطبقة قائدة، أو كطبقة غير قائدة، لثورة تاريخية معينة. والبورجوازية الصغيرة، بشكل عام، وفي مجتمعاتنا الكولونيالية بشكل خاص،

لا تحمل، وليس بإمكانها أصلاً أن تحمل في صيرورتها الطبقية نظام الإنتاج الاشتراكي، الذي يولده تحقيق الثورة التحررية، أي حل التناقضات البنيوية الخاصة بالبنية الاجتماعية الكولونيالية. فهي إذن، ليست، تاريخياً ونظرياً، الطبقة القائدة للثورة التحررية، برغم واقعها الحالي في «الأنظمة التقدمية»، أي برغم كونها، لأسباب تاريخية محددة، قائدة لحركة التحرر الوطني، في مرحلتها الراهنة. إنّ المتثورين من «يساريي» البورجوازية الصغيرة، حين يوجهون عنف تثورهم صوب «الأنظمة التقدمية»، لا يتحررون من أسر أوهامهم الطبقية، برغم مجاهدتهم في التحرر منها. فهم يأخذون على هذه «الأنظمة» قيادتها الطبقية البورجوازية الصغيرة، وعجز هذه القيادة عن السير في حركة التحرر الوطني نحو تحقيق منطقها الضروري في التحويل الاشتراكي للبنية الاجتماعية، أي عجزها عن تحقيق الثورة الاشتراكية! (راجع حول هذه النقطة ص 86 ـ 87). ولا يسع الثوري إلّا أن يعجب لمنطق هؤلاء المتثورين: إذ كيف يمكن أن يكون للثوريين الحقيقيين مأخذ على البورجوازية الصغيرة في عجزها عن تحقيق الثورة الاشتراكية؟ إنّ هذا المنطق العجيب يؤدي، ضمناً، إلى القبول بوجود إمكانية واقعية، عند البورجوازية الصغيرة، في قيادة الثورة الاشتراكية، ولا وجود لهذا المأخذ على هذه «الطبقة» إلّا بوجود هذه الإمكانية، فإذا انتفت هذه، انتفى المأخذ بالضرورة، وأمكن بذلك، الرجوع إلى منطق الواقع الطبقي الذي يتحدد بمعزل عن الأوهام الطبقية. والشيوعيون وحدهم بعيدون عن هذه الأوهام، ولم يقعوا فيها، فلم يكن عليهم، كغيرهم، أن يتحرروا منها.

المشكلة إذن، بالنسبة للشيوعيين، ليست في معرفة الطبقة القائدة للثورة التحررية، فهذه الطبقة لا يمكن إلّا أن تكون الطبقة العاملة. وهذا واضح في أكثر من موضع في الكتاب (خصوصاً ص 61 وص 179). فالثورة الاشتراكية، في المجتمعات الكولونيالية، هي ثورة على البنية الاجتماعية الكولونيالية التي يتطور، في إطارها، حكم البورجوازية الصغيرة. وهذه الثورة يحددها تطور التناقضات الخاصة بهذه البنية الاجتماعية. والثورة التحررية هي قطع للعلاقة الكولونيالية نفسها، يتم بتحويل ثوري للبنية الاجتماعية التي يولدها باستمرار تطور هذه العلاقة البنيوية. لهذا كان بين الثورة التحررية والثورة الاشتراكية، في المجتمعات الكولونيالية، أكثر من تشابك وتداخل: إنّ بين الثورتين تماثلاً بنيوياً في منطقهما الداخلي نفسه، أي إن هاتين الثورتين هما في الحقيقة ثورة واحدة. لهذا أيضاً كان الصراع الوطني ضد الاستعمار، هو في ذاته، صراعاً طبقياً، أو الشكل التاريخي المتميز

للصراع الطبقي في المجتمعات الكولونيالية. من هنا يتحدد بالضرورة دور الطبقة العاملة في قيادة الحركة الثورية التحررية. وواقع هذه الطبقة لا ينفي دورها التاريخي القيادي في هذه الحركة، فهي وحدها التي تحمل، في صيرورتها الطبقية، نظام الإنتاج الاشتراكي، الذي يتم تحقيقه عبر التحرر الوطني. فالحركة التحررية هي طريق الانتقال إلى البنية الاجتماعية الاشتراكية.

المشكلة إذن، ليست في معرفة الطبقة القائدة للثورة التحررية، بشكل عام، بل في تحديد قوى التحالف الثوري، والقيادة الطبقية في هذا التحالف، في كل مرحلة من مراحل الحركة الثورية التحررية. هنا، تتعقد المشكلة، لأن قوى التحالف الثوري ليست ثابتة، كما أنها تختلف من بلد لآخر، ومن مرحلة لأخرى من مراحل الحركة الثورية التحررية. غير أن ما هو ثابت، على الصعيد النظري، وبشكل مطلق، هو أن القيادة الطبقية في قوى التحالف الثوري هذه لا بد أن تعود إلى الطبقة العاملة، ففي هذا شرط لتحقيق الثورة التحررية، أي شرط لتحقيق مفهومها النظري في الواقع التاريخي. ولا تحقق هذه الثورة مفهومها النظري إلّا إذا حققت ضرورة الانتقال من البنية الاجتماعية الكولونيالية إلى البنية الاجتماعية الاشتراكية، أي إذا حققت قطع العلاقة الكولونيالية بكسر إطار التطور التاريخي الخاص بالبنية الكولونيالية. ولا يتم ذلك إلّا بقيادة الطبقة العاملة. أي بصراع طبقي تقوده هذه الطبقة، بتحالفها مع قوى اجتماعية محددة، ضد الاستعمار، أي ضد وجوده المستمر في وجود علاقات الإنتاج الاجتماعية الخاصة بالبنية الاجتماعية الكولونيالية. إن القيادة الطبقية في قوى التحالف الثوري هي التي تحدد طبيعة المرحلة التي تمر بها الحركة التحررية. فوجود البورجوازية الصغيرة مثلاً في القيادة الطبقية لمرحلة خاصة من مراحل هذه الحركة يعطي هذه المرحلة طابعاً تاريخياً يختلف كل الاختلاف عن الطابع الذي يعطيه إيّاها وجود الطبقة العاملة في هذه القيادة الطبقية، حتى وإن بدت، في الظاهر، هذه المرحلة واحدة في كلتا الحالتين. إن «المرحلة الديموقراطية» مثلاً بقيادة البورجوازية الصغيرة، تختلف بنيوياً عن «المرحلة الديموقراطية» نفسها، بقيادة الطبقة العاملة. ففي الحالة الأولى، لا تخرج هذه المرحلة التاريخية، في منطق تطورها نفسه، عن الإطار البنيوي الخاص بالبنية الاجتماعية الكولونيالية، أي عن إطار تطور الإنتاج الكولونيالي. أما في الحالة الثانية، فتخرج هذه المرحلة عن الإطار البنيوي كي تتطور في إطار بنيوي آخر خاص بالبنية الاجتماعية الاشتراكية، أي في إطار

يحدده تطور الإنتاج الاشتراكي. في هذه الحالة فقط، أي بوجود الطبقة العاملة في القيادة الطبقية لقوى التحالف الثوري، تتحدد «المرحلة الديموقراطية» في الحركة الثورية التحررية كمرحلة انتقال إلى الاشتراكية. أما في الحالة الأخرى، فيستحيل تحديد هذه المرحلة، نظرياً، كمرحلة انتقال إلى الاشتراكية. إن مرحلة الانتقال هذه من نظام إلى نظام آخر، من الإنتاج الكولونيالي إلى الإنتاج الاشتراكي، لا تصير مرحلة انتقال تاريخي إلّا إذا قطعت بالفعل علاقتها مع بنية الإنتاج الذي تنتقل منه، أي إذا خرجت، في منطق تطورها بالذات، عن الإطار البنيوي الذي يحدده منطق تطور هذا الإنتاج. وهذا القطع لا يتم إلّا بتغيير علاقات الإنتاج الاجتماعية، أي بتغيير العلاقات الطبقية داخل البنية الاجتماعية. وما التغيير في العلاقات الطبقية سوى النتيجة الضرورية للصراع الطبقي نفسه. فانتقال القيادة الطبقية إذن، من البورجوازية الصغيرة إلى الطبقة العاملة ليس استبدالاً طبقياً يتم في إطار البنية الاجتماعية نفسها، بلا خروج عنه، ومنه، كما جرى في سوريا ومصر مثلاً، بين البورجوازية الكولونيالية والبورجوازية الصغيرة. إنما هو في الحقيقة انتقال من بنية اجتماعية إلى بنية اجتماعية أخرى، من البنية الكولونيالية إلى البنية الاشتراكية، أو قل: إنه شرط أساسي، بل مطلق، لتحقيق هذا الانتقال. بهذا وحده تتحدد «المرحلة الديموقراطية» في الحركة الثورية التحررية كمرحلة انتقال إلى الاشتراكية، أي كمرحلة انتقال من زمان تاريخي خاص ببنية اجتماعية كولونيالية، إلى زمان تاريخي خاص ببنية اجتماعية اشتراكية.

على ضوء هذا التحديد النظري، أي على ضوء هذا الاختلاف البنيوي في تحديد مرحلة تاريخية واحدة في الحركة الثورية التحررية، ينتفي، في نظرية الثورة التحررية، وجود «المرحلة الديموقراطية الوطنية» كمرحلة ضرورية في الحركة الثورية التحررية، تعود فيها القيادة الطبقية بالضرورة إلى البورجوازية الصغيرة. معنى هذا أن وجود البورجوازية الصغيرة في القيادة الطبقية للثورة التحررية ليس، على الصعيد النظري، مرحلة تاريخية ضرورية من مراحل هذه الثورة، يجب المرور بها. وما القول بالضرورة التاريخية لهذه المرحلة سوى محاولة أيديولوجية بائسة تقوم بها البورجوازية الصغيرة، سواء أكانت في الحكم أم خارجه، لتبرير حكمها، وإعطائه صفة الشرعية النظرية التي يفتقر إليها. ووجود هذه «الطبقة» في الحكم، في «الأنظمة التقدمية» العربية أو في غيرها من المجتمعات الكولونيالية، ليس دليلاً نظرياً على ضرورة استلامها قيادة الثورة التحررية في مرحلة من مراحلها. حتى الواقع

التاريخي نفسه لا يحكم بوجود هذه الضرورة، بل بالعكس، يقضي بحذفها من نظرية الثورة التحررية. فمجرد وجود ثورة تحررية، كالثورة الصينية أو الفيتنامية أو الكوبية، تحققت تاريخياً من غير أن تمر بمرحلة حكم البورجوازية الصغيرة، يفرض علينا حكماً، على الصعيد النظري، عدم اعتبار هذه المرحلة مرحلة ضرورية في الثورة التحررية. لا شك أن المفهوم النظري لهذه الثورة يتحقق دوماً ـ كما قلنا ـ في الواقع التاريخي بشكل متميز، أي بشكل يختلف من بلد لآخر. غير أن ضرورة هذا التميز شيء ـ وهي ضرورة نظرية ـ و«ضرورة» حكم البورجوازية الصغيرة شيء آخر. فهذه «الضرورة» الأخيرة ليست ضرورة نظرية، بل نتيجة لشروط تاريخية محددة، قد تتحقق في بلد معين، وقد لا تتحقق في بلد آخر، فالإمكان في الواقع لا في النظرية، والإمكان الذي تستكشفه النظرية هو في النظرية ضرورة، وليس إمكاناً. لهذا، نعود فنؤكد ثانية على وجوب التمييز دوماً، في ممارستنا النضال الثوري، بين الضرورة النظرية والواقع التجريبي، كي لا نقع في نظرة هيغلية يتساوى عندها العقل والواقع، وتقود مباشرة، على صعيد الممارسة السياسية، إلى ما يسمى بالانتهازية. فلا تماثل مباشراً بين النظرية والواقع، وليس كل واقع تاريخي ضرورة نظرية، وليست كل ضرورة نظرية واقعاً مباشراً.

بانتفاء حكم البورجوازية الصغيرة كمرحلة ضرورية في الثورة التحررية، نجد أنفسنا في مواجهة دقيقة مع الواقع التاريخي، أي مع تعقد التطور الفعلي للحركة الثورية التحررية. فتوازن القوى الطبقية في التحالف الثوري، في كل مرحلة فعلية من مراحل هذه الحركة التاريخية، هو الذي يحدد في النهاية طبيعة القيادة الطبقية، فتتحدد بذلك طبيعة المرحلة التاريخية في الحركة الثورية. وعلى ضوء المفهوم النظري للثورة التحررية، وليس إطلاقاً بمعزل عنه، تتحدد، بالنسبة للثوريين الحقيقيين، آفاق التطور التاريخي في هذه الحركة، فتتحدد بذلك الآفاق الستراتيجية للعمل الثوري. لهذا، لا تغيب عن الشيوعيين، في موقفهم الإيجابي الراهن من «الأنظمة التقدمية»، طبيعة المرحلة التاريخية الفعلية التي تمر بها هذه «الأنظمة». معنى هذا أن موقف الشيوعيين من هذه الأنظمة، ومن البورجوازية الصغيرة الحاكمة فيها، تفرضه شروط تاريخية معينة تضع هذه «الأنظمة»، في المرحلة الحالية، في مواجهة عنيفة مع الاستعمار. غير أن هذا لا ينفي إطلاقاً، على الصعيد الستراتيجي، ضرورة انتقال القيادة الطبقية من البورجوازية الصغيرة إلى الطبقة العاملة، كشرط أساسي لتحقيق الثورة التحررية، ولا يغيب عن

الشيوعيين أن هذا الانتقال يمر بالضرورة عبر صراع طبقي هو صراع سياسي عنيف هدفه انتزاع السلطة الطبقية من البورجوازية الصغيرة.

لا بد هنا من التوقف قليلاً عند هذه النقطة، لأهميتها البالغة على الصعيدين، النظري والعملي. إنّ القول النظري بضرورة الصراع الطبقي حول السلطة السياسية، بين البورجوازية الصغيرة الحاكمة والطبقة العاملة، ليس قولاً شكلياً مجرداً من الشروط التاريخية الاجتماعية التي يجري فيها هذا الصراع، فانتفاء الضرورة النظرية في حكم البورجوازية الصغيرة يجعل الصراع الطبقي بين هذه وبين الطبقة العاملة خاضعاً، في شكله وفي تطوره، للشروط التاريخية الاجتماعية المحددة التي يجري فيها. فهو في بلد لم تصل فيه البورجوازية الصغيرة إلى الحكم، وتقود فيه الطبقة العاملة قوى التحالف الثوري، غيره في بلد يخضع لحكم البورجوازية الصغيرة. في الحالة الأولى، يمكن تحديده كصراع ثانوي بين قوى ثورية متحالفة. أما في الحالة الثانية، فإمكانية صيرورته، في شروط تاريخية محددة، صراعاً رئيسياً، موجودة في منطق التطور التاريخي الخاص بالحكم الطبقي للبورجوازية الصغيرة. غير أن الاكتفاء، في هذه الحالة، بهذا القول يبعدنا عن الواقع التاريخي المعقد، ويرمي بنا في نظرة شكلية تبسيطية هي أقرب ما تكون إلى النظرة الهيغلية التي يتبناها «اليساريون»، عن جهل، في «ممارستهم النظرية». فمن الخطأ إطلاق القول، بشكل مجرد عن تعقد الواقع التاريخي، بضرورة دخول الطبقة العاملة في صراع طبقي مع البورجوازية الصغيرة، في «الأنظمة التقدمية» مثلاً، ومن الخطأ الأفدح وضع هذا القول كمهمة مباشرة للنضال الثوري الحالي. إنّ الحكم الطبقي للبورجوازية الصغيرة ولَّد في البنية الاجتماعية الكولونيالية تناقضات جديدة لم تكن موجودة من قبل في هذه البنية، والصراع الطبقي بين الطبقة العاملة والبورجوازية الصغيرة الحاكمة لا يكون فعالاً، أي لا يتحدد، كما هو في حقيقته، كمحرك للتاريخ، إلّا إذا تطور، داخل البنية الاجتماعية الكولونيالية، في إطار هذه التناقضات الجديدة وانطلاقاً منها.

ومن أهم هذه التناقضات التي ولَّدها نظام الحكم والإنتاج الخاص بالبورجوازية الصغيرة في البنية الاجتماعية الكولونيالية هذا التناقض التاريخي بين جماهير البورجوازية الصغيرة وممثليها الطبقيين في الحكم أنفسهم. ليس هنا مجال البحث في هذا التناقض وفي غيره من التناقضات الخاصة «بالأنظمة التقدمية»، إنما يمكن القول، بشكل عام، إنّ الممثلين الطبقيين للبورجوازية الصغيرة الحاكمة، بتفارقهم الطبقي، داخل إطار «طبقتهم»

يكوّنون فئة متميزة من البورجوازية الصغيرة، لها مصالحها الطبقية الخاصة التي لا تتفق بالضرورة مع المصالح الطبقية لجماهير البورجوازية الصغيرة، بل تتناقض معها. إنّ التطور التاريخي الموضوعي للبنية الاجتماعية الكولونيالية أخضع البورجوازية الصغيرة، في مرحلة حكم البورجوازية الصغيرة نفسها، لحركة تفارق داخلي استقلت فيها، نسبياً، الفئة الحاكمة عن جماهير «الطبقة» التي خرجت منها. هذا الاستقلال النسبي للفئة الحاكمة من البورجوازية الصغيرة جعلها تميل إلى أن تتكوّن كطبقة مستقلة في ذاتها، من غير أن يكون لها القدرة الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية على قطع الرباط العضوي الذي يربطها بالضرورة «بالطبقة» التي تمثل. لهذا، يستحيل اعتبار البيروقراطية طبقة مستقلة، ويستحيل فصلها عن البورجوازية الصغيرة التي أنتجتها، برغم استقلالها النسبي عنها في سيطرتها على جهاز الدولة، بعد أن صار للدولة دور اقتصادي، إلى جانب دورها السياسي الطبيعي كأداة قمع واضطهاد طبقي. ويستحيل أيضاً، بوجود هذا التناقض الهام، وغيره من التناقضات، داخل البورجوازية الصغيرة، اعتبار هذه البورجوازية الصغيرة طبقة متماثلة متماسكة، تواجه في وحدتها الجامدة الطبقة العاملة في صراع طبقي بسيط بين طرفين اثنين. إنّ الصراع الطبقي، في «الأنظمة التقدمية»، بين الطبقة العاملة والبورجوازية الصغيرة الحاكمة لا بد أن ينطلق، داخل البنية الكولونيالية، من هذه الأرض الجديدة التي تحددها التناقضات المتميزة التي ولّدتها مرحلة حكم البورجوازية الصغيرة. لا شك أن الطابع الأساسي في هذا الصراع الطبقي يكمن في ضرورة انتقال القيادة الطبقية من طبقة اجتماعية محددة إلى طبقة اجتماعية أخرى، أي من البورجوازية الصغيرة إلى الطبقة العاملة. غير أن هذا الصراع الطبقي ليس بسيطاً، أي إنه ليس بين طرفين يتماثل كل منهما مع ذاته، فحركة التفارق داخل البورجوازية الصغيرة، التي هي مظهر من مظاهر تفاوت التطور في بنيتها، تجعل من هذا الصراع صراعاً معقداً. وتطور التعقد فيه يقضي بتفجير التناقض في البنية الطبقية الخاصة بالبورجوازية الصغيرة الحاكمة، أي بتفجير التناقض التاريخي بين جماهير هذه «الطبقة» وممثليها الطبقيين. إنّ تفجير هذا التناقض شرط أساسي لتحالف الطبقة العاملة مع جماهير البورجوازية الصغيرة، بقيادة الطبقة العاملة ضد القيادة الطبقية للبورجوازية الصغيرة. ولا يتحقق هذا الشرط إلّا إذا وعت جماهير البورجوزية الصغيرة أن قيادتها الطبقية تتناقض مع مصالحها الطبقية، وأن مصالحها هذه لا يتم تحقيقها إلّا بقيادة الطبقة العاملة، أي بكسر الإطار البنيوي الكولونيالي

لتطور حكم البورجوازية الصغيرة، والانتقال إلى إطار تطور اشتراكي. هذه العملية المعقدة التي يعجز عن إدراكها «اليساريون» بفكرهم الهيغلي، هي من أصعب العمليات في نضالنا الثوري، ولا يمكن للثوريين المسؤولين الهروب من مواجهتها في ممارستهم السياسية. لهذا، حين يؤكد الشيوعيون على ضرورة التحالف الثوري مع جماهير البورجوازية الصغيرة، إنما هم يحاولون أن يفجروا في ممارستهم السياسية الثورية، هذا التناقض الموضوعي في البنية الطبقية للبورجوازية الصغيرة. وهم، في هذه الممارسة السياسية، يستندون إلى وعيهم العلمي لهذا الواقع التاريخي نفسه. «فامتيازات الفئة البيروقراطية ليست امتيازات الجماهير البورجوازية الصغيرة، لأن الوضع الاقتصادي ومستوى التطور الاقتصادي المتخلف لا يسمح بإعطاء امتيازات لكل البورجوازية الصغيرة كفئة اجتماعية على حساب المجتمع. وهذا يطرح الاستنتاج القائل بأن العناصر البيروقراطية لا تقف ـ في سعيها للحفاظ على امتيازاتها ـ ضد تطور المجتمع وضد الطبقة العاملة والجماهير الكادحة وحسب، بل ضد مصالح البورجوازية الصغيرة التي انحدرت منها أيضاً، في حين يظل أفق الخلاص لجماهير البورجوازية الصغيرة هو السير في الطريق المؤدي إلى ضرب التبعية لنظام الامبريالية وتطوير القوى المنتجة بالاعتماد على العون الاشتراكي. وهذا الأمر لا يتحقق بالتوجه نحو الاشتراكية. أي إن ثمة أساساً مادياً موضوعياً لجر البورجوازية الصغيرة إلى التحالف مع الطبقة العاملة ليس فقط آنياً بل واستراتيجياً» (ص 90). هذا التحالف، بقيادة الطبقة العاملة، مع جماهير البورجوازية الصغيرة، يستهدف السلطة السياسية ذات الطابع الطبقي البورجوازي الصغير، التي بانتزاعها يتحقق الشرط الضروري لكسر إطار التبعية للاستعمار، أي لقطع العلاقة الكولونيالية، والانتقال من البنية الاجتماعية الكولونيالية إلى البنية الاجتماعية الاشتراكية.

لم نستوف الكتاب حقه من العرض والمناقشة، وما كان بالإمكان القيام بذلك في إطار هذه الكلمة السريعة التي اقتصرت في الواقع على ذكر مشكلة واحدة بين المشكلات الهامة التي عالجها المؤلف. غير أننا، قبل أن نختم هذه الكلمة، نود أن نتوقف قليلاً عند مشكلة نظرية عالجها المؤلف في الفصل الرابع من القسم الثاني، الذي هو من أهم فصول الكتاب، إن لم يكن أهمها. ما يهمنا في مناقشة هذا الفصل أساسه النظري، أي التحليل الذي يقوم به المؤلف «للتناقضات الرئيسية التي تعتمل في قلب النظام اللبناني». وعدد هذه التناقضات، حسب المؤلف، أربعة: «التناقض الأول هو التناقض القائم بين «علاقات الإنتاج» وبين «تطور القوى المنتجة»،... والتناقض الثاني ينتج من تبعية النظام للامبريالية... والتناقض الثالث هو بين العلاقات الرأسمالية وشبه الاقطاعية في الريف، وبين القوى المنتجة... والتناقض الرابع هو التناقض بين البورجوازية العميلة والشريكة للامبريالية، القائمة على رأس النظام، وبين حركة التحرر العربية». (ص 184 ـ 185).

إن عرض هذه التناقضات الرئيسية الخاصة بالمجتمع اللبناني بهذا الشكل المتسلسل لا يعني إطلاقاً، في ذهن المؤلف، أنها توجد منفصلة أو مستقلة بعضها عن بعض، فالمؤلف يؤكد على ضرورة وجودها في إطار بنيوي واحد. فهي متشابكة متداخلة، يتحدد تطور كل منها بتطور الأخرى، في علاقتها البنيوية داخل البنية الاجتماعية الكولونيالية الواحدة، بالبنية الاجتماعية الاستعمارية. إلّا أن وحدتها البنيوية المعقدة لا تنفي وجود التفاوت في تطور كل منها. وتفاوت التطور في وحدة هذه التناقضات هو الذي يحدد إمكانية تفجر تناقض كل منها قبل بقية التناقضات الأخرى. والممارسة الثورية الحقيقية تفرض على الحزب الثوري أن يكون في يقظة دائمة، أي في وعي ثوري مسؤول كي يمكنه استخدام تفجر كل تناقض من هذه التناقضات لتعبئة الجماهير الشعبية وقيادة صراعها الطبقي. إلّا أن تفجر تناقض واحد لا يعني أن «الثورة قد نضجت تماماً» كما يظن «يساريو» البورجوازية الصغيرة. فالثورة تنضج فعلاً حين «تتأزم جميع هذه التناقضات معاً إلى درجة كافية بحيث تعبىء قوى اجتماعية مادية قادرة على حسم الموقف بصورة جذرية»، (ص 187)، أي حين تصب كل التناقضات الاجتماعية في تناقض واحد هو نقطة انصهار واحدة لكل التناقضات الاجتماعية. ونقطة الانصهار هذه تتحدد تاريخياً كنقطة القطع الثوري، أي

كالحلقة الضعيفة التي بقطعها يتم الانتقال الثوري من بنية اجتماعية إلى بنية اجتماعية أخرى.

بعد أن يحدد لنا المؤلف الوجود البنيوي لهذه التناقضات الرئيسية، يحاول أن يحدد لنا أيضاً، على صعيد هذا الوجود البنيوي وفي إطاره، أفق تطورها التاريخي، وعلاقة تطور كل منها بالبنية الاجتماعية الشاملة، أي مدى فعل تطور كل منها في البنية الاجتماعية ككل. فهو يرى أن حل التناقضين الأول والثالث يؤدي بالضرورة إلى تحويل اشتراكي في البنية الاجتماعية، أما حل التناقضين الثاني والرابع فيدخل في مهمات ثورة التحرر الوطني، أي إنه لا يؤدي بالضرورة إلى التحويل الاشتراكي. معنى هذا أن فعل التناقضين الأول والثالث في البنية الاجتماعية أعمق بكثير من فعل التناقضين الثاني والرابع. غير أن هذا لا يعني، في ذهن المؤلف، أن الثورة التحررية لا تؤدي إلى الثورة الاشتراكية، فهذا الأمر مرتبط بالواقع التاريخي المحدد للصراع الطبقي، وبتوازن القوى بين الطبقات الاجتماعية المتصارعة.

نحن هنا أمام صعيدين مختلفين من التحليل النظري: صعيد بنيوي وصعيد تاريخي. فحين يحدد المؤلف تناقضات البنية الاجتماعية اللبنانية وأفق تطور كل منها، في إطار وجودها البنيوي، إنما هو يقوم بعملية فكرية تأخذ البنية الاجتماعية في حضورها لذاتها، أي في تجردها عن حركتها التاريخية، إن صح القول. هذه الوقفة الفكرية التشريحية عند البنية الاجتماعية تساعد المؤلف على رؤية التناقضات الرئيسية في هذه البنية، في ثباتها الفكري، وعلى رؤية الأفق الذي يؤدي إليه تطور كل منها. لكن، حين يأخذ المؤلف البنية الاجتماعية في حركة تطورها التاريخي، أي في حركة تشابك تناقضاتها وتعقد التطور في هذه التناقضات، تتغير الرؤية، أي تنتقل من صعيد إلى آخر، من صعيد البنية في حضورها لذاتها، إلى صعيد البنية في تحركها التاريخي، من الصعيد التشريحي إلى الصعيد الفيزيولوجي. وبتعبير آخر، إنّ الانتقال من تحديد التناقضات البنيوية في البنية الاجتماعية إلى تحديد الأشكال التاريخية الممكنة لتحرك هذه التناقضات في تشابك علاقاتها وأشكال تمازجها، هو، إن أمكن القول، انتقال من المستوى الاقتصادي في البنية الاجتماعية إلى المستوى السياسي، أي إلى المستوى الذي يحدده صراع الطبقات. لهذا نرى المؤلف يتردد في إعطاء تحديد حازم لطبيعة ثورة التحرر الوطني، لأن هذا التحديد مرتبط بالواقع التاريخي لتطور صراع الطبقات، وليس في البنية الاجتماعية، أو في بنية المستوى الاقتصادي فيها، ما يسمح بإعطاء هذا التحديد النظري الحازم. فالثورة التحررية إذن، حسب

المؤلف، يمكن أن تكون ثورة اشتراكية، إذا كان توازن القوى الطبقية في صالح الطبقة العاملة، أي إذا قادت الطبقة العاملة هذه الحركة. ويمكن كذلك ألّا تكون ثورة اشتراكية إذا لم يسمح توازن القوى الطبقية بالدور القيادي للطبقة العاملة. فالمؤلف إذن، يمتنع عن القيام بتحديد نظري قاطع للثورة التحررية، ويكتفي بتحليل تاريخي واقعي للحركة الثورية في وجودها الفعلي. فطبيعة الثورة التحررية، حسب المؤلف، تختلف باختلاف الشروط التاريخية لتحقيقها، أي باختلاف القوى الطبقية التي تقوم بها، وباختلاف القيادة الطبقية فيها. لهذا، حين يأتي إلى تحليل البنية الاجتماعية اللبنانية في المرحلة الحالية يحدد إسقاط حكم الطغمة المالية كمهمة أولى أمام الحركة الثورية. ولا ينسى أن يؤكد لنا على أن «الحكم الوطني الديموقراطي وليد ثورة، نتيجة «قطع» في مجرى التطور الاجتماعي في ظل النظام القائم، وليس عملية تطورية «إصلاحية» ضمنه. (ص 184). «أما طبيعة النظام البديل الذي سيحل محل نظام الطغمة المالية فيقرره توازن القوى الطبقية داخل التحالف الثوري الذي أدى إلى إسقاط نظام الطغمة المالية»، (ص 190). فإذا كانت الطبقة العاملة هي الطبقة القائدة لهذا التحالف الثوري، حينئذ «يأخذ العمل الثوري في قلب نظام الطغمة المالية صفة ثورة اشتراكية مباشرة، وإن كان على هذه الثورة إنجاز مهام ثورة التحرر الوطني والديموقراطي، موضوعياً، كمرحلة انتقالية لبناء الاشتراكية » (ص 192). إنّ المؤلف إذن، يخضع في حكمه على طبيعة الثورة التحررية لتطور الواقع التاريخي نفسه، ولا يخاطر بحكم لا يخضع لهذا التطور. فالواقع التاريخي الفعلي هو الذي سيحدد طبيعة هذه الثورة التحررية. في تحفظه هذا، ينطلق من حس عملي حاد يعي تعدد الإمكانات في تطور الحركة الفعلية للواقع الاجتماعي. فالهم العملي، أي السياسي، هو منطلق هذا التحليل للواقع الاجتماعي، وهدفه أيضاً. وهو هو اليقظة الثورية التي تكره مفاجآت التاريخ. غير أن المؤلف يتخطى ضمناً، وربما عن كره، هذا الصعيد العملي الذي أراد أن يحصر فيه تحليله لواقع الحركة الثورية، فيستوي على صعيد التحديد النظري للثورة التحررية، حين يرفض أن يحدد الحكم الوطني الديموقراطي كمرحلة انتقالية لبناء الاشتراكية إلّا إذا كانت القيادة الطبقية في هذا الحكم وفي هذه المرحلة التاريخية للطبقة العاملة. وهنا فعلاً، وعلى ضوء هذا التحديد النظري، يأخذ الحكم الوطني الديموقراطي معناه الحقيقي كمرحلة هي نتيجة ثورة، أي في ظل النظام القائم، وليس نتيجة عملية تطورية إصلاحية ضمنه، كما سبق أن أشار المؤلف.

نحن لا ننكر على المؤلف نهجه في التفكير، ولا اعتماده «اللغة» الأيديولوجية في معالجته القضايا التي يطرح. وسبق أن أشرنا إلى ذلك في بدء هذه الكلمة، كما أشرنا إلى أن المؤلف كان ينتقل من المستوى الأيديولوجي إلى المستوى النظري في تطور معالجته، كلما فرضت عليه المعالجة الأيديولوجية ذلك. وفي هذا غنى الكتاب وأهميته الفكرية، في هذه المشكلات النظرية التي يطرح، والتي عليها يفتح فكر القارىء فيثير هذا الفكر. ومشكلة التناقض من أهم هذه المشكلات النظرية، أثارها المؤلف في هذا الفصل، وأثار فينا الرغبة في التطرق إليها، ولو بسرعة، أو تسرع. قد نختلف في الرأي مع المؤلف حول كيفية فهم التناقضات الخاصة بالبنية الاجتماعية الكولونيالية وحول أشكال وجودها التاريخية في تطور علاقاتها المتبادلة داخل إطار البنية الواحدة. ولا بأس بوجود الاختلاف إذا ساعد هذا الاختلاف على توضيح مشكلة نظرية تعود أهميتها البالغة إلى عمق ارتباطها بالممارسة السياسية الثورية.

لا شك أن من الضرورة، نظرياً وعملياً، التمييز دوماً بين التناقض الرئيسي والتناقضات الثانوية في البنية الاجتماعية، في كل مرحلة من مراحل تطورها. وهذا ما حاول أن يقوم به المؤلف في رده على جماعة اليساريين الذين يعجزون، في ممارستهم السياسية الفعلية، عن القيام بهذا التمييز الضروري بين التناقضات. غير أن المؤلف يقول بوجود «تناقضات رئيسية أربعة» وليس بوجود تناقض رئيسي واحد يتحدد كتناقض رئيسي في مرحلة تاريخية محددة. ويعطي المؤلف لهذه التناقضات معنى القضايا الرئيسية التي تعترض تطور البنية الاجتماعية اللبنانية، والتي لا بد من حلها في أفق تاريخي محدد. فاستعماله هنا إذن، عبارة «التناقضات الرئيسية» يخلو من الدقة النظرية، لأنه، باستعماله هذه العبارة، يجعل من هذه التناقضات تناقضات ثابتة، تتحدد في البنية الاجتماعية بشكل دائم «كتناقضات رئيسية»، مع أنه يؤكد، من ناحية أخرى، على وجود التفاوت في وتائر تطور هذه التناقضات بشكل يجعل من الممكن تفجر تناقض واحد منها قبل بقية التناقضات الأخرى. وفي هذا القول تناقض منطقي نراه في ثبات هذه التناقضات من ناحية، وفي تفاوت تطورها من ناحية أخرى. فلا بد هنا من وقفة عند هذا التناقض المنطقي، لأنه قد يكون في الحقيقة مجرد تناقض ظاهري، وهذا ما نظنه. إنّ هذا التناقض المنطقي، أي هذا التناقض في منطق عرض

الفكر عند المؤلف، راجع إلى غموض في التمييز بين صعيدين مختلفين تستوي عليهما تناقضات البنية الاجتماعية. إنّ الثبات في تناقضات هذه البنية إنما هو في الحقيقة «ثبات فكري»، أي نتيجة لعملية فكرية ضرورية في المعرفة، تأخذ البنية الاجتماعية في حضورها لذاتها، أو في تماثلها مع ذاتها، أي في تجردها المنهجي عن حركتها التاريخية، كي تكشف هيكلها العام، أي القاعدة الأساسية التي تتحرك تاريخياً عليها وفي إطارها، وتنطلق منها في تحركها هذا. أما التفاوت في تطور هذه التناقضات البنيوية، فيستحيل بالطبع أن يظهر على هذا الصعيد التشريحي، فلا يظهر إلّا على الصعيد التاريخي، أي على صعيد حركة التطور التاريخية للبنية الاجتماعية، لأنه أصلاً نتاج لها. من صعيد البنية في توقفها الفكري، أي في حضورها لذاتها، إلى صعيد البنية في حركة تطورها التاريخية الفعلية، يتم الانتقال من صعيد إلى آخر، من صعيد الوجود الطبقي كوجود بنيوي إلى صعيد الصيرورة الطبقية كصراع طبقي. على هذا الصعيد الأخير، أي في إطار الصراع الطبقي فقط يمكن التكلم على تناقضات رئيسية أو ثانوية، وعلى تفاوت في تطور التناقضات. بمعنى آخر، كي يصح الكلام على تناقضات رئيسية أو ثانوية، يجب أن تؤخذ هذه التناقضات البنيوية في حركتها التاريخية الصراعية لا في وجودها البنيوي. فإذا هي أخذت في حركتها التي هي بالضرورة حركة تفاوتية، كان لا بد أن يكون فيها تناقض رئيسي واحد وتناقضات ثانوية، فيكون التناقض الرئيسي، في علاقته مع بقية التناقضات، التناقض المحرك، أي التناقض المسيطر في تطور البنية الاجتماعية، في مرحلة من مراحلها. وبحكم التطور التفاوتي للتناقضات الاجتماعية، تخضع علاقات السيطرة بين هذه التناقضات للتغير، فيمكن أن يصير التناقض الرئيسي، في شروط تاريخية محددة خاصة بكل مرحلة من مراحل تطور البنية الاجتماعية، تناقضاً ثانوياً، كما أن التناقض الثانوي يمكن أن يصير تناقضاً رئيسياً بدوره، وحركة الصيرورة هذه تخضع لشروط تاريخية محددة ليس هنا مجال التوسع فيها.

أما إذا أخذت التناقضات البنيوية الخاصة بالبنية الاجتماعية في وجودها البنيوي، وليس في حركتها التاريخية الصراعية، فإنها تتميز بشكل آخر يختلف عن تميزها كتناقضات رئيسية أو ثانوية، لأنها بذلك تستوي على صعيد من الوجود النظري مغاير لصعيد وجودها النظري في حركتها التاريخية الصراعية. والتفاوت في وجودها البنيوي هذا لا شك حاصل، وإلّا لما كان في تطورها تفاوت، وهذا بالذات ما يميز البنية الاجتماعية في

مفهومها الماركسي من البنية الاجتماعية في مفهومها الهيغلي مثلاً، فهي، في وجودها البنيوي هذا، تتفاوت، بنيوياً، بتفاوت المستويات البنيوية في البنية الاجتماعية الشاملة. إنها على هذا الصعيد، لا تتميز كتناقضات رئيسية أو ثانوية، بل كتناقض محدِّد في النهاية، حسب قول إنجلز، هو التناقض الاقتصادي، وكتناقضات سياسية وأيديولوجية... إلخ تتحدد بهذا التناقض الأساسي الذي تحدده بتحددها به، وبالشكل الذي تتحدد به.

وبمعنى آخر، على هذا الصعيد من المعالجة النظرية للبنية الاجتماعية، يكون التناقض بين مستويات هذه البنية الواحدة التي هي في الحقيقة بنية تضم بنيات متعددة متفاوتة، إذ إنّ كل مستوى من هذه المستويات البنيوية هو في حد ذاته بنية يتحدد استقلالها النسبي داخل البنية الشاملة بالشكل التاريخي الذي تتخذه علاقتها ببقية المستويات البنيوية في البنية الشاملة. فالتفاوت هنا إذن، بين التناقضات البنيوية تفاوت ـ إن أمكن القول ـ عمودي، بمعنى أن هذه التناقضات، أي التناقض الاقتصادي والسياسي والأيديولوجي إلخ...، تتفاوت بنيوياً في تحديدها لوجود البنية الاجتماعية الشاملة وللعلاقات التي تتبادلها في إطار هذه البنية، فتتفاوت بالتالي في تحديدها للتطور التاريخي لهذه البنية الاجتماعية الشاملة. وإذا كان التناقض الاقتصادي هو التناقض المحدّد في النهاية لكل التناقضات البنيوية، في علاقاتها المتبادلة، في أي شكل تاريخي من أشكال البنية الاجتماعية، فإن علاقات السيطرة في البنية الاجتماعية بين هذه التناقضات البنيوية تختلف باختلاف الأشكال التاريخية لهذه البنية الاجتماعية، أي إنها تختلف من نظام إنتاج اجتماعي محدد إلى نظام إنتاج آخر. وهذا الاختلاف نفسه في علاقات السيطرة بين التناقضات البنيوية من نظام إنتاج إلى نظام إنتاج آخر يحدده التناقض الاقتصادي الأساسي الخاص بهذا النظام الإنتاجي أو ذاك. وعلاقات السيطرة هذه ـ كما قلنا سابقاً ـ علاقات تفاوت في تطور هذه التناقضات داخل الحركة التاريخية الشاملة لتطور البنية الاجتماعية، لا تظهر في فعلها في البنية الاجتماعية كعلاقات سيطرة إلّا في الحركة التاريخية لتطور هذه البنية الاجتماعية. فإذا كان التناقض الأيديولوجي، في شكله التاريخي المحدد كتناقض ديني أو كصراع ديني، هو التناقض المسيطر في تطور البنية الاجتماعية السابقة للإنتاج الرأسمالي، فالتناقض المسيطر في تطور البنية الاجتماعية الرأسمالية ليس التناقض الأيديولوجي. والتناقض الأساسي الاقتصادي في علاقة القوى المنتجة بعلاقات الإنتاج هو الذي يحدد، في كلتا الحالتين، هذا التناقض الأيديولوجي كتناقض

مسيطر في تطور البنية الاجتماعية السابقة للإنتاج الرأسمالي، وكتناقض غير مسيطر في تطور البنية الاجتماعية الرأسمالية.

على هذا الضوء، يمكننا التمييز بين أشكال مختلفة من التناقضات البنيوية هي في الحقيقة أشكال وجود لهذه التناقضات في البنية الاجتماعية في وجودها البنيوي وفي التطور التاريخي لهذا الوجود البنيوي. ولا شك أن شكل تفاوت التناقضات في الحركة التاريخية لتطور البنية الاجتماعية يتحدد بشكل تفاوتها داخل الوجود البنيوي لهذه البنية الاجتماعية. إذا كان التفاوت في وجود التناقضات البنيوية في البنية الاجتماعية ـ بشكل مجرد عن الشروط التاريخية المحددة لوجودها في البنية الاجتماعية ـ واحداً، أي إذا كان التفاوت في وجودها المجرد هو نفسه في كل الأشكال التاريخية للبنية الاجتماعية، فإن شكل التفاوت في تطورها، أي شكل علاقات السيطرة بينها، يختلف باختلاف الأشكال التاريخية المحددة للبنية الاجتماعية، لأن الشكل التاريخي المحدد لوجود هذه التناقضات في البنية الاجتماعية، أي وجودها الفعلي في هذه البنية، يختلف من بنية اجتماعية إلى بنية اجتماعية أخرى، من نظام إنتاج إلى نظام إنتاج آخر. فالعامل الاقتصادي، أي التناقض الأساسي في بنية علاقة القوى المنتجة بعلاقات الإنتاج، هو العامل الأساسي في تحديد بقية العوامل في البنية الاجتماعية الشاملة، بغض النظر عن الأشكال التاريخية المحددة لهذه البنية. معنى هذا أن التناقض الاقتصادي، بشكل عام، هو المحدد في النهاية لكل التناقضات البنيوية في أي نظام إنتاج تاريخي معين. هذا التفاوت البنيوي في وجود التناقضات البنيوية ليس خاصاً بنظام الإنتاج الرأسمالي مثلاً، بل يعم كل أنظمة الإنتاج التاريخية. غير أن التفاوت التطوري ـ إن صح القول ـ لهذه التناقضات البنيوية، أي الشكل التاريخي لعلاقات السيطرة بينها، في إطار تطورها الشامل، يختلف من نظام إنتاج إلى نظام إنتاج آخر، لأن الوجود الفعلي لتفاوتها البنيوي، أي الشكل التاريخي المحدد لوجود هذا التفاوت البنيوي، يختلف باختلاف أنظمة الإنتاج الاجتماعي. ففي نظام الإنتاج الاقطاعي مثلاً، نجد أن العلاقة البنيوية التناقضية بين قوى الإنتاج وعلاقاته الاجتماعية هي العلاقة المحدِّدة في النهاية لمختلف أشكال العلاقات الاجتماعية، سواء أكانت سياسية أم دينية أم غير ذلك، وكذلك الأمر في نظام الإنتاج الرأسمالي. وفي كلا النظامين، نجد في هذه العلاقة، أو في هذا المستوى البنيوي، أساس البنية الاجتماعية، أي قاعدتها المادية. غير أن الوجود الفعلي التاريخي المحدد لهذه القاعدة يختلف من نظام إنتاج إلى آخر، فتطور القوى المنتجة

في الاقطاعية، وشكل هذا التطور في علاقته بعلاقات الإنتاج الاجتماعية، غيره تماماً في الرأسمالية، وهذا بديهي طبعاً، ويمكن تعميمه على بقية الأنظمة الإنتاجية. فليس مجرد وجود المستوى الاقتصادي كمستوى محدِّد في النهاية، أي ليس وجود هذا المستوى بشكل مجرد عن أشكاله أو شروطه التاريخية المحددة في البنية الاجتماعية الشاملة، هو الذي يفسر لنا وجود التناقض الأيديولوجي مثلاً كتناقض مسيطر في تطور البنية الاجتماعية الإقطاعية، بل الشكل التاريخي المحدَّد لوجود هذا المستوى الاقتصادي في البنية الإقطاعية هو الذي بإمكانه أن يكون المبدأ التفسيري لهذه الظاهرة التاريخية المحددة.

لهذا حاولنا أن نميز بين التفاوت البنيوي والتفاوت التطوري للتناقضات البنيوية. وهذا التمييز لا يعني الفصل بينهما، بل هو عملية فكرية لجأنا إليها كأداة لمعرفة التعقد في وجود البنية الاجتماعية وفي تطورها. فهذه البنية، في واقعها التجريبي، في حركة تطور تاريخي مستمرة، ويستحيل، على هذا الصعيد من الواقع التجريبي، التمييز بين هذين التفاوتين للتناقضات، لأن الوجود ليس إلّا للتفاوت التطوري وحده. إلّا أن الواقع النظري للبنية الاجتماعية غير الواقع التجريبي، ويستحيل وجود تماثل بينهما. فالواقع النظري أداة لمعرفة الواقع التجريبي الذي لا يكتشف إلّا بهذه الأداة. لهذا، يستحيل فهم التفاوت التطوري للتناقضات البنيوية في البنية الاجتماعية إذا لم يتحدد تفاوتها البنيوي، والشكل التاريخي لهذا التفاوت. لا شك أن التفاوت البنيوي لا يوجد في الواقع، في شكله التاريخي المحدد، إلّا في وجود التفاوت التطوري، وكتفاوت تطوري. إلّا أن فهمه شرط لفهم الآخر. بل يمكن القول: إنّ التفاوت البنيوي للتناقضات، سواء في وجوده المجرد أو في وجوده في شكل تاريخي محدد، ليس وحده نتاجاً لعملية نظرية هي عملية فكرية لمعرفة الواقع، فالتفاوت التطوري، كوجود تاريخي مميز للتفاوت البنيوي، هو أيضاً نتاج لعملية نظرية تستهدف معرفة الواقع. فالواقع التجريبي كالطلسم لا تفك رموزه إلّا بنشاط الفكر النظري المنتج لأدوات المعرفة.

لم نبتعد عن موضوعنا لحظة، بل نحن في صلبه. إن تمييز التناقضات الاجتماعية كتناقضات رئيسية وثانوية غير كاف لفهم هذه التناقضات البنيوية، حتى في تفاوتها التطوري، إذ إنّ هذا التفاوت في تطور التناقضات يحدده ـ كما قلنا ـ تفاوت وجودها البنيوي. فعلاقات السيطرة في تطور هذه التناقضات البنيوية، المحددة للوجود التاريخي للبنية الاجتماعية، تحددها علاقات التحدد بين التناقضات نفسها. لهذا وجب التمييز بين التناقض

المحدِّد والتناقض المسيطر في تطور البنية الاجتماعية. وهكذا، يكون التناقض المحدِّد دوماً التناقض الاقتصادي، أي التناقض الأساسي، أما التناقض المسيطر فهو التناقض الرئيسي، أي التناقض المحرِّك في البنية الاجتماعية، وهو يختلف، في أشكال وجوده، باختلاف الأنظمة الإنتاجية. إن التناقض الاقتصادي، أي التناقض الأساسي في البنية الاجتماعية، هو الإطار البنيوي لتطور التناقضات التاريخي الخاص بالبنية الاجتماعية. وهذا التناقض الأساسي في علاقة القوى المنتجة بعلاقات الإنتاج الاجتماعية ثابت لا يتغير، برغم التطور التاريخي للبنية الاجتماعية. معنى هذا أن التطور التاريخي لهذه البنية لا يتحقق بمعزل عن إطار بنيوي يحدد حركته، أي لا يتحقق بحركة استمرارية تصاعدية، أو «تقدمية» مطلقة، كما توهمنا بذلك الأيديولوجية البورجوازية التي تظهر بوضوح في فكر أوغست كونت مثلاً. إنّ البنية الاجتماعية تتطور في إطار بنيوي يحدد تطورها، وهذا الإطار البنيوي هو التناقض الاقتصادي الخاص بنظام إنتاج تاريخي محدد، ليست البنية الاجتماعية سوى شكل مميز لوجوده التاريخي. إنّ هذا التناقض الأساسي إذن، ثابت في البنية الاجتماعية، لا يتغير طول زمانها التاريخي أي طول بقاء نظام الإنتاج الاجتماعي الذي تنتمي إليه. معنى هذا أن التناقض الأساسي لا يتغير إلّا بانتقال البنية الاجتماعية من نظام إنتاج إلى نظام إنتاج آخر، أي بكسر الإطار البنيوي لتطورها التاريخي، أي بالثورة. وتجب الملاحظة هنا أن الحل التاريخي للتناقض الاقتصادي، أي للتناقض الأساسي في البنية الاجتماعية، الذي هو بالضرورة حل ثوري، لا يتم إطلاقاً على المستوى الاقتصادي، بل على المستوى السياسي في البنية الاجتماعية. فليس للتناقض الاقتصادي حل اقتصادي، وكل «حل» اقتصادي لهذا التناقض ليس في الحقيقة حلاً له، بل هو ابقاء له، لأن شرط وجود هذا «الحل» الاقتصادي هو بقاء هذا التناقض الأساسي كإطار بنيوي له. معنى هذا أنّ للتناقض الاقتصادي بالضرورة حلاً سياسياً. لهذا، أمكن القول: إنّ كل ثورة اجتماعية هي في أساسها ثورة سياسية، وهنا يكمن المعنى الحقيقي لمقولة ماركس الشهيرة في أن التاريخ صراع طبقات. وبتعبير آخر، إنّ القوة المحركة للتاريخ، حسب قول ماركس، قوة سياسية، وهذه القوة السياسية هي الصراع الطبقي. معنى هذا أن التاريخ لا يتكوّن إطلاقاً، في قفزاته البنيوية، أي في ثوراته، على المستوى الاقتصادي في البنية الاجتماعية، بل على المستوى السياسي، في مختلف أشكال الوجود التاريخية لهذا المستوى السياسي في البنية الطبقية (12) . فالحروب الدينية في القرون الوسطى مثلاً، ليست سوى أشكال

تاريخية محددة للصراع السياسي، أي للصراع الطبقي، أو قل: إنّ الصراع الديني في هذه البنية الاجتماعية السابقة للرأسمالية، لم يكن سوى الشكل التاريخي الذي يظهر فيه الصراع السياسي، فيختفي فيه أيضاً. وهكذا يكون التناقض الأساسي الاقتصادي دوماً التناقض المحدِّد في البنية الاجتماعية الطبقية، ويكون التناقض السياسي فيها التناقض المسيطر، أي المحرِّك لتطورها. وعلاقة السيطرة غير علاقة التحدّد بين التناقضات، ولا يصح نظرياً إرجاع الأولى إلى الثانية، كما يظهر ذلك في أعمال آلتوسير، وإلّا لانتفى دور الصراع الطبقي، أي الصراع السياسي بين الطبقات، في تكوين التاريخ، ولاستحال فهم القفزات البنيوية، أي الثورات. وهنا يكمن خطر البنيوية (Structuralisme) في فهم التاريخ. وكذلك لا يصح نظرياً إرجاع الثانية إلى الأولى أو الخلط بينهما، وإلّا أدى بنا ذلك إلى ما يمكن تسميته بالتضخم السياسي في البنية الاجتماعية، الذي يقود مباشرة إلى تأويل إرادي لتطور التاريخ. وفي كلتا الحالتين، سواء في الاقتصادية أم في الإرادية، يهدد خطر الانتهازية الممارسة السياسية الثورية. إن التناقض السياسي المسيطر في البنية الاجتماعية، الذي يحرك تطورها التاريخي، لا يقوم بفعله في هذه البنية إلّا بالشكل الذي يتحدد به بالتناقض الاقتصادي المحدد للبنية الاجتماعية، وهو بذلك يحدد التناقض الاقتصادي الأساسي المحدد له. إنّ تعقد العلاقة بين علاقة السيطرة وعلاقة التحدد في تطور التناقضات البنيوية داخل الحركة الشاملة للبنية الاجتماعية، هو الذي يدفعنا إلى رفض الاقتصادية والإرادية في فهم حركة التاريخ. كما أن توضيح تعقد هذه العلاقة أساسي لإبعاد الانتهازية عن الممارسة الثورية.

قلنا: إنّ التناقض السياسي، في مختلف أشكال وجوده التاريخية، هو التناقض المسيطر في تطور البنية الاجتماعية الطبقية. وليس في هذا القول تناقض مع ما سبق. فسيطرة التناقض الأيديولوجي في تطور البنية الاجتماعية السابقة للرأسمالية مثلاً، ليست في الحقيقة سوى سيطرة التناقض السياسي في تطور هذه البنية، إذ إنّ التناقض الأيديولوجي هو شكل تاريخي محدد لوجود هذا التناقض السياسي، أو قل: إنّه مظهر رئيسي من مظاهره، أي شكل لظهوره، بمقدار ما يكون شكل ظهوره هذا إخفاء له. لذلك، يمكننا القول إن السيطرة في تطور التناقضات البنيوية، في إطار التناقض الأساسي المحدد لتطورها، تعود دوماً، في البنية الاجتماعية الطبقية، إلى التناقض السياسي، أي إن التناقض الرئيسي في تطور البنية الطبقية نجده دوماً على المستوى السياسي في هذه البنية. غير أن المظاهر الرئيسية والثانوية في هذا

التناقض هي التي تنتقل من مستوى بنيوي إلى مستوى بنيوي آخر في حركة تطور البنية الاجتماعية في مختلف مراحلها التاريخية. معنى هذا أن المظهر الرئيسي في التناقض الرئيسي قد نجده، في فترة تاريخية محددة، في المستوى الأيديولوجي أو النظري مثلاً، فينتقل، في فترة تاريخية أخرى من تطور الصراع الطبقي، إلى مستوى بنيوي آخر من مستويات البنية الاجتماعية. وما مظاهر التناقض الرئيسي هذه سوى أشكال تاريخية محددة لوجود هذا التناقض السياسي في حركة تطور الصراع الطبقي، أو وجوه مختلفة له. فالتنقل إذن، بين المستويات البنيوية للبنية الاجتماعية ليس للتناقض الرئيسي نفسه، بل لمظاهره. فالتناقض الرئيسي، كتناقض مسيطر في تطور البنية الاجتماعية، هو دوماً تناقض سياسي، بمعنى أن المستوى البنيوي المسيطر في تطور البنية الاجتماعية، هو بشكل دائم المستوى السياسي فيها. وهذا ما لم يلحظه آلتوسير لعدم تمييزه بين علاقة التحدد وعلاقة السيطرة بين التناقضات، فلم ينتبه إلى أن العلاقة الأولى تنتسب إلى التفاوت البنيوي في وجود التناقضات وأن العلاقة الثانية تنتسب إلى التفاوت التطوري، فقاده ذلك إلى القول بتنقل التناقض المسيطر، أي الرئيسي، بين مختلف مستويات البنية الاجتماعية، مع أن هذا التناقض لا بد ثابت على المستوى السياسي، وإلّا لانتفى دور الصراع الطبقي في تحريك التاريخ، أي في تكوينه. إلّا أن لهذا التناقض السياسي المسيطر مظاهر وجود مختلفة تتفاوت أهميتها حسب الشروط التاريخية لتطور الصراع الطبقي في مرحلة تاريخية محددة من مراحل تطور البنية الاجتماعية. معنى هذا أن التنقل بين المستويات البنيوية إذن، ليس للتناقض الرئيسي المسيطر، بل لمظاهر وجوده التاريخية المختلفة. وتنقل هذه المظاهر، أو بشكل أدق تنقل المظهر الرئيسي في التناقض الرئيسي بين المستويات البنيوية مرتبط أصلاً بتطور التناقض الرئيسي كتناقض سياسي مسيطر في تطور البنية الاجتماعية داخل إطارها البنيوي الثابت، أي داخل إطار التناقض الأساسي المحدد لهذا التطور. فإذا ظهر التناقض الرئيسي مثلاً، في فترة تاريخية محددة من تطور البنية الاجتماعية، كتناقض أيديولوجي، أي إذا كان المظهر الرئيسي في التناقض الرئيسي مظهراً أيديولوجياً، فالسبب في ذلك يرجع إلى شروط تطور التناقض الرئيسي نفسه. معنى هذا أن تطور التناقض السياسي كتناقض رئيسي مسيطر، أي إن تطور صراع الطبقات، هو الذي يحدد تنقل المظهر الرئيسي للتناقض الرئيسي بين مستويات البنية الاجتماعية. وهنا تجب الإشارة إلى أن المظهر الرئيسي في التناقض الرئيسي يكون دوماً مظهراً سياسياً في اللحظات الثورية في تطور

البنية الاجتماعية الطبقية، وعلى الخصوص، في تطور البنية الاجتماعية الرأسمالية، حيث تطور الصراع الطبقي بلغ درجة من الوضوح ما كان بإمكانه أن يبلغها في بقية الأشكال التاريخية السابقة للبنية الاجتماعية، أي حيث تحققت الشروط البنيوية لظهور الوعي الطبقي كما هو في حقيقته، أي كوعي سياسي. وبتعبير آخر، إنّ المظهر الرئيسي في التناقض الرئيسي لا يوجد على المستوى البنيوي نفسه الخاص بهذا التناقض. أي على المستوى السياسي، إلّا (13) في اللحظات الثورية، أي في هذه اللحظات التاريخية التي يتقرر فيها انتقال البنية الاجتماعية من نظام إنتاج إلى نظام إنتاج آخر. بل يمكننا القول إن هذا التماثل في المستوى البنيوي بين التناقض الرئيسي ومظهره الرئيسي لا نجده إلّا في البنية الاجتماعية الرأسمالية، لأن الطبقة الاجتماعية التي عليها أن تقوم بالثورة في هذه البنية هي أكثر الطبقات الاجتماعية وعياً سياسياً، ولأنه بثورتها فقط، أي بالثورة البروليتارية، تنتهي مرحلة ما قبل التاريخ، وتبدأ مرحلة التاريخ الإنساني. إنّ كل الثورات التاريخية السابقة للثورة البروليتارية كانت عاجزة عن هدم المجتمع الطبقي، فكانت تتحقق دوماً في الإطار المحدود لهذا المجتمع من غير أن تقضي عليه. إنّ ثورة الطبقة العاملة وحدها قادرة على القضاء على هذا المجتمع الطبقي، لأنها الطبقة الوحيدة، من بين كل الطبقات الاجتماعية التي عرفها التطور التاريخي، التي يقودها وعيها الطبقي بالذات، ومصلحتها الطبقية طبعاً، إلى القيام بذلك، أي لأن الوعي الطبقي عندها يتحدد بالفعل كوعي سياسي غير محدود، كما هو الحال بالنسبة لبقية الطبقات، بالأفق الضيق للمجتمع الطبقي. لذلك كانت القفزات الثورية في تطور البنية الاجتماعية السابقة للرأسمالية تتخذ أشكالاً غير سياسية، في الأغلب دينية. إنّ مختلف التناقضات البنيوية التي يولدها التطور التاريخي للبنية الاجتماعية ليست إذن، سوى مظاهر وجود مختلفة، أي أشكال تاريخية مختلفة للتناقض الرئيسي المسيطر، الذي هو في تطور البنية الاجتماعية التناقض السياسي. غير أن التناقض المسيطر في تطور البنية الاجتماعية ليس في الحقيقة سوى الشكل التاريخي الفعلي لوجود التناقض الأساسي في البنية الاجتماعية. قلنا: إنّ التناقض الأساسي هو المحدِّد في النهاية لبقية التناقضات، أي إن المستوى الاقتصادي هو المحدِّد في النهاية لبقية المستويات البنيوية الاجتماعية. غير أن هذا التناقض الاقتصادي لا وجود له في ذاته، أي بمعزل عن بقية التناقضات البنيوية، إذ يستحيل عزل المستوى الاقتصادي في البنية الاجتماعية عن بقية المستويات. معنى هذا أن التناقض الاقتصادي لا وجود له بالفعل

إلّا في بقية التناقضات البنيوية، وبالشكل الذي تتحدد به هذه التناقضات وتحدده. إنه كاللاوعي في البنية النفسية عند فرويد، لا وجود له إلّا في آثاره، أي إنه غائب عن مستواه البنيوي، حاضر دوماً في بقية المستويات البنيوية. وهنا تبرز بوضوح الأهمية العلمية لأعمال آلتوسير في تحديد الوضع النظري للمستوى الاقتصادي في البنية الاجتماعية، فيمكن إذن، الرجوع إليها، ولا حاجة بنا إلى التوسع في عرضها. غير أن ما يهمنا في هذا الصدد شيء آخر نختلف فيه مع آلتوسير، كما سبق أن بينا.

إن علاقة التحدد بين التناقضات تظهر في التفاوت البنيوي لهذه التناقضات، وعلاقة السيطرة بينها تظهر في تفاوتها التطوري. هذا الفصل النظري الذي قمنا به ضروري لفهم تعقد حركة التطور التاريخية الفعلية للبنية الاجتماعية، فالتفاوت التطوري هو الشكل المميز لوجود التفاوت البنيوي في حركة التطور التاريخي، ولا بد من تحديد هذا لفهم ذاك. فنحن هنا أمام حركتين متميزتين من تفاوت التناقضات: حركة عمودية وحركة أفقية. وهاتان الحركتان مرتبطتان أصلاً في التطور التاريخي، لا يمكن الفصل بينهما، إذ إنّ حركة التفاوت الأفقي هي حركة تفاوت أفقي للتفاوت العمودي، أي إن التفاوت التطوري للتناقضات البنيوية هو في حد ذاته تطور تفاوتها البنيوي. وتظهر أهمية هذا التحديد، أي هذا التمييز النظري المعقد للتناقضات، حين نريد فهم علاقة الصراع الطبقي بتطور البنية الاجتماعية. وهنا، لا بد من التمييز بين المراحل التاريخية المختلفة التي يمر بها تطور هذه البنية داخل إطارها البنيوي الثابت، أي داخل إطار نظام الإنتاج الذي تتطور فيه، والذي يحدد تطورها هذا. فتحرك التناقض الرئيسي ـ وتحرك التناقضات الثانوية أيضاً ـ في الإطار البنيوي الثابت لتطور البنية الاجتماعية، يتحدد بشكل يختلف باختلاف المراحل التاريخية لتطور هذه البنية. واختلاف التحرك فيه لا يرجع إلى اختلاف أطرافه المكونة له وحسب، بل يرجع أيضاً إلى اختلاف التنقل في مظاهره بين مختلف المستويات البنيوية الخاصة بالبنية الاجتماعية، أي إلى اختلاف التنقل في المظهر الرئيسي بين هذه المستويات. هذا التنقل العمودي في مظاهر التناقض الرئيسي يتحدد بتحدد أطرافه. إذا كانت أطراف التناقض الرئيسي مثلاً، في مرحلة تاريخية محددة من مراحل تطور البنية الاجتماعية الكولونيالية، هي هذه الوحدة التناقضية الصراعية بين العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة من جهة، وبين البورجوازية الكولونيالية الممثلة للبورجوازية الاستعمارية من جهة أخرى، فإنّ المظهر الأيديولوجي لهذا التناقض قد لا يبرز فيه كمظهر رئيسي كما يمكن

أن يبرز، وكما هو بالفعل، في مرحلة تاريخية أخرى يكون فيها العمال والفلاحون طرفي هذا التناقض من جهة، والبورجوازية الصغيرة، كطبقة مسيطرة، من جهة أخرى. فضرورة التفارق الطبقي مثلاً بين الطبقة العاملة وبين البورجوازية الصغيرة، سواء على صعيد الوجود الطبقي أو على صعيد الصيرورة الطبقية، لا تبرز، وخصوصاً في الممارسة السياسية للطبقة العاملة، بشكل حاد في المرحلة الأولى، كما تبرز في المرحلة الثانية. ففي هذه المرحلة الأخيرة بوجه خاص، تكوِّن الأيديولوجية البورجوازية الصغيرة خطراً رئيسياً على تطور الوعي عند الطبقة العاملة يهدد نجاح الثورة الاشتراكية نفسه، لأن من المستحيل أن تقوم هذه الطبقة بثورتها بوعي طبقي بورجوازي صغير. هذا الخطر الذي يحيق بها يفرض على طليعتها الثورية أن تحارب بقوة مختلف أشكال هذه الأيديولوجية المقيتة. إنّ الضرورة الثورية لتفارق الطبقة العاملة طبقياً عن البورجوازية الصغيرة، داخل الحركة الشاملة للصراع الطبقي، هي التي تحدد ضرورة هذا الصراع الأيديولوجي، كمظهر رئيسي للصراع الطبقي. معنى هذا أن تحرك التناقض الرئيسي، أي تبدل أطرافه، هو الذي يحدد اختلاف التنقل في مظهره الرئيسي بين المستويات البنيوية، من مرحلة تاريخية إلى مرحلة تاريخية أخرى. والاختلاف هنا ليس في تنقل هذا المظهر الرئيسي فحسب، بل كذلك في تطوره، أو بالأحرى، في تحركه أيضاً. فللمظهر الرئيسي أيضاً، كما للتناقض الرئيسي، تحركه الخاص على المستوى البنيوي الذي هو فيه، أي إن التناقض الأيديولوجي مثلاً، كمظهر رئيسي للتناقض الرئيسي، في فترة محددة من مرحلة تاريخية محددة، له تحركه الخاص الذي يتميز به عن تحرك التناقض الرئيسي، بمقدار ما يحدد هذا التناقض الرئيسي تميز تحركه، كتحرك مميز لمظهره الرئيسي، في إطار التناقض الأساسي المحدد لوحدة التناقضات البنيوية. هذا التحرك الخاص للمظهر الرئيسي، وللمظاهر الثانوية أيضاً، للتناقض الرئيسي، أي هذا التحرك المميز في إطار من الاستقلال النسبي، ليس في الحقيقة سوى انعكاس لتفاوت التناقضات البنيوي في حركة تطورها التفاوتي. يمكننا القول إذن، إنّ اختلاف التنقل بين المستويات البنيوية للمظهر الرئيسي للتناقض الرئيسي، من مرحلة إلى مرحلة، لا بد أن يرافقه اختلاف في وجود هذا المظهر الرئيسي نفسه، فالإسلام مثلاً، كطرف في التناقض الأيديولوجي بينه وبين الأيديولوجية الاستعمارية، لعب في الجزائر، في مرحلة السيطرة الاستعمارية، دوراً يختلف عن الدور الذي يلعبه الآن في مرحلة «الاستقلال السياسي». واختلاف هذا الدور بين المرحلتين التاريخيتين

يدخل في تاريخ الأيديولوجية الوطنية وتطورها، في علاقته بتطور الصراع الطبقي بالبنية الاجتماعية الكولونيالية.

وبإمكاننا إعطاء مثال آخر على تحرك المظهر الرئيسي للتناقض الرئيسي، واختلاف هذا التحرك من مرحلة إلى مرحلة في إطار تحرك التناقض الرئيسي، أي باختلاف تحرك هذا التناقض. فمفهوم القومية مثلاً، لم يبق كما هو طوال مراحل تطور الصراع الطبقي الخاص بالبنية الاجتماعية الكولونيالية، أي طوال مراحل تحرك التناقض الرئيسي في هذه البنية، بل مر بمراحل مختلفة من التطور انعكست فيها مراحل تطور البنية الأيديولوجية الخاصة بهذه البنية الاجتماعية بشكل يظهر فيه بوضوح تام مدى ارتباط مراحل تطور هذه البنية الأيديولوجية بمراحل تطور البنية الاجتماعية نفسها، أي بمراحل تحرك التناقض الرئيسي وتبدل أطرافه. ففي هذه المرحلة التاريخية الراهنة من تطور بنيتنا الاجتماعية، أي في هذه المرحلة التي بدأت فيها الطبقة العاملة تظهر، على صعيد الممارسة السياسية، كالقوة الرئيسية في تطور الثورة التحررية، صار من المستحيل تحديد مفهوم القومية بمعزل عن مفهوم التحويل الاجتماعي الثوري. معنى هذا أن طبيعة تحرك التناقض الرئيسي في هذه المرحلة هي التي حددت تضمن المفهوم الأول للمفهوم الثاني، كبعد ضروري فيه.

لنتابع التحديد النظري لتعقد التناقضات، سواء في وجودها البنيوي أو في تطورها التاريخي.

إذا كان المستوى البنيوي للتناقض الرئيسي، أي للتناقض المسيطر في تطور البنية الاجتماعية الطبقية والمحرك له، هو دوماً المستوى السياسي، فإن طرفي هذا التناقض يختلفان باختلاف المراحل التاريخية المحددة الخاصة بشكل تاريخي محدد من أشكال البنية الاجتماعية. هذا التحرك الأفقي في التناقض الرئيسي، أي هذا التبدل في طرفيه، أساسي لفهم تطور البنية الاجتماعية، لأنه هو الذي يحدد طبيعة المرحلة التاريخية التي تمر بها البنية الاجتماعية، في إطار نظام الإنتاج الثابت الذي تنتمي إليه. إن التحرك الأفقي للتناقض الرئيسي، أي تبدل طرفيه، هو إذن، تبدل في علاقات السيطرة بين القوى الطبقية، وهو الذي يحدد انتقال البنية الاجتماعية من مرحلة تاريخية إلى مرحلة تاريخية أخرى، في إطار تطورها التاريخي الشامل.

غير أن هذا التبدل لا يعني بالضرورة حصول ثورة في تطور البنية الاجتماعية، أي إنه لا يعني مطلقاً تحويلاً ثورياً في نظام الإنتاج. بمعنى آخر، ليس كل تبدل في طرفي التناقض الرئيسي ثورة، فالثورة لا تتم إلّا

بكسر الإطار البنيوي لتطور البنية الاجتماعية. قد يتبدل إذن، طرفا التناقض الرئيسي، أي قد يتبدل شكل توزع القوى الطبقية المتصارعة، وقد تنتقل علاقة السيطرة الطبقية من طبقة إلى أخرى، أو من تحالف طبقي محدد إلى تحالف طبقي آخر، فتنتقل السلطة الطبقية من طبقة إلى أخرى، من غير أن يحدث بالضرورة ثورة، أي من غير أن يحدث في التناقض الأساسي أي تغيير، فيبقى بذلك ثابتاً، كإطار بنيوي لتطور البنية الاجتماعية. هذا التحرك الأفقي في التناقض الرئيسي، مع ثبات التناقض الأساسي وبقائه كإطار بنيوي محدِّد لتطور البنية الاجتماعية، هو ما حاولنا فهمه، في دراسة سابقة عن الاستعمار والتخلف، باستعمالنا مفهوم «الاستبدال الطبقي». إن التحرك الأفقي للتناقض الرئيسي، أي للصراع الطبقي، لا يحدث في البنية الاجتماعية ثورة، إلّا إذا رافق هذا التحرك تغيير في التناقض الأساسي نفسه. إنّ من الضرورة المطلقة إذن، على الصعيدين: النظري والعملي، أن نميز بين المراحل التاريخية لتطور البنية الاجتماعية، فلا نأخذ انتقال البنية من مرحلة إلى مرحلة كانتقال من نظام إنتاج إلى نظام إنتاج آخر، ولا يتكوّن عندنا وهم نظري، أي عمى فكري ذو خطر كبير على ممارستنا السياسية الثورية، فنعتبر ما ليس بثورة ثورة، وما هو تغيير لتطور البنية الاجتماعية داخل إطارها البنيوي تغييراً لهذا الإطار. وتظهر أهمية هذه الضرورة النظرية المطلقة التي أشرنا إليها باستخدام مفهوم «الاستبدال الطبقي»، بوجه خاص، في محاولة فهم التطور التاريخي الخاص بالبنية الاجتماعية الكولونيالية. بل يمكن القول إن المنطق المتميز لتطور هذه البنية بالذات هو الذي يحدد إمكان تبلور هذا المفهوم النظري في النظرية الماركسية للثورة بخاصة، وللتاريخ بعامة. فالبنية الاجتماعية الرأسمالية لم تعرف، في تطورها التاريخي، هذا الاستبدال الطبقي الذي تتميز به البنية الاجتماعية الكولونيالية. فانتقال السلطة السياسية، في البنية الاجتماعية الأولى، كان بين فئات الطبقة البورجوازية المسيطرة نفسها، من الفئة الصناعية مثلاً إلى الفئة المالية، أكثر منه بين طبقتين اجتماعيتين مختلفتين، من البورجوازية إلى البورجوازية الصغيرة مثلاً، كما هو الحال في البنية الاجتماعية الكولونيالية. والاختلاف في تطور الصراع الطبقي بين البنيتين يرجع في أساسه إلى اختلاف في طبيعة البنية الطبقية بين هاتين البنيتين. هذا الانتقال في السلطة السياسية إذن، من البورجوازية الكولونيالية إلى البورجوازية الصغيرة، هو انتقال للبنية الاجتماعية الكولونيالية من مرحلة تاريخية إلى مرحلة تاريخية أخرى داخل إطارها البنيوي نفسه، وليس إطلاقاً تغييراً لهذا الإطار، أي انتقالاً لهذه

البنية الاجتماعية إلى نظام إنتاج آخر. إنّ التحرك الأفقي للتناقض الرئيسي، كما حددناه، لا يستلزم بالضرورة تغييراً في التناقض الأساسي، بل يمكن القول: إن شرط هذا التحرك الأفقي للتناقض الرئيسي هو بقاء هذا التناقض الأساسي وثباته.

قلنا: إنّ التحرك الأفقي للتناقض الرئيسي هو تبدل طرفيه، وهذا التبدل يحدد انتقال البنية الاجتماعية، في شكلها التاريخي المحدد، من مرحلة تاريخية إلى مرحلة تاريخية اخرى. وهنا، لا بد لهذا التحديد النظري أن يتبعه تحديد نظري آخر لتطور التناقضات، أي لتفاوتها. فالتناقض الرئيسي ثابت أفقياً، أي ثابت في طرفيه طول زمان المرحلة التاريخية التي يحددها. معنى هذا أنه ثابت أفقياً في تحركه ما دام تحركه يتم في إطار مرحلة تاريخية محددة من تطور البنية الاجتماعية، أو قل: إنّ تحركه هذا، في إطار المرحلة التاريخية التي يحددها، هو هو ثباته، أي ثبات طرفيه، في هذه المرحلة، في إطار التناقض الأساسي الثابت. فالتناقض الرئيسي بين تحالف القوى الطبقية الثورية وتحالف القوى الطبقية المعادية للثورة مثلاً، في مرحلة تاريخية محددة في تطور البنية الاجتماعية، يظل ثابتاً، أي إن الثبات في هذين الطرفين المكونين له يظل زمان هذه المرحلة التاريخية، وإن كان هذا الثبات لا ينفي، بل بالعكس، يستلزم وجود تفاوت، أي تطور وتغير، في علاقات السيطرة بين مختلف القوى الطبقية المتحالفة التي يضمها كل طرف من طرفي هذا التناقض، أي في علاقات السيطرة بين التناقضات الثانوية في كل طرف من هذين الطرفين. وهذا ما سنراه بعد قليل.

غير أن لهذا التناقض الرئيسي حركة أخرى، نود، للدقة في التعبير، أن نخصص لها عبارة تميزها من هذا التحرك الأفقي الثابت في إطار مرحلة تاريخية واحدة. إنّ للتناقض الرئيسي أيضاً حركة عمودية هي حركة تنقل مظاهر وجوده بين المستويات البنيوية في البنية الاجتماعية، في مراحلها التاريخية المختلفة. ولقد سبق أن أشرنا إلى أن هذا التنقل في مظاهر وجود التناقض الرئيسي بين المستويات البنيوية، إنما يتحدد بالتحرك الأفقي لهذا التناقض، في إطار تحدد التناقضات البنيوية بالتناقض الأساسي، كما أن هذه الحركة العمودية للتناقض الرئيسي، أي هذا التنقل لمظاهر وجوده، يحدد بالضرورة حركته الأفقية. فالصراع الأيديولوجي مثلاً له فعله في تحرك الصراع الطبقي السياسي، بمقدار ما هو مظهر من مظاهر هذا الصراع الطبقي. لهذا كله، لا بد أن نميز بين مظاهر التناقض الرئيسي وبين أطرافه، فمظاهره ليست أطرافه، كما أن تحركه العمودي، أي تنقل مظهره الرئيسي،

ليس تحركه الأفقي. وهذا التمييز، على الصعيد النظري، نتيجة مباشرة للتمييز بين التفاوت البنيوي والتفاوت التطوري للتناقضات، وهو ضروري إطلاقاً لفهم هذه الظاهرة المعقدة في تطور الصراع الطبقي، أي لفهم هذه العلاقة الديالكتيكية بين ثبات التناقض الرئيسي في تحركه الأفقي من جهة، وتنقل مظهره الرئيسي بين المستويات البنيوية، أي حركته العمودية من جهة أخرى، في مرحلة تاريخية محددة. وانتفاء هذا التمييز النظري بين مظاهر التناقض الرئيسي وأطرافه، كما هو الحال عند ماوتسي تونغ في مقاله الشهير حول التناقض، هو نتيجة ـ كما قلنا ـ لانتفاء التمييز النظري بين التفاوت البنيوي والتفاوت التطوري. وهو يقود مباشرة إلى غموض نظري يتعلق بتحديد المستوى البنيوي الخاص بالتناقض الرئيسي في البنية الاجتماعية من ناحية، كما ظهر ذلك في أعمال آلتوسير، انطلاقاً من هذا الغموض للتناقض السياسي في تطور هذه البنية، وبالتالي في تحديد دور الصراع الطبقي في هذا التطور. فإذا تماثلت مظاهر التناقض الرئيسي وأطرافه، كما يوحي بذلك ماوتسي تونغ، كان تنقل مظهره الرئيسي هو هو تحركه، أي إن حركة تنقل هذا المظهر تصير بذلك الحركة الوحيدة للتناقض الرئيسي. وهذه هي النتيجة التي يصل إليها آلتوسير، انطلاقاً من هذا الغموض النظري عند ماوتسي تونغ، حين يؤكد على إمكانية تنقل التناقض الرئيسي نفسه بين مختلف المستويات البنيوية. ومن ناحية أخرى، يقود انتفاء ذلك التمييز النظري إلى غموض نظري يتعلق بالبنية الزمانية المعقدة الخاصة بالتناقض الرئيسي، وبوجه خاص، بوتيرة تغيره، أي تبدل أطرافه. فإذا كانت مظاهره هي أطرافه، كانت وتيرة تغيره هي وتيرة تنقله، أكثر منها وتيرة تبدل أطرافه. ومع أن ماوتسي تونغ، في كل الأمثلة التي يعطيها على التناقض الرئيسي، يضع هذا التناقض بشكل دائم على المستوى السياسي ـ بخلاف آلتوسير ـ من غير أن يقوم بتحديد نظري صريح لمستوى هذا التناقض، فإنه لا يفرق بين المظهر والطرف في هذا التناقض، فيخلط بينهما. مع أن وتيرة تنقل المظهر الرئيسي للتناقض الرئيسي تختلف عن وتيرة تحرك هذا التناقض. فالوتيرة الأولى أسرع بكثير من الوتيرة الثانية، إذ إنّ حركة التنقل هذه للمظهر الرئيسي تتحقق في إطار ثبات التناقض الرئيسي، أو في إطار تحركه الثابت، في مرحلة تاريخية محددة. والتعقد في البنية الزمانية الخاصة بالتناقض الرئيسي راجع، في الحقيقة، إلى وجود علاقة ديناميكية وثيقة بين حركة التنقل هذه وبين هذا التحرك الثابت، في إطار التناقض الأساسي، في مرحلة تاريخية محددة.

إن تحدد المراحل التاريخية في تطور البنية الاجتماعية يكون بتحرك التناقض الرئيسي، أي بحركته الأفقية بتبدل أطرافه. غير أن هذا التحديد لا يتم بمعزل عن التناقض الأساسي وعن فعله المستمر في تطور الصراع الطبقي. وإذا نحن عزلنا فعل التناقض الرئيسي في تحديد هذه المراحل التاريخية، فلسهولة العرض الفكري من ناحية، ومن ناحية أخرى، لأن عمر البنية الاجتماعية يتحدد أصلاً بتطور الصراع الطبقي فيها، في إطار نظام إنتاج محدد. ونظام الإنتاج هذا ثابت لا يتغير طوال مراحل تطور هذه البنية الاجتماعية. لهذا، يستحيل نظرياً تحديد هذه المراحل التاريخية بالنسبة إلى نظام الإنتاج القائم، أو بالأحرى بالنسبة إلى التناقض الأساسي الثابت فيه، ولا بد من القيام بهذا التحديد بالنسبة إلى التناقض الرئيسي المسيطر أي بالنسبة إلى هذا التناقض المتغير. فبكل تغير في هذا التناقض، في إطار التناقض الأساسي، أي بكل تبدل في أطرافه، أو في علاقات السيطرة بين الطبقات الاجتماعية المتصارعة، يدخل تطور البنية الاجتماعية في مرحلة تاريخية جديدة تختلف عن المرحلة السابقة. إلّا أن هذا التغير في التناقض الرئيسي لا يتم بمعزل عن فعل التناقض الأساسي فيه. وبرغم ثبات هذا التناقض الأساسي في البنية الاجتماعية، في إطار نظام إنتاج محدد، فإن لهذا التناقض حركة خاصة به تتميز، بنيوياً وتطورياً، عن الحركة المعقدة الخاصة بالتناقض الرئيسي، وان انعكست فيها. وحركة هذا التناقض الأساسي هي حركة تحديد مستمر لحركة التناقض الرئيسي المعقدة، وبالتالي لحركة بقية التناقضات في البنية الاجتماعية المحددة. والتعقد في حركة التناقض الأساسي يعود إلى كونها حركة ثبات لهذا التناقض في البنية الاجتماعية. ولفهم التعقد في هذه الحركة، لا بد أن نميز بين طرفي هذا التناقض الأساسي: القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج. فالثبات البنيوي في هذا التناقض يعود أصلاً إلى الثبات في وجود علاقات الإنتاج نفسها في البنية الاجتماعية المحددة، مهما تبدلت علاقات السيطرة بين الطبقات الاجتماعية المتصارعة، في إطار نظام إنتاج واحد. أو بالأحرى، إنّ علاقات الإنتاج الخاصة بنظام إنتاج محدد تظل ثابتة، مهما تنقلت علاقة السيطرة بين الطبقات، في إطار هذا النظام من الإنتاج الذي يحدد العلاقة بين هذه الطبقات كعلاقة سيطرة طبقية. في إطار هذا الثبات البنيوي في علاقات الإنتاج الخاصة بنظام إنتاج محدد، تتطور القوى الاجتماعية المنتجة، وتطور هذه القوى المنتجة، في إطارها هذا، هو الذي يحدِّد في النهاية حركة التناقض الأساسي. وحركة التناقض الأساسي هذه، التي هي حركة تطور للقوى المنتجة في ثبات بنيوي

لعلاقات الإنتاج، هي التي تحدد حركة التناقض الرئيسي في تغيره، أي في تبدل أطرافه، في إطار التناقض الأساسي الثابت. غير أن تحديد مراحل تطور البنية الاجتماعية يكون بحركة التناقض الرئيسي هذه، لا بحركة التناقض الأساسي، لأن تطور البنية الاجتماعية، في إطار نظام إنتاج محدد، يكون بتطور الصراع الطبقي فيها، لا بتطور التناقض الأساسي، أي الاقتصادي، الثابت بثبات علاقات الإنتاج فيه. معنى هذا أن تحديد تطور القوى المنتجة في علاقتها بعلاقات الإنتاج، للمراحل التاريخية في تطور البنية الاجتماعية ليس تحديداً مباشراً، أي ميكانيكياً لهذه المراحل، بل هو تحديد، إن صح القول، غير مباشر، أي تحديد لها بمقدار ما تحدد حركة التناقض الأساسي هذه حركة التناقض الرئيسي، أي حركة الصراع الطبقي في البنية الاجتماعية. وبتعبير آخر، إنّ تطور القوى المنتجة لا يحدد هذه المراحل التاريخية في تطور البنية الاجتماعية إلّا عبر تحديد التناقض الرئيسي لها، في حركة تبدل أطرافه. فمن الخطأ الفادح إذن، أن نحدد هذه المراحل التاريخية مباشرة بتطور القوى المنتجة، في عزلة عن الصراع الطبقي كما يحاول أن يفعل روجيه غارودي مثلاً، وكما يظهر ذلك في هذا التيار الأيديولوجي التكنوقراطي الجارف. فالقوى المنتجة ليست بنية متميزة داخل البنية الاجتماعية الشاملة، أي إنها ليست، في هذه البنية الاجتماعية، مستوى بنيوياً متميزاً. إنها طرف في التناقض الأساسي، يتطور داخل إطار الطرف الآخر في هذا التناقض، الذي هو علاقات الإنتاج الاجتماعية. وهذا الطرف الآخر في التناقض الأساسي، أي علاقات الإنتاج، هو الذي يتحدد كبنية، وليست القوى المنتجة التي تتحدد كبنية. أما الذي يحدد المستوى البنيوي الاقتصادي في البنية الاجتماعية، فهو هذه العلاقة التناقضية بين طرفين أحدهما بنية والآخر ليس بنية. هذا التحديد النظري للقوى المنتجة له أهميته البالغة على الصعيدين النظري والعملي معاً. فإذا تحددت القوى المنتجة كبنية، أي كمستوى بنيوي متميز في البنية الاجتماعية، يتم عزلها عن علاقات الإنتاج، أي عن الإطار البنيوي لتطور البنية الاجتماعية ولمراحلها التاريخية. وهنا، في هذا الخطأ النظري، يكمن الأساس النظري لهذا التيار الأيديولوجي التكنوقراطي الذي وجد في روجيه غارودي ممثلاً له. وهذا الخطأ النظري في حد ذاته مظهر من مظاهر سيطرة الأيديولوجية البورجوازية، التي تحاول أن تتغلغل إلى الفكر الماركسي نفسه عن طريق الأيديولوجية البنيوية.

لقد انحصر تحليل التناقضات البنيوية في البنية الاجتماعية إلى الآن بالتحديد

النظري للعلاقة البنيوية بين التناقض الأساسي والتناقض الرئيسي، وبين التناقض الرئيسي والمظهر الرئيسي في هذا التناقض. غير أن هذا التحديد النظري لا يكفي لفهم تطور التناقضات في البنية الاجتماعية، فلا بد من تحديد علاقة التناقضات الثانوية بالتناقض الرئيسي لفهم هذا التطور الشامل. إنّ كل طرف من طرفي التناقض الرئيسي يضم أطرافاً متعددة تتحدد العلاقات بينها كتناقضات ثانوية. مثال على ذلك: وجود التناقضات الثانوية بين التحالف الطبقي للقوى الثورية، في مرحلة تاريخية محددة، في علاقة هذا التحالف الصراعية، كطرف في التناقض الطبقي الرئيسي، مع القوى الطبقية المعادية للثورة، كطرف آخر في التناقض، والتي توجد بينها أيضاً تناقضات ثانوية. غير أن هذه القوى الطبقية المتحالفة، في كل طرف من طرفي التناقض الرئيسي، ليست قوى متساوية. هذا التفاوت البنيوي في وجودها الطبقي، في إطار تحالفها، هو الذي يحدد وجود تناقضات بينها. فالتفاوت إذن، موجود بالضرورة بينها، وهو أساسي لوجود التناقض الرئيسي نفسه كتناقض مسيطر. والتفاوت هنا بالضرورة معقد، لأنه من جهة، تفاوت بنيوي وتطوري بين طرفي هذا التناقض الرئيسي، بمعنى أن السيطرة فيه لا بد أن تعود إلى طرف واحد على الطرف الآخر (14) ، ولأنه، من جهة أخرى تفاوت بنيوي وتطوري داخل كل طرف من طرفي هذا التناقض، أي بين المجموعة الواحدة للقوى الطبقية المتحالفة. وهذا التفاوت داخل طرف التناقض الرئيسي يتحدد بالتفاوت بين طرفي هذا التناقض. معنى هذا أن السيطرة الطبقية، في مرحلة تاريخية محددة من مراحل تطور البنية الاجتماعية، داخل كل طرف من طرفي التناقض الرئيسي، تعود دوماً إلى قوة طبقية واحدة من قوى التحالف الطبقي، في إطار السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة. وقد تكون هذه القوة الطبقية طبقة واحدة أو فئة محددة من طبقة محددة. فالسيطرة الطبقية في تحالف القوى الطبقية المعادية للحركة الثورية التحررية في لبنان مثلاً، في هذه المرحلة التاريخية المحددة، تعود إلى فئة طبقية محددة هي ما يسميها الشيوعيون بالطغمة المالية. أما السيطرة الطبقية في تحالف القوى الثورية في فيتنام الجنوبية مثلاً، فتعود إلى الطبقة العاملة. إن الوجود الضروري للسيطرة الطبقية داخل كل طرف من طرفي التناقض الرئيسي هو إذن، وجود التفاوت البنيوي للتناقضات الثانوية في كل من الطرفين. غير أن هذا التفاوت البنيوي بين التناقضات الثانوية ليس ثابتاً إطلاقاً، بل هو في تطور مستمر داخل إطار الثبات الأفقي للتناقض الرئيسي، في مرحلة تاريخية محددة، أي داخل إطار الثبات المرحلي لهذا التناقض.

ووجود هذا التطور في التفاوت البنيوي بين التناقضات الثانوية يفرض بالضرورة وجود صراع طبقي بين القوى الطبقية المتحالفة، في إطار تحالفها نفسه. ومنطق التطور في هذا الصراع الطبقي، داخل إطار التحالف الطبقي، هو أن يقود إلى إحداث تغيير في علاقة السيطرة بين القوى الطبقية المتحالفة، في إطار تحالفها الطبقي نفسه، أي إلى إحداث تغيير في علاقة السيطرة في تطور التفاوت البنيوي للتناقضات الثانوية. هذا التغيير في علاقة السيطرة بين التناقضات الثانوية، في كل طرف من طرفي التناقض الرئيسي، هو الذي يحدد حركة التناقض الرئيسي، في إطار تحدد هذه الحركة بحركة التناقض الأساسي. فهو إذن، أساسي لوجود التناقض الرئيسي نفسه، لأنه يحدد طبيعة المرحلة التاريخية التي ستنتقل إليها البنية الاجتماعية في تطورها التاريخي بتحديده، لتغير التناقض الرئيسي نفسه بتبدل أطرافه. وبشكل أدق، إنّ تغير التناقض الرئيسي هذا لا يتم إلّا إذا أدى التغير في علاقة السيطرة بين التناقضات الثانوية إلى كسر الإطار البنيوي الذي يضم هذه التناقضات كطرف في التناقض الرئيسي. حينئذ، يتبدل طرفا التناقض الرئيسي، فيتغير وضع التناقضات الثانوية في البنية الاجتماعية، وتنتقل هذه البنية إلى مرحلة تاريخية جديدة. أما إذا تم هذا التغير في علاقة السيطرة بين التناقضات الثانوية في ثبات إطارها البنيوي كطرف في التناقض الرئيسي، أي في إطار التحالف الطبقي نفسه من غير كسر له، فإن التناقض الرئيسي بالطبع يظل ثابتاً بثبات طرفيه، أي إن البنية الاجتماعية لا تنتقل إلى مرحلة تاريخية جديدة في تطورها التاريخي. لكن، في كلتا الحالتين، يظل التغير في علاقة السيطرة بين التناقضات الثانوية هو المحدِّد لطبيعة المرحلة التاريخية التي ستنتقل إليها البنية الاجتماعية. إن علاقة السيطرة هذه، داخل كل طرف من طرفي التناقض الرئيسي، تحدِّد إذن، هذا التناقض في حركته، في إطار تحددها به، غير أن الشكل الذي تحدده به يختلف باختلاف وجودها في إطار تطور التفاوت البنيوي لكل طرف من طرفي هذا التناقض الرئيسي.

وتظهر كل الأهمية العلمية والنظرية لاختلاف الوجود البنيوي في علاقة السيطرة بين التناقضات الثانوية، إذا نظرنا إلى هذه العلاقة من خلال مثال محدد. إذا تم تغير التناقض الرئيسي مثلاً، في مرحلة تاريخية محددة، كانت فيها السيطرة الطبقية، في تحالف القوى الطبقية، للبورجوازية الصغيرة في البنية الاجتماعية الكولونيالية، فإن هذا التغير للتناقض الرئيسي يكون بالضرورة تغيراً مرحلياً، أي تبدلاً في طرفيه، في إطار ثبات التناقض الأساسي في هذه البنية الاجتماعية. أما إذا تم هذا التغير في شروط تاريخية محددة

كانت فيها السيطرة الطبقية، في تحالف القوى الطبقية، للطبقة العاملة، فإن هذا التغير لا يكون إطلاقاً تغيراً مرحلياً، بل يكون تغيراً ثورياً، أي تغيراً في التناقض الرئيسي يقود بالضرورة إلى تغيير في التناقض الأساسي نفسه، أي إلى انتقال البنية الاجتماعية إلى نظام إنتاج آخر، هو في هذا المثال نظام الإنتاج الاشتراكي، وليس إلى مرحلة تاريخية جديدة في إطار نظام الإنتاج القائم. معنى هذا أن التغير في التناقض الرئيسي لا يقود إلى تحويل ثوري في البنية الاجتماعية هو قفزتها البنيوية، إلّا إذا كانت السيطرة الطبقية، في تحالف القوى الطبقية الذي يؤدي تطوره إلى تغيير التناقض الرئيسي، للطبقة التي تحمل في صيرورتها الطبقية نظاماً إنتاجياً جديداً. أما إذا كانت السيطرة الطبقية لغير هذه الطبقة، فإن تغير التناقض الرئيسي يظل سجين ثبات التناقض الأساسي. وهذا التغير المرحلي للتناقض الرئيسي هو في الحقيقة دليل على عجز الطبقة الثورية عن انتزاع السيطرة الطبقية في التحالف الثوري لقوى طبقية محددة، في إطار تطور التناقضات الثانوية في هذا التحالف. من هنا أتت الأهمية القصوى، وبخاصة في البنية الاجتماعية الكولونيالية، لتطور التفاوت البنيوي بين التناقضات الثانوية، في تطور الصراع الطبقي الشامل نفسه. إنّ الحل الثوري للتناقض الرئيسي، الذي يكون بحل التناقض الأساسي على المستوى البنيوي للتناقض الرئيسي، يمر إذن، بالضرورة عبر تطور التناقضات الثانوية بشكل تتحدد فيه علاقة السيطرة بين هذه التناقضات كسيطرة طبقية للطبقة الثورية في التحالف الثوري للقوى الطبقية. على هذا الضوء من التحديد النظري لتطور التناقضات في البنية الاجتماعية، يمكننا فهم ظاهرة تاريخنا المعاصر، أي ظاهرة النضال الوطني من أجل التحرر من الاستعمار. إنّ التناقض الرئيسي في مجتمعنا الكولونيالي، أي في إطار التناقض الأساسي الخاص بنظام الإنتاج الكولونيالي، هو التناقض الوطني. فالصراع الوطني التحرري إذن، هو شكل تاريخي محدِّد للصراع الطبقي، خاص بالمجتمع الكولونيالي، به يتحرك تاريخنا ويتحقق. معنى هذا أن الصراع الوطني، كصراع طبقي خاص بالبنية الاجتماعية الكولونيالية، هو القوة المحركة لتاريخنا، والدافعة له نحو تحقيق قفزته البنيوية الضرورية في الانتقال إلى البنية الاشتراكية. وبحل التناقض الوطني وحده حلاً ثورياً، أي بحل هذا التناقض السياسي الرئيسي المتميز، يتم في البنية الاجتماعية الكولونيالية تحقيق الانتقال إلى نظام الإنتاج الاشتراكي. ومن الوهم الاعتقاد بإمكانية تحقيق هذا الانتقال عن طريق حل تناقض آخر، ومن الوهم اعتبار التناقض الوطني تناقضاً غير طبقي. إنّ حل التناقض الاقتصادي الخاص

بالبنية الاجتماعية الكولونيالية لا يكون إلّا بحل التناقض الوطني في هذه البنية حلاً ثورياً، أي بصراع وطني هو صراع سياسي طبقي، له في البنية الاجتماعية الكولونيالية شكل تاريخي يحدِّده كصراع وطني. لذلك أمكن القول إنّ الثورة التحررية هي هي الثورة الاشتراكية. والطبقة العاملة وحدها هي التي تستطيع فعلاً أن تقود بحزبها الشيوعي الثوري، قوى التحالف الطبقي نحو تحقيق هذه الثورة التحررية، لأن عليها بالضرورة أن تقوم بذلك.

القسم الثاني :في نمط الإنتاج الكولونيالي

مقدمة

هل من ضرورة لكتابة مقدمة جديدة لهذا القسم الثاني، وقد كتبت مقدمة القسم الأول، في الحقيقة، في ضوء ما وصل إليه البحث من نتاج في القسمين معاً؟ وكنت قد أنهيت القسم الأول ـ ما عدا الفصل الثامن منه ـ في صيف 1971. فاجتزأته من الدراسة ودفعته إلى النشر لأسباب بينتها للقارىء. هي الأسباب نفسها التي تدعوني الآن إلى اجتزاء قسم آخر لنشره تحت عنوان «في نمط الإنتاج الكولونيالي». والقسم هذا جاهز للطبع منذ صيف 1972. لم أنشره حتى اليوم ظناً مني أن الدراسة كانت ستنتهي عنده. لا ينقصها سوى خاتمة أستخلص فيها ما كان حاضراً في منطلقات البحث نفسه. فأعود من النهاية إلى البداية في حركة لا تنغلق إلّا لتفتح أفقاً آخر من البحث يصب في حقل الممارسة التاريخية والسياسية أكثر منه في حقل الممارسة النظرية. لكن التطور الموضوعي للبحث في آلية حركة التحرر الوطني ـ وهذا هو الموضوع الأساسي للدراسة كلها ـ تبع منطقاً مختلفاً هو منطقه الذي أرغمني على الدخول في قسم ثالث ما زلت أكتبه. فكان عليّ أن أجتزىء ما هو جاهز ليكون من الدراسة قسمها الثاني. والدراسة هذه واحدة في أقسامها الثلاثة. كنت أعلم منذ البدء أن العمل فيها عمل حرفي. لأنه فردي. وكنت أخاطر، عن وعي بضرورة المخاطرة. قلت أبدأ، ثم يأتي النقد. رفضاً أو شكاً أو تفكيكاً أو تعميقاً. أو غير ذلك، فتبدأ ورشة فكرية يعود فيها الفرد إلى حجمه الطبيعي. ويكتشف حدوده ليلتقي مع آخرين في عمل بحثي يترابط ويتناقض. فيتكامل في شكل اجتماعي هو شكله العلمي. ولم يأت النقد. بل أتى صمت لا أعلم ـ أو أعلم ـ تأويله. فظل العمل حرفياً. وما زلت في المخاطرة أنتظر ما سوف يأتي بالضرورة، شكل من النقد غير الصمت يفتقده الفكر دوماً في مقاربته واقعاً متميزاً يعانده أو يعاجزه.

لم يأت نقد، أتت أصداء منه مبعثرة لملمتها. فعلمت أن اللغة في القسم الأول من هذه «المقدمات النظرية» حالت دون الوصول إلى ما تقول، وأن موضوع القول لا يبرر تعقيداً هو منها نقيض ما يجب أن تكون: أداة فهم، لا عائقاً للفهم. لعل ما علمت صحيح ـ وهو صحيح ـ ولعل فيه شيئاً آخر يدل على نوع من الغموض اكتنف موضوع البحث ـ وأنا المسؤول الأول عنه ـ فلم أقدر على إيضاح ما يهدف إليه بحيث كان كلما قارب نهايته تشعب في بحث آخر ضروري له في مقاربته نهايته. لا

أقول هذا من باب تبرير النفس، فليس لي أن أبرر ما هو من منطق البحث ضرورته الموضوعية. إنما أريد أن أعود مرة أخرى إلى ما قمت به من تحديد الموضوع الذي أعالج.

أعالج في هذه الدراسة، بأقسامها الثلاثة: 1 ـ في التناقض. 2 ـ في نمط الإنتاج الكولونيالي. 3 ـ في تمرحل التاريخ، موضوعاً واحداً هو حركة التحرر الوطني. لكن هذه الدراسة ليست دراسة تاريخية لواقع تجريبي معين ـ كالعالم العربي ـ مثلاً، في جزء من أجزائه ـ ولئن أردت لها أن تكون كذلك لما استطعت. فلست بمؤرخ. إنها دراسة نظرية، موضوعها واقع مفهومي ليس معطى. بل يجب إنتاجه في عملية متميزة من الإنتاج هي عملية إنتاج معرفي. في هذا القول شيء من الغرابة. إن لم نقل من التناقض. قد يرفضه القارىء بحق. وقد يكون القارىء مخطئاً في التسرع في رفضه: فالواقع المفهومي هذا ليس سوى جهاز المفاهيم الماركسية اللينينية نفسه. فكيف يصح القول إنه ليس معطى. وكيف يصح القول بضرورة إنتاجه. وهو الذي نفكر حين نفكر واقعنا الاجتماعي، بل هو الذي به نفكر عملية هذا الإنتاج الذي هو إنتاجه؟

من هذه الغرابة في القول. ومن ظاهر التناقض فيه. انطلقت في البحث حتى أتبين الضرورة التي نحن فيها. في هذه المرحلة الحاسمة من حركة التحرر الوطني، في أن نفكر الأدوات المفهومية التي بها نفكر. حتى نتمكن من أن نفكر واقع هذه الحركة التاريخية. وبالممارسة علمت أن علينا أن نفكر أدواتنا هذه فيما نحن نفكر واقعنا هذا. وأن نفكر هذا الواقع فيما نحن نفكر أدوات معرفته. ولا سبيل لنا إلى اعتماد منهج آخر من التفكير إن نحن أردنا أن نكون بالفعل ماديين. فأتى البحث بوجهين: وجه كان فيه بحثاً في المفاهيم الأساسية الماركسية اللينينية ـ أعني في مفاهيم المادية التاريخية. ووجه كان فيه بحثاً في حركة التحرر الوطني. وغلب، في الظاهر، وجهه الأول على وجهه الثاني، ولا سيما في قسمه الأول الذي يبحث في التناقض. فتساءل القارىء عن شرعية البحث. أو عن فائدته. حين لم يجد الواقع الاجتماعي حاضراً في البحث بلحمه وعظمه. وما كان لهذا الواقع أن يكون حاضراً فيه بهذا الشكل. بل بشكل آخر هو شكله المفهومي في علاقته بأدوات معرفته. والعلاقة هذه علاقة معرفية، هي نفسها القائمة بين جهاز المفاهيم الماركسية اللينينية وبين حركة التحرر الوطني. إنها، بالتحديد، موضوع الدراسة، لا يغلب فيها طرف على آخر إلّا في ترابط الاثنين في حقل الصراع الطبقي بشكل تجد فيه بالضرورة معرفة الأول شرطها المادي

في معرفة الآخر. والعكس بالعكس. في إطار هذه العلاقة، كان البحث في ذلك الجهاز المفهومي، في وجه منه، بحثاً في حركة التحرر الوطني، لأنه بحث في أدوات معرفتها، وكان البحث في هذه الحركة، في وجه منه، بحثاً في مفاهيم المادية التاريخية. لأنه بحث في الشكل التاريخي الذي تتميز فيه كونية هذه المفاهيم، في علاقتها بتلك الحركة، وكان البحث، كلما سار في وجهه الأول شوطاً، تسارع سيره في وجهه الآخر، فازداد بالتالي، تملكاً لأدوات معرفته، واقترب أكثر من موضوع هذه المعرفة.

ربما أتى الغموض الذي أشرت إليه من الفصل بين هذين الوجهين من البحث. ومن الأخذ بواحد منهما دون الآخر، وبالتالي، من إرادة الوصول المباشر إلى معرفة الواقع التجريبي دون المرور بمعرفة أدوات هذه المعرفة. لكن معرفة هذه الأدوات ضرورية لمعرفة ذلك الواقع. ولا بد من إنتاجها في إنتاج هذه المعرفة. لذا، كان على الفكر العربي، في صيرورته الماركسية اللينينية، أن يقوم بما قام به «كانط» في تاريخ الفلسفة من نقد لأدوات المعرفة هو شرط ضروري لتحقق المعرفة، أو قل بما يشبه هذه «الثورة الكانطية». ويبقى الفرق، بالطبع، أساسياً بين هذه «الثورة»، وبين ما على الفكر العربي أن يقوم به، في مقاربته حركة التحرر الوطني من موقع طبقي بروليتاري، من نقد لأدواته المفهومية، هو تمييز لكونيتها. ليس ما نهدف إليه، إذن، تحديداً لشرط إمكان المعرفة بشكل عام، فنحن لا نمشكل المعرفة، لأنها بالضبط ممارسية، ولا علاقة لمنهجنا بهذا الفكر المثالي. وبرغم هذا، نستشهد «بكانط» لنؤكد، في هذا المجال، ضرورة النظر في أدوات معرفتنا، فيما نحن نقوم بها بإنتاج معرفة الحركة التحررية الوطنية. ولا نهدف من هذا التأكيد سوى أن نعيد إلى الكلمة معناها الفعلي، وإلى المفهوم دقته العلمية، حتى لا نستخدم المفهوم دون أن نفكره، فيظل في استخدامه غير النقدي هذا حاملاً ما يجب أن يتحرر منه مما علق به، في تاريخه، من آثار أيديولوجية غريبة عنه، تشل فيه القدرة على أن يكون بالفعل أداة معرفة علمية. ولمفاهيم المادية التاريخية في حقل الممارسات الأيديولوجية الخاصة ببنياتنا الاجتماعية الكولونيالية تاريخ طويل هو تاريخ الأشكال التي كانت تمارس فيها الطبقة العاملة في هذه البنيات الاجتماعية صراعها الأيديولوجي الطبقي ضد البورجوازية الكولونيالية. ولم تكن ممارستها الأيديولوجية هذه دوماً، في تاريخها الطويل، ممارسة بروليتارية، بل مرت بفترات طغى فيها طابع طبقي آخر عليها هو، بالتحديد، طابع بورجوازي صغير. ولا يمكن عزل هذه المفاهيم، في حضورها الممارسي في حقل الصراع

الطبقي، عن تاريخها هذا، فكان ضرورياً أن نفكرها من جديد وأن ننظر فيها بعين بروليتارية ناقدة، ولا سيما في هذه المرحلة الحاسمة من حركة التحرر الوطني التي هي مرحلة الأزمة في قيادة البورجوازية الكولونيالية المتجددة لهذه الحركة، وبالتالي، مرحلة الضرورة الراهنة في القيادة البروليتارية للحركة التحررية. في شروط هذه المرحلة التاريخية بالذات يجد بحثنا شروطه المادية، ويجد فيها شروط ضرورته في اعتماد ذلك المنهج من النظر في مفاهيم المادية التاريخية، في علاقتها بالواقع الممارسي لحركة التحرر الوطني. فهل غريب، بعد هذا، أن يأتي النظر في هذه المفاهيم في شكل تعليمي، كأنه شكل قراءتها الابتدائية، أو شكل أبجديتها الأولى؟ لكن هذا الشكل منها ليس إلّا في الظاهر أولياً. فهو الشكل التاريخي الذي يتم إنتاجه في النظر فيها في علاقتها التاريخية بواقع الحركة التحررية. ولا يضير بحثنا أن يستعيد اكتشاف الشكل الذي هي فيه هذه المفاهيم في علميتها، بل بالعكس، هدفه الأساسي هو أن يستعيد تملك هذا الشكل الذي هي فيه أدوات معرفة علمية. هل نجح بحثنا في أن يكون ما أراد أبجدية المادية التاريخية في حركة التحرر الوطني؟ على القارىء أن يقول: هذا الذي ما زلت أنتظر قراءته. وعليه أن يدلني على مكان الفشل وعلى مكان النجاح في هذا البحث الذي لن ينتهي.

كلمة أخيرة قبل أن أقفل هذه المقدمة: لقد ألحقت بهذا الجزء الثاني من الدراسة مقالين اثنين صدرا تباعاً في مجلة الطريق. في العدد الثامن من سنة 1968. وفي العدد الخامس من سنة 1969، بعنوان «الاستعمار والتخلف»، هما بدايات لا تتضح حركة الفكر العامة إلّا بها. وألحقت أيضاً بهذا الجزء الثاني مقالاً آخر صدر في الطريق. في العدد التاسع من سنة 1972 بعنوان «حول تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر». والمقال هذا، كالآخرين، جزء لا يتجزأ من هذه الدراسة. بل يكاد يكون فصلاً منها. ولا غرابة في الأمر. فحركة التحرر الوطني هي موضوع الفكر في كل ما أكتب. لعل من الأفضل أن يبدأ القارىء بقراءة هذه المقالات الثلاثة، فلئن فعل، أمكنه أن يتابع حركة البحث في تطور منطقه الداخلي. لذا، رأيت من الضروري ألّا أغير حرفاً واحداً من هذه المقالات، مع أن فيها الكثير من الأفكار التي لا بد من إعادة النظر فيها. في ضوء ما وصل إليه البحث نفسه من نتائج تستعيد ما سبق منه فتصححه وتتخطاه في الخط الذي ارتسمه البحث في بداياته.

6 تموز 1975

الفصل الأول :من علاقة الفكر بالواقعإلى علاقة الفكر بالفكر

1 ـ طرح المشكلة

قادتنا تعرجات البحث إلى نتائج نظرية متعددة تجد أساسها ومبدأ وحدتها في الحركة المحورية للصراع الطبقي وفي تعقد الترابط بين مختلف أشكاله. وليس غريباً أن ينعطف بنا البحث من بحث في علاقة الفكر بالواقع، بهدف تحديد أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني، إلى بحث في آلية الصراع الطبقي. فمن شروطه العلمية أن يتحرر البحث من منطق الإرادة الذاتية، أي من منطق الباحث، ليتبع في حركته منطقاً موضوعياً، أي منطق موضوعه. ونحن لم نسلك في البحث طريقاً ارتسمناه مسبقاً وأخضعنا له تطور البحث عنوة، بل تبعنا طريقاً كانت ترتسم شيئاً فشيئاً أمام كل منعطف في تطور البحث، وبفعل هذا التطور نفسه. لم نبتعد لحظة عن موضوع البحث الذي انطلقنا منه، برغم كل ما سبق من تعرجات فرضها علينا منطق الوصول إليه، أو بالأحرى، بسبب منها. ففي آلية الصراع الطبقي وحدها نجد التفسير العلمي لعلاقة الفكر بالواقع، وعلى أساسها فقط يمكن لنا تحديد أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني. لذا كان من الضرورة المطلقة أن نمهد لمعالجة هذا الموضوع بمقدمات نظرية هي من صلبه، أو قل على الأصح: إنها أساس له. وليتسلح القارىء بالصبر قليلاً، فلم ننته بعد من إرساء الأساس النظري لمعالجة الموضوع الذي نحن بصدده. وليطمئن القارىء، فما هذا منا بترف، بل ضرورة العلم تفرض على الباحث أن يكون في يقظة دائمة من الانحراف السهل في سيل البداهات الظاهرية.

نحن الآن أمام منعطف آخر في تطور البحث يقربنا من منطلقنا الأول. لقد تبدت لنا علاقة الفكر بالواقع أكثر تعقيداً من الشكل المبسط والمبتذل الذي تظهر فيه عادة للوعي المباشر كبداهة لا تتطلب أي تفكير. فوضعها الضروري في إطار الحركة المحورية للصراع الطبقي يظهرها على حقيقتها كعلاقة معقدة بين الشكل الأيديولوجي لهذا الصراع وبقية أشكاله الأخرى، أي بين ممارساته الأيديولوجية الطبقية المتصارعة وممارساته الأخرى، الاقتصادية أو السياسية. إنّ تحرك البنية الاجتماعية في إطار التناقض الأساسي الخاص بقاعدتها المادية قائم بفعل تحرك الصراع الطبقي الذي يولده ويحدده هذا التناقض الأساسي نفسه. وتحرك هذا الصراع خاضع لآلية معقدة حاولنا، ولا نزال نحاول استكشافها. وفي ضوء ما تبدى لنا منها نتابع البحث بطرح هذا السؤال:

كيف يمكن أن يكون لفكر معين خاص ببنية اجتماعية محددة أثر في فكر آخر خاص ببنية اجتماعية مختلفة، وبالتالي في التطور التاريخي لهذه البنية الاجتماعية نفسها؟ ولقد سبق أن تراءى لنا هذا السؤال في تلميح عابر إلى علاقة الفكر اليوناني بالفكر الإسلامي في العصور الوسطى من تاريخنا، إنما نود هنا معالجة القضية من زاوية أخرى وبشكل مركز أكثر، تبدأ بتدقيق طرح السؤال.

نقصد بالفكر هنا أيديولوجية طبقة محددة، كالفكر الماركسي مثلاً، أو الفكر الصوفي، أو الفكر البورجوازي كما نجده في أفكار الثورة الفرنسية، أو تياراً أيديولجياً معيناً من أيديولوجية طبقية محددة، كالفكر أو التيار الوجودي، والفكر أو التيار البنيوي مثلاً، أو بشكل أعم، نقصد بالفكر هنا بنية أيديولوجية عامة، أي الوحدة البنيوية التناقضية لمختلف الأيديولوجيات الطبقية المتصارعة في بنية اجتماعية محددة، التي تجد أساس وحدتها البنيوية في تماسك هذه البنية الاجتماعية المعقدة التي تتولد فيها، في إطار الآلية الداخلية للصراع الطبقي، كقولنا مثلاً الفكر الفرنسي، أو الأوروبي، أي الفكر الخاص بمجتمع رأسمالي متطور، وفيه نجد، في علاقة تناقض وتناحر داخلية، أيديولوجية الطبقة العاملة، بمختلف تياراتها، وأيديولوجية الطبقة المسيطرة، بمختلف تياراتها أيضاً. لكلمة الفكر إذن، في السؤال الذي نطرح، معنى واسع، ومتعدد أيضاً. هذا التعدد يضعنا أمام ضرورة التنبيه إلى التباس موضوعي في استخدام كلمة الفكر. والالتباس ناتج أساساً من عدم ربط حركة الفكر بحركة الصراع الطبقي التي تولده داخل حقل الممارسات الأيديولوجية الطبقية. فموضوعية الفكر ليست في عزله عن هذا الحقل الذي هو تربته، بل هي بالعكس في تأصله فيه، وبالتالي في كشف طابعه الطبقي المحدد، أي في تحدده الأيديولوجي الطبقي. يترتب على هذا أن العلاقة بين فكرين معينين ـ أو أكثر ـ ينتميان إلى بنيتين اجتماعيتين مختلفتين، كفكر الثورة الفرنسية وفكر النهضة العربية مثلاً، أو كالفكر الاشتراكي والفكر الوطني في حركة التحرر العربية، ليست علاقة مباشرة، بل هي علاقة معقدة تمر بالضرورة عبر حقل الممارسات الأيديولوجية الطبقية الذي يتولد منه كل من هذين الفكرين. ولا بد من الرجوع إلى هذا الحقل في تحديد تلك العلاقة ونوعها. إنّ الوجود الفعلي لأي فكر من الأفكار هو وجوده في الحقل الأيديولوجي الذي يتحرك فيه، أي في حقل الممارسات الأيديولوجية للصراع الطبقي، ولا وجود له خارج هذا الحقل. وانتقاله من حقله الذي تولد فيه إلى حقل أيديولوجي آخر خاص ببنية

اجتماعية مختلفة ليس حراً أو اعتباطياً، بل يخضع لشروط تاريخية محددة يجب تبيانها. في هذا الضوء من تحديد الطابع الأيديولوجي الطبقي للفكر أو للأفكار بشكل عام، يطرح السؤال السابق كما يلي: كيف يمكن لأيديولوجية أو لأيديولوجيات طبقية معينة تولدت بفعل ممارسات أيديولوجية من صراع طبقي خاص ببنية اجتماعية محددة، أن يكون لها أثر في حركة أيديولوجية تولدها ممارسات أيديولوجية من صراع طبقي آخر خاص ببنية اجتماعية مختلفة؟

لا يزال في هذا الشكل من طرح السؤال نوع من الالتباس يجب التوقف عنده. قد يفهم مما سبق أن تطور الحركة الأيديولوجية في بنية اجتماعية محددة يتم في جو مغلق، بمعزل عن بقية الحركات الأيديولوجية في البنيات الاجتماعية الأخرى، بسبب من ارتباطه بتطور الحركة المحورية للصراع الطبقي نفسه، كأن ارتباطه هذا هو الذي يقود إلى عزله عن تلك الحركات الأيديولوجية في العالم واستقلاله عنها، وكأن تحرره من الصراع الطبقي، أي ظهوره في شكل تطور للفكر بشكل عام، شرط لانفتاحه على الفكر العالمي ولوجود علاقة تأثر وتفاعل بينهما. إنّ تميز الحركة الأيديولجية في بنية اجتماعية محددة ناتج من تميز هذه البنية، وبالتالي من تميز حركة الصراع الطبقي الخاص بها. والتميز لا يعني الانغلاق على الذات والانعزال عن العالم الخارجي، بل هو بالعكس شرط ضروري لوجود تلك العلاقة من التفاعل. قد يصح القول بالنسبة للمجتمعات القديمة ومجتمعات القرون الوسطى، أو بشكل أعم بالنسبة للمجتمعات السابقة للرأسمالية، أن حركة التاريخ هي حركة لوحدات اجتماعية مستقلة نسبياً بعضها عن بعض إلى حد يصعب فيه التكلم على تاريخ عالمي يوحد بينها، ويجعل من وحدة تطورها البنيوية هذه أساساً مادياً لوحدة التفاعل والتداخل لمختلف الأفكار المتميزة التي تتولد فيها، في إطار المحورية نفسها لصراعاتها الطبقية. أما بالنسبة للمجتمعات الحديثة، فالوضع مختلف تماماً. إن تطور الرأسمالية، منذ مطلع القرن التاسع عشر بوجه خاص، وتغلغلها الامبريالي، عن طريق خلقها السوق العالمية، إلى مختلف بلدان العالم، وما أحدثه هذا التغلغل من تفكيك لبنية أنظمة الإنتاج السابقة لها وربط تبعي للتطور الاقتصادي في هذه البلدان بها، كل هذا أوجد القاعدة المادية للوحدة الفعلية للتاريخ العالمي. مع هذا التطور للرأسمالية، صار بالإمكان فعلاً التكلم على تاريخ عالمي. وإذا نحن انتقلنا، بشكل خاطف، إلى يومنا الحاضر، وجدنا أن ما أحدثه التطور الهائل للرأسمالية من توحيد لحركة التاريخ في العالم، وتعقد

في شبكة العلاقات البنيوية بين مختلف المجتمعات الإنسانية، لا يزال قائماً، بل زاد حدة ووضوحاً فعلياً بظهور هذا الانعطاف الجذري العظيم الذي أحدثته في تطور تاريخ العالم، ثورة أكتوبر الكبرى، وما تبعها من ثورات اشتراكية. لا حاجة بنا الآن إلى التوسع في هذه النقطة، بل نكتفي بما نراه، على الصعيد العملي للبحث، من التشابك الكبير في العلاقات الاقتصادية السياسية العالمية. فالتطور التاريخي لأي بنية اجتماعية لم يعد يتم في جو مغلق، وإن كان يخضع للمنطق الداخلي لهذه البنية، بل هو يتم في إطار شبكة واسعة ومعقدة من العلاقات البنيوية التي تربط هذه البنية الاجتماعية بالعالم الخارجي. على هذا الأساس من وحدة الحركة التاريخية، من حيث هي وحدة تعقد وتناقض، يستحيل أن يتم تطور الحركة، أو الحركات الأيديولوجية في بنية اجتماعية محددة تجد أساسها في طبيعة الحركة التاريخية نفسها، من حيث هي حركة انتقال من الرأسمالية الامبريالية إلى الاشتراكية. معنى هذا أن حقل الممارسات الأيديولوجية الطبقية، في ارتباطه بالحركة المحورية للصراع الطبقي، في أي بنية اجتماعية حاضرة، يتحدد بالضرورة في هذا الإطار العام من الانتقال إلى الاشتراكية، برغم التعدد الموضوعي في أشكال هذا الانتقال. فالصراع الأيديولوجي بين الطبقات، في أي بنية اجتماعية حاضرة، قائم إذن، في هذا الإطار العام من التناقض بين أيديولوجية القوى الثورية الاشتراكية، وبشكل رئيسي أيديولوجية الطبقة العاملة من جهة، وأيديولوجية القوى الرجعية والامبريالية، وبشكل رئيسي أيديولوجية البورجوازية من جهة أخرى. زد على هذا أن التطور الهائل في مختلف وسائل الإعلام يساعد كثيراً على القضاء على كل حركة انعزالية أو انغلاقية في تولد الأيديولوجيات بفعل تحرك الصراع الطبقي الخاص ببنية اجتماعية محددة. كل ما سبق من توضيح يمنعنا إطلاقاً من عزل البنية الاجتماعية عن بنية العالم الذي تتطور فيه، فتتحدد به في تطورها نفسه، ويمنعنا بالتالي من عزل الحركة الأيديولوجية، أو حركة الأيديولوجيات التي يولدها الصراع الطبقي الدائر فيها، عن غيرها من الحركات الأيديولوجية في العالم. وكما أن ضرورة ربط الحركة الأيديولوجية بالحركة المحورية للصراع الطبقي في بنية اجتماعية محددة لا تنفي وجود علاقة معينة، قد تكون علاقة تأثر وتفاعل، وقد تكون غير ذلك، بين هذه الحركة الأيديولوجية ومختلف الأيديولوجيات في العالم، كذلك فإن وجود هذه العلاقة بالذات لا يعني إطلاقاً عدم وجود ذلك الربط الضروري بين الحركتين، إذ يستحيل فهم الحركة الأيديولوجية، في بنية اجتماعية محددة، بقطعها عن تربة

الصراع الطبقي التي تنبت عليها وتتأصل فيها جذورها. وهنا يكمن الخطأ الرئيسي، أو قل الخطر الرئيسي، في فهم الحريات الأيديولوجية بشكل عام، في قطعها عن حركات الصراع الطبقي المتميزة التي تولدها. ويبدأ القطع هذا باعتبارها حركات للفكر مجردة، أي حركات فكرية وليس ممارسات أيديولوجية للصراع الطبقي نفسه. حين تستقل الأيديولوجيات، في وجودها، عن الممارسات الأيديولوجية الطبقية التي تولدها، تظهر في شكل أفكار مستقلة عن الصراع الطبقي، تتولد بذاتها ولذاتها، في «موضوعية» مثالية تامة، بعيدة عن كل تحيز أو تحزب طبقي. على هذا الأساس من تجرد الأفكار عن طابعها الأيديولوجي الطبقي، يتم بناء ما يُسمى «بعالم الفكر»، أي بهذا العالم «الموضوعي» الذي تتلاقى فيه الأفكار في علاقة تماس مباشر أو غير مباشر، من غير أن تمر في مطهر العالم المادي للصراعات الطبقية. في هذا العالم الفكري المجرد عن موضوعيته الفعلية، تتحرر الأفكار، في علاقاتها المتبادلة، من الشروط المادية التي تحدد تحركها، فتظهر العلاقة بينها في شكل علاقة تجريبية من التماس العرضي، وفي أحسن حالات انتظامها، في شكل علاقة من التتابع الزماني، يكون فيها للفكر السابق أثر في اللاحق لمجرد كونه سابقاً عليه.

لهذا النوع من المنطق التجريبي المثالي تخضع أغلب الدراسات عندنا في تاريخ الأفكار، وبوجه خاص، في تاريخ الفكر العربي، قديمه وحديثه. قد تتنوع أشكال هذا المنطق أو تختلف من دراسة إلى أخرى، إنما الهيكل الأساسي منه يبقى واحداً، وهو هيكل تتابعي يعجز عن إدراك أي علاقة غير علاقة التتابع بين السابق واللاحق. في المثال الذي سنقدم، يظهر هذا الهيكل في حلقاته الرئيسية على الشكل التالي: في البدء كان الفكر اليوناني ثم كانت حركة النقل والتعريب في عهد المأمون، فكان الفكر العربي، أو، في مثال آخر، في البدء كانت أفكار الثورة الفرنسية ثم كانت حملة نابليون على مصر وكانت أيضاً بعثات محمد علي إلى أوروبا، فكانت النهضة في الفكر العربي، بعد نوم عميق استمر عدة قرون. ما نظننا بحاجة إلى الإكثار من الأمثلة، فكلها تكرر الهيكل نفسه من علاقة تتابع بين فكرين كان لقاء عرضي بينهما ـ (حركة النقل في عهد المأمون، حملة نابليون وبعثات محمد علي...) ـ فكان الأول محدثاً للثاني، لمجرد كونه سابقاً إياه، وكان الثاني تكراراً للأول لكونه أتى بعده. والحق إنّ في هيكل هذا المنطق التجريبي المثالي تذويباً للاختلاف بين الأفكار وحصراً للعلاقة بينها في علاقة تماثل يتكرر فيها الفكر السابق في الفكر الذي يتبعه. فإن

بقي اختلاف، برغم علاقة التماثل هذه، فهو، بالنسبة لهذا المنطق، بين عناصر ثانوية من هذه الأفكار لا تمس جوهر التماثل بينها، أي إن الاختلاف عرض يتجاهل وجوده هيكل التماثل في هذا المنطق، فيبقى بذلك خارج دائرة العقل، أو قل للدقة، خارج دائرة العقل التجريبي. معنى هذا أن منطق التماثل، كمنطق تجريبي مثالي يُخضع «عالم الفكر» لنوع من العقلنة فيه إجحاف بحق العقل في تنظيم الواقع حسب انتظامه الموضوعي، وإفقار «لعالم الفكر» نفسه في إغفاله الاختلاف فيه ورميه به خارج دائرة العقل أو التنظيم العقلي، وكأن العقلنة لا تقوم إلّا على التماثل من دون الاختلاف. والحقيقة غير ذلك، فالاختلاف في جوهر الواقع أساس له، وهو لا يتكشف لمنطق التماثل، بل لمنطق نقيض له، هو منطق الاختلاف نفسه، أي منطق التناقض، وبكلمة أوضح، المنطق المادي الديالكتيكي. في ضوء هذا المنطق العلمي، يتحدد التماثل نفسه كحالة استثناء من الاختلاف بدلاً من أن يكون الاختلاف، كما هو بالنسبة لذاك المنطق اتجريبي، حالة استثناء من التماثل لا يمكن عقلنتها.

إنّ تلك النظرة التجريبية المثالية للأفكار في تجردها عن طابعها الأيديولوجي الطبقي، أي في قطعها، من حيث هي أيديولوجيات، عن الممارسات الأيديولوجية الطبقية التي تولدها، هي من دون شك نظرة أيديولوجية طبقية محددة. إنها نظرة الطبقة المسيطرة نفسها. ولا نأخذ هنا كلمة «النظرة» بمعناها الذاتي، بل بمعناها الموضوعي. أي إنّ تلك النظرة هي في واقعها الموضوعي صورة الأفكار كما تنعكس في الحقل الأيديولوجي للصراعات الطبقية، من زاوية نظر الطبقة المسيطرة. من هذه الزاوية الطبقية، يظهر عالم الفكر أو «الأفكار» مستقلاً عن عالم الصراعات الطبقية، لأنه يظهر على أساس من تنضيد المستويات البنيوية وتراكبها في البنية الاجتماعية، فتختفي بذلك، في شكل ظهوره هذا، حقيقة وجوده المادي كحقل للممارسات الأيديولوجية الطبقية. ولا تظهر حقيقة وجوده هذه إلّا من زاوية نظر الطبقة الثورية النقيضة، أي من زاوية نظر الطبقة العاملة التي تنقض، في ممارساتها الأيديولوجية لصراعها الطبقي، هذا الشكل التضليلي من ظهوره، فتربطه، في حقيقته، بالحركة المحورية للصراع الطبقي كحقل أيديولوجي له.

إنّ هذه الحقيقة المادية تتكشف من زاوية النظر الطبقية هذه لأنها تخضع، في تكشفها، لضرورة موضوعية هي في منطق الحركة الانجذابية للصراع الطبقي، كما تحددها طبيعة الممارسة السياسية للطبقة العاملة الثورية. فتحدد «عالم الفكر» إذن، كحقل أيديولوجي للصراع الطبقي، أي

كحقل للممارسات الأيديولوجية الطبقية، لا يتم إلّا على أساس من نقض ذاك التنضيد للمستويات البنيوية، وبالتالي على أساس ربطه بالحركة المحورية للصراع الطبقي. ولا يكون هذا التحدد النظري إلّا من زاوية نظر الطبقة التي هي وحدها قادرة على كشف هذه الحركة المحورية، بحكم الطبيعة الانجذابية لممارستها السياسية الطبقية. وهنا أيضاً تتحقق صحة مقولتنا السابقة في أن التحليل النظري العلمي للواقع الاجتماعي لا يكون بتجرد وهمي مثالي عن الصراعات الطبقية، يخفي في حقيقته موقفاً أيديولوجياً طبقياً يحاول طمس هذه الصراعات الموضوعية التي هي في جوهرها تناقضات طبقية. فحقيقة التاريخ العلمية ليست فوق الطبقات وصراعاتها، بل هي في هذه الصراعات نفسها، وعملية استكشافها هي في حد ذاتها موضوع صراع طبقي بين طبقة مسيطرة تعجز موضوعياً عن استكشافها، بحكم وضعها الطبقي نفسه، بل تحاول طمسها أو تشويهها في ممارستها الأيديولوجية الطبقية، وبين طبقة ثورية يحملها وضعها الطبقي بالضرورة إلى استكشافها، في مختلف ممارساتها لصراعها الطبقي، وبوجه خاص في ممارساتها الأيديولوجية، أي في نقدها العلمي وفي نقضها العملي للممارسة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة.

2 ـ البنية الأيديولوجية العامة

والحقل الأيديولوجي للصراع الطبقي

إن ضرورة التمييز بين هاتين الزاويتين الطبقيتين الرئيسيتين من النظر في الظاهرات الاجتماعية، زاوية الطبقة المسيطرة وزاوية الطبقة الثورية النقيضة، تدفعنا إلى زيادة من التدقيق في استخدام بعض المفاهيم التي تبلورت في سياق بحثنا هذا، ولا سيما أنّ الاختلاف بينهما موضوعي وليس ذاتياً، أي إنه في شكل ترابط الظاهرات الاجتماعية نفسه. لقد قادنا البحث في البدء إلى استخدام مفهوم البنية الأيديولوجية العامة، وإلى إعطائه معنى البنية التي تضم في وحدتها التناقضية مختلف الأيديولوجيات أو التيارات الأيديولوجية الطبقية الخاصة ببنية اجتماعية محددة. فتحرك كل فكر، في انتمائه الأيديولوجي الطبقي المحدد، قائم بالضرورة في إطار هذه البنية الأيديولوجية العامة. ثم قادنا البحث بعد ذلك إلى استخدام مفهوم الحقل الأيديولوجي للصراع الطبقي، في تحدده الدقيق كحقل للممارسات الأيديولوجية الطبقية في بنية اجتماعية محددة. بين هذين المفهومين، في الظاهر، ترادف لا وجود له في الحقيقة إلّا على أساس خاطىء من عدم التمييز، في النظر إلى ترابط الظاهرات الاجتماعية، وبوجه خاص، إلى الوضع النظري للمستوى الأيديولوجي في البنية الاجتماعية، وبين زاويتي النظر الطبقيتين اللتين ذكرنا. لا شك أن للبنية الأيديولوجية العامة وجوداً موضوعياً في البنية الاجتماعية، كما للحقل الأيديولوجي للصراع الطبقي فيها وجوده الموضوعي أيضاً. إنما هذا الوجود للبنية الأيديولوجية العامة ليس قائماً إلّا على أساس من الترابط التراكبي بين المستويات البنيوية للبنية الاجتماعية، أي على أساس من هذا الأثر الذي تولده سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي، ليس في قطع ترابط هذه المستويات البنيوية عن الحركة المحورية للصراع الطبقي وحسب، بل، وبالتالي، في قطع وجود مختلف الأيديولوجيات الطبقية نفسها، في البنية الاجتماعية، عن الممارسات الأيديولوجية الطبقية المحددة في هذه البنية الاجتماعية أيضاً، أي في تجريد الأفكار فيها عن طابعها الأيديولوجي الطبقي الملازم بالضرورة لوجودها الاجتماعي. على هذا الأساس الأيديولوجي من ارتباط الوجود الموضوعي للبنية الأيديولوجية العامة بالشكل الانتباذي لحركة الصراع الطبقي، أي بهذا الشكل الطبقي المحدد من الحركة المحورية لهذا الصراع، تقوم

إمكانية وجود تاريخ للأفكار مستقل بذاته، وكأن للأفكار، أي للأيديولوجيات، وجوداً مستقلاً عن وجود الممارسات الأيديولوجية الطبقية التي تولدها، أي عن وجودها الأيديولوجي في الحركة المحورية للصراع الطبقي. فتكوّن تاريخ الأفكار إذن، «كعلم» قائمٌ في الحقيقة على هذا الأساس الأيديولوجي من استقلال البنية الأيديولوجية العامة عن هذه الحركة بالذات، أي على هذا الأساس من تنضيد المستويات البنيوية في البنية الاجتماعية الذي هو، في موضوعيته، أثر أيديولوجي لسيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي. وبتعبير آخر، إنّ هذا «العلم» وليد هذا الأثر الأيديولوجي نفسه، أي إنه، في حقيقة إمكانه «كعلم»، وليد الممارسة الأيديولوجية للطبقة أو الطبقات المسيطرة. لذا، أمكن القول: إنّ تاريخ الأفكار لا يكتسب بالفعل طابعه العلمي إلّا بتكوّنه كنقض لهذا «العلم»، أي كتاريخ للممارسات الأيديولوجية الطبقية ولما تولده، داخل الحركة المحورية للصراع الطبقي، من أيديولوجيات محددة تحاول أن تستقل عن هذه الحركة التي تتولد فيها. فهو إذن، جزء من علم أعم وأشمل، هو علم التاريخ، أي علم الصراعات الطبقية بمختلف أشكالها وبمختلف ترابط هذه الأشكال.

أما الحقل الأيديولوجي للصراع الطبقي فوجوده الموضوعي قائم على أساس الحركة الفعلية للصراع الطبقي، من حيث هي حركة محورية تشد إلى مركزها مختلف حقول الصراع الطبقي، أو قل: إنه قائم على أساس النقد النظري والنقد العلمي لذاك التنضيد للمستويات البنيوية في البنية الاجتماعية. فهو، لهذا السبب، وبحكم وضعه في هذه الحركة المحورية التي تولده، يتحدد كحقل للممارسات الأيديولوجية الطبقية للصراع الطبقي نفسه. لا ترادف إذن، بين هذين المفهومين، بل اختلاف يعود أساسه إلى الاختلاف في شكل الوجود الاجتماعي للأيديولوجيات الطبقية. فالبنية الأيديولوجية العامة، في استقلالها الظاهري عن الممارسات الطبقية المحددة، أي في تحددها كعالم موضوعي للفكر، هي في الحقيقة الشكل الذي تظهر فيه الأيديولوجيات من زاوية نظر الطبقة المسيطرة، وبفعل الممارسة الأيديولوجية لهذه الطبقة نفسها، من حيث هي الممارسة الأيديولوجية المسيطرة. أما الحقل الأيديولوجي للصراع الطبقي فهو الشكل الاجتماعي الذي تظهر فيه هذه الأيديولوجيات على حقيقتها، من زاوية نظر الطبقة الثورية النقيضة، بحكم ارتباطها الفعلي بالممارسات الأيديولوجية الطبقية داخل الحركة المحورية للصراع الطبقي.

إن تأكيد هذا الاختلاف المفهومي لم يكن عن ترف نظري، بل لتأكيد حقيقة لها علاقة مباشرة بالسؤال الذي طرحنا: لا وجود للأيديولوجيات إلّا في ممارسات أيديولوجية طبقية محددة. (مع فرق بسيط، وفي الوقت نفسه بالغ الأهمية. هو أن أيديولوجية أو أيديولوجيات الطبقات المسيطرة تستند، في وجودها في الممارسات الأيديولوجية لهذه الطبقات، إلى أجهزة أيديولوجية محددة تجدد وجودها. أما أيديولوجية الطبقة الثورية النقيضة، أي أيديولوجية الطبقة العاملة، فلا وجود لها إلّا في الممارسة الأيديولوجية الثورية لهذه الطبقة، أي إنها تفتقد، بالطبع، في وجودها وجود هذه الأجهزة الأيديولوجية التي هي حركة نقض مستمر لها. ووجودها في الممارسة الأيديولوجية الفعلية لهذه الطبقة خارج هذه الأجهزة، أو في مجابهة عملية لها، هو الذي يضفي عليها طابعها الثوري كنقض عملي مستمر للسيطرة الأيديولوجية للطبقة أو الطبقات المسيطرة). وللتدقيق نقول أيضاً: لا وجود للأيديولوجيات إلّا في الشكل التاريخي الذي يتحدد فيه وجودها الفعلي في هذه الممارسات الأيديولوجية الطبقية. وفي هذا الضوء من ضرورة ربط الأيديولوجيات بالممارسات الطبقية المحددة، وفي ضوء ما ينتج من هذا الربط من مستلزمات نظرية، نعود فنطرح السؤال الذي انطلقنا منه، بشكل آخر هو الشكل الذي يجب أن يطرح فيه: ما هي الشروط التاريخية المحددة التي يمكن أن يظهر فيها أثر أيديولوجيات طبقية معينة تولدت بفعل ممارسات أيديولوجية من صراع طبقي خاص ببنية اجتماعية محددة، في حركة أيديولوجية تولدها ممارسات أيديولوجية من صراع طبقي آخر خاص ببنية اجتماعية مختلفة، أي في الحقل الأيديولوجي للصراع الطبقي في هذه البنية الاجتماعية؟ وكيف يظهر؟ أو قل في أي شكل يظهر هذا الأثر؟ أي ما هو الشكل الذي يظهر فيه حضور تلك الأيديولوجيات الطبقية في هذا الحقل الأيديولوجي؟

لا شك أن من هذا السؤال انتفى الطابع الميتافيزيقي الميكانيكي الذي ربما كان فيه سابقاً، فالقضية الآن ليست قضية إمكان وجود هذا الأثر، بشكل تجريدي مطلق، بقدر ما هي قضية تحديد الشروط التاريخية الفعلية لوجوده. معنى هذا أن قضية إمكان الوجود هذا قضية خاطئة، لأن علاقات الترابط بين مختلف الأيديولوجيات الطبقية أو الحركات الأيديولوجية في العالم قائمة بالفعل، كما بيّنا سابقاً، وللأسباب التي ذكرنا، وبوجه خاص، بسبب من وجود علاقات الترابط الفعلية في التطور التاريخي بين مختلف البنيات الاجتماعية في العالم، في هذا الإطار العام من الانتقال من الرأسمالية

الامبريالية إلى الاشتراكية، أي في هذا الإطار من وجود التناقض في الحركة التاريخية العامة. فالسؤال الذي يطرح، على هذا الأساس، هو تحديد الشروط التاريخية الاجتماعية التي تخضع لها علاقات الترابط الأيديولوجية، ومعرفة أشكال هذا الترابط.

3 ـ علاقة أفكار الثورة الفرنسية

بنهضة الفكر العربي الحديث

قد يكون من الأنسب، لمتابعة البحث في هذه القضية، أن نأخذ مثالاً محدداً ونعالجه بشيء من التفصيل: أي أثر كان لأفكار الثورة الفرنسية في نهضة الفكر العربي الحديث؟ وفي أي شروط تاريخية من تطور البنية الاجتماعية الفرنسية والبنية الاجتماعية في مختلف البلدان العربية، دخلت هذه الأفكار إلى الحقل الأيديولوجي الخاص بالصراعات الطبقية في البلدان العربية؟ وفي أي شكل ظهرت في هذا الحقل؟ أي كيف يتم ارتباطها، من حيث هي تمثل أيديولوجية البورجوازية الفرنسية، بشكل أعم أيديولوجية البورجوازية الأوروبية الصاعدة، بحقل الممارسات الأيديولوجية الطبقية في هذه البلدان العربية؟

قلما نجد عند باحثينا الذين عالجوا، بشكل أو بآخر، هذه القضية، توقفاً واعياً عند الشروط التاريخية والاجتماعية التي تحدد بالفعل شكل العلاقة الأيديولوجية بين أفكار الثورة الفرنسية وأفكار النهضة في الفكر العربي الحديث. وقلما نجد عندهم ربطاً لهذه الأفكار، في تحديد العلاقة التاريخية بينها، بحقل الممارسات الأيديولوجية الطبقية الذي نمت فيه وتأصلت، بل هم يعتمدون، في أغلب الأحيان، وجود الفكر في انفصاله عن حقله هذا، أساساً نظرياً ضمنياً لمعالجتهم تلك. فهم يبدأون بإقرار هذه الظاهرة الأيديولوجية التاريخية من وجود أثر عظيم لأفكار الثورة الفرنسية في نهضة الفكر العربي الحديث، ثم ينصرفون إلى وصفها الدقيق المفصل من غير أن يهتموا بضرورة تفسيرها، أي من غير أن يتساءلوا عن الأسباب الحقيقية التي جعلت من الحقل الأيديولوجي للصراع الطبقي في عالمنا العربي، إبان نهضته، تربة خصبة لتقبل أفكار تلك الثورة البورجوازية الكبرى، ومن غير أن يتساءلوا أيضاً عن الصيرورة الفعلية الجديدة لهذه الأفكار داخل ذاك الحقل الأيديولوجي الذي ليس بحقلها الأصيل. لا شك في أن عملية الوصف هذه تخضع لمنطق ضمني من التفسير يتحكم فيها ويرسم إطارها. إنه منطق التماثل نفسه الذي نقدنا. وهو يقوم على عناصر ثلاثة هي، في مثالنا، التالية: أولاً، عرض تحليلي لأفكار الثورة الفرنسية، كما نجدها عند كبار المفكرين، يتوقف عند مفاهيم أساسية معينة سنجدها في أفكار النهضة، كمفهوم الحرية أو المساواة مثلاً. ثانياً مجاري نقل هذه الأفكار إلى

العالم العربي، كحملة نابليون على مصر والبعثات المدرسية إلى أوروبا وحركة الترجمة مثلاً. ثالثاً، عرض تحليلي، أو استعراض لأفكار النهضة، كما نجدها عند كبار أدباء ذاك العصر ومفكريه، يقود إلى وجود المفاهيم الأساسية التي وجدناها في العصر الأول. ليس في بسطنا لهذا المنطق الضمني من الوصف والمعالجة تبسيط يشوهه. وليس في تعريته هذه مسخ له. بل وجدناه عند كثير من الباحثين، في إهمالهم طرح مشكلة التفسير لظاهرة العلاقة الأيديولوجية المحددة بين أفكار الثورة الفرنسية وأفكار النهضة العربية، أو تتبع الصيرورة التاريخية لهذه العلاقة في ارتباطها الفعلي بعلاقة التبعية البنيوية التي تربط التطور التاريخي لبنياتنا الاجتماعية بتطور الاستعمار الأوروبي. ووجدناه أيضاً عند فكر نير نكنّ له تقديراً واحتراماً كبيرين، عند رئيف خوري، في كتابه القيم: «الفكر العربي الحديث ـ أثر الثورة الفرنسية في توجيهه السياسي والاجتماعي». فنظرة خاطفة إلى تقسيم هذا الكتاب، كما يظهر في فهرسه، تكفي لاكتشاف العناصر الثلاثة من هذا المنطق. لا شك في أن رئيف خوري، على نقيض غيره من الباحثين، يربط بين أفكار الثورة الفرنسية والمجتمع الفرنسي من جهة، وبين أفكار النهضة والمجتمع العربي من جهة أخرى. غير أن مشكلة التفسير تظل قائمة، لأنها غير مطروحة أصلاً. فالصعوبة ليست في ربط كل مجموعة من هذه الأفكار بمجتمعها ـ وإن كان هذا الربط ضرورياً ـ بقدر ما هي في تحديد نوع العلاقة بين هاتين المجموعتين من الأفكار في إطار ارتباط كل منهما بمجتمعها، وفي إطار الارتباط البنيوي لهذين المجتمعين في حركة تطورهما التاريخي. كما أن القضية ليست في اكتشاف نوع من التماثل بين هذه الأفكار، يوحي بوجود نوع من السببية الميكانيكية بينها، فليس مهماً أن يقول: إنّ هذا أو ذاك من أدباء النهضة وعى أفكار الثورة الفرنسية أو نقلها وحمل لواءها، فكان فكره نتاجاً لها، بدليل وجودها أو وجود كثير منها في كتاباته، وكأننا، بهذا القول، نؤكد تحرك فكره في الحقل الأيديولوجي الذي ترسمه هذه الأفكار. بل الأهم هو إظهار الاختلاف في تحرك هذه الأفكار نفسها ـ وإن تماثلت في الظاهر ـ بين وجودها في حقل الممارسات الأيديولوجية الطبقية في فرنسا مثلاً ووجودها في حقل الممارسات الأيديولوجية الطبقية في العالم العربي، لأن مضمونها الفعلي، أي ما تحمله من معنى محدد، ليس فيها، في تجردها عن هذا الحقل، بل إنه في وجودها التاريخي فيه. فالاختلاف إذن، قائم بالضرورة، بسبب من هذا الوجود المحدد نفسه، وإن اختفى في ظاهر التماثل. لذا، وجب تغيير

منطق المعالجة لهذه العلاقة التاريخية الأيديولوجية، أو لهذه العلاقة بين الأيديولوجيات، واعتماد منطق آخر من المعالجة قادر على تلمس موضوعه، أي على تلمس هذا الاختلاف الموضوعي بين أفكار تربطها في الظاهر علاقة تماثل.

ليس بكاف، بالطبع، أن يقوم بونابرت بحملته الشهيرة على مصر حتى يتم نقل الفكر الفرنسي إلى النهضة العربية، ويكون منها العامل المحرك. وليس بكاف أن تذهب جماعة من الأفراد في بعثات رسمية إلى فرنسا وغيرها، ثم تعود حاملة ما تيسر من أفكار تلك الثورة البورجوازية الكبرى، حتى يتم انتشار هذه الأفكار في الحقل الأيديولوجي للصراعات الطبقية في العالم العربي، وكأنها فيه القوة الفاعلة والمحددة لتطوره. إنّ دخول هذه الأفكار في حقل الممارسات الأيديولوجية الطبقية في عالم «النهضة»، أي أن تجسدها في هذه الممارسات أو في بعض منها، ما كان له أن يتم، عن تلك الطريق التي تم بها، لو لم تتوافر له شروط تاريخية محددة من تطور البنية الاجتماعية العربية، وبالتالي، من تطور حركة الصراعات الطبقية فيها. فليس كل فكر أتى من بنية اجتماعية أنتجته، بفعل الممارسات الأيديولوجية الطبقية فيها، إلى بنية اجتماعية أخرى، يجد بالضرورة تجسده في ممارسات أيديولوجية طبقية محددة. فلا بد له من أن يكون، إلى حد معين، في علاقة توافق بنيوي مع المرحلة التاريخية المحددة من تطور البنية الاجتماعية التي أتى إليها، عن طريق أم عن أخرى، حتى يكون له تجسده هذا، أي حتى يكون له تحرك في هذا الحقل الأيديولوجي الجديد من الصراعات الطبقية. وواقع الأمر أن أفكار الثورة الفرنسية، من حيث هي تمثل أيديولوجية البورجوازية الصاعدة، أي أيديولوجية هذه الطبقة المهيمنة التي تدفعها صيرورتها الطبقية إلى تملك السلطة السياسية بهدف إحكام سيطرتها الطبقية، كانت في علاقة محددة من التوافق البنيوي مع طبيعة المرحلة التاريخية التي كان يمر بها تطور البنية الاجتماعية في البلدان العربية، وفي لبنان ومصر بوجه خاص. ففي القرن التاسع عشر، وفي نصفه الثاني بشكل أدق، بدأت تتكون في هذه البلدان، في شروط تاريخية محددة سنأتي على ذكرها بعد قليل، طبقة بورجوازية معينة تنزع إلى أن تصير الطبقة المسيطرة. إنّ الحركة الصاعدة لتكوّن هذه الطبقة وتطورها، في إطار بنية اجتماعية سابقة للرأسمالية، أخذت تتفكك بعنف تحت وقع التغلغل الاستعماري، ممهدة بذلك لانتقالها إلى نوع متميز من التطور الرأسمالي، هي التي مكنت أفكار تلك الثورة البورجوازية من التحرك في حقل أيديولوجي

متميز من الصراع الطبقي، عبر ممارسات أيديولوجية طبقة محددة. فقد وجدت هذه الطبقة في هذه الأفكار، في هذه الشروط التاريخية بالذات من تكونها الطبقي، سلاحاً أيديولوجياً استخدمته في عملية صيرورتها طبقة مسيطرة. ومع هذا، يصعب، بالفعل، علينا القول: إنّ الطبقة البورجوازية الصاعدة في بلادنا كانت تخوض صراعها الطبقي من أجل الوصول إلى موقع السيطرة الطبقية في البناء الاجتماعي، باسم أفكار الثورة الفرنسية، أو أن هذه الأفكار كانت تمثل أيديولوجيتها الطبقية بالشكل نفسه الذي كانت تمثل فيه أيديولوجية البورجوازية الفرنسية الثائرة، فوراء هذا التماثل الظاهري بين أيديولوجيتي هاتين الطبقتين المتماثلتين أيضاً في الظاهر، يكمن اختلاف جذري في الوجود الطبقي لهاتين الطبقتين هو اختلاف في حركة تكونهما وتطورهما التاريخيين، وبالتالي في شكل وجود الأيديولوجيتين وتحركهما في حقل الممارسات الأيديولوجية الطبقية. فمفاهيم الأيديولوجية الطبقية الواحدة يختلف مضمونها باختلاف الحقل الأيديولوجي المحدد التي هي فيه، أو قل التي تتحرك فيه. ولا بد، في تحديد هذا الاختلاف الأيديولوجي، من الرجوع إلى الحقل العام للصراعات الطبقية لأن الحقل الأيديولوجي من هذه الصراعات لا يتحدد في استقلاله بذاته، بل في علاقاته الفعلية المعقدة ببقية الحقول، في إطار الحركة المحورية العامة للصراع الطبقي، كما تحددها القاعدة المادية للبناء الاجتماعي. فلننظر عن كثب إلى هذا الاختلاف في تأصله في التربة المادية للصراعات الطبقية.

الفصل الثاني :علاقة الاختلاف بين البورجوازية الامبريالية والبورجوازية الكولونيالية

1 ـ في التكون التاريخي

للبورجوازية الكولونيالية

قلنا: إنّ هذا الاختلاف الأيديولوجي لا يظهر على حقيقته إلّا في ضوء ذاك الاختلاف في الوجود الطبقي بين هاتين الطبقتين، والذي هو أساس له. فالبورجوازية الفرنسية طبقة مهيمنة ثورية استطاعت أن تقوم بثورة تاريخية قضت على علاقات الإنتاج الاقطاعية التي كانت تحد من تطورها وتطور القوى المنتجة الاجتماعية، ودفعت البنية الاجتماعية بعنف في أفق تطورها الرأسمالي، أي إلى التطور في إطار من علاقات الإنتاج الرأسمالية التي تولدت داخل الاقطاعية نفسها. على أنقاض الاقطاعية بنت البورجوازية نظام سيطرتها الطبقية الجديدة، وأوجدت، بثورتها هذه، الشروط السياسية الضرورية لانتقال البنية الاجتماعية إلى نظام الإنتاج الرأسمالي. في هذه العملية التاريخية الثورية من الصراع الطبقي ضد نظام الاقطاع، تبلورت أفكار الثورة الفرنسية وتحددت مفاهيم الأيديولوجية البورجوازية، فاكتسبت بهذا طابعها الثوري التحرري. فالبورجوازية الفرنسية إذن، والأوروبية بشكل عام، طبقة مهيمنة كانت تحمل في صيرورتها الطبقية نظاماً جديداً من الإنتاج يستلزم تحققه هدماً جذرياً لعلاقات الإنتاج الاقطاعية السابقة، أي تحويلاً ثورياً للبناء الاجتماعي بكامله. هذه هي قوة الهدم الثورية التي كانت تحملها، في البدء، مفاهيم الثورة الفرنسية البورجوازية، فأي نظام من الإنتاج كانت تحمل بورجوازية النهضة في صيرورتها الطبقية، وأي مضمون محدد اكتسبته هذه المفاهيم الأيديولوجية البورجوازية بانتقالها إلى حقل جديد من الممارسات الأيديولوجية الطبقية؟

إن الاختلاف الجذري الذي تتميز به البورجوازية في بلداننا العربية عن البورجوازيات الأوروبية يكمن في طبيعة تكوينها التاريخي الذي هو يحدد طبيعة صيرورتها الطبقية، أي طبيعة تطورها اللاحق، وبالتالي، طبيعة علاقات الإنتاج المرتبطة بسيطرتها الطبقية. لقد تكونت هذه الطبقة بشكل أساسي في ظل علاقة التبعية الكولونيالية، أي بفعل التغلغل الاستعماري في بنياتنا الاجتماعية وما أحدثه فيها من تفكك نسبي كانت نتيجته تولد علاقات جديدة متميزة من الإنتاج تختلف عن علاقات الإنتاج الرأسمالية كما نجدها في البلدان الأوروبية. وبغض النظر عن طبيعة الإنتاج الذي كان يسود هذه البنيات الاجتماعية قبل بدء التغلغل الاستعماري، هل هو إنتاج إقطاعي بدأ التأزم في تناقضاته الداخلية ينبىء بظهور إنتاج رأسمالي، كما تشير إليه

بعض الظاهرات من وجود إنتاج حرفي متطور أو تحول في شكل تملك الأرض، أم أنه من نوع آخر ينتمي إلى شكل محدد من أشكال الإنتاج الآسيوي، فإن التغلغل الاستعماري أحدث انعطافاً جذرياً في حركة التطور التاريخي لهذه البنيات الاجتماعية، أي إنه أحدث تغييراً جذرياً في منطق تطورها الداخلي، وجعلها تخضع لمنطق آخر من التطور هو منطق التبعية الكولونيالية. قد يكون بعض الباحثين محقاً في القول: إنّ بوادر إنتاج رأسمالي «طبيعي»، أخذت تظهر في بنياتنا الاجتماعية، في مصر أو لبنان مثلاً، قبل التغلغل الاستعماري، أي بفعل تطورها الداخلي نفسه وكنتيجة له. هذا ما يشير إليه برنامج الحزب الشيوعي اللبناني في فصله الثالث: «سمات تطور لبنان وخصائصه». وهذا ما يؤكده بقوة ابراهيم عامر في كتابه: «الأرض والفلاح ـ المسألة الزراعية في مصر»، حين يقول مثلاً: «لقد كانت أسباب نشأة الرأسمالية كامنة في مصر قبل التدخل الخارجـي، وكانت تلك الأسباب تتخذ شكل تطور الاقتصاد الزراعي المصري من اقتصاد طبيعي إلى اقتصاد للسوق...». (ص، 82) وهذا ما يؤكده أيضاً فوزي جرجس في معرض البحث في التفكك الذي أحدثه تطور الإنتاج الرأسمالي في البنية الاجتماعية المصرية، حين يقول مثلاً في كتابه: «دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي»: «وهذا التفتت (في المجتمع المصري) كان من المحتم أن يتم بالتطور الطبيعي للرأسمال الوطني». «ولكنه لم يتم أيضاً في هذه المرحلة من تاريخ مصر (أي في عهد عباس وسعيد واسماعيل)، ولكن تطور الرأسمالية الأوروبية الذي يتخطى حد المقارنة إذا ما قيس بتطور الرأسمال الوطني، جعلها هي التي تقوم بهذا الدور في مصر ولمصلحتها هي وضد مصالح الطبقات الشعبية المتخلفة، وضد الرأسمال الوطني». (ص 74 ـ 75) غير أن التغلغل الاستعماري، مما لا شك فيه، وجه هذا التطور الداخلي الناهض أو البادىء في نهضته، منذ بدايته، في أفق التبعية الكولونيالية الضروري، أي في خط آخر منحرف أو مختلف جذرياً عن الخط «الطبيعي» لتطور الإنتاج الرأسمالي. ولا فائدة من البحث المجرد في معرفة نوع التطور التاريخي الذي كانت ستتجه فيه مجتمعاتنا في حال عدم وجود التغلغل الاستعماري، هل هو تطور رأسمالي شبيه بالتطور الرأسمالي الأوروبي ومماثل له، أم هو تطور آخر مغاير له، فمجال التخيل في هذه القضية رحب لا يحده واقع تاريخي. أما الحقيقة المادية الفعلية التي تجذب التفكير العلمي وتبعده عن ذاك التخيل فهي إنّ هذه المجتمعات انطلقت في تطورها التاريخي الحديث في وقت كان فيه تطور الرأسمالية في أوروبا قد وصل

إلى مرحلة التوسع الاستعماري. فما كادت تبدأ بالخروج من إطار نظام الإنتاج السابق السائد فيها، في عملية تاريخية معقدة وبطيئة من الانتقال إلى الإنتاج الرأسمالي، حتى اصطدمت بعنف، في حركة تطورها الداخلي، بموجة التغلغل الاستعماري العارمة التي أخذت تجتاح العالم بأسره، سواء عن طريق التوسع المتزايد للسوق العالمية، كسوق المنتوجات الصناعية الرأسمالية الأوروبية وللمواد الخام التي كانت تستوردها، أم عن طريق تغلغل الرساميل الأجنبية إلى البلدان غير الأوروبية. في هذه الشروط التاريخية المحددة من انتقال الرأسمالية إلى طور تطورها الامبريالي، لم يكن ممكناً على الإطلاق أن يتخذ تطور مجتمعاتنا الشكل الرأسمالي الذي اتخذه تطور أوروبا، بل كان عليه بالضرورة أن يتخذ شكلاً آخر متميزاً هو الشكل الكولونيالي، أي شكل الارتباط التبعي البنيوي بمنطق التطور الامبريالي للرأسمالية الأوروبية. ولقد كان، بالطبع، لهذا الشكل الكولونيالي من التطور الاجتماعي أثره العميق في الحركة الخاصة بتكوّن البورجوازية في بلداننا، وبالتالي في تحديد طبيعة وجودها الطبقي وصيرورتها الطبقية. ويمكن القول، من زاوية معينة، إنّ تاريخ تكوّن هذه الطبقة الكولونيالية هو في حد ذاته تاريخ تكون العلاقة الكولونيالية نفسها، من حيث هي علاقة بنيوية من التبعية بين بنيتين اجتماعيتين مختلفتين: بين بنية اجتماعية رأسمالية اكتمل تكوّنُها منذ زمن بعيد، ودخلت في طور تطورها الامبريالي من جهة، وبين بنية اجتماعية لم يكتمل بعد تكوّنها، بل هي في مرحلة من التكوّن الجديد، أي في مرحلة انتقال من نظام إنتاج سابق للرأسمالية إلى نظام إنتاج آخر هو في الظاهر نظام الإنتاج الرأسمالي، من جهة أخرى. لا تكافؤ إذن، في هذه العلاقة، لأنها علاقة بين بنية شديدة التماسك الداخلي، وأخرى هي في تفكك بنيوي، بسبب من وجودها بالذات في علاقة مع الأولى، أو قل في علاقة فرضتها الأولى بالعنف عليها. فهي إذن، بالضرورة علاقة سيطرة بنيوية، أي علاقة تسيطر فيها الأولى، بحكم منطق تطورها نفسه، على الثانية وتحدد تطورها. لهذا السبب كله، لم يكن ممكناً، في الواقع أن تتكوّن البورجوازية الكولونيالية في بلادنا على الشكل الذي تكونت فيه البورجوازية الرأسمالية الأوروبية، حتى وإن كان لهذا الإمكان من تماثل التكون الطبقي وجود في منطق التطور الداخلي للبنية الاجتماعية السابقة للرأسمالية. إنّ التكون التاريخي للبورجوازية الكولونيالية عندنا، في إطار علاقة التبعية البنيوية، وسمها، منذ البدء، بعجز بنيوي عن أن تكون في علاقة تماثل، هو أصلاً مستحيل، مع البورجوازية الامبريالية، فكانت علاقتها

معها قائمة بالضرورة على أساس من الاختلاف البنيوي، أي من الاختلاف في الوجود الطبقي والصيرورة الطبقية، هو في الحقيقة تفارق طبقي تتميز به عن البورجوازية الامبريالية في ارتباطها التبعي نفسه بها. لم تقم البورجوازية عندنا، على نقيض البورجوازية الفرنسية مثلاً، بثورة على البنية الاجتماعية السابقة، أو على الطبقة المسيطرة فيها، ولم تصل، عن طريق ثورة، إلى تملك السلطة السياسية وفرض سيطرتها الطبقية. ومن الواضح أيضاً أن البنية الاجتماعية الكولونيالية، أي هذا الشكل التاريخي المتميز من البنية الاجتماعية الرأسمالية، لم تخرج بالعنف الثوري من أحشاء البنية الاجتماعية السابقة، سواء أكانت هذه البنية الاجتماعية إقطاعية ـ وهذا مستبعد ـ أم «استبدادية» ـ وهذا هو الأرجح، ولم تقم على أنقاضها، كما حدث في فرنسا مثلاً، بل إنها قامت، بالعنف الاستعماري، على أساس هذه البنية الاجتماعية السابقة وفي إطارها، وليس على أنقاضها، فكانت بذلك عملية تكونها التاريخي تفكك هذه البنية وتحافظ عليها في الوقت نفسه، أو تحافظ على عناصر بنيوية كثيرة فيها، وتوحد بينها في إطار بنيوي جديد هو إطار التبعية الكولونيالية. فعملية الهدم الثوري لعلاقات الإنتاج السابقة عملية لم تحققها البورجوازية عندنا قبل بدء التغلغل الاستعماري، ولم يحققها الاستعمار أيضاً، برغم ما قام به من تفكيك لعلاقات الإنتاج هذه، أو قل: إنّه لم ينجزها، بل كان بالعكس عائقاً في وجه ذلك، لأنه كان في الحقيقة يرسخ وجود هذه العلاقات في شكل تفكيكه وتحويله لها. ولا نستبق البحث كثيراً، ولا نبالغ في الاستطراد إذا قلنا: إنّ تحقق هذه العملية واكتمالها الفعلي رهن بتحقق الثورة التحررية من حيث هي في جوهرها ثورة اشتراكية، إذ إنّ على هذه الثورة أن تقوم بما تعجز البورجوزية الكولونيالية عن القيام به من هدم جذري وتحويل ثوري لعلاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية، بسبب من تطور سيطرتها الطبقية في ظل العلاقة الكولونيالية. لم تقم هذه الطبقة إذن، بثورة بورجوازية تقضي بها على علاقات إنتاج تعيق تطورها، ولم يكن لها أو بإمكانها أصلاً أن تقوم بها، لسبب بسيط هو أن التغلغل الاستعماري كان قد ابتدأ ولما يبتدىء بعد تكونها الطبقي، أو قل: إنّه كان في مهده، فجرت عملية هذا التكوّن الطبقي واكتملت بالشكل الذي حددها فيه ذاك التغلغل الاستعماري، وبفعل منه، وفي الإطار البنيوي الذي ولده وجوده نفسه، بمختلف أشكال هذا الوجود، سواء في ربطه الإنتاج الزراعي المحلي بالسوق الأوروبية، وما كان لهذا الربط من أثر فعال في تكون الملكية الخاصة الفردية للأرض

وتطورها، أم في إنشائه بنوك الرهونات والتسليفات وغيرها، أم في مدّه البلد المستعمَر بقروض سخية موجهة تقوده إلى إفلاس حتمي، كما جرى في مصر في أواخر عهد اسماعيل، ومن ثم إلى الوقوع بسهولة عجيبة تحت السيطرة الاستعمارية الشاملة، إلخ... بل يمكن القول: إنّ هذه الطبقة لم تكن قط ثورية، حتى بعد اكتمال تكونها وانطلاقها في تطورها من موقع وجودها في السلطة السياسية كطبقة مسيطرة، برغم دخولها، في مرحلة لاحقة من تطورها، في نوع محدد من التناقض مع الاستعمار الذي تكونت في ظله وتحت رعايته. إن تاريخ تكون الملكية الفردية للأرض في مصر مثلاً، من حيث هو تاريخ تكون البورجوازية الكولونيالية نفسها، بدأ فعلياً مع بدء التغلغل الاستعماري، أي مع حملة بونابرت وصدور قانون 16 سبتمبر 1798 الذي «وضع النواة الأدنى لنشأة الملكية الفردية في الأرض الزراعية في مصر، وزعزع أسس نظام ملكية الدولة ونظام الانتفاع»، حسب قول ابراهيم عامر (المرجع نفسه). واستمر مدة مائة عام تقريباً اتخذت فيه إجراءات مهمة، كاللائحة السعيدية مثلاً والقانون المدني الأهلي الذي صدر في 28 ديسمبر سنة 1883 والتعديلات التي أدخلت عليه فيما بعد حتى سنة 1896، أدت إلى تكريس الملكية الفردية للأرض كشكل جديد من الاستغلال الطبقي وبالتالي إلى تكوّن طبقة من الملاكين الزراعيين الكبار هي طبقة البورجوازية الكولونيالية أو الجناح الرئيسي من هذه الطبقة التي يكوّن كبار تجار التصدير والاستيراد جناحها الآخر. ليس غريباً، في هذه الشروط، أن يلعب الاستعمار الدور الرئيسي في عملية تكون هذه الطبقة، وأن يكون القوة التاريخية المحررة لها من قيود علاقات الإنتاج «الاستبدادية» السابقة. بفعل تغلغله، أخذت تتكون علاقات إنتاج جديدة هي القاعدة المادية الفعلية لوجوده ولبقائه في البنية الاجتماعية من نظام إنتاجها السابق إلى نظام إنتاج آخر جديد. معنى هذا أن الاستعمار لعب في تطور بنياتنا الاجتماعية الدور التاريخي الذي لعبته الثورة البورجوازية في تحقيق انتقال البنية الاجتماعية في فرنسا مثلاً من نظام الإنتاج الاقطاعي إلى نظام الإنتاج الرأسمالي. إلّا أن علاقات الإنتاج الكولونيالية التي تولدت بفعل تغلغله ليست، لهذا السبب بالذات، مماثلة لعلاقات الإنتاج الرأسمالية التي تولدت في إطار الإنتاج الاقطاعي نفسه، وبفعل تطوره الداخلي، ثم تكرست وترسخت وتحرر تطورها العام بفعل الثورة البورجوازية. فعلاقة التبعية البنيوية التي تربط الإنتاج الكولونيالي بالإنتاج الرأسمالي الاستعماري تمنع أصلاً وجود التماثل بينها، بل تفرض، بالعكس، وجود تفاوت يقوم في أساسه

على وجود الاختلاف البنيوي، أي الاختلاف في البنية، بينها. والتبعية هذه تكمن في بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية المتميزة نفسها، ووجودها رهن بوجود هذه البنية، يظل قائماً ما دامت هذه البنية قائمة.

2 ـ التبعية الطبقية والتبعية البنيوية

وهذا يلقي لنا ضوءاً على نوع علاقة التبعية التي تربط البورجوازية الكولونيالية، في وجودها الطبقي وفي صيرورتها الطبقية، بالبورجوازية الامبريالية. فالعلاقة الكولونيالية، من حيث هي علاقة تبعية بنيوية، لا تنحصر في علاقة تبعية بين هاتين الطبقتين، بل هي أعم وأشمل، لأنها علاقة بين بنيتين متميزتين من علاقات الإنتاج تربطهما وحدة بنيوية واحدة هي وحدة تفارق أو تفاوت بنيوي تتميز فيها الأولى من الثانية في ارتباطها التبعي بها، أي في خضوعها، في حركة تطورها الداخلي حسب منطقه الخاص لحركة التطور الداخلي للثانية التي تولدها بشكل مستمر، في إطار علاقة التبعية هذه، بفعل آلية تحركها الداخلي نفسه وكأثر له. إنّ علاقة التبعية البنيوية أساس لوجود علاقة التبعية بين الطبقتين وشرط لها، ولا وجود لهذه إلّا بوجود تلك وفي إطارها. فالعلاقة الكولونيالية ليست إذن، علاقة ذاتية واعية تتحكم فيها الإرادة الطبقية عند هاتين الطبقتين أو عند إحداهما، ولا يمكن أن تكون كذلك، حتى وإن كانت الإرادة عند الطبقة الواعية موجودة فيها ـ وهي بالفعل موجودة ـ بل إنها، في حقيقتها النظرية، علاقة موضوعية تخضع لها الإرادة الطبقية نفسها. في هذا الضوء من التحديد النظري للعلاقة الكولونيالية، يمكن فهم علاقة التبعية التي تربط البورجوازية الكولونيالية بالبورجوازية الامبريالية، وفهم طابع التناقض الذي يظهر أحياناً بينهما في شروط تاريخية محددة من تطور البورجوازية الكولونيالية. فدخول هذه الطبقة، في شروط معينة من تطورها التاريخي، في تناقض مع البورجوازية الامبريالية، لا ينفي وجود علاقة التبعية التي تربطها بها، ولا يدل على أن قطع هذه العلاقة هو في منطق صيرورتها الطبقية، بل هو، على العكس من ذلك تماماً، يدل على استحالة قيامها بعملية القطع هذه، حتى وإن توافرت عندها ـ على سبيل الافتراض العبثي ـ الإرادة الطبقية للقيام بذلك، لأن تحقق هذه العملية يستلزم بالضرورة تحويلاً جذرياً لبنية علاقات الإنتاج الكولونيالية التي تجعل منها طبقة مسيطرة، وبالتالي قلباً جذرياً لعلاقة السيطرة نفسها. فالاستحالة هذه ليست إذن، من فعل الإرادة الطبقية، بل هي في المنطق الموضوعي لبنية علاقات الإنتاج الكولونيالية، لذا، أمكن القول: إنّ ذاك التناقض الطبقي الذي أشرنا إليه بين هاتين الطبقتين ـ كما نلحظه في جانب من حركة عرابي أو في جانب من حركة 1919 في مصر مثلاً، أو في حركة الاستقلال في لبنان

سنة 1943 ـ لا يمس جوهر العلاقة الكولونيالية، من حيث هي علاقة تبعية بنيوية، وليس في منطق تطوره التاريخي أن يقود إلى قطع هذه العلاقة، بل هو بالعكس يقوم أصلاً على أساس من بقائها، ويتطور في إطارها الذي يحده ويمنعه من الخروج منه. وبتعبير آخر، ليست علاقة التبعية الطبقية التي تربط البورجوازية الكولونيالية بالبورجوازية الامبريالية هي التي تحدد علاقة التبعية البنيوية التي تربط البنية الاجتماعية الكولونيالية، في تميز تطورها الداخلي، بالرأسمالية الامبريالية، بل إن علاقة التبعية البنيوية هذه هي التي تحدد بالضرورة علاقة الطبقة الأولى بالثانية كعلاقة تبعية، أي إن العلاقة الكولونيالية ليست علاقة تبعية طبقية بين طبقتين، بل علاقة بنيوية بين بنيتين متميزتين من علاقات الإنتاج، يتحدد تطور كل منهما، في تميزه الداخلي كحركة تفارق طبقي، بتطور الأخرى. فالتبعية للامبريالية قائمة في وجود هذه البنية المتميزة من علاقات الإنتاج الكولونيالية التي تولدت تاريخياً بفعل التغلغل الاستعماري، ويستحيل حصرها في وجود البورجوازية الكولونيالية، وإن كان وجود هذه الطبقة غير منفصل، بالطبع، عن وجود تلك البنية.

إنّ هذا التحديد النظري للعلاقة الكولونيالية هو الذي يعطينا التفسير العلمي لهذه الظاهرة التاريخية من عدم انقطاع علاقة التبعية البنيوية للامبريالية في بعض البلدان العربية ذات «الأنظمة التقدمية»، كمصر وسوريا أو الجزائر مثلاً، برغم وصول طبقة أخرى إلى السلطة، غير البورجوازية الكولونيالية، وأكثر عداء منها للامبريالية. فالتبعية الطبقية التي تربط البورجوازية الكولونيالية، بشكل مباشر، بالبورجوازية الامبريالية، لا وجود لها في علاقة البورجوازية الصغيرة، من حيث هي طبقة مسيطرة، بالبورجوازية الامبريالية، بل إن هذه الطبقة المسيطرة في ما يسمى «بالأنظمة التقدمية» هي في علاقة موضوعية من العداء مع الامبريالية سمحت لها، في شروط تاريخية محددة ولأسباب متعددة لا سبيل إلى ذكرها الآن، بأن تكون في قيادة حركة التحرر نفسها، في مرحلة من مراحل تطورها. ومع هذا، لم تنقطع العلاقة الكولونيالية، بل بقيت الإطار البنيوي الذي تتحرك فيه علاقة العداء هذه. وبتعبير آخر، إنّ وجود التناقض الموضوعي بين البورجوازية الصغيرة المسيطرة والامبريالية لا ينفي وجود العلاقة الكولونيالية ولا يقود إلى قطعها، لسبب بسيط هو أن تحركه قائم أصلاً على أساس وجود هذه العلاقة من التبعية البنيوية وفي إطارها، أي في إطار بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية وعلى أساس وجودها وبقائها. فالوجود الموضوعي لهذه البنية،

من حيث هي القاعدة المادية لوجود البورجوازية الصغيرة كطبقة مسيطرة، ولتجدد سيطرتها الطبقية، هو الذي يمنع إذن، هذه الطبقة من أن تقوم بقطع العلاقة الكولونيالية، برغم وجودها في تناقض مع الامبريالية، وهو الذي يعطي هذا التناقض طابعه المحدود، أي طابعاً نسبياً معيناً يمنعه من أن يقود إلى قطع هذه العلاقة. فعملية القطع هذه لا تخضع لمنطق تطور هذا التناقض، بل لمنطق آخر من التناقض، هو منطق الصراع الطبقي نفسه الذي يتولد داخل البنية الاجتماعية الكولونيالية على أساس علاقات الإنتاج المحددة فيها. معنى هذا أن عملية التحرر من الامبريالية، أي قطع العلاقة الكولونيالية، هي عملية معقدة ومتميزة من الصراع الطبقي، تمر بالضرورة عبر التغيير الجذري، أي التحويل الثوري، لبنية علاقات الإنتاج الكولونيالية. وما دامت هذه البنية قائمة، فالتبعية للامبريالية مستمرة، حتى وإن كانت الطبقة المسيطرة، كالبورجوازية الصغيرة مثلاً، في علاقة تناقض مع الامبريالية. من هنا أتى العجز الموضوعي التاريخي لهذه الطبقة عن تحقيق مهمة التحرر، إذ إنّ القاعدة المادية التي تنطلق منها في عدائها للامبريالية، أي إن طبيعة علاقات الإنتاج التي تجعل منها طبقة مسيطرة، هي ذاتها القاعدة المادية لوجود تلك التبعية وبقائها. بين الحفاظ على هذه القاعدة كشرط أساسي لتجدد الوجود الطبقي المسيطر لهذه الطبقة، وبين القضاء عليها كشرط أساسي للتحرر من الامبريالية، تناقض مطلق يستحيل حله، فيه تقع هذه الطبقة، وتحاول عبثاً الخروج منه بتوفيق مستحيل بين طرفيه. وليس ما نراه من ذبذبة في ممارستها السياسية سوى انعكاس لهذا التوفيق المستحيل بين التحرر من علاقة التبعية البنيوية للامبريالية والإبقاء على قاعدتها المادية في وجود بنية علاقات الإنتاج الكولونيالي.

3 ـ طابع الهيمنة الطبقية

الخاص بالبورجوازية الكولونيالية

لم تكن البورجوازية الكولونيالية يوماً طبقة ثورية بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، أي بمعنى الطبقة المهيمنة التي تحمل في صيرورتها الطبقية داخل الإنتاج الاجتماعي الذي تتكون فيه، نظاماً جديداً من الإنتاج يخرج من أحشاء نظام الإنتاج السابق عليه ويقوم على أنقاضه، بعملية هدم ثورية له، وما كان لها أن تكون كذلك، أو أن تقوم بثورة بورجوازية شبيهة بالثورة الفرنسية مثلاً، بسبب من طبيعة تكونها وتطورها التاريخيين في ظل العلاقة الكولونيالية. فتكون علاقات الإنتاج الجديدة لم يتم بفعل التطور الداخلي للإنتاج الاجتماعي السابق، أي بحركة من تطور تناقضاته الداخلية الطبقية التي تقود إلى ضرورة الثورة البورجوازية، بل تم، كما رأينا، بفعل التغلغل الاستعماري، أي بحركة تاريخية انتفت من منطقها ضرورة هذه الثورة البورجوازية. غير أن هذا لا يعني أن البورجوازية الكولونيالية لم تكن طبقة مهيمنة، أو لم تتكون كطبقة مهيمنة، في الشروط التاريخية المحددة التي تم فيها تكونها الطبقي، إذ إنّ مجرد وجود علاقات إنتاج محددة يفترض ويستلزم بالضرورة وجود طبقة مهيمنة هي الطبقة المسيطرة في إطار علاقات الإنتاج هذه، (أو وجود فئة مهيمنة من هذه الطبقة المسيطرة)، في مواجهة طبقة مهيمنة نقيضة خاضعة لسيطرتها الطبقية، هي الطبقة التي عليها، بحكم منطق صيرورتها الطبقية بالذات، أن تقوم بعملية التحويل الثوري لهذه العلاقات من الإنتاج. لكن طابع الهيمنة الطبقية الخاص بالبورجوازية الكولونيالية يختلف تمام الاختلاف عن طابع الهيمنة الطبقية الخاص بالبورجوازية الامبريالية. وهذا الاختلاف عائد في أساسه إلى طبيعة العلاقة الكولونيالية التي تربط هاتين الطبقتين. فالبورجوازية الكولونيالية ليست مهيمنة بذاتها بل بتبعيتها للبورجوازية الامبريالية، أو قل: إنّ هيمنتها الطبقية قائمة، في ذاتها، على أساس من وجود بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية في علاقة من التبعية البنيوية مع الامبريالية. لذا، وبسبب من هذا الطابع من الهيمنة في التبعية وبها، وعلى نقيض البورجوازية الامبريالية التي كانت في تكونها التاريخي الطبقي ولا تزال مهيمنة بذاتها، أي في استقلالها الطبقي نفسه، ليس للبورجوازية الكولونيالية علاقة من التناقض التناحري مع الطبقة المسيطرة في نظام الإنتاج السابق شبيهة بعلاقة

التناقض التناحري التي كانت تربط البورجوازية الأوروبية بطبقة الاقطاعيين مثلاً. كما أن علاقة التناقض التي تربطها، في شروط تاريخية معينة من تطورها، بالبورجوازية الامبريالية تختلف جذرياً عن علاقة التناقض التي تربط الطبقتين الرئيسيتين، أي الطبقتين المهيمنتين النقيضين في بنية اجتماعية واحدة، كالبورجوازية والطبقة العاملة مثلاً. لهذه النقطة أهمية بالغة في تحديد نوع العلاقة، أي طابع التناقض، بين البورجوازية الكولونيالية والبورجوازية الامبريالية من جهة، وبينها وبين الطبقة المسيطرة في نظام الإنتاج السابق من جهة أخرى. أما علاقتها بالطبقة العاملة، داخل حركة التطور التاريخي في البنية الاجتماعية الكولونيالية، فغير علاقتها هذه بهاتين الطبقتين، إذ إنّ لها طابع العلاقة الطبقية الذي نجده بين الطبقتين المهيمنتين النقيضتين في البنية الاجتماعية الواحدة، أي إنها علاقة تناقض تناحري يقود منطق تطورها إلى إجراء التغيير الجذري الثوري في بنية علاقات الإنتاج القائمة. ولقد حددنا طابع التناقض الذي يربطها بالبورجوازية الامبريالية. أما التناقض الذي يربطها بالطبقة المسيطرة في نظام الإنتاج السابق، فمثيل للأول، ليس له طابع تناحري، إذ إنّ التناحر في التناقض الطبقي ليس قائماً إلّا بين الطبقتين المهيمنتين النقيضتين، أي بين الطبقتين الرئيسيتين اللتين تحمل كل منهما، في صيرورتها الطبقية، نظاماً من الإنتاج نقيضاً للآخر. ولا غرابة في هذا القول، ولا تناقض فيه، برغم كون نظام الإنتاج الكولونيالي، من حيث هو شكل تاريخي متميز من الإنتاج الرأسمالي، مغايراً لنظام الإنتاج السابق عليه ونقيضاً له. فالشروط التاريخية المحددة التي تكوّن فيها وتولد هذا النمط من الإنتاج في ظل العلاقة الكولونيالية هي التي تفسر لنا ما قد يبدو، في الظاهر، مغايراً لمنطق التاريخ نفسه، في انتفاء طابع التناحر من علاقة التناقض بين البورجوازية الكولونيالية والطبقة المسيطرة في نظام الإنتاج السابق، وهي نفسها التي تفسر لنا أيضاً طبيعة العلاقة غير التناحرية بين هذه البورجوازية والبورجوازية الامبريالية. وليس من الصدفة إطلاقاً، بل ضروري أن تكون العلاقة الأولى مثل الثانية غير تناحرية، ولو كانت غير ذلك لكانت هذه بالضرورة أيضاً تناحرية، لأنها تحددها والعكس بالعكس، أي لو تم تكوّن البورجوازية عندنا بمعزل عن العلاقة الكولونيالية، في شروط تاريخية أخرى شبيهة بشروط تكون البورجوازية الأوروبية، لكانت علاقة التناقض تلك بالضرورة علاقة تناحرية مع الطبقة المسيطرة في نظام الإنتاج السابق، ولكانت علاقتها بالبورجوازية الامبريالية أيضاً تناحرية. إلّا أن المجرى الفعلي للتاريخ لم يكن في خط هذا

الافتراض، وما إشارتنا إليه، برغم رفضنا لكل منطق من التخيل في تفسير التاريخ أو كتابته، يعزل التاريخ ويجرّده عن شروط تحققه الفعلية، إلّا تأكيداً لهذه الشروط بالذات. فقوانين التطور التي يستخرجها الفكر النظري لا وجود فعلياً لها إلّا في شروط وجودها التاريخية المحددة، أي إن القانون، في الواقع الاجتماعي التاريخي، لا يوجد في صفائه النظري، بل يوجد دوماً مميزاً. والشروط المتميزة التي تكونت فيها علاقات الإنتاج الكولونيالية هي التي تحدد طابع التميز في علاقة البورجوازية الكولونيالية بالطبقة المسيطرة التي سبقتها.

4 ـ تحليل مثال لبنان

ففي لبنان مثلاً، أو في جبل لبنان بشكل أدق، ظهرت الملكية الخاصة للأرض في شكلها الاقطاعي قبل بدء التغلغل الاستعماري، وتكونت طبقة متميزة من الاقطاعيين، في ظل السيطرة العثمانية، كانت النواة الاجتماعية للبورجوازية الكولونيالية اللبنانية، فالبورجوازية هذه لم تتكون في حركة تناقض وتصارع مع الطبقة الاقطاعية، بل كانت امتداداً لها، أو قل: إنها كانت الشكل الطبقي الجديد الذي أخذ يتحول فيه الاقطاعيون (15) ، أو القسم الأكبر منهم، إلى بورجوازيين رأسماليين من نوع خاص، أي من نوع كولونيالي مرتبط تبعياً بالبورجوازية الاستعمارية، ولا سيما البورجوازية الفرنسية، فمع التغلغل الاستعماري وتزايده في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومع ربط الإنتاج اللبناني بالسوق الرأسمالية الأوروبية، والسوق الفرنسية منها بوجه خاص ـ ولا سيما سوق الحرير ـ بدأت عملية التكون التاريخي للبورجوازية الكولونيالية اللبنانية، من حيث هي عملية تحول للطبقة المسيطرة نفسها في نظام الإنتاج السابق للرأسمالية، إلى طبقة بورجوازية متميزة وجدت في ارتباطها التبعي بتطور الرأسمالية الأوروبية تحقق مصالحها الطبقية. إن الفئة التجارية الوسيطة من هذه البورجوازية ليست غريبة عن الإقطاعيين السابقين، كما أن فئة كبار الملاكين الزراعيين منها ليست غريبة عنهم أيضاً، فعناصر هاتين الفئتين هي بشكل عام منهم. ودخول عناصر جديدة إلى هذه الطبقة، في تطورها اللاحق، لا يغير شيئاً من طبيعة تكونها التاريخي ومن طبيعة علاقتها غير التناحرية بالطبقة المسيطرة سابقاً التي خرجت منها. إنّ هذه الشروط التاريخية من تكون هذه الطبقة في ظل العلاقة الكولونيالية، وبفعل التغلغل الاستعماري، عبر عملية من تحول الإقطاعيين القدماء، أو قسم منهم، إلى بورجوازيين من نوع خاص، هي التي تفسر لنا الظاهرة الاجتماعية التي يُشار إليها عادة بتعبير «الإقطاع السياسي»، أو على الأقل جانباً منها، وهي التي تفسر لنا أيضاً كيف تم القضاء على كل إمكانية تاريخية من تكون بورجوازية وطنية مستقلة وئدت في مهدها، إذ إنّ تكون البورجوازية الكولونيالية بهذا الشكل سد آفاق التطور في وجه الحرفيين والتجار غير الوسطاء، أي التجار المرتبطين بالإنتاج المحلي. ولا ننس هنا أن التجارة المرتبطة بالإنتاج المحلي، سواء أكان إنتاجاً حرفياً أم مانوفاتورياً فيما بعد، كانت المنطلق في تطور الرأسمالية الأوروبية، وكان الرأسمال التجاري قاعدة لتطور الرأسمال الصناعي.

لذا، يمكن القول: إنّ القضاء على تطور التجارة المرتبطة بالإنتاج المحلي، وبالتالي على تكون طبقة من التجار غير الوسطاء هي نواة لبورجوازية وطنية مستقلة، كنتيجة لتكون البورجوازية الكولونيالية كبورجوازية تجارية وسيطة، يفوق في دلالته التاريخية والنظرية ضرب مصالح الحرفيين وسد أفق التطور أمامهم ـ وإن كان القضاء على تطور تلك التجارة ملازماً لضرب هذا الإنتاج الحرفي ونتيجة له ـ لأن تطور الرأسمالية الطبيعي لم يكن امتداداً لتطور الإنتاج الحرفي بقدر ما كان قاطعاً معه ونتيجة لتطور التجارة نفسه. ومهما يكن من أمر، فالتناقض بين البورجوازية الكولونيالية من جهة ـ ولا سيما في بدء تكونها ـ والحرفيين والتجار غير الوسطاء من جهة أخرى، كان، بلا شك أعمق منه بينها وبين الاقطاعيين الذين تكونت منهم، في عملية معقدة كانت تحافظ فيها على علاقات الإنتاج الاجتماعية الاقطاعية في تحولها بالذات إلى طبقة بورجوازية كولونيالية، أي في تحويلها الضروري لهذه العلاقات نفسها (16) . بل إن تناقضها هذا مع هذه النواة الموؤودة من البورجوازية الوطنية كان له أحياناً طابع تناحري سينعكس في حقل الممارسات الأيديولوجية، وفي الموقف بالذات من أفكار الثورة الفرنسية ومن الاستعمار نفسه. وليس غريباً أن نجد بذور الحركة الوطنية المناهضة للتوسع الاستعماري ولسيطرة البورجوازية الكولونيالية نفسها عند كثير من ممثلي هذه البورجوازية الوطنية التي لم يعرف تطورها النور. فبسبب من التناقض الطبقي، وجد ممثلو هذه البورجوازية الوطنية الموؤودة طريقهم إلى أفكار جذرية، ليست معادية للاستعمار وحسب، بل للسيطرة الطبقية للبورجوازية نفسها، من حيث هي بورجوزية كولونيالية، أو قل لكونها بورجوازية كولونيالية. لا شك في أن عناصر هذه البورجوازية الوطنية كانت تنطلق من موقع طبقي بورجوازي في عدائها للاستعمار وللبورجوازية الكولونيالية المسيطرة، فلقد كانت تطمح إلى أن تصير هي الطبقة المسيطرة، وأن يسير التاريخ، كما سار في أوروبا مثلاً، حسب منطق مصالحها الطبقية، أي في خط تطور رأسمالي طبيعي يقودها إلى السيطرة الطبقية. غير أن الاستعمار، في ما أحدثه من علاقات إنتاج كولونيالية، سد في وجهها كل أفق من هذا التطور الرأسمالي الطبيعي، وقضى بذلك على كل أمل لها وعلى كل إمكانية موضوعية في أن تصير يوماً طبقة مهيمنة، أي في أن يتوجه الإنتاج الاجتماعي في أفق التطور الرأسمالي. وبسبب من هذه الاستحالة كانت البورجوازية الوطنية تخرج دوماً خاسرة من كل معركة كانت تخوضها، مع قوى اجتماعية أخرى، ضد الاستعمار، وكانت البورجوازية

الكولونيالية هي المنتصرة في النهاية، كما حدث مثلاً في حركة عرابي سنة 1882، وفي حركة 1919 في مصر، وكما حدث في لبنان إبان حرب الاستقلال سنة 1943. إنّ ارتطامها الدائم بهذا الأفق المسدود من صيرورتها الطبقية هو الذي يفسر لنا ظهور تلك الأفكار الجذرية عند ممثليها الأيديولوجيين، لأنه الأساس المادي لظهور هذه الأفكار، بل لظهور كثير من الأفكار الاشتراكية الطوباوية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أي قبل بدء التكون الطبقي للطبقة العاملة. لقد قضي على هذه الطبقة الناهضة، أو بالأحرى على نواتها، بالاندحار ولما تبدأ بعد حركة نهوضها الفعلي، وارتسم في بنية علاقات الإنتاج التي تتطور فيها منطق استحالة صيرورتها طبقة مهيمنة، إذ ليس في منطق تطور الإنتاج الكولونيالي إمكان انتقال إلى تطور رأسمالي. فالعداء الطبقي للاستعمار والبورجوازية الكولونيالية عند عناصر هذه البورجوازية الوطنية له بالضرورة طابع محدود، أو قل طابع التباس، لأنه قائم على أساس من الوهم الطبقي بإمكان الوصول إلى تطور رأسمالي يسمح بتكون هذه الطبقة الوسطى كطبقة مسيطرة، عن طريق القضاء على بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية، أي إنه قائم على أساس منطق من الرفض العنيف لهذا الواقع التاريخي، بهدف الوصول إلى واقع آخر من التطور الرأسمالي لم يعد أصلاً ممكناً، بسبب من منطق التطور الداخلي الخاص بهذا الواقع التاريخي المرفوض. من هذا الرفض بالذات أتت جذرية تلك الأفكار، وطوباويتها أيضاً. فالقضاء على بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية ليست طريقاً يقود إلى تطور رأسمالي، بل هو طريق الانتقال إلى الاشتراكية. وما كان ممكناً أن يتكشف للفكر منطق هذا الطريق التاريخي قبل أن تتكون القوة الاجتماعية المدعوة إلى القيام بهذه العملية الثورية، وقبل أن تدخل مسرح التاريخ في مختلف نضالاتها الطبقية. ولنا عودة إلى ما سبق.

5 ـ تحليل مثال مصر

أما في مصر، فالوضع مختلف نسبياً عما هو عليه في لبنان، وإن كان يخضع، بشكل عام، لمنطق واحد من التطور التاريخي. ووجه الاختلاف فيه عائد إلى عدم ظهور الملكية الخاصة في شكلها الاقطاعي قبل بدء التغلغل الاستعماري، كما ظهرت في جبل لبنان، وبالتالي إلى عدم وجود طبقة متميزة من الإقطاعيين تتكون منها البورجوازية الكولونيالية في عملية من التفارق الطبقي والتحول في بنية علاقات الإنتاج القائمة هي عملية انتقال إلى الإنتاج الكولونيالي، أي عملية تكون تاريخي لم تكن عملية تحويل كولونيالي لعلاقات إنتاج إقطاعية تولدت بفعل تطور داخلي بمعزل عن التغلغل الاستعماري، بل كانت عملية تحويل كولونيالي لعلاقات إنتاج استبدادية، إن أمكن القول، أي لعلاقات محددة من الإنتاج قائمة على أساس انعدام الملكية الخاصة الفردية للأرض. لا شك في أن النتيجة التاريخية للتغلغل الاستعماري واحدة في مصر أو في لبنان، وهي، هنا، تكوّن البورجوازية الكولونيالية، بغض النظر عن اختلاف سماتها الخاصة في كلا البلدين. إلّا أن الأصل الاجتماعي التاريخي لهذه الطبقة، أو العناصر التي تكونت منها، يختلف من بلد لآخر. فهي في لبنان، كما رأينا، من أصل إقطاعي، أما في مصر، فهي من غير إقطاعي، أي استبدادي أو أرستقراطي خاص، كما أن عناصرها الاجتماعية في أغلبها أجنبية غير مصرية، تركية أو شركسية، ومن سلالة محمد علي بوجه خاص. ولهذا الاختلاف أهمية خاصة: فالتغلغل الاستعماري قضى في لبنان على نواة طبقة من البورجوازية الوطنية لا نجد مثيلها في مصر قبل بدء تكون البورجوازية الكولونيالية، بسبب من عدم وجود علاقات إنتاج إقطاعية، وبالتالي، من عدم وجود ملكية خاصة لوسائل الإنتاج تسمح بتكون مثل هذه الطبقة التي يشير مجرد وجودها إلى بدء تطور رأسمالي في إطار علاقات الإنتاج الاقطاعية نفسه. معنى هذا أن التغلغل الاستعماري قضى في لبنان على إمكانية التطور الرأسمالي بقضائه على نواة هذه الطبقة التي قادت، في شروط تاريخية مختلفة ـ في أوروبا مثلاً ـ عملية التطور الرأسمالي، أما في مصر، فالقضاء على إمكانية هذا التطور وإن كان قد تم، كما في لبنان، بتكون البورجوازية كبورجوازية كولونيالية، لم يتم عن طريق القضاء على مثل هذه الطبقة، لانعدام وجودها أصلاً في البنية الاجتماعية قبل بدء تطور هذه البنية في إطار من علاقة تبعيتها الكولونيالية. «إنّ شمولية

الحكم المركزي السياسية والعسكرية والاقتصادية» في مصر كانت تمنع نشوء طبقة متميزة كالطبقة البورجوازية قادرة على أن تصير طبقة مهيمنة تطمح إلى انتزاع السلطة السياسية ووضعها في خدمة مصالحها الطبقية. بل إن شمولية الحكم هذه كانت العامل الرئيسي في شلّ الحركة الدياليكتيكية الاجتماعية للتفارق الطبقي. لذا، أمكن للمماليك أن يستمروا في حكم مصر تلك الحقبة الطويلة من التاريخ، برغم ما عرفه حكمهم من انتفاضات شعبية قام بها فلاحون وتجار وحرفيون وغيرهم، ولا سيما في القرن الثامن عشر. فالانتفاضات هذه كلها، على عنفها، لم تكن تؤدي إلى تغيير في علاقات الإنتاج (راجع وليم سليمان: احتكار الدولة في مصر لوسائل الإنتاج، بالنسبة للأرض وللصناعة والتجارة. الطليعة. أوكتوبر 1969) وما كان بإمكانها أن تؤدي إلى ذلك، لأنها بسبب من نظام احتكار وسائل الإنتاج، كانت تفتقد قيادة طبقية واعية، أي طبقة قائدة تضع نفسها بديلاً للسلطة السياسية القائمة. فالقيادة في هذه الانتفاضات كانت تعود دوماً إلى رجال الدين ـ وما كان رجال الدين بطبقة ـ والمطالب كانت تقتصر على إصلاح الوضع القائم. أما تغيير هذا الوضع، أي تغيير علاقات الإنتاج التي يقوم على أساسها، فهو مطلب ثوري يفترض بالضرورة وجود طبقة ترفعه وتعمل لتحقيقه، وما كان هذا متوافراً للأسباب التي ذكرنا. والأسباب هذه ذاتها هي التي تفسر لنا، أو تساعدنا على تفسير تلك الظاهرة الفريدة من نوعها، ظاهرة محمد علي وتجربته في بناء مصر الاقتصادي والسياسي والعسكري. ولا يهمنا الآن من هذه الظاهرة سوى وجهها الاقتصادي وما له علاقة مباشرة بتطور بحثنا، فليس لنا إذن، أن نعالجها لذاتها. إننا نتفق بالرأي هنا مع وليم سليمان في أن انعدام وجود طبقة بورجوازية في مصر هو الذي حدد الشكل التاريخي لتلك التجربة من البناء الاقتصادي، وحدد أيضاً نجاحها في البدء، ثم فشلها في النهاية. لقد كان على الدولة، في غياب تلك الطبقة، أن تحقق، مع محمد علي، ما حققته البورجوازية في أوروبا. (المرجع نفسه). ومن الخطأ، كما يقول عن حق وليم سليمان، أن نعتبر هنا جهاز الدولة ممثلاً لمصالح طبقة اجتماعية معينة، إقطاعية أو بورجوازية، بل إنه يمثل مصالح أسرة محمد علي نفسه. ثم إن نظام الاحتكار الذي بناه محمد علي وبنى عليه الاقتصاد المصري، لم يكن في صالح البورجوازية المصرية، بل كان ضدها، وكان عائقاً في وجه تكونها الطبقي. (راجع رفعت السعيد: الأساس الاجتماعي للثورة العرابية. ص 91 ـ 92). فتطور الإنتاج الاقتصادي على أساس من احتكار الدولة المتمثلة في

شخص الوالي لوسائل الإنتاج كلها، واحتكار التجارة أيضاً، كان ينطلق، في إمكانه، من عدم وجود طبقة بورجوازية متميزة تقوم به وتسيره. إلّا أنه في الوقت ذاته كان يشل عملية تكون هذه الطبقة، ويولد باستمرار الأسباب التي تمنع تكونها. هذا هو منطق التاريخ، يصير فيه الأثر سبباً يولد سببه، والسبب أثراً يولد أثره. وتتحرر بالفعل عملية التكون الطبقي للبورجوازية في مصر بفشل تجربة محمد علي، وبوجه خاص، بمعاهدة 1838 التجارية التي فرضتها القوى الامبريالية على السلطة العثمانية، والتي نصت على إلغاء نظام الاحتكار في جميع ولايات الامبراطورية العثمانية. إن السبب الرئيسي في نجاح تلك التجربة في بدئها ـ وهو عدم وجود طبقة بورجوازية ـ هو السبب الرئيسي في فشلها. لقد قام البناء الاقتصادي في مصر مع محمد علي على أطماع فرد ـ حسب قول وليم سليمان ـ فانهار لذلك بسرعة خاطفة عند أول اصطدام مع الامبريالية الغربية، ولم تتحرك في مصر أي قوة اجتماعية لتواجه التدخل الامبريالي. ولا عجب في الأمر، فانهيار نظام الاحتكار، بفعل العنف الامبريالي، كان في صالح البورجوازية في مصر بشكل مباشر، لأن فيه يكمن الشرط الرئيسي لتكونها الطبقي. وهنا، في هذا التكون التاريخي للبورجوازية في مصر، بفعل التدخل الامبريالي، نرى بوضوح علاقة التبعية التي تربط هذه الطبقة بالبورجوازية الامبريالية، وضرورة تكونها كبورجوازية كولونيالية.

لم تتكون هذه البورجوازية الكولونيالية في مصر من عناصر غريبة عن العناصر التي كانت تمسك بيدها السلطة الاقتصادية والسياسية في عهد محمد علي أو حتى قبله، بل تكونت من هذه العناصر بالذات، أي من أفراد أسرة محمد علي ومن شملهم بكرمه من رجال دولته، وأقطعهم ملكيات من الأرض شاسعة ليكونوا له عوناً وأداة في تنفيذ سياسته التوسيعة. وكانت هذه العناصر كلها أجنبية، تركية، أو شركسية، ثم بعد ذلك غربية، ولم تدخل إليها عناصر مصرية إلّا في مرحلة متأخرة من النصف الثاني للقرن التاسع عشر. معنى هذا أن البورجوازية الكولونيالية في مصر كانت «عند بدء ظهورها أجنبية تماماً عن شعب البلاد» (سليمان ـ الطليعة ـ يناير 1965)، وظل العنصر الغالب فيها أجنبياً، حتى بعد تكون جناحها الصناعي، حتى نهاية النصف الأول من هذا القرن. وسيلعب هذا العامل بالطبع دوراً هاماً في التطور اللاحق للصراعات الطبقية. ومع تكون هذه الطبقة من الملاكين الزراعيين الكبار، بدأت تتحدد نهائياً معالم البنية الاجتماعية في مصر في شكلها الكولونيالي الجديد، ويرتسم فيها طريق

تطورها التاريخي في إطار علاقة تبعيتها البنيوية للامبريالية. وبتعبير آخر، لقد سد التكون التاريخي للبورجوازية في مصر، كبورجوازية كولونيالية، طريق التطور الرأسمالي على البنية الاجتماعية، وفتح أمامها طريقاً واحداً من التطور هو طريق التبعية البنيوية للامبريالية، أي طريق التطور الكولونيالي. إنّ تطور الإنتاج الكولونيالي في إطار تبعيته البنيوية هذه هو الذي يمنعه أصلاً من الوصول إلى التطور الرأسمالي الطبيعي ـ كما نراه في أوروبا مثلاً ـ أي من الوصول إلى نوع من التطور يقطع فيه علاقة التبعية التي تربطه بالامبريالية. فالفرق بين التطور الكولونيالي والتطور الرأسمالي ليس فرقاً كمياً يتحدد فيه الأول كابتداء من الثاني، أو الثاني كنقطة وصول للأول على طريق واحدة من المنطق التاريخي، وبالتالي من منطق التحرك الداخلي في بنية علاقات الإنتاج، بل هو فرق نوعي ـ أي بنيوي ـ يستحيل فيه وصول الأول إلى الآخر. الاستحالة هذه ليست خارجة عن بنية الإنتاج الكولونيالي، كما أنها ليست عائقاً خارجياً تضعه الامبريالية في وجه تطور الإنتاج الكولونيالي، بل هي بنية هذا الإنتاج نفسها، أي في بنية علاقاته بالذات. فلا سبيل إذن، إطلاقاً إلى التحرر من التبعية للامبريالية، أي من العلاقة الكولونيالية، عن طريق تطور من الإنتاج الاجتماعي يتم في إطار علاقاته الكولونيالية هذه. معنى هذا أن طريق التطور الرأسمالي ليست طريق التحرر من التبعية للامبريالية، لسبب بسيط هو أن الطريق هذه ليست في منطق تطور الإنتاج الكولونيالي، بل هي فيه استحالة نظرية وتاريخية معاً. في ضوء هذا المنطق المتميز من تطور الإنتاج الكولونيالي في إطار علاقة تبعيته البنيوية للامبريالية، علينا أن ننظر إلى حقل الصراعات الطبقية في مصر. فالملكية الزراعية في هذا البلد لم تتكون طوال القرن التاسع عشر، بفعل التغلغل الامبريالي نفسه، في شكل ملكية إقطاعية للأرض، ولم تنتقل البنية الاجتماعية في تطورها التاريخي هذا إلى علاقات اقطاعية من الإنتاج. فمجرد ارتباط الإنتاج الزراعي بالسوق العالمية الامبريالية بشكله التبعي يمنعنا من إعطائه طابعاً إقطاعياً ليس له، ويفرض علينا بالضرورة تلمس طابعه الكولونيالي المتميز. ولهذا الأمر علاقة مباشرة ببحثنا، إذ من السهل اعتماد قالب تقليدي من التفسير التاريخي يؤدي بنا إلى القول إنّ كبار الملاكين الزراعيين كانوا يمثلون في مصر طبقة الإقطاعيين المرتبطين بشكل مباشر بالاستعمار، وكانوا، لذلك، في علاقة من التناقض التناحري مع طبقة متوسطة ـ هي «البورجوازية الوطنية» ـ كانت تطمح إلى استلام السلطة، وكانت بالتالي على علاقة من التناقض التناحري مع الاستعمار تضعها

بالضرورة في موقع القيادة من حركة التحرر الوطني. وقد يذهب البعض في اعتماد هذا القالب التقليدي من التفسير التاريخي إلى حد القول: إنّ طبقة الإقطاعيين تلك كانت تنادي بأفكار السلفية، أما «البورجوازية الوطنية» فكانت تستخدم في ممارستها الأيديولوجية لصراعها الطبقي ضد الإقطاعيين والاستعمار أفكار الثورة الفرنسية وتنادي بها.

لن نناقش الآن نظرية «البورجوازية الوطنية» ـ وهي في رأينا نظرة خاطئة ـ فليس هذا البحث مجالاً لذلك. لذا، سنتابع بحثنا في خط منطلقاته النظرية التي وضعنا، ونعود إلى ما كنا فيه من معالجة قضية البورجوازية الكولونيالية.

قلنا: إنّ تكوّن هذه الطبقة سد على مصر طريق التطور الرأسمالي، ولم يتم هذا ـ كما تم في لبنان ـ عن طريق القضاء على نواة طبقة متوسطة منعها من التكون الطبقي تكوّن علاقات الإنتاج الكولونيالية نفسه، لسبب بسيط هو أن الشروط التاريخية الخاصة بمصر لم تكن تسمح بتكون مثل هذه الطبقة. وهذا بالطبع لا يعني أن طبقة متوسطة من نوع خاص لم تظهر في مصر ـ وفي لبنان أيضاً ـ في مرحلة تاريخية لاحقة من تكامل بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية. فمثل هذه الطبقة أو الطبقات المتوسطة ظهرت في مصر ولبنان وفي غيرهما من البلدان المستعمرة، في شروط تاريخية خاصة بكل منها. وهنا، لا بد من التوقف عند مفهوم هذه الطبقة لنحدد بدقة مضمونه الفعلي حتى لا نقع في التباس شائع له نتائج نظرية وسياسية وخيمة.

الفصل الثالث :في مفهوم «الطبقة المتوسطة»

1 ـ الطبقة المتوسطة

في البنية الاجتماعية الرأسمالية

ما هو مضمون مفهوم «الطبقة المتوسطة»؟ وأي مضمون نقصد حين نستعمل هذا المفهوم؟

إنّ مضمون هذا المفهوم يختلف ـ في رأينا ـ باختلاف المرحلة التاريخية المحددة التي يمر بها تطور البنية الاجتماعية، ويختلف أيضاً باختلاف القاعدة المادية المحددة من بنية اجتماعية إلى أخرى، أي باختلاف بنية علاقات الإنتاج المتميزة في هذه البنية الاجتماعية. فمفهوم الطبقة المتوسطة ليس له مضمون واحد في البنية الاجتماعية الرأسمالية وفي البنية الاجتماعية الكولونيالية، كما أنه ليس له المضمون نفسه في مرحلة تكون البنية الأولى أو الثانية، وفي مرحلة تطورهما بعد تكاملهما. إذا أخذنا البنية الاجتماعية الرأسمالية في مرحلة تكونها التاريخي، رأينا أن الطبقة المتوسطة فيها هي الطبقة الواقعة بين النبلاء والفلاحين، أي الطبقة البورجوازية الناهضة نفسها التي تحمل في صيرورتها الطبقية، بحكم كونها الطبقة المهيمنة النقيضة، نظام الإنتاج الرأسمالي، التي ستصير بالضرورة الطبقة المسيطرة. فهي إذن، الطبقة التي تم تكونها التاريخي في إطار علاقات الإنتاج الاقطاعية نفسها بشكل كانت تمثل فيه القوة الاجتماعية الرئيسية التي تدفعها صيرورتها الطبقية إلى نقض بنية علاقات الإنتاج هذه، وإجراء التحويل الثوري فيها الذي سيدفعها إلى فرض هيمنتها الطبقية على سائر الطبقات الاجتماعية، بانتزاعها السلطة السياسية من الطبقة المسيطرة السابقة. فالعلاقة بينها وبين هذه الأخيرة كانت بالضرورة علاقة تناقض تناحري، كما أن تطور القوى المنتجة في إطار علاقات الإنتاج الاقطاعية هو الذي كان يولدها. معنى هذا أن تكون هذه الطبقة كان يتم بفعل حركة من التفارق الطبقي خاصة بتطور علاقات الإنتاج الاقطاعية، وليس بفعل حركة التفارق الطبقي الخاصة بتطور علاقات الإنتاج الرأسمالية.

وإذا انتقلنا إلى البنية الاجتماعية الرأسمالية بعد تكامل تكوّنها، وبعد وصول البورجوازية إلى كامل السيطرة الطبقية، سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي أو الأيديولوجي، أي بعد أن انتقلت البنية الاجتماعية هذه من مرحلة تكونها التاريخي في إطار نظام الإنتاج الاقطاعي، إلى مرحلة تطورها في إطار نظام الإنتاج الرأسمالي وفي ظل السلطة البورجوازية نفسها، وجدنا الأمر يختلف هنا عما سبقه. فالعلاقات الطبقية التي تحدد في هذه المرحلة

التاريخية الوجود الطبقي والصيرورة الطبقية للطبقة أو الطبقات المتوسطة هي غيرها في المرحلة السابقة. إنّ الطبقة المتوسطة هنا، في إطار علاقات الإنتاج الرأسمالية القائمة، هي الطبقة الواقعة بين البورجوازية الكبرى المسيطرة وبين الطبقة العاملة، فهي إذن، تمثل مختلف الفئات الاجتماعية غير المتجانسة التي تحتل في البناء الاجتماعي مكاناً وسطاً بين هاتين الطبقتين الرئيسيتين، أي بين طبقة مهيمنة هي التي تمارس سيطرتها الطبقية على مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية، وبين طبقة مهيمنة نقيضة هي الطبقة العاملة التي تحمل في صيرورتها الطبقية نقيض نظام الإنتاج الرأسمالي القائم، أي نظام الإنتاج الاشتراكي. ينتج من هذا اختلاف أساسي في مضمون مفهوم الطبقة المتوسطة بين هاتين المرحلتين: مرحلة التكون التاريخي لعلاقات الإنتاج الرأسمالية في إطار نظام الإنتاج الاقطاعي، ومرحلة تطور هذه العلاقات في إطار تكاملها البنيوي، أي في إطار نظام الإنتاج الرأسمالي نفسه (17) . فإذا كانت الطبقة المتوسطة في المرحلة الثانية وليدة علاقات الإنتاج الرأسمالية، وإذا كانت في المرحلة الأولى طبقة مهيمنة ناهضة، وبالتالي طبقة ثورية تتحدد علاقتها بالطبقة المسيطرة في نظام الإنتاج الاقطاعي كعلاقة تناقض تناحري، فهي في المرحلة الثانية طبقة غير مهيمنة، ويستحيل عليها أن تصير مهيمنة، أي أن تكون في إطار علاقات الإنتاج الرأسمالية القائمة طبقة رئيسية، بل هي بالضرورة طبقة سند، إما للبورجوازية الكبرى، وإما للبروليتاريا، حسب تطور حركة الصراعات الطبقية. معنى هذا أنها ليست هنا بالضرورة، في هذه المرحلة الثانية من تطور وجودها الطبقي، في علاقة تناقض تناحري مع الطبقة المسيطرة ـ كما كان حالها في المرحلة الأولى، بحكم كونها طبقة مهيمنة ناهضة ـ ودخولها مع الطبقة المسيطرة، أي مع البورجوازية الكبرى، في علاقة من التناقض التناحري مرتبط بوجودها في إطار من التحالف الطبقي مع الطبقة الرئيسية النقيضة، أي مع البروليترايا، داخل حقل الصراع الطبقي. لذا، كانت كل ممارسة منها لصراعها الطبقي، في أفق صيرورتها الطبقية طبقة رئيسية، ممارسة تقوم بالضرورة على أساس من الوهم الطبقي يضعها في موقع رجعي داخل حقل الصراعات الطبقية، ويجعل منها موضوعياً أداة تستخدمها البورجوازية الكبرى ضد الطبقة العاملة. (وهذا ما حدث بالفعل في إيطاليا الفاشية، وفي ألمانيا النازية، وهذا ما عرفته فرنسا مع حركة بوجاد في مطلع الخمسينيات (من القرن العشرين)، وما عرفته أخيراً مع حركة نيكو). فالتناقض الموضوعي بين الطبقة المتوسطة والبورجوازية الكبرى ليس تناقضاً

بين طبقتين رئيسيتين، بل بين طبقة رئيسية مسيطرة وطبقة سند خاضعة لسيطرتها، وقدت كون الطبقة السند هذه في تحالف طبقي مع الطبقة المسيطرة، فيكون التناقض بينهما غير تناحري، وقد تكون في تحالف طبقي ضدها، فيتخذ التناقض في هذه الحالة بينهما طابعاً تناحرياً يحدده له وجود الطبقة السند هذه في تحالف طبقي مع الطبقة الرئيسية النقيضة. ولا يظهر هذا التناقض بمظهر التناقض بين طبقتين رئيسيتين إلّا على أساس من الوهم الطبقي عند الطبقة المتوسطة، أي على أساس من إرادتها الطبقية في أن تكون طبقة رئيسية. ولا شك في أنها تنطلق في إرادتها الطبقية هذه من موقع الرفض لواقعها الطبقي المتدهور، ولواقع علاقات الإنتاج التي تتطور بشكل عنيف يقربها أكثر فأكثر من واقع طبقي ترفضه وتأبى، بعناد المستميت، أن يكون واقعها، ولا سيما في هذه المرحلة الحالية من تطور الرأسمالية الاحتكارية للدولة. وهذا الواقع الطبقي الذي ترفضه هو واقع الطبقة العاملة. إلّا أنها حين ترفض واقعها الطبقي هذا من موقع بورجوازي، تجد نفسها مدفوعة إلى أن تقيم، في ممارستها لصراعها الطبقي، فرقاً طبقياً بينها وبين الطبقة العاملة يميزها منها وتستقل به عنها، فتبقى به أسيرة وهمها الطبقي ذاك في أن تكون طبقة رئيسية، وتبقى، لهذا، بحكم الواقع الموضوعي نفسه، طبقة سند للبورجوازية الكبرى، بدلاً من أن تكون بالفعل ضدها. لذا، يستحيل عليها أن تتحرر بالفعل من سيطرة البورجوازية الكبرى هذه في أفق وهمها الطبقي، ولا تتحرر منها إلّا في الأفق الموضوعي لصيرورتها طبقة سنداً للطبقة الرئيسية النقيضة، أي للبروليتاريا. فأفق صيرورتها الطبقية إذن، مسدود بالضرورة لا ينفتح إلّا على أفق صيرورة إحدى الطبقتين الرئيستين النقيضتين: البورجوزية الكبرى أو الطبقة العاملة، بعد أن كان في مرحلة التكون التاريخي لعلاقات الإنتاج الرأسمالية منفتحاً بذاته، على أساس من استقلالها الطبقي نفسه. إنّ تحررها من سيطرة الطبقة المسيطرة ليس ممكناً إلّا بتحرر الطبقة الرئيسية النقيضة، أي الطبقة العاملة، وبتحالف طبقي معها، يضعها بالضرورة في موقعها الطبقي الفعلي كطبقة سند.

قد يكون لاستعمال مفهوم واحد للطبقة المتوسطة تبريره التاريخي، برغم هذا الاختلاف القائم في التكوين الطبقي لهذه الطبقة وفي صيرورتها الطبقية، بين وجودها في المرحلة الأولى أو الثانية من تاريخ البنية الاجتماعية الرأسمالية، فهي في الحالتين تحتل في البناء الاجتماعي مكاناً طبقياً وسطاً، سواء بين طبقة رئيسية كالاقطاعيين وطبقة غير رئيسية كالفلاحين، أو بين

طبقتين رئيسيتين كالبورجوازية الكبرى والطبقة العاملة وهي تحتل أيضاً، في الحالة الأخيرة بوجه خاص، مكاناً وسطاً داخل عملية الاستغلال الطبقي، إذ إنها تخضع، بدرجة متفاوتة، مع الطبقة العاملة، لاستغلال البورجوازية الكبرى المسيطرة، وتشارك في الوقت نفسه هذه الطبقة الأخيرة في عملية الاستغلال الطبقي. غير أنّ هذا الوضع الطبقي ليس وحده التبرير التاريخي لاستعمال ذاك المفهوم الواحد. فوحدة هذا المفهوم، برغم تغير مضمونه، لها دلالتها التاريخية في أن الطبقة المتوسطة والبورجوازية الكبرى هما من أصل طبقي واحد. ولا نريد بهذا القول نفي ما سبق قوله من أن تطور علاقات الإنتاج الرأسمالية، ولا سيما في هذا الطور الحاضر من رأسمالية الدولة الاحتكارية، هو الذي يولد الطبقة أو الطبقات المتوسطة ويجدد باستمرار تكونها الاجتماعي بشكل تتقارب فيه من الطبقة العاملة بتحول فئات واسعة منها إلى أجراء، وتتغاير فيه دوماً مع ما كانت عليه سابقاً في بدايات نهوضها الطبقي. إنما نريد به تأكيد حقيقة تاريخية توسع في تحليلها ماركس، وهي أن عملية تكون البورجوازية الكبرى كطبقة مسيطرة في نظام الإنتاج الرأسمالي قد تمت بحركة موضوعية من التفارق الطبقي داخل الطبقة المتوسطة نفسها، تخضع لقوانين التطور الرأسمالي، ولا سيما لقانون تجمع رأس المال وتمركزه. فقوانين التطور هذه كانت تدفع بالضرورة قسماً من الطبقة المتوسطة إلى التميز من هذه الطبقة ذاتها، أو من سائر فئاتها، وإلى الانفصال والاستقلال عنها بشكل يفرض فيه هيمنته الطبقية عن طريق استقلالها الطبقي أو عن طريق آخر غير الخضوع الكامل لهيمنته الطبقية. من هنا، وبفعل هذه الحركة التاريخية من التفارق الطبقي، تحدد الأفق المسدود في الصيرورة الطبقية للطبقة المتوسطة (18) . ولقد سمح التكون التاريخي لهذه الطبقة في إطار علاقات الإنتاج الاقطاعية، في علاقة من التناقض التناحري مع طبقة الاقطاعيين، بسدّ هذا الأفق من صيرورتها الطبقية، وكان من منطق الحركة التاريخية للتفارق الطبقي فيها أن ترتسم في بنية علاقات الإنتاج الرأسمالية حدود طبقية فاصلة تمنعها بالضرورة من تطور طبقي مستقل لا تخضع فيه لهيمنة البورجوازية الكبرى، أي لهيمنة هذه الفئة التي تفارقت منها تاريخياً واستقلت عنها في تكونها الطبقي وتميزها منها، وربطت بمصيرها الطبقي الخاص مصير نظام الإنتاج الرأسمالي نفسه.

2 ـ الطبقة المتوسطة في البنية الاجتماعية الكولونيالية

لننتقل الآن إلى البنية الاجتماعية الكولونيالية، ولنحاول تحديد اختلاف المضمون في مفهوم الطبقة المتوسطة بين وجوده في إطار هذه البنية الاجتماعية، ووجوده في إطار البنية الاجتماعية الرأسمالية. وأول اختلاف أساسي نلحظه هنا هو طبيعة التكون التاريخي للطبقة المتوسطة. إنّ هذه الطبقة في البنية الاجتماعية الكولونيالية لم تتكون في البدء في إطار من علاقات إنتاج إقطاعية ـ كما تم تكونها في أوروبا الغربية ـ بل تم تكونها الطبقي في إطار علاقات الإنتاج الكولونيالية، وكان نتاجاً تاريخياً محدداً من تطور هذه العلاقات نفسها. ويصح هذا القول حتى على بلد مثل لبنان توافرت فيه شروط تاريخية محددة سمحت بتكون جنيني لطبقة متوسطة تم القضاء عليها في مرحلة لاحقة ولما يكتمل بعد تكونها الطبقي. فالطبقة المتوسطة التي نشهدها الآن في لبنان مثلاً ليست وليدة ذاك التفارق الطبقي الذي شهدنا تحققه التاريخي في أوروبا الغربية داخل الطبقة المتوسطة التي تكونت في إطار علاقات الإنتاج الإقطاعية، بل هي وليدة تطور في علاقات الإنتاج الكولونيالية المتميزة التي تكونت في ظل العلاقة الكولونيالية وبفعل التغلغل الامبريالي، لا يربطها بنواة هذه الطبقة المتوسطة التي قضي عليها في مهدها أي رابط تاريخي شبيه بذاك الذي نجده في تاريخ الطبقة المتوسطة الأوروبية داخل حركة تفارقها الطبقي. بل يمكن القول إن بين الطبقة المتوسطة الحاضرة وبين نواتها الموؤودة قاطعاً تاريخياً، لأن تكون البورجوازية المسيطرة هنا كبورجوازية كولونيالية كان يستلزم بالضرورة القضاء الكامل على تطور تلك النواة من الطبقة المتوسطة، ولم يكن يستلزم تكونها وجود هذه الطبقة، ثم تفارقاً طبقياً فيها بعد ذلك، كما جرى في أوروبا الغربية. كما أن تجدد هذه البورجوازية الكولونيالية كان يستلزم بالضرورة تجدداً مستمراً للشروط المادية التي تمنع تكون الطبقة المتوسطة، أو إعادة تكونها، بشكل مثيل لما كانت عليه في أوروبا الغربية في مرحلة تكونها الطبقي. لذا نرى أن تكون البورجوازية الكولونيالية في لبنان رافقه مثلاً قضاء على صناعة الحرير التي كانت مزدهرة في النصف الأول من القرن التاسع عشر، كما أن كرومر منع في مصر بوسائل شتى تكون الصناعات فيها، ووجه رأس المال نحو توظيفه في الزراعة، وفي زراعة القطن بوجه خاص، ولم تبدأ الحماية الجمركية الضرورية لنهضة الصناعة المصرية إلّا في الثلاثينيات من القرن العشرين. يمكننا القول إذن،

أن الطبقة المتوسطة ـ أو ما يشار إليه بهذا المفهوم من فئات اجتماعية واسعة ـ هي في البنية الاجتماعية الكولونيالية غيرها تماماً في البنية الاجتماعية الرأسمالية، سواء في مرحلة التكون التاريخي من هاتين البنيتين، أو في مرحلة تطورهما في إطار تكاملهما البنيوي. ففي المرحلة الأولى من تاريخ البنية الاجتماعية الكولونيالية يقوم الاختلاف على أساس من غياب تكون طبقة متوسطة في إطار علاقات الإنتاج السابقة، كما كان الأمر في مصر أو الجزائر مثلاً، أو على أساس من ضرب ما عرفه تطور علاقات الإنتاج هذه من بدء تكون للطبقة المتوسطة، والنتيجة في الحالتين واحدة. معنى هذا أن البنية الاجتماعية الكولونيالية ما عرفت قط في تاريخها تكون طبقة متوسطة عرفتها البنية الاجتماعية الرأسمالية في تاريخ تكون علاقات الإنتاج منها، وقامت بفعل تكونها بالذات وعلى أساس وجودها. ولقد لعب غياب هذه الطبقة ـ أو بدء ظهورها المتأخر، في ظروف تاريخية كانت قد وصلت فيها الرأسمالية إلى مرحلة تطورها الامبريالي، ثم القضاء عليها، بسبب من ظهورها في هذه الظروف ـ دوراً محدداً في التطور التاريخي للبنية الاجتماعية الكولونيالية، بل في تكون شكلها التاريخي، من حيث كونها بنية اجتماعية كولونيالية، تتميز به من البنية الاجتماعية الرأسمالية في تبعيتها بالذات لها. فالبنية الاجتماعية الكولونيالية لم تخرج من البنية الاجتماعية السابقة عليها بهدم لها يولده منطق تطورها الداخلي كما خرجت البنية الاجتماعية الرأسمالية من أحشاء الاقطاع ـ حسب تعبير ماركس ـ بل ظلت تحافظ عليها وتحملها، أو تحمل بعضاً منها، في عملية تكونها بالذات من عناصرها المتفككة. إنّ القضية الأساسية هنا هي أن علاقات الإنتاج الكولونيالية لم تتكون تاريخياً بفعل منطق التطور الداخلي في علاقات الإنتاج السابقة ـ وإن كانت قد تكونت بالفعل على أساس من تفكيك علاقات الإنتاج هذه ـ بل بفعل التغلغل الامبريالي نفسه، أي بفعل منطق التطور الامبريالي في بنية علاقات الإنتاج الرأسمالية في أوروبا الغربية. وكان، بالطبع، لهذا الشكل التاريخي المتميز من تكون البنية الاجتماعية الكولونيالية أثره في تحديد الطبيعة الطبقية للبورجوازية الكولونيالية ـ كما رأينا ـ وبالتالي في تحديد علاقة هذه البورجوازية بالطبقة المتوسطة وفي تحديد الطبيعة الطبقية لهذه الطبقة الأخيرة التي ستتكون في ظل علاقات الإنتاج الكولونيالية وبفعل تطورها، ثم في تحديد الاختلاف الطبقي الذي تتميز به الطبقة المتوسطة، سواء في وجودها الطبقي أو في صيرورتها الطبقية، من نظيرتها في البنية الاجتماعية الرأسمالية. فعلى نقيض البورجوازية الامبريالية، لم

تتكون البورجوازية الكولونيالية في عملية تفارق طبقي من طبقة متوسطة ناهضة هي في علاقة تناقض تناحري مع الطبقة المسيطرة السابقة، بل تكونت ـ إن جاز لنا القول ـ في عملية التكيف الطبقي تحولت فيها عناصر الطبقة المسيطرة السابقة نفسها من إقطاعيين أو غير ذلك إلى بورجوازية من نوع متميز، أي من نوع كولونيالي، تجد شرط تجدّد سيطرتها الطبقية واستمرارها في تبعيتها للبورجوازية الامبريالية بشكل تتميز فيه دوماً منها وتتغاير معها، أي بشكل يستحيل فيه تماثلها معها. لذا، تكونت البورجوازية الكولونيالية في مصر مثلاً كبورجوازية زراعية، أو في غير مصر كبورجوازية زراعية تجارية، أو بشكل أدق كملاكين زراعيين ترتبط عندهم الزراعة بشكل مباشر بالسوق الامبريالية وبحاجاتها، وكتجار استيراد وتصدير، ولم تبدأ باستثمار رأس مالها في الصناعة إلّا في مرحلة متأخرة جداً من تطورها الطبقي، وفي شروط محددة من التعاون التبعي مع البورجوازية الامبريالية، ومن الخضوع لتقسيم من العمل على الصعيد العالمي يمليه بالضرورة تطور الامبريالية نفسه بشكل يعمق من تبعيتها له بدلاً من أن يسهم بفك هذه التبعية. وكان لهذا الشكل التاريخي المتميز من تكون البورجوازية الكولونيالية أثره البعيد في تحديد تكون الطبقة المتوسطة وطبيعة دورها في عملية الإنتاج الاجتماعي.

نشأت الطبقة المتوسطة متأخرة في ظل علاقات الإنتاج الكولونيالية، فتكونت في البدء، ولهذا السبب، في إطار علاقة من التبعية تربطها بالبورجوازية الكولونيالية وتشدها إليها في شكل تحالف طبقي لم يكن التناقض غائباً عنه. ففي مصر مثلاً، تكونت في أواخر السبعينيات من القرن التاسع عشر طبقة متوسطة جديدة تماماً، لم تعرفها مصر قبل هذا التاريخ، وكانت تسيطر على 37 % تقريباً من الأراضي المزروعة. (راجع فتي عبد الفتاح ـ الطليعة ـ سبتمبر 1971). ولقد تكون بوجه خاص من متوسطي الموظفين والضباط ومن العمد والمشايخ، وكان لثبات الملكية الزراعية واتساع فرص البيع والشراء دور محدد في تكونها التاريخي. (راجع التفاصيل في المقال السابق). وبحكم نشأتها المتأخرة في هذا الإطار البنيوي، تبعت في تكونها البورجوازية الكولونيالية. فكانت في البدء زراعية تجارية مثلها، ثم دخلت فئة منها قطاع الصناعة حين دخله قسم من رأس المال الكولونيالي. فالطبقة أو الطبقات المتوسطة تختلف إذن، في تركيبها الطبقي باختلاف البنية الاجتماعية التي تتكون فيها، أي باختلاف البنية المتميزة من علاقات الإنتاج التي تتولد في إطارها. ولهذا الأمر أهمية بالغة في تحديد العلاقة بين

البورجوازية الكولونيالية وما يسمى بالطبقة المتوسطة. فالعلاقة هذه ليست علاقة تناقض يضفي عليه بعض من الماركسيين أنفسهم طابع التناحر بين بورجوازية كولونيالية هي عند هذا البعض طبقة من الإقطاعيين، لكونهم ملاكين زراعيين كباراً، وبين طبقة متوسطة هي عنده ما يسميه «بالبورجوازية الوطنية» التي تتكون عناصرها من الرأسماليين المشتغلين بالصناعة. أساس الخطأ في هذا التحديد للعلاقة بين هاتين الطبقتين يكمن في النظر إلى تطور البنية الاجتماعية الكولونيالية على أنه يتماثل في منطقه مع تطور البنية الاجتماعية الرأسمالية، مع أنه في حقيقته النظرية والتاريخية يتميز منه. في ضوء هذا المنطق الخاطىء من التماثل، تتركب بالضرورة معادلة التقارن التي هي في الحقيقة معادلة اختلاف، في شكل معادلة من التماثل بين منطق تطور هاتين البنيتين الاجتماعيتين: في الطرف الأول من المعادلة، أي في مرحلة تكون البنية الاجتماعية الرأسمالية، نجد الإقطاعيين، ونجد في الطرف المقابل من المعادلة كبار الملاكين الزراعيين الذين هم، بحكم هذا المنطق التماثلي، إقطاعيو البنية الاجتماعية الكولونيالية. ثم نجد في الطرف الأول أيضاً طبقة متوسطة من الرأسماليين هي، في تكون علاقات الإنتاج الرأسمالية في إطار علاقات الإنتاج الاقطاعية، الطبقة المهيمنة الناهضة، ونجد في الطرف الآخر فئات متوسطة من الملاكين الزراعيين والموظفين والمثقفين والتجار والحرفيين وصغار المشتغلين بالصناعة وأصحاب المهن الحرة الخ...، أي فئات تحتل في البناء الاجتماعي مكاناً وسطاً بين كبار الملاكين الزراعيين وجماهير واسعة من الفلاحين المعدمين، وتتحول بفعل ذاك المنطق نفسه، وقياساً على الطبقة المتوسطة من الطرف الأول، إلى طبقة متوسطة متماسكة هي في البنية الاجتماعية الكولونيالية الطبقة المهيمنة الناهضة، نقيض طبقة الإقطاعيين المسيطرة.

لا شك في أن لهذا المنطق التماثلي فضيلة كبرى هي في أنه يريح الفكر ـ إن تكاسل ـ من عناء البحث في علاقة التميز التي تربط بنية واقعنا الاجتماعي بتطور الامبريالية، ومن بذل الجهد في تحديد الاختلاف البنيوي الذي يولده باستمرار تطور العلاقة الكولونيالية. إلّا أن منطق التماثل هذا مغاير لمنطق التاريخ الفعلي، فلا بد في فهم واقعنا الاجتماعي المتميز في منطق تطوره التبعي من اعتماد منطق آخر نقيض له هو منطق الاختلاف. في ضوء هذا المنطق الأخير وحده يتكشف منطق التاريخ، لأنه بالفعل منطق حركته المادية.

فمن جهة أولى، يصعب علينا نظرياً ـ كما سبق القول ـ أن نعتبر طبقة

كبار الملاكين الزراعيين التي ظهرت في مجتمعاتنا في أواخر القرن التاسع عشر طبقة من الإقطاعيين، بسبب من الشروط التاريخية المحددة التي تكونت فيها، أي بسبب من تكونها في إطار العلاقة الكولونيالية، وبفعل التغلغل الامبريالي. فهي إذن، كما كونها التطور الامبريالي للرأسمالية نفسه، طبقة بورجوازية من نوع خاص تتميز به من البورجوازية الامبريالية في تبعيتها لها. وتميزها منها ضروري لوجودها بالذات كطبقة بورجوازية، وهو بالتالي شرط أساسي لتطور الرأسمالية الامبريالي، أي للتجدد المستمر من العلاقة الكولونيالية. إنّ قانون التفاوت في تطور الرأسمالية هو الذي يتحكم في تكون هذه الطبقة من كبار الملاكين الزراعيين وفي تطورها، ويخضعها له في توحيده السوق العالمية كسوق للرأسمالية، فيحددها بالضرورة كطبقة بورجوازية بربطه لها بالتطور الامبريالي لنظام الإنتاج الرأسمالي. غير أنه لا يحددها كذلك، أي كطبقة بورجوازية، إلّا على أساس ضروري من وسمه لها بالطابع الكولونيالي. والتفاوت هذا، في مفهومه الديالكتيكي، ليس تخلفاً كمياً أو تأخراً زمانياً في التطور على أساس من التماثل في البنية، بل هو تفارق بنيوي في الوحدة البنيوية المعقدة، يحدد التطور منها بشكل يظل فيه التفاوت دوماً قائماً. فالبنية الطبقية ذاتها للبورجوازية الكولونيالية هي التي تمنع هذه الطبقة من أن تتماثل مع البورجوازية الامبريالية في تطورها، وتفرض عليها ضرورة التميز الدائم والمستمر منها، لأن علاقة التبعية البنيوية التي تربطها بها تقيم بينهما التفاوت وتحدده كأفق دائم لتطورها الطبقي. معنى هذا أن التفاوت ـ بحكم تلك التبعية نفسها ـ لا التماثل، هو أفق التطور الدائم للبورجوازية الكولونيالية، فتطور هذه الطبقة حاصل بالضرورة في إطار بنيوي تتفاوت في تطورها فيه مع البورجوازية الامبريالية بشكل يستحيل معه أن تُعيد في تطورها الطبقي مراحل التطور التاريخي من البورجوازية الامبريالية. وما كان لهذا التفاوت في التطور أن يكون بين البورجوازيتين، وبالتالي بين البنية الاجتماعية الكولونيالية والبنية الاجتماعية الرأسمالية، لو لم يكن في الأصل تفاوتاً ـ أي اختلافاً ـ بنيوياً، فتفاوت التطور هنا يرجع في أساسه إلى تفاوت البنية.

ومن جهة ثانية، نرى في الواقع التاريخي نفسه أن التناقض ليس قائماً بين بورجوازية كولونيالية مرتبطة بالزراعة، أو بالزراعة والتجارة، وبين طبقة متوسطة هي بورجوازية «وطنية» مرتبطة بالصناعة. فالعناصر التي نهضت بالصناعة في مصر مثلاً، في مطلع القرن العشرين، أو بالأحرى بنوع معين من الصناعة الاستهلاكية الخفيفة التي تتلاءم وتبعية الاقتصاد، في بنيته،

للامبريالية، عناصر من البورجوازية الكولونيالية نفسها، أي من الملاكين الزراعيين أنفسهم، كما أن معظم المؤسسات الصناعية التي عرفتها مصر في الربع الأول من القرن العشرين كانت في أيدي الأجانب، ولم يتجه رأس المال المصري نحو التوظيف الصناعي إلّا مع إنشاء بنك مصر. وإذا اطلعنا على تاريخ إنشاء هذا البنك وجدنا أن مصدر رأس المال فيه زراعي، وأن كبار المساهمين فيه هم من كبار الملاكين الزراعيين، ومن كبار المتاجرين بالقطن أيضاً. والوضع في لبنان، من هذا الوجه، لا يختلف كثيراً عنه في مصر، فكبار البنكيين فيه هم أيضاً من كبار التجار وكبار الملاكين وكبار الصناعيين في الوقت نفسه، مع تحفظ واحد لا بد من إيراده، هو أن الكبر والصغر هنا لا يقاس بالمطلق، بل بالنسبة إلى الوضع الخاص بلبنان وبعلاقات الإنتاج الكولونيالية المتميزة فيه. ما نريد قوله من هذا المثال هو أن التداخل قائم، بشكل عام، في تركيب رأس المال الكولونيالي، بين رأس المال الزراعي والصناعي والتجاري بشكل يسمح لنا بالتكلم على طبقة بورجوازية كولونيالية متماسكة في تبعيتها البنيوية للامبريالية، ويمنعنا من إجراء تقسيم طبقي اعتباطي بين طبقة من الملاكين الزراعيين قد تكون طبقة الاقطاعيين، أو قد نعتبرها تمثل طبقة البورجوازية الكولونيالية المرتبطة بشكل مباشر بالامبريالية، وطبقة من الرأسماليين الصناعيين قد نعتبرها تمثل «البورجوازية الوطنية» التي يضعها وصفنا الاعتباطي لها بالوطنية في علاقة من التناقض التناحري مع الاستعمار ومع الطبقة الأولى التي هي عميلته، وثالثة من التجار قد نضعها في البناء الاجتماعي بين الاثنتين، أو نلحقها بالأولى أو بالثانية، أو نلحق قسماً منها بالأولى والقسم الآخر بالثانية، أو قد لا نعرف وضعها الطبقي المتميز من هذا التقسيم. فقد يجتمع التاجر الكبير والصناعي الكبير والملاك الكبير والبنكي أيضاً في شخص واحد هو البورجوازي الكولونيالي. معنى هذا أن عناصر البورجوازية الكولونيالية تتكون في الواقع من هذه «الطبقات» كلها مجتمعة، وما هذه «الطبقات» سوى عناصر مكوِّنة للبورجوازية الكولونيالية، حتى وإن ظهر بينها تناقض في شروط تاريخية محددة. والتناقض هذا، في هذه الحالة، ليس تناقضاً تناحرياً بين طبقتين متميزتين، بل هو تناقض ثانوي داخل الطبقة الواحدة بين فئتين أو أكثر من فئات هذه الطبقة.

ثم إنّ توظيف رأس المال في الصناعة ليس في حد ذاته مقياساً لانتفاء الطابع الكولونيالي منه، فتوظيفه هذا، أو قل على الأصح توظيف قسم منه، يتم في شروط تاريخية محددة من تطوره كرأس مال كولونيالي، في إطار

بنيوي من تقسيم للعمل على الصعيد العالمي يحدده بالضرورة مستوى التطور الامبريالي للرأسمالية. معنى هذا أن تحول رأس المال الكولونيالي، في جزء منه، إلى رأس مال صناعي ليس في حد ذاته انعتاقاً من بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية التي تحدد تطوره وشكل هذا التطور، لأن تحوله الجزئي هذا حاصل في إطار هذه البنية، وبالشكل الذي هي فيه تتحدد في تطورها، أي بالشكل الذي يحدده له تطور علاقة التبعية البنيوية التي تربطه بتطور رأس المال الامبريالي. وتطور رأس المال الأخير هذا هو الذي يحدد في النهاية تطور تلك العلاقة وشكلها التاريخي، لأنه فيها الطرف المسيطر. لذا، كان رأس المال الكولونيالي في بدء تكونه زراعياً تجارياً حين كان تطور الامبريالية في مرحلته الأولى يحدد تقسيماً عالمياً للعمل يجعل فيه من البلدان الكولونيالية بلداناً تصدر موادها الأولية لتستوردها ثانية في شكل منتوجات صناعية تقوم بعملية تحويلها الصناعة الامبريالية، ومن البلدان الامبريالية بلداناً مصدرة للمنتوجات الصناعية التي تستورد موادها الأولى من البلدان الخاضعة لسيطرتها. وبتعبير آخر، كانت العلاقة الكولونيالية في مرحلة أولى من تطورها تقوم على أساس من تقسيم عالمي للعمل يجعل من البلدان الكولونيالية بلداناً زراعية ومن البلدان الامبريالية بلداناً صناعية. أما في مرحلة ثانية من تطور هذه العلاقة، حيث غلب على تطور الامبريالية شكل تصدير الرساميل، وليس تصدير المنتوجات الصناعية، وإن ظلت حركة تصدير هذه المنتوجات، أو نوع منها، قائمة، فتبعية رأس المال الكولونيالي اتخذت شكلاً آخر لا يتناقض مع توظيفه في الصناعة، أو بالأحرى من نوع منها هو إنتاج وسائل الاستهلاك، وليس وسائل الإنتاج، بل يستلزمه. ففي مصر، كما في الهند مثلاً (راجع كتاب شارل بتلهايم) (19) أو في غيرها من البلدان الكولونيالية، انشأ رأس المال الكولونيالي هذه الصناعة بتعاون مع رأس المال الامبريالي كان فيه خاضعاً له، فكان تعاونه هذا معه دليلاً على ضعفه وعلى تبعيته البنيوية له. كما أن التطور الراهن للامبريالية يميل بشكل واضح إلى إجراء تقسيم عالمي آخر للعمل يقوم على أساس تنفرد فيه البلدان الامبريالية بصناعات تصل فيها إنتاجية العمل إلى مستوى عال جداً وتستند إلى تطور هائل في العلم والتكنيك تعجز عن الوصول إليه صناعات البلدان الكولونيالية التي تتميز، لهذا السبب، بإنتاجية متدنية من العمل. وليس بين هذه المراحل من تطور العلاقة الكولونيالية تناف، فشكل هذه العلاقة قد يختلف من بلد كولونيالي إلى آخر حسب الشروط التاريخية الخاصة به، أي إنه قد يختلف باختلاف المرحلة التي وصل إليها

تطور هذه العلاقة في تطور الإنتاج الاجتماعي في هذا البلد الكولونيالي، وقد توجد هذه المراحل مجتمعة، بشكل متفاوت، في آن واحد في البلد الواحد أيضاً. إنّ وجود علاقة التبعية البنيوية التي تربط إذن، تطور الإنتاج الكولونيالي بتطور الإنتاج الامبريالي لا يقوم على أساس من عدم وجود الصناعة في الإنتاج الأول، حتى وإن كان بالفعل هذا الإنتاج إنتاجاً زراعياً، أي شكلاً محدداً من الإنتاج الكولونيالي لا يقوم فيه هذا الإنتاج على أساس تطور الصناعة فيه، كما أن انتفاء وجودها لا يقوم على أساس من وجود الصناعة في هذا الإنتاج، حتى وإن تطورت الصناعة فيه وأخذت تحتل منه حيزاً هاماً، أو قل: إنّ وجود هذه العلاقة لا ينتفي بمجرد وجود التطور الصناعي في تطور الإنتاج الكولونيالي، لأنه يقوم على أساس من وجود بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية بالذات. والتطور التاريخي من بنية علاقات الإنتاج هذه لا يستلزم بالضرورة انتفاء التطور الصناعي، وإن كان يستلزمه في مرحلة أولى من تطور الامبريالية، إنما يظل هذا التطور الصناعي في إطار هذه البنية بالضرورة ملجماً بشكل يحدده فيه ـ كماً ونوعاً ـ تطور الرأسمالية الامبريالي وتبعيته البنيوية له، بحكم تحققه باستمرار من غير أن يكون هذا النوع من التطور الصناعي عائقاً في وجه تحددها، حتى وإن وصل إلى ما يسمى بالصناعة الثقيلة، أي إلى إنتاج وسائل الإنتاج نفسها، كما هو الحال في الهند أو في البرازيل مثلاً.

3 ـ مرة أخرى: التبعية الطبقية

والتبعية البنيوية

إن الوجود الفعلي للتبعية للامبريالية، من حيث هي تبعية بنيوية، ليس في تبعية البورجوازية الكولونيالية للبورجوازية الامبريالية، أي إنه ليس في تبعية طبقة لطبقة، برغم الوجود الفعلي لهذه التبعية الأخيرة، بل هو قائم في تبعية بنية من علاقات الإنتاج، هي البنية الكولونيالية، لبنية أخرى من علاقات الإنتاج، هي البنية الرأسمالية في طور تطورها الامبريالي. والبنية الأولى تتميز من الثانية، أي تتخالف معها، في تبعيتها لها، أو قل على الأصح بسبب من هذه التبعية بالذات. فإذا كان هذا هكذا أمكن القول إنّ كل طبقة اجتماعية من طبقات البنية الاجتماعية تحمل في وجودها الطبقي وفي صيرورتها الطبقية الطابع الخاص بهذه البنية التي هي فيها، أي طابعها المتميز، سواء أكانت هذه البنية كولونيالية أم رأسمالية امبريالية أم غير ذلك، وسواء أكانت هذه الطبقة الطبقة البورجوازية الكبرى أم المتوسطة أم العاملة. للطبقة المتوسطة إذن، في البنية الاجتماعية الكولونيالية بالضرورة طابع كولونيالي يميزها من نظيرتها في البنية الرأسمالية الامبريالية. ولا يعني، بالطبع، وجود هذا الطابع الكولونيالي ارتباطاً مباشراً بالامبريالية، بل يعني بكل دقة أن تحديدها الطبقي، وتحديد غيرها من الطبقات، حاصل في إطار بنية علاقات الإنتاج الكولونيالي. معنى هذا أن الطابع الكولونيالي للطبقة الاجتماعية من هذه البنية لا يكمن في ارتباطها الطبقي المباشر بالامبريالية، أي في ارتباطها المباشر كطبقة بالبورجوازية الامبريالية، بل هو يكمن في انتمائها الطبقي إلى هذه البنية المتميزة من علاقات الإنتاج الكولونيالية، حتى وإن كانت بالفعل، كالبورجوازية الكولونيالية، في علاقة من الارتباط المباشر بالبورجوازية الامبريالية. فالطابع الكولونيالي هذا هو للبنية قبل أن يكون للطبقة، أو قل: إنه للطبقة على أساس من وجود هذه الطبقة في هذه البنية، فالـ«قبل» هذه لا تدل هنا على أسبقية زمانية، بل تدل على بداهة هي أن الطبقة الاجتماعية لا تتحدد في وجودها الطبقي إلّا في إطار البنية المتميزة من علاقات الإنتاج التي تحددها. وقد وجدنا ضرورة في تأكيد هذه البداهة حتى لا نحصر الطابع الطبقي الكولونيالي في طبقة البورجوازية الكولونيالية دون غيرها من الطبقات الاجتماعية داخل بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية، فنجعل من علاقة التبعية البنيوية المعقدة

للامبريالية مجرد علاقة بسيطة من التبعية بين طبقتين ترتبط فيها الأولى ـ أي البورجوازية الكولونيالية ـ بالثانية ـ أي بالبورجوازية الامبريالية ـ ارتباطاً طبقياً مباشراً، بمعزل عن وجود كل منهما في إطار بنية متميزة من علاقات الإنتاج هي شرط لوجود علاقة التبعية بينهما كعلاقة بين طبقتين. فتبعية البنية للبنية أساس لوجود تبعية الطبقة للطبقة، وتظل قائمة حتى وإن اختفت هذه. فليس بكاف أن تنتفي التبعية المباشرة التي تربط الطبقة الأولى بالثانية حتى تنتفي التبعية البنيوية تلك، وليس بكاف أن تصل إلى السلطة، أو أن تكون في السلطة، طبقة غير البورجوازية الكولونيالية التقليدية ـ كالبورجوازية الصغيرة مثلاً ـ لا ترتبط بالبورجوازية الامبريالية ارتباطاً طبقياً مباشراً، حتى تنتفي التبعية البنيوية التي في إطارها تتطور البنية الاجتماعية الكولونيالية، فالعلاقة الكولونيالية قائمة ما دامت بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية قائمة، حتى وإن كانت الطبقة المسيطرة فيها في علاقة محددة من التناقض الطبقي مع البورجوازية الامبريالية لم تعرف البورجوازية الكولونيالية حدتها قط في أي مرحلة من مراحل تطورها التاريخي. إنّ تحديد الطابع الكولونيالي للطبقة الاجتماعية لا ينطلق من علاقتها كطبقة بالبورجوازية الامبريالية، بمعزل عن وجودها في بنية علاقات الإنتاج التي تحدد وجودها الطبقي فيها، بل ينطلق من بنية علاقات الإنتاج هذه التي هي تحدد نوع العلاقة التي تربط هذه الطبقة بالبورجوازية الامبريالية، فعلاقة أي طبقة من طبقات البنية الاجتماعية الكولونيالية بالبورجوازية الامبريالية لا تتحدد بشكل مباشر، بل بوجود هذه الطبقة في بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية وعبر هذه البنية. هذا التحديد ناتج إذن، من تحديد العلاقة الكولونيالية كعلاقة من التبعية البنيوية بين بنيتين متميزتين من علاقات الإنتاج، تخضع فيها الأولى لتطور الثانية في تميز تطورها منها. وكل تحديد آخر يجعل من علاقة التبعية البنيوية هذه مجرد علاقة مباشرة من التبعية الطبقية بين طبقتين مسيطرتين، من بنيتين اجتماعيتين، تخضع منهما الأولى، في سيطرتها الطبقية بالذات، لسيطرة الثانية، تحديد خاطىء، لأنه يقوم على أساس ضمني من التماثل البنيوي بين هاتين البنيتين الاجتماعيتين المتميزتين، فينقلب الاختلاف البنيوي بينهما اختلافاً في بعض عناصرهما، كأن العنصر من البنية قائم بذاته، لا بالبنية التي هو فيها. في ضوء هذا التماثل البنيوي بين البنيتين، يؤدي هذا التحديد الخاطىء لعلاقة التبعية البنيوية للامبريالية إلى حصر هذه العلاقة في تبعية الطبقة البورجوازية الكولونيالية للبورجوازية الامبريالية، فتتبرأ بهذا الطبقة

المتوسطة «الكولونيالية» ـ إن جاز التعبير ـ من هذه التبعية بشكل يظهرها بمظهر طبقة متوسطة ناهضة، مماثلة للطبقة المتوسطة الناهضة في البنية الاجتماعية الرأسمالية في مرحلة تكونها التاريخي، وتصير مثلها طبقة مهيمنة ناهضة، تحمل في صيرورتها الطبقية نظام الإنتاج الرأسمالي، وتكون النتيجة المنطقية من هذا التحديد الخاطىء أن انتقال البنية الاجتماعية الكولونيالية إلى هذا النظام من الإنتاج الرأسمالي ممكن، فالإمكان هذا في منطق الصيرورة الطبقية للطبقة المتوسطة نفسها، وهو فيه ضرورة تاريخية، وإن وجود البورجوازية الكولونيالية في السلطة، أي وجودها كطبقة مسيطرة، هو العائق لتحقيق هذا الإمكان التاريخي، يزول بوصول الطبقة المتوسطة إلى السلطة، وبصيرورتها طبقة مسيطرة بدلاً من البورجوازية الكولونيالية. أي إن تحقق هذا الإمكان التاريخي يتم بتحقيق هذا الاستبدال الطبقي. وواضح أن هذا التحديد الخاطىء للعلاقة الكولونيالية يتفق تماماً مع أيديولوجية ما يسمى بالطبقة المتوسطة «الكولونيالية»، بل هو نتاج مباشر من هذه الأيديولوجية الطبقية، حتى وإن ظهر في تحليل بعض الماركسيين.

إذا كان الطابع الكولونيالي للبورجوازية الكولونيالية يكمن في ارتباطها الطبقي المباشر بالبورجوازية الامبريالية، بحكم تكونها التاريخي الطبقي على الشكل الذي ذكرنا، فإن الطابع الكولونيالي الذي تتميز به «الطبقة المتوسطة» في بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية من الطبقة المتوسطة في بنية علاقات الإنتاج الرأسمالية، يظهر بشكل أساسي في أنها، على نقيض نظيرتها هذه، ليست طبقة مهيمنة، سواء في مرحلة التكون التاريخي للبنية الاجتماعية التي هي فيها، أم في مرحلة تطور هذه البنية في إطار تكاملها البنيوي. ولا شك في أن التكون التاريخي لهذه البنية في شكل بنية متميزة من علاقات الإنتاج الكولونيالية، أي إن الشكل التاريخي الذي تم فيه تحويل علاقات الإنتاج السابقة، هو الذي قطع على الطبقة المتوسطة في هذه البنية طريق صيرورتها طبقة مهيمنة، فسدّ عليها كل إمكان في أن تحمل في صيرورتها هذه نظاماً، أو قل كما اتفق على قوله، نمطاً جديداً من الإنتاج غير هذا النمط الكولونيالي من الإنتاج الذي ولدها. حين قطع على البنية الاجتماعية الكولونيالية، في تكونها التاريخي كبنية كولونيالية، وبهذا التكون نفسه، أي حين قطع التطور الامبريالي للرأسمالية على هذه البنية الاجتماعية طريق الانتقال إلى الرأسمالية، بتحديده لها شكلاً تاريخياً معيناً من تحويل علاقات الإنتاج السابقة فيها، تتميز به من البنية الرأسمالية فتتفارق منها في تبعيتها لها، وفي ظاهر تماثلها بها، قطع في الوقت ذاته على الطبقة

المتوسطة فيها طريق صيرورتها طبقة مهيمنة. إلّا أن طريق صيرورتها طبقة مسيطرة لم يقطع عليها، بل إنّ الشروط التاريخية المحددة التي قطعت عليها طريق صيرورتها طبقة مهيمنة هي هي الشروط التي فتحت في أفق هذه الصيرورة منها إمكان صيرورتها طبقة مسيطرة. في هذا الإمكان بالذات يكمن طابعها الطبقي الكولونيالي، وبهذا الإمكان تتفارق من نظيرتها في البنية الاجتماعية الرأسمالية القائمة. في هذا الوجه، تظهر العلاقة بينها وبين نظيرتها في شكل علاقة عكسية، أو في شكل علاقة من العكس في الصيرورة الطبقية، تجد أساسها في وجود العلاقة الكولونيالية نفسها كإطار بنيوي لصيرورة الاثنتين. فتكون الطبقة المتوسطة، في إطار علاقات الإنتاج الاقطاعية، كطبقة مهيمنة ناهضة، هو الذي حدد استحالة صيرورة الطبقة المتوسطة في إطار علاقات الإنتاج الرأسمالية طبقة مسيطرة، أي إن التطور الامبريالي للرأسمالية ولد في بنية علاقات الإنتاج هذه تلك الاستحالة، ولا سيما بعد تحول البورجوازية المسيطرة التي تكونت تاريخياً في عملية من التفارق الطبقي داخل تلك الطبقة المتوسطة الناهضة، إلى بورجوازية امبريالية. وإذا أشرنا من باب الاختزال ودرء الالتباس في اللغة بعبارة الطبقة المتوسطة الأولى إلى الطبقة المتوسطة الناهضة في مرحلة تكون علاقات الإنتاج الرأسمالية داخل بنية علاقات الإنتاج الاقطاعية، وبعبارة الطبقة المتوسطة الثانية إلى تلك الطبقة المتوسطة المتكونة في إطار بنية علاقات الإنتاج الرأسمالية، والمتولدة بفعل التطور الامبريالي للرأسمالية ـ والاختلاف البنيوي قائم بين الاثنتين ـ وجدنا أن الصيرورة الطبقية الأولى، من حيث هي صيرورة طبقة مهيمنة ناهضة، هي التي تولد، في إطار عملية التحول الامبريالي للرأسمالية، وبفعل هذا التحول نفسه، استحالة صيرورة الثانية طبقة مسيطرة. أما في البنية الاجتماعية الكولونيالية، فتكون الطبقة المتوسطة، أو ما يسمى كذلك، كطبقة غير مهيمنة، في إطار علاقات الإنتاج الكولونيالية، وفي ظل السيطرة الطبقية للبورجوازية الكولونيالية، أي في إطار التبعية البنيوية للامبريالية، هو الذي يولد، في شروط تاريخية محددة من تطور علاقات الإنتاج هذه، وبفعل هذا التطور في هذه الشروط، إمكان صيرورتها طبقة مسيطرة (20) ، من غير أن يجعل منها هذا الإمكان ـ وإن تحقق ـ طبقة مهيمنة، من حيث هي طبقة متوسطة، أي طبقة مغايرة للبورجوازية الكولونيالية المسيطرة. فصيرورتها طبقة مهيمنة، بصيرورتها طبقة مسيطرة، تخضع لشروط محددة ـ سبق ذكرها ـ من تحولها الطبقي في عملية تاريخية معقدة من التفارق الطبقي إلى بورجوازية كولونيالية متجددة. أي

إن صيرورتها طبقة مهيمنة تقودها، بحكم تحققها في إطار بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية نفسها، إلى أن تتحول إلى طبقة أخرى غير الطبقة المتوسطة التي كانتها قبل وصولها إلى السلطة. وعملية تحولها هذه تتم إذن، بشكل تتفارق فيه، أي تتخالف فيه مما كانته قبلاً، وتتماثل فيه مع البورجوازية الكولونيالية السابقة.

في ظاهر القول تناقض يجب التوقف عنده. لا بد من أن تكون الطبقة الاجتماعية مهيمنة، بحكم وضعها في علاقات الإنتاج، حتى يرتسم في صيرورتها الطبقية إمكان صيرورتها طبقة مسيطرة، وحتى يكون لهذا الإمكان الطبقي واقع فعلي، أو وجود مادي في منطق التطور التاريخي للبنية الاجتماعية المحددة. ونحن، في ما سبق من قول، نؤكد وجود هذا الإمكان بالنسبة للطبقة المتوسطة، أو لما يسمى كذلك في البنية الاجتماعية الكولونيالية، وننفي، في الوقت ذاته، أن تكون الطبقة هذه طبقة مهيمنة. فهل في القول تناقض؟ وما سبب وجوده؟

للقضية علاقة بالطابع الكولونيالي الخاص بالبورجوازية الكولونيالية، وبالتالي بالتطور التاريخي للعلاقة الكولونيالية، وبالأثر الاختلافي لهذا التطور منها في البنية الاجتماعية الكولونيالية وفي البنية الاجتماعية الرأسمالية. فقانون تجمع رأس المال وتمركزه في تحققه عبر عملية الإعادة المتوسعة من إنتاج رأس المال وتراكمه، يتحكم في التطور التاريخي من هاتين البنيتين الاجتماعيتين في وقت واحد، وفي إطار علاقتهما البنيوية، من حيث هي علاقة تبعية، أي علاقة تفاوت بنيوي يخضع فيها الطرف الأول في تطوره بالضرورة لسيطرة الطرف الآخر. فهو إذن، يتحكم في هذا التطور منها بالشكل الذي تتحكم فيه العلاقة بينهما بهذا التطور نفسه، أي بشكل اختلافي. معنى هذا أن القانون الواحد يفعل في تطور البنيتين معاً، إنما فعله هذا لا يضع البنيتين في علاقة من التماثل البنيوي بقدر ما يضعهما بالضرورة في علاقة من الاختلاف البنيوي، بسبب من فعله بالذات في الاثنتين معاً في إطار وحدتهما البنيوية التفاوتية، وليس بسبب من فعله في الواحدة دون الأخرى. غير أن فعله في الأولى يظهر بشكل عكسي ـ إن جاز القول ـ لظهوره في الثانية، لأنه يحدد تحول البورجوازية في البنية الاجتماعية الرأسمالية إلى بورجوازية امبريالية، فيجعل منها داخل هذه الوحدة البنيوية التفاوتية قطب تراكم رأس المال، ويحدد بالتالي تحول البورجوازية في البنية الاجتماعية الكولونيالية إلى بورجوازية كولونيالية تخضع بالضرورة، في العملية نفسها من تحقق تراكم رأس المال في هذه البنية الاجتماعية، لسيطرة البورجوازية الامبريالية

بشكل لا تتم فيه عملية تراكم رأس المال هذه في البنية الاجتماعية الكولونيالية إلّا في حدود هذه السيطرة، وفي الإطار البنيوي الذي تتحدد فيه البورجوازية الامبريالية كقطب تراكم رأس المال. فتراكم رأس المال حاصل في البنيتين، ولا سبيل إلى القول إنه حاصل في واحدة دون الأخرى، أو إنه حاصل في البنية الاجتماعية الرأسمالية بشكل يستحيل فيه تحققه في البنية الاجتماعية الكولونيالية. إلّا أنه حاصل فيهما بشكل تفاوتي، والتفاوت فيه ليس كمياً، بل هو بنيوي، أي إن تحققه في البنية الاجتماعية الكولونيالية لا يمكن له أن يتم إلّا بالشكل التاريخي المحدد الذي يربطه بقطبه، فوجود هذا القطب منه أساسي لتحققه في البنيتين، وهو الذي يحدد بالضرورة الشكل التفاوتي من تحققه فيهما. وقانون تجمع رأس المال وتمركزه، في تحققه في هاتين البنيتين معاً في إطار وحدتهما البنيوية التفاوتية، يستلزم بالضرورة وجود طرف مسيطر منهما ويولده، والطرف المسيطر هذا ليس سوى قطب تراكم رأس المال نفسه. ثم إن إعادة إنتاج رأس المال في البنيتين، في إطار علاقة السيطرة التي تربطهما، هي في حد ذاتها إعادة لإنتاج هذه العلاقة نفسها. معنى هذا أن الإعادة المتوسعة نفسها من إنتاج رأس المال وتراكمه في ظل سيطرة البورجوازية الكولونيالية، أي في إطار بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية، هي في آن واحد اعادة مستمرة لإنتاج تلك العلاقة من التبعية البنيوية التي تمنع توجه الإنتاج الاجتماعي، في إطار علاقاته الكولونيالية، نحو التطور الرأسمالي. لذا، كان لقانون تجمع رأس المال وتمركزه أثر في تطور البنية الاجتماعية الرأسمالية يختلف عنه في تطور البنية الاجتماعية الكولونيالية. إذا كان الأثر هذا منه في تطور الأولى قوة تاريخية هائلة تدفع الرأسمالية بعنف إلى ضرورة تطورها الامبريالي، فقد كان، ولا يزال، في تطور الثانية مانعاً لهذا التطور، أو عائقاً له يحول دون انتقاله إلى التطور الرأسمالي.

على هذا الأساس من القاعدة المادية للبنية الاجتماعية الكولونيالية، أي على هذا الأساس فيها من استحالة انتقالها إلى تطور رأسمالي، يظهر في الصيرورة الطبقية للطبقة المتوسطة فيها ذاك الإمكان من صيرورتها طبقة مسيطرة. فالطبقة المتوسطة تنطلق في هذا الإمكان من موقع الرفض لواقع تلك الاستحالة، فتعتبر نفسها الطبقة المهيمنة الفعلية، وتجابه في صراعها الطبقي البورجوازي الكولونيالية على هذا الأساس من الاعتبار، أي على أساس هذا الشكل المحدود من وعيها الطبقي. من منظار وعيها الطبقي هذا، أي من زاوية نظر أيديولوجيتها الطبقية، تظهر البنية الاجتماعية وكأنها تمر في

مرحلة من تكون علاقات الإنتاج الرأسمالية، لا الكولونيالية، أي من الانتقال إلى نظام الإنتاج الرأسمالي، فتتحدد البورجوازية الكولونيالية حينئذ كطبقة أرستقراطية أوإقطاعية، [في مطلع القرن العشرين كان أدباء النهضة يطلقون على هذه الطبقة اسم الطبقة العليا، أو الطبقة التيوقراطية أو الأرستقراطية، وقلما كانوا يطلقون عليها اسم الطبقة البورجوازية، ولهذا بالطبع دلالة تاريخية. راجع مثلاً فرح أنطوان، حسين مروة: الثقافة الوطنية عدد 12 ـ سنة 1955. راجع أيضاً نقولا حداد ودفاعه عن الطبقة الوسطى وإطلاقه على البورجوازية اسم الطبقة العليا. رفعت السعيد، نقولا حداد. ص 76]، أي كطبقة غير بورجوازية، ويستحيل عليها أن تكون بهذا التحديد الطبقة المهيمنة التي عليها أن تقوم، بحكم صيرورتها الطبقية، بتلك العملية التاريخية، ليس بسبب من البنية الكولونيالية نفسها لعلاقات الإنتاج التي تمنع أصلاً تحقق ذاك الانتقال إلى الرأسمالية، بل بسبب من ارتباطها التبعي المباشر بالبورجوازية الامبريالية الذي يفقدها، في منظار ذاك الوعي الطبقي من الطبقة المتوسطة، طابعها الطبقي كطبقة مهيمنة، وكأن هذا الارتباط منفصل في وجوده عن وجود بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية، مستقل عنه. في هذا الإطار الأيديولوجي من حصر العلاقة الكولونيالية في علاقة من التبعية الطبقية قائمة على أساس من تماثل البنيتين: البنية الكولونيالية والبنية الرأسمالية الامبريالية، تتحدد علاقة التناقض الطبقي التي تربط الطبقة المتوسطة بالبورجوازية الكولونيالية، وبالتالي بالامبريالية. فالتناقض هذا، من زاوية الوعي الطبقي للطبقة المتوسطة، قائم على أساس كون هذه الطبقة البديل الشرعي ـ إن جاز القول ـ للبورجوازية الكولونيالية المسيطرة، لأن دورها التاريخي يكمن في تحقيق انتقال ضروري إلى الرأسمالية عجزت، أو تعجز عن تحقيقه هذه الطبقة المسيطرة. معنى القول: إنّ ذلك الإمكان من صيرورتها طبقة مسيطرة يظهر في وعيها الطبقي، أي في إطار أيديولوجيتها الطبقية، بشكل عكسي، أو قل على عكس ما هو عليه في الواقع الفعلي من تطور علاقات الإنتاج الكولونيالية. فهو في أيديولوجيتها الطبقية هذه ضرورة تاريخية هي الضرورة نفسها التي يتضمنها منطق الصيرورة الطبقية للطبقة المهيمنة، وليس كما في حقيقته الفعلية، أي في بنية علاقات الإنتاج هذه، مجرد إمكان في منطق التاريخ قد يتحقق في شروط معينة، وقد لا يتحقق إذا لم تتوافر له الشروط هذه (21) ، وتظل في كلتا الحالتين قائمة تلك البنية الكولونيالية من علاقات الإنتاج، لأنها الإطار البنيوي لتحققه أو عدم تحققه. إذا كانت الطبقة

المتوسطة هذه في وجودها الطبقي الفعلي في بنية علاقات الإنتاج كما هي في شكل ظهورها لوعيها الأيديولوجي الطبقي، أي كما تظهر في الشكل الذي يعكسه لها هذا الوعي منها، وجب حكماً أن تصير طبقة مسيطرة، إذ إن وعيها الأيديولوجي، من حيث هو علاقتها الوهمية بعلاقات الإنتاج الفعلية [راجع تعريف آلتوسير للأيديولوجية]، يعكس وجودها الطبقي في شكل طبقة مهيمنة. إلّا أنها ليست كذلك، فالعلاقة بين وجودها الطبقي الفعلي في علاقات الإنتاج، وبين الشكل الأيديولوجي الذي يظهر فيه وجودها الطبقي هذا في علاقتها الوهمية بعلاقات الإنتاج الفعلية، ليست علاقة تماثل، بل علاقة عكس. وعلاقة العكس هذه تظهر أيضاً بين ما هو في أيديولوجيتها الطبقية إمكان موضوعي في التاريخ، أي انتقال إلى الرأسمالية هو في منطق التاريخ ضرورة تنتظر تحققها في صيرورتها طبقة مسيطرة، وبين ما هو في بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية استحالة تاريخية.

برغم وجود العلاقة العكسية هذه، أو قل على أساس وجودها بالذات وفي إطارها، كانت الطبقة المتوسطة تمارس صراعها الطبقي من أجل الوصول إلى السيطرة الطبقية، وكان من الطبيعي أن تصطدم في ممارستها هذه بالبورجوازية الكولونيالية المسيطرة. ولئن كان منطق التاريخ في موضوعيته على غير ما هو في وجوده المعكوس في الوعي الأيديولوجي الطبقي، أو في شكل ظهوره لهذا الوعي، فهو لا يتحقق في موضوعيته، أي في ضرورته بالذات، إلّا عبر مختلف الأشكال الطبقية المتصارعة من هذا الوعي الأيديولوجي نفسه، حتى وإن كان في تحقق ضرورته على نقيض ما هو عليه في تلك الأشكال، وهو بالفعل كذلك. فالطبقة المتوسطة كانت تلعب في حقل الصراعات الطبقية دوراً إيجابياً، إن لم نقل ثورياً، بحكم وضعها الطبقي الفعلي في علاقات الإنتاج، بل بحكم وهمها الطبقي نفسه الذي كان يضعها في تناقض طبقي مع البورجوازية الكولونيالية المسيطرة، فيدفعها إلى مجابهة سيطرتها الطبقية، وبالتالي إلى مجابهة موضوعية مع الامبريالية، حتى وإن كانت، بحكم وضعها الطبقي الفعلي ذاك نفسه، تعجز عن السير في منطق هذه المجابهة إلى نهايته، إذ إنّ هذا المنطق يضعها في تناقض داخلي مع ذاتها، تعجز عن حله. لقد كانت إذن، على نقيض نظيرتها في البنية الاجتماعية الرأسمالية، في صف القوى الاجتماعية الثورية داخل حقل الصراع الطبقي، حتى وإن كانت تهدف، في بعض فئات منها، إلى تحقيق ما يمنع تحقيقه منطق التطور التاريخي في إطار بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية، أي إلى تحقيق الانتقال إلى الرأسمالية، بل كانت أيضاً لأسباب

تاريخية معينة، في قيادة الحركة الثورية. وبتعبير آخر، إنّ الدور الإيجابي الذي كانت تلعبه الطبقة المتوسطة في تطور حركة الصراعات الطبقية في إطار حركة التحرر الوطني، لم يكن يكمن في صيرورتها الطبقية كطبقة عليها أن تقوم بعملية من الانتقال بالبنية الاجتماعية إلى الرأسمالية هي ـ كما بينا ـ عملية مستحيلة، أي إنه لم يكن يكمن في صيرورتها الطبقية من حيث هي طبقة مهيمنة ـ فالبورجوازية الكولونيالية المسيطرة هي الطبقة المهيمنة الفعلية في بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية ـ بل كان يكمن في صراعها الطبقي الخاص الذي كانت تمارسه، بشكل رئيسي، ضد البورجوازية الكولونيالية، وبالتالي ضد السيطرة الامبريالية، وإن كانت تنطلق في هذا الصراع من موقع وهمها الطبقي بأنها هي الطبقة المهيمنة، لا البورجوازية الكولونيالية المسيطرة. وهنا أيضاً نراها في علاقة عكسية مع نظيرتها في البنية الاجتماعية الرأسمالية. ففي مرحلة التطور الامبريالي من هذه البنية الاجتماعية، تتخذ الطبقة المتوسطة موقفاً طبقياً رجعياً داخل حقل الصراعات الطبقية، حين تنطلق في ممارستها لصراعها الطبقي ضد البورجوازية الامبريالية من موقع وهمها الطبقي بأنها هي الطبقة الرئيسية النقيضة في هذه البنية الاجتماعية، لا الطبقة العاملة، فيقودها منطق وهمها الطبقي هذا إلى اتخاذ موقف عدائي من الطبقة العاملة، ويتحول صراعها الطبقي إلى صراع رئيسي ضد هذه الطبقة، بدلاً من أن يكون موجهاً في أساسه ضد البورجوازية الامبريالية، إذ إنّ الشرط الأساسي لممارسة صراعها ضد هذه البورجوازية هو، في ذاك المنطق، أن تحل محل الطبقة العاملة في موقع الطبقة الرئيسية النقيضة داخل حقل الصراع الطبقي.

أما وضع الطبقة المتوسطة، أو ما يسمى كذلك، في البنية الاجتماعية الكولونيالية، فغير ذلك، لأن علاقة التناقض الطبقي التي تربطها بالبورجوازية الكولونيالية كانت تقودها إلى اتخاذ موقف معاد للامبريالية يضعها مع القوى الاجتماعية الثورية الأخرى، كالعمال والفلاحين مثلاً، في طرف واحد من التناقض الرئيسي داخل حركة التحرر الوطني، أي داخل حقل الصراعات الطبقية الخاص ببنية علاقات الإنتاج الكولونيالية. لا شك في أن علاقة التناقض هذه لم تكن في واقعها الفعلي، أي في وجودها الموضوعي في هذه البنية الكولونيالية من علاقات الإنتاج، علاقة من التناقض التناحري بينها، كما تتحدد في علاقتها الوهمية بعلاقات الإنتاج الفعلية كطبقة مهيمنة نقيضة، وبين البورجوازية الكولونيالية كطبقة مهيمنة في السلطة. أو قل على الأصح: إنّ الطابع التناحري من هذا التناقض لم يكن فيه لكونه تناقضاً بين

طبقة متوسطة هي طبقة مهيمنة تحمل في صيرورتها الطبقية نظام الإنتاج الرأسمالي، وبين بورجوازية كولونيالية تعيق، في وجودها الطبقي كطبقة مسيطرة، عملية الانتقال الضروري إلى هذا النظام من الإنتاج الرأسمالي، بل كان فيه، في مرحلة محددة من تطوره التاريخي، بسبب من وجود هذه الطبقة المتوسطة غير المهيمنة في طرف واحد منه مع الطبقة العاملة التي هي بالفعل الطبقة المهيمنة النقيضة، حتى وإن لم تكن الطبقة هذه في هذه المرحلة العنصر المهيمن في هذا الطرف من التناقض. غير أن الطبقة المتوسطة كانت تمارس صراعها الطبقي بالشكل الذي كانت تتحدد فيه عبر أيديولوجيتها الطبقية كطبقة مهيمنة. وعلى نقيض نظيرتها في البنية الاجتماعية الرأسمالية، ولأسباب خاصة ببنية علاقات الإنتاج الكولونيالية بالذات، لم تكن هذه الممارسة منها لصراعها الطبقي الذي كانت تنطلق فيه من موقع وهمها الطبقي، تقودها إلى صراع رئيسي ضد الطبقة العاملة تنحرف فيه عن صراعها ضد البورجوازية الكولونيالية والسيطرة الامبريالية، مع أنها كانت تحاول في صراعها هذا أن تُبقي الطبقة العاملة في وضع القاصر وتخضعها لهيمنتها في عدائها للبورجوازية المسيطرة وللامبريالية، أي مع أنها كانت تحاول أن تمنع الطبقة العاملة من الوصول، في إطار وجودها معها في طرف واحد من التناقض، إلى موقع العنصر المهيمن في هذا الطرف. وبتعبير آخر، لم يكن تناقضها مع البورجوازية الكولونيالية، وبالتالي مع الامبريالية، يمنع دخولها في تناقض مع الطبقة العاملة، بل بالعكس كان هذا التناقض الأخير قائماً في ممارستها لصراعها الطبقي، إنما كان، في ظل سيطرة البورجوازية الكولونيالية، من نوع آخر يختلف عن تناقضها مع هذه الطبقة المسيطرة، إذ كان له طابع التناقض الثانوي بين عناصر الطرف الواحد من التناقض الرئيسي. [لعل خطأ الشيوعيين في مصر في أوائل العشرينيات (من القرن العشرين) كان في موقفهم العدائي من سعد زغلول ومن الوفد، في وقت كانت الفئات المتوسطة تنظر إلى الوفد على أنه التنظيم الذي يمثل مصالحها الطبقية. بهذا الخطأ، تحول التناقض الثانوي إلى تناقض رئيسي، وعولج في حقل الصراع الطبقي بالشكل الذي يعالج فيه التناقض الرئيسي]. ثم إنّ الطبيعة الكولونيالية نفسها لعلاقات الإنتاج كانت، في إطار السيطرة الطبقية للبورجوازية الكولونيالية، تمنع تحديد التناقض الموضوعي بين الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة، كتناقض رئيسي، حتى وإن كانت الطبقة المتوسطة هذه تظهر لذاتها، في علاقتها الوهمية بعلاقات الإنتاج الفعلية، كطبقة مهيمنة نقيضة، بل قل ولاسيما أنها كانت

تظهر كذلك. إذا كان الطابع الوهمي للوجود الطبقي للطبقة المتوسطة كطبقة مهيمنة نقيضة، أي كطبقة رئيسية نقيضة، يدفعها، في إطار التطور الامبريالي لعلاقات الإنتاج الرأسمالية، إلى اتخاذ موقف رجعي داخل حقل الصراعات الطبقية، هو في وجهه الرئيسي موقف معادٍ للطبقة العاملة، فإن هذا الطابع الوهمي بالذات يدفع الطبقة المتوسطة، في إطار تطور علاقات الإنتاج الكولونيالية في ظل السيطرة الطبقية البورجوازية الكولونيالية، إلى اتخاذ موقف تقدمي داخل حقل الصراعات الطبقية، هو موقف ثوري في وجه من وجوهه، أي من حيث هو معاد للبورجوازية الكولونيالية، وبالتالي للامبريالية، لأن محاولة الانتقال بالبنية الاجتماعية الكولونيالية إلى التطور الرأسمالي، في مرحلة لم تكن بعد قد ظهرت فيها، داخل حقل الصراع الطبقي، استحالة هذا الانتقال، أي في مرحلة تاريخية معينة من تطور هذه البنية، أو من بدء تطورها، حين كان رأس المال الزراعي التجاري هو الوجه الغالب في تكوين رأس المال الكولونيالي، هي في حد ذاتها محاولة إيجابية ترتسم في الخط العام للتقدم الاجتماعي، أي لتطور القوى المنتجة، وبالتالي في الخط التاريخي العام من التكون الطبقي للطبقة العاملة، حتى وإن كانت المحاولة ترتطم حكماً بمنطق استحالتها من حيث هو منطق التطور التاريخي لبنية علاقات الإنتاج الكولونيالية، بل حتى وإن كان ذاك الخط العام من تطور القوى المنتجة هو خط تطورها المحدد والمحدود معاً بهذه البنية الكولونيالية نفسها من علاقات الإنتاج، وليس خط تطورها الرأسمالي. إن إمكان صيرورة الطبقة المتوسطة طبقة مسيطرة لا يكمن إذن، في منطق صيرورتها الطبقية كطبقة مهيمنة، فهي في البنية الاجتماعية الكولونيالية طبقة مهيمنة، لأن الانتقال إلى الرأسمالية استحالة تاريخية في تطور هذه البنية الاجتماعية، ولأن البورجوازية الكولونيالية هي فيها الطبقة المهيمنة الفعلية. واستحالة هذا الانتقال تظهر في تطور هذه البورجوازية نفسها، فنشاطها الاقتصادي لم ينحصر ـ كما بيّنا ـ في حقل الزراعة أو تجارة الاستيراد والتصدير، بل تعداه إلى حقل الصناعة أيضاً، من غير أن يقود هذا الشكل المعين من نشاطها الصناعي إلى قطع علاقة التبعية البنيوية للامبريالية، أي إلى إزالة العائق البنيوي لعملية الانتقال إلى الرأسمالية. معنى هذا أن البورجوازية الكولونيالية لم تبق، في مراحل تطورها كطبقة مهيمنة، كما كانت في بدء تكونها، طبقة من كبار الملاكين الزراعيين، بل كانت تتغير، في عملية تجدد علاقات الإنتاج الكولونيالية، بتغير شكل العلاقة الكولونيالية نفسه الذي كان يحدده التطور الامبريالي للرأسمالية، من غير أن

يفقدها تغيرها الطبقي هذا طابعها الكولونيالي، لأنه كان يتم، بالطبع، على أساس من تجدد علاقات الإنتاج القائمة. هذا التغير بالذات ـ أي هذا التغير الطبقي منها بتغير شكل العلاقة الكولونيالية من حيث هو شكل لتجدد هذه العلاقة ـ كان يقطع باستمرار على الطبقة المتوسطة طريق صيرورتها طبقة مهيمنة، أي إنه كان يمنعها من القيام بعملية الانتقال إلى الرأسمالية. ويجب القول هنا: إنّ البورجوازية الكولونيالية، من حيث هي الطبقة المهيمنة الفعلية في إطار علاقات الإنتاج الكولونيالية، كانت تقوم بالفعل بتحقيق عملية الانتقال هذه، وكانت لهذا تقطع على الطبقة المتوسطة طريق صيرورتها طبقة مهيمنة. إلّا أنها كانت تقوم بهذه العملية، أو قل على الأصح: إنّ هذه العملية كانت تتم في ظل سيطرتها الطبقية بشكل يستحيل فيه أن يكون الانتقال هذا انتقالاً إلى الرأسمالية، بسبب تحققه التاريخي الضروري في إطار العلاقة الكولونيالية. فاستحالة الانتقال إلى الرأسمالية إذن، ليست استحالة خارجية، أي إنها ليست استحالة وصول البنية الاجتماعية الكولونيالية إلى مرحلة لاحقة من التطور لم تصل إليها بعد، وكأن عائقاً خارجاً عنها يمنعها من الوصول إليها، فإن هو زال أمكنها ذلك؛ بل هو استحالة داخلية في منطق البنية هذه بالذات، أي إن الشكل التاريخي المحدد الذي تم فيه انتقالها إلى الرأسمالية، في ظل علاقة التبعية البنيوية للامبريالية وبفعلها، هو نفسه الذي منع، وما زال يمنع باستمرار تحقق هذا الانتقال. وبتعبير آخر، إنّ عملية الانتقال هذه قد تمت بالفعل، إنما هي تمت في شروط تاريخية تحددت فيها بالضرورة كعملية انتقال إلى نوع معين من التطور الرأسمالي هو من هذا التطور نفي له، وما كان لها أن تتم إلّا في هذه الشروط، وبالشكل الكولونيالي الذي تمت به؛ فالشكل هذا شكلها التاريخي المحدد الذي فيه بالذات تكمن استحالتها. إنّ الشكل الكولونيالي الذي تمت فيه عملية انتقال البنية الاجتماعية الكولونيالية إلى الرأسمالية هو نفسه الشكل الذي تكونت فيه عملية استحالة هذا الانتقال إلى الرأسمالية. من هنا بالذات أتت استحالة صيرورة الطبقة المتوسطة في بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية طبقة مهيمنة؛ فهذه الطبقة ـ كما رأينا ـ هي نتاج تاريخي من الشكل الكولونيالي لعملية الانتقال هذه، ومن العبث القول: إنّ عليها أن تقوم بتحقيق هذه العملية التاريخية التي تم بالفعل تحقيقها في شكل معين. ومع هذا، ظهر العبث في الوهم الطبقي من هذه الطبقة، أي في علاقتها الوهمية بعلاقات الإنتاج الفعلية، في مرحلة معينة من تطور هذه العلاقات، وظهر أيضاً في مفهوم «البورجوازية الوطنية».

وللوهم هذا أساس مادي، ووجود مادي، لأنه وهم طبقي، أي شكل أيديولوجي يظهر فيه الوعي الطبقي. ولقد بيّنا سابقاً وجهاً من هذا الأساس المادي في تحديد الطابع الخاص ببنية علاقات الإنتاج الكولونيالية ووضع الطبقة المتوسطة في هذه البنية المتميزة. وبيّنا أيضاً وجهاً من وجوده المادي في تحديد نوع الممارسة الطبقية لهذه الطبقة داخل حقل الصراعات الطبقية، ولا سيما في علاقتها التناقضية بالبورجوازية الكولونيالية. ولا بد لنا من تلمس وجه آخر من الأساس والوجود الماديين لهذا الوهم الطبقي حتى نفهم بالفعل ذاك الإمكان من صيرورة الطبقة المتوسطة طبقة مسيطرة.

الفصل الرابع :العلاقة الكولونيالية وآلية التحرر الوطني

1 ـ الصراع الطبقي والصراع الوطني

رأينا في بدء هذه الدراسة أن بنية علاقات الإنتاج هي التي تحدد حقل الصراع الطبقي، وأن حركة هذا الصراع تتم بالضرورة في إطار تلك البنية وبالشكل الذي تتحدد فيه بها. ينتج من هذا أن الصراعات الطبقية في البنية الاجتماعية الكولونيالية تتحرك بالشكل الذي تتحدد فيه بعلاقات الإنتاج الخاصة بهذه البنية، وأن تميز آليتها الداخلية ناتج من تميز البنية هذه. فلا سبيل إذن، إلى إقامة علاقة من التماثل البنيوي بين آليتها وآلية الصراعات الطبقية الخاصة بالبنية الاجتماعية الرأسمالية، لأن العلاقة بين هاتين الآليتين، كالعلاقة بين البنيتين الاجتماعيتين، هي في الواقع علاقة تفارق أو اختلاف. لذا، نستطيع القول: إنّ قراءة منطق الصراعات الطبقية في البنية الاجتماعية الكولونيالية، في ضوء منطق التماثل، تقود إلى نوع من عدم المعرفة، أي إلى فراغ من المعرفة يملؤه ظاهر منها هو في الحقيقة تكرار لقراءة أخرى خاصة بمنطق الصراعات الطبقية في البنية الاجتماعية الرأسمالية، فلا بد إذن، من اعتماد منطق الاختلاف في هذه القراءة. والظاهرات التي تشير في تطور البنية الاجتماعية الكولونيالية إلى واقع هذا الاختلاف كثيرة، وما الصيرورة الطبقية للطبقة المتوسطة سوى واحدة منها. إنّ بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية لا تتحدد في ذاتها، وبالتالي في تميزها، إلّا في إطار تبعيتها البنيوية للامبريالية، أي في هذا الإطار البنيوي من العلاقة الكولونيالية التي تربطها، في تطورها نفسه، بالتطور الامبريالي للرأسمالية. على هذا الأساس، يستحيل إطلاقاً عزل آلية الصراع الطبقي، في تحددها بالقاعدة المادية الخاصة بالبنية الاجتماعية الكولونيالية، عن تحددها بالعلاقة الكولونيالية، فالعلاقة هذه تحددها بتحديدها علاقات الإنتاج المحددة لها. معنى هذا أن آلية الصراع الطبقي لا تتحدد بعلاقات الإنتاج في البنية الاجتماعية الكولونيالية بمعزل عن وجود هذه البنية في إطار علاقاتها الكولونيالية، بل في وجود هذه البنية في هذا الإطار البنيوي المحدِّد لتطورها. وبتعبير آخر، إنّ الصراع الطبقي يتحدد بالتناقض الأساسي من البنية الاجتماعية الكولونيالية في إطار تحدد هذا التناقض بالعلاقة الكولونيالية، أي إن العلاقة هذه تزيد الصراع الطبقي تحديداً بتحديدها التناقض الأساسي المحدِّد له، أو قل: إنها تحدد تحدده بهذا التناقض. [ضرورة الإشارة إلى العبارة الفرنسية(surdétermination)]. ولا يعني القول هذا: إنّ الصراع الطبقي محدَّد مرتين: بالتناقض الأساسي وبالعلاقة

الكولونيالية، بشكل فيه فصل بين هذين التحديدين، في الزمان وفي المكان. فلا وجود لهذا الفصل، إذ لا وجود لتحديدين منفصلين متراكبين، بل التحديد هذا واحد معقد، أي إنه عقدة تحديدات، أو زيادة تحديد، أو تحديد تحديد، إن جاز القول. وتظهر أهمية هذا التدقيق في فهم تعقد التحديد، وتظهر ضرورته أيضاً، إذا خرجنا من التجريد في اللغة وأتينا الواقع التاريخي الذي تحاول اللغة تلمسه في تجريدها. لا نريد أن نفصل في حركة الصراع الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية بين تحدد هذا الصراع بالتناقض الأساسي في هذه البنية، أي بعلاقات الإنتاج فيها، وتحدده بالعلاقة الكولونيالية، لأن الفصل هذا بينهما لا وجود له أصلاً في واقع التحدد من حيث هو بالضرورة تحديد تحديد، فإن تم الفصل، برغم هذا، عن خطأ أو عن جهل بالمفهوم الماركسي للتناقض الديالكتيكي، وصل الفكر إلى قراءة خاطئة لحركة الصراع الطبقي تفصل بين حركة التحرر الوطني وحركة الانتقال إلى الاشتراكية. فتحدد الصراع الطبقي بالعلاقة الكولونيالية يعطيه طابع الصراع الوطني ويحدد حركته كحركة تحرر وطني من الامبريالية. أما تحدده بالتناقض الأساسي، أي بعلاقات الإنتاج القائمة، فيعطيه طابع الصراع الطبقي الكلاسيكي بين الطبقتين الرئيسيتين النقيضتين وحلفائهما، أي بين الطبقة العاملة وحلفائها من جهة، والطبقة البورجوازية المسيطرة وحلفائها من جهة أخرى. ليس من منطق الصراع الأول أن يقود بالضرورة إلى الاشتراكية، أو قل: إنه لا يقود إليها إلّا إذا تحول إلى صراع آخر هو الصراع الثاني، أي إذا فقد طابعه الوطني، وكأن طابعه هذا يمنعه من أن يكون ـ كما هو في حقيقته ـ صراعاً طبقياً. فالوصول إلى الاشتراكية هو منطق الصراع الثاني وحده، وهو فيه ضرورة. وبتعبير آخر، إنّ الفصل هنا قائم في آلية الصراع الطبقي بين صراع وطني ليس من منطقه أن يؤدي بالضرورة إلى انتقال البنية الاجتماعية إلى نظام الإنتاج الاشتراكي، أي ليس من منطق التناقض فيه أن يكون حله بالضرورة حلاً اشتراكياً. وبين صراع طبقي هو في جوهره صراع طبقي «صاف» ـ إن جاز القول ـ يتحدد في صفائه بمعزل عن تحدده بالعلاقة الكولونيالية، ومن منطقه وحده أن يؤدي إلى الانتقال إلى الاشتراكية، أي أن يكون حل التناقض فيه بالضرورة حلاً اشتراكياً.

هذا الفصل خاطىء في أساسه النظري وفي نتيجته العملية التي تتجسد في قراءة تدوينية للتاريخ هي أسيرة لتتابع الأحداث. فالتاريخ يظهر، في هذه الحركة الخطية من تتابعه الحدثي، في شكل معين من التمرحل تنفصل فيه

مرحلة التحرر الوطني عن مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية وتستقل عنها في الزمان وفي المكان، فتنحصر علاقة المرحلتين في علاقتهما التتابعية، وتتحدد الأولى، في هذا الإطار من التتابع الحدثي، كطريق للوصول إلى الثانية، أو كمرحلة انتقال إليها، من حيث هي مرحلة سابقة لها، من غير أن ينفي تحددها هذا انفصالها عنها، بل هو بالعكس، في هذا الإطار، يؤكده. هذا الشكل المعين من التمرحل التاريخي هو شكل تجريبي يكتفي بما يظهر من التاريخ في أحداثه، فيمرحل التاريخ قياساً عل تتابع الأحداث منه، بدلاً من أن يقيس الأحداث على مراحل التاريخ التي تحدد في قفزاته البنيوية. ليس بكاف، كي نأمن شر القراءة التدوينية التجريبية للتاريخ، أن نقيم في الحركة الخطية من تتابع أحداثه تقطعات هي في الحقيقة تموجات الأحداث في تتابعها، فتقطعات التاريخ لا ترسمها الأحداث، مهما عظمت، بل البنية في قفزاتها، وبين تموجات الحدث في تتابعه وتقطعات البنية في تحركها فرق لا يظهر للعين التجريبية، بل لعين العلم التي تخرق الظاهر كي تنفذ إلى البنية التي تحركه.

قد يحكم التاريخ، في ظاهر سيره، أي في تتابع أحداثه، بوجود ذلك الفصل بين المرحلتين؛ فالطبقة الاجتماعية التي كانت، في العالم العربي، في قيادة حركة التحرر الوطني من الامبريالية، لم تكن الطبقة العاملة، بل البورجوازية الكولونيالية نفسها، ثم تبعتها البورجوازية الصغيرة في شروط تاريخية معينة، في بعض البلدان. واقع التاريخ يبدو أنه يشير في سير أحداثه إلى ضرورة إجراء هذا الفصل، ويبدو أيضاً أن الدور التاريخي للطبقة العاملة، من حيث هي الطبقة المهيمنة النقيضة، لا يكمن في تسلمها القيادة الطبقية لحركة التحرر هذه بقدر ما يكمن في ضرورة تسلمها قيادة حركة الانتقال إلى الاشتراكية. وكأن هذا الانتقال منفصل عن ذاك التحرر أو لاحق له، وليس فيه.

في رأينا أن الخطأ في هذا الفصل بين المرحلتين هو في حقيقته خطأ في فهم عملية التحرر الوطني. والخطأ الأخير هذا ناتج من خطأ في فهم العلاقة الكولونيالية بالذات. لقد أشرنا سابقاً إلى أن العلاقة هذه لا يمكن حصرها في علاقة من التبعية الطبقية قائمة على أساس من التماثل البنيوي بين بنيتي علاقات الإنتاج الكولونيالية والرأسمالية، فعملية الحصر هذه هي التي تقود إلى حصر التحرر الوطني في عملية من الاستبدال الطبقي تحل فيها محل البورجوازية الكولونيالية المسيطرة طبقة أخرى غيرها، أكثر «تقدمية» و«وطنية» منها، هي «البورجوازية الوطنية» أو البورجوازية الصغيرة

أو الوسطى، أو غير ذلك من الفئات الاجتماعية الواقعة في السلم الاجتماعي بين البورجوازية المسيطرة والمرتبطة بالامبريالية وبين الطبقة العاملة. هاتان العمليتان من الحصر تستندان ضمناً إلى ما تقودان إليه أيضاً من فهم خطي للتاريخ تظهر فيه حركة التحرر الوطني كحركة خطية تكمل فيها كل طبقة تصل إلى السلطة في البنية الاجتماعية الكولونيالية ما قامت به الطبقة المسيطرة السابقة من تحرر وطني جزئي، أي تزيد عليه، تراكماً أو استمراراً، جزءها، ثم تأتي الطبقة العاملة فتنجز نهائياً ما قامت به الطبقات الأخرى جزئياً، بهذا الفهم الخطي للتاريخ تظهر حركة التحرر الوطني كأنها حركة تتابع تقدمي، أي حركة تقدم في تتابع أجزاء من التحرر تتراكم صعوداً في خط واحد مستمر يبلغ نهايته بوصول الطبقة العاملة إلى السلطة. وبوصول هذه الطبقة إلى السلطة، يتم الانتقال إلى الاشتراكية، أي يبتدىء زمان التطور التاريخي للبنية الاجتماعية في إطار نظام الإنتاج الاشتراكي، بعد انتهاء مرحلة طويلة من التحرر الوطني.

لا شك في أن واقع سير التاريخ يظهر بهذا الشكل من التقدم في التتابع الحدثي، أو قل من تكامل خط التحرر الوطني بتراكم أجزائه حتى منتهاه الذي منه تبدأ مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية. وربما ساعد في ظهوره في هذا الشكل، أو حدد هذا الشكل من ظهوره، الواقع الفعلي من عدم وجود الطبقة العاملة في موقع القيادة الطبقية من حركة التحرر الوطني، سواء في مراحلها السابقة، أم، بوجه خاص، في مرحلتها الراهنة التي وصلت فيها إلى ما يشبه المأزق. غير أن هذا الواقع التاريخي الفعلي لا يبرر القيام بذلك الفصل، على الصيعد النظري، بين المرحلتين، إلّا إذا اعتبرنا التحليل النظري تدويناً صرفاً للظاهرات الاجتماعية في تتابعها التاريخي. حتى في هذه الحالة الأخيرة من الفهم التجريبي للتاربيخ، يصعب الفصل النظري بين هاتين المرحلتين. فالطبقة العاملة استطاعت في بعض البلدان المستعمرة، لأسباب تاريخية معينة، أن تقود حركة التحرر الوطني، فأوصلت الحركة هذه إلى تحقيق منطقها الداخلي في أن تكون ـ كما هي بالفعل ـ شكل الانتقال إلى الاشتراكية. وما أوردنا هذا المثال ليكون الحجة على صحة القول بخطأ ذلك الفصل، أو ليكون المقياس النظري لهذا القول، بل أوردناه شاهداً، من زاوية الفهم التجريبي نفسه للتاريخ، على وجود تناقض يقع فيه القائلون بالفصل بين المرحلتين.

إنّ المفهوم العلمي للتحرر الوطني هو الذي يقودنا إلى رفض هذا الفصل. فالتحرر الوطني هو في حقيقته التاريخية والنظرية تحرر من بنية علاقات

الإنتاج الكولونيالية، لأن الوجود الفعلي للسيطرة الامبريالية يكمن في وجود هذه البنية من علاقات الإنتاج، أي إن هذه البنية هي القاعدة المادية لوجود السيطرة الامبريالية ولتجددها المستمر. فلا زوال لهذه السيطرة إلّا بزوال قاعدتها المادية التي تولدها باستمرار في حركة تجددها الدائم. في تحديد هذا المفهوم لا بد إذن، من النظر إلى الامبريالية من زاوية البلدان الاستعمارية. فالواقع الاجتماعي الواحد يختلف باختلاف زاوية النظر إليه، وليس هذا الاختلاف فيه ذاتياً، بل هو اختلاف موضوعي، أي إنه جزء من وجوده الموضوعي، ولاسيما إذا كان هذا الواقع ـ الذي هو الامبريالية ـ علاقة، وكانت العلاقة هذه علاقة اختلاف أو تفارق بين طرفين متميزين، كل منهما وحدة علاقات هي بدورها وحدة تفارق، أو قل: إنها في حركة تفارق. فالامبريالية ليست فقط أعلى مراحل التطور الرأسمالي ـ أو قل: إنها كذلك من زاوية البلدان الامبريالية ـ بل هي أيضاً في أساسها علاقة بنيوية معقدة ترتبط فيها بنية علاقات الإنتاج الكولونيالي بشكل تبعي ببنية علاقات الإنتاج الرأسمالية، أي إنها علاقة علاقات، أو علاقات سيطرة تضم نوعين متميزين من علاقة الإنتاج يخضع فيها بالضرورة النوع الأول، في تكونه وتطوره وحركة تفارقه الداخلي، لسيطرة النوع الآخر. ولأنها بالذات علاقة سيطرة، وبالتالي علاقة اختلاف، وجب النظر إليها، في تحديدها، من زاويتيها المختلفتين، أي من طرفيها المتميزين. فلو كان التماثل البنيوي قائماً بين هذين الطرفين فيها، لأمكن تحديدها من زاوية أحد الطرفين فقط. غير أن التماثل هذا ليس فيها، بل الاختلاف، بسبب من وجود السيطرة بالذات، من حيث هي علاقة، بالنظر إليها من زاوية التطور الرأسمالي وحده، أي من زاوية إعادة الإنتاج المتوسعة لرأس المال الامبريالي، يفترض ضمناً وجود ذاك التماثل البنيوي بين طرفي العلاقة، أي إنه يفترض وجود التماثل البنيوي بين الإنتاج الامبريالي والإنتاج الكولونيالي، وبالتالي بين علاقات كل من هذين الإنتاجين.

قد لا يعيق منطق التماثل هذا فهم التطور الامبريالي للرأسمالية، وبالتالي فهم حركة الصراعات الطبقية في البلدان الامبريالية، إلّا أنه عائق معرفي رئيسي، بل يمكن القول إنه العائق المعرفي الرئيسي لفهم منطق الإنتاج الكولونيالي، وبالتالي لفهم آلية الصراع الطبقي في البلدان المستعمرة. إذا كان التطور الامبريالي للرأسمالية، بإخضاعه هذه البلدان لسيطرته، قد ولَّد فيها علاقات الإنتاج الكولونيالية وحدد بنيتها التبعية، فإن تجدد هذه العلاقات من الإنتاج، أي عملية إعادة إنتاجها المستمرة، يولد بدوره السيطرة

الامبريالية بتوليده قاعدتها المادية. فالعلاقة الكولونيالية التي حدد التطور الامبريالي للرأسمالية وجودها التاريخي الضروري، ولدت في البلدان المستعمرة علاقات كولونيالية من الإنتاج صار تجددها المستمر في إطار بنيتها المستقرة يولد تلك العلاقة نفسها التي ولدتها. معنى هذا أن تجدد العلاقة الكولونيالية، من حيث هي علاقة سيطرة أو تبعية بنيوية بين بنيتين متميزتين من علاقات الإنتاج تربطهما وحدة تناقض، ليس رهناً بتجدد علاقات الإنتاج الرأسمالية وحده، أي بتجدد الطرف المسيطر من هذه العلاقة، بل هو مرتبط بتجدد علاقات الإنتاج الكولونيالية أيضاً، أي بتجدد الطرف الآخر من العلاقة. فتجدد العلاقة إذن، يكون بتجدد طرفيها، وليس بطرف منها دون الآخر. وليس في هذا القول أي نفي لما يجب تأكيده من أن الطرف المسيطر، أي التطور الامبريالي على أساس من تجدد علاقات الإنتاج الرأسمالية، هو العامل الرئيسي في عملية تجدد هذه العلاقة. وما يجب تأكيده بهذا الصدد أيضاً، وبوجه خاص من زاوية البلدان المستعمرة، هو أن كل توقف في تجدد طرف من طرفي العلاقة يقود حتماً إلى توقف تجدد العلاقة نفسها، أي إنّ قطع العلاقة الكولونيالية لا يتم، بالنسبة إلى البلد المستعمر، إلّا بتوقف عملية تجدد علاقات الإنتاج الكولونيالية. إنّ القاعدة المادية للسيطرة الامبريالية ولبقائها وتجددها المستمر لا تكمن في بنية علاقات الإنتاج الرأسمالية وحدها وفي تجدد هذه البنية، بل تكمن أيضاً في بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية وتجددها. أو قل: إنّ تلك القاعدة هي في وجود علاقة البنيتين معاً كعلاقة سيطرة. فاستمرار السيطرة الامبريالية إذن، يكون بتجدد قاعدتها هذه، وقاعدتها في البلدان المستعمرة هي بنية علاقات الإنتاج في هذه البلدان. لذا، كان التحرر الوطني بالضرورة تحرراً من بنية علاقات الإنتاج هذه، فلا فصل إطلاقاً بينه وبين الصراع الطبقي الذي تحدده البنية هذه، بل هو هذا الصراع الطبقي نفسه. أمن الممكن بعد هذا التحديد للتحرر الوطني، فصل حركة التحرر من الامبريالية عن حركة الصراع الطبقي الذي من منطقه الضروري أن يقود للانتقال إلى الاشتراكية؟ أوليست هاتان الحركتان حركة تاريخية واحدة في منطق تعقدها؟ إنّ الفصل بين هاتين الحركتين ليس ممكناً إلّا على أساس من القول بأن التحرر من بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية لا يقود للانتقال إلى نظام الإنتاج الاشتراكي، بل إلى التطور الرأسمالي، فيكون التحرر بذلك تحريراً للرأسمالية نفسها من عائق تطورها الذي هو السيطرة الامبريالية. والقول هذا غريب في تناقضاته لأنه ينطلق ضمناً من التماثل البنيوي الذي يقيمه

بين بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية وبنية علاقات الإنتاج الرأسمالية. فكيف يمكن أن يكون الانتقال ذاك انتقالاً إلى الرأسمالية، عبر التحرر الوطني، إذا كانت علاقات الإنتاج التي ينطلق منها، أو يقوم بتحويلها، علاقات رأسمالية؟ كيف يمكن أن يكون الانتقال انتقالاً من الرأسمالية إلى الرأسمالية بتحويل لعلاقات إنتاج رأسمالية؟ ليس التناقض هذا في حقيقته تناقضاً، بل هو عبث القول نفسه حين يفقد الفكر منطق الواقع في قوله، فيتحرك القول منه في عالم الوهم الطبقي. وما الوهم هذا سوى وهم ما يسمى بالطبقة المتوسطة، أو قل: إنّه شكل ظهور الواقع لها في علاقتها الوهمية بعلاقات الإنتاج الكولونيالية الفعلية.

حين تتحدد العلاقة الكولونيالية كعلاقة تبعية بنيوية، يتحدد التحرر الوطني بالضرورة كتحويل لعلاقات الإنتاج الكولونيالية، فوجود الامبريالية، بالنسبة للبلدان المستعمرة، يكمن في جود علاقات الإنتاج هذه بالذات. لذا كانت عملية التحرر الوطني، من حيث هي بالضرورة عملية الصراع الطبقي الخاصة ببنية هذه العلاقات الكولونيالية، هي نفسها عملية الانتقال إلى الاشتراكية. وكأي عملية تاريخية أخرى من الانتقال من نظام إنتاج إلى نظام إنتاج آخر، تمر عملية التحرر الوطني هذه بمراحل مختلفة تحددها حركة الصراعات الطبقية في البنية الاجتماعية الكولونيالية. ليس في قولنا هذا إذن، نفي لمراحل التاريخ. ولا يمكن لنا أن نصل إلى هذا النفي وقد انطلقنا في بدء بحثنا من ضرورة تأكيد الاختلاف البنيوي بين أزمنة ثلاثة أساسية من تاريخ البنية الاجتماعية: زمان التكوّن وزمان التطور وزمان القطع. وكل زمان من هذه الأزمنة هو في حد ذاته عملية معقدة لها منطقها المتميز ولها أيضاً مراحلها. فزمان التطور مثلاً، وهو زمان نظام الإنتاج الذي تتطور البنية الاجتماعية في إطاره على أساس من الثبات البنيوي، أي من التجدد المستمر لعلاقات الإنتاج فيها، يمر بمراحل مختلفة يحددها ثبات التناقض الرئيسي في هذه البنية الاجتماعية، أي تغير طرفي هذا التناقض في إطار ثبات التناقض الأساسي. غير أن في قولنا ذاك نفياً قاطعاً للفصل بين التحرر الوطني كمرحلة، والانتقال إلى الاشتراكية، أو قل، لدرء الالتباس، والمرور إلى الاشتراكية، أو القفزة البنيوية إلى الاشتراكية، كمرحلة ثانية مستقلة عن الأولى. والفرق كبير جداً بين أن يكون التحرر الوطني مرحلة منفصلة عن مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية، وبين أن يكون التحرر الوطني عملية معقدة تمر بمراحل مختلفة، منها مرحلة تحقيق الاشتراكية بالمعنى الدقيق للكلمة.

إنّ عملية التحرر الوطني وعملية الانتقال إلى الاشتراكية عملية تاريخية

واحدة، تخضع لمنطق تاريخي واحد، ولآلية واحدة من الصراع الطبقي. هذه العملية التاريخية الواحدة لها مراحلها التي تختلف باختلاف الشروط التاريخية الخاصة بتطور الصراع الطبقي في كل بنية اجتماعية كولونيالية معينة. والتماثل البنيوي المطلق بين العمليتين التاريخيتين اللتين هما في الحقيقة عملية واحدة، عائد إلى أن العملية هذه هي عملية تحويل لبنية علاقات الإنتاج القائمة، وأن تحويل هذه البنية هو هدم ثوري لها يتم بصراع طبقي متميز هي التي تحدد آليته، وأن الهدم هذا هو ذاته طريق الانتقال إلى الاشتراكية، أي إن حل التناقض الوطني في بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية التي تحددها العلاقة الكولونيالية هو بالضرورة حل اشتراكي يحدده منطق الصراع الطبقي نفسه في البنية الاجتماعية الكولونيالية. فلا يمكن للصراع الوطني إلّا أن يكون في هذه البنية صراعاً طبقياً وإن لم يظهر بهذا الشكل، ولا يمكن للصراع الطبقي فيها إلّا أن يكون صراعاً وطنياً وإن لم يظهر بهذا الشكل.

وهنا نعود إلى الأساس النظري لذاك الخطأ في الفصل بين المرحلتين. قلنا: إنّ العلاقة الكولونيالية لا تنحصر في علاقة التبعية الطبقية التي تربط البورجوازية الكولونيالية المسيطرة بالبورجوازية الامبريالية، بل هي في أساسها علاقة من التبعية البنيوية محدِّدة لعلاقات الإنتاج الكولونيالية في وجود هذه العلاقات كبنية متماسكة. فلا وجود لعلاقة التبعية الطبقية إلّا بوجود علاقة التبعية البنيوية، لأن هذه تحدد تلك وهي شرط لوجودها. لذا، وبسبب من عدم التماثل بين هاتين العلاقتين، إذ الأولى أثر من الثانية التي هي أساس لها، أمكن القول إنّ انتفاء الأولى، أي التبعية الطبقية، لا يعني بالضرورة انتفاء الثانية، أي التبعية البنيوية، فتولُّد الأثر ثانية أو ثالثة ممكن، أي إن إعادة إنتاجه تظل ممكنة ما دام الأساس منه قائماً. فالعلاقة الكولونيالية قائمة ما دامت بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية قائمة، وهي الأساس البنيوي الذي تقوم عليه علاقة التبعية الطبقية. إنّ العلاقة الكولونيالية إذن، بتحديدها بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية، تحدد علاقة كل طبقة بسائر الطبقات الاجتماعية داخل الحقل العام للصراع الطبقي، فتتحدد بالتالي علاقة هذه الطبقة بالامبريالية بالشكل الذي تحدد فيه علاقتها بسائر الطبقات الاجتماعية على أساس من تحددها ببنية علاقة الإنتاج التي تحددها العلاقة الكولونيالية نفسها. لقد حاولنا تبسيط هذا التعقد بقولنا السابق: إنّ العلاقة الكولونيالية تحدِّد تحدُّد الصراع الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية بعلاقات الإنتاج الخاصة بهذه البنية، أي بقاعدتها

المادية. فإذا كان هذا هكذا، وكانت العلاقة الكولونيالية محدِّدة للتناقض الأساسي المحدِّد للصراع الطبقي، وجب القول حكماً: إنّ صراع الطبقات في البنية الاجتماعية الكولونيالية له بالضرورة طابع وطني، ولا يمكن له أن يكون أو أن يوجد في هذه البنية إلّا في طابعه الوطني. معنى هذا أن صراع الطبقات، في تحدده بعلاقات الإنتاج الكولونيالية التي تحددها في بنيتها بالذات العلاقة الكولونيالية، يتحرك في هذا الإطار من علاقة التبعية البنيوية كصراع بين قوى اجتماعية تهدف إلى الحفاظ أو الابقاء على علاقات الإنتاج القائمة وتأبيدها، وبين قوى اجتماعية نقيضة لها تهدف إلى تحويل علاقات الإنتاج هذه، أي إنه يتحرك كصراع بين قوى تهدف إلى تأييد علاقة التبعية البنيوية للامبريالية وبين قوى تهدف إلى قطع هذه العلاقة بالذات. وبتعبير آخر، لا يمكن إطلاقاً للصراع الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية أن يتحرك تاريخياً إلّا في شكله الخاص كصراع وطني بين القوى الاجتماعية التابعة للامبريالية، وبين القوى الاجتماعية المعادية للامبريالية. والتبعية الطبقية هذه والعداء الطبقي هذا يحددهما الوضع الطبقي لهذه القوى الاجتماعية في إطار بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية، أي إن علاقة التبعية البنيوية هي التي تحددهما في تحديدها البنية هذه بالذات. فالتحرر الوطني أو العداء للامبريالية، هو الشكل التاريخي المميَّز لصراع الطبقات الكادحة، في إطار علاقات الإنتاج الكولونيالية، ضد الطبقة أو الطبقات المسيطرة. والصراع الطبقي هذا هو نفسه طريق الوصول إلى الاشتراكية. ليس الطابع الوطني ميزة الصراع الطبقي للبورجوازية «الوطنية»، أو للبورجوازية الصغيرة دون غيرها، بل هو في أساسه ميزة الصراع الطبقي للطبقة العاملة نفسها، لأن الصراع الطبقي، في تحدده الوطني، أي في تحديد العلاقة الكولونيالية لتحدده بعلاقات الإنتاج، صراع من أجل تحويل علاقات الإنتاج هذه، ضد القوى الاجتماعية التي تهدف إلى الحفاظ عليها وتأبيدها. فهو إذن، يخضع في آليته، كأي صراع طبقي آخر من أي بنية اجتماعية أخرى، لقانون تحركه كتناقض طبقي بين النقيضين الرئيسيين في البنية الاجتماعية أو بين الطبقتين المهيمنتين النقيضتين فيها: الطبقة المسيطرة والطبقة الثورية النقيضة، أي في البنية الاجتماعية الكولونيالية، بين البورجوازية الكولونيالية والطبقة العاملة. إلّا أنه، على خلاف الصراع الطبقي في البنية الاجتماعية الرأسمالية، يتخذ في تحركه هنا بالضرورة شكل الصراع الوطني، لأن تحركه يتم في إطار بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية، أي في هذا الطرف من علاقة التبعية البنيوية الذي هو خاضع لسيطرة الطرف

الآخر. إنّ علاقة السيطرة البنيوية في العلاقة الكولونيالية تحدّد علاقة السيطرة الطبقية في البنية الاجتماعية الكولونيالية بشكل يتخذ فيه بالضرورة كل صراع طبقي في هذه البنية، من أجل تغيير علاقة السيطرة الطبقية فيها، طابع الصراع من أجل تغيير علاقة السيطرة البنيوية في العلاقة الكولونيالية، أي طابعاً وطنياً هو طابع فك علاقة التبعية البنيوية، أي كسرها والتحرر منها. وإذا كانت العلاقة الكولونيالية محددة للصراع الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية بتحديدها لعلاقات الإنتاج في هذه البنية، فإن الصراع الطبقي هذا بدوره محدِّد أيضاً لتلك العلاقة بالشكل الذي يتحدد فيه بها. لذا يمكن القول إن تغيير علاقة السيطرة البنيوية في العلاقة الكولونيالية يتخذ بالضرورة الشكل الذي يتخذه تغيير علاقة السيطرة الطبقية في البنية الاجتماعية الكولونيالية، أي إن العلاقة الأولى تتغير بالشكل الذي تتغير فيه العلاقة الثانية، لأن شكل تغير هذه يتحدد بشكل تغير تلك. فإذا كان تغيير علاقة السيطرة الطبقية مجرد استبدال طبقي، أي إذا جرى هذا التغيير على أساس من الحفاظ على بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية، من غير أن يقود بالتالي إلى تغيير التناقض الأساسي نفسه، كان التغيير في علاقة السيطرة البنيوية تغييراً في شكل هذه العلاقة على أساس من الحفاظ عليها، وبالتالي من الحفاظ على التبعية البنيوية للامبريالية. بل يمكن القول في هذه الحالة إن تغيير الشكل من العلاقة، أو من العلاقتين، ليس في حقيقته سوى شكل تجدد العلاقة نفسها، أو العلاقتين. ولا يقوم بفك علاقة التبعة البنيوية هذه، أي بكسرها وقطعها، وبالتالي بتحقيق التحرر الوطني نفسه، سوى القوى الاجتماعية التي عليها أن تقوم بكسر بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية، أي بتحويلها، وبالتالي بتغيير علاقة السيطرة الطبقية في هذه البنية بشكل يقود إلى إجراء التغيير في التناقض الأساسي، أي إلى حله. هذه القوة الاجتماعية ليست سوى الطبقة التي هي في بنية علاقات الإنتاج القائمة الطبقة المهيمنة النقيضة، أي الطبقة العاملة، لأن عملية قطع العلاقة الكولونيالية، من حيث هي علاقة تبعية بنيوية، هي بالضرورة عملية تحويل ثوري لعلاقات الإنتاج القائمة. وعملية التحويل هذه يقود إليها بالضرورة منطق التطور التاريخي لعلاقات الإنتاج الكولونيالية، أي إن التناقض الذي تقوم عليه علاقات الإنتاج هذه هو الذي يقود في تطوره إلى ضرورة حله بإجراء التحويل في بنية هذه العلاقات بالذات. فالطبقة العاملة إذن، بحكم وضعها الطبقي في بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية كطبقة مهيمنة نقيضة، هي التي عليها بالضرورة أن تقوم بهذه العملية من

التحويل الثوري، ولا يمكنها أن تقوم بها إلّا بصراع طبقي يتخذ بالضرورة طابع الصراع الوطني. فالطابع هذا لا يأتي الصراع الطبقي للطبقة العاملة من الخارج لصقاً، ولا يأتيه صدفة تاريخية، أو نتيجة لفشل طبقات أخرى عجزت عن القيام بدورها الضروري في قيادة عملية التحرر الوطني وتحقيقها، فكأنها لو نجحت فيه لما كان على الطبقة العاملة أن تقوم بدور ليس دورها، بل الطابع هذا ميزة ضرورية لهذا الصراع الطبقي للطبقة العاملة يستحيل أن تفارقه أو أن يتجرد عنها. وكل فصل لهذا الصراع عن شكله الوطني الضروري هذا يقود إلى حصره في ممارسته الاقتصادية، ويخضعه بالتالي لسيطرة الممارسة الطبقية المسيطرة، ويجعله أسيراً لأيديولوجيتها.

عملية التحرر الوطني هي هي عملية الانتقال إلى الاشتراكية، لأنها عملية الصراع الطبقي نفسه الذي تحدده بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية في تحددها بالعلاقة الكولونيالية، من حيث هي علاقة تبعية بنيوية. تمر هذه العملية بمراحل تختلف باختلاف الشروط التاريخية الخاصة بكل بنية اجتماعية كولونيالية معينة، واختلاف المراحل منها لا يغير من جوهرها الفعلي، فالتحرر تحرر من التبعية البنيوية التي تشد إليها بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية، فتحددها في تطورها المتميز، ولا يكون هذا التحرر إلّا بتحويل علاقات الإنتاج هذه، وهو لهذا بالذات عملية انتقال إلى الاشتراكية.

وبتعبير آخر، إنّ عملية التحرر هذه تمر بالمراحل التي يمر بها تحرك الصراع الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية، وتخضع للآلية التي يخضع لها تحرك هذا الصراع نفسه. فموقع كل طبقة في هذه العملية يتحدد بالشكل الذي يتحدد فيه موقعها في بنية علاقات الإنتاج القائمة، ويتحدد موقفها من الامبريالية بالشكل الذي يتحدد فيه موقفها من بنية علاقات الإنتاج هذه. فموقف العداء للامبريالية، من حيث هو موقف وطني، له إذن، شكل الموقف الطبقي من هذه البنية، فهو ثوري إن كان ثورياً، أي هادفاً إلى تحويل علاقات الإنتاج القائمة، أما إذا كان الموقف الطبقي هذا ينطلق من ضرورة الحفاظ على هذه العلاقات وتأمين عملية تجددها المستمر، فإن موقف العداء من الامبريالية يتحول في النهاية، بفعل آلية الصراع الطبقي، أي بفعل تحرك هذا الصراع في شكل تحدده ببنية علاقات الإنتاج القائمة، إلى موقف من المساومة ثم التحالف التبعي مع الامبريالية، أو قل: إنه يتخذ شكلاً معيناً من «الاستقلال» عن الامبريالية أو «الحياد» عنها هو شكل من تجدد علاقات التبعية البنيوية لها. والتجدد هذا حاصل،

بتجدد علاقات الإنتاج الكولونيالية نفسها.

لا اختلاف إذن، بين الموقف من الامبريالية والموقف من علاقات الإنتاج، فذاك يتحدد بهذا بالشكل الذي هو به يحدده، والعكس بالعكس. فليس العداء للامبريالية في حقيقته سوى الشكل الوطني الذي يظهر فيه الصراع الطبقي ضد الطبقة المسيطرة، لأن السيطرة الطبقية لهذه الطبقة ـ سواء أكانت البورجوازية الكولونيالية التقليدية أم البورجوازية الكولونيالية المتجددة ـ تقوم على أساس تجدد علاقات الإنتاج الكولونيالي، وبالتالي على أساس تجدد علاقة التبعية البنيوية للامبريالية. فهو إذن، الشكل المتميز الذي يظهر فيه الصراع الطبقي نفسه من أجل تحويل علاقات الإنتاج الكولونيالية. ولا يكتسب هذا العداء الوطني للامبريالية طابعه الثوري إلّا بمقدار ما يكون في ممارسته، كما هو بالفعل في حقيقته، صراعاً طبقياً من أجل التحويل الثوري لعلاقات الإنتاج هذه. ومن المستحيل أن تقود ممارسة هذا العداء للامبريالية، من قبل الطبقة التي هي في السلطة، إلى التحرر الوطني، إذا لم تكن الممارسة الطبقية هذه بالفعل ممارسة ثورية من الصراع الطبقي، أي تحويلاً ثورياً لعلاقات الإنتاج الكولونيالية. فالتحرر الوطني لا يخضع لمنطق الإرادة الطبقية، حتى وإن كانت إرادة التحرير هذه موجودة بالفعل عند الطبقة المسيطرة التي تحاول أن تقوم به من موقع سيطرتها الطبقية الذي تحافظ فيه على علاقات الإنتاج الكولونيالية، لأن سيطرتها الطبقية قائمة على أساس وجود هذه العلاقات بالذات، إنما هو يخضع لمنطق العملية الموضوعية لتحويل علاقات الإنتاج، إذ إنّ القاعدة المادية لبقاء السيطرة الامبريالية هي في بقاء هذه العلاقات وتجددها الدائم. فكيف يمكن لطبقة أن تقود عملية التحرر الوطني وتنجح في تحقيقها، حتى وإن كانت تجهر بالعداء للامبريالية وتمارس منه شكلاً معيناً، إذا كانت سيطرتها الطبقية قائمة على أساس وجود هذه القاعدة المادية للسيطرة الامبريالية نفسها؟ إنّ الشكل الذي تمارس فيه عداءها للامبريالية هو نفسه الذي يعيق تحقق التحرر الوطني، وهو الذي يقودها إلى مأزقها الطبقي، لأنها تهدف في ممارستها صراعها الطبقي إلى تأبيد علاقات الإنتاج التي بتأبيدها تتأبد علاقة التبعية البنيوية للامبريالية. ولا يمكن الجمع أو التوفيق، في عملية التحرر الوطني، بين منطق التحرر هذا ومنطق تجدد علاقات الإنتاج الكولونيالية، فالتنافي المطلق قائم بالضرورة بينهما.

2 ـ التناقض المأزقي في الصيرورة

الطبقية «للطبقة المتوسطة»

بين هذين المنطقين تقف الطبقة المتوسطة، أو ما يسمى كذلك، وربما من الأصح القول البورجوازية الصغيرة ـ كما سنرى فيما بعد ـ في صيرورتها الطبقية حائرة مترددة، وتصل بصيرورتها الطبقية مسيطرة، في حيرتها الطبقية هذه، إلى مأزقها الطبقي الضروري. والمأزق هذا هو في منطق صيرورتها الطبقية بالذات، قبل أن يكون نتيجة تاريخية لصيرورتها طبقة مسيطرة، أو لممارسة سيطرتها الطبقية على أساس من تجدد علاقات الإنتاج الكولونيالية، حتى وإن اتخذت هذه الممارسة الطبقية منها شكل عداء للامبريالية، أو شكل صراع وطني. أو قل: إنها ما وصلت، بصيرورتها طبقة مسيطرة، إلى هذا المأزق التاريخي، أي إلى هذا الأفق المسدود من صيرورتها الطبقية إلّا لأن هذا المأزق هو أصلاً في منطق صيرورتها، فظهوره يتحكم فيه منطق الضرورة لا منطق الصدفة. إن منطق التحرر الوطني يقود إلى ضرورة صيرورة الطبقة المهيمنة النقيضة طبقة مسيطرة، أي إلى ضرورة وصول الطبقة العاملة إلى السلطة، لأن التحرر هذا تحويل لعلاقات الإنتاج القائمة لا يقوم به إلّا الطبقة المهيمنة النقيضة. هذا المنطق يستلزم إذن، بالضرورة خضوع الطبقة المتوسطة، أو ما يسمى كذلك، لهيمنة الطبقة العاملة، في إطار من التحالف الطبقي الثوري ضد البورجوازية الكولونيالية المسيطرة. فممارسة العداء للامبريالية، أي ممارسة الصراع الطبقي في شكله الضروري كصراع وطني، تقتضي وجود هذا الشكل من التحالف الطبقي الثوري، أي إن منطق العداء للامبريالية يقتضي وجود الطبقة المتوسطة ـ أو البورجوازية الصغيرة ـ في ممارستها صراعها الوطني، وبالتالي صراعها الطبقي كطبقة وطنية، في تحالف طبقي مع الطبقة العاملة يجعل منها ـ كما هي في حقيقتها ـ طبقة سنداً لهذه الطبقة الرئيسية النقيضة. بل يمكن القول إن موقفها الطبقي لا يتحدد بالفعل، في إطار عملية التحرر الوطني، كموقف وطني إلّا بمقدار ما يتفق مع المنطق الموضوعي لهذه العملية التاريخية، أي مع منطق وجودها كطبقة سند في تحالف طبقي مع الطبقة العاملة كطبقة رئيسية نقيضة. (لا يستند هذا القول منا إلى جهل بالحركة التاريخية كما تمت في واقعها التجريبي في مصر أو في سوريا أو في الجزائر أو في العراق مثلاً). ولا يترتب عليه اتخاذ موقف سياسي مباشر من العداء

للطبقة المسيطرة في هذه البلدان، سواء أأطلق على هذه الطبقة اسم الطبقة المتوسطة أم البورجوازية الصغيرة. فاتخاذ الموقف السياسي ينطلق من الواقع الفعلي للصراعات الطبقية في لحظة تاريخية معينة، ويأخذ في الاعتبار ضرورات التكتيك الثوري الذي يتلاءم مع الخط الستراتيجي الثوري العام. أما التحليل النظري فيستوي بشكل مباشر على الصعيد الستراتيجي. فالقول السابق مثلاً، من أن الطبقة المتوسطة أو البورجوازية الصغيرة لا تقوم بالفعل بدورها الوطني من العداء للامبريالية إلّا إذا كانت في تحالفها مع الطبقة العاملة خاضعة لهيمنة هذه الطبقة، لا يؤدي مطلقاً إلى ضرورة محاربة الطبقة السند تلك لمجرد كونها طبقة مسيطرة. ولا سبيل الآن إلى تكرار ما سبق من هذا البحث وما كتبناه أيضاً في بحث آخر حول كتاب «يساري لبناني» (فليرجع القارىء إلى ما سبق قوله، فيتبدد الالتباس). والسبب في ذلك هو ما سبق قوله من أن موقفها الوطني في عدائها للامبريالية لا يلبث أن يتحول، بفعل آلية الصراع الطبقي في تحدده بعلاقات الإنتاج الكولونيالية، إلى موقف غير وطني لا عداء فيه فعلياً للامبريالية، أي لا ممارسة فعلية فيه لهذا العداء، لأن فيه، بحكم صيرورتها طبقة مسيطرة في إطار تلك العلاقات بالذات، ممارسة طبقية تهدف إلى تأمين إعادة إنتاج علاقات الإنتاج التي تقوم على أساسها سيطرتها الطبقية، والتي تكون القاعدة المادية لتجدد السيطرة الامبريالية. (هنا أيضاً لا نريد أن نستبق البحث، فلا بد من الإشارة إلى ما سنأتي على ذكره من أن عاملاً آخر يدخل في تحديد هذا التحول في موقفها الطبقي من العداء للامبريالية إلى اللاعداء لها، أو التحالف التبعي معها في شكل الحياد عنها. هذا العامل له علاقة بحركة التفارق الطبقي داخل الطبقة المتوسطة أو البورجوازية الصغيرة المسيطرة أن التحول في موقفها الطبقي ذاك ناتج من التحول في وجودها الطبقي نفسه، بفعل صيرورتها الطبقية كطبقة مسيطرة في إطار علاقات الإنتاج الكولونيالية، أي إنه ناتج من تحولها إلى بورجوازية كولونيالية متجددة. فالطبقة المسيطرة هذه لم تبق الطبقة السابقة التي كانتها من قبل، بل انفصلت عنها بانفصال الفئة العليا منها التي وصلت إلى السلطة وانصهرت مع فئات طبقية أخرى كونت معها ما نسميه بالبورجوازية الكولونيالية المتجددة، أي إنها كونت معها الطبقة المهيمنة المتجددة. وبصيرورتها طبقة مهيمنة، بفعل حركة من التفارق الطبقي داخلها كانت تتم بالضرورة حسب منطق التطور في تجدد علاقات الإنتاج الكولونيالية، بقيت فئات البورجوازية الصغيرة معادية للامبريالية، وبالتالي

وطنية، وظهرت من جديد إمكانية صيرورتها سنداً طبقياً في تحالفها مع الطبقة العاملة المهيمنة النقيضة، أو قل تحددت نهائياً داخل حقل الصراع الطبقي ضرورة هذه الصيرورة بالذات حين ظهرت في هذا الحقل، وبفعل تطوره التاريخي نفسه، حقيقة الطبقة العاملة كطبقة مهيمنة نقيضة).

أما منطق تجدد علاقات الإنتاج الكولونيالية، فيقود بالضرورة إلى تأبيد تلك العلاقة من التبعية البنيوية للامبريالية، وبالتالي إلى استحالة التحرر الوطني، أو قل على الأصح إلى نفيه. فالطبقة المتوسطة، بصيرورتها طبقة مسيطرة في إطار علاقات الإنتاج الكولونيالية القائمة، تولد باستمرار العائق البنيوي الذي يمنع تحقق التحرر الوطني، في ممارستها الطبقية بالذات للصراع الوطني، أي في هذه الممارسة الطبقية التي تهدف إلى تجدد سيطرتها الطبقية بتجدد علاقات الإنتاج الكولونيالية. وبتعبير آخر، إنّ هذا الشكل الطبقي الذي تمارس فيه «الطبقة المتوسطة» الصراع الوطني من موقع السيطرة الطبقية، هو الذي يمنعها من أن تقود بالفعل عملية التحرر الوطني نحو تحقيق منطقها الضروري، لأن هذا الشكل من ممارستها الطبقية للصراع الوطني هو في الحقيقة نفي له من حيث هو صراع وطني، أي صراع طبقي من أجل تحويل العلاقات الكولونيالية. «فالطبقة المتوسطة» إذن، واقعة، بصيرورتها طبقة مسيطرة، في تناقض مأزقي لا خروج لها منه، بين ضرورة تأمينها عملية إعادة إنتاج علاقات الإنتاج التي هي شرط لبقائها كطبقة مسيطرة، وبين ما تستلزمه بالضرورة عملية التحرر الوطني من تحويل ثوري لهذه العلاقات يقضي على سيطرتها الطبقية. بين منطق التحرر الوطني ومنطق السيطرة الطبقية تناقض تسعى الطبقة المتوسطة ـ أو ما يسمى كذلك ـ بصيرورتها طبقة مسيطرة، إلى طمسه بتوفيق مستحيل بين طرفيه. أو قل: إنها تسعى إلى الخروج منه بهذا التوفيق المستحيل الذي يبقيها فيه عاجزة عن الخروج منه. والبقاء في هذا التناقض بين طرفين يتنافيان إطلاقاً يقود في الحقيقة إلى إبقاء تطور البنية الاجتماعية الكولونيالية أسيراً لما يسمى بالحلقة المفرغة «للتخلف»، التي هي بالفعل حلقة زمان التكرار في عملية إعادة إنتاج علاقات الإنتاج الكولونيالية، وهو بالتالي يقود إلى شل حركة التناقض في عملية التحرر الوطني، أو قل إلى تحديد حركة هذا التناقض بشكل تكون فيه حركته مانعة لحله. فبحكم منطق الاستحالة في التوفيق بين طرفي ذاك التناقض، لا بد من أن تكون الغلبة لأحد طرفيه، ولا بد من أن يكون منطق السيطرة الطبقية الطرف الغالب فيه، إذ إنّ الممارسة الطبقية نفسها لهذا التوفيق المستحيل تقود بالضرورة إلى غلبة هذا الطرف

دون الآخر، لكونها لا تخضع لمنطق الإرادة، حتى وإن كانت الإرادة هذه إرادة تحرير وطني، بل لمنطق الحركة الفعلية من تجدد علاقات الإنتاج القائمة. إن حركة التجدد هذه هي التي تشمل حركة التناقض في عملية التحرر الوطني، أي إن الطبقة «المتوسطة»، في ممارستها الطبقية كطبقة مسيطرة، هي التي تمنع حل التناقض الوطني، فتولده باستمرار في شكل معالجتها له.

قلنا، لا سبيل إلى الخروج من ذاك التناقض بين منطق التحرر الوطني ومنطق السيطرة الطبقية بعملية من التوفيق المستحيل بين طرفيه: فإما أن يكون تحرر يقود إلى تحويل علاقات الإنتاج الكولونيالية، وإما أن يكون تجدد لهذه العلاقات يمنع ذلك التحرر. والواقع التاريخي يشهد بصحة المنطق النظري من أن حركة التجدد هذه، حيث هي القاعدة المادية للسيطرة الطبقية لما يسمى «بالطبقة المتوسطة»، تمنع هذه الطبقة من أن تجد الحل الضروري للتناقض الوطني، فمنطق سيطرتها الطبقية يتنافى إطلاقاً مع منطق الحل من هذا التناقض. وبفعل منطق التجدد من علاقات الإنتاج، تجري داخل هذه «الطبقة المتوسطة» حركة من التفارق الطبقي تنفصل فيها بالضرورة فئة منها ـ هي الفئة التي توصلت في شروط معينة إلى امتلاك سلطة الدولة ـ عن بقية فئاتها الأخرى بشكل يمكن فيه القول: إنّ «الطبقة المتوسطة» هي الطبقة المسيطرة. فحركة التفارق الطبقي هذه التي تحددها في آليتها الداخلية تلك الحركة من تجدد علاقات الإنتاج الكولونيالية، هي في الواقع حركة تتحول فيها بالضرورة تلك الفئة التي امتلكت سلطة الدولة إلى فئة من طبقة أخرى غير «الطبقة المتوسطة» أو البورجوازية الصغيرة التي خرجت منها، هي ما سميناه بالبورجوازية الكولونيالية المتجددة. إنّ حركة تجدد علاقات الإنتاج الكولونيالية هي الإطار البنيوي العام الذي يحدد هذه العملية المعقدة من تجدد البورجوازية الكولونيالية المسيطرة، أو قل ـ على الأصح ـ من تجدد التكون الطبقي لهذه الطبقة بشكل قد تتغير فيه عناصرها المكونة لها ـ وهي بالفعل تتغير، ولاسيما بصيرورتها الطبقية من حيث هي بورجوازية كولونيالية، لأن طبيعة علاقات الإنتاج هي التي تحدد طبيعة الطبقة المسيطرة. فتجدد تلك العلاقات إذن، يقود إلى تجدد الطبقة المسيطرة عبر عملية من تجدد العناصر الطبقية من هذه الطبقة. ليس مهماً بهذا الصدد أن تكون عناصر البورجوازية الكولونيالية المتجددة عناصر من البورجوازية الكولونيالية التقليدية أو من غيرها من الفئات الطبقية التي كانت خاضعة، إلى حد ما،

لسيطرتها الطبقية في مرحلة معينة من تطور هذه السيطرة، أو من تطور العلاقة الكولونيالية. المهم هو معرفة هذه الحقيقة النظرية من أن تجدد علاقات الإنتاج الكولونيالية كأساس للسيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة هو الذي يفرض بالضرورة علاقة التماثل الطبقي بين البورجوازية الكولونيالية التقليدية والبورجوازية الكولونيالية المتجددة، برغم اختلاف العناصر الطبقية، أو بعض العناصر منهما. ولسنا نريد من هذا القول أن ننفي ـ عن عبث لا يقبله عقل، أو عن جهل بالواقع التاريخي ليس موجوداً حتى عند الجاهل بحركة التاريخ ـ ما قامت به البورجوازية الكولونيالية المتجددة، في حركة تجدد تكوّنها الطبقي، من منجزات بالغة الأهمية في الحقل الاقتصادي أم في مجابهة الامبريالية من موقع وجودها الطبقي في بنية علاقات الإنتاج القائمة. فالمنجزات هذه ضخمة، إلّا أنها لم تغير الطبيعة الكولونيالية لعلاقات الإنتاج هذه، بل هي تمت في إطارها. والتناقض مع الامبريالية قائم، إلّا أنه يتحرك بشكل يمنع بالضرورة حله. ولسنا نريد أن نكرر هنا ما سبق قوله في القسم الأول من هذه الدراسة حول علاقة التناقض الطبقي بين البورجوازية الصغيرة والبورجوازية الكولونيالية، وما سبق قوله أيضاً في دراسة حول كتاب «اليسار الحقيقي واليسار المغامر». إنما الذي يهمنا بهذا الصدد الآن هو معرفة الآلية التي تتحكم في الصيرورة الطبقية لما يسمى خطأ ـ في رأينا ـ «بالطبقة المتوسطة»، وبشكل أعم بآلية عملية التحرر الوطني. إن عملية تجدد علاقات الإنتاج الكولونيالية هي التي تحدد بالضرورة عملية تحول «الطبقة المتوسطة» المسيطرة إلى بورجوازية كولونيالية متجددة، عبر عملية من التفارق الطبقي تنفصل فيها، من تلك الطبقة، الفئة التي امتلكت السلطة عن بقية الفئات الدنيا، وتتحول بفعل امتلاكها سلطة الدولة بالذات، إلى الفئة المهيمنة من البورجوازية الكولونيالية المتجددة. فالجديد إذن، في هذه البورجوازية، بالنسبة إلى البورجوازية الكولونيالية التقليدية، هو أن الهيمنة الطبقية فيها تعود إلى هذه الفئة بالذات التي خرجت من أوساط «الطبقة المتوسطة»، أو على الأصح، البورجوازية الصغيرة (22).

فعملية تحول ما يسمى «بالطبقة المتوسطة»، وما نفضل نحن تسميته بالبورجوازية الصغيرة، إلى طبقة مهيمنة، وهذا ما تم شرح آليته في القسم الأول من هذه الدراسة، هو في الحقيقة تحول هذه الفئة من البورجوازية الصغيرة، التي امتلكت باسم البورجوازية الصغيرة سلطة الدولة، إلى الفئة المهيمنة من الطبقة البورجوازية الكولونيالية المتجددة. ولم يأت استعمال

صفة «المتجددة» في هذه العبارة الاخيرة اعتباطاً، بل عن ضرورة نظرية تفرضها عملية تجدد علاقات الإنتاج الكولونيالية نفسها كأساس مادي لتلك العملية من التحول الطبقي. معنى هذا أن تجدد العلاقات، في إطار تجدد علاقة التبعية البنيوية للامبريالية، كما يتحدد تجدد هذه العلاقة بالتطور الامبريالي للرأسمالية، هو الذي يولد تجدد البورجوازية الكولونيالية المسيطرة، ولا بد من أن يتم شكل تجدد هذه الطبقة بالشكل الذي يتم فيه التجدد نفسه من هذه العلاقات. فالتجدد إذن، في الحالتين، لا ينفي تغير الشكل، بل يؤكده. إلّا أن اختلاف الشكل لا يعني توقفاً في عملية التجدد هذه، بل هو نتاج لها.

3 ـ أزمة الهيمنة الطبقية في تجدد البورجوازية الكولونيالية

ليس هذا البحث مجالاً للتوسع في هذه القضية من قوانين تطور نظام الإنتاج الكولونيالي التي نود معالجتها لذاتها في دراسة مستقلة كنا قد بدأناها منذ سنوات، ولم نقدر بعد، لأسباب عديدة، على السير فيها إلى نهايتها. نكتفي هنا في هذه القضية بالإشارة إلى أن تحول تلك الفئة من «الطبقة المتوسطة» التي امتلكت السلطة إلى الفئة المهيمنة من البورجوازية الكولونيالية المتجددة، يخضع في تحققه الضروري إلى منطق تجدد علاقات الإنتاج الكولونيالية. إلّا أن هذا المنطق بالذات يولد في الصيرورة الطبقية للبورجوازية الكولونيالية المتجددة أزمة هيمنة طبقية هي نتيجة لتطور التناقض بين تلك الفئة المهيمنة التي تعتمد في هيمنتها الطبقية، أساساً، على وجود ما أنجزته في الحقل الاقتصادي من قطاع «عام» أو قطاع دولة، وبين الفئات الأخرى من هذه البورجوازية، ولا سيما الفئة الريفية منها، من جهة، والفئة المدينية التي تسيطر على القطاع الخاص، من جهة أخرى. والتعايش قائم، في إطار بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية، بين قطاع الدولة والقطاع الخاص، أي بين مختلف فئات الطبقة المسيطرة، وهو قائم على أساس من هيمنة الفئة المرتبطة بقطاع الدولة، وهي الفئة التي تمتلك بالفعل سلطة الدولة. إلّا أن النتيجة التاريخية الضرورية التي وصلت بها «الطبقة المتوسطة» أو البورجوازية الصغيرة، في صيرورتها طبقة مهيمنة ـ والصيرورة الطبقية هذه، كما قلنا، هي حركة من التفارق الطبقي صارت بها الفئة التي، من البورجوازية الصغيرة، امتلكت سلطة الدولة، الفئة المهيمنة من البورجوازية الكولونيالية المتجددة ـ إلى العودة بحركة الإنتاج الاجتماعي إلى زمان لم يخرج منه أصلاً، هو زمان تكراره في عملية إعادة إنتاج علاقات الإنتاج الكولونيالية، وبالتالي إلى العجز عن حل التناقض الوطني، نقول: إنّ النتيجة التاريخية هذه تدفع، بشكل طبيعي، الفئة المرتبطة بالقطاع الخاص إلى الطموح إلى أن تكون هي الفئة المهيمنة من البورجوازية الكولونيالية المتجددة، إذ إنها ترى في وصولها إلى الهيمنة الطبقية ضرورة تاريخية يفرضها منطق التجدد من علاقات الإنتاج الكولونيالية نفسه، وبالتالي، منطق التجدد في علاقة التبعية البنيوية للامبريالية. إنّ ذلك التناقض المأزقي الذي تقع فيه الطبقة المتوسطة»،

بصيرورتها طبقة مسيطرة، بين منطق التحرر الوطني ومنطق سيطرتها الطبقية، يتحول، بتحولها هذا إلى طبقة مهيمنة، أي إلى بورجوازية كولونيالية متجددة، إلى أزمة هيمنة طبقية هي نتيجة لتطور التناقض، داخل هذه الطبقة المتجددة، بين الفئة المهيمنة التي تستند هيمنتها الطبقية إلى وجود قطاع الدولة في الحقل الاقتصادي، وبين الفئة التي ترتبط مصالحها الاقتصادية بتطور القطاع الخاص، والتي تطمح، بحكم هذا التطور، إلى الوصول إلى الهيمنة الطبقية. أو قل: إنّ ذاك التناقض المأزقي منها يتحول إلى أزمة هيمنة طبقية، بتحول الفئة التي منها امتلكت سلطة الدولة إلى فئة مهيمنة من طبقة مسيطرة ليست «الطبقة المتوسطة» التي خرجت منها، أي إلى فئة مهيمنة من طبقة أخرى هي البورجوازية الكولونيالية المتجددة. وحركة تكون هذه الطبقة المسيطرة المتجددة هي في وجه منها حركة تفارق طبقي داخل «الطبقة المتوسطة»، أي حركة تتفارق فيها الفئة التي من هذه الطبقة امتلكت السلطة، من بقية الفئات الأخرى، بشكل تقطع فيه العلاقة الطبقية التي كانت تربطها بهذه الفئات قبل وصولها إلى السلطة، فتتحول إلى فئة مهيمنة من طبقة مسيطرة، وتظل تلك الفئات الأخرى، كما كانت من قبل، فئات طبقية خاضعة لسيطرة الطبقة المسيطرة. ولا يغير شيئاً من طبيعة علاقة السيطرة الطبقية التي تربط هذه الفئات بالطبقة المسيطرة المتجددة، كون الفئة المهيمنة من هذه الطبقة فئة خرجت من فئات «الطبقة المتوسطة» أو البورجوازية الصغيرة. فعلاقة الفئات هذه بتلك الفئة علاقة سيطرة طبقية تقيم بين الأولى والثانية فرقاً طبقياً هو الفرق الذي يفصل بين فئة طبقية من طبقة مسيطرة، وفئات طبقية خاضعة، مع الطبقات الكادحة، للسيطرة الطبقية لهذه الطبقة المسيطرة.

والجدير بالذكر أن تلك الفئة المهيمنة، أو ما يسمى خطأ ببورجوازية الدولة، وهي ليست البورجوازية المسيطرة، بل الفئة المهيمنة من البورجوازية المسيطرة التي هي البورجوازية الكولونيالية المتجددة، هي التي مكنت تلك الفئة أو الفئات التي تسمى، في إطار الأيديولوجية المسيطرة، «بالرأسمالية الوطنية» أو «بالرأسمالية غير المستثمرة»، من أن تطمح إلى الوصول إلى الهيمنة الطبقية. ولقد مكنتها من ذلك لأنها، بالذات، لم تقم بتحويل علاقات الإنتاج القائمة، ولم تنجح، بالتالي، في تحقيق عملية التحرر الوطني. لا شك في أنها ألجمت تطور هذه الفئات البورجوازية المرتبطة بتطور القطاع الخاص، حين حددت ملكية الأرض، وقامت بما قامت به من

تأميمات أوجدت ما يسمى بقطاع الدولة؛ إلّا أنها لم تقض عليها أو على سلطتها الاقتصادية، والسياسية أيضاً، لأنها لم تقض على القاعدة المادية التي تولدها باستمرار، حتى وإن هي ألجمت تطورها؛ بل هي قامت بما قامت به على أساس من هذه القاعدة المادية نفسها، أي على أساس من بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية: إن إنشاء قطاع الدولة في إطار تجدد العلاقات هذه لا يمكنه أن يقود إلى القضاء على البورجوازية الكولونيالية كطبقة مسيطرة، بل هو يقود بالضرورة إلى تجددها. ثم إنّ الفئة المهيمنة من البورجوازية الكولونيالية المتجددة تقع في تناقض داخلي يقودها إلى أزمة هيمنتها الطبقية، فهي في ممارستها الطبقية تسعى بالضرورة إلى تأمين تجدد علاقات الإنتاج الكولونيالية، فوجودها الطبقي بالذات كفئة مهيمنة مرتبط بقدرتها على تأمين عملية التجدد هذه، ومنطق هذه العملية يفرض بالضرورة تأمين المصالح الطبقية الخاصة لمختلف فئات الطبقة المسيطرة بشكل متفاوت، أي في إطار خضوع هذه الفئات لهيمنة الفئة المهيمنة من هذه الطبقة. معنى هذا أن مصالح فئات الطبقة المسيطرة تتحقق بتحقق مصالح الفئة المهيمنة منها، فالفئة هذه لا بد من أن تسهر، في تحقيق مصالحها الخاصة، على ضرورة تحقيق مصالح الفئات الأخرى التي تربطها بها علاقة من التحالف الطبقي، أو من الوحدة الطبقية في إطار الطبقة المسيطرة، هي أساسية لبقاء هيمنتها الطبقية بالذات، وبالتالي لتجدد السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة. وهي، بشكل عام، تحقق مصالح تلك الفئات الحليفة الخاضعة لهيمنتها الطبقية بما لا يتناقض مع مصالحها الخاصة. لذا نرى أن هذه الفئة المهيمنة التي يمثِّل قطاع الدولة الأساس الاقتصادي لهيمنتها الطبقية، تسعى، هي نفسها، إلى الحفاظ على القطاع الخاص وتطويره بشكل يحافظ فيه على الأساس الاقتصادي لتحالفها الطبقي مع سائر فئات الطبقة المسيطرة، لأن بقاء هذا التحالف ضروري لبقاء هيمنتها الطبقية. غير أن تطوير القطاع الخاص يقود إلى ضرب الأساس الاقتصادي لهيمنتها الطبقية بالذات، وبالتالي إلى ضرورة إجراء تغيير في علاقة الهيمنة الطبقية بين فئات الطبقة المسيطرة بشكل تعود فيه إلى موقع الهيمنة الطبقية الفئة التي ترتبط مصالحها الطبقية الخاصة بتطوير القطاع الخاص نفسه. وبما أن الهيمنة الطبقية لتلك الفئة المهيمنة من البورجوزية الكولونيالية المتجددة تقوم أصلاً على أساس من تجدد علاقات الإنتاج الكولونيالية، وليس على أساس من تحويلها بشكل يقضي على علاقة الاستثمار الطبقي في وجود الملكية الخاصة، فإن وجود قطاع خاص مزدهر،

إلى جانب قطاع للدولة، هو في خدمة المصالح الفردية المباشرة لأفراد هذه الفئة الطبقية المهيمنة، لأن القطاع الخاص هو المجال الوحيد لاستثمار أموال هؤلاء الأفراد، أي لتحويل أموالهم إلى رساميل «منتجة». والأموال هذه تأتي من القطاع العام، أي من قطاع الدولة. إنّ القطاع الخاص يتغذى في تطوره بأموال تتحول فيه إلى رساميل تأتيه من قطاع الدولة نفسه، بشكل يصير فيه الثاني مورداً للأول وخاضعاً له. هذه الحركة بالذات في تطور العلاقة بين القطاعين كعلاقة طبقية بين فئات الطبقة المسيطرة المتجددة، تقود إلى ضرورة هيمنة القطاع الخاص على القطاع العام، أو قل: إنّ من منطقها أن تقود إلى ذلك، حتى وإن بقي قطاع الدولة قائماً، أي حتى وإن لم يتحول إلى قطاع خاص. إنّ الفئة المهيمنة من البورجوازية الكولونيالية المتجددة واقعة في تناقض يصعب عليها الخروج منه: فهيمنتها الطبقية تقوم على هذا الأساس الاقتصادي من وجود قطاع الدولة كقطاع مهيمن، كما أن بقاءها في السلطة فئة مهيمنة مرتبط ببقاء هذا القطاع كقطاع مهيمن. إلّا أن بقاء القطاع الخاص وتطويره ضروريان لاستثمار أموالها فيه كرساميل «منتجة»، وتطوير هذا القطاع الذي هي تسهم في تطويره يتناقض مع استمرار وجودها كفئة مهيمنة، أو يقود إلى نفيه. وبتعبير آخر، إنها، في تطويرها هذا القطاع الخاص، تنفي ضرورة وجودها كفئة مهيمنة، أو ضرورة هيمنتها الطبقية كطبقة متميزة من سائر فئات الطبقة المسيطرة. وقد يأخذ هذا التناقض طابعاً حاداً يقود إلى تلك الأزمة من الهيمنة الطبقية، وقد يجد حله في نوع من التوفيق بين هاتين الفئتين، وقد يتم التوفيق بشكل تتحول فيه عناصر الفئة المهيمنة نفسها إلى عناصر من «الرأسمالية الوطنية»، أي إلى عناصر من تلك الفئة من الطبقة المسيطرة التي ترتبط مصالحها الطبقية بتطور القطاع الخاص، فيخضع في النهاية قطاع الدولة لضرورات تطور القطاع الخاص نفسه، من غير أن يكون في هذا ضرورة إلى إلغائه أو القضاء عليه، بل يستمر، بالعكس، وجوده كقاعدة مادية ينطلق منها تطور القطاع الخاص. فبدلاً من أن يكون هذا القطاع الأخير خاضعاً، في تطوره، لقطاع الدولة، وبدلاً من أن يحد من تطوره تطور قطاع الدولة، كما كان الأمر في بدء صيرورة «الطبقة المتوسطة»، أو قل البورجوازية الصغيرة المسيطرة، طبقة مهيمنة، يصير قطاع الدولة خاضعاً لتطور القطاع الخاص ملجماً به. [انظر، بهذا الصدد، مقال رفعت السعيد في مجلة الطريق، العدد الرابع ـ سنة 1972]. هذا التحول في علاقة السيطرة بين القطاعين هو من منطق التحول الطبقي نفسه

«للطبقة المتوسطة» إلى بورجوازية كولونيالية متجددة، أو للفئة التي منها امتلكت سلطة الدولة إلى فئة مهيمنة من هذه البورجوازية. وبتعبير آخر، إن ذاك التحول هو النتيجة المنطقية لآلية إعادة إنتاج علاقات الإنتاج الكولونيالية. فقيام قطاع الدولة في هذا الإطار البنيوي من علاقات الإنتاج هذه ومن حركة تجـددها، هو الذي يمنعه من أن يقود إلى القضاء على القاعدة الاقتصادية للسيطرة الطبقية لهذه الطبقة البورجوازية الكولونيالية المتجددة، وهو الذي يجعل منه، بالعكس، الأساس المادي لتجدد هذه السيطرة الطبقية، في إطار تجدد العلاقة الكولونيالية. ووجوده في هذا الإطار بالذات يضفي عليه طابعاً خاصاً ـ إن جاز التعبير ـ أي طابعاً طبقياً معيناً يحدد طبيعة العلاقة بينه وبين القطاع الخاص كعلاقة من التكامل، وليس من التنافي، أو قل كعلاقة من التناقض الثانوي هو التناقض القائم بين فئات طبقية من طبقة واحدة هي الطبقة المسيطرة، أي البورجوازية الكولونيالية المتجددة. معنى هذا أن لقطاع الدولة طابعاً طبقياً خاصاً يحدده وجوده في إطار علاقات الإنتاج القائمة، فوضعه في علاقة من التناقض التناحري مع القطاع الخاص من الإنتاج خاطىء، لأنه ينزع منه طابعه الطبقي ويظهره بشكل يضعه فوق علاقات الإنتاج بين الطبقات الاجتماعية. ويظهر الخطأ بشكل واضح في الطابع الأيديولوجي من هذا الالتباس في التعبير الذي نجده في علاقة التناقض بين القطاع الخاص والقطاع العام. إنّ استعمال عبارة القطاع العام بدلاً من عبارة قطاع الدولة يُحدث انزلاقاً في التفكير غير بريء يقود إلى طمس الطابع الطبقي الخاص لقطاع الدولة، استناداً إلى طمس الطابع الطبقي للدولة نفسها، فينحصر، بهذا، الطابع الطبقي للإنتاج في القطاع الخاص وحده دون القطاع «العام»، وتختفي حينئذ العلاقة الطبقية الخاصة بين هذا القطاع «العام» من الإنتاج وبين الطبقة المسيطرة. إنّ العلاقة الطبقية التي تربط هذه الطبقة بالدولة هي العلاقة نفسها التي تربطها بهذا القطاع من الإنتاج، فهي تسيطر عليه وتستخدمه في خدمة مصالحها الطبقية الخاصة بالشكل نفسه الذي تمتلك فيه سلطة الدولة وتضعها في خدمة هذه المصالح منها، أي بهذا الشكل الذي تظهر فيه سلطة الدولة كسلطة «عامة» فوق سلطة الطبقات؛ وهذا الشكل من ظهورها أساسي لوجودها الفعلي كسلطة طبقية خاصة هي سلطة الطبقة المسيطرة. فالطابع «العام» في القطاع «العام» من الإنتاج هذا هو الطابع «العام» نفسه الذي تظهر فيه سلطة الدولة، أي إنه الطابع التاريخي المحدد لبنية علاقات الإنتاج القائمة، الذي يظهر فيه، أو يختفي

فيه الطابع الطبقي الخاص من قطاع الدولة، بالشكل نفسه الذي يظهر فيه، فيختفي في ظهوره هذا، الطابع الطبقي الخاص من سلطة الدولة. فقطاع الدولة من الإنتاج لا يتحدد إذن، في ذاته، أو لذاته، أي بمعزل عن وجوده في علاقات الإنتاج القائمة التي تحدد طابعه الطبقي الخاص بالشكل الذي تحدد فيه طابع السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة، بل هو في هذه العلاقات بالذات يتحدد، وفي إطارها أيضاً تتحدد علاقته بالقطاع الخاص من الإنتاج، في ضوء تلك العلاقة الطبقية الخاصة التي تربط الطبقة المسيطرة بالدولة، أو قل في ضوء علاقة التبعية الطبقية التي تربط الدولة هذه بالطبقة المسيطرة. في هذا الضوء ينتفي التناقض التناحري، أو التنافي بين هذين القطاعين من الإنتاج اللذين يكونان القاعدة الاقتصادية لسيطرة الطبقة المسيطرة، ويظهر على حقيقته كتناقض ثانوي بين فئات من هذه الطبقة بالذات، تتنافس من أجل الوصول إلى الهيمنة الطبقية في ظل سيطرة الطبقة المسيطرة الواحدة، ولا بد من أن تكون الفئة المهيمنة من هذه الطبقة، الفئة التي تستطيع أن تؤمن، في هيمنتها الطبقية، أي في تحقيق مصالحها الخاصة، استمرار السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة من حيث هي كلّ، وبالتالي استمرار التحقق الآلي لعملية إعادة إنتاج علاقات الإنتاج القائمة. وقد يأخذ تغير علاقة الهيمنة الطبقية بين فئات الطبقة المسيطرة أشكالاً مختلفة متعددة، حسب الشروط التاريخية المعينة من تطور الحركة العامة للصراعات الطبقية، إنما لا بد من أن يتم هذا التغير، من زاوية نظر الطبقة المسيطرة، بشكل تستمر فيه السيطرة الطبقية لهذه الطبقة. لهذا، أمكننا القول: إنّ تطور قطاع الدولة من الإنتاج في أفق خضوعه للمصالح الطبقية الخاصة للبورجوازية الكولونيالية المتجددة، هو نتيجة منطقية لآلية إعادة إنتاج علاقات الإنتاج الكولونيالية.

وهنا أيضاً تظهر علاقة الاختلاف بين هذه الآلية وبين آلية التطور الامبريالي للرأسمالية. فعلى نقيض الرأسمالية الاحتكارية للدولة، التي هي أعلى مراحل التطور من الامبريالية، لم يكن قطاع الدولة في البنية الاجتماعية الكولونيالية وليد تطور البورجوازية الكولونيالية التقليدية فيها، أو وليد تطور الرأسمال الاحتكاري من هذه البورجوازية، بل كان وليد ضعفها البنيوي ـ إن أمكن القول ـ أو وليد إلجام تطورها والحد منه. فالفئة التي من البورجوازية الصغيرة امتلكت سلطة الدولة وحلت فيها محل البورجوازية الكولونيالية التقليدية، هي التي أنشأت قطاع الدولة في الحقل الاقتصادي، فكان لها أساساً مادياً لسلطتها السياسية، وكان إضعافاً للسلطة الاقتصادية لتلك

البورجوازية التقليدية. إلّا أنه، بسبب من قيامه على أساس هذه القاعدة المادية من علاقات الإنتاج الكولونيالية نفسها التي كانت تقوم عليها السلطة السياسية والاقتصادية للبورجوازية الكولونيالية التقليدية، بلغ في تطوره، في إطار تجدد هذه العلاقات، حداً يستحيل فيه أن ينطلق منه نحو الانتقال إلى الاشتراكية، بسبب من ذلك التكون الطبقي للبورجوازية الكولونيالية المتجددة، بفعل هذا التجدد من علاقات الإنتاج، فصار ممكناً أن يعود فيخضع في تطوره لهيمنة القطاع الخاص الذي أخضعه في البدء لتطوره، وصار بالتالي ممكناً أن تتغير بين فئات الطبقة المسيطرة علاقة الهيمنة الطبقية بشكل تصير فيه فئة مهيمنة الفئة التي من هذه الطبقة الكولونيالية المتجددة تستطيع أن تؤمن تجدد علاقات الإنتاج الكولونيالية في ظل السيطرة الطبقية لهذه البورجوازية المتجددة. فليس ضرورياً، وإن كان هذا ممكناً، أن تجد أزمة الهيمنة الطبقية حلاً عنيفاً، ولا سيما بعد أن أصبحت بالفعل تلك الفئة من البورجوازية الصغيرة التي امتلكت السلطة جزءاً عضوياً من البورجوازية الكولونيالية المتجددة، أي بعد أن ارتبطت مصالحها الطبقية الخاصة، التي تقوم على هذا الأساس الاقتصادي بالذات من وجود قطاع دولة، بتطور القطاع الخاص نفسه. فليس من المستحيل إذن، أن تجد تلك الأزمة من الهيمنة الطبقية حلها في بقاء تلك الفئة المهيمنة بالذات في السلطة بشكل تضع فيه سلطة الدولة في خدمة تطوير القطاع الخاص الذي ترتبط بتطويره مصالحها الطبقية الخاصة، من غير أن تقضي على قطاع الدولة الذي في وجوده تكمن مصلحتها الطبقية في تطوير القطاع الخاص. هذا التداخل في المصالح الطبقية للفئة المهيمنة بين هذين القطاعين من الإنتاج، وهذا التداخل أيضاً في المصالح الطبقية بين فئات البورجوازية الكولونيالية المتجددة، يمنعاننا إذن، من إقامة تناقض تناحري، أو قل من إقامة نوع من التنافي لا وجود له بين قطاعين من الإنتاج الكولونيالي الذي تتحكم فيه الطبقة المسيطرة المتجددة في إطار علاقة التبعية البنيوية المتجددة التي تربطه بالتطور الامبريالي للرأسمالية.

والجدير بالذكر هنا أن العلاقة الكولونيالية لا تكتفي بتجديد تحدد حركة الصراع الطبقي ببنية علاقات الإنتاج الكولونيالية، وهي بالتالي لا تكتفي بتحديد تطور علاقة السيطرة الطبقية في تحدد هذه العلاقة بتلك البنية من العلاقات الإنتاجية، بل إنها تحدد أيضاً تطور علاقة الهيمنة الطبقية نفسها بين فئات الطبقة المسيطرة، في تحدد هذه العلاقة بتطور علاقة السيطرة الطبقية. فتكوّن البورجوازية الكولونيالية المتجددة كطبقة مسيطرة

يحدد شكلاً معيناً من الممارسة الطبقية للفئة المهيمنة منها ما يتفق مع الشكل الذي تتجدد فيه العلاقة الكولونيالية، أو قل: إنّ شكل علاقة هذه الفئة المهيمنة بالامبريالية لا بد من أن يتفق مع شكل تجدد العلاقة الكولونيالية. فمن المنطقي أن تتطور العلاقة بالامبريالية لهذه الفئة من البورجوازية الصغيرة التي امتلكت سلطة الدولة، بشكل يتفق مع صيرورتها الطبقية في إطار تجدد علاقات الإنتاج الكولونيالية، أي بشكل يتفق مع تحويلها إلى الفئة المهيمنة من البورجوازية الكولونيالية المتجددة. فعلاقة التناقض أو العداء التي كانت تربطها بالامبريالية، والتي مكنتها، في إطار تطور التناقض الوطني، من أن تحل في السلطة محل البورجوازية الكولونيالية التقليدية، تغيرت بتغير وضعها الطبقي نفسه، أي بتحولها الطبقي من فئة معينة من البورجوازية الصغيرة المعادية للامبريالية بحكم خضوعها لسيطرة البورجوازية الكولونيالية المسيطرة وبحكم عدائها الطبقي لها، إلى فئة مهيمنة من البورجوازية الكولونيالية المتجددة. فموقف البورجوازية المتجددة هذه من الامبريالية موقف طبقي يتحدد في أساسه بضرورة تأمين هذه العملية من إعادة إنتاج علاقات الإنتاج الكولونيالية التي هي القاعدة المادية للسيطرة الامبريالية. ليس ممكناً ـ كما رأينا سابقاً ـ أن يكون الموقف الطبقي هذا موقفاً وطنياً صريحاً، بل إنه موقف مساومة من الامبريالية يتفق مع ضرورة تجدد علاقة التبعية البنيوية للامبريالية بشكل تحافظ فيه البورجوازية الكولونيالية المتجددة على سيطرتها الطبقية. لهذا السبب بالذات، من الممكن، في شروط معينة، أن تتخذ تلك الأزمة من الهيمنة الطبقية طابعاً وطنياً يظهر في نوع من التناقض هو تفاوت أو عدم توافق في الموقف الطبقي من الامبريالية، بين موقف وطني للفئة المهيمنة من هذه الطبقة المسيطرة المتجددة، وبين موقف غير وطني لفئاتها الأخرى. [وقد يكون التناقض هذا قائماً بين موقف للفئة المهيمنة صار غير وطني، بحكم تحويلها الطبقي هذا، وبين الموقف الوطني لممثيلها في السلطة، حينئذ يتم حل التناقض بتغيير هؤلاء]. المهم هنا هو أن بقاء تلك الفئة المهيمنة في موقع الهيمنة الطبقية داخل البورجوازية الكولونيالية المتجددة يستلزم بالضرورة توافقاً في الموقف من الامبريالية مع الفئات الأخرى من هذه الطبقة المسيطرة، لأن منطق السيطرة الطبقية نفسه يستلزم ذلك. فإن وجد التناقض، فهو قائم داخل هذه الفئة المهيمنة بالذات في موقف من الامبريالية لا يتفق مع وجودها الطبقي نفسه كفئة مهيمنة، أي إنه لا يتفق مع ما صارت إليه في تحولها إلى جزء من

البورجوازية الكولونيالية المتجددة. فاستمرار وجودها في موقع الهيمنة الطبقية يستلزم منها تكيفاً طبقياً مع واقع وجودها الطبقي، أو ـ إن جاز التعبير ـ تناسياً لموقفها الطبقي السابق، سواء قبل وصولها إلى السلطة أم قبل تحولها الطبقي ذاك بعد امتلاكها سلطة الدولة، وإلّا أمكن للتناقض أن ينفجر في شكل أزمة هيمنة طبقية. وهنا أيضاً نرى أن الصراع الطبقي في إطار البنية الاجتماعية الكولونيالية له بالضرورة طابع وطني، أي إنه يتحدد بالعلاقة الكولونيالية في تحدده ببنية علاقات الإنتاج الكولونيالية، حتى وإن كان صراعاً بين فئات من الطبقة المسيطرة نفسها، أي حتى وإن كان يتحدد في تحركه بتحرك التناقضات الثانوية منه.

ربما نكون قد نظرنا إلى تلك العملية من تغير علاقة الهيمنة الطبقية بين فئات البورجوازية الكولونيالية المتجددة، وكأنها مجرد عملية اقتصادية تتم بشكل آلي بمعزل عن حركة الصراعات الطبقية التي تحددها. الحقيقة غير ذلك، فالعملية هذه لا تظهر في شكلها الآلي كعملية اقتصادية إلّا في شروط محددة من تطور الصراع الطبقي. وهي تظهر في هذا الشكل الآلي في شروط تعود فيها السيطرة في الحقل السياسي من الصراع الطبقي للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، أي لهذه البورجوازية الكولونيالية المتجددة. فإذا لم تكن الطبقة العاملة وحلفاؤها الطبقيون قادرين على تحويل تلك الأزمة من الهيمنة الطبقية إلى أزمة سيطرة طبقية للطبقة المسيطرة نفسها، أي على وضع هذه الطبقة من البورجوازية الكولونيالية المتجددة في أزمتها السياسية داخل الحقل السياسي من الصراع الطبقي، فإن الأزمة هذه تجد حلها بالشكل الذي ذكرنا، أي بشكل إما أن يكون «عنيفاً» فيتخذ طابع انقلاب عسكري يدفع إلى السلطة تلك الفئة من الطبقة المسيطرة، التي تسمى «بالرأسمالية الوطنية»، ويجعل منها الفئة المهيمنة، وإما أن يكون «سليماً» فيكون نوعاً من التوفيق بين مختلف فئات الطبقة المسيطرة يقود إلى النتيجة نفسها، أو يؤجل حل الأزمة أو يجعل منها أزمة مزمنة أو مستعصية، وإما أن يكون غير ذلك أيضاً. والحل البروليتاري لهذه الأزمة له شروط ذكرناها في القسم الأول من هذه الدراسة، فلا سبيل إلى تكرار ما سبق قوله، ومن الممكن استخدام النتائج النظرية التي أوصلنا إليها القسم الأول للقيام بتحليل الواقع الفعلي لحركة الصراعات الطبقية، في مرحلة معينة من مراحل هذه الحركة، في بلد معين كمصر مثلاً أو سوريا. إن همنا الآن لا ينصب على تحليل واقع تاريخي معين بقدر ما ينصب على إنتاج الأدوات النظرية التي تساعد على القيام

بهذا التحليل، وبالتالي، على فهم آلية خفية تتحكم في حركة هذا الواقع، لكنها تتستر في شكل ظهورها أو انعكاسها في تتابع أحداثه التجريبية.

4 ـ علاقة الاستبدال الطبقي بين

البورجوازية الكولونيالية التقليدية والبورجوازية الصغيرة

إن منطق التحول الطبقي إلى بورجوازية كولونيالية متجددة هو الذي يمنع «الطبقة المتوسطة» ـ أو ما يسمى كذلك ـ من حل التناقض الوطني الذي عجزت عن حله الطبقة المسيطرة السابقة، أي البورجوازية الكولونيالية التقليدية، لأنه المنطق الذي يتحكم في صيرورتها الطبقية كطبقة مسيطرة. ليس هذا التحول الطبقي تحولاً آلياً، وليس أيضاً تحولاً لجميع فئات هذه الطبقة بشكل يفهم منه أن العناصر أو الفئات من الطبقة المسيطرة السابقة، أي من البورجوزية الكولونيالية التقليدية، لم تعد فئات من الطبقة المسيطرة المتجددة، أو أنها تحولت إلى فئات خاضعة للسيطرة الطبقية لهذه الطبقة، فانتقل وضعها الطبقي في إطار علاقة السيطرة الطبقية، من الطرف المسيطر من هذه العلاقة، إلى الطرف المسيطر عليه. ومن المستحيل، في الواقع وفي النظرية، أن يكون التحول آلياً بهذا الشكل، فإن تحققه في إطار تجدد علاقات الإنتاج الكولونيالية القائمة يمنعه بالضرورة من أن يكون كذلك. إنه بالأحرى عملية استبدال طبقي للطبقة المسيطرة، تتجدد فيها عناصر هذه الطبقة بالشكل نفسه الذي تتجدد فيه علاقات الإنتاج في إطار تبعيتها البنيوية للامبريالية. وعملية الاستبدال الطبقي هذه هي بالضرورة عملية تجدد طبقي للطبقة المسيطرة، لأنها تتم في إطار علاقات الإنتاج القائمة، أي إنها تقوم، في تحققها، على أساس من ثبات البنية في علاقات الإنتاج هذه. فتجدد هذه العلاقة إذن، هو الذي يحدد بالضرورة عملية الاستبدال الطبقي كعملية تجدد طبقي، وبالتالي، كعملية تجدد لعلاقة السيطرة الطبقية السابقة نفسها. فالتغير الذي يطرأ على هذه العلاقة بفعل تلك العملية من الاستبدال الطبقي، ليس تغيراً لها بتغيير الطرفين منها، بقدر ما هو تغير في علاقة عناصر الطرف المسيطر منها، في إطار ثباته البنيوي، أي في إطار تجدد تماثله كطرف مسيطر. غير أن التماثل هذا في الوجود الطبقي للطبقة المسيطرة ليس مباشراً، وليس واقعاً ميتافيزيقياً، بل هو نتيجة تاريخية لهذه الحركة بالذات من تجدد الطبقة المسيطرة. معنى هذا أن التماثل الطبقي بين الطبقة المسيطرة السابقة، أي البورجوازية الكولونيالية التقليدية، والطبقة المسيطرة المتجددة، أي البورجوازية الكولونيالية المتجددة، ليس في بدء عملية الاستبدال الطبقي، أو قل: إنه ليس منطلقاً

تاريخياً لها، بل هو نتيجة تاريخية لها، فهي التي تولده بسبب من تحققها في إطار الثبات البنيوي من علاقات الإنتاج القائمة، أي بفعل منطق التجدد من هذه العلاقات. لذا، كان التحول الطبقي الذي ذكرنا عملية تاريخية معقدة تتجدّد فيها الطبقة المسيطرة في عملية من الاستبدال الطبقي تولد بالضرورة حركة معقدة من التفارق الطبقي، بسبب من هذا المنطق بالذات في تجدد علاقات الإنتاج القائمة. والتعقد في حركة التفارق الطبقي هذه ناتج من كون هذه الحركة حركة مزدوجة ـ إن جاز التعبير ـ داخل الطبقة المسيطرة المتجددة، وداخل الطبقة التي تحل في السلطة محل الطبقة المسيطرة السابقة. والتعقد فيها ناتج أيضاً من الاختلاف القائم بين هاتين الحركتين اللتين تضمهما في حركة واحدة معقدة. فعملية الاستبدال الطبقي تولد داخل الطبقة المسيطرة المتجددة حركة من التفارق الطبقي بين فئات هذه الطبقة هي تغيير لعلاقة الهيمنة الطبقية التي تربطها في إطار وحدتها الطبقية كطبقة مسيطرة. هذا التغيير يتم، بالطبع، لصالح الفئة التي قامت بهذه العملية من الاستبدال الطبقي، أي لصالح هذه الفئة التي خرجت من البورجوازية الصغيرة وامتلكت سلطة الدولة، فاستطاعت بذلك، من موقع وجودها الطبقي في السلطة، أن تؤمن التحقق الآلي لإعادة إنتاج علاقات الإنتاج القائمة، وأن تؤمن بالتالي التجدد المستمر من السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة. لقد كان انتقال الهيمنة الطبقية إلى هذه الفئة المهيمنة الجديدة أساسياً لتجدد سيطرة هذه الطبقة المسيطرة، ولم يكن، كما بدا في الظاهر، قضاء على هذه السيطرة الطبقية للبورجوازية الكولونيالية التي به استطاعت، بالعكس، أن تتجدد.

إلّا أن تلك العملية من الاستبدال الطبقي تولد أيضاً بالضرورة حركة من التفارق الطبقي داخل الطبقة التي تطمح إلى أن تحلّ في السلطة محل الطبقة المسيطرة السابقة. وهنا بالفعل يظهر المعنى الحقيقي لتلك العملية التاريخية من تحول ما يسمى «بالطبقة المتوسطة» إلى بورجوازية كولونيالية متجددة. فعملية التحول هذه تمر بالضرورة عبر عملية من التفارق الطبقي بين فئات هذه الطبقة، أو بالأحرى بين فئات البورجوازية الصغيرة، بشكل تنفصل فيه عن سائر فئات هذه الطبقة تلك الفئة العليا منها التي تمتلك السلطة وتسيطر على جهاز الدولة. وهذا الانفصال أيضاً ليس مباشراً، بل هو نتيجة ضرورية من عملية تاريخية تخضع في تحققها لمنطق الممارسة الطبقية من موقع الوجود الطبقي في السلطة، في إطار علاقات الإنتاج القائمة وعلى أساس من تجددها. فمنطق تجدد هذه العلاقات هو الذي

يحدد بالضرورة انفصال تلك الفئة عن الطبقة التي خرجت منها، وهو الذي يحدد تحولها الطبقي إلى جزء من الطبقة المسيطرة التي تتجدد بتجدد علاقات الإنتاج القائمة. هذه الحركة من التفارق الطبقي أساسية لوجود تلك الحركة داخل الطبقة المسيطرة المتجددة. معنى هذا أن انفصال هذه الفئة التي خرجت من صفوف البورجوازية الصغيرة، في تمكنها من الوصول إلى السلطة، عن سائر فئات هذه الطبقة، هو شرط ضروري لتحولها إلى الفئة المهيمنة من البورجوازية الكولونيالية المتجددة. وضرورة هذا التحول يفرضها منطق التجدد نفسه من علاقات الإنتاج القائمة. إنّ هذه الحركة من التفارق الطبقي بين فئات البورجوازية الصغيرة تختلف تماماً عن تلك الحركة التي تتم داخل الطبقة المسيطرة المتجددة، وإن كانت، في ارتباطها بها، في إطار عملية الاستبدال الطبقي التي ذكرنا ضرورية لتحققها. بهذه الحركة من التفارق الطبقي، تتحول فئة من البورجوازية الصغيرة إلى فئة من الطبقة المسيطرة التي تخضع لسيطرتها الطبقية الفئات الأخرى من البورجوازية الصغيرة بالذات. وبهذا التحول الطبقي، تقطع هذه الفئة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، علاقتها الطبقية التي تربطها بالطبقة التي خرجت منها، من غير أن تقطع معها العلاقة الأيديولوجية، وتدخل في عملية جديدة من التكون الطبقي هي عملية تجدد للبورجوازية الكولونيالية تقودها إلى صيرورتها الفئة المهيمنة من هذه الطبقة المسيطرة المتجددة. وتجدد هذه الطبقة، بحكم كونه عملية من الاستبدال الطبقي، لا ينحصر في تغير علاقة الهيمنة الطبقية بين فئاتها، أو في مجيء هذه الفئة الجديدة إليها، بل هو أيضاً منها عملية من التكون الطبقي المتجدد تتغير فيها عناصر الفئات، بتغير علاقة الهيمنة الطبقية بينها، وبتطور هذه العلاقة في شكلها الجديد، من غير أن يكون التغير في تلك العناصر أو في هذه العلاقة تغييراً لهذه الطبقة من حيث هي طبقة مسيطرة، ومن غير أن يكون تغييراً للطبيعة الكولونيالية لهذه الطبقة، إذ هو في الحقيقة الشكل التاريخي المحدد الذي فيه تتجدد. وإذا نحن أردنا، بشكل هيكلي، تحديد فئات هذه البورجوازية الكولونيالية المتجددة، وجدناها ثلاثاً: الفئة الريفية ـ الفئة المدينية التجارية والصناعية ـ الفئة البيروقراطية التكنوقراطية التي تتحكم في الزراعة والتجارة والصناعة معاً. الأولى والثانية من هذه الفئات هي ما يطلق عليها، بلغة الأيديولوجية المسيطرة، اسم «الرأسمالية الوطنية»، والفئة الثالثة هي ما يطلق عليها خطأ اسم «بورجوازية الدولة»، وهي الفئة المهيمنة من البورجوازية الكولونيالية المتجددة، التي تكونت، بشكل

رئيسي، من عناصرها البورجوازية الصغيرة كفئة منها انفصلت واستقلت عنها في وجودها الطبقي داخل الطبقة المسيطرة، وإن هي ظلت على علاقة أيديولوجية ضرورية بها. وعناصر هذه الفئات الثلاث إما عناصر جديدة تولدت بفعل صيرورة البورجوازية الصغيرة طبقة مسيطرة، في الوصول إلى السلطة السياسية لهذه الفئة منها التي تمكنت، في شروط معينة من تطور الصراع الطبقي، من السيطرة على جهاز الدولة، وقامت بما قامت به من تحديد لملكية الأرض الزراعية وتأميم لمرافق هامة من الإنتاج الاجتماعي ـ ولا سيما في ميدان الصناعة والتجارة الخارجية بشكل خاص والبنوك ـ قام على أساسه قطاع الدولة في الحقل الاقتصادي، إلخ...، وإما عناصر من البورجوازية الكولونيالية التقليدية تكونت من جديد في عملية إلجام لتطور هذه الطبقة وحدّ له، وإما عناصر تولدت من تمازج العناصر الجديدة والقديمة. إلّا أن الوضع الطبقي لهذه العناصر لا يتحدد بانتمائها الطبقي السابق، بل يتحدد بوضعها الطبقي الجديد في وجود البورجوازية الكولونيالية المتجددة، أي بوجودها الطبقي في إطار هذه الطبقة المسيطرة، وفي إطار علاقة الهيمنة الطبقية التي تمثل فيها الفئة البيروقراطية الفئة المهيمنة من هذه الطبقة.

في ضوء هذا التحديد من عملية التحول الطبقي «للطبقة المتوسطة»، أو بالأحرى للبورجوازية الصغيرة إلى بورجوازية كولونيالية متجددة، يستحيل علينا إقامة تناقض تناحري بين الطبقة العاملة مثلاً وبين البورجوازية الصغيرة، فالطبقة المسيطرة في ما يسمى «بالأنظمة التقدمية» ليست البورجوازية الصغيرة نفسها، ليس فقط بسبب من الانتماء الأصلي للفئة المهيمنة منها إلى هذه البورجوازية الصغيرة، بل بسبب أيضاً من ضرورة الإبقاء على هذه العلاقة الأيديولوجية من التمثيل الطبقي التي تربط بها جماهير هذه البورجوازية الصغيرة الخاضعة لسيطرتها الطبقية، إذ إنّ بقاء هذه العلاقة الأيديولوجية يمنع إقامة التحالف الطبيعي والضروري بين هذه الفئات الواسعة من البورجوازية الصغيرة، سواء في الريف أم في المدينة، وبين الطبقة العاملة، كتحالف طبقي بين قوى اجتماعية يجمعها في طرف واحد من علاقة السيطرة الطبقية خضوعها لسيطرة الطبقة المسيطرة، وإن كان هذا الخضوع منها متفاوتاً. وهذا ما توسعنا في شرحه، سواء في القسم الأول من هذه الدراسة، أم في مقالة لنا في مجلة الطريق «حول تاريخ الفكر الاشتراكي في مصر»، فلا جدوى من تكرار ما سبق شرحه.

وقد تكون هذه الطبقة المسيطرة باسم البورجوازية الصغيرة في ما يسمى

«بالأنظمة التقدمية» في مرحلة من تجدد التكون الطبقي لم تنته بعد، أي قد تكون في حركة من تجدد تكونها الطبقي لا تزال فيها سائرة نحو التحول إلى بورجوازية كولونيالية متجددة، وبالتالي في مرحلة لم تقطع بعد فيها نهائياً تلك الفئة منها التي هي في السلطة، علاقتها الطبقية التي تربطها بأصلها الطبقي البورجوازي الصغير. وقد تعترض هذه العملية من التحول الطبقي التاريخي عوائق عديدة، وقد لا تتحقق في تكاملها، وقد تصل الطبقة العاملة، مع حلفائها، في ظروف تاريخية ملائمة، إلى إمكانية انتزاع السلطة قبل أن تتم عملية التحول الطبقي هذه. الإمكانات في هذا الحقل التاريخي من تحرك الصراع الطبقي متعددة تختلف من بلد إلى آخر باختلاف تحرك هذا الصراع بين الطبقات فيه. إلّا أن المنطق الموضوعي من هذه العملية يظل قائماً، لأنه المنطق الضروري الذي يتحكم في آلية التجدد من علاقات الإنتاج الكولونيالية. وهمنا نحن يكمن الآن في تحديد منطق هذه الآلية، من غير أن يعني هذا منّا تناسياً أو تجاهلاً لمختلف الأشكال التاريخية التي يمكن لهذا المنطق أن يتجسد فيها، سواء في تحققه أو في عوائق تحققه أو في عدم تحققه. والأشكال التاريخية هذه تحددها الحركة الفعلية للصراعات الطبقية في كل بنية من البنيات الاجتماعية الكولونيالية حسب الشروط الخاصة لهذه البنية، فلا ننس أن قانون التحرك التاريخي لا وجود له إلّا مميزاً، والقانون هذا نفسه في تجدد علاقات الإنتاج الكولونيالية هو الذي يمنع «الطبقة المتوسطة»، أو البورجوازية الصغيرة، من أن تحل القضية الوطنية، فالطبقة هذه، بتحولها إلى بورجوازية كولونيالية متجددة، تصل إلى مأزقها الطبقي في عجزها عن حل هذه القضية التي عجزت عن حلها الطبقة المسيطرة السابقة. من هذا المأزق الذي أوصلتها إليه الطبقة المسيطرة باسم البورجوازية الصغيرة، تطرح القضية الوطنية ثانية بشكل متجدد لا ينفي الضرورة في أن يكون الحل الوحيد منها تحويلاً لعلاقات الإنتاج الكولونيالية، وإن تجددت ـ أو قل من حيث وصلت إليه في تجددها ـ بل هو بالعكس يؤكده. لقد أوجد عجز البورجوازية الكولونيالية عن حل التناقض الوطني إمكاناً في الصيرورة الطبقية لما يسمى «الطبقة المتوسطة»، هو إمكان صيرورتها طبقة مسيطرة. غير أن سير هذه الطبقة في الأفق المحدد من إمكان هذه الصيرورة أوصلها بالفعل إلى الأفق المسدود من صيرورتها الطبقية، فكأن القدر في منطق التجدد من علاقات الإنتاج ما أوجد ذاك الإمكان في حقل الصراعات الطبقية إلّا لتسير فيه إلى سدّ محكم يقطع عليها طريق البقاء في السلطة أو في موقع السيطرة

الطبقية، أي لتسير فيه إلى مأزقها الطبقي في عجزها عن حل قضية ادعت أن حلها يكمن في صيرورتها طبقة مسيطرة. لكن منطق الواقع التاريخي في موضوعيته غير منطق الوهم الطبقي. لقد ارتبط في حقل الصراع الطبقي إمكان صيرورة «الطبقة المتوسطة» طبقة مسيطرة بإمكان حل التناقض الوطني، فظهرت تلك الصيرورة الطبقية بمظهر الطريق الذي يؤدي إلى هذا الحل. وما ظهرت كذلك إلّا في تلك العلاقة الوهمية بعلاقات الإنتاج الفعلية، فكان المنطق الموضوعي من عملية تجديد العلاقات هذه نقضاً لذاك المنطق من الوهم الطبقي، وكان هذا النقض ـ ولا يزال ـ عملية تاريخية معقدة من الصراع الطبقي تتكشف فيها على حقيقتها آلية التحول الطبقي لهذه «الطبقة المتوسطة» إلى بورجوازية كولونيالية متجددة، وآلية معالجتها للتناقض الوطني كمعالجة طبقية معينة يتجدد فيه التناقض هذا بتجدد طرفيه، أو بوجه خاص، بتجدد بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية، بدلاً من أن يجد في هذه المعالجة وبها حله الضروري.

ليس غريباً، إذن، بل ضروري أن تكون القضية الوطنية محور الصراعات الطبقية في إطار علاقات الإنتاج الكولونيالية. فتحديد العلاقة الكولونيالية، من حيث هي علاقة تبعية بنيوية لبنية هذه العلاقات التي تحدد حقل الصراع الطبقي فيها، يمنع الصراع هذا بالضرورة من أن يتحرك في حقله السياسي بالذات، أي على مستواه البنيوي، بشكل لا يكون فيه صراعاً وطنياً، فالصراع الوطني هو الشكل السياسي نفسه لتحرك الصراع الطبقي في حقله المحدد ببنية علاقات الإنتاج الكولونيالية. إن التناقض الوطني، في إطار هذه البنية المتميزة من علاقات الإنتاج، هو هو التناقض الرئيسي، أي التناقض السياسي فيها، الذي تتجابه فيه القوى الطبقية الثورية التي تعمل على تحويل علاقات الإنتاج هذه، من جهة، والقوى الطبقية المسيطرة التي تعمل على تأبيد هذه العلاقات، من جهة أخرى. ويستحيل على هذا التناقض أن يجد حله في الممارسة الطبقية لهذه القوى المسيطرة، فهو لا يجده إلّا في الممارسة الطبقية للقوى الثورية. فانتقال السلطة إذن، من طبقة إلى أخرى لا يقود إلى حل هذا التناقض إلّا إذا كان من منطق هذا الانتقال أن يقود إلى تحويل بنية علاقات الإنتاج القائمة، وليس من منطق انتقال السلطة إلى البورجوازية الصغيرة، أو إلى الطبقة المسيطرة باسم البورجوازية الصغيرة، أن يقود إلى هذا التحويل، فالتحويل هذا لن يقوم به سوى الطبقة المهيمنة النقيضة التي هي الطبقة العاملة. وكل طبقة أخرى غير مهيمنة، كالبورجوازية الصغيرة مثلاً، تتمكن في شروط معينة من الوصول إلى

السلطة، تعجز بالضرورة عن حل هذا التناقض، حتى وإن حاولت بالفعل «مخلصة» أن تقوم بحله، لأنها تخضع حكماً، في ممارستها الطبقية من موقع وجودها في السلطة، لمنطق تحولها إلى طبقة مهيمنة هي نقيض للطبقة المهيمنة النقيضة التي هي الطبقة العاملة. وهذا التحول منها، في تحققه في إطار علاقات الإنتاج القائمة، يقودها بالضرورة، عبر عملية معقدة من التفارق الطبقي، إلى تماثلها الطبقي مع الطبقة المسيطرة السابقة، فتتحدد حينئذ طبيعة ممارستها الطبقية في معالجتها التناقض الوطني بشكل يستحيل فيه حل هذا التناقض، لأن الممارسة الطبقية للطبقة المسيطرة هي في أساسها تأمين ضروري لعملية إعادة إنتاج علاقات الإنتاج القائمة، وحل التناقض الوطني يكمن في تحويل هذه العلاقات بالذات. لذا وجب القول: إنّ الدور التاريخي للطبقة العاملة، من حيث هي الطبقة المهيمنة النقيضة، يكمن في ضرورة إعطائها التناقض الوطني حله الوحيد بتحويلها بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية. ولا مخرج، أو بالأحرى لا إخراج للطبقة العاملة من ضرورة تصديها للقضية الوطنية، من حيث هي محور الحركة في صراعها الطبقي، فوضعها الطبقي نفسه في علاقات الإنتاج القائمة هو الذي يحدد ضرورة وجودها في القيادة الطبقية من حركة التحرر الوطني. وعدم وجودها في موقع القيادة هذه، داخل حقل الصراعات الطبقية، لا ينفي دورها التاريخي في ضرورة قيادة هذه الحركة، لأن منطق الحركة التحررية الوطنية هو الذي يحدد دورها هذا ويفرضه. وبتعبير آخر، إنّ الدور التاريخي للطبقة العاملة في حركة الصراعات الطبقية لا يحدده واقع وجودها التجريبي في مرحلة معينة من تطور هذه الحركة، بل وضعها الطبقي في علاقات الإنتاج، حتى وإن كانت لم تصل بعد في تلك الحركة، أي في ممارسات صراعها الطبقي، إلى المستوى الضروري الذي يفرضه وضعها الطبقي هذا. في هذا الضوء، وبحكم هذا الوضع الطبقي منها في علاقات الإنتاج، يتحدد الصراع السياسي للطبقة العاملة بالضرورة كصراع وطني، أي إن هذا الصراع الوطني هو نفسه صراعها الطبقي الذي يهدف، في شكله السياسي، إلى تحويل علاقات الإنتاج القائمة، وتحقيق الشرط المادي للانتقال إلى الاشتراكية. هنا، في هذا التحديد بالذات، تظهر الأهمية العملية لذلك التحديد النظري للعلاقة الكولونيالية كعلاقة تبعية بنيوية، فتحديد هذه العلاقة لتحدد الصراع الطبقي ببنية علاقات الإنتاج الكولونيالية يحدد بالضرورة الصراع السياسي للطبقة العاملة كصراع وطني. وهذا التحديد ـ كما قلنا سابقاً ـ ليس تحديداً عرضياً ناتجاً من فشل الطبقات الأخرى في حل

التناقض الوطني، بل هو تحديد ضروري ينتفي فيه الطابع السياسي نفسه من الصراع الطبقي للطبقة العاملة إذا انتفى منه طابعه الوطني. معنى هذا، أن الممارسة السياسية للصراع الطبقي هي بالضرورة، عند الطبقة العاملة بالذات، ممارسة له كصراع وطني. وكل فصل للصراع الطبقي، في ممارسته السياسية، عن طابعه الوطني، ينزلق به من حقله السياسي إلى حقله الاقتصادي. في هذا الفصل الذي يقود إلى هذا الانزلاق، تكمن الاقتصادية في حقل الصراعات الطبقية في إطار علاقات الإنتاج الكولونيالية. هذه الاقتصادية ليست انحرافاً سياسياً وحسب، بل هي المرض السياسي الرئيسي الذي يمكن أن يصيب الطبقة العاملة في البنيات الاجتماعية الكولونيالية، فيشل منها الممارسة السياسية لصراعها الطبقي.

الفصل الخامس :في تميز الشكل الكولونيالي

لنمط الإنتاج الرأسمالي

1 ـ علاقة الاختلاف بين آلية التطور

الكولونيالي وآلية التطور الامبريالي للرأسمالية

إن التناقض الوطني هو التناقض الرئيسي في بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية، لأن التناقض الرئيسي في هذه البنية محدد بالعلاقة الكولونيالية في تحدده ببنية علاقات الإنتاج هذه. لهذا السبب بالذات، أمكن في البنية الاجتماعية الكولونيالية ظهور ذلك الإمكان في صيرورة «الطبقة المتوسطة» ـ أو ما يسمى كذلك ـ طبقة مسيطرة، ولهذا أيضاً، ظهرت، في حقل الصراعات الطبقية، ضرورة التحول الطبقي لهذه الطبقة إلى بورجوازية كولونيالية متجددة. وفي كلتا الحالتين، في ظهور الإمكان وفي ضرورة التحول الطبقي الذي هو في حد ذاته نفي عملي لهذا الإمكان، أو عملية نفي له تحوِّله إلى نقيضه، تظهر العلاقة الكولونيالية كعلاقة اختلاف بنيوي بين بنيتين متميزتين من علاقات الإنتاج، هي بينهما علاقة سيطرة بنيوية بالنسبة للتطور الامبريالي من الأولى، وعلاقة تبعية بنيوية بالنسبة للتطور الكولونيالي من الثانية. هذه العلاقة بالذات هي التي تدفعنا إلى التحفظ عن استعمال مفهوم «الطبقة المتوسطة» بالنسبة للبنية الاجتماعية الكولونيالية. كل ما سبق من تحليل للتكوّن التاريخي من هذه الطبقة، ولصيرورتها الطبقية في إطار علاقات الإنتاج الكولونيالية، يشير إلى هذا الاختلاف البنيوي الذي تتميز به الطبقة المتوسطة في البنية الاجتماعية الرأسمالية. لا شك في أن تحول البورجوازية الرأسمالية إلى بورجوازية امبريالية يمنع إطلاقاً إمكان صيرورة هذه الطبقة طبقة مسيطرة، كما أن هذا الإمكان من صيرورتها يدل، في تحققه بالذات في البنية الاجتماعية الكولونيالية، على استحالة صيرورتها طبقة مسيطرة، من حيث هي «طبقة متوسطة»، لأن تحقق هذا الإمكان لا يتم، كما رأينا، إلّا بتحولها، عبر تلك العملية من التفارق الطبقي فيها، إلى بورجوازية كولونيالية متجددة، أي بشكل يستحيل فيه أن تبقى «طبقة متوسطة» في تجدد وجودها الطبقي كطبقة مسيطرة، لأن عملية التجدد هذه تستلزم بالضرورة خضوع الفئات الدنيا والمتوسطة منها للسيطرة الطبقية لهذه الطبقة المسيطرة المتجددة. فبرغم هذا التماثل في صيرورتها الطبقية، بين وجودها في البنية الاجتماعية الرأسمالية في طور تطورها الامبريالي، ووجودها في البنية الاجتماعية الكولونيالية، أي برغم هذا التماثل في خضوعها الطبقي لسيطرة الطبقة المسيطرة في كلتا البنيتين، سواء أكانت

الطبقة هذه البورجوازية الامبريالية أم البورجوازية الكولونيالية المتجددة، فإن ذاك الاختلاف البنيوي يظل قائماً، وتظل قائمة ضرورة التمييز بين مضمونين طبقيين مختلفين من هذا المفهوم الواحد للطبقة المتوسطة. إنّ استعمال هذا المفهوم بالنسبة للبنية الاجتماعية الرأسمالية يجد تبريره العلمي في ما يحمله من إشارة تاريخية محددة إلى ماضي هذه الطبقة، حين كانت بالفعل طبقة صاعدة، يستلزم منطق صيرورتها ضرورة الانتقال إلى نظام الإنتاج الرأسمالي. ومع تحول هذه البورجوازية إلى بورجوازية امبريالية، بطل استعمال هذا المفهوم واستبدل بمفهوم آخر أقرب منه إلى واقع التطور الامبريالي للرأسمالية، هو مفهوم «الطبقات المتوسطة». هذا الانتقال في المفهوم من صيغة المفرد إلى صيغة الجمع، يجد تبريره في واقع الانتقال التاريخي للبورجوازية المسيطرة، التي نشأت من تلك الطبقة المتوسطة، إلى تطورها الامبريالي بشكل سدّت فيه بالضرورة طريق الوصول إلى السيطرة الطبقية على هذه الفئات الاجتماعية كلها التي تقع بينها وبين الطبقة العاملة. فعبارة «الطبقات» في مفهوم «الطبقات المتوسطة» تدل على فئات من طبقات أكثر منها على طبقات متماسكة، أو على فئات طبقية ترتبط في وجودها الطبقي في البنية الاجتماعية الرأسمالية في طور تطورها الامبريالي، أي في موقعها من عملية الإنتاج الاجتماعي، إما بأنماط من الإنتاج، في هذه البنية بالذات، سابقة لنمط الإنتاج الرأسمالي (كالحرفيين مثلاً، أو المزارعين الصغار المالكين للأرض التي يستثمرونها بشكل مباشر)، وإما بأشكال من الإنتاج الرأسمالي نفسه متخلفة في تطورها عن تطور الشكل الأعلى والمهيمن الذي وصل إليه التطور الامبريالي للرأسمالية، أي شكل الرأسمالية الاحتكارية للدولة (كالصناعيين المتوسطين مثلاً، أو مختلف المؤسسات العائلية أو المؤسسات غير الاحتكارية). وهذا وجه من وجوه قانون التفاوت في تطور الرأسمالية.

أما بالنسبة للبنية الاجتماعية الكولونيالية، فمفهوم «الطبقة المتوسطة» لا يحمل من العلم إلّا قليله، أو لا شيء منه، ومفقودة فيه أيضاً تلك الإشارة التاريخية نفسها إلى ماض من طبقة صاعدة تكوّنت كطبقة مهيمنة نقيضة في إطار علاقات من الإنتاج سابقة للرأسمالية. فالطبقة هذه ـ كما رأينا ـ لم تخرج، في تكونها الطبقي، من تلك «الطبقة المتوسطة» التي ليس لها وجود، أو التي قضي على وجودها في بدايات تكونها في تلك البنية، بل من الطبقة المسيطرة السابقة نفسها، في عملية تحول لعناصر هذه الطبقة الأخيرة إلى بورجوازية كولونيالية. ولئن كان هذا المفهوم، في هذا

الإطار، لا يحمل شيئاً من العلم، فهو، بالعكس، يحمل كثيراً من الأيديولوجية. وطابعه الأيديولوجي هذا المناقض للعلم هو الذي يدفعنا إلى التحفظ عن استعماله، بل عن رفضه. ربما كان استعماله العلمي ممكناً، لو كان في تطور البنية الاجتماعية الكولونيالية إمكان فعلي من تطور رأسمالي، أو من انتقال إلى الرأسمالية، ولكن منطق التطور التاريخي في علاقات الإنتاج الكولونيالية يمنع ظهور هذا الإمكان، لأن الشكل الكولونيالي الذي تمت فيه عملية الانتقال هذه إلى الرأسمالية هو هو الشكل الذي استحال فيه تحقق هذه العملية. بانتفاء هذا الإمكان من منطق الواقع التاريخي، ينتفي إمكان الاستعمال العلمي من هذا المفهوم.

بين البورجوازية الصغيرة والبورجوازية الكولونيالية، لا وجود لطبقة متوسطة قادرة على أن تقوم بما قامت به الطبقة المتوسطة في أوروبا الغربية من تأمين النجاح الضروري لعملية الانتقال إلى الرأسمالية. فالعملية التاريخية من التحول المتميز لعلاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية كانت، في إطار التبعية البنيوية للامبريالية، تتم في البنية الاجتماعية الكولونيالية بشكل كولونيالي يستحيل فيه تكوّن هذه الطبقة المتوسطة، لأن البورجوازية في هذه البنية الاجتماعية كانت، بتكوّنها الطبقي كبورجوازية كولونيالية، مانعة لوجود أي طبقة متوسطة مهيمنة كالطبقة المتوسطة في أوروبا الغربية. فهي نفسها الطبقة المهيمنة في إطار علاقات الإنتاج الكولونيالية. إن الدور التاريخي أو الطبقي الخاص بالطبقة المهيمنة يكمن في ضرورة قيادتها عملية الانتقال بالبنية الاجتماعية من نظام إنتاج إلى نظام إنتاج آخر تصير فيه الطبقة هذه بالضرورة الطبقة المسيطرة. والبورجوازية الكولونيالية، بفعل التغلغل الامبريالي، وفي إطار العلاقة الكولونيالية، قامت بهذا الدور الطبقي نفسه الذي قامت به الطبقة المتوسطة في أوروبا الغربية، وتحققت، في ظل سيطرتها الطبقية، عملية الانتقال إلى هذا الشكل التاريخي المتميز من نمط الإنتاج الرأسمالي، أي إلى الشكل الكولونيالي من نمط هذا الإنتاج. فالقول بإمكان انتقال البنية الاجتماعية الكولونيالية، أو بضرورة هذا الانتقال، إلى نظام الإنتاج الرأسمالي، قول لا معنى له بتاتاً، لأن الإنتاج الكولونيالي هو نفسه شكل متميز من الإنتاج الرأسمالي، وإن كان مغايراً له، بل هو الشكل التاريخي الوحيد الذي يمكن أن يوجد فيه الإنتاج الرأسمالي في تبعيته البنيوية للامبريالية. لكنه الشكل الذي، من الإنتاج الرأسمالي، يستحيل فيه أن يتطور الإنتاج هذا كإنتاج رأسمالي. ليس للبنية الاجتماعية الكولونيالية أن تنتقل إلى الرأسمالية لأن هذا الانتقال منها قد تحقق

بالفعل في هذا الشكل التاريخي بالذات الذي يمنع بالضرورة تحققه. وهي أيضاً تتطور في هذا الإطار منها الذي يمنع باستمرار إمكان تطورها الرأسمالي. فلا سبيل إذن، إلى وجود طبقة متوسطة فيها تقوم بتحقيق ما يمنع تحققه منطق هذا التطور منها الذي يولد دوماً استحالة تطورها الرأسمالي. هذه الاستحالة التاريخية هي التي تدعونا إلى اعتماد لفظ البورجوازية الصغيرة بدلاً من لفظ الطبقة المتوسطة، كلما أردنا أن نشير، في البنية الاجتماعية الكولونيالية، إلى هذه الفئات الاجتماعية الواسعة غير المتجانسة، التي تقع بين الطبقة العاملة والبورجوازية الكولونيالية المسيطرة. والقضية هنا ليست قضية لفظية، أو قضية اختيار حر بين لفظين حياديين: البورجوازية الصغيرة أو الطبقة المتوسطة، بل هي في أساسها قضية المضمون الطبقي المحدد الذي يمكن أن يعطى لهذا اللفظ أو ذاك، وما يحمله هذا المضمون بالضرورة من فهم ضمني لمنطق التاريخ من هذه البنية الاجتماعية المتميزة. وسواء وقع الاختيار على الأول أم على الثاني من هذين اللفظين، تظل القضية، في الحالتين، قضية العلاقة الكولونيالية بالذات، وشكل تحديدها: هل العلاقة هذه علاقة تماثل بنيوي، أم علاقة اختلاف بنيوي، بين بنيتين محددتين من علاقات الإنتاج؟

في إطار تحديدها كعلاقة تماثل بنيوي، تتحدد العلاقة الكولونيالية كعلاقة خارجية بين بنيتين مستقلتين متماثلتين من علاقات الإنتاج، فتظهر حينئذ علاقة التبعية للامبريالية في شكل علاقة من التبعية الطبقية قائمة على أساس من التماثل والاستقلال بين البنيتين، في هذا الإطار، لا بد من أن يُفهم منطق التطور الداخلي من البنية الاجتماعية الكولونيالية في ضوء منطق التطور الرأسمالي، لأن المنطقين واحد، وإن ظهر اختلاف بينهما. فإن ظهر اختلاف، فبين عناصر من بنيتين لا ينفي وجوده التماثل بينهما، لأنه قائم على أساس من التماثل هذا، لا يفهم إلّا به، أو انطلاقاً منه. والاختلاف في منطق التطور الكولونيالي «تشويه» لمنطق التطور الرأسمالي، ولا يفهم «التشويه» من الأول إلّا قياساً على ما هو من الثاني القاعدة، والقاعدة واحدة في الاثنين، لأنها، في النهاية، قاعدة الثاني وحده. في ضوء هذه القراءة للاختلاف، يتحدد التطور الكولونيالي نفيّياً، قياساً على التطور الرأسمالي، كتطور رأسمالي «مشوّه»، فيذوب الاختلاف بقراءته هذه، أو قل: إنه يظل خارج دائرة العقل، لأنه استثناء من القاعدة، يعكر صفوها النظري من حيث هو تشويه لها. وبالقاعدة تتم المعرفة، ويستثنى من المعرفة ما يستثنى من القاعدة. لهذا، ليس مهماً أن نقول: إنّ هذا مشوّه

وذاك طبيعي، وأن نسند هذا القول بآخر منه، فنؤكد وحدة القانون من الاثنين، وبين القولين تناقض يصعب الخروج منه، بل المهم، في المعرفة، أن نبحث عن قانون «التشوه» نفسه، أو عن قاعدته، فلا سبيل إلى معرفة «التشوّه» إلّا بمعرفة قانونه أو قاعدته. أما الاكتفاء بوصفه على أنه ليس الشكل الطبيعي من وجود القاعدة أو القانون، فليس سبيلاً إلى معرفته، بل هو سبيل إلى إبقائه خارج المعرفة. واحدة من اثنتين: إما أن يكون للاستثناء قاعدته، فتصح معرفته، ويصير إنتاجها ضرورة نظرية، وإما أن يظل استثناء من القاعدة، فتبطل معرفته، أو تصير تكراراً نفيياً للقاعدة، أي تكراراً لما هو فيه ليس من القاعدة. والأولى من منطق العلم، أو من منطق إنتاجه، وإن تعذّر العلم في بدء دربه، أما الثانية، فمن المنطق التجريبي مثال يدل على منطق العجز عن إنتاج المعرفة.

قد يساء فهم هذا القول منا ويؤخذ على عكسه، فيظهر الاختلاف الواقع بين التطور الكولونيالي والتطور الرأسمالي الامبريالي وكأنه نتيجة ضرورية من هذه الحركة المنطقية، مع أن حركة المنطق هذه هي، في الحقيقة، نقل لواقع هذا الاختلاف إلى الفكر النظري. فليس الواقع، في ضرورته، استخلاصاً من المنطق، أو من حركة الفكر، بل إن المنطق ـ من حيث هو منطق المعرفة ـ هو الذي يتحرك، في ضرورته، بالشكل الذي يتحرك فيه الواقع في منطقه. واعتماد منطق آخر من الفكر مخالف أو مغاير لمنطق الواقع يعرقل بالضرورة عملية إنتاج المعرفة. إن حركة الفكر لا تصل إلى معرفة الواقع إلّا إذا خضعت للمنطق الذي يخضع له الواقع نفسه في تحركه. معنى هذا أن واقع الاختلاف بين هذين التطورين هو الذي يفرض على الفكر العلمي ضرورة اعتماد منطق آخر غير ذلك المنطق التجريبي. فإما أن يكون التطور الكولونيالي حراً من أي قانون يتحكم في تحركه، وفي هذه الحالة تستحيل معرفته، لأن تحرر تحركه من القانون يخرجه من دائرة العقل، ورفع العقل ـ حسب قول ابن رشد ـ يبطل العلم؛ وإما أن يكون خاضعاً في تحركه، كتطور «مشوّه» بالذات، لقوانين تتحكم في تحركه، وحينئذ تصح معرفته وتصير ممكنة بمعرفة قوانينه. لكن العقبة المعرفية الأساسية التي تحول، في هذه الحالة، دون إنتاج معرفته، هي إرجاع هذه القوانين منه إلى قوانين التطور الرأسمالي الامبريالي. فالقول: إنه الوجه «المشوّه» من هذا التطور قول وصفي ليس فيه إنتاج معرفة، ولاسيما أنه يستند إلى قول آخر هو أن التماثل قائم بين الاثنين، والتماثل هذا في حد ذاته مانع لمعرفته، إذ كيف الوصول إلى معرفة الاختلاف ـ وإن كان تشويهاً ـ إذا

وضع التماثل البنيوي في البدء بينهما، أو كيف يمكن بالتماثل معرفة الاختلاف؟ (إلّا إذا اعتبر الاختلاف هذا عرضاً فكان التماثل جوهراً أو أساساً لبنية الاثنين، لكن هذا يمنعنا بالفعل من فهم خصائص التطور الكولونيالي، ويضعنا في جهل من أسباب ما سبق عرضه من مجمل مظاهر الاختلاف الواقعي بين التطورين). هذا التناقض هو التناقض نفسه القائم بين واقع تجريبي وصفي وبين شكل معالجته النظرية. فالقول بأن التطور الكولونيالي تطور رأسمالي «مشوّه» هو قول وصفي لواقع تجريبي معين، وهو، في حد ذاته، يدل على وجود الاختلاف في تأكيده وجود «التشوّه». إنما منطق التماثل في المنطق النظري الذي في ضوئه تجري عملية إنتاج المعرفة من هذا الواقع التجريبي يمنع تحقق هذه العملية، أو يعرقلها، لأنه يقود إلى تذويب الاختلاف الذي هو موضوع المعرفة.

ومهما يكن من أمر هذا التناقض، ففي إطار تلك العلاقة بين التماثل البنيوي، يصير ضرورة وجود طبقة متوسطة تلعب في البنية الاجتماعية الكولونيالية الدور التاريخي الذي لعبته الطبقة المتوسطة في البنية الاجتماعية الرأسمالية، وما الضرورة هذه سوى ضرورة هذا المنطق بالذات من التماثل، ويصير أيضاً ضرورة انتقال هذه البنية الاجتماعية الكولونيالية إلى الرأسمالية، حتى وإن كان هذا الانتقال مستحيلاً من منطق التطور التاريخي من هذه البنية الاجتماعية. لمفهوم «الطبقة المتوسطة» إذن، في هذا الإطار، طابع أيديولوجي يقف عقبة معرفية في طريق الوصول إلى إنتاج معرفة المنطق الداخلي من حركة التحرر الوطني. والعقبة المعرفية هذه تظهر، في الحقل الأيديولوجي من الصراع الطبقي في إطار هذه الحركة التحررية، كنتاج من الممارسة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة، أي للبورجوازية الكولونيالية ـ التقليدية والمتجددة ـ التي هي العقبة الطبقية التي تعترض عملية تحقق التحرر الوطني.

أما في إطار علاقة الاختلاف البنيوي التي تربط بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية بشكل تبعي ببنية علاقات الإنتاج الرأسمالية في طور تطورها الامبريالي، فإن العلاقة الكولونيالية تتحدد بالضرورة كعلاقة داخلية بين هاتين البنيتين بشكل تخضع فيه الأولى في تطورها لسيطرة الثانية، وتتميز منها في تبعيتها لها، فتظهر حينئذ علاقة التبعية للامبريالية على حقيقتها كعلاقة من التبعية البنيوية يستحيل فيها أن يكون للبنية الأولى استقلال عن الثانية، إلّا بقطع معها هو بالضرورة تحويل لها من حيث هي بنية علاقات إنتاج كولونيالية. إن وحدة العلاقة البنيوية بين البنيتين، سواء في تكوّنها التاريخي

أم في تطورها البنيوي، تضع الأولى منهما في علاقة انتماء بنيوي إلى نمط الإنتاج الرأسمالي، من حيث هي شكل تاريخي متميز منه. إلّا أن هذا الشكل المميز من الانتماء إلى هذا النمط من الإنتاج الرأسمالي لا يعني في إطار هذا الشكل المعقد من العلاقة البنيوية، تماثلاً مع هذا النمط من الإنتاج، بل اختلافاً عنه هو تمييز منه. والاختلاف هذا ناتج من طبيعة هذه العلاقة البنيوية بالذات من حيث هي علاقة سببية بنيوية (انظر مقال الاستعمار والتخلف ـ القسم الثاني)، أو سيطرة بنيوية. في هذا الإطار، يستحيل أن يفهم منطق التطور الداخلي من البنية الاجتماعية الكولونيالية في ضوء منطق التطور الرأسمالي؛ وعلاقة السيطرة البنيوية هي التي تمنع ذلك، لأنها تحدد الأول من هذين المنطقين بشكل يتميز فيه بالضرورة من الثاني في ارتباطه التبعي به. إلّا أن الأول لا يفهم في تميزه هذا بالذات إلّا في ضوء علاقته بالثاني، والفرق شاسع بين استحالة فهم هذا المنطق في ضوء المنطق الآخر، وبين ضرورة فهمه في ضوء علاقته به. وما الفرق سوى الذي بين التماثل والاختلاف، ففي التماثل تنتفي العلاقة نفسها فتظهر في شكل علاقة خارجية من الاستقلال بين الاثنين، وتتحول التبعية للامبر يالية من تبعية البنية للبنية إلى تبعية العنصر من البنية المستقلة للعنصر من البنية المستقلة الأخرى، على أساس من التماثل بين البنيتين. أما في الاختلاف، فالعلاقة هذه موجودة بالفعل لأنها علاقة الكل بالكل، أي البنية بالبنية، في إطار سيطرة ضرورية لوجودها كعلاقة، أي في إطار من التميز بين الطرفين لا وجود للعلاقة بينهما إلّا به وعلى أساسه.

على هذا الأساس من منطق الاختلاف في فهم العلاقة بين هاتين البنيتين من علاقات الإنتاج، يستحيل علينا القول بوجود طبقة متوسطة في البنية الاجتماعية الكولونيالية، إذا كان هذا القول يعني أن على الطبقة، دون البورجوازية الكولونيالية، أن تقوم بعملية الانتقال إلى الرأسمالية، لأن هذه العملية قد تحققت بالفعل في ظل السيطرة الطبقية للبورجوازية الكولونيالية نفسها؛ إلّا أنها تحققت في شكلها الكولونيالي الذي هو في حد ذاته مانع لتحققها، من حيث هي عملية انتقال إلى الرأسمالية. فالدور الطبقي الذي يعود، في هذه العملية التاريخية، إلى الطبقة المتوسطة في أوروبا الغربية، يعود إذن، في البنية الاجتماعية الكولونيالية، إلى هذه البورجوازية الكولونيالية بالذات، وليس إلى طبقة متوسطة مزعومة، أي إلى طبقة أخرى تزعم أن الدور هذا دورها، وأن عملية الانتقال هذه ممكنة، وأنها لم تتحقق بعد. غير أن البورجوازية الكولونيالية قامت بهذا الدور بشكل آخر، أي بشكل

كولونيالي يمنع بالضرورة تكوّن الطبقة المتوسطة كطبقة مهيمنة، بمنعه تحقق عملية الانتقال كانتقال إلى الرأسمالية. إن استحالة وجود طبقة متوسطة في البنية الاجتماعية الكولونيالية كالطبقة المتوسطة التي وجدت في أوروبا الغربية، في بدايات تكوّن علاقات الإنتاج الرأسمالية، ناتجة: أولاً، من أن عملية الانتقال إلى الرأسمالية ليست في البنية الاجتماعية الكولونيالية مرحلة تاريخية لم تصل بعد إليها البنية هذه في تطورها التاريخي، بل هي عملية قد تحققت بالفعل، في شروط تاريخية متميزة؛ وثانياً، من أن الشكل الكولونيالي الذي تحققت فيه العملية هذه هو نفسه الشكل الذي يمنع باستمرار تحققها. وبتعبير آخر، بقيام البورجوازية الكولونيالية بدور الطبقة المتوسطة في عملية الانتقال إلى الرأسمالية، ينتفي بالضرورة دور الطبقة المتوسطة في هذه العملية، ويستحيل وجودها في البنية الاجتماعية الكولونيالية كطبقة مهيمنة، كما أن الشكل الكولونيالي الذي تقوم فيه البورجوازية الكولونيالية بدورها الطبقي هذا، يقطع باستمرار على الطبقة المتوسطة، أو قل على سائر الفئات الاجتماعية الأخرى غير الطبقة العاملة، طريق التكوّن الطبقي، في البنية الاجتماعية الكولونيالية، كطبقة مهيمنة، لأن تطور الإنتاج الكولونيالي الذي هو شكل تاريخي متميز من الإنتاج الرأسمالي، ليس ممكناً إلّا في شكله المميز هذا كإنتاج كولونيالي، بسبب من تحركه الضروري في إطار العلاقة الكولونيالية. ثم إنّ المراحل التاريخية التي كان يمر بها تطور هذه العلاقة، في تحدده بالتطور الامبريالي للرأسمالية، هي أيضاً مراحل تطور أو تجدد من البورجوازية الكولونيالية المسيطرة. وما المرحلة التي تكونت فيها البورجوازية الكولونيالية المتجددة سوى آخر مرحلة مر بها تطور هذه الطبقة، بفعل تطور العلاقة الكولونيالية، أو قل: إنها آخر مرحلة من تجدد هذه الطبقة بفعل تجدد هذه العلاقة. معنى هذا أن الطبيعة الكولونيالية التي تلازم دوماً هذه البورجوازية، سواء في حركة تكونها أم في حركة تجددها الطبقي، هي التي تولّد باستمرار الشروط المادية التي تمنع تكوّن الطبقة المتوسطة كطبقة مهيمنة. فالبورجوازية الكولونيالية، باستثناء الطبقة العاملة، أي الطبقة المهيمنة النقيضة، هي وحدها دون غيرها الطبقة المهيمنة في إطار علاقات الإنتاج الكولونيالية، ولا يمكن لأي طبقة أخرى أن تكون، في هذا الإطار، مهيمنة إلّا في شكل وجودها كبورجوازية كولونيالية. إن استحالة وجود الطبقة المتوسطة كطبقة مهيمنة في البنية الاجتماعية الكولونيالية تكمن في هذه الاستحالة بالذات من وصول الإنتاج الكولونيالي إلى مرحلة التطور الرأسمالي. فالإنتاج الكولونيالي

ليس، إطلاقاً، مرحلة من تطور الإنتاج الرأسمالي متخلفة عنه، بل هو ـ كما سبق القول ـ من نمط الإنتاج الرأسمالي الشكل الذي يستحيل فيه تطور الإنتاج الرأسمالي كإنتاج رأسمالي. إن تطور الإنتاج الكولونيالي إذن، قائم بالضرورة في إطاره البنيوي هذا، أي في إطار هذه الاستحالة بالذات، بل هو ـ إن جاز التعبير ـ الوجود الفعلي لهذه الاستحالة التي به تتولد. لذا، يمكننا القول: إنّ تلك «الطبقة المتوسطة» في البنية الاجتماعية الكولونيالية أسطورة ولَّدها منطق التماثل الذي لايزال يتحكم في حركة العقل في فهم واقعنا الاجتماعي المتميز الذي يستلزم فهمه بالضرورة اعتماد منطق نظري آخر هو منطق الاختلاف نفسه. ولسنا نريد من هذا القول أن ننفي الدور الذي لعبته هذه الأسطورة في حقل الممارسات الأيديولوجية للصراع الطبقي داخل حركة التحرر الوطني، سواء أكان هذا الدور سلبياً أم إيجابياً، إنما نريد، في عملية إنتاج المعرفة الخاصة بهذه الحركة التحررية، أن ننقض الأساس الأيديولوجي ـ أي الأساس الطبقي ـ من هذه الأسطورة، بنقض الأيديولوجية الطبقية التي على تربتها نبتت، ومنها تغذّت في تحركها داخل حقل الممارسات الأيديولوجية، والتي هي أيديولوجية البورجوازية الكولونيالية المسيطرة. فالنقض هذا ليس إذن، نقضاً أيديولوجياً، وإن كان نقضاً، أو قل لأنه نقض لهذه الأيديولوجية الطبقية من زاوية نظر الطبقة الثورية النقيضة، بل هو الحركة التي بها تنتج المعرفة بنقض لهذا الأساس الأيديولوجي الطبقي الذي يطمس المعرفة. وطمس المعرفة ممارسة أيديولوجية من الصراع الطبقي خاصة بالطبقة المسيطرة، وإنتاجها ممارسة أيديولوجية منه خاصة بالطبقة الثورية. في هذا الإطار إذن، من تحرك الصراع الطبقي في حقله الأيديولوجي، تتحرك هذه العملية من إنتاج المعرفة.

والجدير بالذكر هنا، أن الاقتصاديين البورجوازيين الغربيين أنفسهم، من أمثال ميردال ونرسك والمسؤولين عن التقارير الاقتصادية الصادرة عن الأمم المتحدة، كالتقارير السنوية الدورية التي تعالج، مثلاً، التطور الاقتصادي الاجتماعي لبلدان الشرق الأوسط، يقرّون بغياب هذه الطبقة المتوسطة من البنية الاجتماعية الكولونيالية، ويردّون إلى هذا الغياب بالذات سبب الظاهرة التي يدعونها «التخلف». واستناداً إلى ما سبق من تحليل، يسهل الردّ على هؤلاء الاقتصاديين بالقول: إنّ ما هو عندهم سبب، أو بالأحرى، إنّ ما يظهر لهم، في ضوء أيديولوجيتهم الطبقية، بمظهر السبب، ليس في الحقيقة سوى نتيجة تاريخية من عملية التغلغل الامبريالي، أي من تكوّن العلاقة الكولونيالية التي هي بالفعل سبب تلك الظاهرة. ليس هذا البحث، بالطبع،

مجال الخوض في هذا النقاش، إنما نود أن نشير بهذا الصدد إلى أن مختلف الإجراءات السياسية والاقتصادية التي يقترحونها لمعالجة هذه الظاهرة (كتحديد الملكية الزراعية، أو بشكل أعم، تنظيم العلاقات بين الملاكين الزراعيين ومستثمري الأرض الزراعية من رأسماليين ـ إلخ) تهدف في أساسها إلى خلق هذه الطبقة المتوسطة الغائبة، أي إلى إيجاد الشروط المادية الضرورية لتكوّنها الطبقي. هذا الشكل من العلاج يستند إلى فهم معين للإنتاج الكولونيالي تتحدد فيه العلاقة بين هذا الإنتاج والإنتاج الرأسمالي كعلاقة تماثل بنيوي، لأنه يستند إلى القول الضمني بإمكان تكوّن الطبقة المتوسطة كطبقة مهيمنة، أي كبورجوازية رأسمالية، عليها أن تحل في السلطة محل البورجوازية الكولونيالية المسيطرة، كي تتم بالفعل عملية الانتقال إلى الرأسمالية قبل أن يفوت الأوان، ويصير الانتقال إلى الاشتراكية الطريق التاريخي الوحيد لمعالجة ظاهرة «التخلف». لكن هذا الشكل البورجوازي من العلاج ليس ممكناً أصلاً، بغض النظر عن فاعليته أو عدم فاعليته في حد ذاته، فدخول تلك «الطبقة المتوسطة» في إطار علاقات الإنتاج الكولونيالية، في عملية تكوّنها الطبقي، بفعل تلك الإجراءات السياسية والاقتصادية، هو دخول لها ـ كما رأينا سابقاً ـ في عملية تحولها الطبقي إلى بورجوازية كولونيالية متجددة. هذه العملية من التحول الطبقي تدل في حد ذاتها على استحالة كون هذه الطبقة، وعلى استحالة صيرورتها أيضاً، طبقة مهيمنة، فحركة صيرورتها الطبقية هذه هي هي حركة صيرورتها بورجوازية كولونيالية أي حركة تجدد طبقي من هذه البورجوازية المسيطرة. خلاصة القول إذن، إنّ عملية تجدد علاقات الإنتاج الكولونيالية تحول دون تكوّن تلك الطبقة المتوسطة التي عرفتها أوروبا الغربية كطبقة مهيمنة، والتي هي البورجوازية الرأسمالية. فالطبقة المسيطرة في إطار علاقات الإنتاج الكولونيالية تتجدد بالضرورة كبورجوازية كولونيالية، ولا يغيِّر في جوهر طابعها الكولونيالي هذا ما يطرأ على تركيبها الطبقي من تغيُّر يحدده التغير في مراحل التطور التاريخي للإنتاج الكولونيالي في إطار علاقته بالإنتاج الامبريالي. لهذا كله، نجد في رفض مفهوم «الطبقة المتوسطة» ضرورة تدعونا إليها معالجة البنية الاجتماعية الكولونيالية في تميِّزها، ونجد أيضاً ضرورة في نقضه، فالاكتفاء بالرفض دون النقض يمسخ القضية ويحصرها في تفضيل ذاتي لعبارة على أخرى، وما القضية هذه في حقيقتها لفظية، فالعبارة هنا مفهوم يحمل معرفة، أو شكلاً منها، يستند فيه إلى أساس نظري ضمني، له بالضرورة طابع أيديولوجي طبقي محدد. والأساس النظري الذي يستند إليه

مفهوم «الطبقة المتوسطة» هو، في نهاية الأمر، علاقة التماثل بين البنية الكولونيالية والبنية الامبريالية، وهو الذي ننقض في رفض هذا المفهوم. فلدرء كل التباس أيديولوجي يمنعنا من فهم التميز في حركة التطور التاريخي للبنية الاجتماعية الكولونيالية، لجأنا إلى مفهوم البورجوازية الصغيرة نستخدمه في تحديد الوضع الطبقي الخاص بمختلف هذه الفئات الاجتماعية الواسعة التي تقع، في الهرم الاجتماعي، بين البورجوازية الكولونيالية المسيطرة، سواء أكانت تقليدية أم متجددة، وبين الطبقة العاملة. ولا مانع عندنا من استخدام عبارة كعبارة «الطبقات المتوسطة»، وربما كان الأفضل القول «الطبقات الوسطية»، للإشارة إلى هذه الفئات المختلفة، سوى أن واقع أمر هذه الفئات في البنية الاجتماعية الكولونيالية مختلف تماماً عنه في البنية الاجتماعية الامبريالية فهي في الأولى، على الصعيد الاقتصادي، أقرب بكثير من الطبقات الكادحة منها في الثانية، بحكم طبيعة الإنتاج الكولونيالي نفسه. فالتفارق الطبقي الواضح بين الطبقة العاملة وغيرها من الطبقات والفئات الاجتماعية الخاضعة لسيطرة البورجوازية الامبريالية لا نجده في إطار علاقات الإنتاج الكولونيالية، بل نجد هنا تفارقاً طبقياً «نسبياً» يتحرك دوماً في إطار «نسبته» بشكل تظل فيه حركته ملجمة بين الطبقة العاملة وبين غيرها من الفئات الاجتماعية الخاضعة لسيطرة البورجوازية الكولونيالية المسيطرة. إن البنية الكولونيالية لعلاقات الإنتاج هي التي تلجم حركة التفارق الطبقي هذه، وما الإلجام هذا بمرحلة تاريخية عارضة أو عابرة، بل هو الشكل البنيوي المميز لحركة التفارق الطبقي في إطار علاقات الإنتاج الكولونيالية. معنى هذا أن تطور الإنتاج الكولونيالي في إطار استحالة صيرورته إنتاجاً رأسمالياً يحد حركة التفارق الطبقي فيه ويمنعها باستمرار من أن تحرر بالشكل الذي هي فيه في الإنتاج الامبريالي. والقوة التي تمنع تحول الإنتاج الكولونيالي إلى إنتاج رأسمالي هي التي تمنع تحرر حركة التفارق الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية ليست، في تميزها بالذات، مستقلة عن علاقة التبعية البنيوية التي تربطها بالامبريالية، بل إنها تتحدد بهذه العلاقة في تحددها بعلاقات الإنتاج الكولونيالية.

2 ـ علاقة الاختلاف في حركة التفارق الطبقي

بين البنية الاجتماعية الكولونيالية

والبنية الاجتماعية الامبريالية

الاختلاف في حركة التفارق الطبقي بين البنية الاجتماعية الكولونيالية والبنية الاجتماعية الامبريالية ليس إذن، اختلافاً كمياً، بل هو اختلاف بنيوي يجد أساسه في تلك العلاقة من السيطرة أو التبعية البنيوية التي تربط هاتين البنيتين وتحددهما بشكل تتميز فيه الأولى من الثانية في تبعيتها لها، وبحكم هذه التبعية بالذات. والشكل الرئيسي منه لا يظهر في طبيعة العلاقة بين طرفي التناقض الطبقي الرئيسي في كلتا البنيتين بقدر ما يظهر في طبيعة العلاقة بين مختلف العناصر الطبقية المكوّنة لكل من هذين الطرفين. فظهور التناقض صارخ في واقعه الموضوعي بين الطبقة المسيطرة والطبقات الكادحة في البنية الاجتماعية الكولونيالية، والهوة سحيقة بين طرفيه لا نجدها في البنية الاجتماعية الامبريالية، إذ إنّ «الطبقات المتوسطة» تحتل في هذه البنية مكان تلك الهوة بين القاعدة والقمة من الهرم الاجتماعي. ولئن كانت الحدود الطبقية واضحة المعالم صارخة بين طرفي التناقض، فهي ليست كذلك بين العناصر المكوّنة لكل منهما. وهنا بالذات يكمن الشكل الرئيسي لذلك الاختلاف. لقد تمكنت الطبقة العاملة، مع تطور الإنتاج الرأسمالي، وبفعله، من أن تستقل باكراً في ممارساتها الطبقية عن غيرها من الطبقات الاجتماعية، وعن حلفائها الطبقيين أنفسهم، كالبورجوازية الصغيرة مثلاً. فمنذ منتصف القرن التاسع عشر، وبشكل خاص منذ أيام حزيران الدامية من سنة 1848 في باريس، ظهرت الطبقة العاملة في استقلالها الطبقي هذا على حقيقتها الفعلية كالطبقة المهيمنة النقيضة، دون غيرها من الطبقات الخاضعة لسيطرة الطبقة المسيطرة. أما تطور الإنتاج الكولونيالي، فلقد حدد للتفارق الطبقي نوعاً معيناً من الحركة يحده ويلجمه، أو قل: إنّ التناقض الرئيسي فيه، بحكم تحدده في بنيته، بعلاقة التبعية البنيوية التي تربطه بالامبريالية، كان يتحرك بشكل كان فيه تحرّك التفارق الطبقي بين طرفيه يحد من تحرك التفارق الطبقي بين العناصر المكوّنة لكل من الطرفين ويلجمه، فتولَّد «الالتباس» في واقع التناقض نفسه إلى حد صعب معه تحديد الطبيعة الطبقية للطرف المسيطر (أهو الاقطاع

أم البورجوازية الكبرى أم البورجوازية «الوطنية» أم الصغيرة أم «بورجوازية الدولة» الخ). وللطرف النقيض أيضاً (أهو البورجوازية «الوطنية» نقيض طبقة الاقطاعيين، أم الطبقة «المتوسطة» نقيضة البورجوازية الكبرى التابعة للامبريالية، أم البورجوازية الصغيرة أم الفلاحون أم الطبقة العاملة...)، ووجدت الطبقة العاملة ـ بالطبع ـ صعوبة موضوعية في أن تستقل، في ممارساتها الطبقية، بتكوّنها الطبقي، وفي أن تظهر، بالتالي، على حقيقتها الفعلية كالطبقة المهيمنة النقيضة، دون غيرها من حلفائها الطبقيين، فكان لهذا «الالتباس» أثره التاريخي في تطور حركة التحرر الوطني. وما «نظريات» الدور القيادي الضروري للبورجوازية «الوطنية» أو للبورجوازية الصغيرة سوى نسيج من هذا «الالتباس» بالذات. ونقل الالتباس من الواقع إلى الفكر ليس بإنتاج نظري، إنما هو الغموض الأيديولوجي بعينه.

ليست القضية لفظية ـ كما قلنا ـ فالهم الذي قادنا في رفض مفهوم «الطبقة المتوسطة» والأخذ بمفهوم البورجوازية الصغيرة، بعد التحفظ عن استخدام مفهوم «الطبقات المتوسطة»، هو الوصول إلى تحديد الوضع الطبقي الفعلي لهذه الفئات الاجتماعية الواسعة التي تقع بين البورجوازية الكولونيالية المسيطرة وبين الطبقة العاملة. وفي رأينا أن مفهوم البورجوازية الصغيرة هو أقرب من المفهومين الآخرين إلى تحديد هذا الوضع الطبقي. ومهما يكن من أمر هذه المفاهيم أو الأخذ بأحدها دون الآخر، فالقضية الأساسية هنا تكمن في تحديد طرفي التناقض الطبقي الرئيسي في البنية الاجتماعية الكولونيالية. فإذا وضحت علاقة التناقض هذه، بطل الإشكال ووجدت القضية حلها. لقد كان همنا الأول إذن، في ما سبق من تحليل، الوصول إلى تبيان هذه الحقيقة البدهية في أن علاقة التناقض الرئيسي في إطار علاقات الإنتاج الكولونيالية هي بين الطبقتين الرئيسيتين، أي الطبقتين المهيمنتين النقيضتين: البورجوازية الكولونيالية المسيطرة والطبقة العاملة. وكل طبقة أو فئة اجتماعية أخرى لا يمكن اعتبارها مهيمنة، حتى وإن وصلت إلى السلطة. فإن هي امتلكت سلطة الدولة في شروط تاريخية معينة، فإن تجدد سيطرتها السياسية يقضي بضرورة تحولها إلى طبقة مهيمنة، ولا يكون لها ذلك في إطار تجدد علاقات الإنتاج الكولونيالية القائمة إلّا بتحولها إلى بورجوازية كولونيالية متجددة. في هذا الإطار البنيوي بالذات يمكن تحديد الوضع الطبقي لتلك الفئات الاجتماعية الواسعة من البورجوازية الصغيرة، فهي تتحدد في البدء إذن، نفيياً بعلاقتها بكل من طرفي التناقض الرئيسي كفئات غير مهيمنة. ومنطق وضعها الطبقي هذا هو الذي يتحكم في

صيرورتها الطبقية، وليس بوسعها الخروج منه، فهي بالضرورة أسيرته. إلّا أن هذا التحديد النفيي لوضعها الطبقي ليس كافياً، فهو يرسم الإطار البنيوي الذي فيه تتحرك من غير أن يكشف التعقد في بنيتها الطبقية. والتعقد هذا ناتج من عدم التجانس بين فئاتها المتعددة، بل من التباين بينها، بحكم الوضع المختلف لكل منها في عملية الإنتاج الاجتماعي العام.

يمكن القول، بشكل سريع جداً، دون التوقف عند هذه القضية التي تحتاج معالجتها إلى دراسة مستقلة، أن من البورجوازية الصغيرة فئات ـ كالحرفيين مثلاً، أو صغار المزارعين والفلاحين ـ يتحدد وضعها الطبقي بارتباطها أو بانتمائها إلى أنماط إنتاج ما قبل الرأسمالية، بقيت حية تتجدد في إطار علاقات الإنتاج الكولونيالية، وبتجدد بنية هذه العلاقات بالذات؛ ومنها فئات تكوّنت بتكوّن الإنتاج الكولونيالي وتولدت بتولُّده، فارتبط وضعها الطبقي بتطوره، وكانت وليدة هذا النمط من الإنتاج الكولونيالي لا من الإنتاج السابق للرأسمالية. إلى هذه الفئات ينتمي قسم من التجار ومن أصحاب المهن الحرة والموظفين إلخ... ومن هذه البورجوازية الصغيرة أيضاً فئات أخرى ـ من أمثال صغار الصناعيين ـ تكوّنت، إما قبل تكوُّن علاقات الإنتاج الكولونيالية، مع بدء تكون نواة البورجوازية الوطنية التي قضى التغلغل الامبريالي على إمكان تكونها الطبقي وتحولها إلى بورجوازية رأسمالية، فظلت الفئات هذه بالضرورة ملجمة التطور بفعل تكون الطبقة المسيطرة وتطورها كبورجوازية كولونيالية، وإما في ظل علاقات الإنتاج الكولونيالية نفسها وتحت السيطرة الطبقية لهذه البورجوازية الكولونيالية المسيطرة.

لم نذكر مختلف هذه الفئات على سبيل الحصر بل على سبيل المثال لإظهار التعقد في تركيبها الطبقي وفي اختلاف العلاقة التي تربطها، من فئة إلى أخرى، بطرفي التناقض الرئيسي في إطار علاقات الإنتاج الكولونيالية، وبشكل عام، بهذا النمط من الإنتاج الكولونيالي الذي هو شكل تاريخي متميز من نمط الإنتاج الرأسمالي. واختلاف العلاقة هذه من فئة إلى أخرى من البورجوازية الصغيرة الكولونيالية لا بد من أن ينعكس بالضرورة، في حقل ممارسات الصراعات الطبقية، في مواقف طبقية مختلفة، سواء من الطبقة المسيطرة أم من الطبقة المهيمنة النقيضة، أي من الطبقة العاملة، حتى وإن بدت هذه المواقف في الظاهر واحدة في شكل عداء طبقي صريح للبورجوازية الكولونيالية. فموقف الحرفيين العدائي من هذه الطبقة ـ كما نراه مثلاً في مطلع القرن العشرين، وكما يعبر عنه سيد درويش تعبيراً صادقاً في أغانيه ـ يختلف عن موقف صغار الصناعيين «الرأسماليين»، بل

الاختلاف يصل إلى حد التناقض بين الموقفين: فالأول ينطلق من موقع الحفاظ على نظام «الطوائف» والرجوع إلى نمط من الإنتاج سابق للرأسمالية، أي من موقع العداء للتطور الرأسمالي، أما الثاني، فينطلق من موقع طبقي آخر هو موقع الدفاع عن التطور الرأسمالي وضرورة تحريره، إذ هو موقع الفئة التي تطمح إلى أن تصير بورجوازية رأسمالية مسيطرة، وترى بالتالي، في سيطرة البورجوازية الكولونيالية التي كانت في ذلك الوقت تتكون، بشكل رئيسي، من كبار الملاكين الزراعيين، قيداً يلجم تطورها الطبقي وتطور الرأسمالية نفسه.

إنّ الوضع الطبقي الواحد لمختلف فئات البورجوازية الصغيرة الكولونيالية، من حيث هي غير مهيمنة، يختلف إذن، من فئة إلى أخرى باختلاف العلاقة المحددة التي تربطها بعلاقات الإنتاج الكولونيالية القائمة. ليس من الغريب، في هذه الحالة، أن تتنازع هذه الفئات، في خضوعها للسيطرة الطبقية السياسية والاقتصادية والأيديولوجية للبورجوازية الكولونيالية، تيارات أيديولوجية متعددة متباينة تراوح بين الرجعية والإصلاحية الدينية وصولاً إلى الاشتراكية الطوبائية واليسارية المغامرة، مروراً بالليبرالية البورجوازية والديكتاتورية العسكرية مع نوع من تقديس الدولة ـ إن جاز التعبير. هذا التعدد في التباين، والتنقل من النقيض إلى النقيض، يدل في حد ذاته على العجز الجذري لأي من هذه الفئات عن أن تكون مهيمنة. ولنا عودة، بعد، إلى هذه القضية.

3 ـ القانون العام لتطور نمط الإنتاج الكولونيالي

لكن الظاهرة التي تلفت النظر في وضع البورجوازية الصغيرة الكولونيالية هي التضخم النسبي في حجمها، أي الحيز الكبير الذي تحتله في الهرم الاجتماعي بين القطبين الطبقيين الرئيسيين، والذي لا يتلاءم تماماً مع وضعها الطبقي كطبقة غير مهيمنة. لا شك في أن الطابع المهيمن لطبقة اجتماعية لا يقاس على حجمها العددي، بل يتحدد بوضعها الفعلي في عملية الإنتاج الاجتماعي، فهي تمثل دوماً، في عددها الصرف، أقلية إذا قيست بما ليس هي ووضعت، بشكل مجرد، وحدها في طرف، وسائر الفئات الاجتماعية في طرف آخر. والطبقة العاملة نفسها لا تشذ عن هذه القاعدة، وإن كان التحالف الطبقي الذي تقوده، بحكم وضعها الطبقي المهيمن في علاقات الإنتاج القائمة، يمثل الأكثرية الساحقة ضد الطبقة المسيطرة، أو التحالف الطبقي المسيطر. فمهما تضخم حجم البورجوازية الصغيرة، بالنسبة لضآلة حجم الطبقة العاملة، فإن هذا التفاوت الكمي لا يقلب علاقة الهيمنة بين الطبقتين، أو لا يجعل من الأولى مهيمنة ويبطل الوجود المهيمن للثانية.

المشكلة ليست في وجود هذا التفاوت الكمي، بل في شكل تطوره التاريخي، أو على الأصح، في الشكل الخاص الذي تتجدد به البورجوازية الصغيرة الكولونيالية في علاقتها بطرفي التناقض الطبقي الرئيسي، أي في هذا الإطار من تجدد بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية.

إن عملية تحول فئات واسعة من البورجوازية الصغيرة، أو من الفئات الاجتماعية الواقعة بين الطبقتين الرئيسيتين، إلى بروليتاريا، أو بشكل عام، إلى أجراء، هي عملية تاريخية ملازمة بالضرورة للتطور المتوسع للإنتاج الرأسمالي، ولا سيما لتطوره الامبريالي. فعملية إعادة الإنتاج المتوسعة لرأس المال تقود بالضرورة إلى القضاء، تدريجاً، على ما تتضمنه البنية الاجتماعية الرأسمالية من أنماط إنتاج سابقة للرأسمالية متعايشة فيها. إن التوسع الضروري في إعادة إنتاج رأس المال يتم إذن، على حساب هذه الأنماط من الإنتاج، وبالقضاء عليها، أي بتحويل الفئات الاجتماعية المنتمية إليها إلى أجراء. بهذه العملية يزداد، بالطبع، حجم الطبقة العاملة، ويقوى وزنها السياسي باحتدام التناقض، في حقل الصراع الطبقي، بينها وبين الطبقة المسيطرة، وتظهر بالفعل على حقيقتها كالقطب الطبقي الجاذب إليه سائر الفئات الاجتماعية الخاضعة لاستثمار البورجوازية الامبريالية. فالتفارق الكمي بينها وبين هذه الفئات الاجتماعية يميل دوماً، في منطق حركته العامة، إلى إرجاح كفتها ـ

إن جاز التعبير ـ على كفة هذه الفئات الحليفة موضوعياً، حتى وإن هي، أي الطبقة العاملة، ظلت تمثل، في واقع التحالف الطبقي هذا، الأقلية العددية، لأن المنطق العام لتطور الإنتاج الرأسمالي هو تحويل كل من ليس من البورجوازية المسيطرة إلى أجراء. وواقع التطور المتوسع للإنتاج الرأسمالي دليل على تحرر هذا المنطق منه، أو قل تحرر تحققه في واقع هذا التطور نفسه (23) .

أما في البنية الاجتماعية الكولونيالية، فعملية تحرر تلك الفئات الاجتماعية الواسعة من أنماط الإنتاج السابق للرأسمالية، أي عملية تحولها إلى بروليتاريا، عملية ملجمة أصلاً بتطور الإنتاج الكولونيالي نفسه في إطار تبعيته البنيوية للامبريالية، كما أن تحققها التاريخي الفعلي له دوماً طابع نسبي. والنسبية هذه لا تعني مطلقاً أن بين تحقق هذه العملية في إطار علاقات الإنتاج الرأسمالية وتحققها في إطار علاقات الإنتاج الكولونيالية علاقة من التفاوت الكمي تجعلها خاضعة لمنطق واحد من التطور، بلغ في الحالة الأولى حداً لم يبلغه بعد في الحالة الثانية إنما هو سائر إليه أو بالغه، بل هي تعني، على العكس من ذلك، أن هذه العملية التاريخية من التحول الطبقي تتم، في إطار علاقات الإنتاج الكولونيالية، على أساس ثابت من تجدد بنية هذه العلاقات، أي إنها تجري في أفق مسدود يمنع بالضرورة تحررها. وما هذا الأفق سوى الذي ترسمه بنية الإنتاج الكولونيالي نفسه، أي إنه أفق الاستحالة البنيوية لصيرورة هذا الإنتاج إنتاجاً رأسمالياً. فالمنطق العام الذي تخضع له العملية هذه في تحققها بالذات، على عكس المنطق العام الذي يتحكم في تطور الإنتاج الرأسمالي، ليس منطق التحويل المعمم لكل من ليس من البورجوازية المسيطرة إلى أجراء، بل هو منطق العجز البنيوي عن القيام بهذا التحويل. ليس القصد من القول السابق أن هذه العملية التي هي، في نهاية الأمر، عملية تكون الطبقة العاملة نفسها، لا تتم في إطار علاقات الإنتاج الكولونيالية، بل هي بالعكس واقع تاريخي ملموس، ومن العبث نفيها، إنما هي تتم، في هذا الإطار، أي بفعل تطور الإنتاج الكولونيالي، على هذا الأساس بالذات من العجز البنيوي، أو قل على أساس من هذه الاستحالة البنيوية في تحققها. فهي إذن، في تحققها التاريخي الفعلي، تجد في بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية، ما يمنع تحققها. وبتعبير آخر، إنّ عملية تحول الفئات الواسعة من البورجوازية الصغيرة إلى بروليتاريا تتحقق، بسبب من منطق التطور الخاص بالإنتاج الكولونيالي. فحركة إعادة إنتاج الرأسمال الكولونيالي، على عكس حركة إعادة إنتاج

الرأسمال الامبريالي، لا تخضع لمنطق التوسع غير المحدود (24) ، بل لمنطق توسع محدود بالضرورة بعلاقة التبعية البنيوية التي تخضع الرأسمال الكولونيالي هذا باستمرار لسيطرة الرأسمال الامبريالي فتمنعه دوماً من أن يقوم، في تطوره، بما قام به الرأسمال الامبريالي من التوسع بالقضاء على أنماط الإنتاج السابقة للرأسمالية. لهذا نرى أن الإنتاج الكولونيالي، في تطوره القائم بالضرورة على أساس من استحالة صيرورته إنتاجاً رأسمالياً، أي في توسعه المحدود في بنيته، يحافظ على هذه الأنماط من الإنتاج ويحتويها بشكل يمنعها فيه من أن تنتقل في تطورها الداخلي، وبه، إلى نمط الإنتاج الرأسمالي، كما أنها، بدورها، تمنعه، في تجددها المستمر الذي يجد شرط إمكانه التاريخي فيه (أي في الإنتاج الكولونيالي نفسه)، من أن ينتقل في تطوره الداخلي، وبه، إلى نمط الإنتاج الرأسمالي. فعلاقة التعايش التي تربط أنماط الإنتاج السابقة للرأسمالية بنمط الإنتاج الكولونيالي المسيطر في البنية الاجتماعية الكولونيالية، غير علاقة التعايش التي تربط، في البنية الاجتماعية الرأسمالية، نمط الإنتاج الرأسمالي المسيطر بأنماط الإنتاج السابقة له. في هذه البنية الأخيرة، تقود سيطرة نمط الإنتاج الرأسمالي إلى ضرورة القضاء على هذه الأنماط من الإنتاج التي، وإن هي استمرت تتجدد في الواقع، فإلى أمد، لأن منطق التطور الامبريالي للرأسمالية يحكم عليها بالزوال. أما في البنية الاجتماعية الكولونيالية، فهذه الأنماط من الإنتاج السابقة للرأسمالية، في خضوعها لسيطرة نمط الإنتاج الكولونيالي وفي تعايشها معه، تتجدد بتجدد علاقات الإنتاج الكولونيالية نفسها بشكل لا يقودها فيه منطق تجددها في هذا الإطار إلى ضرورة زوالها، بل بالعكس، إن هذا المنطق يتحرك في أفق تأبدها. ولا يغير من طابع تأبدها هذا ما يطرأ عليها من تفكك نسبي وجزئي بسبب من التوسع المحدود للإنتاج الكولونيالي، إذ إنّ منطق هذا التوسع المحدود هو نفسه الذي يحدد منطق تأبدها. فحد التوسع من الإنتاج الكولونيالي ليس حداً خارجياً، أي إنه ليس حداً خارجاً عن بنية هذا الإنتاج غريباً عنها، بل إنه فيها بالذات. وهنا يكمن أساس تميز الإنتاج الكولونيالي من الإنتاج الرأسمالي. فلو كانت العلاقة بين منطق هذين الإنتاجين علاقة تماثل بنيوي، أي لو كان المنطق الداخلي الذي يتحكم في تطور الاثنين واحداً، لكان، بالفعل، ذلك الحد حداً خارجياً. إنما العلاقة هذه، كما سبق القول، علاقة اختلاف بنيوي تظهر هنا في أن الإنتاج الكولونيالي يجد في بنيته بالذات حد توسعه، فتوسعه إذن، محدود ببنيته، وفي هذه البنية. من هنا أتى الاختلاف البنيوي بين علاقة التعايش التي

تربط نمط الإنتاج المسيطر في البنية الاجتماعية الكولونيالية، بأنماط الإنتاج السابقة للرأسمالية، وبين العلاقة نفسها في البنية الاجتماعية الرأسمالية. فلئن كانت البنية التي تحدد الطابع غير المحدود من توسع الإنتاج الرأسمالي هي التي تحدد منطق الضرورة في زوال أنماط الإنتاج السابقة له والمتعايشة معه، في ظل سيطرته في البنية الاجتماعية الرأسمالية، فإن البنية التي تحدد الطابع المحدود من توسع الإنتاج الكولونيالي هي التي تحدد منطق التأبد في تجدد هذه الأنماط من الإنتاج السابقة للرأسمالية المتعايشة مع نمط الإنتاج الكولونيالي في ظل سيطرته في البنية الاجتماعية الكولونيالية. في هذا الضوء بالذات يجب النظر إلى ما يطرأ على هذه البنية، في حركة تجدد علاقات الإنتاج فيها، من هدم جزئي ومحدود لأنماط الإنتاج السابقة للرأسمالية. فالحركة المحدودة من عملية الهدم هذه ليست في تناقض مع منطق التأبد في التجدد المستمر لأنماط الإنتاج هذه، بل هي تؤكده، لأنها تتم في إطاره وعلى أساس من وجوده في منطق التوسع المحدود نفسه للإنتاج الكولونيالي، أي إنها تجد في هذا المنطق بالذات حدودها البنيوية؛ إنّ العلاقة الكولونيالية التي تمنع، في تحديدها تكون علاقات الإنتاج الكولونيالية، تكون البورجوازية كبورجوازية رأسمالية، وتحدد بالتالي ضرورة تكونها وتطورها الدائم كبورجوازية كولونيالية، هي التي تمنع الإنتاج الكولونيالي من أن يتحرر في قضائه على مختلف أنماط الإنتاج السابقة للرأسمالية المتعايشة في كنف سيطرته، وهي التي تحدد له شكلاً من التطور التبعي يقوده إلى الحفاظ على تجدد هذه الأنماط من الإنتاج، في عجزه البنيوي عن القضاء عليها. فعملية التجدد هذه لا تخضع إذن، في إمكانها النظري وفي تحققها التاريخي الفعلي، لمنطقها الداخلي بقدر ما هي تخضع للمنطق الداخلي لتطور الإنتاج الكولونيالي نفسه، في تجدد بنيته بعلاقة تبعيتها للامبريالية. أو قل بشكل آخر، إنّ المنطق الداخلي لتطور الإنتاج الكولونيالي، من حيث هو منطق توسع محدود، هو الذي يؤمن تحقق تلك العملية من تجدد أنماط الإنتاج السابقة للرأسمالية، حسب منطقها الداخلي نفسه. معنى هذا أن علاقات الإنتاج السابقة للرأسمالية تجد في بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية شرط بقائها وإمكان تجددها، فهي، اذن، في حركة تجددها التاريخي، وليدة تجدد هذه العلاقات الكولونيالية، أي إنها، بتجددها في هذا الإطار، نتاج تاريخي من تطور الإنتاج الكولونيالي نفسه (25) .

وهنا أيضاً نلمس وجهاً آخر من ذلك الاختلاف البنيوي بين منطق الإنتاج

الكولونيالي ومنطق الإنتاج الرأسمالي.

قلنا: إنّ بقاء علاقات الإنتاج السابقة للرأسمالية في إطار علاقات الإنتاج الرأسمالية سائر إلى زواله، بحكم منطق الإنتاج الرأسمالي نفسه، من حيث هو منطق توسعه غير المحدود. فزمان تجدد العلاقات الأولى ليس إذن، من زمان تجدد العلاقات الثانية ولا ينتمي إليه، وإن كان في علاقة تعايش معه. وما علاقته هذه به سوى علاقة الماضي بحاضر يتخطاه، فما بقي في البنية الرأسمالية من علاقات إنتاج سابقة لها ليس من زمان حاضرها، بل من زمان ماضيها، وهو فيها من بقايا زمان ينقرض.

أما الوضع في البنية الكولونيالية، فعلى عكس ذلك، إذ إنّ زمان تجدد هذه العلاقات السابقة من الإنتاج لا يتحدد، في بنيته التاريخية، أي في حضوره في زمان تجدد علاقات الإنتاج الكولونيالية، كزمان تجدد لعلاقات إنتاج سابقة للإنتاج الكولونيالي بقدر ما يتحدد كزمان تجدد لعلاقات إنتاج سابقة للإنتاج الرأسمالي. فهو إذن، في تلك البنية، ليس غريباً عن زمان تجدد علاقات الإنتاج الكولونيالية، بل هو منه، كما أنه ليس معه في علاقة هي علاقة حاضر البنية بماضيها، بل في علاقة متميزة يتجدد فيها حاضر البنية بشكل يسمح فيه دوماً بتجدد ماضي البنية ويولده، لعجزه عن تخطيه، فيستمر ماضي البنية حياً في علاقة تعايشه مع الحاضر، ويصير من زمان البنية زماناً يتجدد في حاضرها بتجدد هذا الحاضر نفسه. هذا التعقد في بنية زمان البنية الكولونيالية يجد أساسه في منطق التوسع المحدود للإنتاج الكولونيالي. فحركة تجدد تلك العلاقات من الإنتاج السابقة للرأسمالية ترتسم، في إمكان تأبدها، في هذا المنطق بالذات، بالشكل الذي ترتسم فيه، في ضرورة زوالها وانقراضها، في منطق التوسع غير المحدود للإنتاج الرأسمالي.

لذا، كان من الخطأ القول: إنّ تلك العلاقات من الإنتاج هي، في بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية، بقايا ماض ينقرض، فهي، بالعكس، جزء مكوِّن من هذه البنية يتجدد بتجددها، ويقوم، في تأبده فيها، على أساس من حركة تجددها. إنّ النظرة التجريبية إلى واقع تفكك تلك العلاقات من الإنتاج السابق للرأسمالية في البنية الاجتماعية الكولونيالية هي التي تقود إلى هذا الخطأ النظري لأنها تستند في أساسها الضمني إلى وضع الإنتاج الكولونيالي في علاقة تماثل بنيوي مع الإنتاج الرأسمالي، وتقيس منطق الأول على منطق الآخر، فيظهر مثله في شكل منطق من التوسع غير المحدود. في ضوء هذا المنطق التجريبي من التماثل، تنفصل حركة تفكك تلك العلاقات عن الإطار البنيوي لتحققها التاريخي، أي عن تحققها في إطار منطق

التوسع المحدود للإنتاج الكولونيالي الذي يرسم حدودها البنيوية بشكل تتحقق فيه بالضرورة، في إطار علاقات الإنتاج الكولونيالية، على أساس من نقيضها، وبالتالي على أساس من تأبد تلك العلاقات السابقة من الإنتاج نفسها.

إذا كان هذا هكذا، وكان منطق التوسع المحدود للإنتاج الكولونيالي يتضمن منطق التأبد في تجدد أنماط الإنتاج السابقة للرأسمالية، فإن علاقة التعايش في البنية الكولونيالية بين نمط الإنتاج الكولونيالي وبين هذه الأنماط تتحدد إذن، كعلاقة توالد مستمر متبادل، في الإطار البنيوي الذي ترسمه سيطرة نمط الإنتاج الكولونيالي. في هذا الإطار، يتحدد الوضع الطبقي لفئات البورجوازية الصغيرة، أو للفئات الاجتماعية الواقعة بين الطبقتين الرئيسيتين في البنية الكولونيالية، بشكل يظهر فيه طابع ثباته البنيوي، على نقيض ما هو عليه في البنية الرأسمالية الامبريالية. فالميزة الأساسية للبورجوازية الصغيرة الكولونيالية يكمن في هذا الثبات البنيوي في وضعها الطبقي، أكثر منها في تضخم حجمها العددي، لأن تضخم الحجم منها ليس في واقعه سوى نتيجة يولدها باستمرار ثبات وضعها الطبقي الذي هو، في النهاية، وليد منطق التأبد في تحددها الطبقي. وهذا المنطق بالذات هو الذي يمنعها من أن تسير، في منطق صيرورتها الطبقية، في خط الانحدار الضروري الذي يحدده منطق التطور الامبريالي للرأسمالية، إلى «بروليتاريتها»، أي إلى تحول فئاتها الواسعة إلى أجراء.

لا شك في أن الرأسمالية، هي أيضاً، تولد، بشكل تناقضي، في تطورها الاحتكاري نفسه، فئات بورجوازية غير احتكارية يرتبط مصيرها بمصير الاحتكارات، وتتطور، في خضوعها المستمر لسيطرة البورجوازية الاحتكارية، بهذا التطور الاحتكاري المتزايد نفسه للرأسمالية. لكن هذا الواقع الفعلي المتناقض لا ينفي المنطق العام للتطور الرأسمالي، من حيث هو منطق التوسع غير المحدود الذي يتضمن بالضرورة منطق القضاء على مختلف أنماط الإنتاج السابقة له. فالتطور الرأسمالي إذن، يسير، في ميله العام، في هذا الخط الذي يرسمه منطقه الداخلي. وفي ضوء هذا المنطق بالذات يتحدد الوضع الطبقي للفئات المتوسطة التي، وإن هي كانت تتجدد، أو تتولد، في جزء منها، في صيرورتها الطبقية كفئات واقعة بين الطبقتين الرئيستين، فإنما هي، في البنية الرأسمالية، تتجدد، أو تتولد، في إطار هذا المنطق العام للتطور الرأسمالي الذي يرسم بروليتاريتها كأفق ضروري لصيرورتها الطبقية. وهنا يكمن الاختلاف بين وضعها الطبقي في البنية

الرأسمالية ووضعها الطبقي في البنية الكولونيالية. فإذا كان الثبات البنيوي ميزة أساسية لوضعها الطبقي في هذه البنية، فهو ليس كذلك في البنية الرأسمالية. ونقصد بالثبات البنيوي هنا وضعاً طبقياً خاصاً تتحول فيه هذه الفئات من البورجوازية الصغيرة، بشكل محدود، إلى أجراء، في إطار هذا المنطق العام لتطور الإنتاج الكولونيالي الذي يرسم، في حركته المحدودة ببنيته التي تحددها بنية العلاقة الكولونيالية، حركة التأبد في تجدد البورجوازية الصغيرة كأفق ضروري لصيرورتها الطبقية. فالإنتاج الكولونيالي، بسبب من استحالة صيرورته إنتاجاً رأسمالياً، يسد على فئات هذه البورجوازية الصغيرة أفق تحولها إلى بورجوازية رأسمالية، ويمنع في الوقت نفسه تحقق منطق «بروليتاريتها»، بسبب من عجزه، في تطوره، عن القضاء على علاقات الإنتاج السابقة للرأسمالية، فيشل بهذا حركة التفارق في صيرورتها الطبقية، ويجعلها تتحرك، في تجددها الدائم، في إطار ثباتها البنيوي، أي في إطار ثبات بنيتها الطبقية.

ليس في هذا القول منا أي نفي لما يطرأ على فئات هذه البورجوازية الصغيرة، أو على بعض منها، من تدهور لواقعها المعيشي الذي قد يكون في بعض الحالات أسوأ من الواقع المعيشي نفسه للطبقة العاملة، فهذا القول لا يتضمن وصفاً لهذا الواقع التجريبي، بل تحديداً نظرياً، أو على الأصح، محاولة للقيام بتحديد نظري للوضع الطبقي لهذه الفئات في بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية، وبالتالي، لمنطق صيرورتها الطبقية في هذه البنية. ثم إننا لا نفهم تلك العملية من «بروليتارية» هذه الفئات على أنها مجرد عملية تدهور لحالتها الاقتصادية في إطار وضعها الطبقي كفئات واقعة في عملية الإنتاج الاجتماعي بين الطبقتين الرئيستين، بل على أنها ـ كما هي في حقيقتها المفهومية ـ عملية تتحول بها إلى أجراء، أي تخرج، أو تتحرر بها من علاقات الإنتاج السابقة للرأسمالية. هذه العملية بالذات هي التي يعجز عن تحقيقها تطور الإنتاج الكولونيالي، بسبب من وقوعه الدائم في علاقة من التبعية البنيوية للامبريالية تمنعه من أن يقوم في منطق تراكمه نفسه، بما يقود إليه بالضرورة منطق التراكم الرأسمالي، في حركته العامة، من القضاء على مختلف علاقات الإنتاج السابقة للرأسمالية. فحركة الصيرورة الطبقية للبورجوازية الصغيرة الكولونيالية تتحدد إذن، في إطار هذا العجز الذي يتميز به الإنتاج الكولونيالي من الإنتاج الرأسمالي، كحركة تأبد في تجددها الطبقي، بشكل يبرز فيه عجزها الجذري عن الخروج من ثبات بنيتها الطبقية، سواء في اتجاه الطبقة المسيطرة (بتحولها إلى بورجوازية

رأسمالية)، أم بوجه خاص ـ وطبيعي ـ في اتجاه الطبقة العاملة (بتحولها إلى أجراء). هذا الثبات البنيوي هو الذي يعطينا التفسير النظري لإمكان تحقق تلك الظاهرة التاريخية الغريبة من وصول البورجوازية الصغيرة الكولونيالية، بامتلاكها سلطة الدولة، إلى موقع السيطرة الطبقية، برغم كونها طبقة غير مهيمنة. فما هو مستحيل في إطار تطور الإنتاج الرأسمالي، بحكم منطق هذا الإنتاج الذي يتضمن بالضرورة منطق القضاء على علاقات الإنتاج السابقة للرأسمالية، وبالتالي منطق تحول الفئات التي تضمها العلاقات هذه إلى أجراء، يصير ممكناً في إطار تطور الإنتاج الكولونيالي، بحكم منطق هذا الإنتاج الذي يتضمن بالضرورة منطق التأبد في تجدد هذه العلاقات من الإنتاج السابقة للرأسمالية، وبالتالي منطق الثبات البنيوي في الوضع الطبقي للفئات التي تضمها العلاقات هذه. غير أن تحقق هذا الإمكان من وصول البورجوازية الصغيرة الكولونيالية إلى السيطرة الطبقية، في شروط تاريخية محددة من حركة الصراع الطبقي، لا يدل على أنها طبقة مهيمنة، بل يدل، بالعكس، على أن ثبات بنيتها في صيرورتها الطبقية يولد عندها ذلك الوهم بإمكان صيرورتها، من حيث هي بورجوازية صغيرة، طبقة مهيمنة، ويولد بالتالي ذلك الوهم بأن لها دوراً تاريخياً يكمن في ضرورة قيادتها حركة التحرر الوطني، أي في القضاء على بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية، أو بتعبير آخر، على علاقة التبعية للامبريالية. لكن منطق الواقع غير منطق الوهم، وإن كان هذا يجد في ذاك أساسه المادي. فالبنية الطبقية من هذه البورجوازية الصغيرة ثابتة بثبات بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية، وهي منها نتاج تاريخي تتولد بها وتتجدد بتجددها. معنى هذا أن بقاء البورجوازية الصغيرة، سواء أكانت في السلطة أم خارجها، مرتبط ببقاء علاقات الإنتاج السابقة للرأسمالية التي تتضمنها، في إطار علاقات الإنتاج الكولونيالية، وتولدها باستمرار في الحركة العامة نفسها التي تتجدد فيها بتجدد العلاقات الأخيرة هذه. ليس من الغريب إذن، بل من الطبيعي أن تتخذ هذه البورجوازية الصغيرة، عند استلامها السلطة، إجراءات تهدف منها إلى إيجاد ـ أو ترسيخ ـ القاعدة الاقتصادية لسيطرتها الطبقية، كمحاولتها مثلاً تعميم الإنتاج الزراعي الصغير بتفتيتها ملكية الارض، (وهنا تكمن الميزة الرئيسية لإصلاحها الزراعي)، أو محافظتها، في حقل التجارة والصناعة، على القطاع الخاص، في إنشائها قطاع الدولة نفسه، بشكل تضرب فيه قاعدة السيطرة الاقتصادية للبورجوزية الكولونيالية التقليدية من غير أن تقضي عليها تماماً، أي بشكل تسمح فيه بتطور القطاع الأول في حدود يرسمها له القطاع

الثاني، من غير أن يكون هذا عائقاً لذاك، ومن غير أن يسير تطور العلاقة بين القطاعين في أفق ضرورة زوال الأول فيهما. فطبيعة هذه العلاقة، في ظل سيطرة البورجوازية الصغيرة الكولونيالية، تقضي بضرورة الحفاظ على علاقات من الإنتاج تولد باستمرار فئات اجتماعية هي، في إطار الحركة العامة لتطور الإنتاج الرأسمالي، سائرة بالعكس نحو بروليتاريتها الضرورية. وهنا، في ممارسة السيطرة الطبقية بالذات، يظهر الفرق الجذري بين طبقة مسيطرة هي بالفعل طبقة مهيمنة، وبين طبقة مسيطرة هي غير مهيمنة: فالأولى تمارس سيطرتها الطبقية في الاتجاه نفسه الذي تسير فيه الحركة العامة لنمط الإنتاج المسيطر في البنية الاجتماعية القائمة، والذي يحددها، في وجودها الطبقي في السلطة كطبقة مهيمنة، أي في اتجاه القضاء على مختلف علاقات الإنتاج السابقة له. وهذا هو المنطق الطبيعي للتاريخ الذي يفرض ضرورة كون الطبقة المسيطرة طبقة مهيمنة. أما الثانية، فهي تمارس سيطرتها الطبقية في اتجاه معاكس للاتجاه الذي تسير فيه الحركة العامة لنمط الإنتاج المسيطر في البنية الاجتماعية القائمة، أي في اتجاه الحفاظ على علاقات الإنتاج السابقة له (26) . وليس هذا المنطق الشكلي منطق التاريخ في حركته الفعلية، ولا يسير التاريخ في عكس منطقه. فوجود هذه الطبقة كطبقة مسيطرة، برغم كونها غير مهيمنة، هو في حد ذاته ظاهرة غير طبيعية، وليس تفسيراً لها قولنا مثلاً إنها استثناء من القاعدة العامة للتاريخ، بل القول هذا، بالعكس، يمنعنا من تفسيرها. إذا كانت صيرورة البورجوازية الصغيرة طبقة مسيطرة، استحالة في منطق التطور التاريخي للإنتاج الرأسمالي، فهي ليست كذلك في منطق التطور التاريخي للإنتاج الكولونيالي، بل هي فيه إمكان، ولا نقول ضرورة، وليس في تحقق هذا الإمكان خروج على ذاك المنطق الذي هو منطقه. معنى هذا أن صيرورة البورجوازية الكولونيالية طبقة مسيطرة تجد في منطق الإنتاج الكولونيالي نفسه مبدأ تفسيرها، لأن هذا المنطق، في تضمنه منطق التأبد في تجدد علاقات الإنتاج السابقة للرأسمالية، يتضمنها بالضرورة كإمكان فيه. فممارسة السيطرة الطبقية لهذه البورجوازية الصغيرة الكولونيالية لا تسير، في حفاظها على علاقات الإنتاج هذه، في اتجاه معاكس للاتجاه الذي تسير فيه الحركة العامة لتطور الإنتاج الكولونيالي بقدر ما تسير في الاتجاه نفسه الذي يرسمه منطق هذا الإنتاج المسيطر في البنية الاجتماعية الكولونيالية. وتوافق هذين المنطقين، منطق سيطرتها الطبقية ومنطق هذا الإنتاج، يفتح في صيرورتها الطبقية أفق تحولها إلى بورجوازية كولونيالية متجددة، عبر عملية

من التفارق الداخلي الطبقي يقود فيها فئات البورجوازية الصغيرة إلى سابق وضعها الطبقي الذي لم تخرج منه أصلاً، والذي يحددها بالضرورة كفئات غير مهيمنة، عاجزة عن القيام بعملية التحويل الضروري لبنية علاقات الإنتاج الكولونيالية. فبهذه العملية الثورية وحدها يتم تحرير هذه الفئات الاجتماعية من أسر علاقات الإنتاج السابقة للرأسمالية. إنّ البورجوازية الصغيرة الكولونيالية عاجزة عن أن تقوم بهذه العملية من تحررها الطبقي، حتى في شروط تحولها إلى طبقة مسيطرة، لأن منطق سيطرتها الطبقية نفسه، في توافقه مع منطق تطور الإنتاج الكولونيالي، يتضمن منطق تحولها إلى بورجوازية كولونيالية متجددة. فهو إذن، منطق من التناقض المأزقي يحكم عليها، في ممارسة سيطرتها الطبقية بالذات، بالخروج من موقع السيطرة الطبقية، ويقودها، بفئاتها الواسعة، إلى خضوعها الضروري للسيطرة الطبقية لهذه الطبقة المسيطرة المتجددة، عبر تلك العملية من تفارقها الطبقي التي يتحول فيها ممثلوها الطبقيون في السلطة إلى الفئة المهيمنة من هذه الطبقة المسيطرة. هذا المنطق من التناقض المأزقي هو الذي يسمح للبورجوازية الكولونيالية المتجددة بأن تمارس سيطرتها الطبقية الفعلية على البورجوازية الصغيرة، وعلى سائر الطبقات الكادحة، باسم هذه البورجوازية الصغيرة نفسها. معنى هذا أن المنطق الطبقي الذي تتحرر به البورجوازية الصغيرة الكولونيالية من السيطرة الطبقية للبورجوازية الكولونيالية المسيطرة هو المنطق نفسه الذي يقودها بالضرورة إلى البقاء في خضوعها المستمر لهذه السيطرة الطبقية. فحركة تجدد البورجوازية الكولونيالية كطبقة مسيطرة هي إذن، نتيجة ضرورية لهذا المنطق من السيطرة الطبقية للبورجوازية الصغيرة الكولونيالية، لأن هذا المنطق، في تحدده، في إمكان تحققه التاريخي، بالقاعدة المادية لحركة التولد المستمر لعلاقات الإنتاج السابقة للرأسمالية، يتحدد بحركة تجدد علاقات الإنتاج الكولونيالية. لهذا السبب يمكننا القول: إنّ الشروط المادية التي تولد، في إطار بنية علاقات الإنتاج هذه، إمكان صيرورة البورجوازية الصغيرة الكولونيالية طبقة مسيطرة، هي نفسها الشروط التي تولد، في حركة تحقق هذا الإمكان التاريخي، ضرورة خروج هذه البورجوازية الصغيرة من موقع السيطرة الطبقية وبقائها في خضوعها المستمر لسيطرة الطبقة المسيطرة المتجددة. ولا مهرب لها من هذا المنطق الذي يرسم في صيرورتها الطبقية هذه الضرورة كأفق لذلك الإمكان، فيجعلها أسيرة مأزق هو مأزق وضعها الطبقي نفسه. فقدرها الطبقي هذا هو قدرها كطبقة غير مهيمنة، وهو بالتالي يدفعها بالضرورة

إلى ربط تحررها الطبقي بتحرر الطبقة المهيمنة النقيضة، أي الطبقة العاملة التي هي معها في طرف واحد من علاقة السيطرة الطبقية القائمة في إطار علاقات الإنتاج الكولونيالية.

خلاصة عامة: الدور التاريخي

للطبقة العاملة في حركة التحرر الوطني

في ضوء ما سبق من تحليل، يتحدد بوضوح دور الطبقة العاملة في حركة الصراع الطبقي داخل هذه البنية من علاقات الإنتاج. والقول: إنّ هذا الدور يكمن في القيام بثورة اشتراكية تقضي على علاقات الإنتاج الرأسمالية، ليس تحديداً نظرياً، إنما هو تكرار لقانون كوني دون تحديد لوجوده المتميز. وتكرار القانون العلمي لا يتضمن إغناء للمعرفة، فالإغناء يكمن في تحديد شكل التميز في الوجود التاريخي الفعلي من القانون الواحد الذي لا وجود له في الواقع الاجتماعي إلّا مميزاً. لذا، كان على الفكر النظري أن يعيد، في كل حالة تاريخية معينة، اكتشاف القانون الكوني الذي يعتمد في استكشافه الواقع. إنّ كونية القانون لا تحيط بالواقع إلّا بمقدار ما تتميز دوماً في وجودها فيه، فهي ليست وحدة تماثل، بل وحدة اختلاف، أو على الأصح، وحدة تخالف. والشكل المميز من وجود ذلك القانون الكوني في البنية الاجتماعية الكولونيالية هو أن على الطبقة العاملة أن تقوم ـ بسبب من تميز منطق الإنتاج الكولونيالي ـ بثلاث ثورات هي في الحقيقة ثورة واحدة: الثورة البورجوازية والثورة الوطنية والثورة الاشتراكية. على الطبقة العاملة أن تقوم، في الثورة الأولى، بما عجزت البورجوازية عن القيام به من هدم جذري لمختلف علاقات الإنتاج السابقة للرأسمالية، وتحقيق لعملية تراكم رأس المال بشكل يجعلها قادرة على أن تكون ما يستحيل عليها أن تصيره، أي أن تكون بالفعل بورجوازية رأسمالية. والعجز هذا ليس فيها صفة طبقية سلبية بقدر ما هو الطابع الموضوعي الخاص ببنية علاقات الإنتاج الكولونيالية. وعلى الطبقة العاملة أن تقوم، في الثورة الثانية، بما عجزت البورجوازية الكولونيالية التقليدية والمتجددة عن القيام به من تحرر وطني يقطع علاقة التبعية البنيوية للامبريالية. وكذلك العجز هذا، هنا أيضاً، ليس من منطق الإنتاج الكولونيالي عرضاً، إنما هو منه ضرورته الداخلية. وعلى الطبقة العاملة، في الثورة الثالثة، أن تقوم بمهمتها الطبقية التاريخية الخاصة بها دون غيرها من الطبقات الاجتماعية، أي بعملية الانتقال إلى نظام الإنتاج الاشتراكي. وحصر هذه المهمة بها لا يعني، بالطبع، نفي تحالفها الضروري مع طبقات وفئات اجتماعية معينة، إنما يشير إلى ضرورة دورها القيادي في هذا التحالف، من حيث هي الطبقة المهيمنة النقيضة.

قلنا: إنّ هذه الثورات الثلاث ثورة واحدة. معنى هذا أن بنية زمان الإنتاج الكولونيالي ليست مركبة، وإن كانت معقدة، أي إنها لا تتكون من أزمنة ثلاثة تترابط في علاقة تتابعية تراكبية، أو في علاقة من التداخل باتت مهمات التحرر الوطني ـ كما يقال ـ في المرحلة الراهنة، لا تنفصل فيها، مثلاً، عن مهمات التحرر الاجتماعي، فالقول بوجود التداخل لا ينفي وجود التعدد في الأزمنة، بل يؤكده. وهو يرصد ظاهرة الحركة التاريخية دون النفاذ إلى منطقها الداخلي، حين يكتفي منها برصد ما وصلت إليه، أي دون التساؤل عن الآلية التي تتحكم فيها. وهو يشير، في الوقت نفسه، إلى التناقض الذي يقع فيه دوماً الفكر التجريبي حين يقتصر، في فهمه التاريخ، على ملاحقة حركة التتابع من ظاهراته. الفكر التجريبي يلهث وراء الأحداث دون التمكن من معانقتها في نظرية تستخرج من الأحداث منطقها الذي تترابط فيه في حقيقتها على غير ما تظهر من تتابعها. لئن كان واقع التاريخ الحديث يدل، في ما يظهر منه لعين الرصد التجريبي، على أن البورجوازية الكولونيالية، سواء التقليدية منها أم المتجددة، قد سارت بالفعل في درب التحرر الوطني والبناء الاقتصادي شوطاً توقفت بعده عند فشلها عن السير في هذا الدرب إلى منتهاه، وأن التداخل بين القضية الوطنية والقضية الاجتماعية صار ضرورة بعد هذا الفشل، فإن الفكر النظري، في رصده منطق التاريخ، يكتشف أن الفشل هذا ليس فشلاً وقع حين حدوثه، فارتبط بأحداث معينة كان نتيجة حدثية منطقية له، أي ليس عرضاً في حركة حدثية، أو إمكاناً منها وقع ـ نعني تحقق ـ بسبب من ارتباط حدثي معين لو لم يكن لما كان هو أيضاً، أو لكان غيره لو كان ارتباطه الحدثي غيره. إنّ هذا الفشل، في حقيقته النظرية، عجز بنيوي يجد أسباب ضرورته في بنية الإنتاج الكولونيالي التي تتحكم فيها بنية العلاقة الكولونيالية. فهو إذن، ضرورة تاريخية قبل أن يصير إمكاناً حدثياً. بهذا المعنى يمكن القول: إنّ حركة التاريخ هي الصيرورة الحدثية لضرورته. فالحدث صيرورة الضرورة في التاريخ إمكاناً متعدداً. الفكر التجريبي يقدس العرض في حركة التاريخ باسم حرية الإمكان فيها وتعدده. أما الفكر النظري ـ أي العلمي ـ فيضع العرض في موضعه من منطق الضرورة الذي يتحكم في هذه الحركة، فيعقلن الإمكان فيها. لذا، قد تختلف أشكال ذلك الفشل باختلاف أشكال ارتباطه الحدثي، إنما واقعه الحقيقي يبقى متأصلاً في ما قبل حدوثه، أي في ضرورة بنيوية هي التي تنتجه حدثاً مرتبطاً بأحداث أو ظروف أخرى ليست منه مبدأ تفسيره، لأنها، مثله، تجد

تفسيرها في تلك الضرورة البنيوية. فتداخل القضية الوطنية والقضية الاجتماعية مثلاً ليس نتيجة حدثية لفشل البورجوازية الكولونيالية في حل القضيتين، وإن كان هذا، في حركة التتابع الزماني، سابقاً لذاك. وهو، لأنه سابق له، يظهر لعين الفكر التجريبي بمظهر السبب، فتنقلب علاقة التتابع الحدثي علاقة سببية تفسر التاريخ وأحداثه. إن الفكر التجريبي يربط الأحداث بشكل يجعل فيه التتابع تسلسلاً سببياً، فيصير الحدث في التاريخ سبباً. والسبب، في الحقيقة، ليس الحدث، بل قانون البنية يتحكم في صيرورتها وفي ما تولده صيرورتها من أحداث هي آثار هذه البنية. إن التداخل بين القضيتين قائم في حقيقته البنيوية، أي في بنية الإنتاج الكولونيالية، قبل أن يكون في حقيقته الحديثة، أي قبل أن يتكشف للوعي السياسي ظاهرة مرئية. بل يمكن القول إن الظاهرة هذه ما كان لها أن تصير حقيقة حدثية لم تجد في تلك البنية شرط وجودها. فآلية زمان الإنتاج الكولونيالي واحدة معقدة لا يصح فيها فصل الثورة التحررية عن الثورة الاشتراكية، لأن الثورتين واحدة. إنّ العلاقة الكولونيالية من حيث هي علاقة تبعية بنيوية هي التي تحدد بالضرورة الثورة التحررية الوطنية، في آليتها الداخلية، كثورة اشتراكية، والعكس بالعكس. ليس على الطبقة العاملة إذن، في ممارستها صراعها الطبقي، أن تقوم بدور طبقي آخر ليس لها، إلى جانب دورها الطبقي الضروري الذي تنفرد به من سائر الطبقات الاجتماعية، أو إضافة إليه. بل على العكس من ذلك تماماً، إنها تقوم بدورها الضروري من حيث هي الطبقة المهيمنة النقيضة، في عملية التحرر الوطني، فيما هي تقوم بدورها الطبقي نفسه في عملية الانتقال إلى الاشتراكية. فدورها الطبقي في الحالتين واحد، تحدده لها بالضرورة بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية، في تحدد هذه البنية بالعلاقة الكولونيالية. هذه هي الحقيقة النظرية الأساسية التي نستخلصها من كل ما سبق من تشعبات بحثنا. فالدور التاريخي للطبقة العاملة في تقويض علاقات الإنتاج الكولونيالية وإرساء القاعدة المادية للاشتراكية هو هو دورها التاريخي في القيام بالثورة التحررية الوطنية بقطعها علاقة التبعية البنيوية للامبريالية، لأن العملية الثورية من هذا القطع ليست في حقيقتها المادية سوى العملية الثورية نفسها من تقوض علاقات الإنتاج الكولونيالية. لكن العملية هذه، كأي ثورة اجتماعية، أي كأي انتقال من نمط إنتاج إلى نمط إنتاج آخر، عملية تاريخية معقدة، تمر بمراحل مختلفة تحددها حركة الصراعات الطبقية. ومن الطبيعي جداً، بل من الضروري أن تختلف مهمات العملية الثورية

هذه باختلاف المراحل التي تمر بها، إلّا أن وجود الاختلاف هذا لا يغير من جوهرها، بل يرسم معالم التعقد في آليتها، من حيث هي عملية تاريخية لا تنحصر في لحظة أو مرحلة واحدة.

والبحث في تمرحل هذه الحركة التحررية هو موضوع مستقل سنعالجه في القسم الثالث من هذه الدراسة.

صيف 1972

ملحق رقم (1)

الاستعمار والتخلف ـ القسم الأول ـ

محاولة في فهم العلاقة الكولونيالية

إن ربط هاتين الظاهرتين ـ الاستعمار و«التخلف» (27) يبدو لنا طبيعياً وضرورياً. لقد اعتدنا، في عملنا السياسي والنظري، أن نجعل من الظاهرة الأولى علة للظاهرة الثانية، وتأصل هذا الربط بين الاثنتين في وعينا إلى حد لم نعد نجد فيه أي ضرورة إطلاقاً للتوقف عند هذه المشكلة، بل لم تعد هذه المشكلة تحثنا على التفكير الجدي ـ أي العلمي ـ فيها، لأنها ظهرت لنا بداهة، فانعدمت بظهورها البديهي كمشكلة. غير أن العقل العلمي يحذر البداهة ولا يقبلها إلّا إذا أثبتت فصارت حقيقة. فالحقيقة العلمية ليست في الظهور بل في الإثبات والتحقيق. وكثيراً ما تكون البداهة، من حيث هي ظهور للحقيقة، مشوهة لها ومخفية لبنيتها. وما اكتفى بالظهور البديهي إلّا عقل كسول خاف أن يسلك طريق الحقيقة واجتنب مخاطرها فشُلَّت بذلك حركته. والظهور إخفاء للحقيقة وإن كان شكلاً من أشكال وجودها. وهنا تكمن خطورته وفعاليته أيضاً. إذا نحن قلنا مثلاً، إن الاستعمار سبب «التخلف» والموجد له، كان قولنا هذا صحيحاً. وصحة هذا القول باهرة الوضوح، وفي ذلك نقطة الضعف في فكرنا. لقد بهرنا وضوح هذا الارتباط السببي بين الاستعمار و«التخلف» إلى حد كاد يعمي به نظرنا. ليس المهم أن تلوك ألسنتنا هذه المقولة، بل أن نتساءل عن كيفية هذا الارتباط وأسبابه البنيوية بين ظاهرتين هما قاعدة مجتمعنا وجوهر تطوره التاريخي. إن المشكلة لا تكمن في تحديد الاستثمار كسبب «للتخلف» بل في تحديد نوعية هذه السببية التي تربط «التخلف» بالاستعمار. وحل هذه المشكلة لا يكون ممكناً إطلاقاً عن طريق تدوين الواقع كما يظهر لنا، بل عن طريق تبديد هذا الظهور وتخطيه نحو جوهر الواقع وبنيته. ولا يكون هذا إلّا بإيجاد الأدوات النظرية التي بإمكانها وحدها أن تعطينا المعرفة العلمية للواقع في صيرورته. هذه الأدوات النظرية هي ما نسميه بالمفاهيم، وهي نتاج للنشاط النظري للفكر. إذا أردنا إذن، أن نفهم «التخلف» فهماً علمياً وجب علينا أن نوجد الأدوات النظرية التي بها يكون هذا الفهم. وبوجه أدق، نود أن نؤكد في مطلع هذه الدراسة على أن فهم «التخلف»، الذي هو واقعنا التاريخي، لا يكون إلّا بإيجاد نظرية «للتخلف». وهذه النظرية العلمية لا يمكن أن تكون إلّا نظرية ماركسية.

فنحن ننطلق في بحثنا هذا من نقطة أساسية، وهي أن الفكر الوحيد الذي بإمكانه أن يعطينا نظرية هذه الظاهرة الشاملة هو الفكر الماركسي. وربما قيل: إنّ في كلامنا هذا «دوغمائية» تتنافى مع الفكر العلمي. ونحن، بالرغم من إيماننا بصحة هذا القول، لا نقدمه كحقيقة ثابتة، بل كفرضية لا تصير حقيقة إلّا إذا أثبتت، أو بتعبير أدق، كمنهج للتفكير عليه أن يثبت صحته بإنتاج تلك المعرفة النظرية «للتخلف».

قلنا: إنّ الفكر الماركسي هو الفكر الوحيد الذي بإمكانه فهم ظاهرة «التخلف». إن حركة إثبات هذا القول ليست حركة شكلية، بل هي حركة نشأة هذا الفكر الماركسي وتكونه، انطلاقاً من النظر في هذه الظاهرة المعقدة «للتخلف» والامبريالية. إن ولادة الفكر الماركسي عندنا، أو بتعبير أصح، إن ولادة فكرنا الماركسي يجب أن تتحقق ضمن عملية معالجة هذه الظاهرة التاريخية. وهذا شرط رئيسي، بل ضرورة مطلقة لتحقيق هذه الولادة، لأن عملية فهم «التخلف» هي عملية ولادة فكرنا الماركسي. وهذه القضية من أهم القضايا النظرية، بل بلا مبالغة، أهم قضية نظرية تعترض تطور الماركسية عندنا. لذلك رأينا من الضرورة أن نبدأ هذه الدراسة ببعض الملاحظات المنهجية.

إذا أردنا أن نحرر فكرنا ونجعله خلاقاً، أي قادراً على أن ينتج معرفة علمية، وجب علينا القيام بما يمكن تسميته بثورة منهجية. ونقصد هنا بالمنهج كيفية حركة الفكر في اعتباره الواقع موضوعاً له. لقد اعتدنا أن ننظر إلى الواقع، واقعنا، من خلال فكر متكون، هو الفكر الماركسي، نحاول تطبيقه على هذا الواقع بشكل ينسجم معه، وفي الوقت ذاته، بشكل يحافظ على أمانتنا لهذا الفكر المتكون الذي تبنينا. والصعوبة في هذا النهج كانت تكمن في محاولتنا التوفيق بين الأمانة لهذا الفكر والانسجام مع الواقع، أي معرفته العلمية. ووجدنا الحل لهذه الصعوبة في نظرية التطبيق.

إذا نظرنا بدقة إلى هذا المنهج التطبيقي رأينا أن المنطلق في معالجة الواقع هو الفكر المتكون، لا الواقع في جدته وتعقده. وهنا يكمن خطأنا المنهجي الرئيسي، لأن تطبيق الفكر المتكون على الواقع الجديد لا يمكن أن يؤدي في نهاية الأمر إلى معالجة هذا الواقع نظرياً، أي إلى معرفته، بل إلى إدخاله بالعنف في قوالب الفكر المتكون المحددة، فأما أن تكون نتيجة عملية التطبيق صهراً للواقع التاريخي الجديد في قوالب الفكر المتكون وتماثلاً معه، وبذلك تكون قد انعدمت صيغة الجدة الرئيسية في هذا الواقع، ونكون قد أنتجنا جهلاً له لا معرفة، فتكون نتيجة عمليتنا أن

أثبتنا عكس ما نريد إثباته، أي عدم مقدرة هذا الفكر على استيعاب واقعنا التاريخي. والحقيقة غير ذلك، فالفشل في فهم واقعنا التاريخي ليس فشل الفكر الماركسي، بل فشل نظرية التطبيق في فهم هذا الواقع وهذا الفكر معاً. ونظرية التطبيق في جوهرها مثالية وتجريبية: فهي مثالية لأنها تفترض تماثل الفكر والواقع، وتجريبية لأنها تفترض تماثل الواقع على اختلاف حدوده الزمانية والمكانية وتفارقها. وهي بهذا تتباين مع المنهج الماركسي العملي والنظري وتبتعد عنه. فإذا كنا نريد فعلاً أن ينشأ عندنا ولنا فكر ماركسي صحيح قادر على النظر إلى الواقع نظرة علمية، فعلينا ألّا ننطلق من الماركسية كنظام فكري متكون نحاول تطبيقه على واقعنا، بل علينا أن ننطلق من واقعنا في حركته التكوينية. وهذا الانطلاق هو حركة تفكير في هذا الواقع التاريخي بالذات لا تتردد مطلقاً في أن تضع موضع التساؤل أسس فكرنا المتكون وضعاً منهجياً كي يكون بإمكان فكرنا أن يتكون كفكر ماركسي. إنّ وضع فكرنا الماركسي المتكون موضع التساؤل هو الطريق الوحيد لتكون فكرنا الماركسي.

وهنا لا بد لنا من أن نوضح نقطة ربما دعت إلى الالتباس: إنّ هذا النقد للفكر المتكون لا يقوم باسم فكر آخر مناهض له، أو باسم الرجوع إلى ما يسمى بفكرنا الأصيل، بل باسم الماركسية بالذات. والماركسية هي الفكر الوحيد الذي بوسعه أن يقوم بعملية النقد الذاتي بلا أي خوف، لأن النقد الذاتي هو القوة الدافعة لتطوره وحيويته، بل فلنقل: إنه يكون الشكل الرئيسي لتطوره. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، لا بد من الملاحظة أن عملية النقد هذه ليست عملية شكلية بل هي هي حركة التفهم النظري لواقعنا التاريخي. فمدى نجاحها مرتبط بمدى نجاح عملية إنتاج النظرية الماركسية «للتخلف».

إذا وعينا هذا المنهج ومنطلقه الجديد: (من الواقع إلى الفكر في حركة نقد للفكر المتكون هي بناء للفكر الذي يتكون)، زال تخوفنا من لجوئنا إلى ماركس بالذات لمحاولة فهم الاستعمار و«التخلف»، حتى وإن ظهر لجوؤنا هذا إلى ماركس تناقضاً مع منهجنا.

وهذا التناقض على كل حال حاصل هنا، لأننا، من ناحية، لا يمكننا أن نفهم ماركس، الذي نود الانطلاق منه لفهم «التخلف»، إلّا من خلال الواقع «التخلفي». ومن ناحية أخرى، لا يمكننا أن نفهم هذا الواقع «التخلفي» إلّا من خلال الفكر الماركسي. أي بعبارة أخرى، إنّ فهم ماركس، كمنطلق لفكرنا، لا يكون إلّا بفهم واقع «التخلف»، وفهم هذا لا يكون إلّا بفهم

ذاك، فوجود الأول يفترض وجود الآخر، والعكس بالعكس. وهذا التناقض الذي يظهر كحلقة مفرغة ليس تناقضاً شكلياً بل تناقضاً ديالكتيكياً، حركة تطوره ليست سوى عملية النضال من أجل إنتاج نظرية ماركسية «للتخلف» أي من أجل إيجاد حل نظري ـ عملي «للتخلف». فالتناقض بين هذا الفكر وهذا الواقع، في شكل العلاقة بينهما، موجود فعلاً ونحن نقبله. فهو تناقض واقعي، لا منطقي شكلي، وهو القوة الفعلية في عملية إنتاج الماركسية «للتخلف»، أي في علمية ولادة فكرنا الماركسي.

لن نطيل الكلام بالتوسع في هذه النقطة المنهجية، على أهميتها. ولنرجع إلى نقطة البدء في دراستنا كي نحاول دعمها والتهيئة لقبولها.

قلنا: إنّ الجديد في منهجنا، على قدمه، هو في منطلقه، أي الواقع لا الفكر المتكون. والطريف في الأمر هو أن منطلقنا هذا هو منطلق ماركس بالذات، ونحن لا نعدو التشبيه أو التقليد في محاولتنا. إنّ فكر ماركس تكون في أساسه انطلاقاً من نظر ناقد في نظام الإنتاج الرأسمالي. فهو قبل كل شيء فكر غربي، أي فكر تفهَّم، في حركة بنائه وتكامله، واقعاً تاريخياً معيناً هو الواقع الرأسمالي الغربي. وبتعبير آخر؛ يمكننا القول بأن فكر ماركس، ومن ثم جهاز المفاهيم الأساسية للماركسية هما، دون شك، نتاج مباشر للتجربة التاريخية الغربية الخاصة.

وهنا علينا أن نلاحظ أن هذا التحديد التاريخي لنشأة الفكر الماركسي وتكون أسسه الرئيسية لا ينفي مطلقاً عن هذا الفكر صفة الكونية (universalité) فيه، كإمكان وكواقع فعلي. فكونية هذا الفكر تكمن في كونه تحليلاً علمياً لظاهرة تاريخية محددة خاصة بالغرب: الرأسمالية. ذلك أن وجود الكونية دائماً مميَّز (spécifiée) والتميُّز (spécificité) شرط أساسي لوجود الكونية. وهذا المبدأ النظري الأخير من أهم المبادىء النظرية الماركسية، إن لم يكن أهمها. ونحن في طريقة فهمنا هذه لفكر ماركس، وفي تحديدنا التاريخي لنشأته ولتكونه إنما نخضعه لمبدأ أساسي من مبادئه النظرية، يفرض علينا إطلاقاً وبالضرورة رفض كل محاولة لتطبيق هذا الفكر على واقعنا. فالمحاولة التطبيقية، كما قلنا، تؤدي بنا حتماً إلى الفشل في فهمه وفي فهم واقعنا. زد على ذلك أن هذه المحاولة ترتكز في أساسها على جهل وإنكار للمبدأ الماركسي الذي أشرنا إليه: وجود الكونية المميز. إن منهجنا إذن، في إخضاع فكر ماركسي للمبادىء الماركسية منهج ماركسي بحت، ونحن لم نصل إلى هذه الضرورة المنهجية إلّا من خلال محاولتنا معالجة ظاهرة «التخلف» التاريخية.

كما أن علينا أن نلاحظ أيضاً، أن هذه الضرورة المنهجية تبدو كأنها سابقة للعملية النظرية لفهم «التخلف» مع أنها في الواقع نتاج ضروري مباشر لهذه العملية. وبمعنى آخر، إذا كان إخضاع فكر ماركس لنقد الواقع التاريخي «للتخلف» شرطاً أساسياً لإنتاج فكر ماركسي قادر على فهم هذا الواقع، فهذا الشرط، وإن كان، منطقياً، سابقاً لعملية معرفة «التخلف»، فهو في الحقيقة نتاج لعملية هذه المعرفة. ونحن إن لم نكن قد وعينا بعد ضرورة هذا الشرط المنهجي، فلأننا لم نع القيمة العملية لضرورة المعرفة النظرية «للتخلف». وفقدان وعينا لضرورة هذه المعرفة النظرية له مدلوله التاريخي الكبير. إن السبب الرئيسي في عدم إنتاجنا للنظرية الماركسية «للتخلف» راجع قبل كل شيء إلى أننا لم ندرك بعد، في عملنا السياسي، أي في نضالنا ضد «التخلف»، أو بتعبير أدق، في نضالنا الطبقي ضمن إطار «التخلف»، ضرورة تلك النظرية. إن عملنا السياسي، أي نضالنا الطبقي، لم يفرض علينا بعد ضرورة إنتاج هذه النظرية. هذه الظاهرة لا بد أن تضيء لنا شكل عملنا السياسي، أي شكل وجود النضال الطبقي عندنا، وأن تدفعنا إلى مصارحة أنفسنا بشكل علمي بعيد عن كل تفاؤل ديماغوجي، لأن الحقيقة العلمية وحدها مصدر التفاؤل الصحيح، بأن عملنا السياسي لم يبلغ تلك المعرفة النظرية. وبتعبير أدق، إن عملنا «السياسي» عليه أن يصير سياسياً، وذلك في حدود «التخلف». هذا التحديد لعملنا السياسي كعمل لا سياسي يعكس مباشرة واقنا الطبقي المميز. لذلك يمكننا القول بأن عدم وجود نظرية ماركسية «للتخلف» هو في حد ذاته ظاهرة رئيسية من ظاهرات «التخلف»، لا يمكن فهمها إلّا بفهم «التخلف».

وهنا نرجع إلى نقطة انطلاقنا الأولى: إنّ التحليل العلمي لظاهرة «التخلف» يجب أن يعتبر كمحاولة لتكوين فكر ماركسي يتحدد كنقد «للتخلف». إذا كانت معرفة «التخلف» نقداً للفكر الماركسي المتكون، فنقد هذا الفكر إنتاج لفكر ماركسي يتكوّن ويتكونن (s'universalise) في عملية نقد «للتخلف» هي ثورة عليه. إن عملية إنتاج الفكر الماركسي كنقد «للتخلف» هي إذن، عملية ثورية قبل أن تكون نظرية. أو فلنقل بتعبير أدق، إن العملية الثورية حركة واحدة تناقضية تستوي على صعيدين رئيسيين مختلفين: صعيد عملي وصعيد نظري، وكل صعيد يحدد الآخر وهو بدوره محدد به ضمن الحركة الواحدة. وهذا الارتباط البنيوي بين الصعيدين يكفل للعمل النظري الابتعاد عن التأمل الميتافيزيقي المجدب، ويوجهه نحو الهدف الثوري لكل عمل الذي هو تحويل الواقع. فالعمل النظري إذن، في بنيته وأساسه

وهدفه، عمل ثوري طالما هو غير منفصل عن الحركة الشاملة الثورية لتحويل الواقع. فهو يفقد ثوريته، أي يصبح تأملاً، إذا انفصل عن الحركة الثورية، أي إذا لم يعد المقصود منه تحويل الواقع. لذلك كانت عملية إنتاج نظرية «التخلف» عملية ثورية، لأن هذه النظرية تتحدد هنا كنظرية للعمل الثوري، أي كنظرية الثورة على «التخلف» داخل الحركة التاريخية للتطور البنيوي «للتخلف».

إن محور إنتاج فكر ماركسي عندنا هو إنتاج نظرية «للتخلف» ضمن حركة نقدنا له، أي ضمن حركة عملنا الثوري كنضال طبقي مميز. إن الفكر النظري ينبني في حركة تحويل ثوري للواقع لا في معزل عن هذه الحركة وعن هذا الواقع. وهو لا بد إذن، أن يعكس في بنيته بنية الحقل التاريخي الذي فيه ينبني. لذلك كان الاختلاف ممكناً ضمن الوحدة الفكرية نفسها بين الفكر الماركسي الذي نحن في صدده وبين فكر ماركس بالذات. وهذا الاختلاف لا يعني مطلقاً بالضرورة تناقضاً أو تنافياً متبادلاً، بل هو الشكل الوحيد لوجود الوحدة في شمولها وكونيتها كوحدة تاريخية محددة. بعد هذه الملاحظات المنهجية السريعة التي رأيناها ضرورية، سنحاول البدء بمعالجة مشكلتنا. ومحاولتنا هذه، لا بد أن يكون لها الحق في الخطأ قبل قول الصواب.

* * *

إذا أردنا فعلاً أن نفهم ظاهرة «التخلف»، لا بد لنا أن ننطلق في بحثنا من العلاقة الكولونيالية كعلاقة إنتاجية أساسية بين نظامي إنتاج مختلفين، أي كعلاقة سيطرة بين نوعين من البلدان مختلفين في بنيتهما الاجتماعية. إن التحديد النظري للعلاقة الكولونيالية ولحركة تطورها التاريخي شرط أساسي لتحديد «التخلف» نظرياً. إن الارتباط بين الكولونيالية و «التخلف» ليس ارتباط تتابع زماني فقط، بل هو قبل كل شيء ارتباط بنيوي. إن التأكيد على التتابع الزماني، مع إهمال العلاقة البنيوية، يؤدي مباشرة إلى فهم خاطىء يفصل بين هاتين الظاهرتين ويجعل كل واحدة منهما خارجة عن الأخرى، وبذلك يستحيل فهم علاقة السببية بينهما، إلّا إذا أردنا أن نفهم السببية بشكل تجريبي ميكانيكي يبعدنا كثيراً عن الواقع التاريخي الذي نحن بصدده: ليست الكولونيالية سبباً «للتخلف» لأنها سابقة له زمانياً بل لأن لها معه ارتباطاً بنيوياً يجعلها تسببه، أي تنتجه باستمرار بحركة صيرورتها بالذات. والصعوبة ليست في التأكيد على وجود ارتباط بنيوي بين هاتين الظاهرتين، بل في تحديد شكل هذا الارتباط تحديداً علمياً. إن

الصعوبة تكمن في تحديد نوع السببية الخاص الذي يربط بين الكولونيالية و«التخلف».

إذا كان فهم العلاقة الكولونيالية شرطاً لفهم «التخلف»، وجب علينا أن ننطلق من ماركس، لأن في مؤلفات ماركس، وخصوصاً في كتاب «رأس المال»، ملاحظات قيمة، ربما ساعدتنا على معالجة مشكلتنا.

وهنا نتوقف لنقوم بملاحظة هامة تتعلق بطريقة قراءتنا لماركس. إن ماركس لا يعالج مشكلة الكولونيالية كمشكلة قائمة بذاتها، بل هو يتطرق إليها بشكل عرضي تفرضه عليه ضرورة دراسته للرأسمالية. إن الهم النظري الرئيسي لماركس هو تحديد القوانين العلمية لتطور الرأسمالية التاريخي. فهو إذن، لا يتعرض للكولونيالية إلّا لتوضيح بعض الوجوه في تطور الرأسمالية. وبعبارة أخرى، إن ماركس يبحث في الكولونيالية من وجهة نظر الرأسمالية. أما نحن، فلا بد لنا أن نعالج المشكلة من وجهة نظر مختلفة تماماً، أي من وجهة نظر الكولونيالية لا الرأسمالية. إن سيرنا النظري في هذه المشكلة معكوس إذن، بالنسبة لسير ماركس النظري. فنحن لا نعتمد، في بحثنا هذا، على ماركس، ولا نتطرق بالتالي إلى التكلم عن الرأسمالية إلّا بمقدار ما يساعدنا ذلك على فهم الاستعمار و«التخلف». فخط فكرنا في أبعاده لا بد إذن، أن يتقاطع مع خط ماركس الفكري، ولا بد أن يكون بين الخطين نقطة التقاء. إلّا أن اتجاه البحث مختلف لأنه يهدف إلى واقع مختلف. ومع أن واقع الكولونيالية واحد، إلّا أنه يختلف باختلاف وجوده التاريخي. فهو في البلد المستعمر «المتخلف» غيره في البلد الرأسمالي الاستعماري. وهذا الاختلاف في واقع الكولونيالية يؤدي بالضرورة إلى اختلاف في النظر إليه. لذلك كان الاختلاف بين ماركس وبيننا، حول مشكلة الكولونيالية، ممكناً. بل هو حاصل بالضرورة إذا ما حافظنا على شيء من الدقة العلمية في عملية تفكيرنا. إلّا أنه تعميق وتوحيد أكثر منه تناقضاً وتخطياً (28).

إن ماركس ومن بعده لينين، يعتبر الكولونيالية بشكلها العام ضرورة تاريخية لتطور الرأسمالية ذاتها. بل هو ـ إذا صح القول ـ ينظر إليها كضرورة تاريخية منطقية في الوقت ذاته. معنى ذلك أن الرأسمالية في حركة تطورها التاريخي، تميل بالضرورة إلى التوسع اللانهائي، إن عن طريق الاستعمار المباشر للبلدان الخارجة عن نطاقها، أو عن طريق السوق الخارجية كسوق عالمية لها. وهذا الميل التوسعي هو ضرورة ملازمة لحركة صيرورتها، وعدم تحقيق هذه الضرورة في بعض الظروف بشكل ملائم لا ينفي مطلقاً وجودها، بل يوضح بشكل خاص كيف أن تطور الرأسمالية في هذه

الظروف يعجز عن تحقيق ضرورته المنطقية الواقعية هذه، كما كانت الحال في ألمانيا. وهنا يكمن السبب الرئيسي للحروب الامبريالية.

لقد حدد لنا ماركس الأسباب التي دفعت الرأسمالية بالضرورة إلى تطورها الكولونيالي، لكنه لم يحدد لنا، بل لم يتساءل مطلقاً عن الأسباب التي أتاحت لضرورة التطور الكولونيالي للرأسمالية أن تتحقق فعلياً. هذا الأمر طبيعي جداً في منطق تفكير ماركس وفي منطق نشأة هذا التفكير وتكونه، لأن البحث عن هذه الأسباب الأخيرة كان لا بد أن يؤدي بماركس إلى ضرورة تحليل البنية الاجتماعية الاقتصادية للبلدان التي استُعمرت، وخصوصاً في علاقتها التاريخية مع البنية الرأسمالية. ولم يكن لماركس أن ينحو هذا المنحى الفكري لأن همه الرئيسي انحصر في تحليل الرأسمالية، ولأن ـ وهذا هو السبب الأهم ـ التطور النظري لهذا التحليل لم يكن يفرض مطلقاً معرفة قوانين تطور البنية الاجتماعية الاقتصادية للبلدان المستعمرة. إن تطور النظرية له ضرورته، وهو يخضع لمنطق داخلي لا علاقة له بالإرادة الفردية. وهذا لا يعني مطلقاً فصله عن الواقع واستقلاله التام عنه، بل بالعكس، إنه، في حدود استقلاله النسبي محدد بما يمكن تسميته بالحقل الفكري، أي بمجال نشاط الفكر الذي هو الواقع التاريخي في بنيته وصيرورته. لم يكن لنظرية الرأسمالية، في حركة تكوّنها، وبالشكل الذي أنتجها ماركس، أي إمكانية واقعية لتأخذ في الاعتبار بنية البلدان المستعمرة في تميُّزها، لأن ذلك لم يكن ضرورياً لتكوّنها. وسبب هذه الاستحالة النظرية ليس نظرياً بل هو تاريخي. لأن الرأسمالية في حركة توسعها الكولونيالي وتوحيدها لأول مرة في تاريخ العالم، كانت القوة المحركة للتاريخ، الفاعلة له، وما كانت بقية البلدان إلّا حقلاً للتاريخ تُفعل به لا تفعله. فالرأسمالية إذن، لم تكن تتأثر، في حركة صيرورتها، بتأثيرها في بنية البلدان التي كانت تمتد إليها وتحولها. أو بتعبير أدق، إذا كانت الرأسمالية تُحدث تحويلاً جذرياً في بنية البلدان التي كانت تُخضعها، فالتحويل الذي كان يحدث في بنية الرأسمالية نتيجة لحركة توسعها التاريخية، لم يكن بالمعنى الصحيح تحويلاً، لأنه لم يكن إلّا تحقيقاً تاريخياً للإمكانيات الواقعية لصيرورة الرأسمالية. إن انتقال الرأسمالية، في حركة تطورها إلى مرحلة الاستعمار، لا يمكن اعتباره تحويلاً، بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، في بنية الرأسمالية، لأنه تحقيق لإمكانية تحدد الرأسمالية في جوهرها. فالرأسمالية ليست رأسمالية إذا نزعنا عنها هذه الإمكانية. أما التحويل الذي تحدثه الرأسمالية في بنية البلدان المستعمرة، فلا يمكن اعتباره مطلقاً تحقيقاً لإمكانات تطور هذه البلدان وصيرورتها. بل هو

قبل كل شيء إيقاف لحركة تطورها ضمن منطق صيرورتها الداخلي، وبالتالي تغيير في الخط التاريخي لتطورها، وانعطاف في أفق صيرورتها. إنه انطلاق جديد لتاريخ هذه البلدان على أرض جديدة، ضمن بنية زمانية ـ مكانية جديدة. وما كان لماركس أن ينتبه، في إنتاجه لنظرية الرأسمالية، لبنية هذه الصيرورة، لأن هذه البنية ما بدأت ترتسم وتتحدد في تميُّزها إلّا بعد الحروب التحررية. وطوال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، بقي تطور الرأسمالية يخضع لقوانينه الخاصة به، بمعزل ـ إن صح القول ـ عن صيرورة البلدان المستعمرة، لأن هذه الصيرورة لم تكن، بمعنى معين، إلّا امتداداً لصيرورة الرأسمالية وتطورها الخاص.

أما وعلى أثر الحروب التحررية التي بها دخلت الشعوب المستعمرة حقل التاريخ بعد أن كانته، أي بعد أن صارت تفعل التاريخ بعد أن كانت تنفعل به، صار من المستحيل عزل صيرورة الرأسمالية عن صيرورة البلدان التي تتحرر، وصار من الممكن اعتبار علاقة الصيرورتين، ضمن وحدتهما التناقضية، أي الديالكتيكية، علاقة تحويل متبادل ضمن حركة صراع واحدة. وهكذا بإمكاننا أن نقول: بأن نظرية «التخلف» التي نحن بصددها ضرورة عملية لدفع هذا الصراع، وهي لم تتحدد إمكانيتها إلّا بدخول الشعوب المستعمرة التاريخ. فهي إذن، وجه آخر لنظرية الرأسمالية، أو فلنقل إنها تحديد لوجود الرأسمالية في آثارها (effets) التاريخية.

إلى جانب التحديد العام للاستعمار في جوهره، كضرورة تاريخية لتطور الرأسمالية، نجد في «كتاب الرأسمال» ملاحظات عديدة يعالج فيها ماركس هذه العلاقة الكولونيالية من زوايا مختلفة، ولكن دائماً من خلال حركة الإنتاج الرأسمالي. ونحن لا نريد حصر كل ما كتبه ماركس حول هذا الموضوع بقدر ما نود الاعتماد على بعض ملاحظات هامة تساعدنا على تحديد العلاقة الكولونيالية كعلاقة إنتاج، من وجهة نظرنا الخاصة. وما تحديد هذه العلاقة إلّا محاولة لتحديد صيرورة البلدان المستعمرة في تميزها.

إن العلاقة الكولونيالية تظهر، قبل كل شيء، في تبعية المستعمرات تبعية اقتصادية تامة للبلدان الرأسمالية الاستعمارية. هذا الوجه هو الوجه المعروف من هذه العلاقة الإنتاجية الخاصة. يقول ماركس، في معرض حديثه عن التجارة الخارجية للرأسمالية وضرورتها ما يلي:

«إن الصناعة الميكانيكية، بهدمها عن طريق المزاحمة لليد العاملة الأصيلة (indigène) في الأسواق الأجنبية، تحول هذه إليها. فهكذا كانت الهند مضطرة أن تنتج القطن والصوف... إلخ لبريطانيا العظمى». ثم يتابع قائلاً:

«إنّ تقسيماً جديداً عالمياً للعمل، فرضته المراكز الرئيسية للصناعة الكبرى، يحول بهذه الطريقة قسماً من الكون إلى حقل إنتاج زراعي للقسم الآخر الذي يصير فعلاً حقل إنتاج صناعي». (الرأسمال ـ الكتاب الأول ـ الجزء الثاني ـ ص 131 ـ 132 ـ طبعة فرنسية ـ باريس ـ المطبوعات الاجتماعية. إننا سنعتمد طوال هذه الدراسة هذه الطبعة الفرنسية للرأسمال).

هذا الوجه من العلاقة الكولونيالية معروف جداً، ولا حاجة للتأكيد عليه، غير أننا نود لفت النظر إلى نقطة لا تخلو من الأهمية، خصوصاً بالنسبة للتطور اللاحق لدراستنا. إنّ تقسيم العمل تقسيماً عالمياً يفترض وجود العالم كوحدة عضوية، أجزاؤها، على اختلافها وتباينها، مترابطة ومتداخلة. فمصير كل جزء من هذه الوحدة يتحدد بمصير الكل ويحدده في الوقت ذاته. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، لا بد أن نلاحظ أن هذه الوحدة، وإن كانت تظهر كقاعدة ينطلق منها تطور العلاقة الكولونيالية، هي في الحقيقة نتيجة تاريخية لهذه العلاقة كعلاقة إنتاج، أي إنها نتيجة تاريخية لحركة تطور الرأسمالية. إن الرأسمالية الغربية هي التي وحدت العالم وتاريخه بتوحيدها للسوق الخارجية كسوق لمنتوجاتها الصناعية. إن الرأسمالية الغربية، بربطها صيرورة البلدان المستعمرة بحركة تطورها التاريخي، ربطت في الوقت ذاته صيرورتها بحركة التطور التاريخي لهذه البلدان. فهي قد قيدت تاريخها بتاريخ مستعمراتها حين هي قيدت تاريخ هذه بتاريخها. هذا الترابط الداخلي البنيوي بين الصيرورتين جعل من تاريخ الإنسانية حركة لكل متماسك يصعب فيها العزل والفصل. فإن حدث هذا الفصل فعن ضرورة منهجية أكثر منها واقعية، يفرضه تحديد صيرورة بلد معين داخل هذه الصيرورة الكلية. فوجود الكل شرط رئيسي لحدوث هذا الفصل الذي ليس ممكناً إلّا داخل الكل. لذلك صار من المستحيل تحديد بنية صيرورة البلدان المستعمرة في ذاتها إلّا داخل العلاقة الكولونيالية. وهكذا أصبح ما كان ممكناً قبل هذه العلاقة مستحيلاً بعدها. وهذا هو الجديد في بنية تاريخ هذه البلدان.

إذن، ميزتان للعلاقة الكولونيالية أظهرهما لنا هذا النص لماركس: العلاقة الكولونيالية كعلاقة تبعية اقتصادية، ثم الوحدة التاريخية للعالم كمنطلق لهذه العلاقة وكنتيجة لها.

هناك وجه آخر لهذه العلاقة تعرض له ماركس في كلامه على التجارة الخارجية من غير أن يهدف إلى تحليله في ذاته، وخصوصاً من حيث خطورته البالغة على المستقبل الاقتصادي للبلدان المستعمرة. وهذا الوجه ذو

أهمية كبرى، لأنه لا يزال يميز شكل العلاقة الإنتاجية بين «المتخلفة» والبلدان الرأسمالية. يقول ماركس:

«... وكذلك فإن اتساع التجارة الخارجية التي كانت في بدء نظام الإنتاج الرأسمالي قاعدة له، صارت نتيجة لهذا النظام بفعل تقدم الإنتاج الرأسمالي. ويرجع سبب هذا التقدم إلى الضرورة الكامنة في صلب هذا النظام، في أن يجد له دائماً سوقاً أوسع...

إن بإمكان رؤوس أموال موظفة في التجارة الخارجية أن تعطي معدل ربح أعلى، لأن المزاحمة هنا حاصلة مع بلاد تسهيلات الإنتاج البضاعي فيها أقل. فيبيع البلد الأكثر تقدماً بضائعه بأعلى من قيمتها، مع أنه يبيعها بأرخص مما تبيعها البلاد المزاحمة. وبما أن عمل البلد الأكثر تقدماً يقيَّم كعمل له وزن مميز أعلى، والعمل الذي لم يشترَ كعمل له صفة عالمية يُباع كعمل بالنسبة للبلد الذي تُصدر إليه وتستورد منه البضائع، فهذا البلد يعطي عملاً مجسّماً بشكل بضائع أكثر مما يأخذ، وهو بالرغم من كل ذلك، يحصل على بضاعة أرخص لو كان يمكنه أن ينتجها بنفسه...

إن البلد المفضل (favorisé) يأخذ، مقابل العمل الذي يعطيه، عملاً أكثر، مع أن طبقة معينة تستولي على هذا الفرق أو هذا الفائض، كما في المبادلة بين الرأسمال والعمل بشكل عام. إذا كان معدل الربح إذن، أعلى، لأنه بشكل عام أعلى في البلد المستعمر، فذلك يمكن أن يتوافق مع أسعار منخفضة للبضائع، إذا كانت الشروط الطبيعية ملائمة...

ولكن هذه التجارة الخارجية بالذات تساعد (favorisé) على تطور نظام الإنتاج الرأسمالي في «المتروبول»، وتقود بذلك إلى خفض الرأسمال المتغير بالنسبة للرأسمال الثابت. وهي تخلق من جهة أخرى بالنسبة للخارج فائض إنتاج، فيكون فعلها إذن، في النهاية من جديد في اتجاه معاكس». (الرأسمال ـ الكتاب الثالث ـ الجزء الأول ـ ص 250 ـ 251).

نحن لم نسرد النص بكامله، لطوله ولعدم علاقته بموضوعنا مباشرة، بل اقتصرنا على اختيار بعض الجمل التي سنتخذها قاعدة لإبراز بعض الوجوه الهامة للعلاقة الكولونيالية. وعنوان نص ماركس الكامل: «التجارة الخارجية»، وهو مقتطف من فصل يعالج فيه ماركس الأسباب التي تعرقل حركة قانون رئيسي من قوانين الرأسمالية، هو قانون «ميل معدل الربح للانخفاض» (La baisse tendancielle du taux du profit) ومعرفة ذلك ضروري لفهم النص الذي نحن بصدد تحليله.

هذا النص يؤكد ما سبق وقلناه من أن الهمّ الرئيسي لماركس هو معرفة

قوانين تطور الرأسمالية لأن هذا التطور كان الشكل الغالب، وربما الأوحد، لتطور العالم. فماركس، حتى في معالجته العرضية للعلاقة الكولونيالية، لا يتعرض مطلقاً لتطور هذه العلاقة داخل نظام إنتاج البلدان المستعمرة، ولا يجد أي ضرورة لذلك. فنحن إذن، على هذا الضوء، واعون تماماً للمخاطرة التي نقوم بها في محاولة تحليلنا لنصوص ماركس: وهي أن نحمل النص ما قد لا يستطيع أن يحتمله، أو بالأحرى ما قد لا يحمله. غير أن هذا السير في التفكير هو المنهج الصحيح، أي الوحيد، لفهم ماركس فهماً ماركسياً.

يطالعنا هذا النص بفكرة سبق أن أخرجناها، بعملية التحليل، من النص الأول لماركس. هذه الفكرة هي الوحدة الديالكتيكية لتطور تاريخ العالم في حركته الشمولية. يقول ماركس في الفقرة الأولى من هذا النص: إنّ التجارة الخارجية التي كانت قاعدة لنظام الإنتاج الرأسمالي أي أساساً لهذا النظام وشرطاً لإمكانية وجوده وتطوره، صارت بتطور هذا الإنتاج نتيجة له. هذا يعني أن الإنتاج الرأسمالي هو الذي صار ينتج، بسبب ضرورة تطوره الداخلية، التجارة الخارجية كأفق متزايد الاتساع، بعد أن كان نتاجاً لها. فكل ينتج الآخر ضمن حركة إنتاجه لذاته، أي ضمن حركة تحقيقه لتطوره. إن حركة هذا الإنتاج المتبادل هي في الحقيقة حركة معاودة للإنتاج متبادلة.

ما علاقة هذا النص بالنص السابق، وكيف يمكن أن نؤكد أن الفكرتين فكرة واحدة؟ أين وجه الشبه بين الاثنتين؟ الجواب عن هذا السؤال بسيط إذا ما وعينا تماماً ما أوصلنا إليه النص الأول. لقد رأينا أن العلاقة الكولونيالية تتحدد كعلاقة تبعية اقتصادية تربط البلد المستعمر بالبلد الرأسمالي الاستعماري في حركة تطور تاريخية واحدة. إن هذه الوحدة البنيوية لتاريخ هذين العالمين: العالم الرأسمالي والعالم الكولونيالي، هي التي نجدها في هذا النص معبِّراً عنها بشكل آخر. إن الرأسمالية توحد العالم بتطور تجارتها الخارجية، وما توسع التجارة الخارجية للإنتاج الرأسمالي إلّا استعماراً للعالم، ووضعه مع هذا الإنتاج في علاقة هي العلاقة الكولونيالية. إنّ هذه العلاقة هي الشكل الوحيد للتجارة الخارجية للرأسمالية مع بلد إنتاجه «متخلف». على ضوء هذا الارتباط والتداخل البنويين، عن طريق التجارة الخارجية، بين إنتاجين غير متكافئين: الإنتاج الرأسمالي والإنتاج الكولونيالي، نستطيع أن نوضح طبيعة العلاقة الكولونيالية. إذا نظرنا إلإلى الإنتاج الرأسمالي في علاقته مع الإنتاج الكولونيالي نرى أنه ليس فقط إنتاجاً

لبضاعة لها صفة اجتماعية محددة، بل هو قبل كل شيء، إنتاج لعلاقة اجتماعية محددة هي العلاقة الكولونيالية. إذا كانت العلاقة الكولونيالية أساساً للإنتاج الرأسمالي وقاعدة له، فإن حركة تطور هذا الإنتاج، كحركة معاودة واستمرار، تجعل من هذه العلاقة نتاجاً لهذا النظام بعد أن كانت أساساً له. وبتعبير أدق، يمكننا القول بأن الوحدة البنيوية والتاريخية بين الإنتاج الكولونيالي والإنتاج الرأسمالي تجعل من تطور الأول كإنتاج كولونيالي شرطاً أساسياً للثاني وفي الوقت نفسه نتيجة له، وتجعل من تطور الثاني أساساً لبقاء الأول وفي الوقت نفسه نتيجة له. فلا سبيل لتطور كل منهما إلّا ضمن علاقته مع الآخر، وقطع هذه العلاقة بينهما هو الشرط الرئيسي والضروري لتخطي كل منهما، أي لهدمه.

وربما قيل: إننا نحرف نص ماركس بتأويلنا له هذا التأويل واستنباطنا منه أفكاراً لا يحتويها. فلننظر إليه عن كثب لنرى صحة هذا الاعتراض. إن ماركس يتكلم في أول فقرة من هذا النص عن التجارة الخارجية وعن علاقتها مع نظام الإنتاج الرأسمالي فيرى فيها قاعدة لهذا الإنتاج في بدء هذا الإنتاج، أي في مطلع تكونه التاريخي. فهو يعالج في هذه النقطة حركة التكون التاريخي للرأسمالية لا حركة تطورها الداخلي بعد تكاملها التاريخي، ويشهد على ذلك استعماله لعبارة «في البدء». فكيف يكون الإنتاج الكولونيالي إذن، من الوجهة التاريخية، قاعدة للإنتاج الرأسمالي مع أنه في الحقيقة، أي تاريخياً، نتيجة له ولأعلى مرحلة من مراحل تطوره؟ يظهر أن في هذا النص التباساً أو في التأويل تحريفاً، مع أن الواقع ليس كذلك. إن القضية تختلف باختلاف النظر الذي نوجهه إلى هذا النص، أي باختلاف الصعيد الذي منه ننظر إلى مشكلة علاقة التجارة الخارجية بالإنتاج الرأسمالي. ذلك أن للمشكلة صعيدين تظهر على كل منهما بشكل مختلف: الصعيد التاريخي والصعيد الذي يمكن تسميته بالصعيد البنيوي. ولكل صعيد منطقه الخاص. فعلى الصعيد التاريخي، أي على صعيد التكون التاريخي للرأسمالية، تظهر الرأسمالية، وبدون شك، كنتيجة لتطور التجارة الخارجية التي لم تكن بعد قد اتخذت شكلها الكولونيالي بالمعنى الدقيق للكلمة، لسبب بسيط هو أن الإنتاج الرأسمالي لم يكن بعد قد تكامل تكونه التاريخي بشكل ينطلق فيه من أسسه الخاصة به. في هذه المرحلة من تكون الرأسمالية التاريخي لا يمكننا فعلاً أن نتكلم على علاقة كولونيالية. ذلك أن التجارة الخارجية كنتاج لتطور الإنتاج الرأسمالي لم تظهر إلّا بعد أن تحددت معالم بنية هذا الإنتاج نهائياً وانطلق تطوره من أسسه الثابتة،

خاضعاً لقوانينه الداخلية. وهنا، يصير من الضرورة الانتقال إلى صعيد آخر هو الصعيد البنيوي. ومنطق التكون التاريخي غير منطق التطور البنيوي، كما أن منطق تاريخ تكوُن الرأسمالية غير منطق تاريخ تطورها بعد تكونها. فكل تاريخ منهما يخضع لقوانين خاصة به تختلف عن قوانين الآخر. لذلك نظرنا إلى النص من وجهة الصعيد البنيوي لا الصعيد التاريخي، لأن الذي يهمنا في محاولة فهمنا للعلاقة الكولونيالية ليس تاريخها، على الرغم من أهمية معرفة هذا التاريخ، بل بنيتها، وأهم مظهر في هذه البنية هو وحدة الصيرورة التناقضية بين الإنتاج الرأسمالي والإنتاج الكولونيالي. إن الانطلاق من هذه الوحدة، أي من العلاقة الكولونيالية كعلاقة إنتاج، شرط أساسي لفهم صيرورة «التخلف».

إن الفقرة الأخيرة من هذا النص الذي سردنا تدعم بكل وضوح تأويلنا هذا. يقول فيها ماركس: إنّ التجارة الخارجية بشكلها الكولونيالي تساهم في تطور نظام الإنتاج الرأسمالي، أي إنها تدعم أسسه وتحافظ على البقاء عليه. معنى ذلك أن الإنتاج الكولونيالي، في علاقته مع الإنتاج الرأسمالي عن طريق التجارة الخارجية، لا يكتفي بإنتاج المواد الخام المصدَّرة للصناعة الرأسمالية، بل هو قبل كل شيء إنتاج لعلاقة إنتاج تبقيه باستمرار إنتاجاً كولونيالياً. من هنا، تكون العلاقة بين الإنتاجين بالضرورة علاقة استدارية تنقفل على ذاتها في حركة تطور هي حركة معاودة مستمرة. وطالما أن هذه العلاقة قائمة بين الإنتاجين، فلا سبيل لانفتاح أي منهما نحو أفق جديد، أي لتخطيه نحو نظام إنتاج جديد. فكل من الإنتاجين لا ينفتح إلّا على الآخر. وحركة الانفتاح هذه هي في الحقيقة انغلاق، أو بالأحرى سد للتطور ضمن العلاقة الكولونيالية، لأن حركة تطور كل من الإنتاجين تصطدم دوماً بهذه العلاقة التي تكون حداً داخلياً لها. ووجود هذا الحد يضمن حتماً بقاء أسس هذا التطور ثابتة لا تتغير، أو فلنقل: إنّ هذه الأسس لا تتبدل في مظاهرها إلّا ضمن هذا الحد الذي بوجوده يحافظ على بقائها. أليس هذا، بالنسبة للإنتاج الكولونيالي، أساس ما يسمى «بالحلقة المفرغة» «للتخلف»؟ ولنستبق بحثنا فنستخلص مما ورد نتيجة سنعود حتماً إليها: إنّ تخطي كل من الإنتاج الكولونيالي والإنتاج الرأسمالي يمر بالضرورة بقطع العلاقة الكولونيالية. أي إن الانتقال إلى الاشتراكية، إن في البلاد «المتخلفة» أم في البلاد الرأسمالية يمر حتماً بقطع هذه العلاقة، أي بالثورة عليها. إن الثورة على الاستعمار هي الطريق الوحيد لتحرير تاريخ الإنسان.

لنعد إلى النص الذي لم نتركه لحظة. قلنا: إنّ العلاقة الكولونيالية هي

علاقة إنتاج، فما هو المحتوى الاقتصادي لهذه العلاقة؟ إن هذه العلاقة، كما يحددها ماركس، علاقة استغلال للبلد المستعمر من قبل البلد الرأسمالي، بل الأصح أن نقولها إنها علاقة فائض استغلال (surexploitation). ويرجع السبب في ذلك إلى أن العلاقة هي بين بلدين تطورهما غير متكافىء. من هنا يمكننا القول بأن كل علاقة تربط بلداً رأسمالياً متطوراً ببلد غير متطور، أو بشكل عام «متخلف»، إن عن طريق التجارة الخارجية أم عن طريق توظيف «الرساميل»، لا بد بالضرورة أن تتخذ شكلاً كولونيالياً في صالح البلد الرأسمالي، لأن هذا البلد يتلقى من البلد المستعمر أو «المتخلف» كمية من العمل على شكل بضائع أكثر من كمية العمل التي يصدرها في منتوجاته إليه. فمبادلة البضائع بين البلدين هي في الحقيقة مبادلة غير متساوية تكون دائماً في صالح البلد الرأسمالي، أي في صالح البلد الأكثر تطوراً، لأنها مبادلة بين كميتين من العمل غير متساويتين. والفرق بينهما يحدد مقدار فائض الاستغلال للبلد «المتخلف». وهذا الفرق، أي فائض الاستغلال، وإن كان يرجع إلى طبقة معينة في البلد الرأسمالي، أي للطبقة البورجوازية، فهو في صالح البلد الرأسمالي بمجمله، لأنه يساهم في التطور الرأسمالي لهذا البلد وفي توطيده. لذلك فنحن لا نشوه الحقيقة إن قلنا: إنّ تطور أوروبا الغربية، وبشكل عام، إن تطور الغرب الرأسمالي داخل العلاقة الكولونيالية، كان نتيجة تاريخية «لتخلف» البلدان المستعمرة، أي بلدان آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، كما أن «تخلف» هذه البلدان نتيجة تاريخية لتطور الرأسمالية الغربية.

في نص ماركس ملاحظة أخرى يجب التوقف عندها. يقول ماركس: إنّ البلد المستعمر الذي على علاقة تجارية كولونيالية مع البلد الرأسمالي يأخذ من هذا البلد بضاعة هي كمية من العمل أقل من تلك التي يعطيها بالمقابل. وهو بالرغم من ذلك، أي بالرغم من فائض الاستغلال هذا، يحصل على البضاعة بشروط أحسن مما لو كان عليه أو باستطاعته أن ينتجها. أي إن قيمة البضاعة نفسها تكون أقل مستوردة منها منتَجة. وكأن العلاقة الكولونيالية، كعلاقة إنتاجية، ليست فقط في صالح البلد الرأسمالي بل في صالح البلد المستعمر أيضاً. هل الأمر في الواقع كذلك؟ إن الرد على هذا السؤال هو في الحقيقة تحليل لبنية «التخلف» كنظام إنتاج متميز. غير أننا لا نستطيع أن نقوم بهذا التحليل، عند هذا الصعيد من تطور بحثنا، قبل أن ننتهي من تحديد العلاقة الكولونيالية في بنيتها. بالرغم من أننا كلما تعرضنا لوجه معين لهذا التحديد، قادنا ذلك حتماً إلى تحديد وجه من

وجوه «التخلف». هذه الحركة في تطور بحثنا، على تقطعها، ليست إرادية أم ذاتية بقدر ما هي انعكاس في الكلام النظري لواقع الارتباط البنيوي بين العلاقة الكولونيالية و «التخلف». فنحن نعتبرها دليلاً على وجود هذا الارتباط. لكن للبحث ضرورته المنهجية، فلنحافظ على شيء من التماسك. نرى أنفسنا مضطرين أن نرد على السؤال الذي طرحناه بشكل سريع جداً، محاولين إبراز بعض النقاط من غير التطرق إلى الموضوع بجملته.

إن ما يقوله ماركس بالنسبة للبضاعة صحيح، لكن ذلك لا يعني إطلاقاً أن العلاقة الكولونيالية في صالح البلد المستعمر، أو في صالح تطور إنتاجه. بل بالعكس، إنها تسد على هذا الإنتاج كل أفق للتطور لأنها تبقيه في حالة نقص بنيوية مستمرة لا يقدر فيها البلد المستعَمر بتاتاً على مزاحمة المنتوجات الرأسمالية. إنها، فوق ذلك، تمنعه من خوض معركة الإنتاج والمزاحمة، لأن مصير هذه المعركة معروف مسبَّقاً، طالما العلاقة الكولونيالية قائمة، فهو حتماً في صالح الإنتاج المتطور. إنّ هذه العلاقة تكون ـ إذا صح التعبير ـ قوة ردع تاريخية تشل كل حركة لتطوير الإنتاج الكولونيالي. لذلك أمكن القول بأن تطور الإنتاج في البلد المستعمر أو «المتخلف» يمر بالضرورة بقطع العلاقة الكولونيالية.

نعود فنطرح سؤالنا بشكل آخر: في صالح من بالنسبة للبلد «المتخلف»، وجود العلاقة الكولونيالية وبقاؤها؟ في صالح أي طبقة في البلد «المتخلف» بقاء هذه العلاقة واستمرارها؟ في صالح من هو على صلة مباشرة مع الإنتاج الرأسمالي، أي في صالح من تمر به حركة التبادل التجاري الكولونيالي، يعني حركة فائض الاستغلال للبلد «المتخلف» من قبل الإنتاج الرأسمالي. إن بقاء العلاقة الكولونيالية واستمرارها هما قبل كل شيء في صالح الطبقة البورجوازية «المتخلفة» التي تتحدد بالضرورة كبورجوازية تجارية. ولا تتحدد هذه البورجوازية «المتخلفة» كطبقة إلّا بارتباطها بالإنتاج الرأسمالي ضمن العلاقة الكولونيالية. هذا يعني أن وجودها الطبقي ليس وجوداً مستقلاً، بالمعنى العلمي للطبقة، بل هو تمثيل لوجود طبقي آخر، أي للبورجوازية الرأسمالية. إن البورجوازية «المتخلفة» ممثلة للبورجوازية الرأسمالية، تفتقر في وجودها الطبقي بالذات، إلى الأسس التي تجعل منها طبقة. لذلك نحن نتساءل عن مدى صحة تحديدها كطبقة بكل معنى الكلمة. إن هذا الوجود الطبقي المتميز للبورجوازية «المتخلفة» لا بد أن يساعدنا كثيراً على توضيح مشاكل عديدة تتعلق ببنية «التخلف» وصيرورته. ونكتفي هنا بالإشارة إلى هذه النقطة وإلى أهميتها البالغة من غير التوسع بها، لأننا

سنقوم بذلك حين دراستنا «للتخلف».

من خلال تحليلنا لبعض النصوص لماركس، توضحت لنا مظاهر عديدة لوجود العلاقة الكولونيالية كعلاقة إنتاجية. لقد حاولنا دائماً، في دراستنا لمختلف هذه المظاهر أن نصل إلى نقطة الأساس: وهي أن هذه العلاقة الإنتاجية تميل دوماً إلى ضم إنتاجين مختلفين من حيث البنية، في وحدة تاريخية تناقضية تجعل كل إنتاج تابعاً للآخر لا ينفصل عنه في حركة صيرورته. فإذا صح هذا القول في تماسك الإنتاجين البنيوي وفي وحدة تطورهما، كانت التبعية الاقتصادية التي ميزنا بها الإنتاج الكولونيالي ميزة للإنتاج الرأسمالي أيضاً. فالتبعية متبادلة إذن، بين الإنتاجين، غير أنها تختلف في شكلها وآثارها من إنتاج لآخر. هناك إذن، أمران يجب التأكيد عليهما: الأول هو وجود الإنتاجين، الكولونيالي والرأسمالي، ضمن وحدة بنيوية واحدة، وهذا ما نقصده بالتبعية المتبادلة. والثاني هو أن تطور هذه الوحدة البنيوية تطور لا تكافئي. إن مبدأ اللاتكافؤ في التطور (de inégalité développement) من أهم المبادىء الرئيسية للماركسية ـ اللينينة، فنحن نجده في قلب العلاقة الكولونيالية محدداً شكل تطورها التاريخي. فإذا كانت التبعية بالنسبة للبلد الاستعماري تتخذ شكل السيطرة والتغلب، فهي بالنسبة للبلد المستعمر عبودية لأن هذا البلد ليس سيد تاريخه، فزمام أمره ليس بين يديه. ثم إنها تدفع بشكل قوي جداً تطور القوى المنتجة في البلد الاستعماري، بينما هي تحد من تطور هذه القوى في البلد المستعمر، والأصح أن نقول: إنها تشلها وتبطلها. فكلما كانت فعاليتها في الجانب الأول إيجابية، كانت هذه الفعالية سلبية في الجانب الثاني، والعكس بالعكس.

في نص آخر لماركس نقرأ ما يلي: «بما أن الصناعة الكبرى تجعل قسماً من الطبقة المنتجة يفيض عن الحاجة، حيث هو يقيم، فهي تستلزم الهجرة، وبالتالي استعمار بلاد أجنبية...». (كارل ماركس ـ الرأسمال ـ الكتاب الأول ـ الجزء الثاني ـ ص 131).

هذا النص مأخوذ من صلب النص الأول الذي سبق وسردنا. إلّا أن الذي يهمنا فيه ليس مشكلة التقسيم العالمي للعمل في ظل العلاقة الكولونيالية، بل شيء آخر له صلته الوثيقة بأمور الثورة التحررية وعلاقتها بالثورة البروليتارية. يقول لنا ماركس: إنّ الاستعمار ضرورة لتطور الصناعة الكبرى في البلد الرأسمالي. وهذه فكرة سبق أن رأيناها، فهدفنا ليس ترددها، بل توضيح جانب منها لم نتكلم بعد عنه. إن تطور الصناعة الرأسمالية الكبرى

لا يستلزم الاستعمار لتصريف المنتوجات الصناعية وإيجاد سوق لها دائمة الاتساع فحسب، بل لحل مشكلة البطالة في البلد الرأسمالي، الناتجة من هذا التطور. إذا كان الوجه الأول من الاستعمار معروفاً، فقلما عولج الوجه الثاني منه. وكأن في معالجة هذا الوجه إحراجاً للفكر الثوري يدفعه لتجاهل المشكلة بدلاً من مجابهتها. والمشكلة هنا غامضة فعلاً.

إن قسماً من البروليتاريا رمت به الصناعة الأوروبية خارج عملية الإنتاج، فلم يعد وجوده ضرورياً لهذه الصناعة، حتى ولا على شكل جيش احتياطي لها، بل صار عقبة في وجه الإنتاج بعد أن كان أداة له. ولا ننس أنّ ما يسميه ماركس بجيش الاحتياط محدود نسبياً، تحدده الحركة الدورية للإنتاج الرأسمالي. فجيش الاحتياط من العمال العاطلين ضرورة لهذا الإنتاج إذا ما عاود الإنتاج، بعد أزمته الدورية، في حركة توسعه وازدهاره. لكن إذا فاض عدد العاطلين من العمال عن هذه الضرورة الإنتاجية، لم يبق لحل مشكلة هذا الفائض إلّا سبيلان: إما الفناء بشكل من الأشكال وإما الهجرة. وهذا ما جرى فعلاً في القرن التاسع عشر. إن جزءاً من الطبقة العاملة، أو بالأحرى من هذا القسم الذي يكون جيش الاحتياط، هجر أوروبا لاستعمار بلاد أخرى تقع داخل ما نسميه اليوم «بالعالم الثالث». إن هذه الظاهرة التاريخية تطرح مشاكل عديدة لا سبيل لمعالجتها في حدود هذا البحث، بل نكتفي بالإشارة إليها، متعرضين فقط لما قد يهم موضوعنا. كيف يمكننا أن نعتبر طبقياً هذا القسم من البروليتاريا الذي استوطن المستعمرات؟ وهل يجب اعتباره جزءاً من البروليتاريا الأوروبي أم أنه جزء من «بروليتاريا» البلد المستعمر؟ وفي الحالة الثانية، إلى أي مدى حدث انصهاره في الطبقات الكادحة للبلد المستعمر؟ وما هو الموقف الطبقي الذي يتخذه تجاه مشكلة النضال ضد الاستعمار؟ وبكلمة شاملة، إن المشكلة المطروحة هنا هي مشكلة تحديد الانتماء الطبقي والثقافي لهذا القسم من البروليتاريا الأوروبي على ضوء العلاقة الكولونيالية. هذه الظاهرة التاريخية لا تهم بحثنا إلّا بمقدار ما تساعدنا على توضيح المعنى الحقيقي الذي يجب إعطاؤه للحركة التحررية كثورة على الاستعمار تهدف إلى تحرير الإنسان المستعمر، أي إلى تحويله. فالعلاقة الكولونيالية بين العالم الاستعماري والعالم المستعمر ليست مجرد علاقة اقتصادية، بل هي علاقة شاملة يتحدد فيها الصعيد الاقتصادي كصعيد مسيطر. فلو اقتصرت على جانبها الاقتصادي لما طرحت مشكلة العلاقة بين البروليتاريا المستوطن والقوى الكادحة في الشعب المستعمر، أي لتماثلت حتماً مواقف الأول مع مواقف القوى الثائرة على السيطرة

الاستعمارية، ولكانت الأفضلية للصراع الطبقي في شكله الرأسمالي الأوروبي على النضال الوطني التحرري، أي على النضال الطبقي في شكله الكولونيالي. إلّا أن الواقع التاريخي ليس كذلك. فالذي حدث في الجزائر مثلاً خلال الثورة وفي مرحلتها الأخيرة خصوصاً، يفرض علينا بالضرورة فهماً خاصاً للنضال الطبقي في هذا البلد المستعمر يختلف تمام الاختلاف عن شكله المعهود في أوروبا الرأسمالية. وإلّا فكيف نفسر الموقف السياسي الذي اتخذته كل جماهير من سمُوا «بالأرجل السوداء»، وهم الأوروبيون المستوطنون في الجزائر، ضد الثورة الجزائرية؟ لقد كان تقريباً كل أوروبي مستوطن في الجزائر، أكان عاملاً أم حرفياً أم موظفاً أم بورجوازياً أم مزارعاً، معادياً للثورة التحررية. ولقد اتخذ العداء شكلاً عنفياً بلغ العنف فيه ذروته مع «منظمة الجيش السري» الفاشستية الإرهابية، وذلك قبيل نيل الاستقلال. والغريب في الأمر أن «باب الواد»، هذا الحي الأوروبي الشعبي في مدينة الجزائر، كان يُلقب «بالحي الأحمر» لأنه كاد يكون القاعدة الشعبية الرئيسية للحزب الشيوعي قبل الثورة، فصار بعد اندلاع الثورة التحررية، أي بعد انفجار التناقض الرئيسي الوطني، مأوى العنصرية الأوروبية ومنطلقاً ومركزاً للإرهاب الفاشستي الأوروبي المعادي للثورة. إن استواء التناقض الرئيسي في البنية الاجتماعية الكولونيالية على صعيد النضال الوطني ضد الاستعمار لا ينفي مطلقاً حركة التناقض كصراع طبقي، بل بالعكس، إنه يكون الشكل التاريخي لوجود الصراع الطبقي في المجتمع الكولونيالي. وهذا لا يعني إطلاقاً استبدالاً للتناقض الطبقي «بالتناقض القومي». فهذه فكرة بورجوازية رجعية ترمي إلى نفي النضال الطبقي في المجتمع الكولونيالي وفي حركة النضال من أجل التحرر الوطني. إن ما نود التأكد عليه هو أن كل وجود للنضال الطبقي في أي بنية اجتماعية كانت وجود مميز، فالنضال من أجل التحرر الوطني هو الشكل التاريخي الوحيد لتميز النضال الطبقي في البنية الكولونيالية. ومن تغيب عنه هذه النقطة الأساسية في حركة تاريخنا المعاصر، فيحاول استبدال النضال الطبقي «بالنضال القومي»، أو حصر النضال الوطني بنضال اقتصادي بحت، يفقد القدرة على فهم واقعنا التاريخي، وبالتالي على السيطرة عليه لتحويله. وهذا ما حدث فعلاً مع من ظن أنه بمجرد النضال الاقتصادي تنفتح إمكانية تحرير الإنسان المستعمر وتحرير عالمه من العلاقة الكولونيالية، فكانت النتيجة أن مال هذا الشكل من النضال، بطريق غير مباشر، إلى الإبقاء على هذه العلاقة، لأنه كان يفترض وجودها في حركة ممارسته، بل هي التي كانت

تحدد إمكانه كنضال اقتصادي. مع أن التحرر لا يتم إلّا عن طريق نضال سياسي، لا اقتصادي، هدفه قطع هذه العلاقة. هذا الخطأ في تقدير العلاقة الكولونيالية على أنها علاقة تنحصر في مظهرها الاقتصادي يرتكز في أساسه على الخطأ في تحديد النضال الاقتصادي كنضال سياسي مباشر، مع أن الفرق شاسع جداً بين النضالين، لأن ما يحدد النضال السياسي كنضال طبقي هو أنه يهدف أساساً إلى تحقيق الانقطاع في تطور البنية الاجتماعية والانتقال منها إلى بنية أعلى. بينما النضال الاقتصادي يفترض وجود هذه البنية وبقاءها. ولا يتم هذا الانتقال إلّا عن طريق العنف الثوري بنضال طبقي يتخذ، بالنسبة لنا، بالضرورة طابع النضال التحرري.

وكذلك يخطىء الذين يودون تجاهل الواقع الطبقي بتحديدهم للحركة الوطنية كمجرد حركة «قومية» ينتفي فيها كل نضال طبقي. إن مجرد استبدال النضال الطبقي، في شكله التحرري المتميز، بالنضال «القومي»، له مدلوله الطبقي. إنه تحديد لموقف طبقي معين لطبقة معينة، هي البورجوازية الصغيرة، من مشكلة التحرر من الاستعمار. فهذه الطبقة ـ كما سنرى في دراستنا «للتخلف» ـ بحكم بنيتها، تهدف إلى شل كل حركة للتفارق الطبقي، عن طريق محاولتها تعميم بنيتها الطبقية على البنية الاجتماعية بأكملها. فمثلها الطبقي الأعلى ليس في إفناء كل الطبقات، كما هو الحال عند البروليتاريا، بل في إبقائها، بلا صراع، أي في تعايشها السلمي. ولا سبيل إلى هذا التعايش السلمي بين الطبقات إلّا بوقف حركة التطور فيها، أي بوقف الحركة الديالكتيكية الاجتماعية، وتحديد البورجوازية الصغيرة كمقياس طبقي لها، أي كحد أقصى لصيرورتها، وكأن هذه الطبقة تهدف إلى جعل كل الطبقات طبقة واحدة تكونها هي، فيتم التساوي بين الطبقات كلها على مستوى البورجوازية الصغيرة، فيكون بذلك كل انتماء طبقي انتماء إلى هذه الطبقة. إن تحديد حركة التحرر الوطني كحركة «قومية» يغلب فيها الطابع «القومي» على الطابع الطبقي، أو يكاد ينعدم فيها النضال الطبقي، هو في حد ذاته إذن، تحديد طبقي ونتاج لأيديولوجية البورجوازية الصغيرة.

لم نتعرض بعد للوجه الأساسي في العلاقة الكولونيالية. وسنعتمد في تحديده على نص هام جداً لماركس. يقول مؤلفنا ما يلي:

«... إن الظروف نفسها التي تنتج الشرط الأساسي للإنتاج الرأسمالي ـ وجود طبقة من العمال الأجراء ـ تتطلب انتقال كل إنتاج بضاعي إلى الإنتاج البضاعي الرأسمالي. إنّ هذا الإنتاج، طالما هو يتطور، يعمل على تفكيك

وتذويب كل شكل للإنتاج سابق له، والذي لا يحول إلى بضاعة إلّا فائض المنتوج، إذ إنه موجه قبل كل شيء نحو الاستهلاك الشخصي المباشر. فالإنتاج الرأسمالي يجعل من بيع المنتوج الهدف الرئيسي: في البدء، من غير أن يتعرض، ظاهرياً، لنظام الإنتاج نفسه (كان هذا مثلاً أول أثر للتجارة العالمية الرأسمالية على شعوب مثل الصينيين والهنود والعرب إلخ). ثم إنه بعد ذلك يهدم، حيث يتأصل، كل أشكال الإنتاج البضاعي الذي يرتكز إما على العمل الشخصي للمنتجين، وإما على مجرد بيع المنتوج الفائض كبضاعة. إنه يبدأ بتعميم إنتاج البضائع، ثم يحول تدريجاً كل إنتاج بضاعي إلى إنتاج رأسمالي». (كارل ماركس ـ الرأسمال ـ الكتاب الثاني ـ الجزء الأول ـ ص 37 ـ 38).

وفي مكان آخر من الكتاب نفسه يقول ماركس ما يلي:

«... إن نظام الإنتاج الرأسمالي تابع لأنظمة إنتاج أخرى بقيت غريبة عن درجة تطوره. لكنه يميل، بقدر الإمكان، إلى تحويل كل إنتاج بضاعي. ووسيلته لتحقيق ذلك أن يجر كل إنتاج داخل حركة دورته، فالإنتاج البضاعي المتطور لا يمكن أن يكون إلّا إنتاجاً رأسمالياً للبضائع. إنّ تدخل الرأسمال الصناعي يجعل هذا التحويل يتقدم في كل مكان. ومع هذا التحويل تحويل المنتجين المباشرين إلى أجراء». (المصدر نفسه ـ ص 102).

إن ماركس يكشف لنا في هذا النص عن جوهر العلاقة الكولونيالية من حيث هي علاقة بنيوية بين إنتاجين مختلفين: الإنتاج الرأسمالي والإنتاج اللارأسمالي أو إنتاج ما قبل الرأسمالية (précapitaliste). ونقصد بالإنتاج الأخير ما كان سائداً في البلدان المستعمرة قبل استعمارها. ويكتفي ماركس في هذا النص بتحديد هذا الإنتاج على أنه إنتاج سابق للإنتاج الرأسمالي. هذا لا يعني أن ماركس لم يتكلم عن أنظمة الإنتاج السائدة في هذه البلدان قبل استعمارها، بل هو، في أمكنة عديدة من «الرأسمال»، يحاول أن يرسم لنا بشكل سريع ملامح نظام إنتاج خاص كان سائداً في هذه البلدان، هو «نظام الإنتاج الآسيوي». وهو إذا لم يتعرض في كلامه عن العلاقة الكولونيالية لهذا النظام من الإنتاج، فلأنه كان ينظر إلى هذه العلاقة من حيث هي، كما سبق وقلنا، ضرورة لتطور الإنتاج الرأسمالي. لذلك، فهو في تحديده للعلاقة الكولونيالية ولأثرها في البنية الاجتماعية الاقتصادية للبلدان المستعمرة، لم ينظر إلى إنتاج هذه البلدان إلّا كإنتاج سابق للإنتاج الرأسمالي، متخلف عنه. فهو إذن، يحدده نفيّياً لا إيجابياً. وهذا التحديد النفيي يجعل من الإنتاج الرأسمالي مقياساً لكل إنتاج سابق

ونموذجاً لتطوره. السبب في ذلك أن ماركس يعتبر أن كل إنتاج سابق للإنتاج الرأسمالي لا بد أن يصير إنتاجاً رأسمالياً إذا ما دخل مع هذا الإنتاج في علاقة تتخذ بالضرورة شكلاً كولونيالياً. فالفكرة الأساسية التي تظهر في هذا النص يمكن تلخيصها على الشكل التالي: إن تطور العلاقة الكولونيالية في أساسه حركة تحويل بنيوي لنظام الإنتاج الذي يرتبط عن طريق التجارة الخارجية بالإنتاج الرأسمالي. هذا التحويل في الحقيقة «رسملة» (capitalisation) ـ إذا صح التعبير ـ لإنتاج البلدان المستعمرة. وحركة هذه «الرسملة» حركة معقدة لا تتم دفعة واحدة بل على مرحلتين: المرحلة الأولى هي مرحلة تعميم للإنتاج البضاعي في البلدان المستعمرة، وهذا التعميم أثر مباشر للتجارة العالمية كتجارة رأسمالية. والمرحلة الثانية يتم فيها تحويل الإنتاج البضاعي إلى إنتاج رأسمالي. ويجدر بالذكر هنا أن حركة «رسملة» إنتاج البلدان المستعمرة تتحقق ضمن حركة تهديم وتفكيك للبنية الاجتماعية الاقتصادية لهذه البلدان. معنى ذلك أن تطور الرأسمالية في بلادنا لم يكن نتيجة لتطور «طبيعي» لنظام الإنتاج فيها قبل استعمارها، بقدر ما كان أثراً لاستعمارها، أي لربطها تاريخياً وبنيوياً ـ عن طريق العلاقة الكولونيالية ـ بالإنتاج الرأسمالي. والشواهد التاريخية على ذلك كثيرة، فالملكية الخاصة مثلاً ما عرفتها بلاد كمصر أو الجزائر إلّا بعد استعمارها. إن الاستعمار قطع خط الاستمرار في تاريخنا، فأحدث فيه هزات عنيفة ما زلنا نعاني صدمتها ونعيشها. إنه هو الذي أدخل في بلادنا التناقض الذي بدونه لا يكون التاريخ، والذي كان تطوره شكل تاريخنا، وكان حد تطوره ضرورة تحررنا بتحرير عالمنا من الاستعمار.

هذه هي الفكرة العامة التي يمكن أن نستخرجها من هذا النص الهام لماركس. ولكننا سنتوقف عنده قليلاً لأن لنا حوله ملاحظات عديدة:

أولاً ـ إذا كانت «رسملة» الإنتاج في البلد المستعمر نتيجة تاريخية مباشرة للعلاقة الكولونيالية، فهي إذن، لا تتطور ولا تستمر حركتها إلّا ضمن هذه العلاقة وداخلها. معنى ذلك أن تطور الرأسمالية في البلدان المستعمرة رهن ببقاء العلاقة الكولونيالية. إن وجود العلاقة الكولونيالية يظهر كضرورة تاريخية وبنيوية لتحقيق هذا التطور واستمراره، فبقاؤها شرط أساسي لإمكانيته. هذه النقطة في بالغ الأهمية، إن على الصعيد النظري أم على الصعيد العملي، لأنها تفهمنا بكل وضوح نظري إن قطع العلاقة الكولونيالية يجعل مستحيلاً كل تطور للرأسمالية في البلد المستعمر أو المتخلف. لقد كان يظن أن قطع هذه العلاقة يتيح للبلد المستعمر إمكانية تطور رأسمالي

وطني، ديموقراطي مستقل، يعاود في حركته منطق تطور الرأسمالية الغربية؛ في الوقت الذي هو يكون في الحقيقة الشرط الضروري للتطور الاشتراكي ـ ولا أقول اللارأسمالي ـ لهذا البلد. وإذا بقي البلد المستعمر، بعد «استقلاله»، متخلفاً، فلأنه لم يقطع فعلاً علاقته مع من يبقيه في تخلفه: الاستعمار.

ثانياً ـ الملاحظة الثانية ترتبط مباشرة بالملاحظة الأولى، وهي في الحقيقة تفصيل وتوضيح لها. فكما أن الرأسمالية نشأت وتطورت في البلد المستعمر ضمن العلاقة الكولونيالية، فإن البورجوازية الكولونيالية كذلك ـ والتي اطلق عليها، عن جهل وعن خطأ، اسم البورجوازية «الوطنية» ـ تكونت طبقياً في ظل هذه العلاقة. فوجودها الطبقي إذن، مرتبط بنيوياً وتاريخياً بوجود العلاقة الكولونيالية التي تتحدد كحقل طبيعي لصيرورتها. إن حركة تكون البورجوازية الكولونيالية وتطورها التاريخي لا تنفصل إطلاقاً عن حركة «رسملة» الإنتاج في البلد المستعمر، فهذه الطبقة نتاج مباشر لحركة الرسملة هذه.

هذه النقطة تضيء لنا طبيعة هذه الطبقة، أي بنيتها الطبقية. إننا نستطيع أن نحدد البورجوازية الكولونيالية كبورجوازية تجارية أساساً. ولا يمكن لهذه الطبقة، إن في نشأتها أم في تطورها التاريخي وصيرورتها الطبقية، أن تكون إلّا طبقة تجارية. والسبب في هذا واضح جداً، فهو يرجع إلى أن العلاقة الكولونيالية هي الإطار التاريخي لتطور رسملة الإنتاج الكولونيالي. إن هذه العلاقة هي التي تحد وتحدد الإمكانيات التاريخية لتطور هذه الطبقة. وهذا يفهمنا كيف أن البورجوازية التجارية يستحيل عليها أن تصير في تطورها الطبقي، بورجوازية صناعية، كما حدث في الغرب مثلاً. لقد ولدت عجوزاً مشلولة لأنها ولدت كولونيالية، فقضي عليها أن تبقى في المهد مستقرة بلا تطور. أو فلنقل: إنّ بقاءها ـ والأصح إبقاءها ـ بلا تطور هو الشكل التاريخي الوحيد لتطورها.

قلنا: إنّ السبب الرئيسي في استحالة تطور البورجوازية التجارية إلى بورجوازية صناعية في البلد المتخلف المستعمر هو أن هذا التطور يتحقق ضمن العلاقة الكولونيالية. وهذا ما يميز أساساً البورجوازية الكولونيالية من البورجوازية الرأسمالية ويجعلنا نتساءل عن مدى صحة انطباق مفهوم الطبقة على هذه «الطبقة» المستعمرة. إن الرأسمال التجاري لا يستطيع إطلاقاً أن يولد رأسمالاً صناعياً في البلد المستعمر «المتخلف»، لأن التجارة في حد ذاتها تجارة كولونيالية، أي تجارة تصدير واستيراد: تصدير مواد أولية

واستيراد منتوجات صناعية. إن الذي مكن انتقال الرأسمال التجاري في الغرب إلى الرأسمال الصناعي هو أن حركة الانتقال هذه كانت تتحقق بشكل مستقل، أي بمعزل عن أي علاقة كولونيالية تحدها وتحددها. فالاختلاف بين الصيرورة التاريخية للبلد الرأسمالي الغربي والصيرورة التاريخية للبلد المستعمر ليس مجرد اختلاف في تطور الإنتاج أو مستواه، بل في بنية هذا الإنتاج، وبالتالي في بنية الصيرورة التاريخية في ذاتها. لذلك نجد أن التطور الطبيعي للرأسمال الكولونيالي كرأسمال تجاري متميز هو أن يصير رأسمالاً مالياً ممثلاً للرأسمال الاستعماري في انتقاله من الصعيد التجاري إلى الصعيد المالي. إن فقدان هذه الحلقة الصناعية في حركة تطور الرأسمال الكولونيالي هو ما يميز أساساً بنية صيرورة هذا الرأسمال، وهو ما يحدد أساساً بنية «التخلف».

لقد أطلقنا على بورجوازية البلد المستعَمر «المتخلف» اسم البورجوازية الكولونيالية. ونحن نرى الآن من الضرورة أن نوضح تحديدنا لهذه الطبقة المتميزة. فمم تتألف؟ وأي فئات اجتماعية تضم؟ إن الشكل التاريخي الذي اتخذته حركة رسملة الإنتاج في البلد المستعمر داخل العلاقة الكولونيالية لا بد أن يساعدنا على الرد على هذا السؤال. إن الطابع الرئيسي لحركة الرسملة هذه كان يكمن ـ كما رأينا ـ في تكون وتطور رأسمال تجاري كولونيالي. فعلى هذا الضوء، يتبدّى لنا بكل وضوح التضامن الطبقي العميق بين فئة التجار وفئة الملاكين الزراعيين الذين هم بدورهم، أو الذين يصيرون بدورهم تجاراً بسبب تطور الإنتاج ورسملته داخل العلاقة الكولونيالية. معنى ذلك أن البورجوازية الكولونيالية طبقة واحدة تضم فئتين اجتماعيتين مختلفتين: فئة التجار، ونقصد بذلك تجار المدن، وفئة الملاكين الزراعيين الذين يوجهون إنتاجهم الزراعي قبل كل شيء نحو التجارة الكولونيالية. فمن الصعب إذن، نظرياً وتاريخياً، بل من المستحيل أن نعتبر هذه الفئة من الملاكين الزراعيين طبقة منفصلة عن تجار المدن مستقلة بذاتها، فنطلق عليها لقب الاقطاعية. ذلك أن العلاقة الكولونيالية تغير، كما رأينا، جذرياً في بنية الإنتاج السابق للرأسمالية، فتقضي على أشكاله البدائية التقليدية وتفرض عليه التوجه نحو التطور الرأسمالي. فبتطور هذه العلاقة، لم يكن من الممكن إطلاقاً اعتبار الإنتاج الزراعي في البلد المستعمر «المتخلف» إنتاجاً إقطاعياً، حتى وإن بدت فيه، ملكية الأرض، في الظاهر، ملكية إقطاعية. إن هذا الإنتاج، بارتباطه بالإنتاج الرأسمالي عن طريق التجارة الكولونيالية، صار إنتاجاً كولونيالياً، أي إنتاجاً لمواد أولية تحتاجها الصناعة الرأسمالية. إذن، لا

يمكننا مطلقاً أن نعتبر الملاكين الزراعيين، وخصوصاً الكبار منهم، إقطاعيين. إن التكلم على علاقات إنتاج إقطاعية في البلد المستعمر «المتخلف» ضمن العلاقة الكولونيالية خطأ فادح جداً. لأن في ذلك جهلاً مطلقاً للأثر الذي يحدثه في بنية إنتاج البلد المستعمر تطور الرأسمالية الاستعمارية. ولقد رأينا ذلك في تحليلنا لنص سابق لماركس، فلا ضرورة للإعادة. إن من يؤكد على وجود علاقات إنتاج إقطاعية في البلد المستعمر لا يفهم مطلقاً ما هي العلاقة الكولونيالية في بنيتها وتطورها التاريخي. إن ارتباط الإنتاج الكولونيالي بالإنتاج الرأسمالي يبدو، بالنسبة للبلد المستعمر، وكأنه إبقاء لعلاقات إنتاج «اقطاعية» كانت تسود هذا البلد قبل استعماره. من هنا جاءت المقولة السياسية الشهيرة، مقولة تحالف الاقطاع والاستعمار. في هذه المقولة خطأ وتشويه: الخطأ فيها أنها تتكلم على علاقات اقطاعية حيث لا وجود للاقطاع ضمن العلاقة الكولونيالية، والتشويه فيها أنها، بفصلها البورجوازية عن الاقطاع في البلد المستعمر تجعل من البورجوازية طبقة معادية للاستعمار، أو لها الإمكانية في أن تعادي الاستعمار. فهذه المقولة إذن، بورجوازية صرف، نتاج لأيديولوجية البورجوازية الكولونيالية، لا علاقة لها بالفكر الماركسي. إن هذا الفهم الخاطىء للعلاقة الكولونيالية يجعلنا نعتبر الاستعمار قوة إبقاء وحفاظ للبنية الاجتماعية الاقتصادية في البلد المستعمر، مع أنه في الحقيقة، كما ظهر لنا في فصل سابق لماركس، قوة هدم وتفكيك لهذه البنية، تحولها في اتجاه التطور الرأسمالي.

غير أن هذا الفهم الخاطىء له أساسه في الواقع التاريخي ويجب الانتباه إليه. فمما لا شك فيه أن الاستعمار، في أول مراحل توسعه، وجد في الملاكين الكبار ـ ولنسمهم «الاقطاعيين» ـ وكذلك في رؤساء القبائل المسيطرين على الأراضي الجماعية سنداً قوياً له. فزاد من ملكية الملاكين وملّك الآخرين، كما جرى مثلاً في الجزائر ومصر وبعض المناطق اللبنانية. إلّا أن التحالف هنا، وإن كان واقعاً بين الملاكين الزراعيين والاستعمار، فهو ليس تحالفاً بين إنتاج اقطاعي وإنتاج رأسمالي، بل بين إنتاج كان عليه أن يصير بالضرورة إنتاجاً كولونيالياً وبين إنتاج رأسمالي. إن ملكية الأرض في البلد المستعمر لم تعد ملكية «إقطاعية»؛ إنها تطورت إلى ملكية كولونيالية، كشكل متميز للملكية الرأسمالية، بتطور الإنتاج الزراعي ضمن العلاقة الكولونيالية. وبتوجيه الإنتاج الزراعي في البلد المستعمر نحو التجارة الكولونيالية، أي بتحويله إلى إنتاج كولونيالي، صار الإبقاء على علاقات الإنتاج في الزراعة ضمن حدود العلاقة الكولونيالية معناه تحويلاً لها من علاقات

إنتاج «اقطاعية» إلى علاقات إنتاج كولونيالية. وصار الملاك الزراعي بذلك تاجراً زراعياً مرتبطاً بالإنتاج الاستعماري. إن التطور التاريخي للعلاقة الكولونيالية يظهر لنا هنا بالنسبة للبلد المستعمر كعملية صهر في طبقة واحدة لفئتين اجتماعيتين مختلفتين: فئة «الاقطاعيين» ـ أو على الاصح فئة الملاكين الزراعيين ـ وفئة البورجوازيين. إن عملية التوحيد الطبقي هذه، كنتيجة لتطور العلاقة الكولونيالية، تضيء لنا حركة صيرورة البلد المستعمر المتخلف، خصوصاً إذا ما قارناها بعملية التمايز الطبقي العنيف التي حدثت في الغرب بين الاقطاعية والبورجوازية. كلنا يعلم أن الثورة البورجوازية في الغرب كانت نتيجة لصراع طبقي عنيف بين طبقتين منفصلتين متناقضتين: الطبقة الاقطاعية والطبقة البورجوازية. فالوجود الطبقي المتفارق بين هاتين الطبقتين جعل من البورجوازية طبقة صاعدة لهذا الدور القيادي في حركة الإنتاج الاجتماعي وتحويله، أي تحريره. ونحن نلاحظ أن تطور الرأسمالية تأخر تاريخياً حيث كان التناقض بين هاتين الطبقتين ضعيفاً، أي حيث كانت حركة التفارق بينهما بطيئة ضعيفة، كما حدث مثلاً في ألمانيا خلال القرن التاسع عشر. لكن التناقض معدوم، في البلد المستعمر، بين هاتين الطبقتين، لسبب بسيط جداً هو أن لا وجود هنا لطبقتين متمايزتين، بل لفئتين من طبقة واحدة تكونت بتطور العلاقة الكولونيالية، فكيف يمكن أن نتكلم على ثورة بورجوازية «وطنية»، وكيف يمكن أن نحدد إمكانية تطور صحيح للرأسمالية في البلد المستعمر المتخلف؟ إن الثورة البورجوازية مستحيلة أساساً في بلد ضمته العلاقة الكولونيالية في حركة تطورها التاريخي، لأن طبيعة النضال الطبقي فيه مختلفة تمام الاختلاف عما هي عليه في البلد الرأسمالي، وهي لا تشير مطلقاً إلى أي إمكانية لتطور الإنتاج فيه بشكل رأسمالي. إن تطور الإنتاج في البلد المستعمر المتخلف لا يسمح مطلقاً بتكون الشكل الرأسمالي للإنتاج. فالبورجوازية فيه كولونيالية لا رأسمالية، وتكونها التاريخي ضمن العلاقة الكولونيالية كبورجوازية تجارية متميزة، تضم الملاكين الزراعيين وتجار المدن، لم يجعل منها طبقة صاعدة كالبورجوازية الرأسمالية، بل حددها، منذ نشأتها، كطبقة في انحطاط، يجب القضاء عليها لتحويل الإنتاج وتحريره. إن من الخطأ الفادح إذن، تحديد التناقض الرئيسي، أي المحرك، في البلد المستعمر المتخلف بين الاقطاعية والبورجوازية، إذ لا وجود إلّا لطبقة واحدة تضم فئتين، الاختلاف بينهما يتطور نحو الزوال. ولربما وقع تناقض مصلحي ومرحلي بين فئات من طبقة واحدة، لكن الخطأ الجسيم هو أن نجعل من هذا التناقض الثانوي الممكن

حصوله تناقضاً رئيسياً، أي تناقضاً يحدد بنية المجتمع في تطوره.
هذا التحديد للبورجوازية الكولونيالية كبورجوازية تجارية متميزة، تمثل، في البلد «المتخلف»، البورجوازية الاستعمارية، يمنعنا بتاتاً من اعتبارها بورجوازية «وطنية» لها دورها القيادي، أو كما يقال، التقدمي، في حركة النضال ضد الاستعمار، ولربما كان من المفضل أن نطلق اسم البورجوازية «الوطنية» على هذه الفئة من الصناعيين «المرتبطة بالإنتاج الوطني». غير أن المشكلة تظل قائمة في إمكانية اعتبار هذه الفئة كطبقة بورجوازية مستقلة، لها سماتها الطبقية الخاصة بها. وكأننا، بتحديدنا لهذه العناصر الصناعية خاصة والمرتبطة بالإنتاج الوطني، نود أن نؤكد على وجود طبقتين مختلفتين: طبقة البورجوازية الصناعية وطبقة البورجوازية المالية. وإن اعتبرنا هاتين البورجوازيتين فئتين من طبقة واحدة لا طبقتين مستقلتين، فإن مشكلة انتماء هذه العناصر «الوطنية» إلى طبقة البورجوازية تبقى قائمة. وهذه المشكلة، مشكلة التحديد الطبقي لهذه العناصر الاجتماعية، يطرحها تحديد البورجوازية في البلد المستعمر «المتخلف» كبورجوازية كولونيالية، أي كبورجوازية تجارية متميزة. وإذا كانت حركة التطور التاريخي لهذه البورجازية لا تمر مطلقاً بحلقة التطور الصناعي، فكيف يمكننا أن نعتبر هذه الفئة الصناعية «المرتبطة بالإنتاج الوطني» جزءاً لا يتجزأ من طبقة البورجوازية الكولونيالية؟ وكأننا بذلك نفتح لهذه البورجوازية الكولونيالية، أو على الأصح لقسم منها، إمكانية تطوير الإنتاج في خط رأسمالي، مع أننا نفينا كل إمكانية لتطور الرأسمالية في البلد المستعمر «المتخلف». إن تحديد هذه الفئة الصناعية كجزء من البورجوازية الكولونيالية هو في الحقيقة نتيجة لتفكير معين يحاول كشف الواقع «التخلفي» على ضوء منطق التطور التاريخي للرأسمالية في الغرب. والخطأ في عملية التفكير هذه يكمن في كونها عملية تطبيق لقوالب فكرية خاصة بواقع الغرب الرأسمالي، على واقعنا «التخلفي». إن وجود بورجوازية مالية وبورجوازية صناعية في الغرب لا يدل مطلقاً على وجود هاتين البورجوازيتين في البلد «المتخلف»، لسبب بسيط هو أن منطق تطور الرأسمالية في الغرب مختلف عنه في البلد «المتخلف». إن الفئة الصناعية في البلد المستعمر «المتخلف» لا يمكن أن تتحدد كطبقة بورجوازية صناعية، أو كجزء من طبقة البورجوازية الكولونيالية، لأن التطور الرأسمالي في هذا البلد مستحيل ضمن العلاقة الكولونيالية. إن من الدقة العلمية إذن، أن نحدد، طبقياً، هذه الفئة كجزء خاص من طبقة البورجوازية الصغيرة، لا كجزء من طبقة البورجوازية.

وتحديدنا النظري لهذه العناصر المرتبطة بالإنتاج الوطني ليس مجرد «فذلكة فلسفية»، بل له أهمية عملية، أي سياسية، بالغة. فعليه يترتب موقفنا السياسي الستراتيجي من هذه الفئة الاجتماعية الخاصة في توجيه النضال الطبقي وجهة ثورية.

لن نطيل الحديث في هذه النقطة لأن لنا إليها عودة في الجزء الثاني من هذه الدراسة، والذي عليه أن يجابه مشكلة «التخلف». لذلك سنقتصر على شرح سريع لما نقصد بتحديدنا لهذه الفئة كجزء خاص من البورجوازية الصغيرة. إن طبيعة الصناعة في البلد المستعمر «المتخلف» تساعدنا كثيراً على فهم ما نحن بصدده. إن الصناعة في بلادنا أقرب إلى الطابع الحرفي منها إلى طابع الصناعة الكبيرة كما نراها في الرأسمالية. إنها، كما يقال، صناعة خفيفة، أي استهلاكية. فهي تقتصر إذن، على إنتاج وسائل الاستهلاك وتعجز عن إنتاج وسائل الإنتاج، وهذا ما يميزها كصناعة «متخلفة». ونحن إذا ما قارناها بالصناعة الرأسمالية الاستهلاكية فقط، ظهر اختلافها البين مع هذه كماً وكيفاً. فهي أضعف بكثير منها وأقل تمركزاً، وهذا ما يقربها من النشاط الحرفي. حتى القطاعات المتطورة منها تظهر ضعيفة هزيلة أمام القطاعات الرأسمالية الاستهلاكية المتطورة. فتقييم الصناعة «المتخلفة» يجب ألّا يحصل في جو انغلاقي، بل على ضوء درجة التطور الصناعي في العالم، وخصوصاً على ضوء تطور الصناعة الرأسمالية. فإذا قيست الصناعة «المتخلفة» بالصناعة الرأسمالية الاستهلاكية ظهر لنا الفرق الشاسع بين الاثنتين، وتحدد لنا بشكل ساطع الطابع الحرفي للأولى. إن هذا الطابع الحرفي للصناعة «المتخلفة» هو الذي يجعلنا نعتبر فئة الصناعيين في البلد «المتخلف»، بشكل عام، جزءاً خاصاً من البورجوازية الصغيرة، لا تنتمي إلى طبقة البورجوازية. ولا سبيل للصناعة «المتخلفة» الاستهلاكية أن تتطور تطوراً رأسمالياً مماثلاً لتطور الصناعة الغربية. فالوجود الطبقي للبورجوازية الكولونيالية، يسد على هذه الصناعة كل طريق للتطور الرأسمالي، لذلك لا بد من وجود تناقض طبقي بين الفئة الصناعية من البورجوازية الصغيرة، وبين البورجوازية الكولونيالية. إلّا أن هذا التناقض لا يكون التناقض الرئيسي، أي المحرك، في البنية الاجتماعية «المتخلفة»، بل هو تناقض ثانوي يتطور ضمن تحالف طبقي بين البورجوازية الكولونيالية وهذا الجزء من البورجوازية الصغيرة. ونحن نخطىء كثيراً إن حددناه كتناقض رئيسي، لأننا بهذا التحديد له نكون قد قبلنا إمكانية هذه الفئة الاجتماعية في أن تصير طبقة بورجوازية صناعية قادرة على تحقيق التطور الرأسمالي للإنتاج الكولونيالي.

وهذا سبق أن نفيناه قطعاً. لذلك يمكننا القول بأن أفق التطور الطبقي لهذه الفئة الاجتماعية محدود بالضرورة، لأنه محدد بالعلاقة الكولونيالية. لقد اعتبرنا فئة الصناعيين جزءاً خاصاً من البورجوازية الصغيرة، فما الذي يميزها في وجودها الطبقي، أي في انتمائها إلى هذه الطبقة؟ إن ما يميز الوجود الطبقي لهذه الفئة الاجتماعية هو أنها تحاول يائسة أن تتحرر من قيود طبقتها عن طريق انتقالها إلى طبقة أخرى هي طبقة البورجوازية. وهذه المحاولة فاشلة حتماً بسبب البنية الكولونيالية للمجتمع «المتخلف». فهي في حد ذاتها خيانة طبقية، كما أن المثال الطبقي (classe de idéal) لهذا الجزء من البورجوازية الصغيرة يتحدد كوهم طبقي (de illusion classe) وهذا الوهم الطبقي له أسسه في الواقع «التخلفي». فمن الطبيعي جداً، بشكل عام، أي بشكل مجرد عن كل واقع تاريخي متميز، أن تطمح العناصر الصناعية إلى أن تكون طبقة صناعية مستقلة تلعب الدور الرئيسي في تحقيق عملية الإنتاج الاجتماعي. إلّا أن الواقع الاجتماعي، في بنيته الكولونيالية، يجعل من هذا الطموح الطبيعي، أو من هذا المثال الطبقي، وهما طبقياً. فالعلاقة الكولونيالية ـ كما رأينا ـ تحدد الصيرورة لهذه العناصر، فتسد في وجهها أفق صيرورتها كبورجوازية صناعية. وبما أن الصناعة، ضمن العلاقة الكولونيالية، لا يمكن أن تكون، في البلد «المتخلف» إلّا صناعة استهلاكية، فإن أفق صيرورة هذا الجزء من البورجوازية الصغيرة ليس بتاتاً البورجوازية الصناعية المستحيلة الوجود، بل البورجوازية الكولونيالية. لذلك كان كثير من «الصناعيين» في البلد «المتخلف» تجاراً وماليين في الوقت ذاته. هذا التعدد في نشاطات هذه الفئة الاجتماعية ليس ناتجاً من «حيوية دافقة» بقدر ما هو ناتج من عجز بنيوي في تركيز الإنتاج الصناعي والتطور فيه عمقاً وتوسعاً. هذه العلاقة الالتباسية بين هذا الجزء من البورجوازية الصغيرة وبين البورجوازية الكولونيالية ترتكز على نوعية الصناعة «المتخلفة» كصناعة استهلاكية. ونوعية هذه الصناعة بدورها تضيء لنا الموقف الطبقي من الاستعمار لهذا الجزء المنتج من البورجوازية الصغيرة. إذا دخلت هذه الطبقة، في ظروف تاريخية معينة، في تناقض مع الاستعمار، فذلك لأن الاستعمار كان يحاول أن يقضي على هذا الجزء المنتج من طبقة غير منتجة عن طريق تصديره لمنتوجاته الاستهلاكية الصناعية التي لا تزاحم. إلّا أن الاستعمار، في بعض الظروف المعينة، بوسعه أن يتخذ موقفاً ذكياً من هذه الطبقة فيكون سنداً لها بدلاً من أن يكون عدوها. إن تطور الصناعة كصناعة استهلاكية في البلد «المتخلف» لا يتنافى

مع الاستعمار في شكله الجديد، بل يمكن أن يكون قاعدة لتطور هذا الاستعمار وتغلغله في البلد «المتخلف». هذا الشكل الجديد للعلاقة الكولونيالية يتحدد كتقسيم جديد عالمي للعمل بحيث يمكن للبلاد المنتجة للمواد الأولية الأولى أن تنتج أيضاً وسائل استهلاك فقط، في الوقت الذي تنتج البلاد الصناعية وسائل إنتاج الاستهلاك. وهذا التقسيم العالمي الجديد للعمل هو في الحقيقة تقسيم للعمل الصناعي ضمن التقسيم العالمي العام للعمل. فهو يحدد التقسيم القديم بقدر ما هو يبقيه في الحدود التي هي بدورها تحدده. معنى ذلك أن البنية الكولونيالية للبلد «المتخلف» هي التي تحدد الصناعة فيه كصناعة استهلاكية. وتطور هذا ضمن العلاقة الكولونيالية يحدد بدوره الطابع الكولونيالي لتطور البلد «المتخلف» ويبقيه في «تخلفه» بدلاً من أن ينزعه منه. إنّ تطور الصناعة في البلد «المتخلف» كصناعة استهلاكية يقوي الترابط البنيوي بين الإنتاج الكولونيالي والإنتاج الرأسمالي الاستعماري، فيجعل من هذا قاعدة لذاك ومن ذاك أثراً لهذا، بشكل دائم مستمر. فليس من الغريب إذن، أن نجد، على ضوء هذا الترابط البنيوي بين الإنتاجين، توافقاً طبيعياً بين الجزء المنتج من البورجوازية الصغيرة وبين الاستعمار. فما التناقض بينهما إلّا عرضياً، أما التحالف فأساس لوجودهما الطبقي. ولا يظهر التناقض بينهما، إلّا على أساس هذا التحالف الطبقي بينهما. وهذا ما يفسر لنا الموقف الالتباسي المذبذب، الذي تقفه البورجوازية الصغيرة في جزئها المنتج من الاستعمار، وهذا ما يفسر لنا أيضاً ميل هذه الفئة إلى التعاون والتحالف مع البورجوازية الكولونيالية كممثل للبورجوازية الاستعمارية وكشكل من أشكال وجود الاستعمار في البلد «المتخلف».

لقد انطلقنا من نص لماركس، فأوصلنا تحليله إلى معالجة بعض الوجوه للوضع الطبقي في البلد «المتخلف». وهذا تحقيق لقراءتنا الخاصة لماركس، التي تكلمنا عنها في مقدمة هذا البحث. ولنأت الآن إلى الملاحظة الثالثة حول نص ماركس المذكور سابقاً.

ثالثاً: قلنا في ملاحظتنا الأولى حول هذا النص، إنّ ربط إنتاج البلد المستعمر بالإنتاج الرأسمالي، عن طريق التجارة الخارجية وضمن العلاقة الكولونيالية، كانت نتيجته التاريخية «رسملة» الإنتاج في البلد المستعمر. غير أننا قلنا في ملاحظتنا الثانية إن التطور التاريخي للعلاقة الكولونيالية يسد، بالضرورة، على إنتاج البلد المستعمر، كل إمكانية لتطوره الرأسمالي. ويبدو لأول وهلة أن بين القولين تناقضاً، أو على الأصح، يبدو أن تناقضاً يوجد بين ما يقوله ماركس في الملاحظة الأولى وبين ما نقوله نحن في الملاحظة

الثانية. والحقيقة أن بين القولين اختلافاً لا تناقضاً. وما نقوله نحن ليس سوى تأكيد خاص على صحة ما يقوله ماركس. فالاختلاف لا يدور مطلقاً حول حركة «الرسملة» بالذات، بل حول شكلها التاريخي. وهو ناتج مما سبق وقلناه من أن ماركس، في دراسته للرأسمالية، لا ينظر إلى بنية الإنتاج الكولونيالي في علاقته مع الرأسمالية بل يتوقف في دراسته هذه عند تحديد بنية الإنتاج الرأسمالي، فالاختلاف موجود لأن المشكلة التي نطرحها مختلفة عن المشكلة التي يطرحها ماركس. وليس الاختلاف في الحل المعطى للمشكلة نفسها، بل في المشكلة نفسها. إن المشكلة التي يعالجها ماركس يمكن طرحها بهذا الشكل: كيف تتحدد حركة تأثير الإنتاج الرأسمالي بإنتاج البلد المستعمر ضمن تطور العلاقة الكولونيالية؟ وحل هذه المشكلة موجود في مفهوم «الرسملة» الذي تحدثنا عنه. أما المشكلة التي نحن نريد طرحها، فيمكن صياغتها بهذا الشكل: ما هو الشكل التاريخي الذي تتخذه «رسملة» إنتاج البلد المستعمر؟ هل حركة «الرسملة» هذه هي حركة يتماثل فيها الإنتاج الكولونيالي، بنيوياً وتاريخياً، بنظام الإنتاج الرأسمالي؟

لقد حاولنا جهدنا فيما سبق أن نبين بإلحاح أن الوحدة التي حققتها العلاقة الكولونيالية بين الإنتاج الرأسمالي والإنتاج الكولونيالي ليست وحدة تماثلية بل وحدة تفارقية فحركة التطور التاريخي لهذه الوحدة هي في الواقع حركة تفارق ((différenciation بنيوي بين الإنتاجين لا حركة تماثل(identification)).

ويهمنا كثيراً، على الصعيدين النظري والعملي، أن نؤكد دوماً على هذه الطبيعة التفارقية لوحدة العلاقة الكولونيالية. إذ إنّ من الواضح جداً أن استراتيجية عملنا الثوري، أي نظرية الثورة عندنا، لا يمكن أن تتأسس إلّا على المعرفة العلمية لبنية الإنتاج الكولونيالي كإنتاج متميز. لذلك رأينا من الأفضل أن نعتبر حركة «رسملة» إنتاج البلد المستعمر، عن طريق تطور العلاقة الكولونيالية، حركة استعمار (colonisation) له لا حركة رسملة (capitalisation) أي إن إنتاج البلد المستعمر يميل إلى التحول إلى إنتاج كولونيالي لا إلى إنتاج رأسمالي. وهذا الإنتاج الكولونيالي ليس في الحقيقة إلّا شكلاً تاريخياً محدداً للوجود المتميز للإنتاج الرأسمالي في البلد المستعمر «المتخلف»، داخل العلاقة الكولونيالية. فهو إذن، بالرغم من انتمائه إلى نظام الإنتاج الرأسمالي، مختلف عن هذا النظام، إن في بنيته أم في منطق تطوره. لذلك كان التأكيد على تميز البنية الكولونيالية، بالنسبة للبنية الرأسمالية، ضرورة نظرية مطلقة لفهم واقعنا التاريخي.

لقد أوصلتنا دراستنا السريعة للعلاقة الكولونيالية إلى نتيجة بالغة الأهمية: وهي أن التطور التاريخي لهذه العلاقة أوجد في البلد المستعمر نظام إنتاج متميزاً هو في وحدته مع نظام الإنتاج الرأسمالي وانتمائه إليه، يختلف عنه بنية وتطوراً. ولقد حددنا هذا النظام الإنتاجي «كنظام إنتاج كولونيالي». لذلك كان من الضرورة أن تكون نقطة وصولنا هذه منطلقاً لنا في دراستنا القادمة «للتخلف». إن نظرية «التخلف» يجب أن تتحدد إذن، كنظرية لنظام الإنتاج الكولونيالي، أي كمحاولة لتحديد القوانين العامة التي تخضع لها بنية الإنتاج الكولونيالي وتطوره التاريخي.

الطريق ـ العدد الثامن

أيلول 1968

ملحق رقم (2)

الاستعمار والتخلف ـ القسم الثاني ـ

نظام الإنتاج الكولونيالي

1 ـ تمهيد

إن تحديد العلاقة الكولونيالية كعلاقة إنتاج بين إنتاجين مختلفين متميزين، تضمهما وحدة تطور تناقضية، فرض علينا ـ كما رأينا في القسم الأول من هذه الدراسة (29) ـ ضرورة النظر إلى «التخلف» كبنية اجتماعية متماسكة، أي كنظام إنتاج متميز، هو «نظام الإنتاج الكولونيالي». مهمتنا الآن أن نقوم بتحليل هذا المفهوم الجديد الذي به نريد أن نفهم بنية «التخلف».

نريد منذ البدء أن نثير حس النقد في ذهن القارىء كي يبقى يقظاً طوال قراءته هذه الدراسة، وبعدها، فلا يأخذ بما سنورده إلّا بعد نقد وتحقيق. نقول للقارىء بكل صراحة إنّ مهمتنا هذه شاقة وخطرة، لأنها قد تكون في مبدئها بالذات غير شرعية، أي إنها قد تفتقر إلى أساس علمي يحدد إمكانها. وأساس هذه المهمة، أي مبدؤها، تحديد بنية «التخلف» كنظام إنتاج متميز. فإلى أي حد يمكننا التكلم في صدد «التخلف» عن نظام إنتاج متميز؟ وما هي الأسباب الواقعية والنظرية التي دفعتنا إلى إيجاد مفهوم «نظام الإنتاج الكولونيالي»؟ إنّ الصعوبة الرئيسية في عملنا لا تكمن في تحليل هذا المفهوم الجديد بقدر ما تكمن في شرعية هذا المفهوم كمفهوم، أي كأداة نظرية لمعرفة الواقع «التخلفي». غير أن قبول شرعيته، أي علميته، لا يكون إلّا بعملية تحليله، فتحليله حقل تحقيقه. لذلك لا بد أن ننظر إلى هذه المهمة كمخاطرة نظرية، ربما نجحت وربما فشلت. لكنها مخاطرة لا بد منها، فرضتها علينا الضرورة العملية والثورية لإيجاد نظرية «للتخلف»، أي لمعرفة واقعنا معرفة علمية. والمخاطرة ليست مغامرة، فالفرق شاسع بين الاثنتين. إن في كل عملية لإنتاج معرفة مخاطرة فكرية ضرورية، لا تصير مغامرة إلّا إذا فقد الفكر العلمي حسه بالواقع، أي إذا ابتعد في نشاطه عن شروط إمكانه كفكر علمي. وهذه الشروط مرتبطة بالواقع التاريخي الذي يعمل فيه، فإن انقطع عنها فقد علميته.

حددنا مهمتنا هذه كمخاطرة نظرية، وكان الأولى بنا أن نحددها على حقيقتها كفرضية علمية. وهذه الفرضية ما نشأت اعتباطاً، بل عن ضرورة علمية ملحَّة، للرد على سؤال نظري محدد: هل الثورة الاشتراكية ممكنة في

بلد «متخلف»؟ وما هي شروط إمكانها؟ من هذا السؤال انطلقنا، ولا سبيل لصنع التاريخ، حين يسمح لنا التاريخ بصعنه، إلّا إذا وضح في فكرنا سؤال فكرنا الأساسي هذا، أي إذا تحددت في فكرنا معالم الرد عليه. هذا الوضوح، في الواقع، توضيح، أي عملية فكرية تتحقق بتحقُّق العملية الثورية في حركة محاولاتها، الفاشلة والناجحة على السواء. وربما كانت المحاولات الفاشلة أغنى للفكر، إذا وعاها الفكر في ارتباطه بالعمل الثوري، من المحاولات الناجحة. وتكرار فشل المحاولات الثورية في عديد من البلدان «المتخلفة» هو الذي دفعنا إلى طرح هذا السؤال الذي يظهر لنا كنقطة البدء في تفكيرنا. وما تلك الفرضية العلمية سوى محاولة للإجابة عنه.

ليس من الصعب أن نجد في الواقع التاريخي للبلدان «المتخلفة» تبريراً لهذه الفرضية، فحوادث السنوات الأخيرة، خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، تشير بوضوح إلى وجود اختلافات جذرية في حركة تطور التاريخ، بين هذه البلدان وبلدان الغرب الرأسمالي. ومجرد وجود هذه الاختلافات يسمح لنا فعلاً بالشك في تماثل منطق تطور التاريخ في هاتين الفئتين من البلدان. من هذا الشك بالذات نشأت فرضية «نظام الإنتاج الكولونيالي»: إذا كان الاختلاف بين تطور بلدان «التخلف» وتطور بلدان الغرب الرأسمالي اختلافاً في منطق التاريخ نفسه، وجب بالضرورة أن يكون هذا الاختلاف بنيوياً، أي أن يكون أساسه اختلافاً في البنية الاجتماعية بالذات، أي في بنية الإنتاج الاجتماعي. فحركة التاريخ ليست في الحقيقة سوى حركة صيرورة البنية الاجتماعية. إن التاريخ في حركته هو البنية الاجتماعية في صيرورة. لم تظهر لنا بعد ضرورة النظر إلى «التخلف» كبنية قائمة بذاتها، تختلف عن بنية الرأسمالية، إلّا كضرورة منطقية. وضرورة المنطق ليست ضرورة الواقع (30) . غير أن تحقق هذه الضرورة المنطقية هو الذي يفرض على الفكر منهجاً محدداً في معالجته للواقع، ويحدد علمية الفرضية التي يلجأ إليها الفكر كأداة نظرية للمعرفة. أما المعرفة العلمية فلا تتم إلّا إذا أخضع الفكر منهجه لمنطق الواقع في عملية تحليله له. بحركة هذا التحليل تتحقق الفرضية وتتأسس علميتها، فتمر من صعيد الضرورة المنطقية إلى صعيد الضرورة الواقعية.

وهنا تجب الملاحظة أن المعالجة العلمية لا تضع الفكر مع الواقع في مواجهة مباشرة، لأن الفكر لا يصل إلى الواقع إلّا بإنتاجه لمفاهيمه النظرية عن طريق نقده للمفاهيم المتكونة. فمن خلال عملية النقد هذه يتكشف الواقع في بنيته للفكر النظري. إن المعرفة العلمية إذن، ليست عملية

مشاهدة، بل عملية إنتاج تتحقق في حركة نقد للفكر المتكون تجد ضرورتها النظرية في التطور العلمي المحدد للواقع التاريخي. هذه الحركة هي في الحقيقة حركة تحويل للأدوات النظرية لهذا الفكر. وفي هذا التحويل النظري شرط إمكان المعرفة. لذلك سننطلق في تحليلنا لمفهوم «نظام الإنتاج الكولونيالي»، أي في تحليلنا لبنية «التخلف»، من نقد مفهوم «التخلف»، كما نجده في الأدب الاقتصادي المعاصر.

2 ـ نقد مفهوم التخلف

لا يهمنا إطلاقاً، ولا يفيد بحثنا أن نستعرض ما كُتب عن «التخلف»، وهو كثير كثير، بل يهمنا أساساً أن نعلم كيف فُسر «التخلف» وكيف فهم، أي كيف حدد كظاهرة تاريخية عامة تشمل أكثر من ثلثي العالم. ومعظم ما قرأناه عن هذه الظاهرة، على كثرته، لا يتعدى الوصف الخارجي، وقلما يصل إلى الأساس، أي إلى البنية. أما الأدب الاقتصادي الذي يستهدف بنية «التخلف»، لا مظاهره، فهو يرى، بشكل عام، الميزة الأساسية لهذه البنية في وجود انقسام داخلها، يفصل بين قطاع اقتصادي «حديث»، هو القطاع الرأسمالي، وقطاع «بدائي» أو «تقليدي»، أي لا رأسمالي، أو على الأصح، سابق للرأسمالية. هذه النظرية ثنائية لا وحدوية، أي إنها ليست نظرية بنيوية، لأنها تضع جنباً إلى جنب بنيتين اجتماعيتين مختلفتين لا تضمهما أي وحدة تاريخية. ومن الصعب أن يكون لهذه النظرة طابع علمي، فهي نظرة أيديولوجية ترتكز على أساس نظري خاطىء.

صحيح أن الاستعمار أوجد اختلالاً جذرياً في البنية الاقتصادية للبلدان التي تمت عليها سيطرته. فالرأسمالية ـ كما رأينا في القسم الأول من هذه الدراسة ـ بربطها البلدان المستعمرة بحركة تجارتها الخارجية، استطاعت أن تحدث في نظام الإنتاج السائد في هذه البلدان تفككاً داخلياً ظهرت آثاره الخارجية في الانقطاع بين قطاع مهم من اقتصاد البلد المستعمر، بقي تقريباً في عزلة تامة عن حركة التبادلات العالمية، وقطاع آخر توجه كلياً، في حركة تطوره، نحو «المتروبول»، مركز تاريخه، وكأنه جسم غريب في البلد الذي هو فيه (31) . إلّا أن هذا الانقطاع بين القطاع «الحديث المتطور» والقطاع «التقليدي المتخلف»، على عمقه، لا يسمح لنا بتاتاً بتحديد الأول كقطاع رأسمالي والثاني كقطاع لا رأسمالي إطلاقاً. هذا التصور الخاطىء «للتخلف» يجعل من «التخلف» ظاهرة جزئية تنحصر في قسم من إنتاج البلد «المتخلف»، فلا تشمل هذا الإنتاج في بنيته الواحدة. ويترتب على ذلك ضرورة القول بوجود بنيتين مختلفتين، داخل البلد «المتخلف» الواحد، كل منهما تتطور في علاقة خارجية مع الأخرى، حسب منطقها الخاص بها. معنى ذلك أن كل بنية تتطور تاريخياً في انفصال تام عن الأخرى، فلا تلاق ولا تقاطع بينهما. إذا صح هذا القول تكون تبعية الإنتاج «المتخلف» للاستعمار تبعية القسم المتطور منه. أما القسم الآخر، أي القسم التقليدي، فيكون مستقلاً، في وجوده وتطوره، إطلاقاً عن الاستعمار، ولا وجود لأي

علاقة للاستعمار به. على ضوء هذا التصور ومنطقه، تظهر لنا العلاقة الكولونيالية بشكل يختلف تمام الاختلاف عن الشكل الذي ظهرت لنا به في القسم الأول من دراستنا. إنها تظهر لنا كعلاقة جزئية لا كعلاقة شاملة، فينتج من ذلك تحديد مزدوج لها، إذا نُظر إليها من أفق تطور البلد «المتخلف»: فهي في الوقت ذاته علاقة تبعية بالنسبة للقطاع «المتطور» في إنتاج هذا البلد، وعلاقة استقلال تام عن الاستعمار بالنسبة للقطاع «المتخلف»، أي «التقليدي». أما علاقة التبعية فهي علاقة تماثل بنيوية (إذ إنّ القطاع «المتطور» يتحدد كقطاع رأسمالي)، وعلاقة الاستقلال علاقة تفارق إطلاقاً. وفي هذا القول إيحاء قوي بأن وجود القطاع «المتطور» في البلد «المتخلف» راجع إلى تبعيته للاستعمار، أما بقاء القطاع «التقليدي المتخلف» فراجع إلى الاستقلال عن الاستعمار. والنتيجة المنطقية التي نخرج بها من هذه النظرة الأيديولوجية هو أن تطور البلد «المتخلف» لا يكون إلّا بتوثيق علاقته مع الاستعمار.

هذا التصور للتخلف خاطىء، لا لدلالته الأيديولوجية فحسب، بل لأنه غريب إطلاقاً عن الواقع التاريخي نفسه. والحكم عليه من خلال دلالته الأيديولوجية لا يكفي لإظهار خطئه العلمي، فلا بد لذلك من الرجوع إلى واقع «التخلف» في بنيته. على هذا الصعيد من التحليل البنيوي للواقع التاريخي يجب إظهار الخطأ النظري. وأساس الخطأ في هذا التصور، أي في هذا القول الأيديولوجي، هو عدم النظر إلى «التخلف» على أنه بنية واحدة. هذا الخطأ الأساسي يقود بدوره إلى أخطاء أخرى تزيد في تشويه حقيقة «التخلف» وتمنع كشفها. فالقول، مثلاً، بوجود نوع من الازدواجية البنيوية في بلد كالجزائر، يفصل بين شمال رأسمالي وجنوب «تقليدي»، هو قول فيه جهل بالواقع الاجتماعي وبعمق تعقيده. إن إعطاء مفهوم «التخلف» هذا المعنى من الازدواجية البنيوية الفاصلة يُفرغه من معناه المتميز، ويتيح الإمكانية لظهور كل التباس وغموض في فهم الواقع الذي يشير إليه ويود فهمه. ففي الأدب الاقتصادي المعاصر، كثيراً ما تستعمل عبارة «التخلف» لتحديد قسم معين من بلد رأسمالي متطور، كجنوب ايطاليا أو مقاطعة بريتانيا (Bretagne) في فرنسا مثلاً. حين يضم مفهوم «التخلف» بهذا الشكل الغامض واقعين مختلفين بنيوياً، متماثلين ظاهرياً، يصير عاماً إلى حد يفقد به تلك الدقة في المدلول التي يمكنها وحدها أن تجعل منه مفهوماً علمياً. إن عمومية (généralité) هذا المفهوم إذن، سيئة، أي غير علمية، لأنها، في مبدئها بالذات، نتاج لعملية اختزال وتبسيط (réduction)

مزدوجة، هي غير شرعية إطلاقاً: ففي مرحلة أولى، يُنظر إلى «التخلف»، هذه الظاهرة البنيوية الشاملة، كظاهرة اقتصادية بحت، وفي مرحلة ثانية، يُنظر إلى الاقتصاد، في هذه الظاهرة الاقتصادية، من زاوية الكم، في حجم المنتوجات المجرد، لا من زاوية الكيف، في بنية العلاقات الإنتاجية كعلاقات طبقية. والحقيقة أن الاقتصاد، بمعناه العلمي، أي الماركسي، ليس في حجم المنتوجات المجرد عن علاقات الإنتاج الاجتماعية، بل في هذه العلاقات بالذات. وهذه العلاقات هي التي تحدد الاقتصاد في البنية الاجتماعية، كما أنها هي التي تحدد كمية الإنتاج الاجتماعي ونوعه. ففصل الاقتصاد عن البنية الاجتماعية الشاملة، وتحديده كمًّا على هذا الشكل المبتذل، هو الذي يؤدي إلى عدم النظر إلى «التخلف» من خلال البنية الطبقية في العلاقات الإنتاجية. بهذا الفصل، يستحيل إطلاقاً فهم «التخلف» عملياً كظاهرة تاريخية متميزة. كما أن هذه النظرة الكمية إليه، كظاهرة اقتصادية بحت، هي أساس عموميته السيئة. انطلاقاً من هذه العمومية، يظهر «التخلف» كمجرد «تأخر» في التطور الاقتصادي للبلدان التي استعمرت، بالنسبة للبلدان الرأسمالية «المتطورة». على هذا الضوء من المنطق الأيديولوجي، وحين تتماثل هاتان الفئتان من البلدان في البنية الاجتماعية في تحديد الاقتصاد كاقتصاد مجرد، يظهر منطق التطور الاقتصادي كحركة تراكم كمِّي مجرد، تتحدد فيها البلدان الرأسمالية، حيث يبلغ فيها التراكم الكمي أعلى درجاته، كمقياس مطلق للتطور. إن وضع حركة التطور التاريخي على هذا الصعيد الكمي البحت هو في الحقيقة نفي مطلق لها كحركة تميُّز وتفارق ضمن وحدة شمولها. هذا النفي هو الذي يسهِّل إجراء عملية التماثل في بنية الصيرورة التاريخية بين هاتين الفئتين من البلدان وعملية التماثل هذه، التي هي إذن، في أساسها عملية «تكميم» (أو إكمام، حسب مرجع العلايلي) (Quantification) للتاريخ، أي نفي له، هي شرط لتعميم (généralisation) مفهوم «التخلف» تعميماً أيديولوجياً. هذا التماثل الشامل، على مستوى الصيرورة، يستلزم ويبرر التماثل الجزئي بين قسم «متخلف» من بلد رأسمالي متطور، من ناحية، وبلد «متخلف» أو مستعمر، من ناحية أخرى. وحين نقوم بعملية التماثل الجزئي هذه التي تتأسس، في إمكانيتها، على التماثل الشامل، يستحيل علينا، طبعاً، فهم «التخلف» عملياً. وهنا تكمن الأيديولوجية في هذا المفهوم غير العلمي: في مقدرته على إخفاء سبب الظاهرة التي يعبِّر عنها.

هذا الخطأ المنهجي (القول بالتماثل الجزئي الذي أشرنا إليه، انطلاقاً من

قبول مفهوم «التخلف» من غير إخضاعه للنقد العلمي، والذي يفترض بالضرورة تماثلاً بنيوياً وإن رُفض) هو الذي قاد باحثاً يقظاً كإيف لاكوست، إلى التساؤل، في كتاب صدر أخيراً (32) ، عن مصدر «التخلف»، رافضاً اعتباره نتاجاً تاريخياً للاستعمار. مع أن هذا الباحث يريد، بكل وضوح، أن يؤكد على الاختلاف البنيوي بين صيرورة البلدان «المتخلفة» وصيرورة البلدان الرأسمالية. إلّا أننا إذا قرأنا بدقة وتأن ما قاله في تحليله «للتخلف» مستهدفين كشف منطق النص الضمني لا ظاهره، وجدنا أنه، في النهاية، يصل إلى نتيجة تناقض بالضرورة الفكرة التي أراد إثباتها. هذه النتيجة هي ـ كما سنرى ـ تماثل صيرورتي البلدان «المتخلفة» والبلدان الرأسمالية، أو بشكل أدق، وجود هاتين الصيرورتين في أفق تاريخي تماثلي.

يؤكد المؤلف على ما يسميه بالأسباب الداخلية «للتخلف»، التي ترجع ـ حسب رأيه ـ إلى طبيعة البنية الاجتماعية التي كانت تميز البلدان «المتخلفة» قبل سيطرة الاستعمار عليها. ويكمن السبب الأساسي لنجاح هذه السيطرة الاستعمارية، كما يقول لنا المؤلف، في هذه البنية الاجتماعية السابقة للاستعمار. أما تحليل هذه البنية، فيقوم به باحثنا انطلاقاً من المفهوم الماركسي «لنظام الإنتاج الآسيوي». يقول ايف لاكوست في كتابه المذكور ما يلي: «إنّ الحروب الكولونيالية كانت صراعات بين مجتمعات مختلفة بنيوياً. فانتصر فيها المجتمع الذي كانت قواه أحسن تماسكاً، فكانت إذن، الأشد تجمُّعاً (cumulatives plus Les) (33) . وفي مقال عنوانه «أسباب الاستعمار والتخلف» (34) ، أورده المؤلف بكامله في كتابه السابق الذكر، فجعل منه قاعدته النظرية، نقرأ ما يلي:

«يظهر الفتح الكولونيالي كنتيجة للاختلافات الكبيرة التي كانت موجودة بين بنيات نوعين كبيرين من المجتمعات... وضعف المجتمعات التي كانت ستُستعمَر، كان راجعاً، في قسم كبير منه، إلى بقاء بنيات اجتماعية قديمة جداً، توقف تطورها منذ قرون عديدة. فلو استمر هذا التطور لما كان في الإمكان استعمار هذه المجتمعات، ولما تطورت بعد ذلك نحو التخلف».

في الجملتين الأخيرتين من هذا النص، يبيِّن لنا المؤلف بكل وضوح أن الاستعمار هو أثر تاريخي للبنية الاجتماعية السابقة للاستعمار (précoloniale) أكثر منه نتاجاً للتطور الداخلي للرأسمالية الغربية. هذه هي الفكرة الأساسية لكتابه المذكور الذي صدر بعد صدور مقاله. وهي فكرة، على الرغم من أهميتها وجديتها، لا يمكن قبولها بلا مناقشة وتحقيق. وقبل أن نبدأ بفحصها والتدقيق في صحتها، نود أن نتوقف قليلاً عند منطق التفكير

الذي أوصل إليها. فالشك، كما يبدو لنا، في حركة هذا المنطق قبل أن يكون في مضمون الفكرة نفسها. إن المنطق الذي اتبعه الكاتب في وصوله إلى فكرته هذه منطق فرضي، نتساءل فعلاً عن مدى شرعية استعماله في مجال كالتاريخ يستحيل فيه إثبات صحة الفرضية. يقول الكاتب: إنّ ضعف المجتمعات التي استُعمِرت هو ضعف بنيوي، أي ضعف في بنيتها السابقة للاستعمار. وسبب هذا الضعف توقف تطورها التاريخي. ولا عيب في هذا القول، فمنطقه سليم لأنه منطق الواقع ذاته. ثم يصف الكاتب، بالمقارنة، المجتمعات الأوروبية بالقوة، والقوة فيها تظهر له في تماسك بنيتها وبالتالي في مقدرتها على التطور التاريخي. ومنطق هذا القول أيضاً سليم لأنه منطق الواقع. غير أن من هذين القولين ومن مقارنتهما، لا يمكن إطلاقاً أن نخرج بالقول بأن البنية الاجتماعية للمجتمعات التي استعمرت هي السبب التاريخي لاستعمارها. إن في هذا القول خروجاً بيناً عن منطق الواقع لا يسمح به منطق القولين الأولين. فلا بد إذن، من كشف العيب المنطقي في الوصول إلى هذا الأخير. والعيب هنا في الانتقال من منطق الواقع إلى منطق الافتراض، مع الأخذ بهذا المنطق الأخير كمنطق للواقع بلا أي تحقيق تاريخي، لاستحالة ذلك مبدئياً. ففي جملته الأخيرة: «لو استمر هذا التطور لماكان في الإمكان استعمار هذه المجتمعات، ولما تطورت بعد ذلك نحو التخلف»، يقوم الكاتب بافتراض لا يصح في منطق التاريخ، لأنه مجرد تصور خيالي يختلف في أساسه عن الفرضية العلمية. إذ كيف يمكن في هذا المجال إثبات صحة هذا الافتراض أو خطأه، طالما أن الواقع التاريخي، بحكم بنية زمانه، لا يقبل التجربة بمعناها الفيزيائي؟ وحين يستحيل التحقيق، تنعدم علمية الفرضية، فتصبح بذلك فعلاً للخيال لا للعقل.

ومأخذنا الأساسي على الكاتب لا ينحصر في لجوئه إلى هذا النوع من الافتراض الخيالي فحسب، بل يتوجه خصوصاً إلى خروجه من هذا الافتراض اللاشرعي في التاريخ، بتعليل للواقع التاريخي. إن حركة هذا المنطق في التفكير تعتمد أساساً على تماثل الواقع الافتراضي، أي الخيالي، مع الواقع الفعلي، وكأن الافتراض ليس افتراضاً، بل تأكيد على واقع فعلي. إن للجملة الافتراضية الأخيرة في النص الذي سردنا معنى ضمنياً يظهر بوضوح على ضوء هذا المنطق الخاطىء. فاستعمار عبارة «لو» ليس في الحقيقة من باب الافتراض بل من باب التأكيد. فإذا كان استمرار التطور في بنية المجتمعات التي استعمرت مانعاً لاستعمارها، يكون توقف التطور فيها إذن، بالضرورة سبب استعمارها، وسبب تخلفها أيضاً. ينتج من ذلك أن الرأسمالية لم تعد

السبب الأساسي في استعمار مجتمعاتنا وتخلفها، لأن السبب داخلي لا خارجي، في بنية هذه المجتمعات لا في بنية الرأسمالية.

منطق هذا القول في الظاهر صحيح، إلّا أن عيبه الأساسي، أي نقطة الضعف فيه، هو في استحالة إثبات منطلقه، أي مرتكزه، فإذا هوى الأساس، هوى البناء المنطقي معه بالضرورة. ونحن فعلاً لا نستطيع إطلاقاً أن نؤكد أن استعمار مجتمعاتنا ما كان ليتم لو أن تطورها لم يتوقف. وحتى الإمكان في هذا القول من باب الخيال لا من باب الواقع، وبالتالي تنعدم بالضرورة علمية هذا الافتراض. لذلك كان على المؤلف أن يرتكز، في منطق تفكيره، على الافتراض، لا كافتراض يستلزم التحقيق، فالتحقيق هنا مستحيل، بل كواقع فعلي. وهذا ما نرفضه، لأن في منطق هذا التفكير نفياً للمنطق. ولنأت الآن إلى الواقع بعد هذه الوقفة عند منطق الوصول إليه. إن رفضنا للفكرة التي ترى في البنية الاجتماعية للبلدان المستعمرة سبباً لاستعمارها لا يعني مطلقاً أن هذا الاستعمار كان نتاجاً مباشراً لتطور الرأسمالية وحده.

إن استعمار بلدان «العالم الثالث» تم في حركة تاريخية معقدة ومتناقضة، لا يمكن أن نعزل فيها البنية الاجتماعية لهذه البلدان عن بنية الرأسمالية، وهو لا يجد سببه في التطور التاريخي المستقل لأي من هاتين البنيتين، بل في تطور علاقتهما ضمن وحدتهما التناقضية. إن البحث عما يسميه لاكوست «بالأسباب الداخلية» لاستعمار مجتمعاتنا، وإن كان في الظاهر منطقياً، يؤدي في الحقيقة إلى عزل بنية هذه المجتمعات، في شكل تطورها التاريخي، عن بنية الرأسمالية، أي إلى استحالة فهم الاستعمار كعلاقة بنيوية بين تطور بنيتين مختلفتين ضمتهما وحدة تاريخية تناقضية. إذا وجب تحديد الاستعمار كعلاقة، صار من المستحيل البحث عن سببه، أو أسبابه، في طرف واحد من طرفي هذه العلاقة. فلا بد إذن، في بحثنا عن السبب، أن ننظر إلى العلاقة كوحدة تمنع إطلاقاً عزل طرفيها، أو استقلال الواحد عن الآخر.

لذلك، يمكننا القول بأن الاستعمار (colonisation) كان ضرورة تاريخية في منطق تطور الرأسمالية. إلّا أن هذه الضرورة التاريخية ما تحققت إلّا لأنها وجدت في البنية الاجتماعية للبلدان التي استعمرت الشروط التاريخية لتحقيقها. إن الاستعمار يظهر لنا إذن، كنتاج تاريخي لصدام عنيف بين ضرورة تطور تكمن في صيرورة المجتمع الرأسمالي، وإمكانية تطور تكمن في صيرورة مجتمع ما قبل الرأسمالية. ولقد تم تحقيق هذه الضرورة بسد أفق هذه الإمكانية. ولولا ضرورة التوسع في منطق التطور الرأسمالي، لما سُدّ، في البلدان المستعمرة، أفق إمكانية التطور المستقل. هذا التلاحم في الصدام بين

الصيرورتين، ضمن وحدة الحركة التاريخية، يمنعنا إطلاقاً من إرجاع سبب الاستعمار إلى بنية المجتمعات التي استعمرت، أو إلى بنية الرأسمالية، بشكل يفصل بين الاثنتين. فالشروط التاريخية، وحدها، لتحقيق الاستعمار لا تعني سبباً له، ولا تكفي لإيجاده، فلا بد من ظهوره كضرورة حتى يكون لوجوده معنى في الواقع. كما أن ظهوره في تطور الرأسمالية كضرورة تاريخية لا يعني مباشرة تحقيقاً له، إذ لا بد، لتحقيقه، من وجود الشروط التاريخية لتحقيقه. لذلك كان الاستعمار وليد حركة صدام بين بنيتين اجتماعيتين، حققت إحداهما ضرورة تطورها بسدها أفق إمكانية واقعية لتطور الأخرى.

هذه العودة، في النقطة الأخيرة، إلى العلاقة الكولونيالية ضرورية جداً لفهم «التخلف». «فالتخلف» في الواقع نتيجة تاريخية لتطور علاقة الصدام الدينامية بين حركة تحقيق هذه الضرورة وحركة سد أفق هذه الإمكانية. وفصل هاتين الحركتين إحداهما عن الأخرى، مع أن كلاً منهما تحدد الأخرى وهي شرط لتحقيقها، يؤدي بالضرورة إلى عزل «التخلف»، كنتيجة لتطور هذه العلاقة ضمن حركة واحدة معقدة، عن حركة تكونه التاريخي. بهذا الفصل، يقطع «التخلف» كنتيجة عن الحركة التاريخية التي هو نتيجة لها، فيستحيل تفسيره ويختفي أصله، فيصير لغزاً تاريخياً. وفي هذا، أي في فصل «التخلف» عن الاستعمار الذي تتماثل حركته التاريخية مع الحركة التاريخية لتكون «التخلف» تضليل وتشويه، أي نظرة أيديولوجية للواقع التاريخي.

لا شك في أن لاكوست، حين يعالج ظاهرة «التخلف» ويحاول تفسيرها، يذكر الاستعمار وأثره، إلّا أنه يرفض أن يجعله سبباً لهذه الظاهرة التاريخية. فهو يؤكد لنا، في كتابه المذكور سابقاً، على أن «تصور التخلف كظاهرة مستقرأة induite)) هي ثمرة الاستعمار وحده، تصور خاطىء علمياً». (المصدر نفسه ـ ص 237). وربما أمكن اعتبار الاستعمار، حسب رأي مؤلفنا، سبباً بعيداً جداً لهذه الظاهرة الحالية، إلّا أنه، لابتعاده هذا في التاريخ، لا يمكن منطقياً أن يكون السبب المباشر لها. فبينه وبين «التخلف» مسافة زمانية كبيرة تمنع ارتباطهما سببياً. لقد ظهر الاستعمار في القرن الثامن عشر، أما «التخلف»، فهو ظاهرة تاريخية تحددت معالمها في الواقع كبنية اجتماعية متميزة، وفي الفكر كمفهوم اقتصادي، خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية. فالسبب إذن، حسب هذا المنطق، بعيد عن الأثر إلى حد لا يستطيع فيه أن يكون له سبباً. هنا، في هذا التصور التجريبي للسببية التاريخية، نجد فعلاً الأساس النظري لفكرة لاكوست الرئيسية، والمبنية على

رفضه اعتبار «التخلف» نتاجاً تاريخياً للاستعمار. وإذا نحن دققنا النظر في منطق تفكير هذا المؤلف، رأينا أن هذا التصور التجريبي الذي وصل إليه، عن غير قصد، هو في الحقيقة نتيجة ضرورية لفصله الصيرورة التاريخية للبلدان الرأسمالية عن الصيرورة التاريخية للبلدان المستعمرة. بهذا الفصل، يستحيل أن نرى بين هاتين الصيرورتين المستقلتين أي علاقة بنيوية، فالعلاقة الوحيدة التي يمكن أن نجدها بينهما هي علاقة خارجية. لذلك، وبحكم نوعية هذه العلاقة، تكون السببية التجريبية، أي الميكانيكية، بالضرورة، الشكل الممكن الوحيد للسببية التي تربط بينهما. على ضوء هذا الفهم للعلاقة السببية، يظهر فعل السبب على الأثر كحركة تأتي الأثر من الخارج، في استقلاله عن السبب، فيكون ما يحدث في الأثر، بفعل السبب، افتعالاً خارجياً، لا علاقة له ببنيته الداخلية. لذلك، حين يرفض لاكوست أن يكون الاستعمار سبباً «للتخلف»، وهذا أثر لذاك، فهو يبني رفضه على هذا النوع من العلاقة السببية. بمعنى آخر، إنه في رفضه علاقة السببية بين الاستعمار و «التخلف»، يتبنَّى المفهوم التجريبي للسببية في تفسيره للظاهرات التاريخية. وفي هذا خطر على عملية المنهج التاريخي قد يؤدي، كما في مشكلة «التخلف»، إلى تعليل التاريخ بشكل خاطىء، إن لم نقل إلى استحالة فهمه. إن الفكر النظري الذي لا يفهم السببية إلّا بشكلها التجريبي الميكانيكي يضيء الواقع بشكل يقود بالضرورة إلى فصله، بنية وصيرورة، عن البلدان الرأسمالية. كما أن الفصل بين هذين الواقعين التاريخيين يستلزم حتماً هذا النوع من السببية، ويفترضه. فالواقع، في علاقته مع الفكر النظري داخل إطار عملية المعرفة، لا يتكشف للفكر إلّا حسب استكشاف هذا الفكر له، أي على ضوء هذا الفكر وحسب بنيته. إن الواقع الذي يظهر في المعرفة للفكر، ليس الواقع في ذاته، بل الواقع الذي تحدده بنية هذا الفكر الذي يتحدد به. من هنا جاءت أهمية المنهج في معالجة الواقع. إن المنهج ليس خارجاً عن الفكر والواقع مستقلاً عنهما، بل هو بنية الفكر في حركة استكشافه الواقع. فمنهج المعرفة إذن، شرط لها وتحديد لشكلها، خصوصاً وأن بين الفكر والواقع هذه العلاقة البنيوية التي تجعل ظهور الواقع في شكل بنيته مرتبطاً بشكل بنية الفكر الذي يظهر له. معنى ذلك أن الفكر النظري هو الذي يحدد الواقع، في منهج معالجته للواقع، كواقع في المعرفة وكموضوع لها. كما أن الواقع، كما يظهر للوعي، يحدد هذا الفكر ويستلزم شكل بنيته. لذلك يمكننا القول بأن السببية الميكانيكية، كمنهج للفكر النظري، هي التي تؤدي إلى فصل «التخلف» عن

الاستعمار، أي إلى استحالة فهمه، كما أن واقع «التخلف»، في هذا الشكل من ظهوره للوعي، يستلزم بالضرورة فكراً تجريبياً يعتمد السببية الميكانيكية في تعليله لهذا الواقع.

نحن حين نؤكد على أن «التخلف» هو نتاج تاريخي للاستعمار، لا نعطي إطلاقاً لمفهوم النتاج المعنى الذي قد يُعطى لمفهوم «الأثر» في أفق السببية التجريبية أو الميكانيكية. فالمفهوم الأخير لا معنى له إلّا إذا كانت العلاقة بين الصيرورة التاريخية للرأسمالية، في شكلها الاستعماري، والصيرورة التاريخية «للتخلف»، علاقة خارجية. وهذا ما يساعدنا على فهم التمييز الذي يقوم به لاكوست، بين الأسباب الأساسية والأسباب الظاهرة «للتخلف». وشرط هذا التمييز تلك العلاقة الخارجية. إن الأسباب الأولى ـ برأي الكاتب ـ هي الأسباب «الداخلية»، أما الأخرى فلا يمكن أن نعتبرها أسباباً، بالمعنى الدقيق للكلمة، لأنها ليست سوى «الأسباب الخارجية»، أو «العوامل الخارجية». (راجع المصدر نفسه، ص 236). حين تكون العلاقة بين الاستعمار و«التخلف» علاقة خارجية، لا بد أن تكون السببية بينهما ـ كما رأينا ـ ميكانيكية، فيميل حينئذ الفكر «الديالكتيكي»، أو الذي يدعي الديالكتيكية، إلى البحث عن الأسباب في البنية الداخلية للظاهرة، لا في العوامل الخارجية التي تحيط بوجودها المستقل. وهذا البحث في ذاته، وبشكل عام، مشروع. غير أن إرادة الفكر في أن يكون فكراً ديالكتيكياً لا تكفي للعثور على الحركة الديالكتيكية في الواقع، بل ربما كانت قوة الرغبة في التأكيد على وجود هذه الحركة مانعاً لرؤيتها حيث هي توجد، أي في الحركة الواقعية للتاريخ. إن البحث «الديالكتيكي» عن «الأسباب الداخلية» جعل العلاقة الداخلية والديالكتيكية بين «الأسباب الداخلية» و «الاسباب الخارجية» غير مرئية. فالحقيقة أن العلاقة بين الرأسمالية و «التخلف»، إذا نُظر إليها داخل الافق التاريخي لتكونها وتطورها، ليست علاقة خارجية، بل هي فعلاً علاقة داخلية، وربما كان الأصح تحديدها كعلاقة تداخل بنيوي. وهي لا تظهر كعلاقة خارجية إلّا إذا قُطعت عن حركة تكونها التاريخي. إن تميز «التخلف» كبنية، عن الرأسمالية، قد يسمح، في الظاهر (35) بالنظر إلى هذه العلاقة كعلاقة خارجية، أي كعلاقة بين بنيتين، لكل منهما منطق تطورها الخاص. إلّا أن هذا التميز، وإن بدا كمنطلق للتطور التاريخي، هو في الحقيقة نتاج تاريخي لتطور العلاقة الداخلية بين الرأسمالية والمستعمرات. وحركة هذا التطور هي حركة التكون التاريخي لهذا التميز. هذه الحركة تستلزم بالضرورة تداخل (intégration) صيرورة البلدان الرأسمالية وصيرورة

البلدان «المتخلفة» في حركة تاريخية واحدة، هي حركة تشامل ـ تفارق (totalisation-différenciation)أو حركة تشامل في التفارق. إن مفهوم «النتاج» (produit) يختلف عن مفهوم «الأثر» (effet)، فهو لا يشير إلى سببية ميكانيكية، بل إلى سببية من نوع جديد تظهر حركتها في حركة هذا التشامل ـ التفارق. «فالتخلف» ليس أثراً لسبب منفصل عنه، وإنما هو، في حقيقته كبنية شاملة، نتاج لبنية شاملة أخرى، مرتبط بها داخلياً في حركة تشامل واحدة. غير أنه، في ارتباطه بهذه البنية، يتفارق عنها في حركة إنتاجها له. فهذا الإنتاج إذن، إنتاج بنيوي، أي إنه إنتاج لبنية شرط إنتاجها تفارقُها عن البنية التي هي نتاج لها. والتفارق هنا لا يتم إلّا في الارتباط البنيوي الذي هو حركة هذا الإنتاج ذاته. فلولا هذا التفارق البنيوي لما وجد «التخلف»، لأنه شرط مطلق لوجوده التاريخي. لذلك يمكننا القول بأن «التخلف» نتاج لحركة التشامل التي تميز الاستعمار في أساسه.

هذا النوع من العلاقة السببية بين الاستعمار و «التخلف»، كبنيتين متميزتين، ينفي الانفصال بينهما واستقلال حركة تطورهما. بل هو يستلزم بالضرورة ارتباطهما الداخلي في حركة تاريخية واحدة، هي حركة إنتاج بنيوي مستمر، يكون فيها وجود البنية الرأسمالية الاستعمارية، في حركة تطورها، محدداً لوجود البنية «التخلفية» ومنتجاً لها، كما أن وجود البنية «التخلفية» يكون محدداً لوجود البنية الرأسمالية الاستعمارية. معنى ذلك أن الاستعمار، كشكل تاريخي لتطور الرأسمالية، شرط أساسي لوجود «التخلف» وبقائه، كما أن «التخلف» شرط أساسي لوجود الاستعمار وبقائه. في هذه العلاقة السببية، يظل النتاج، (الأثر) مرتبطاً بسببه، لا ينفصل عنه. أما في السببية الميكانيكية، فالأثر ينفصل عن سببه ويستقل عنه بمجرد حدوثه. فالعلاقة بين الاستعمار و «التخلف» إذن، حركة تسبب مستمر، أي حركة تنتج الأثر باستمرار في ارتباطه البنيوي بالسبب. هذه السببية التي تربط بين بنيتين، لا بين حدثين، في وحدة بنيوية تكون فيها بنية السبب حاضرة في بنية النتاج، لا في ذاتها، بل في آثارها، أي في غيابها، لأنها وحدة تفارقية، هذه السببية من نوع جديد يمكن تسميتها بالسببية البنيوية (36) ، وهي الأساس النظري لفهم علاقة الاستعمار «بالتخلف»، كعلاقة إنتاج بنيوي. وستظهر لنا بوضوح فيما بعد، حين نأتي إلى تحليل البنية الطبقية «للتخلف»، في واقع تطورها التاريخي.

وصلنا الآن في بحثنا إلى نقطة هامة، هي في الحقيقة حركة تفارق بنيوي. وهذا التفارق البنيوي شرط مطلق لوجود «التخلف». فكيف يمكننا إذن،

على هذا الضوء، أن نقبل العمومية الخاطئة لمفهوم «التخلف»؟ لقد بدأنا بحثنا بنقد هذا المفهوم لأن عملية النقد ضرورية لتكوين المفهوم العلمي. إن الطريقة التي يحاول بها فهم «التخلف» (العمومية الخاطئة)، تجعل هذا الفهم مستحيلاً نظرياً. معنى ذلك أن مفهوم «التخلف» ليس مفهوماً علمياً، فهو لا ينتج معرفة نظرية للبلدان التي تشير إليها، بل ينتج «معرفة» أيديولوجية. إنه ينتج تضليلاً لأنه نتاج لعملية تضليل (37) . وبالفعل، دخل هذا المفهوم في الأدب الاقتصادي الحديث بعد الحرب العالمية الثانية، أي بعد دخول الشعوب المستعمرة مسرح التاريخ كقوة فاعلة له، لا كقوة منفعلة به، في حركة نضالها التحرري ضد الاستعمار. غير أن دخول التاريخ بالنسبة لأغلبية هذه الشعوب، كان انتقالاً من الاستعمار إلى «التخلف». فكان من الضرورة أن يظهر «التخلف» للوعي كنتاج للاستعمار، كما هو في الواقع، حتى تتم حركة هذا النضال فتحقق إمكانية تطورها الداخلية. وكان، على هذا الضوء بالذات، من الضرورة كذلك، بالنسبة للقوى الاستعمارية، أن تنتفي في الوعي علاقة السببية بين الاستعمار والواقع البنيوي لبلدان «العالم الثالث»، كي تفشل حركة التحرر كنضال ضد الاستعمار. من هنا، أي من هذا، «الجهد التضليلي للأيديولوجية البورجوازية»، حسب تعبير بتلهايم، جاء مفهوم «التخلف»، فكان مفهوماً أيديولوجياً يهدف إلى إخفاء حقيقة الواقع الذي يعكسه. وبمعنى آخر، إن أيديولوجية هذا المفهوم تكمن قبل كل شيء في إخفائه لعلاقة السببية «البنيوية» التي ذكرنا.

نعود فنرجع إلى نقطة الانطلاق في نقدنا لهذا المفهوم. قلنا: إنّ واقع «التخلف» لا يمكن حصره في هذا الانقسام الازدواجي الذي يضم في وحدة ميكانيكية تراكمية بنيتين مختلفتين، كل منهما غريبة خارجة عن الأخرى، فهو أكثر تعقيداً من ذلك. بهذه النظرة السطحية التي هي سجينة الظاهر، لا نهدم الوحدة البنيوية التي تميز «التخلف» فحسب، بل نهدم الوحدة التي تميز «التطور» أيضاً، وكذلك وحدة التشامل البنيوية لهاتين الوحدتين البنيويتين في حركة تفارقهما الواحدة، التي تعطي للتاريخ المعاصر طابع عنفه. إن الاختلال الداخلي الذي أحدثه الاستعمار في بنية البلدان المستعمرة لا يكمن في وجود بنيتين مستقلتين داخل هذه البلدان، بل في وجود بنية واحدة شاملة، هي بنية مختلة لأنها نتاج تاريخي لحركة التوسع الاستعمارية في صدامها المفكك العنيف مع بنية ما قبل الاستعمار. فالاختلال البنيوي راجع، منذ البدء، إلى الشكل التاريخي لتكون بنية «التخلف» في وحدتها. لا شك أن هذه البنية الجديدة التي تميز نظام إنتاج البلدان «المتخلفة» هي

نتاج للتطور التاريخي لبنية ما قبل الاستعمار. غير أن تفكك هذه البنية الأخيرة لم يكن بتأثير تناقضاتها الداخلية وحدها، بل كان خصوصاً بتأثير قوة خارجية هي التوسع الاستعماري. معنى ذلك أن الانتقال من بنية ما قبل الاستعمار إلى بنية «التخلف» لم يكن بالضرورة في منطق التطور التاريخي للبنية الأولى، فحدوثه كان تغييراً في منطق هذا التطور، لا تحقيقاً له. وهنا يكمن أساس الاختلال البنيوي الذي سبق ذكره. ومن المستحيل أن نعتبر الاختلال ازدواجاً بنيوياً، إنما هو في وحدة بنيوية تكونت في أساسها انطلاقاً من تغير حدث بالعنف في منطق التطور التاريخي للبنية الاجتماعية السابقة للاستعمار. فاعتباره كذلك يمنع إطلاقاً فهم حركة التوسع الاستعماري كحركة تفكيك بنيوي. إن حركة الاستعمار ليست في إيجاد قطاع رأسمالي يأخذ مكانه، في البلدان المستعمرة، إلى جانب القطاع التقليدي بصورة تراكمية؛ إنها قبل كل شيء حركة تفكيك لبنية هذه البلدان. ولو تم تفكك هذه البنية بتأثير تناقضاتها الداخلية، لما حدث، على الأغلب، الاختلال في البنية الجديدة. فالرأسمالية في الغرب مثلاً، التي خرجت من تفكك الاقطاع، بل من إحشائه، حسب تعبير ماركس، لم يظهر فيها الاختلال البنيوي الذي ظهر في «الرأسمالية التخلفية»، لأنها كانت نتيجة للمنطق الداخلي للتطور التاريخي للاقطاع. أما «التخلف»، فكان في وحدة بنيته اختلالاً بنيوياً، لأنه تكون تاريخياً في أفق التعبير العنيف الذي أحدثه الاستعمار في منطق التطور التاريخي للبلدان المستعمرة. لهذا السبب، وعلى ضوء تكونه التاريخي، لا يمكن اعتباره ازدواجاً في البنية، بل بنية واحدة مختلة.

ولنفترض الآن مثلاً أننا نحاول، ذهنياً، قطع هذه البنية عمودياً إلى قسمين، فمن المستحيل أن نجد، على جانبي خط هذا القطع، بنيتين مستقلتين منفصلتين: بنية «متطورة» تتماثل مع بنية الرأسمالية الغربية. وبنية «بدائية» أو «تقليدية» تتماثل مع ذاتها، أي مع بنية ما قبل الاستعمار. معنى ذلك أن هذه العملية الذهنية مستحيلة في ذاتها، وسبب استحالتها كون «التخلف» بنية واحدة معقدة. أما في فرضية الازدواج البنيوي فهي ممكنة تماماً، لأن هذه الفرضية تحدد الاختلال الداخلي «للتخلف» كوجود بنيتين مستقلتين في إطار واحد، وهذا، كما رأينا، مخالف للواقع التاريخي في حقيقته. فالاستعمار لم ينتج في البلد «المتخلف» القطاع الاقتصادي الحديث فقط، بل كان، في الوقت نفسه، ينتج بإنتاجه لهذا القطاع، القطاع «التقليدي» أيضاً. إن بقاء هذا القطاع الأخير متماثلاً مع نفسه، منعزلاً عن كل تطور تاريخي، لم يكن إلّا بإيقاف تطوره التاريخي الخاص، وكبت حركة

هذا التطور. ولا يرجع السبب في إيقاف تطوره إلى وجود القطاع «المتطور» بقدر ما يرجع في الحقيقة إلى وجوده، هو بالذات، في وحدة بنيوية هي «التخلف». فالقطاع «التقليدي» في نظام الإنتاج السابق للاستعمار ليس القطاع «التقليدي» نفسه في «نظام الإنتاج الكولونيالي»، وإن كان، في الظاهر، بين القطاعين تماثل تام. إن الاختلاف البنيوي بين هذين النظامين من الإنتاج يمنع في الحقيقة تماثل القطاعين، لأن القطاع منهما لا وجود له إلّا في انصهاره في بنية الإنتاج، كوحدة شاملة، لا في استقلاله عنها؛ فالوجود للبنية ككل لا للقطاع كجزء. وتماثل هذين القطاعين إذن، نتيجة لعزلهما عن بنية الإنتاج الاجتماعي، وهذا غير جائز أصلاً، ففي هذا العزل أو التجريد أساس اختفاء الاختلاف البنيوي بينهما. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، يمكننا القول بأن بقاء القطاع «التقليدي»، أو بالأحرى، الإبقاء عليه في الإنتاج الكولونيالي، هو نتيجة لحركة الاستعمار، كحركة تفكيك بنيوي وتوجيه للإنتاج المستعمر في أفق التبعية الرأسمالية الاستعمارية، على الشكل الذي وضحناه في القسم الأول من هذه الدراسة. إنّ دخول حركة الاستعمار في تاريخ البلدان المستعمرة خلق ظرفاً تاريخياً جديداً: فبعد أن كان هذا القطاع يخضع لمنطق الإنتاج السابق للاستعمار، في حركة تكراره كمعاودة لإنتاجه، أي في بقائه متماثلاً مع ذاته، صار يخضع بالضرورة لمنطق الإنتاج الاستعماري في وجوده في البلدان المستعمرة. معنى ذلك أن القطاع «التقليدي»، بعد أن كان منطلقاً للتطور الاستعماري، صار نتاجاً تاريخياً له. لذلك، يصح القول في أن هذا القطاع، في البلدان «المتخلفة»، هو نتاج لتطور العلاقة الكولونيالية، وبالتالي، جزء لا يتجزأ من بنية «التخلف»، مختلف عنه في البنية السابقة للاستعمار. هذا الاختلاف البنيوي، الذي هو نتيجة للصيرورة التاريخية لحركة الاستعمار، يمنع إطلاقاً نظرة ازدواجية البنية في «التخلف».

إذا كان القطاع «التقليدي» في البلد «المتخلف»، لا ينتمي إلى بنية الإنتاج السابق للاستعمار، ولا يتماثل معه، فإن القطاع «المتطور» في هذا البلد أيضاً لا ينتمي إلى بنية الإنتاج الرأسمالي، كما هو موجود في الغرب، ولا يتماثل معه. والسبب في ذلك أن هذا القطاع «المتطور»، بتوجهه أساساً، في حركة إنتاجه، نحو التصدير، لا يدخل في حركة التطور الداخلي للرأسمالية الغربية ويلتحم بها إلّا لأنه ملتحم داخلياً ببنية «التخلف» في وحدتها الشاملة، فانتماؤه إلى هذه البنية شرط أساسي لإمكانية انخراطه في حركة التطور الرأسمالي. وبمعنى آخر، إن القوة التي تجذبه إلى صيرورة الرأسمالية

«المتطورة» وتربطه بها باستمرار، هي ـ إن صح التعبير ـ القوة البنيوية «للتخلف»، أي انتماؤه إلى بنية التخلف» وعجزه، كقطاع «متطور» بالذات، عن تطوير الإنتاج الاجتماعي بتخطي «التخلف». بذلك، يكون تماثل القطاع «المتطور»، في الظاهر، مع الإنتاج الرأسمالي نتيجة لاختلافه عنه وتفارقه معه، لأن الشرط الأساسي لتطوره، كقطاع «رأسمالي»، هو في الحقيقة «تخلف» الإنتاج الاجتماعي وبقاء هذا «التخلف» كبنية ثابتة للمجتمع، مع أن تطوير الإنتاج الاجتماعي وتقدمه بشكل سريع وهائل، لم يكونا، في الغرب، إلّا بتطور الرأسمالية. فالتماثل إذن، ظاهري بين البنية الرأسمالية لبلد «متطور» والبنية الرأسمالية للقطاع «المتطور» في بلد «متخلف»، وهو في الحقيقة يخفي اختلافاً جذرياً بين البنيتين: فالأولى هي بنية رأسمالية استعمارية، أما الثانية فهي بنية «رأسمالية» مستعمرة. لهذا السبب، لا يمكن أن تكون عمومية مفهوم «التخلف» إلّا خاطئة غير علمية، لأنها في أساسها مبنية على إغفال هذا الاختلاف الجذري بين البنيتين. فلا ننس أن جنوب ايطاليا «المتخلف» مثلاً، هو نتاج لتطور الرأسمالية في ايطاليا ككل، أما شمال الجزائر، كمنطقة «متطورة»، فهو نتاج «لتخلف» الجزائر ككل. إن التفاوت في التطور التاريخي للبنية الاجتماعية لا يكون إلّا ضمن وحدة هذه البنية، فوجود البنية في وحدتها شرط أساسي لوجود التفاوت في تطورها. وقد يكون هذا التفاوت في التطور بين بنيتين، كما هو الأمر بين الاستعمار و «التخلف»، إلّا أن إمكان وجوده في هذه الحالة، مشترط بالضرورة بضم هاتين البنيتين في وحدة بنيوية. أما أن يكون بين أجزاء بنيتين منفصلتين لا تربطهما أي وحدة بنيوية، ففي هذا استحالة مطلقة وجهل عميق بهذا المبدأ الأساسي لفكر لينين حتى وإن كان بين البنيتين وحدة ارتباط، فتفاوت التطور لا يكون بين أجزائهما، بل بينهما كبنيتين. إننا نرفض التماثل الجزئي بين بنيتي «التخلف» والرأسمالية الاستعمارية لأننا نرفض التماثل بين صيرورتيهما. وهذا الرفض ليس مبنياً على انفصالهما، أو على استقلال صيرورة البلدان الرأسمالية «المتطورة»، بل بالعكس، إنه مبني على تداخل صيرورتيهما في حركة تشامل واحدة. هي في جوهرها وأساسها حركة تفارق. إنّ رفضنا لتماثل هاتين الصيرورتين نتيجة ضرورية لأخذنا بالقانون اللينيني لتفاوت تطور التناقضات، الذي نجده بيِّنا في تطور الوحدة البنيوية للرأسمالية الاستعمارية و«التخلف». هذا التفاوت في تطور البنيتين التاريخي، ضمن وحدتهما البنيوية، هو الذي يفسر لنا كيف أنتجت حركة الاستعمار الرأسمالي، في البلدان المستعمرة، «رأسمالية» مختلفة عن الرأسمالية

الغربية، يمكننا تسميتها «بالرأسمالية المستعمرة»، أو «بالرأسمالية المتخلفة». فلا وجود إذن، في البلد «المتخلف» لبنيتين مختلفتين: الأولى «رأسمالية» والثانية «تقليدية»، بل يوجد بنية اجتماعية متميزة، أي نظام إنتاج متميز، يمكن أن نحاول تلمسه بمفهوم موقت، هو مفهوم «نظام الإنتاج الكولونيالي». وتحليل الصيرورة المتميزة «للبلدان المتخلفة» يمكن اعتباره كمحاولة لبلورة هذا المفهوم. وعلى هذا الضوء، يتكشف لنا «التخلف» كشكل لوجود هذا المفهوم في الواقع، أي كشكل لتحقيقه. وبتعبير أدق، «التخلف» هو في الحقيقة شكل ظهور الإنتاج الكولونيالي للوعي الأيديولوجي. أما الوعي النظري، فعليه أن يمزق، بأداته التي هي المفهوم العلمي، ظاهر الواقع، كواقع «تخلفي»، حتى تظهر حقيقته كواقع كولونيالي.

لم نخرج بعد، بنقدنا لمفهوم «التخلف» كمفهوم أيديولوجي، من مرحلة التمهيد لتحليل بنية «التخلف»، وإن كنا في الحقيقة دخلنا صلب موضوعنا بحركة التمهيد له. لقد انطلقنا من نقطة رأيناها أساسية، وهي ضرورة اعتبار «التخلف» بنية واحدة متميزة، أشرنا إليها بمفهوم «نظام الإنتاج الكولونيالي». ثم رأينا، منذ البدء، أن نقطة الأساس في بحثنا قد تكون هي نقطة الضعف فيه. إذ كيف يصح التكلم، في أفق فكر ماركسي، عن نظام إنتاج جديد، قد يكون منا بدعة، والماركسية، كما نعلم، نظرت، بعين مؤسسها ماركس، إلى تاريخ الإنسانية فوجدت فيه مراحل التطور، أي أنظمة الإنتاج الآتية: الشيوعية البدائية، ونظام الإنتاج الآسيوي، والرق، والاقطاع، والرأسمالية التي تليها مباشرة الاشتراكية كمرحلة انتقال نحو الشيوعية؟ الجواب عن هذا السؤال، أي تبديد هذا التخوف سيكون، كما ذكرنا، في تحليل بنية الإنتاج الكولونيالي. لذلك، لن ندخل في جدال عقيم حول الأمانة الغبية لفكر ماركس، بل سنتابع محاولتنا الماركسية لفهم واقعنا «التخلفي»، أي الكولونيالي.

في تحليله لتطور الرأسمالية في روسيا، رأى لينين أن ميزة البنية الاجتماعية لروسيا القيصرية، وخصوصاً لمستعمراتها الآسيوية، هي تعايش عدة أنظمة من الإنتاج فيها، (production de modes plusieurs de Cœxistence) مع غلبة نظام الإنتاج الرأسمالي. نجد في هذا المفهوم لتعدد أنظمة الإنتاج وتعايشها في إطار البلد الواحد وعياً عميقاً لتعقيد الواقع الكولونيالي واستحالة حصره في نظام إنتاج واحد معروف، كالاقطاعية أو الرأسمالية مثلاً. وهذا دليل على ضرورة النظر بعين جديدة إلى واقع جديد. إن هذا المفهوم يكشف لنا جانباً هاماً في بنية الواقع الكولونيالي، فوجود الاقطاع

والرأسمالية مثلاً في هذا الواقع لم يكن تتابعاً زمانياً، كما حدث في الغرب، بل هو تعايش في إطار وحدة اجتماعية واحدة. إنه يكشف لنا ـ إن صح القول ـ عن وجود نظام رأسمالي في إطار إقطاعي، وعن وجود نظام إقطاعي في إطار رأسمالي. وهذا جديد في تاريخ الإنسانية وما ظهر إلّا في البلدان التي خضعت، في تطورها التاريخي، للسيطرة الاستعمارية. إلّا أن مفهوم التعايش هذا لا يحل المشكلة بل يطرحها، فهو مفهوم وصفي أكثر منه مفهوماً تفسيرياً أو تعليلياً.. إذ كيف أمكن تعايش أنظمة إنتاجية متعددة مختلفة في بنية اجتماعية واحدة؟ وما هو شكل هذا التعايش؟ وهل يمكننا التكلم، في هذه الحال، عن بنية اجتماعية متماسكة؟ ثم إنّ مفهوم التعايش يفترض ويستلزم وجود علاقات خارجية بين أنظمة الإنتاج التي ضمها التعايش في وحدة، بالضرورة خارجية. وهذا بالذات ما يصعب علينا قبوله في هذا المفهوم، ضمن أفق فرضيتنا السابقة. إن مجرد تطور نظام إنتاج معين في إطار نظام إنتاج آخر جعل كلاً منهما مغايراً لذاته، ويستلزم، بالتالي، فهم علاقتهما الداخلية، وحدة البنية لا تعددها.

وتجدر الملاحظة هنا أن مفهوم تعايش أنظمة الإنتاج المتعددة كمحاولة لفهم بنية الواقع الكولونيالي في تعقيدها، يعكس في الحقيقة درجة معينة وصل إليها التطور التاريخي لهذا الواقع. ففي أوائل القرن العشرين، أي في هذه المرحلة التي بلغ فيها المد الكولونيالي ذروته، لم يكن للبنية الاجتماعية الكولونيالية أن تظهر في وحدتها، كبنية طبقية متميزة. إنّ تطور البنية الاجتماعية، بشكل عام، كبنية طبقية، ملازم دائماً لتطور الوعي الطبقي، كوعي نظري، يتحدد به ويحدده. كما أن تطور هذا الوعي ليس عملية فكرية، بل في أساسه عملية سياسية، ولا يتحقق على صعيد الفكر المنفصل، بل في نضال عملي هو في جوهره نضال سياسي، وفي ممارسة هذا النضال. والبنية الطبقية لا تظهر إلّا لوعي طبقي، وهي تتحدد بهذا الوعي في ظهورها له. فإذا نظرنا إلى حركة النضال التحرري في أوائل القرن العشرين، رأينا أنها كانت لا تزال في مهدها، إن لم تكن منعدمة. إن الموجة العارمة للتحرر الوطني ما بدأت تعصف بتاريخ البشرية، كتاريخ لسيطرة الاستعمار على البشرية، فتدخل فيه كقوة محركة له، إلّا بعد الحرب العالمية الثانية. معنى ذلك أن نضالات الشعوب المستعمرة لم تكن فعلاً، على حدتها، قبل هذه الفترة، نضالات تحررية، أي إن التناقضات الاجتماعية التي كانت تحركها لم تكن بعد قد تجمعت في نقطة انصهارها التي هي النضال التحرري، كمركز أساسي لوحدتها. ونحن نعلم أن وحدة النضالات الطبقية،

أي التناقضات الطبقية، في النضال التحرري، شرط مطلق لنجاحها، أي للتحرر من الاستعمار. فإذا انعدمت هذه الوحدة، انعدمت بذلك طبقية النضال نفسه، واستحال على كل طبقة اجتماعية أن تذهب في نضالها إلى منتهى أفقه، أي إلى ضرورة نجاحه. إذا ظل نضال الفلاحين مثلاً في البلدان المستعمرة نضالاً فلاحياً بحتاً، مستقلاً عن نضال العمال، ونضال هؤلاء منفصلاً كذلك عن نضال بقية الطبقات المستغلة، فإن الحركة التحررية نفسها لا بد أن تكون فاشلة. وهذه الحركة نضال طبقي ضد العدو الطبقي الرئيسي لمختلف هذه الطبقات الذي هو الاستعمار. إذا لم تتوحد النضالات الطبقية ضد العدو الطبقي الواحد ولم تصب كلها في حركة واحدة شاملة، ظلت الغلبة للاستعمار. وفعلاً، كانت حركة التحرر الوطني في مطلع القرن العشرين تتميز، بشكل عام، بفقدان هذه الوحدة في صراع الطبقات المستغلة ضد السيطرة الاستعمارية وممثليها. لهذا السبب، وفي كثير من البلدان المستعمرة، كالجزائر مثلاً أو مصر أو كوبا، كان يغلب على نضال العمال الطابع الاقتصادي، لا السياسي. والنضال السياسي موحد بالضرورة، أما النضال الاقتصادي، فقلما يستهدف وحدة البنية الاجتماعية. على هذا الضوء، وفي شروط هذا الشكل المجزئ والمجزأ للصراع الطبقي، يمكننا القول بأن كل طبقة من هذه الطبقات المستغلة، كالعمال والفلاحين وفئات البورجوازية الصغيرة، كانت تمارس نضالها في البلد المستعمر، في استقلال وعزلة، وكأنها تنتمي إلى بنية اجتماعية مستقلة. إن استقلال نضال كل طبقة عن نضال الطبقات الأخرى، بالرغم من أن العدو الطبقي واحد، كان يظهر في البلد المستعمر وكأنه نتيجة لاستقلال البنيات الاجتماعية المختلفة التي كان يضمها هذا البلد. ومع أن الواقع ليس كذلك، فوحدة العدو الطبقي لمختلف هذه الطبقات، الذي هو الاستعمار، هو الأساس الموضوعي لوحدة البنية الاجتماعية للبلد المستعمر. وعدم ظهور هذه المرحلة البنيوية للوعي الطبقي لا ينفي وجودها في الواقع، بل يشير إلى التخلف في تطور هذا الوعي عند الطبقات الكادحة. إنّ ظهور البنية الاجتماعية الكولونيالية على شكل تعايش لأنظمة إنتاج متعددة، ما هو في الحقيقة سوى انعكاس في الفكر النظري لما وصلت إليه تلك الطبقات في وعيها لوجودها الطبقي. وفي مرحلة المد الكولونيالي، حيث كان تطور الرأسمالية التوسعي القوة المحركة للتاريخ، الموحدة له، والشعوب المستعمرة حقلاً له تنفعل به ولا تفعله، كان يغلب على الوجود الطبقي لطبقات المجتمعات المستعمرة طابع التفتت، أي إن وجود هذه الطبقات كان وجوداً خارجياً.

في هذه المرحلة، لم تكن الشروط الموضوعية والتاريخية مجتمعة لظهور وحدة البنية الاجتماعية الكولونيالية في تماسكها، للوعي الطبقي. معنى ذلك، أن الطبقات الخاضعة لسيطرة الاستعمار واستغلاله لم تكن بعد واعية تماماً لوحدة صيرورتها الطبقية في نضالها المشترك ضد الاستعمار. وحركة ظهور الوحدة البنيوية في المجتمع الكولونيالي هي في الحقيقة حركة تطور تاريخية لتحالف الطبقات المستغلة ذات الصيرورة المشتركة. فهي إذن، مرتبطة بشكل وثيق بتطور الصراع الطبقي في هذا المجتمع، ولا تتحقق شروطها إلّا بتوحيد نضالات هذه الطبقات وصبها في وحدة النضال التحرري. وبتعبيرآخر، إنّ وحدة البنية الاجتماعية الكولونيالية لا تظهر للوعي إلّا إذا تحققت، في واقع تطورها، الشروط التاريخية لإمكانية ظهورها. وهذه الشروط ليست سوى وحدة النضال التحرري.

لقد بدأت تتحقق وحدة النضال التحرري في صراع طبقات المجتمع الكولونيالي، خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، أي حين دخلت الشعوب المستعمرة حركة التاريخ كقوة محركة للتاريخ فاعلة له. في هذه الفترة إذن، بدأت تتوحد نضالات الطبقات المستغلة في المجتمع الكولونيالي في نضال تحرري شامل، فتحققت في الواقع الاجتماعي الشروط التاريخية لتكشف وحدة هذا الواقع وتماسكه. وقبل تحقق هذه الشروط، كان يصعب على الفكر النظري أن يكشف في الواقع ما لم يكن الواقع، في حركة تطوره التاريخي، يسمح بكشفه. لذلك، نحن نشك الآن في أن يكون مفهوم التعايش، في المجتمع الكولونيالي، لأنظمة إنتاج متعددة، قادراً على تحديد بنية هذا المجتمع بدقة، خصوصاً بعد أن تبدت، عملياً، للوعي الطبقي، وحدة هذه البنية في وحدة النضال التحرري. وبالفعل، من المستحيل أن تتوحد، في حركة نضالية شاملة، نضالات الفلاحين والعمال والمثقفين وقسم من البورجوازيين، إذا لم تكن بنية المجتمع، الذي فيه تتم هذه الحركة، واحدة. إنّ وحدة البنية الاجتماعية هي أساس وحدة نضال الطبقات المستغلة في المجتمع الكولونيالي. فلولا وحدة نظام الإنتاج في هذا المجتمع لما أمكن إطلاقاً توحيد نضال هذه الطبقات فيه ضد الاستعمار. إن وحدة النضال الطبقي دليل على وحدة البنية الإنتاجية، وإلّا لما استطعنا أن نفهم منطق الثورة التحررية وإمكان نجاحها كثورة اشتراكية، أي كانتقال عنيف من نظام إنتاج محدد إلى نظام إنتاج آخر، من الكولونيالية إلى الاشتراكية. إن مفهوم تعايش أنظمة إنتاجية متعددة في المجتمع الكولونيالي يعبر في الحقيقة عن مرحلة من التطور التاريخي لم تبلغ فيها التناقضات الطبقية

لهذا المجتمع حد الانفجار في ثورة تحررية. غير أنه لا يستطيع أن يعكس هذه المرحلة الجديدة التي دخل فيها التاريخ، فصار يتوحد من جديد في حركة شاملة معاكسة، تحاول فيها البشرية أن تتحرر من سيطرة الاستعمار. لذلك، يظهر لنا أن مفهوم «نظام الإنتاج الكولونيالي»، كمحاولة لفهم بنية «التخلف»، أي لتحديد بنية الواقع الكولونيالي في حركة صيرورته التاريخية، يستطيع أن يعكس هذه المرحلة الجديدة، مرحلة الثورة التحررية. فهو يفترض وجود بنية اجتماعية متماسكة متميزة، تتطور حسب منطق تناقضاتها الداخلية، داخل إطار ينفتح التاريخ منه، بحركة هدم ثوري له، نحو التطور الاشتراكي. معنى ذلك أن شروط الثورة الاشتراكية في البلدان المستعمرة يولدها تطور التناقضات الداخلية في نظام الإنتاج المتميز الخاص بهذه البلدان، الذي هو «نظام الإنتاج الكولونيالي». حينئذ، تكون الثورة الاشتراكية في هذه البلدان ثورة على هذا النظام ونتيجة لتطوره التاريخي، أي ثورة تحررية ضد الوجود الاستعماري. لذلك يمكننا القول بأن الشروط التاريخية لبلورة مفهوم «نظام الإنتاج الكولونيالي»، كأداة نظرية لفهم بنية «التخلف» في حركة صيرورتها. وجدت بوجود المد الثوري في حركة التحرر الوطني، فكانت بالضرورة منعدمة في مرحلة المد الاستعماري. إننا إذن، نجد في هذا المد الثوري لحركة التحرر الوطني الأساس العملي لشرعية فرضيتنا العلمية. أما الأساس النظري العام لهذه الفرضية، فنجده عند ماركس بالذات، وليس في هذا، كما سنرى، أي تناقض.

في الجزء الأول من مخطوطته التي نشرت أخيراً بالفرنسية تحت عنوان: «أسس نقد الاقتصاد السياسي»، وفي الفصل الذي يعالج فيه «علاقة الإنتاج بالتوزيع والتبادل والاستهلاك»، يقول ماركس: إنّ المشكلة الأساسية لهذه العلاقة يمكن طرحها على الشكل التالي: «ما هو أثر الشروط التاريخية في الإنتاج، وما هي علاقة الإنتاج بالتطور التاريخي؟» ثم يستطرد فيقول: «أما فيما يتعلق بالفتوحات، فهناك ثلاث إمكانيات. إما أن يفرض الشعب الفاتح على الشعب المغلوب نظام إنتاجه (هذا ما يفعله الانكليز في أيامنا في ايرلندا، وإلى حد ما في الهند)، وإما أن يبقي على نظام الإنتاج القديم ويكتفي بأخذ جزية (على مثال الأتراك والرومان)؛ وإما أن يكون تفاعل يولد شكلاً جديداً، تركيبياً (وهذا ما حققته الفتوحات الجرمانية في بعض البلدان). ونظام الإنتاج، في كل الحالات، هو المحدد للشكل الجديد للتوزيع، أكان هذا النظام إنتاج الشعب الفاتح، أم نظام إنتاج الشعب الخاضع، أم نظام الإنتاج الذي ينتج من تمازج (Combinaison) الاثنين» (38) .

في الفصل الذي أخذ منه هذا النص، يحاول ماركس أن يظهر لنا أن للإنتاج الدور الأساسي في تحديد بقية الظاهرات الاجتماعية الاقتصادية، كالاستهلاك أو التوزيع أو التبادل. هذه المشكلة، على أهميتها، لا تساعدنا مباشرة على توضيح ما نحن بصدده. إنّ ما يهمنا هو بالذات، معرفة «أثر الشروط التاريخية في الإنتاج»، ونتيجة الصدام بين نظامين من الإنتاج ربطتهما وحدة تطور تاريخية. وحين يتكلم ماركس عن الفتوحات، فللرد على السؤال الذي سبق وطرحه. أما سؤالنا فنحن، فيمكن طرحه بهذا الشكل: ما هو أثر الفتح الكولونيالي في نظام إنتاج البلاد المستعمرة؟ للرد على هذا السؤال، سنستعين بنص ماركس.

يتبين لنا من هذا النص أن بالإمكان، بل من الضرورة، اعتبار الفتوحات، كظاهرة تاريخية، صداماً بين نظام إنتاج الشعب الغالب ونظام إنتاج الشعب المغلوب. فالواقع التاريخي للفتح ليس إذن، في الحدث كحدث، بل في أثره في الإنتاج وعلاقته به. من هذه الزاوية، وعلى ضوء الإمكانيات الثلاث التي ذكرها ماركس نود النظر إلى الفتح الكولونيالي. يبدو، لأول وهلة، أن البلد المستعمر خضع، في تطوره التاريخي ضمن الإطار الكولونيالي، لمنطق الإمكانية الأولى، أي إن الغرب الاستعماري استطاع أن يفرض على البلدان المستعمرة نظام إنتاجه الرأسمالي. غير أن الواقع التاريخي، كما ظهر لنا في القسم الأول من هذه الدراسة، غير ذلك؛ فلقد سد الغرب، باستعماره هذه البلدان، أفق التطور الرأسمالي فيها. وهذا ما نريد متابعة توضيحه في هذه الدراسة. أما الإمكانية الثانية فتنطبق على مرحلة الاستبداد العثماني لا على مرحلة الاستعمار الرأسمالي. إنّ طبيعة التطور الرأسمالي، كتطور توسعي، تمنع إطلاقاً هذه الإمكانية. ونحن نميل إلى القول بأن الإمكانية الثالثة هي التي تحققت تاريخياً في البلدان المستعمرة، لذلك سنتوقف عندها قليلاً.

لا شك أن ماركس لم يعط البلدان المستعمرة كمثل على هذه الإمكانية، مع أن حركة الاستعمار كانت متطورة في أيامه (39) ؛ ربما لأنه كان يعتبر أن هذه البلدان تخضع لمنطق الإمكانية الأولى. على كل حال، لا أهمية لهذا، فمنطقه النظري واضح يمكننا الاستعانة به. والمهم، بالنسبة لبحثنا، في هذا المنطق، وجود الإمكانية النظرية لتفاعل نظامين من الإنتاج، وكون هذا التفاعل حركة تمازج بين الاثنين تنتج نظام إنتاج جديداً مختلفاً عن الاثنين، مع أنه نتاج لتمازجهما. في هذا النص عبارتان نود النظر إليهما بدقة حتى نفهم تماماً عمق الفكر الماركسي. يستعمل ماركس عبارة «التركيب»

(Synthese) للإشارة إلى نظام الإنتاج الجديد. في هذه العبارة التباس راجع إلى مصدرها الهيغلي البعيد عن المعنى الذي لها في نص ماركس. ففهمها، بمعناها الهيغلي، يسيء فعلاً إلى فهم فكر ماركس، لأن «التركيب»، حسب الدياليكتيكية الهيغلية، وبحكم جوهرها المثالي، يبقي، في ذاتهما وبلا تحويل، عنصريه المكونين. هذا المعنى الهيغلي «للتركيب» يؤدي بنا، بالضرورة، إلى قبول ازدواجية البنية في بنية «التخلف». لهذا السبب، نفضل التخلي عن هذه العبارة الهيغلية والاكتفاء بالعبارة التي سبقتها في نص ماركس، أي بعبارة «الشكل الجديد» للإنتاج.

أما العبارة الثانية، فماركسية بحت، غالباً ما يستعملها ماركس في مؤلفاته الأساسية «كرأس المال». هذه العبارة، التمازج (Combinaison)، مأخوذة من اللغة العلمية الكيميائية، يعطيها ماركس فعلاً الأصل هذا. إن حركة التمازج إذن، تحويل جذري لعناصرها المكونة، أي إنتاج لوحدة جديدة متماسكة تختلف عن مجموع عناصرها. وأساس الاختلاف ليس في مجرد وجود هذه العناصر في وحدة جديدة، بل خاصة في تحويلها. مثال ذلك حركة الإنتاج نفسها؛ فالإنتاج، بوجه عام، حسب صاحب «رأس المال»، تمازج لعنصرين مكونين: وسائل الإنتاج وقوة العمل. فإذا فهمنا أن التمازج في الإنتاج، كما هو بديهي، تحويل لعنصريه، نكون قد فهمنا فعلاً كيف أن نظام إنتاج جديداً ينتج، بتطور الحركة الاستعمارية، عن تمازج نظام الإنتاج الرأسمالي بنظام الإنتاج «التقليدي» السائد في البلد المستعمر قبل استعماره. هذا التمازج لنظامي الإنتاج في البلد المستعمر تحويل لهما، وليس إبقاء عليهما في بنيتهما. معنى ذلك أن لا وجود للإنتاج الرأسمالي في البلد المستعمر إلّا في تطوره داخل الإطار الكولونيالي، كما أن الإنتاج «التقليدي»، أكان إقطاعياً أم شبه إقطاعي أم «آسيوياً»، لا بقاء له في هذا البلد إلّا في تطوره التكراري داخل الإطار الكولونيالي أيضاً. هذا التطور للإنتاجين ـ أو للإنتاجات المتعددة ـ في إطار ليس إطارهما الطبيعي، هو بالضرورة تحويل لهما في أفق الوحدة البنيوية، لأن الإطار العام لتطور الإنتاج يحدد هذا الإنتاج ويتحدد به، فيستحيل بذلك فصل الإنتاج عن إطار تطوره الذي يتحدد به في بنيته، بمقدار ما يحدده في تطوره. هذا التماسك في البنية وفي التطور بين الإنتاج وإطاره التاريخي هو الذي يتيح لنا التكلم عن نظام إنتاج متميز يحدد إنتاج البلد المستعمر «المتخلف»، وهو «نظام الإنتاج الكولونيالي». وأساس اختلاف هذا النظام من الإنتاج عن نظام الإنتاج الرأسمالي يكمن في تطوره التاريخي داخل إطار اجتماعي بنيوي ـ ليس

إطار تطور الرأسمالية في الغرب، خصوصاً في مرحلة تكونها ـ هو إطار العلاقة الكولونيالية.

2 ـ تحليل التناقضات الطبقية في نظام الإنتاج الكولونيالي

أو تحليل علاقات الإنتاج في البنية الاجتماعية الكولونيالية

وجدنا عند ماركس بالذات الأساس النظري العام لشرعية فرضيتنا وعلميتها. واستناداً إلى هذا الأساس، أي إلى إمكانية تولد نظام إنتاج من تمازج نظامين من الإنتاج، نظرنا إلى «التخلف» على أنه في حقيقته نظام إنتاج متميز، هو نتاج تاريخي لحركة استعمار البلدان «المتخلفة»، أي لتمازج الإنتاج الرأسمالي بالإنتاج السابق للرأسمالية في إطار العلاقة الكولونيالية. وأساس التميز في هذا الإنتاج الكولونيالي يظهر لنا لأول وهلة في التطور التوسعي للإنتاج الرأسمالي في إطار اجتماعي سابق للرأسمالية دخيل عليه، وفي التطور التكراري للإنتاج السابق للرأسمالية في إطار اجتماعي رأسمالي. واستمرار تطور كل إنتاج يجد شرطه في إبقاء هذا الإطار الذي ليس له. فتطور الإنتاج الرأسمالي مثلاً في البلد المستعمر، في ظل العلاقة الكولونيالية، يحافظ على الإنتاج «التقليدي» في حركة تفكيكه وتهديمه له (40) . والتطور التكراري للإنتاج «التقليدي» ليس ممكناً إلّا في إطار هذا الإنتاج «الرأسمالي» المشوه، أي الكولونيالي، لأن في هذا الإطار سداً لأفق التطور لذاك الإنتاج، أي إبعاداً عنيفاً له في منطق تطوره. والآن، علينا أن نحاول تحليل هذا النظام من الإنتاج الكولونيالي في تناقضاته المكونة له كنظام إنتاج متميز. إذا كان تحليل نظام الإنتاج تحليلاً لتناقضاته، فما هي تناقضات نظام الإنتاج الكولونيالي، وما هو شكل تطورها التاريخي؟

الرد على هذا السؤال يستلزم منّا إيضاح نقطة هامة، وهي أن هذه التناقضات لنظام الإنتاج، بشكل عام، تتطور داخل إطار بنيوي أساسي يحدد تطورها ويميزها في بنيتها كتناقضات خاصة بنظام إنتاج معين دون غيره. هذا الإطار البنيوي لتطور تناقضات نظام الإنتاج يحدده التناقض الاقتصادي، كتناقض أساسي للبنية الاجتماعية، في العلاقة بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج. معنى ذلك أن هذه العلاقة الأخيرة هي التي تكون الإطار الأساسي للتطور الاجتماعي كتطور لنظام إنتاج محدد، وهي التي تعطي لهذا التطور طابعه المتميز. فالتاريخ إذن، حركة تطور في إطار بنيوي محدد، وليس حركة استمرار، تكرارية أو تصاعدية، متماثلة، خارجة عن إطار بنيوي يحدد منطقها. لذلك، من الضرورة أن نبدأ بتحديد التناقض الأساسي في نظام الإنتاج الكولونيالي، أي بتحديد الإطار البنيوي للتطور التاريخي لنظام هذا

الإنتاج.

يقول ماركس في نص شهير (41) : «إنّ الناس، في الإنتاج الاجتماعي لوجودهم، يدخلون في علاقات محددة، ضرورية، مستقلة عن إرادتهم، هي علاقات إنتاج تتلاءم مع درجة تطور محددة لقواهم المادية المنتجة. ومجمل علاقات الإنتاج هذه تكون البنية الاقتصادية للمجتمع، القاعدة المجسمة (Concrète) التي يشاد عليها بناء فوقي (Superstructure) حقوقي وسياسي تتلاءم معه أشكال وعي اجتماعي محددة».

لا نود تحليل هذا النص في ذاته، على أهميته البالغة وكثافته، وإنما سردناه لاستخلاص فكرتين تهمان بحثنا مباشرة. الفكرة الأولى هي أن بين علاقات الإنتاج والقوى المنتجة دوماً تلاؤماً يضمهما في وحدة تطور تناقضية. والفكرة الثانية هي أن علاقات الإنتاج، في علاقتها مع القوى المنتجة، هي التي تكون البنية الاجتماعية الاقتصادية، أي قاعدة التطور التاريخي للمجتمع. فوحدة المجتمع وتماسكه في وحدة الإنتاج وتماسكه. فما شكل هذه الوحدة وهذا التماسك في الإنتاج الكولونيالي؟ أي ما شكل علاقة القوى المنتجة بعلاقات الإنتاج فيه؟

إن اختيارنا لعبارة «الإنتاج الكولونيالي» لتحديد نوع الإنتاج في البلدان «المتخلفة» لم يكن اعتباطياً أو ذاتياً، أو نتيجة لرفض عاطفي لصفة «التخلف» أو «التأخر» التي ألصقت بمجتمعاتنا. لو كان الأمر كذلك، أي لو كان رفضنا لمفهوم «التخلف» مجرد رد فعل نفسي، لوجب علينا أن نقبل عبارة «البلدان النامية»، وهذا ما نرفضه أيضاً، بالرغم من أن استعمال هذه العبارة المتزايد في الأدب الاقتصادي يشير بوضوح إلى الجهد الديبلوماسي المشكور، الذي يقوم به مفكرو الغرب الرأسمالي، لتلافي جرح إحساسنا المرهف المريض! إننا نرفض عبارة «البلدان النامية» لأننا لا نعتبرها عبارة علمية تدل على نظام الإنتاج المتميز في هذه البلدان. فحين نقول مثلاً «البلدان الرأسمالية» أو الاشتراكية أو الاقطاعية الخ... فإننا نجعل من نظام الإنتاج في هذه البلدان مقياساً لتحديدها، بنية وتاريخاً. أما في عبارة «البلدان النامية» أو «الآخذة في النمو»، أو «المتخلفة»، فإن نظام إنتاجها لا يظهر، بل يبقى مخفياً، لأن في ظهوره خطراً على من يحاول إخفاءه. إنّ في هذه العبارة تضليلاً كما في عبارة البلدان «المتخلفة»، لأن فيها إخفاء للأسباب الحقيقية، البنيوية والتاريخية، لعدم «نمو» البلدان المستعمرة، أو لبطء نموها. لقد كان اختيارنا لعبارة «الإنتاج الكولونيالي» عن إرادة عقلية علمية تستهدف كشف أسباب «التخلف»، وتحديد آفاق تطوره. زد على

ذلك أن هذه العبارة تشير بوضوح إلى الأفق التاريخي، أي إلى الإطار البنيوي، لتكون هذا الإنتاج وتكامله.

كانت العلاقة الكولونيالية فعلاً الإطار التاريخي لتطور القوى المنتجة في البلدان التي استعمرت، فالاستعمار أدخل، بشكل عنيف جداً (42) ، في هذه البلدان علاقات إنتاجية جديدة أثارت فيها تطور القوى المنتجة وحركتها، وكانت شكلاً لتطورها، وتم إدخال هذه العلاقات الإنتاجية الجديدة بهدم داخلي لبنية التطور في هذه البلدان، أي بتغيير جذري في منطق تطورها التاريخي. معنى ذلك أن هذه العلاقات الإنتاجية لم تكن نتيجة ضرورية للتطور الداخلي لنظام الإنتاج السابق للاستعمار، كما كانت علاقات الإنتاج الرأسمالية نتيجة ضرورية للتطور التاريخي لنظام الاقطاع. فهي تكونت في ظل العلاقة الكولونيالية وتحت تأثير السيطرة الاستعمارية المباشر، ولهذا السبب أمكن تحديدها كعلاقات إنتاج كولونيالية. إن الاستعمار، بهدمه لبنية الإنتاج السابق له، استطاع أن يحرر تطور القوى المنتجة في البلدان التي أخضعها لسيطرته، وأن يوجهه في أفق الإنتاج الرأسمالي. هذا يعني أن علاقات الإنتاج السابقة للاستعمار لم تكن تسمح بتطور القوى المنتجة، بل كانت تشلها، وتفرض على التاريخ إطار تكرارياً. فظهر الاستعمار وكأنه القوة المحركة لتاريخ البلدان المستعمرة، التي هدمت إطار جموده، فحررت قوى منتجة ما كان باستطاعة إنتاج سابق أن يحررها وأن يطورها. نحن هنا أمام ظاهرة تاريخية بالغة الأهمية، تخص مجمل البلدان المستعمرة: إن انتقال هذه البلدان من نظام إنتاج إلى نظام إنتاج آخر، أي من نظام الإنتاج السابق للاستعمار إلى نظام الإنتاج الكولونيالي لم يكن خاضعاً لصيرورة نظام الإنتاج الأول، بل كان نتيجة لتغيير داخلي في بنية هذه الصيرورة، أي لتشويه منطقها، وبتأثير قوة خارجية استطاعت أن تتحدد كقوة محركة لها. أهمية هذه الظاهرة التاريخية تكمن فيما يلي: إنّ الثورة، بمعناها الماركسي أي العلمي، هي في الحقيقة انتقال من نظام إنتاج إلى نظام إنتاج آخر، أي من بنية اجتماعية إلى بنية اجتماعية أخرى. إلّا أن ما حدث في البلدان المستعمرة من انتقالها إلى نظام الإنتاج الكولونيالي لا يمكن اعتباره ثورة بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة، فالثورة قوة تحرر التاريخ بتحقيق إمكانياته الداخلية الواقعية؛ أما الاستعمار فقد كان ثورة على تاريخ هذه البلدان وقوة مجابهة له، لم تحركه إلّا لتسد فيه إمكانيات تطوره الداخلية، لا لتحررها. إن البلدان المستعمرة لم تأت إلى التاريخ، عن طريق استعمارها وتطور التناقضات الكولونيالية المحركة لتاريخها، إلّا لتجد أفق

التاريخ مسدوداً في وجه تطورها. إنّ القوة التي أتت بها إلى التاريخ عنفاً هي نفسها التي سدت أفق التاريخ في وجه تطورها. لذلك كان الاستعمار اغتصاباً لتاريخ بلداننا، شوه حركته إذ «حرره» من أفق جموده، فجذبه إلى أفق التبعية المسدود. لقد قام «بثورة» هي كبت لا تحرير، فكانت الثورة الحقيقية بالضرورة ثورة عليه، تستهدف تحرير القوى التي كان «تحريره» كبتاً لها. لذا، نرانا نتساءل فعلاً عن مدى إمكانية اعتبار نظام الإنتاج الكولونيالي نظام إنتاج قائماً بذاته؛ وسبب هذا التساؤل راجع إلى الشروط التاريخية لتكون هذا النظام من الإنتاج، وإلى الأفق المحدود، بل المسدود، التي تتفتح عليه تلك القوى المنتجة التي قام الاستعمار بتحرير تطورها، في إطار من علاقات الإنتاج لا يمكن إلّا أن يشوهها. ولا تناقض بين هذا القول وما سبق وقلناه، لأن من العناصر الأساسية، كما سنرى، لتميز نظام الإنتاج الكولونيالي، استحالة اعتباره نظام إنتاج قائماً بذاته، مستقلاً في بنيته، وضرورة النظر إليه، إنْ في تكونه التاريخي، أم في تطوره الداخلي كنظام إنتاج متميز، من خلال تبعيته البنيويّة.

إذا كان الاستعمار قد حرر تطور القوى المنتجة في البلدان التي أخضعها لسيطرته بضمه لها إلى حركة تطور إنتاجه التوسعي، فإن الشكل التاريخي لهذا التحرير كان تشويهاً فعلياً لهذه القوى المنتجة، هو في الحقيقة حد بنيوي لتطورها. والسبب في ذلك أن تحرير القوى المنتجة في البلدان المستعمرة لم يكن بخلق علاقات إنتاج رأسمالية، كما حدث في أوروبا مثلاً، بل بخلق علاقات إنتاج جديدة، هي علاقات إنتاج كولونيالية. والقوى المنتجة في أساسها قوى اجتماعية، كما هو واضح في نص ماركس، ولا يمكن إلّا أن تكون كذلك. هذا يعني بداهة أن تطورها لا يتحقق بشكل مجرد، بل بشكل محدد، أي داخل إطار علاقات إنتاجية محددة. إن علاقات الإنتاج الاجتماعية هي التي تحدد إطار تطور القوى المنتجة وشكل هذا التطور، ولا يمكن لهذه القوى، كقوى اجتماعية، أن تتجاوز في تطورها إطار هذه العلاقات الإنتاجية. فمن الضروري إذن، أن يكون تطور القوى المنتجة التي حررها الاستعمار في البلدان المستعمرة محدوداً بنيوياً بعلاقات الإنتاج الكولونيالية. والفرق كبير بين هذه العلاقات وعلاقات الإنتاج الرأسمالية، إن من حيث التكون التاريخي، أم من حيث الوجود البنيوي. والحقيقة أن الاختلاف في البنية راجع إلى الاختلاف في التكون التاريخي. فعلاقات الإنتاج الرأسمالية تكونت بشكل كان لتطور القوى المنتجة فيه، داخل إطار الإنتاج الإقطاعي، الدور الأهم؛ مما أدى إلى ضرورة كسر هذا الإطار كشرط لتكامل

هذه العلاقات وتحرير تلك القوى. أما علاقات الإنتاج الكولونيالي، فلم يكن تكونها تحقيقاً لضرورة تطور القوى المنتجة داخل إطار الإنتاج السابق للاستعمار، بل كان تكونها، تحت تأثير العنف الاستعماري الهدام، يسد أمام تطور هذه القوى المنتجة أفق التطور الرأسمالي، بتوجيهه لها في أفق التبعية الاستعمارية. من هنا، كان تحرير الاستعمار للقوى المنتجة في البلدان المستعمرة تشويهاً لها وإجهاضاً لإمكانيات تطورها في أفق رأسمالي، كما حدث ذلك مثلاً في لبنان وفي كثير من البلدان «المتخلفة» حالياً. ولا ننس أن الهم الرئيسي للاستعمار كان متوجهاً نحو منع كل صناعة في هذه البلدان، حتى وإن كانت صناعة حرفية أو صناعة خفيفة استهلاكية. فنتج من ذلك أن القوى المنتجة التي ولدها الاستعمار في بلداننا لخدمة مصالحه وتحقيق استثماره الاستعبادي لمقدراتنا، لم تستطع إطلاقاً أن تصل إلى مستوى الاستقلال في تطورها، فظلت تابعة، في إمكانية تطورها بالذات، لتطور القوى المنتجة في البلدان الاستعمارية. إنّ هذه التبعية، بل هذا الخضوع التام، في تطور القوى المنتجة، وفي شكل هذا التطور، في الإنتاج الكولونيالي، هو ما يميز هذا الإنتاج من الإنتاج الرأسمالي الذي هو نتاج له. فالإنتاج الرأسمالي، بكسره الإطار الاقطاعي لتطور الإنتاج الاجتماعي، استطاع أن يحرر القوى المنتجة الاجتماعية من قيود تطورها داخل إطار البنية الاجتماعية. فاستقلت هذه القوى في تطورها عن البنية الاجتماعية التي تكونت في إطارها. هذا الاستقلال في التطور هو فعلاً ما يحدد نظام الإنتاج كنظام إنتاج، أي إنه أساس لوجود نظام الإنتاج في ذاته. وهذا في الحقيقة ما لا نجده في نظام الإنتاج الكولونيالي. وكأن ما يميز هذا النظام من الإنتاج، في ضرورة وجوده كنظام إنتاج، هو ما يمنع وجوده كنظام إنتاج، فكأن في إمكانية وجوده كنظام إنتاج استحالة لوجوده كنظام إنتاج. هذه الصعوبة في تحديد الإنتاج الكولونيالي ليست غموضاً في الفكر بقدر ما هي «التباس» في الوجود التاريخي لهذاالإنتاج المتميز. نحن أمام ظاهرة تاريخية معقدة، أشرنا منذ البدء إلى صعوبة فهمها نظرياً، أي تحديدها علمياً. فالواقع أن ما أشرنا إلى ضرورة اعتباره نظام إنتاج متميزاً، الذي سميناه بنظام الإنتاج الكولونيالي، ليس له إلّا القليل من مقومات نظام الإنتاج، حسب المفهوم الكلاسيكي لهذه العبارة. وأول ما يفتقر إليه هذا النظام من الإنتاج هو الاستقلال في البنية والتطور. هذا لا يعني أنه لا يخضع في تطوره إلى منطق خاص به يختلف عن منطق التطور في نظام الإنتاج الرأسمالي. بل بالعكس، إنّ تبعيته، بنية وتطوراً، لهذا النظام الإنتاجي

الأخير، هي أساس اختلاف منطق التطور فيه وتميزه. والصعوبة في تحليله تكمن في فهم هذه التبعية بالذات وكشف بنيتها. كل دراستنا هي محاولة لتحديد نوع هذه التبعية، أي شكلها، وهذا التحديد بالذات هو إنتاج مفهوم نظام الإنتاج الكولونيالي. قد يبدو لأول وهلة أن وجود هذه التبعية يمنع مبدئياً إمكانية اعتبار الإنتاج الكولونيالي إنتاجاً متميزاً من الإنتاج الرأسمالي التابع له. إذا كان هذا هكذا، أي إذا كان ظاهر الواقع جوهره، لكان من المستحيل علينا أن نقبل وجود منطق متميز من التطور التاريخي يخضع له تطور البلدان «المتخلفة». أساس هذا الوهم في تماثل ظاهر الواقع مع جوهره هو فهم تجريبي (empirique) خاطىء للتبعية، مرتكز على فهم تجريبي للسببية، ينفي بالضرورة إمكان وجود وحدة تناقضية بين بنيتين مختلفتين. فكأن الوحدة لا تكون إلّا بين عناصر متماثلة أو بنيات متماثلة، تستوي على صعيد واحد من الوجود والصيرورة. هذا الفكر في أساسه هيغلي لا ماركسي، يؤدي، في المثال الذي نحن في صدد تحليله، إلى اعتبار تلك التبعية، التي هي في الحقيقة العلاقة الكولونيالية نفسها، كوحدة بين بنية متماسكة، هي الإنتاج الرأسمالي، وبين عناصر متفككة ـ لا بين بنية ثانية متماسكة ـ تسير في طريق تماسكها في بنية تتماثل بالضرورة مع البنية المتماسكة المسيطرة، التي هي بنية الإنتاج الرأسمالي، حركة تماثل بنيوي، لا حركة تفارق بنيوي فكأن شرط وجود التبعية هو في بقاء تلك العناصر المتفككة المختلّة كعناصر، أي في بقائها في إطار من التطور يمنع توحيدها وتلاحمها في بنية متماسكة. والأدب الاقتصادي الذي عالج مشكلة «التخلف»، حتى الماركسي منه ـ كما هو ظاهر في كتاب شارل بتلهايم القيم: «الهند المستقلة» (43) ـ يجد شرط وجود التبعية وبقائها في استحالة تماسك عناصر الإنتاج الاجتماعي وقطاعاته في البلدان «المتخلفة» في وحدة بنيوية، أي في نظام إنتاج متميز. من هنا أتت ميزة الاقتصاد «المتخلف» كاقتصاد لا توازن فيه (déséquilibrée). وأساس اعتبار الإنتاج «التخلفي»، من قبل الأدب الاقتصادي المعاصر، إنتاجاً رأسمالياً في جوهره، هو النظر إليه كعناصر بنيوية متفككة لا تضمها وحدة نظام الإنتاج. وبتعبير آخر، إنّ تحديد الإنتاج في البلدان «المتخلفة» كإنتاج رأسمالي، قائم في أساسه على تحديده كعناصر إنتاج (44) متفككة، لا كإنتاج متماسك، أي كوحدة إنتاجية بنيوية. هذا التناقض ليس من فكرنا، بل في فكر من يصعب عليه النظر إلى الإنتاج الاجتماعي في البلدان «المتخلفة» كإنتاج متماسك، له وحدته البنيوية المتميزة. إنّ النظر إلى التبعية في الإنتاج الكولونيالي كتبعية عناصر

إنتاج، لا وحدة فيه، لبنية إنتاج هو الإنتاج الرأسمالي، يجعل من هذا الإنتاج الأخير مركز الوحدة في عناصر هذا الإنتاج الذي لا وحدة بنيوية فيه، والذي يميز إنتاج بلداننا. فتكون الوحدة إذن، في علاقة التبعية للاستعمار، بين بنية إنتاج متماسكة، وعناصر إنتاج لا تماسك فيها. إذا كانت حركة تكون التماسك في الإنتاج الاجتماعي في بلداننا «المتخلفة» حركة تماثل مع الإنتاج الرأسمالي، يكون انتهاء التبعية للاستعمار في تكامل التماسك في إنتاجنا الاجتماعي، الذي يتم في إطار الإنتاج الرأسمالي، بعد تكامل بنيته. فكأن مرحلة التبعية للاستعمار هي مرحلة انتقالنا التاريخي إلى نظام الإنتاج الرأسمالي. بهذا، يكون الاستعمار قد أوجد في بلداننا القاعدة المادية لتطور الرأسمالية، ويكون الاستقلال تحقيقاً تاريخياً لإمكانيات التطور الرأسمالي التي أوجدها الاستعمار نفسه. (نقصد هنا بالقاعدة «المادية»، ما يقصده ماركس، أي تلك العلاقة البنيوية بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج). والنتيجة المنطقية لهذه المقولة هي أن مرحلة التطور الرأسمالي هي مرحلة أساسية وضرورية لا بد أن يمر بها تاريخ البلدان المستعمرة (45) . غير أن كل الشواهد التاريخية، وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، تدل على عكس ذلك. وعلى الرغم من أهمية الواقع التاريخي كمجال لتحقيق الفكر النظري وكمقياس هام لعلميته، فإننا نريد أن نظهر ضعف الأساس في هذا الفهم للتبعية للاستعمار على صعيد الفكر النظري نفسه، لا على الصعيد العملي للواقع التاريخي. وإن كنا بالضرورة نقوم بعملية التحليل النظري على ضوء هذا الواقع نفسه. إن الإطار الهيغلي للفكر، وإن كان هذا الفكر يريد نفسه ماركسياً، هو الأساس النظري للفهم الخاطىء لهذه التبعية، أي للعلاقة الكولونيالية، وهو الذي يقود إلى تلك التناقضات التي يقع فيها الفكر النظري مع نفسه ومع الواقع التاريخي الذي يحلله. وبشكل أدق، يمكننا القول بأن الديالكتيكية الهيغلية هي أساس الخطأ في هذه النظرة للعلاقة الكولونيالية، لأن حركة هذه الديالكتيكية حركة تماثل لا حركة تفارق، ولأن وحدتها تذيب الفروقات بين ما تضم، بدلاً من أن تبرزها وتبقي عليها في حركة تناقضاتها الفعلية. لذلك يستحيل عليها مبدئياً أن ترى الوحدة في حركة التفارق، كحركة تطور، بين بنيتين، حركة تطور كل منهما حركة تفارق أيضاً، في إطار وحدة الاثنتين كوحدة بنيوية. فهي، كديالكتيكية مثالية، لا ترى الوحدة إلّا في البنية الواحدة التي تضم عناصر، لا بنيات، والتي يستحيل عليها أن تتفارق وتتفاوت، لأنها تستوي كلها على صعيد واحد بحكم انجذابها إلى مركز وحدتها الذي هو الفكر لا الواقع. من هنا، أي

من هذا الجوهر المثالي للديالكتيكية الهيغلية، كحركة للفكر تذيب في وحدة الفكر التماثلية وحدة الواقع المعقدة التفارقية، من هنا إذن، أتت استحالة رؤية الواقع في الوحدة التفارقية لبنيته. إنّ الديالكتيكية الماركسية هي وحدها التي تستطيع أن تكشف لنا بنية العلاقة الكولونيالية، كوحدة تفارقية لبنيتين تتفارقان في إطار وحدتهما البنيوية. وحركة التفارق هذه ليست فحسب لكل بنية ككل، في علاقتها مع الأخرى، بل هي أيضاً حركة تفارق داخل كل بنية، في إطار حركة تفارق الاثنتين. ونحن، إذ نقول هذا عن الديالكتيكية الماركسية، فلأنها، في أساسها، حركة الواقع نفسه، ولأن هذه الحركة حركة تفارق وتفاوت في إطار وحدة التناقضات.

إن نظرتنا هذه إلى العلاقة الكولونيالية كعلاقة بين بنيتين تضمهما وحدة تفارق، ترتكز في أساسها وفي إمكانها بالذات، على قانون ماركسي لينيني، هو قانون تاريخي علمي، قانون تفاوت تطور التناقضات في إطار وحدتها البنيوية. غير أن لنا، حول هذه النقطة ملاحظة، وهي أن هذا القانون يخص مبدئياً شكل تطور التناقضات داخل البنية الواحدة، وهي بالنسبة لماركس ولينين البنية الاجتماعية الرأسمالية. أما نحن، فنستعمل هذا القانون كمنهج نظري لتحليل التناقض في وحدة بنيتين اجتماعيتين، لا بنية واحدة، هما: البنية الرأسمالية والبنية الكولونيالية. فهل يجوز لنا ذلك منطقياً؟ أي هل لهذا القانون القوة النظرية التي تسمح له باحتواء تلك العلاقة البنيوية بين بنيتين، وبكشف منطق تطورها الخاص؟ إننا نعتبر تحليلنا السابق جواباً كافياً عن هذا السؤال. إلّا أن الأهمية البالغة لهذه المشكلة، على الصعيدين: النظري والعملي، تتطلب منا زيادة في الإيضاح. فربما ظن البعض، عن سوء فهم، أن استعمالنا لقانون التطور التفاوتي، في محاولتنا لفهم العلاقة الكولونيالية، يجعلنا نعتبر وحدة البلدان الرأسمالية والبلدان المستعمرة أو «المتخلفة» وحدة لبنية واحدة، لا لبنيتين اجتماعيتين، تتحدد فيها هذه البلدان الأخيرة كطرف أو كعنصر من بنية تكون فيها البلدان الرأسمالية الطرف الآخر، وكأن الوحدة التي نراها بين هذه البلدان ليست في واقع البنية الاجتماعية، بل من نتاج الفكر في حركة تجريده للواقع ومعالجته له. الحقيقة أن الوحدة بين البنيتين الاجتماعيتين: الرأسمالية والكولونيالية، ليست نتيجة لحركة فكرية تجرد كل بنية عن تناقضاتها الداخلية المتفاوتة التطور، كي ترى فيها كلاً بسيطاً مجرداً، أي طرفاً في تناقض هو بدوره بسيط ومجرد. هذه النظرة إلى الوحدة التناقضية ليست خاطئة فحسب، بل بعيدة عن كل واقع مهما كان في الظاهر بسيطاً، وهي

قبل كل شيء نظرة تضليلية تشوه الواقع في إخفائها لجوهره المعقد. فهي إذن، نظرة أيديولوجية يجب علينا أن نشير إلى أساسها الهيغلي. فالتناقض الهيغلي دائماً بسيط، لأنه تناقض بين طرفين بسيطين يستحيل أن يكون في كل منهما تناقض، أو بالأحرى عدة تناقضات. لهذا، كان التناقض الهيغلي رؤية للفكر، لا جوهراً للواقع، حسب تعبير لينين. ويظهر التضليل في هذا الشكل من التناقض إذا نحن نظرنا من خلاله إلى العلاقة الكولونيالية: فعلى ضوء هذا التناقض البسيط يظهر التناقض المعقد بين البلدان الاستعمارية والبلدان المستعمرة كتناقض بسيط بين البلدان «المتطورة» والبلدان «المتخلفة»، أي إن التناقض البنيوي بين البنية الرأسمالية والبنية الكولونيالية، إذا جردت كل بنية عن تناقضاتها الداخلية المحددة لتناقضات البنية الأخرى والمتحددة بها، يتحدد كتناقض بسيط بين «التطور والتخلف»، فتختفي بذلك الأسباب، ويصبح التناقض ميتافيزيقياً، أي سراً مبهماً لا يعلم تأويله إلّا الله والراسخون في التضليل من أصحاب الأيديولوجية البورجوازية الاستعمارية.

الواقع أننا ننظر إلى الوحدة البنيوية بين البنية الرأسمالية والبنية الكولونيالية كوحدة لبنيتين متفارقتين، حركة تفارق كل بنية منهما تتحقق في إطار حركة تفارقهما كبنيتين. هذا يعني أن حركة التفارق في كلتا البنيتين حركة معقدة، لأنها في الحقيقة ـ إن صح القول ـ حركة تفارق في حركة تفارق، أي إن إطار البنية الذي يحددها في تطورها، يحدده إطار وحدة البنيتين، كما أن حركة التفارق في وحدة البنيتين ليست بدورها حركة بسيطة، بل هي حركة معقدة، لأنها تتحدد في تطورها، ضمن إطارها البنيوي الشامل، بحركة التفارق في إطار كل بنية. هذا التعقيد في حركة التطور التناقضية لوحدة البنيتين التاريخية لا يكمن فقط في وجود تناقض أساسي شامل يضم تناقضات بنيوية في إطار كل بنية متميزة، بل أيضاً في وجود بنية مسيطرة في وحدة البنيتين نفسها، وكذلك في وجود تناقض مسيطر، هو التناقض الرئيسي، في وحدة التناقضات في كل بنية. وهذا ما سنراه بوضوح أكثر في تحليلنا للتطور التاريخي للتناقضات الطبقية الخاصة بالبنية الكولونيالية. إنّ وجود بنية مسيطرة في وحدة البنيتين هو أساس التفاوت في تطورهما، كما أن وجود تناقض مسيطر في وحدة البنية أساس لتفاوت التطور في تناقضات هذه البنية. هذه الطبيعة المعقدة لتناقض الواقع التاريخي لا يمكن أن تتكشف إلّا للفكر الماركسي، لأن التناقض الماركسي، على عكس التناقض الهيغلي، في طبيعته معقد. فالنظر من خلاله إلى العلاقة الكولونيالية ليس عن اختيار ذاتي بقدر ما هو عن ضرورة في

الواقع التاريخي تفرض نفسها على الفكر العلمي.

فعلاً، إذا نظرنا إلى العلاقة الكولونيالية على ضوء التناقض الماركسي المعقد، تكشفت لنا هذه العلاقة كوحدة بنيتين، أساس وحدتهما السيطرة. فالوحدة هنا ليست قائمة بين بنيتين متساويتين، ومستويتين على صعيد بنيوي واحد، بل بين بنية، هي البنية الرأسمالية، تسيطر على بنية أخرى، هي البنية الكولونيالية، في حركة تطورها بالذات. وإن كنا قد أظهرنا، في القسم الأول من هذه الدراسة، ان حركة التطور التاريخي لهذه الوحدة ليست حركة تماثل بنيوي، بل حركة تفارق تميز البنية الكولونيالية من البنية الرأسمالية في إنتاج الأولى للثانية، فلا بد لنا من أن نؤكد الآن ـ على ضوء ما سبق ـ أن أساس التفارق في حركة تطور وحدة البنيتين هو سيطرة الثانية على الأولى، في إطار الوحدة البنيوية نفسها. ولولا وجود هذه السيطرة لما كانت حركة التطور التاريخي حركة تفارق بنيوي. لذلك، لا بد من الإشارة إلى أن حركة التفارق هذه هي في الواقع حركة تفاوت في تطور وحدة البنيتين.

إن هذا التحديد لتفارق البنيتين كتفاوت لهما في وحدتهما البنيوية، هو بالذات الأساس النظري لتحديد الاستعمار كسبب «للتخلف». ومن الضرورة ألّا يفهم السبب في هذا القول بشكل ميكانيكي، بل كما أوضحنا سابقاً، بشكل بنيوي، أي كبنية تنتج، في حركة تطورها، بنية تسيطر عليها بضمها إليها في وحدة بنيوية هي وحدة تطور تاريخي. كل الصعوبة في دراستنا هي في توضيح هذه «السببية البنيوية» التي تشد الإنتاج الكولونيالي إلى الإنتاج الرأسمالي، في حركة تكونه وصيرورته. إن سيطرة البنية الرأسمالية على البنية الكولونيالية هي في الواقع سيطرة الإنتاج الرأسمالي على الإنتاج الكولونيالي، والتماثل في هذين القولين واضح وبديهي. هذه السيطرة ليست خارجية، كما يبدو لأول وهلة. إذ لا انفصال بين البنيتين، وإن كان، أو بالأحرى لأن بينهما تفارقاً. والسيطرة التي نشير إليها ليست مثلاً في وجود قواعد عسكرية استعمارية في البلدان المستعمرة أو «المتخلفة»، وإن كان وجود هذه القواعد شكلاً عنيفاً بارزاً من أشكال السيطرة الاستعمارية، وإن كانت هذه الظاهرة من أخطر أشكال السيطرة الاستعمارية. إن السيطرة الحقيقية التي نريد التأكيد عليها بقوة هي أساس لوجود هذه الأشكال المختلفة للسيطرة الاستعمارية، بل شرط لإمكان وجودها. إنها في وجود البنية الكولونيالية بالذات، كبنية اجتماعية متميزة، لا وجود ولا بقاء لها إلّا في وحدتها البنيوية والتطورية مع البنية الرأسمالية. إن الوجود المسيطر للبنية الرأسمالية في وحدتها مع البنية الكولونيالية هو في وجود الإطار

البنيوي لتطور قوى الإنتاج في نظام الإنتاج الكولونيالي، أي في علاقات الإنتاج الكولونيالية نفسها، كعلاقات طبقية متميزة. وبتعبير آخر، إنّ سيطرة الاستعمار على البلدان «المتخلفة» قائمة في وجود علاقات الإنتاج نفسها في هذه البلدان، كعلاقات إنتاج كولونيالية. فالسيطرة الاستعمارية الحقيقية، أي تبعية هذه البلدان للاستعمار، متمثلة في الإطار الاجتماعي نفسه للإنتاج الكولونيالي، أي في العلاقات الطبقية الخاصة بالبنية الاجتماعية الكولونيالية، وليست في الوجود المباشر للاستعمار في هذه البلدان. كوجود عسكري أو اقتصادي، وإن كان هذا الوجود المباشر فعلياً. لذلك يخطىء فعلاً من يتكلم عن انتهاء الاستعمار بانتهاء وجوده المباشر، كما أن عبارة «الاستعمار الجديد»، المتداولة في أدبنا السياسي، هي في الحقيقة عبارة تخلو من كل دقة علمية، لأنها ترتكز على تحديد نظري ضمني خاطىء للاستعمار، أي للعلاقة الكولونيالية. هذه العلاقة لا تنعدم بالضرورة بانعدام الوجود المباشر للاستعمار، كشكل عنيف من أشكال وجود هذه العلاقة. فهي قائمة، كما هو الحال في كثير من البلدان «المتخلفة» «المستقلة»، أي التابعة، في «استقلالها»، للاستعمار، وإن زال من هذه البلدان الوجود المباشر للاستعمار. وزوالها مرتبط، بكل دقة علمية، بزوال علاقات الإنتاج الكولونيالية، أي بالانتقال من الإنتاج الكولونيالي إلى الإنتاج الاشتراكي، عن طريق الثورة التحررية، كما سنرى ذلك فيما بعد. إنّ الوجود الحقيقي، والدائم، للاستعمار ليس وجوداً مباشراً، وإن كان للاستعمار وجود مباشر في البلدان المستعمرة؛ بل هو في وجود علاقات الإنتاج الكولونيالية، كإطار اجتماعي للتطور التاريخي للقوى المنتجة في نظام الإنتاج الكولونيالي، أي إنه في شكل وجود الطبقات الخاصة بالبنية الاجتماعية الكولونيالية. هذا يعني أن الوجود الحقيقي للاستعمار في البلدان المستعمرة أو «المتخلفة»، ليس وجوداً مباشراً، حتى في وجوده المباشر، فوجوده ليس في ذاته، بل في أثره، أو إنتاجه ـ كما قلنا سابقاً ـ أي إن وجوده هو في وجود البنية الاجتماعية التي أنتج، والتي، بتطوره وبتطورها، تميزت عنه. وما تميزها عنه إلّا تبعيتها له، لا استقلالها عنه. هذا ما أردنا إيضاحه في ما أشرنا إليه من علاقة السببية البنيوية التي تربط الاستعمار «بالتخلف». وما هذه العلاقة السببية المتميزة إلّا حقيقة العلاقة الكولونيالية التي لم ننته بعد من تحليلها. فلنتابع النظر إليها في تحديدنا للبنية الاجتماعية الكولونيالية، كبنية طبقية متميزة.

الصعوبة النظرية في التحليل الطبقي للبنية الكولونيالية لا تكمن في مجرد أصالة هذه البنية وتميزها عن البنية الرأسمالية، بل في علاقتها المحددة مع

الفكر الماركسي الذي يقوم بتحليلها. والفكر الماركسي، في الظاهر مفقود، فالتوتر هو الذي يحدد نوع العلاقة بينهما. إنّ الفكر الماركسي أوجد فعلاً قالباً (Schéma) للبنية الطبقية هو نتاج لتحليل البنية الرأسمالية. وتحليل البنية الكولونيالية، كبنية طبقية على علاقة بنيوية مع البنية الرأسمالية، يستلزم بالضرورة الاعتماد على هذا القالب النظري. غير أن تفارق البنيتين، في حركة تطور وحدتهما، يمنع إطلاقاً وجود توافق مباشر بين البنية الطبقية الكولونيالية وهذا القالب النظري للبنية الرأسمالية. في هذا التناقض بين ضرورة اعتماد القالب النظري كأداة للتحليل الطبقي، واستحالة التوافق المباشر للواقع الطبقي معه، تكمن الصعوبة النظرية التي ذكرنا. فكأن الفكر الماركسي، الذي هو الأداة الوحيدة للتحليل الطبقي، هو عقبة في وجه هذا التحليل. الحقيقة أن التوتر بين هذا الفكر وهذا الواقع ملازم بالضرورة لعملية إنتاج المعرفة، التي هي حركة ديالكتيكية تغني الفكر بكشفها الواقع.

هذا ما نراه، بالفعل، في تحليل البنية الطبقية الكولونيالية. فالميزة الأساسية لهذه البنية الاجتماعية هي عدم تفارق الطبقات الاجتماعية فيها. ليس بين البورجوازية والبروليتاريا، مثلاً، في هذه البنية الاجتماعية حاجز طبقي يفصل، كما في الغرب، بين هاتين الطبقتين الرئيسيتين، بشكل واضح، لأن الحدود الطبقية نفسها بين البروليتاريا والبورجوازية الصغيرة من جهة، وبين البروليتاريا وطبقة الفلاحين من جهة أخرى، ليست واضحة المعالم. والسبب الرئيسي في هذا اللاتفارق الطبقي (classe de indifférenciation) يكمن في الشروط التاريخية لتكون هذه الطبقات في البلدان المستعمرة، أي لتكون البنية الكولونيالية بالذات. أن تكون الطبقات التي ذكرنا في إطار العلاقة الكولونيالية، هو الذي يحدد اللاتفارق كشكل لتطورها التاريخي. فالبورجوازية الكولونيالية مثلاً (ونقصد هنا بالبورجوازية الكولونيالية ما يسمى خطأ بالبورجوازية «الوطنية») تحددت، ولا تزال، بحكم تكونها التاريخي، كبورجوازية تجارية منصرفة كلياً في نشاطها الاقتصادي إلى حركة الاستيراد والتصدير، أي إلى تزويد الصناعة الاستعمارية بالمواد الخام، وإلى تصريف منتوجات هذه الصناعة. في هذا الإطار من التقسيم الاستعماري العالمي للعمل تطورت هذه البورجوازية، فكان فقدان الحلقة الصناعية في تطورها من بورجوازية تجارية إلى بورجوازية مالية (وتجارية أيضاً) هو ما يميزها عن البورجوازية الاستعمارية. لذلك، رجع دور تطوير الصناعة ـ إذا أمكننا التكلم عن صناعة حقيقية في بلدان الإنتاج الكولونيالي ـ إلى فئة من طبقة

البورجوازية الصغيرة، يستحيل عليها أن تتخطى، في هذا الإطار الكولونيالي الخانق، حدود طبقتها. فكان لا بد أن ينعكس هذا الوضع الطبقي الخاص في الوجود الطبقي، وفي الصيرورة الطبقية أيضاً، للطبقة العاملة. إن فقدان الحلقة الصناعية في تطور البورجوازية الكولونيالية وصيرورتها، بسبب العلاقة الكولونيالية نفسها، منع إمكانية التفارق الطبقي في صيرورة الطبقة العاملة؛ أو على الأصح، حدد إمكانية التفارق في إطار ضيق جداً يصعب فيه تكون مستقل متكامل لطبقة عاملة تواجه، في حركة تفارقها الطبقي، هذا القسم المنتج من البورجوازية الصغيرة غير المنتجة أساساً. هنا نستطيع أن نلمس نقطة الأساس في هذه البنية الطبقية اللاتفارقية التي تتميز بها البنية الاجتماعية الكولونيالية. إن أساس اللاتفارق الطبقي في البنية الكولونيالية يكمن في هذا الشكل التاريخي المتميز للمواجهة الطبقية للطبقة العاملة، إن في وجودها الطبقي أم في صيرورتها الطبقية. إن تحدد البورجوازية الكولونيالية كبورجوازية تجارية ـ مالية، ممثلة، في وجودها الطبقي، للبورجوازية الاستعمارية، أوجد في البنية الكولونيالية وضعاً طبقياً خاصاً ـ إن لم نقل شاذاً ـ تواجه فيه الطبقة العاملة القسم المنتج من البورجوازية الصغيرة، وليس كما في الغرب، البورجوازية الرأسمالية، لاستحالة وجود هذه الطبقة الأخيرة في المجتمع الكولونيالي. إن العلاقة الكولونيالية، كعلاقة سيطرة للإنتاج الرأسمالي، كإنتاج بالضرورة استعماري، على الإنتاج الكولونيالي، حددت بنية هذا الإنتاج الأخير كإطار يلجم حركة التفارق الطبقي، بل يميل إلى شلها بدلاً من أن يحررها. وبمعنى آخر، إن الإطار الكولونيالي لحركة التفارق الطبقي يميل بالضرورة إلى ابقاء تطور الطبقات في بنية لا تفارقية. هذا راجع إلى أن القوى المنتجة في الإنتاج الكولونيالي تابعة بالضرورة، في تطورها، للقوى المنتجة في الإنتاج الرأسمالي. فهي منذ البدء، أي منذ تكون علاقات الإنتاج الكولونيالية كإطار لتطورها، تحددت بشكل يمنع فيه إطلاقاً تطورها من تحقيق الشروط المادية لحركة تفارق طبقي شبيهة بما حدث في الغرب الرأسمالي. إن تطور الزراعة في إطار العلاقة الكولونيالية، أي في توجهها نحو الإنتاج الرأسمالي، وتطور الاستيراد والتصدير، لا يسمحان إطلاقاً بتحقيق تلك الشروط. ونحن، إذ نقول ذلك، لا نتعدى مجرد المحاولة للنظر إلى البنية الطبقية الكولونيالية من خلال قانون ماركسي عام للتطور التاريخي للبنية الاجتماعية، هو قانون توافق علاقات الإنتاج، في نظام إنتاج معين، مع درجة تطور محدد للقوى المنتجة، كما رأينا ذلك في نص ماركس الذي أوردناه سابقاً. لذلك، واعتماداً على هذا القانون الماركسي، يمكننا القول

بأن القوى المنتجة في مجتمعاتنا الكولونيالية يستحيل عليها أن تتطور في إطار علاقات الإنتاج الكولونيالية بشكل يشبه تطور القوى المنتجة في الإنتاج الرأسمالي، أي بشكل يحقق في هذه المجتمعات ثورة صناعية ضرورية لتحررها. وبمعنى آخر، إن تحرر القوى المنتجة لا يكون إلّا بكسر الإطار الكولونيالي، وكسر هذا الإطار يكون بشكل متميز من الصراع الطبقي بين طبقات البنية الاجتماعية الكولونيالية. إلّا أن من الضرورة متابعة تحديد طبقات هذه البنية في علاقاتها الإنتاجية، أي على صعيد وجودها الطبقي، قبل أن نأتي إلى تحديد صراعها في صيرورتها الطبقية.

حين نحدد البنية الكولونيالية كبنية لا تفارقية، لا نريد إطلاقاً أن ننفي وجود فروقات صارخة بين فئات المجتمع الكولونيالي، وخصوصاً بين البورجوازية الكولونيالية وبقية الطبقات الشعبية الكادحة. إلّا أن هذه الفروقات ليست بالضرورة تفارقاً طبقياً، وإن كانت تبدو في الظاهر أشد عنفاً من الفروقات الطبقية في المجتمع الرأسمالي المتفارق طبقياً. فلا وجود في هذا المجتمع مثلاً، بشكل عام، لمظاهر الفقر الهائل أو المجاعة التي نجدها في مجتمعات كولونيالية كالهند أو أندونيسيا، جنباً إلى جنب مع مظاهر الترف والبذخ كالقصور والسيارات والخدم وغير ذلك. إن التفارق الطبقي بين الطبقات الاجتماعية لا يتحدد على صعيد الاستهلاك بل على صعيد الإنتاج الاجـتماعي الذي هو يحدد ـ كما يقول لنا ماركس ـ الاستهلاك الاجتماعي كماً وكيفاً. فتحديد البنية الطبقية للمجتمع الكولونيالي يجب أن يتم إذن، في إطار بنية الإنتاج الكولونيالي وعلى صعيده. وميزة هذا الإنتاج الأساسية أنه، كما نعلم، إنتاج زراعي ـ تجاري، تابع في حركة تطوره للإنتاج الرأسمالي الاستعماري. وتظهر تبعيته هذه في انعدام الحلقة الصناعية فيه. لذلك كانت البورجوازية الكولونيالية، كبورجوازية تجارية ـ مالية، بورجوازية ـ إن أمكن القول ـ استهلاكية لا إنتاجية كالبورجوازية الاستعمارية. فهي كبورجوازية استهلاكية، تمثل البورجوازية الاستعمارية في المجتمع الكولونيالي، ولا تتحدد كطبقة متميزة إلّا بمقدار ما تحقق في وجودها الطبقي التمثيلي استحالة وجودها كطبقة فعلية مستقلة. إن بقاءها كطبقة في المجتمع الكولونيالي مرتبط ببقاء شروط استحالة تكونها كطبقة مستقلة، أي كبورجوازية منتجة. معنى ذلك أنها ليست طبقة إلّا لأنها تمثل طبقة، أي إن وجودها الطبقي في الحقيقة تمثيل طبقي، أساسه استحالة تكونها كبورجوازية منتجة. في هذه الاستحالة، كنتيجة للعلاقة الكولونيالية، نجد الأساس البنيوي للاتفارق الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية. وهذا

الشكل من اللاتفارق الطبقي هو أساس وجود هذه الفروقات الصارخة بين فئات المجتمع الكولونيالي. وليس في هذا تناقض، لأن هذه الفروقات هي في الحقيقة فروقات استهلاك لا فروقات إنتاج، أي فروقات في القدرة الاستهلاكية لمختلف الفئات الاجتماعية. والوجود العنيف لهذه الفروقات ناتج من كون الوجود الطبقي للبورجوازية الكولونيالية وجوداً استهلاكياً لا إنتاجياً.

إن انعدام الحلقة الصناعية في الإنتاج الكولونيالي، بوجه عام، يجعل من الأرض وسيلة الإنتاج الأساسية، فيترتب على ذلك سيطرة الإنتاج الزراعي على الإنتاج الاجتماعي. إلّا أن هذه السيطرة لا تسمح لنا بالتكلم عن علاقات إنتاج «إقطاعية» بين الفلاحين والملاكين الزراعيين، لأن الإنتاج الزراعي، بحكم العلاقة الكولونيالية، متوجه أساساً نحو التصدير، خصوصاً في قطاعاته «المتطورة»، أي نحو الإنتاج الرأسمالي الاستعماري. إن تطور الإنتاج الزراعي في إطار العلاقة الكولونيالية يحدد الملاكين الزراعيين، لا كطبقة إقطاعية متميزة من البورجوازية، كما كان الأمر في الغرب مثلاً، بل كفئة من طبقة البورجوازية الكولونيالية، أي كفئة من هذه البورجوازية التجارية ـ المالية، كما رأينا ذلك في القسم الأول من هذه الدراسة. هذه البنية المتميزة للإنتاج الكولونيالي تظهر لنا بوضوح أن الفلاحين، والعمال الزراعيين منهم خصوصاً، هم الطبقة الاجتماعية التي تتحمل أكثر من أي طبقة أخرى عبء الاستثمار، بل الاستثمار الفائض surexploitation)) في المجتمع الكولونيالي. وبتطور الإنتاج الزراعي في إطار العلاقة الكولونيالية، وبتوجيهه أساساً نحو التصدير، يكون الاستعمار في الحقيقة هو القوة المستثمرة الأساسية في المجتمع الكولونيالي. إلّا أن علاقة الاستثمار بين الفلاحين والاستعمار ليست مباشرة، بل تمر بممثلة الاستعمار في المجتمع الكولونيالي، أي بطبقة البورجوازية الكولونيالية على اختلاف فئاتها. إنّ أساس الوحدة الطبقية لمختلف فئات البورجوازية الكولونيالية (التجارية ـ المالية ـ الزراعية) يكمن في كونها تمثل البورجوازية الاستعمارية. فالتلاحم الطبقي أساسي إذن، بين فئات هذه البورجوازية الكولونيالية، وربما كانت فئة منها في الوقت نفسه تجارية ومالية وزراعية وصناعية أيضاً. وما التناقض، إن وجد أحياناً، بين هذه الفئات إلّا ثانوي مرحلي، لأن أساس وحدتها الطبقية هو علاقة التمثيل التي تربطها بالبورجوازية الاستعمارية. إنّ تحدد البورجوازية الكولونيالية كطبقة ممثلة للبورجوازية الاستعمارية، أي كطبقة «طفيلية» يستحيل عليها بنيوياً أن تصير طبقة منتجة، يجعل المواجهة الطبقية الرئيسية بين هذه الطبقة وبين الفلاحين. إذا كانت الأرض فعلاً وسيلة

الإنتاج الأساسية في المجتمع الكولونيالي، كان لا بد أن يكون الفلاحون هم القوة الإنتاجية الأساسية في المجتمع. في إطار الإنتاج الزراعي في شكله الكولونيالي، من حيث هو الإنتاج الاجتماعي المسيطر، يواجه الفلاحون مباشرة في إنتاجهم، أي في علاقة استثمارهم من قبل الفئة الزراعية من البورجوازية الكولونيالية، ليس فحسب هذه الفئة، بل الطبقة البورجوازية الكولونيالية في وحدتها الطبقية. غير أن هذه المواجهة الطبقية بين طبقة الفلاحين والبورجوازية الكولونيالية ليست في الحقيقة إلّا ظاهر المواجهة الفعلية البنيوية بين الفلاحين وبين من تمثله هذه البورجوازية، أي الاستعمار. وبمعنى آخر، إنّ الفلاحين يواجهون الاستعمار في الحقيقة حين يواجهون، في إنتاجهم الاجتماعي نفسه، طبقة البورجوازية الكولونيالية، وإن لم تظهر المواجهة في وعيهم على حقيقتها. فظهور هذه الحقيقة الطبقية البنيوية لا يكون إلّا في النضال الطبقي للفلاحين ونتيجة له، وهو فعلاً يحدد وعيهم كوعي طبقي متميز، أي كوعي وطني تحرري.

لم يحن الوقت بعد لتحليل الصيرورة الطبقية لمختلف طبقات المجتمع الكولونيالي، فما زال تحليلنا مستوياً على صعيد الوجود الطبقي لا الصيرورة الطبقية. إننا لم ننته بعد من تحليل البنية الطبقية، وسنأتي، في فصل لاحق، إلى تحليل تطور هذه البنية من خلال الصراع الطبقي الذي يوحد صيرورتها.

لقد بدأت تتكشف لنا علاقات الإنتاج الخاصة بنظام الإنتاج الكولونيالي. فالمواجهة الطبقية التي وجدناها بين طبقة الفلاحين والبورجوازية الكولونيالية من ناحية، وبين الطبقة العاملة والبورجوازية الصغيرة، أو الفئة المنتجة من هذه الطبقة غير المنتجة، من ناحية أخرى، ترسم لنا بشكل عام حدود البنية الطبقية الخاصة بالبنية الكولونيالية. وهنا يجب أن نلاحظ أن مواجهة الفلاحين للبورجوازية الكولونيالية، في إطار الإنتاج الزراعي، ليست منفصلة ومستقلة عن مواجهة العمال للبورجوازية الصغيرة في إطار هذا الإنتاج الصناعي الاستهلاكي «الصغير». فلا ننس أن تحديدنا للتناقضات الطبقية هو تحديد لها في وحدة البنية الاجتماعية التي تضمها، فنحن لسنا أمام تناقضين طبقيين متوازيين مستقلين، وإلّا لوقعنا في الازدواجية البنيوية التي سبق أن رفضنا، ولاستحال علينا فهم أساس اللاتفارق الطبقي في البنية الكولونيالية. إن الانفصال بين هذين التناقضين مستحيل لأن مواجهة العمال الطبقية للبورجوازية الصغيرة مثلاً ليست ممكنة بهذا الشكل «غير الطبيعي» إلّا لأن البورجوازية الكولونيالية طبقة لا إنتاجية تمثل طبقة إنتاجية. فهذه

الطبيعة «الطفيلية»، أي التمثيلية إذن، للبورجوازية الكولونيالية هي التي تحدد التناقض بين العمال والبورجوازية الصغيرة، وهي التي تحدد أيضاً التناقض الطبقي الذي تتواجه فيه هذه الطبقة مع الفلاحين كتناقض إقطاعي أو رأسمالي. فلتبديد الوهم الذي قد ينتج من فهم خاطىء لما قلنا، نود أن نؤكد على نقطة أساسية في تحليل البنية الطبقية الكولونيالية: هذه النقطة هي سيطرة البورجوازية الكولونيالية، كطبقة ممثلة للبورجوازية الاستعمارية، على المجتمع الكولونيالي. إنّ السيطرة الطبقية للبورجوازية الكولونيالية على المجتمع الكولونيالي هي التي تكشف لنا سر اللاتفارق الطبقي الذي يميز بنية هذا المجتمع من المجتمع الرأسمالي. ذلك أن هذه البورجوازية الاستهلاكية اللاإنتاجية (46) ، بحكم سيطرتها الطبقية وتمثيلها للاستعمار، هي في علاقة استثمار خاص مع بقية الطبقات المستثمرة، تفرض على هذه الطبقات إطار بنيوياً من التطور هو بالضرورة إطار لا تفارق طبقي. إن سيطرة الطبقة اللاإنتاجية في المجتمع الكولونيالي تضع الطبقات الاجتماعية في بنية تتحدد فيها بالضرورة العلاقات الطبقية الإنتاجية كعلاقات لا تفارق طبقي. لهذا السبب نرى أن اللاتفارق هو في الحقيقة موجود خصوصاً بين الطبقات المستثمرة، أي بين العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة. يرجع ذلك إلى أن علاقة الاستثمار الطبقية التي تربط الطبقة الحاكمة، أي البورجوازية الكولونيالية، بهذه الطبقات ليست، في جوهرها، علاقة استثمار مباشرة تتحقق في إطار الإنتاج، لفقدان الحلقة الصناعية في هذا الإنتاج، بل هي علاقة استثمار غير مباشرة، لأن القوة المستثمرة الفعلية هي في الحقيقة الاستعمار، وما الوجود الطبقي للبورجوازية الكولونيالية إلّا لتحقيق عملية الاستثمار الاستعماري. إن تحديد الاستثمار الاجتماعي في الإنتاج الكولونيالي كاستثمار غير مباشر، أداة تحقيقه السيطرة الطبقية للبورجوازية الكولونيالية، هو السبب البنيوي في استحالة التفارق الطبقي في تطور الطبقات المستثمرة. إنّ اللاتفارق الطبقي في طبقات المجتمع الكولونيالي هو في البنية الاجتماعية قبل أن يكون في الطبقات نفسها. معنى ذلك أن الإطار البنيوي لتطور الطبقات في المجتمع الكولونيالي هو الذي يفرض بالضرورة على تطور الطبقات شكلاً لا تفارقياً. فمن الخطأ إذن، نظرياً، أي علمياً، أن نتكلم عن تكون طبقي في هذا المجتمع، إذا قصدنا بالتكون الطبقي تطوراً تفارقياً للطبقات. إنّ بنية الإنتاج الكولونيالي تمنع أساساً حركة تفارق طبقي، فلا سبيل للكلام عن طبقات تتكون (en formation) في إطار المجتمع الكولونيالي. فالبنية الاجتماعية الكولونيالية هي

بنية لا تفارق طبقي. فهي إذن، كبنية لاتفارقية، إطار تطور الطبقات في المجتمع الكولونيالي. لذلك يغلب على هذا التطور الركود والتكرار، أي إن حركته ليست حركة تقدمية تصاعدية، كحركة التطور الرأسمالي، بل حركة ركودية تكرارية منغلقة تمنع بالضرورة تكون الطبقات كطبقات متفارقة. وهذا هو المعنى الحقيقي «للحلقة المفرغة للتخلف». هذه «الحلقة المفرغة» هي بالذات الإطار البنيوي اللاتفارقي للإنتاج الكولونيالي، الذي هو نتاج مستمر للعلاقة الكولونيالية، وهذا بالذات ما يحاول الأدب الاقتصادي البورجوازي إخفاءه حين يتكلم عن «الحلقة المفرغة للتخلف».

إن التفارق الطبقي يكون بتطور الإنتاج في حركة تصاعدية، كما حدث في الغرب الرأسمالي. فإذا كان الإنتاج الكولونيالي يتطور ـ كما رأينا ـ في علاقة التبعية التي تربطه بنيوياً بالإنتاج الرأسمالي، أي بشكل دائري تكراري لا تصاعدي، فمن المستحيل أن يتحقق التفارق الطبقي في علاقات الإنتاج فيه. هذا الانغلاق الذي تتميز به بنية الإنتاج الكولونيالي عن الإنتاج الرأسمالي يفرض على حركة تطور الطبقات إطاراً بنيوياً يستحيل فيه تفارقها. هذه الاستحالة هي في بنية الإنتاج نفسه كإنتاج كولونيالي. نرى ذلك في أمثلة عديدة يمكن الإشارة إليها بسرعة: إن انتقال الفلاحين في المجتمع الكولونيالي من القرية إلى المدينة قلما يتخذ طابع التحول الطبقي الجذري كانتقال من طبقة متفارقة إلى طبقة متفارقة، أي من طبقة الفلاحين إلى طبقة العمال. والسبب في ذلك هو عدم وجود صناعة فعلية بالمعنى الرأسمالي للكلمة. فإذا تم للفلاح أن يصير عاملاً ـ ونادراً جداً أن يتم له ذلك ـ ففي إطار من الصناعة الصغيرة الحرفية الاستهلاكية، يصعب فيه تحويله الطبقي بشكل جذري، وعياً ووجوداً. لذلك نجده، في وجوده الطبقي الجديد، يحافظ إلى حد بعيد على ارتباطاته الطبقية السابقة، فيحمل معه وعيه السابق الذي من خلاله يرى وجوده الجديد. هذه السهولة في الحركة المتنقلة من وجود طبقي إلى وجود طبقي آخر، مع فقدان القاطع الطبقي الجذري في الانتقال الطبقي، تجد أساسها في البنية الطبقية نفسها، أي في هذا النوع من الطبقة العاملة التي هي نتاج للصناعة الاستهلاكية الصغيرة. إن الفرق بين الفلاح والعامل في لبنان مثلاً، يصعب جداً تحديده، وجوداً ووعياً، لأن لا قدرة لهذا الإنتاج على ذلك في هذه البنية للإنتاج الاجتماعي العام. لذا نرى العامل يرجع إلى قريته كلما سنحت له الفرصة، في الأعياد والعطل والمآتم، بل يبني له فيها مركزاً ثابتاً هو أقوى من مركز وجوده في المدينة، إلى أن يشده نهائياً حنين الأرض التي تغرب عنها، فيطلب دفنه في

قريته، في مسكن الأجداد. فالعامل إذن، فلاح فشل في عملية تحويله الاجتماعي إلى عامل، لأن البنية الاجتماعية، كبنية كولونيالية، لا تسمح إطلاقاً بتحقيق عملية هذا التحويل الاجتماعي، لاستحالة وجود الحلقة الصناعية فيها. إن الإنتاج الرأسمالي استطاع أن يقطع على العامل خط الرجوع إلى وجوده الطبقي السابق، الذي منه تحول إلى عامل؛ ولذا يندر أن نرى في المجتمع الرأسمالي الغربي ظاهرات اجتماعية كالتي نجدها في المجتمع الكولونيالي من حنين العامل الدائم إلى قريته وأرضه، على اختلاف أشكال هذا الحنين، أي إمكان هذا الرجوع إلى وجود طبقي لم يتم تحويله جذرياً. وبمعنى آخر، إن الانتقال الطبقي للفلاحين من طبقة متفارقة إلى طبقة متفارقة، من القرية إلى المدينة، من الأرض إلى المصنع، لا يمكن أن يكون في المجتمع الرأسمالي تنقلاً، كما هو الأمر في المجتمع الكولونيالي، بل هو أساساً تحويل طبقي. إنّ «حرية» التنقل الطبقي هي ميزة أساسية في علاقات الإنتاج الكولونيالية، وربما وجدنا العامل في الوقت نفسه فلاحاً وعاملاً وبائعاً أيضاً لبعض السلع الاستهلاكية في أوقات فراغه، أي بورجوازياً صغيراً. ليس في البنية الاجتماعية الكولونيالية ما يمكن تسميته بقوة الجذب الطبقية التي تفرز الأفراد طبقياً وتثبتهم في حدودهم الطبقية نهائياً وبشكل مستقر. هذا راجع إلى كون الإنتاج إنتاجاً كولونيالياً، أي تابعاً للإنتاج الرأسمالي. إنّ ميزة البنية الاجتماعية الكولونيالية، كبنية طبقية لا تفارقية، تظهر بشكل عنيف في استحالة تحقيق العملية الإنتاجية للتحويل الطبقي للفلاحين إلى عمال. لذلك نرى أن الوعي الطبقي في هذه البنية الطبقية اللاتفارقية يتخذ شكلاً خاصاً يحدده في الحقيقة كوهم طبقي أكثر منه كوعي طبقي. إن فقدان ما سميناه بقوة الجذب الطبقية، أي عدم تحدد الطبقات بشكل تفارقي حاسم، يجعل الفرد ـ والطبقة أيضاً ـ في هذا المجتمع يأمل أن يرقى درجة في السلم الاجتماعي، أي أن يخرق إطار طبقته، لا بكسره إطار البنية الطبقية للمجتمع، بل بمحاولته الارتقاء إلى الطبقة العليا التي هو معها في تناقض وتصارع. ووجود هذا الأمل في الوعي دليل على الإيمان بإمكان تحقيقه. حتى وإن كان هذا الإمكان وهمياً خيالياً، فمجرد ظهوره للوعي الذي يعيشه كإمكان في الواقع، لا في الخيال، يضفي على الوعي الطبقي شكلاً أيديولوجياً، أي وهمياً، يحدد بالضرورة الممارسة السياسية كممارسة غير ثورية. في هذه الحالة، لا يستلزم الوعي الطبقي صراعاً طبقياً، بل ما يمكن تسميته بالاستبدال الطبقي. والفرق أساسي بين الصراع الطبقي والاستبدال الطبقي، وإن كان الأول يتضمن

بالضرورة استبدال طبقة بطبقة في السلطة السياسية، كهدف له. إلّا أن انتزاع السلطة من يد الطبقة الحاكمة، البورجوازية مثلاً، وإخضاعها لسيطرة الطبقة المستثمرة، البروليتاريا مثلاً، يتم في صراع طبقي يؤدي بالضرورة إلى كسر إطار البنية الاجتماعية والانتقال إلى بنية اجتماعية مختلفة، أي إلى كسر إطار العلاقات الرأسمالية في الإنتاج، مثلاً، والانتقال إلى نظام الإنتاج الاشتراكي. بمعنى آخر، إن الصراع الطبقي الذي يتطور في إطار بنية اجتماعية محددة، يبلغ ذروة عنفه في كسر هذا الإطار والانتقال إلى بنية اجتماعية أخرى. أما الاستبدال الطبقي فيتم في إطار البنية الاجتماعية نفسها، من غير أن يحدث تغييراً بنيوياً في نظام الإنتاج الاجتماعي. مثال ذلك ما نراه كثيراً في البلدان المستعمرة التي لم تحقق مثلاً ثورتها التحررية، بالرغم من «استقلالها السياسي»، من استبدال طبقة البورجوازية الاستعمارية المستوطنة في البلد المستعمر بالبورجوازية الكولونيالية، أو ما يسمى بالبورجوازية «الوطنية». إن استبدال البورجوازية الرأسمالية الاستعمارية بالبورجوازية الكولونيالية في السلطة السياسية لا يغير في بنية الإنتاج الاجتماعي نفسه كإنتاج كولونيالي فهو تغيير داخل إطار البنية الاجتماعية مع بقائها، وليس تغييراً لها. هذا الاستبدال الطبقي هو في أحسن حالاته انتقال ـ إذا أمكن القول ـ من اللااستقلال في التبعية إلى «الاستقلال التبعي»، أي إنه ليس انتقالاً من بنية اجتماعية إلى بنية اجتماعية أخرى، أو من نظام إنتاج إلى نظام إنتاج آخر. ولبنان مثال واضح على ذلك. نحن، في هذا القول، لا نريد إطلاقاً أن ننفي أهمية ما يسمى «بالاستقلال السياسي»، وإن كانت هذه العبارة الأخيرة تفتقر إلى الدقة العلمية، وإنما نريد أن نشير إلى أن هذا «الاستقلال» لا يعني بالضرورة انتقالاً من نظام إنتاج إلى نظام إنتاج، بل غالباً ما يتم في إطار نظام الإنتاج الكولونيالي نفسه، كتحقيق لإمكانية تطور فيه. وطالما أن التغيير لم يحدث في بنية نظام الإنتاج الاجتماعي نفسه، فمن الصعب أن نتكلم عن استقلال، ومن المستحيل إطلاقاً أن نتكلم عن ثورة تحررية. لذلك رأينا أن مفهوم «الاستبدال الطبقي» يساعدنا على فهم ما يحدث في البلدان المستعمرة حين تحقق «استقلالها» وعلى تحديد ما تم تحقيقه بتحقيق هذا «الاستقلال» بشيء من الدقة العلمية نحن بحاجة ماسة إليه لفهم تاريخنا المعاصر. هذا المفهوم يساعدنا على فهم علاقة الاستبدال والتمثيل بين البورجوازية الصغيرة والبورجوازية الاستعمارية، وخصوصاً على فهم علاقة الاستبدال بين البورجوازية الصغيرة والبورجوازية الكولونيالية، في بعض البلدان التي تحاول التحرر من

الاستعمار، كالجزائر ومصر مثلاً. وكي لا نستبق البحث، نكتفي بالإشارة هنا إلى أن استبدال (47) البورجوازية الكولونيالية بالبورجوازية الصغيرة كطبقة حاكمة لا يعني بدوره تغييراً في بنية الإنتاج الاجتماعي، أي انتقالاً لهذه البنية إلى بنية إنتاج آخر، اشتراكي مثلاً، كما قد يتبادر إلى الذهن. إن ظاهرة الاستبدال الطبقي تكاد تكون خاصة بالمجتمعات الكولونيالية، لم تعرفها المجتمعات الرأسمالية الغربية. ففي هذه المجتمعات الأخيرة كان الاستبدال الطبقي يتم في صراع طبقي حاد يؤدي دوماً إلى تغيير جذري بنيوي في نظام الإنتاج الاجتماعي نفسه. فاستبدال الطبقة الاقطاعية من النبلاء بالطبقة البورجوازية، كطبقة حاكمة، أدى في الغرب إلى تحويل اجتماعي ثوري هو انتقال من نظام الإنتاج الاقطاعي إلى نظام الإنتاج الرأسمالي. أما في المجتمعات الكولونيالية، فنادراً ما يظهر الاستبدال الطبقي كصراع طبقي حاد واضح، بسبب البنية الاجتماعية التي هي بنية لا تفارق طبقي، أي بسبب العلاقة الكولونيالية نفسها. لقد أنتج الاستعمار في بلادنا بنية اجتماعية طبقية متميزة بدأت تظهر لنا، من خلال نضالنا السياسي نفسه، صعوبة تخطيها، ولا نقول استحالة تخطيها. إنّ وجود الاستبدال الطبقي كشكل من أشكال الصراع الطبقي في البنية الاجتماعية اللاتفارقية دليل على تميز هذه البنية عن البنية الرأسمالية. وكأن في البنية الاجتماعية الكولونيالية إمكانيات تطور داخلية غنية إلى حد تمنع فيه ظهور ضرورة الانتقال إلى بنية اجتماعية أخرى، فكأن بقاءها بعد «الاستقلال» كإطار لتطور البلدان المستعمرة دليل على إمكانية هذا التطور. غير أن الشكل التكراري لهذا التطور، الذي أشرنا إليه سابقاً، هو في الحقيقة دليل على الضرورة التاريخية لكسر هذا الإطار. والشكل التكراري للتطور الذي يظهر في «الحلقة المفرغة للتخلف» هو السبب في وجود هذا الوهم، أي في الظن بوجود إمكانيات تطور غنية داخل البنية الكولونيالية. إن قوة الاستمرار ملازمة دوماً لحركة التطور التكراري، وهي منعدمة في حركة التطور التصاعدي، كما تبرهنه لنا أزمات التطور الرأسمالي. إنّ الصعوبة في تخطي البنية الكولونيالية هي في ضرب قوة الاستمرار الكامنة في حركة تطورها التكراري. ولا يكون ذلك إلّا بقطع العلاقة الكولونيالية، لأن في هذا القطع تحريراً لحركة التطور التاريخي.

لا شك أن هذا الاستبدال الطبقي، كشكل من أشكال الصراع الطبقي في بنية اللاتفارق الطبقي، بإمكانه أن يخلق، في شروط محددة، توتراً بين الطبقات؛ إلّا أن هذا التوتر قليلاً ما يولد صراعاً سياسياً. ونقصد بالصراع

السياسي هنا هذه الحركة من النضال الطبقي التي تستهدف أساساً التحويل الجذري، أي الثوري، للبنية الاجتماعية، وليس الابقاء على هذه البنية. إنّ التوتر في حركة الاستبدال الطبقي ينتج بالأحرى شعوراً بالمرارة عند بعض الطبقات، أو عند بعض الفئات من الطبقة المستبدلة، أي إنه ينتج صراعاً «نفسياً» لا يمكن أن يكون له معنى سياسي ـ حسب التحديد السابق لهذه العبارة ـ حتى وإن انفجر بعنف في حركة تمرد. وهذا ما يوضح لنا، إلى حد ما، سبب عجز الممارسة «السياسية» في أغلب بلاد «العالم الثالث» عن تحقيق أي تغيير فعلي في البنية الاجتماعية، أي عن تحقيق ما يمكن تسميته «بالقفزة البنيوية» (structure de mutation)، أو حسب مرجع العلايلي «بالافتجاء» البنيوي، بالرغم من طابع العنف الظاهري لهذه الممارسة السياسية. ونكتفي هنا، على سبيل المثال، بالاشارة إلى ما يحدث في الهند أو في الباكستان أو في الشرق الأوسط من حركات يقال عنها «سياسية». إن «الانفجارات الاجتماعية» في هذه البلدان أبقت على البنية الاجتماعية فلم تستطع أن تكسر إطارها لتحرر قوى التطور فيها. والحقيقة أن عدم الاستقرار «السياسي» الذي تتميز به هذه البلدان، بالنسبة لبلدان الاستقرار السياسي في الغرب الرأسمالي، يتوافق بشكل غريب مع استقرار دائم في البنية الاجتماعية الأساسية. هذا الاستقرار في البنية، أو هذا البقاء المستقر لها، هو شرط لعدم الاستقرار «السياسي». وبمعنى أدق، يمكننا القول بأن عدم الاستقرار «السياسي» هو شكل ظهور الاستبدال الطبقي في بنية اللاتفارق الطبقي، أي إنه الشكل التاريخي للممارسة «السياسية» لطبقة البنية الاجتماعية اللاتفارقية. وما هذه «الثورات» اليومية (الانقلابات العسكرية)، التي صارت جزءاً لا يتجزأ من الفولكلور السياسي في بلدان «العالم الثالث»، سوى فورات، سرعان ما تخمد وتزول رغوتها التضليلية، فيظهر وجه البنية الاجتماعية في بقائه المستقر.

لنا في هذا الصدد ملاحظة قبل أن نستمر في بحثنا. إنّ الاستقرار في البنية الاجتماعية الذي هو شرط لعدم الاستقرار المسمى «بالسياسي» في المجتمعات الكولونيالية، يختلف تمام الاختلاف عن الاستقرار الذي تتميز به بنية المجتمعات الرأسمالية الغربية. فاستقرار البنية في الغرب الرأسمالي هو في الواقع نتاج مباشر لدينامية، أو على الأصح، لديالكتيكية اجتماعية خاصة بالطبقات المتفارقة. أما استقرار البنية في المجتمعات الكولونيالية فهو، بشكل أساسي، نتاج لشلل الديالكتيكية الاجتماعية الخاصة بالطبقات غير المتفارقة. وبمعنى آخر، إنّ لاتفارق الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الكولونيالية هو

السبب في شلل الديالكتيكية الاجتماعية، الذي يؤدي بالضرورة إلى الإبقاء على البنية الطبقية اللاتفارقية، فاللاتفارق الطبقي إذن، سبب ونتاج في الوقت نفسه لهذا الشلل، وهو يضفي على الصيرورة التاريخية لهذه المجتمعات طابعاً التباسياً. وللتأكيد على الاختلاف الذي يوجد بين البنية الكولونيالية والبنية الرأسمالية الغربية، ربما كان من الأفضل أن نخص البنية الأولى بعبارة البقاء أو الثبات (permanence) والبنية الثانية بعبارة الاستقرار (stabilité).

وهنا نود أن نطرح هذا السؤال: ما هو مدلول هذا الالتباس في الصيرورة التاريخية للمجتمعات الكولونيالية؟ قلنا: إنّ هذا الالتباس هو نتيجة اللاتفارق بين الطبقات الاجتماعية. فكأن اللاتفارق هنا يعلق ـ إذا أمكن القول ـ صيرورة هذه المجتمعات، أي ينزع عنها طابع الالتزام بمنطق الحركة الضرورية، ويفتح لها، في الظاهر، إمكانية الاختيار المتعدد. هذا الفهم الخاطىء للحركة التاريخية، كحركة معلقة فاقدة لضرورتها، هو الذي يسمح لبعض الكتبة أن يقرروا بأن لهذه المجتمعات «الاختيار» بين الاشتراكية والرأسمالية، بين الطريق «اللارأسمالي» والطريق الرأسمالي للتطور؛ وكأن التاريخ، حين يتصل بهذه المجتمعات، يفقد كل عقلانية، ويصبح مجرد نتاج لتقرير ذاتي. وكأن الصيرورة في هذه المجتمعات، وعلى خلاف المجتمعات العقلانية، هي نتاج لقرار حر يتخذه الإنسان، وربما الفرد الحاكم، بمعزل عن أي ضرورة تاريخية وعن أي قوانين موضوعية، لفقدان هذه الضرورة وهذه القوانين في مجتمعات لا يخضع تطورها لعقل موضوعي.

هذه النظرة الغريبة إلى التاريخ، وإلى تاريخ المجتمعات الكولونيالية بوجه خاص، تنفي التاريخ حيث هي تجعل منه مجرد اختيار ذاتي. ولا ندري كيف يمكن أن يكون التاريخ ضرورة إذا نظر إليه في المجتمعات الرأسمالية، وكيف يصير اختياراً بمجرد النظر إليه في المجتمعات الكولونيالية. والحقيقة أن هذا التناقض المنطقي في النظرة إلى التاريخ يرتكز على فهم خاطىء لحركة التطور التاريخية في المجتمعات الكولونيالية. هذا الفهم يرى في قرار الحاكم (عبد الناصر، بن بله، سيكوتوري، كاسترو...) القوة المحددة للتاريخ، فيكفي ـ حسب هذا المنطق ـ أن يلزم الحاكم بلده في طريق التطور الرأسمالي حتى يتطور البلد رأسمالياً، أو أن يلزمه في طريق التطور اللارأسمالي حتى يتطور اشتراكياً. وكأن تحقيق الاشتراكية والانفصال عن الاستعمار مرتبطان بقرار يتخذه الحاكم نفسه. وهكذا، يكون الشرط الأساسي

لتحول المجتمع الكولونيالي إلى مجتمع اشتراكي تحول الحاكم الفرد نفسه إلى إنسان اشتراكي يؤمن بالاشتراكية كأفق لتطور التاريخ في بلده. فإذا اتجهت كوبا مثلاً نحو الاشتراكية، فلأن كاسترو هو الذي أراد ذلك، أما الجزائر فلم تتجه هذا الاتجاه لأن بن بله لم يرد لها ذلك. ولا نبالغ في هذا القول، ولا نقوله عن سخرية، فهو منطق الكثير من الذين حاولوا إلقاء الضوء على بعض التجارت الثورية الأخيرة في المجتمعات الكولونيالية. ولا يهمنا الجدال في هذا الصدد، وإلّا لأوردنا الكثير من الكتابات لتأييد هذا القول، بل همنا أن نكشف أساس المنطق في هذا الفهم الخاطىء لحركة التاريخ في هذه المجتمعات. وأساس منطق هذا القول نظرة مثالية إلى التاريخ تضع التاريخ على صعيد البناء الفوقي من البنية الاجتماعية، فتفصل حركته عن حركة التطور الطبقي، أي عن القاعدة المادية في هذه البنية، وتجعل منه، بذلك، نتاجاً للإرادة الذاتية للفرد أو للفئة الحاكمة. والبنية الكولونيالية المتميزة كبنية لا تفارق طبقي هي التي تسمح بظهور هذا المنطق الخاطىء في فهم التاريخ، لأنها إذا قيست، من الخارج، بالبنية الرأسمالية كبنية تفارق طبقي واضح، تبدو، في الظاهر، وكأنها في طريق التكون والتكامل، وليس كبنية متكونة متكاملة. إنّ وجودها في أفق التكون والتكامل يماثلها تاريخياً بالبنية الرأسمالية ـ وهذا ما رفضناه سابقاً ـ ويفقد تطورها هذا المنطق العقلاني الدقيق الذي يخضع له، بشكل أمري، تطور البنية الرأسمالية، فتنفتح بذلك، في تطور تكونها، إلى إمكانيات بنيوية يستحيل أن تنفتح إليها البنية الرأسمالية المتكونة، ذلك أن منطق التكون ـ كما ذكرنا سابقاً ـ يختلف تماماً عن منطق التطور. إذا كان التطور حركة البنية المتكونة، فأفق الإمكان مفتوح أمام المنطق الأول، مسدود في وجه المنطق الثاني. ومن هنا أيضاً أتت «حرية الاختيار» في تطور المجتمعات الكولونيالية، كما نجدها في الأدب السياسي السيئ الخاص بهذه المجتمعات. وفي هذا تناقض واضح، لأن «حرية الاختيار» في تطور البنية الكولونيالية ليست ممكنة إلّا إذا نظر إلى هذه البنية كبنية في تكون (formation en) كبنية متكونة. غير أن النظر إليها كذلك لا يمكن إلّا بتماثلها، في خط تطورها التاريخي، مع البنية الرأسمالية المتكونة، لأن هذه البنية مقياس لتطورها ولتحديدها كبنية في تكون، فكيف تكون «حرية الاختيار» هذه، أي إمكانية التطور في أفق لا رأسمالي (48) ، إذا كان شرط وجودها تماثل البنية الكولونيالية بالبنية الرأسمالية؟ الحقيقة أن «حرية الاختيار» هذه، أي هذه النظرة الإرادية الذاتية إلى التاريخ، إن دلت على شيء، فإنما تدل على

عدم فهم صارخ للبنية الكولونيالية ولقوانين تطورها، أي على جهل تام لحقيقة العلاقة الكولونيالية. الأغلب أن هذه النظرة الغريبة عن الماركسية ليست نتاجاً لجهد نظري، وإن كان لها أساس «نظري» ضمني. إنها في الحقيقة نظرة أيديولوجية تستلزم بالضرورة الخروج المطلق لبلدان «العالم الثالث» من الحركة الفعلية للتاريخ، فينحصر التاريخ بذلك في مواجهة كونية للقوتين الرئيسيتين في العالم: «المعسكر الرأسمالي» و«المعسكر الاشتراكي». فالتناقض الرئيسي، أي المحرك للتاريخ هو الذي يتجابه فيه هذان «المعسكران» في حركة ينعزل عنها «العالم الثالث». إنّ هذا العزل الفعلي «للعالم الثالث» عن حركة التاريخ هو الذي يضفي على صيرورته هذا الطابع من اللاإلتزام، أي «حرية الاختيار» الظاهرية.

لن ندخل هنا في جدال يبعدنا عما نحن في صدده. إنّ ما يهمنا، في هذا البحث، هو أن نحلل عن قرب هذا الالتباس في الصيرورة التاريخية للمجتمعات الكولونيالية، على ضوء العلاقات الطبقية الخاصة بها. الحقيقة أن الالتباس في صيرورة هذه المجتمعات هو ظاهري لا واقعي. ذلك أن اللاتفارق في الطبقات الاجتماعية يلعب في صالح طبقة محددة تماماً في المجتمع، على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. هذه الطبقة هي البورجوازية الصغيرة. فهي، بحكم وجودها الطبقي بين الطبقة البورجوازية والطبقة العاملة، تتأرجح دوماً بين الاثنتين من غير أن تثبت نهائياً. فعدم الاستقرار الدائم، على الصعيدين السياسي والاقتصادي يحدد وضعها الاجتماعي كطبقة «مذبذبة» ليس لها مبادىء سياسية واضحة محددة.

هذه الخطوط العريضة هي في الواقع خطوط عامة تشترك فيها البورجوازية الصغيرة «المتطورة» و«المتخلفة» على السواء. إلّا أن ما يميز البورجوازية الصغيرة في المجتمع الرأسمالي من البورجوازية الصغيرة في المجتمع الكولونيالي، هو أن الأولى تتحدد كنتاج لحركة تفارق البورجوازية والبروليترايا؛ أما الثانية فهي نتاج لحركة اللاتفارق في الطبقات الاجتماعية. وبتعبير أدق، إنّ البورجوازية الصغيرة في المجتمع الرأسمالي تظهر كنفاية (déchet) أو كنتاج غير مباشر (sous-produit) للحركة الاجتماعية المركزية التي تتجابه فيها الطبقتان المكونتان للمجتمع: البورجوازية والبروليتاريا. إنّ هذه الحركة ترمي بها إذن، خارج التاريخ المتوتر الذي هي فيه كجسم طفيلي خارجي (excroissance)) فهي، بهذا المعنى، «عيب» (anomalie)) في الوجود النظري للمجتمع الرأسمالي. لقد كان ماركس محقاً، من وجهة النظر هذه، في تحليله المجتمع الرأسمالي بإنتاجه مفهومه، أي إنه كان محقاً حين أنتج

مفهوم الرأسمالية كأداة لتحليل واقع المجتمع الرأسمالي؛ فالبورجوازية الصغيرة في الغرب هي عنصر اضطراب طفيلي يعكر صفو الوجود النظري للرأسمالية ويعقده بلا فائدة، لأنه يمنع الرأسمالية من أن تتوافق تماماً مع مفهومها. أما البورجوازية الصغيرة في المجتمع الكولونيالي، فهي فعلاً مركز الحركة في التاريخ، لأنها، في بنية اللاتفارق الطبقي، أكثر الطبقات الاجتماعية «تفارقاً». فالحركة التاريخية لهذه البنية الطبقية حركة محورية، أي إنها حركة تدور حول محور هو البورجوازية الصغيرة؛ ووضع بقية الطبقات في البنية الاجتماعية يتحدد بالنسبة لهذا المحور الأساسي. لذلك نرى أن التباعد الطبقي بين البورجوازية والبروليتاريا كبير إلى حد يصعب فيه أن يكون بين هاتين الطبقتين لقاء في صراع حاد واع لمدلوله الطبقي، وهذا عكس ما نراه في الغرب الرأسمالي مثلاً. سبب ذلك أن الطبيعة الكولونيالية لهذه البورجوازية كما حددناها سابقاً، تجعل المواجهة الطبقية للبروليتاريا، على صعيد الإنتاج، مواجهة مع البورجوازية الصغيرة، أو القسم المنتج منها. نحن هنا أمام صورة معكوسة بالنسبة للصورة التي تقدمها لنا البنية الاجتماعية التاريخية في الغرب: فالبورجوازية ـ لا البورجوازية الصغيرة ـ هي التي تكون، في المجتمع الكولونيالي، الطبقة الطفيلية. إنها نتاج مباشر، أو بالأحرى شبه نتاج مباشر للبورجوازية الاستعمارية، وهي لذلك، منذ نشأتها، وبحكم هذه النشأة، مصابة بعجز بنيوي يمنعها إطلاقاً من أن تتحدد، كما في الغرب، كقوة قائدة للتاريخ. لذلك يحق لنا أن نؤكد على الشكل التاريخي المتميز لتكون الطبقة العاملة في المجتمع الكولونيالي كبروليتاريا، أي كطبقة ثورية مستقلة واعية لوجودها الطبقي. إنّ تكون هذه الطبقة في المجتمع الرأسمالي كطبقة ثورية، يتحقق في صراع طبقي حاد ضد البورجوازية الحاكمة. فالتناقض الطبقي هنا واضح بيِّن، وكذلك حركة تطوره. أما في المجتمع الكولونيالي، فالتناقض الطبقي بين البورجوازية والطبقة العاملة تناقض معقد، يحدده تناقض آخر مع البورجوازية الصغيرة. فالمواجهة الطبقية، على صعيد الإنتاج الاجتماعي وضمن دائرته، بين الطبقة العاملة والبورجوازية الصغيرة لا ينفي وجود تناقض أساسي مع البورجوازية الكولونيالية. بل بالعكس، إنّ التناقض بين الطبقة العاملة والبورجوازية الكولونيالية تناقض أساسي يستوي على صعيد الوجود الطبقي نفسه، لأنه يحد من تطور الطبقة العاملة، بل يشل حركة تكونها. وهو الذي يحدد تناقضها مع البورجوازية الصغيرة ويفرض عليها هذا الشكل المحدود من المواجهة الطبقية. والحقيقة أن الطبقة العاملة حين تواجه البورجوازية الصغيرة في حركة

الإنتاج الاجتماعي، لا بد أن تواجه، بالضرورة، البورجوازية الكولونيالية، في حركة صيرورتها الطبقية، لأن وجود هذه البورجوازية هو الذي يشل حركة تكونها. لذلك نرى أن التناقض الطبقي في المجتمع الرأسمالي يظهر وكأنه تناقض بسيط بالنسبة للتناقض الطبقي في المجتمع الكولونيالي. فالطبقة العاملة تجد، في مواجهتها الطبقية المباشرة للبورجوازية الصغيرة. ضمن إطار الإنتاج، ضرورة صراعها الطبقي مع البورجوازية الكولونيالية، وبالتالي مع الاستعمار. إنّ صراع الطبقة العاملة، على صعيد الإنتاج نفسه، يتكشف لنا، من خلال صيرورتها الطبقية، كصراع من أجل وجودها الطبقي، أي كصراع من أجل تحرير الحركة التاريخية لتكونها الطبقي. وهنا يكمن تميز التناقض في المجتمع الكولونيالي.

إنّ تميز الصيرورة التاريخية للمجتمعات الكولونيالية، إذا نظر إليها من زاوية العلاقات الطبقية، لا يكمن في لاتفارق الطبقات الاجتماعية الخاص بالبنية الكولونيالية، بقدر ما يكمن في الطابع المتميز لهذا اللاتفارق. إن ما يميز اللاتفارق الطبقي في البنية الكولونيالية عن أي شكل آخر من اللاتفارق هو أنه نتاج تاريخي محدد للتفارق الطبقي الحاد في البنية الاجتماعية الرأسمالية. فحركة التفارق الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية نشأت وتطورت خصوصاً بعد خضوع هذه البنية للسيطرة الاستعمارية، وبفعلها. لا شك أن التصدع الذي أدخله التطور الاستعماري للرأسمالية الغربية في المجتمعات الكولونيالية كان العامل الأساسي في انطلاق حركة التفارق الطبقي في هذه المجتمعات. غير أن وجود العلاقة الكولونيالية، كعلاقة سيطرة بين بنيتين اجتماعيتين متفاوتتين في تفارقهما، حدد هذه الحركة بالضرورة كحركة لا تفارق طبقي. وما دامت علاقة السيطرة هذه تحدد نوع «التعايش السلمي» بين المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات الكولونيالية، فبإمكاننا القول بأن اللاتفارق الطبقي في هذه المجتمعات الأخيرة هو الذي يكون الإطار البنيوي الذي في داخله تتحقق حركة التفارق بين الطبقات. وبمعنى آخر، ما دامت العلاقة الكولونيالية قائمة، فإن تفارق الطبقات في البنية الكولونيالية لا يمكن إطلاقاً أن يتحقق إلّا داخل إطار بنية هي بنية لا تفارق طبقي. نحن إذن، أمام حركتين لا انفصال إطلاقاً بينهما، هما في الواقع طرفان لحركة واحدة معقدة هي حركة تشامل تاريخية، توحد في كلّ واحد تفارقي بنيتين اجتماعيتين متناقضتين. وكل بنية شرط أساسي لوجود الأخرى، فعلاقتهما علاقة سببية في إطار السيطرة. هذه السببية الخاصة بينهما تمنع بالضرورة أن تكون العلاقة التي توحدهما علاقة تراكب (superposition)

خارجي. إنّ العلاقة بين هاتين البنيتين، الرأسمالية والكولونيالية، هي علاقة تشامل في حركة تفارق، وعلاقة تفارق في حركة تشامل. هذا ما حاولنا فهمه وإظهاره بمفهوم السببية البنيوية، وهذا ما دعانا أيضاً إلى ضرورة اعتبار الإنتاج الاجتماعي القائم في البلدان «المتخلفة» إنتاجاً متميزاً، يختلف في بنيته وتطوره عن الإنتاج الرأسمالي (49) .

لقد حاولنا في هذا القسم من دراستنا أن نحدد طبيعة العلاقات الإنتاجية الطبقية الخاصة بنظام الإنتاج الكولونيالي. بقي علينا إذن، أن نحاول تحليل التطور التاريخي لهذه العلاقات، أي أن نحدد الصيرورة الطبقية لمختلف طبقات المجتمع الكولونيالي، في الوحدة البنيوية لعلاقاتها. فتحديد البنية الطبقية الكولونيالية لا بد أن يتبعه تحديد لمنطق صيرورتها التاريخية. وبتعبير آخر، علينا الآن أن نحدد شروط إمكان الثورة الاشتراكية في البنية الاجتماعية الكولونيالية، انطلاقاً من تحديد تطور تناقضاتها الطبقية المتميزة. هذا ما سنقوم به في القسم الثالث من هذه الدراسة.

ملحق رقم (3)

بعض الأفكار حول

«تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر»

منذ مدة صدر عن دار الفارابي كتاب لرفعت السعيد عنوانه «تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر، 1900 ـ 1925» رأينا ضرورة إعطاء الرأي فيه، لما له من أهمية في حقل الصراع الأيديولوجي الذي يحتدم في عالمنا العربي داخل حركة التحرر الوطني. لن نستعرض الكتاب في هذه الكلمة السريعة، فمادته غنية شيقة نخاف أن يكون تلخيصها إفقاراً لها إن لم يكن تشويهاً. وما القصد من هذه الكلمة تعريفاً بل نقداً يتطلب من القارىء أن يكون على علم بمادة هذا الكتاب أي أن يكون قارئاً له. ولا شك في أن قراءته ستغني الفكر بمعرفة تاريخية نحن إليها بحاجة ماسة في ممارسة نضالنا التحرري. فنضالنا الحاضر لا ينطلق من حاضره وحده، ولا يمكنه أن ينقطع عن ماض من النضال هو ماضيه، وهو معه، في حاضره، في علاقة موضوعية تجعله امتداداً له في الوقت نفسه الذي يحاول فيه ألّا يكون أسيره. وليس التحرر من الماضي بكبت أو بجهل له بل بتملك ضروري له يضع الحاضر في موضعه المحدد داخل إطار الذاكرة التاريخية. وشر بلية يُبلى بها الفرد فقدان الذاكرة، فمن لا ذاكرة له لا وجه له وهو عن ذاته في نسي وتيه. والبلية هذه أعظم إن هي أصابت الجماعة، فبها تنقطع الجماعة عن جذورها التاريخية التي هي بها جماعة، وتفقد معالم التربة الزمانية التي تتأصل فيها دعائم حضورها المادي لذاتها ولعالمها. فليس غريباً أن تكون الجماعات التي تحمل في صيرورتها التاريخية صيرورة العالم الاجتماعي نفسه أشد الجماعات حرصاً على تملك الماضي، أو على إعادة تملكه بشكل يتكشف فيه منطقه الداخلي في ارتباطه الزماني بالحاضر، وبإمكانيات تطور هذا الحاضر. وليس غريباً أيضاً أن تكون الجماعات التي تحكم عليها الحركة الموضوعية للتاريخ بضرورة الزوال أشد الجماعات حرصاً على طمس حقيقة الماضي وتشويه معالمه العقلية، وإظهاره في شكل من الغرابة والمغايرة يحتجب فيه منطق الحاضر نفسه. لذا نرى الطبقة العاملة مثلاً ترجع دوماً في ممارستها نضالها الدائب إلى التاريخ بوجه عام، وإلى تاريخها بوجه خاص، تستمد منه قدرة على فهم العالم لتحويله، فهي وريثة كل ما انتجه التاريخ من حركات ثورية، وهي لذلك، وبذلك، عن حق، ذاكرة العالم. أليس من الطبيعي بعد هذا أن يكون الفكر الماركسي اللينيني،

فكر الطبقة العاملة، خير فكر قادر على تأريخ الماضي، أو على إنتاج معرفته العلمية؟ وواقع العلم يشهد بهذا القول، فالعلماء من المؤرخين أغلبهم ماركسيون، وخير تاريخ للثورة البورجوازية الفرنسية، مثلاً، تاريخ كتبه المؤرخون هؤلاء. ولا غرو في الأمر، فالبورجوازية ما لبثت، بعد أن تحولت إلى بورجوازية امبريالية، أن تناست مثلها وقيمها الثورية عن خوف طبقي، ونحت بفكرها منحى آخر مغايراً لمنحى فكرها الأول، فصار الزمان لها شبحاً ـ إذ الجوهر منه حركة وتغير ـ بعد أن كان لها أملاً، وصار لزاماً أن ينتفي من منطق الماضي ـ وإن كان ماضيها ـ ما ينبىء بالحاضر ـ وإن كان حاضرها، لما لهذا الإنباء في منطق التاريخ من قضاء محكم بضرورة زوالها الطبقي. وفي هذا بالذات ما يمنع البورجوازية من كتابة التاريخ ـ وإن كان تاريخها ـ أي من إنتاج هذه المعرفة العلمية ببنية الزمان التاريخي في استمراريته وتقطعه. إن في كتابتها التاريخ تشويهاً له يخرجه عن منطقه الموضوعي فيخضعه لمنطقها الطبقي، وهذا هو عين الكتابة الأيديولوجية، نقيض الكتابة العلمية.

ونحن، في عالمنا العربي الفسيح، توقفنا في كتابة تاريخنا عند ابن خلدون، ثم دخلنا في حقبة ظلماء من تاريخنا تكاد لا تنتهي، وتركنا غيرنا يصنع عنا تاريخنا ويكتبه، ويعمل فيه الفعل والكلمة تفكيكاً وتشويهاً، فكأننا عنه غرباء، وكأنه عنا غريب. وظاهر الأمر، بغض النظر عن الشروط والأسباب، أننا، كأمثالنا في أرجاء هذا الكون ممن شده الغرب الاستعماري إلى ركبه، وأحكم السيطرة على وجوده ومنطق تحركه في عالمه، كنا موضوعاً للتاريخ يصنعنا، والغرب ذاك، وآنذاك، يصنعه، فكنا وأمثالنا صنيعة الغرب وتاريخه. ومن يصنع التاريخ يكتبه، وويل لمن يقرأ التاريخ، إن لم يكن يكتبه، فلن يرى منه إلّا ما يريه إياه كاتبه، ولن يعيه إلّا بوعي كاتبه. كان الغرب الاستعماري يصنع عنا تاريخنا ولنا يكتبه، وكان في كتابته يستحدث لنا وله المبرر لبقائه سيد التاريخ ومحركه.

وما أن بدأ الوعي منا يولد للتاريخ مع بدء ولادتنا الجديدة في معركة التحرر من الاستبداد العثماني والاستعمار الغربي، ومن وجوده الفعلي المتمثل في وجود بنياتنا الاجتماعية الكولونيالية التي ولّد، حتى وجد نفسه يصطدم بنوع من الكتابة التاريخية هو تشويه لتاريخنا، مارسته أقلام المستعمرين بخفة ـ إن لم نقل بازدراء ـ خدعت الكثيرين من ضعاف النفوس الجاهلين بأن التاريخ دوماً من صنع الجماهير وإن ضعفت، ومن صنع الشعوب وإن عثرت، وليس من صنع من سطا عليها وإن جارت واستطالت سطوته. أتينا إلى التاريخ في ولادة جديدة، وكان علينا أن نعود فنتملك من جديد تاريخاً أضاعته منا الذاكرة حين أفلت منا عالمنا، استلاباً، في يد المغيرين أو المستعمرين. ما كان هذا بممكن لو لم نكن في الوقت ذاته في معركة من التحرر نحاول فيها أن نستعيد، بشكل آخر جديد، تملكنا لعالمنا المستلب. وتملك التاريخ من تملك العالم ملازم له، بل إن هذا يفرض ذاك، فالماضي يمتد في الحاضر حياً فاعلاً، وفيه يقرأ ومنه يكتب. وهنا تكمن أهمية كتابة التاريخ، وبالتالي قراءته، وهنا يكمن أيضاً خطرها، فهي تلقي على الحاضر ضوءاً يتحدد به الحاضر في منطق سيره نحو ما هو آت به، بمقدار ما يتحدد مسار التاريخ بوعيه، أو بوعينا له. فأي تاريخ هذا الذي قرأه ويقرؤه وعينا التاريخي في بدء ولادته؟ تاريخ خطه كرومر أو رنان أو غوتييه، وغيرهم كثيرون كثيرون ممن شوهوا تاريخنا حين خطوه، وعجزوا عن أن يروا فيه غير ما يمكن أن يكون تبريراً أو إعلاء للظاهرة

الاستعمارية. قدموا لنا ـ حتى الذين حاولوا أن يرتقوا إلى العقل الموضوعي ـ تاريخاً هو في خير حالاته نتاج لأيديولوجية الامبريالية في مرحلة صعودها الكاسح. والعيب، عيبهم، ليس في ذات قاصرة أو قاصدة ـ وإن وجدت عند البعض منهم ـ بل في بنية عقل ما اكتسب شكل موضوعيته المحدد إلّا في حقل أيديولوجي عام منعه من أن يكون موضوعياً، أي علمياً. ورأى الوعي منا إلى ذاتنا، إذ راح يبحث عنها وقد بعدت، واقتلعت، أو أبعدت كبتاً يحول دون دخولها التاريخ بعد أن أخرجت منه، واقتلعت جذورها من أرضها، وهامت في اغترابها عن عالمها المستلب، كالطير في شوق إلى مأواه، والوهم يحضنه الخيال مأواها، أو كالميت لم يدفن، وأنّى لها الدفن ولما تكتمل منها الحياة، فاستحالة أسطورة في زمان يتكرر، والزمان صيرورة تتناءى عنه في تكرارها، رأى إليها في مرآة تاريخنا المشوه، فارتسمت صورة، وكنا قبائل تأبى الحضارة، وكنا شعوباً تهاب القوي وتخشى بأسه، وكنا كذلك غير ذلك، وما عرفنا السيادة يوماً، بل قبلنا الغزو تلو الغزو يرقى بنا فكراً وعلماً وفلسفة، فكانت اليونان ثم الروم ثم الترك، وربما غيرهم أيضاً، فلنقبل الآن غزو الغرب مصير النور إلى عقولنا، ودرب الرقي والعمران إلى صحرائنا، والصحراء بأيدي العبيد خصب يدر المال تراكماً في بنوك الأسياد الجدد. هذا هو القدر، فلنرضخ له، مشيئة الله، ونحن المسلمون.

ليس في رسم الصورة مبالغة منا، بل هي سوداء في أوراق مؤرخي افريقيا الشمالية من أمثال شارل أندريه جوليان، وهي كذلك في أحكام الباحثين في عدم أصالة الفكر العربي العريقة من أمثال رينان، وهي في أوراق أخرى.

عرفنا تاريخنا في تاريخنا المشوه هذا، فكان علينا أن نعود فنكتبه، لا لتجمليه، بل لإقامة الحد الفاصل بين الحق والباطل، والعلم وحده هو الحد هذا. وكان علينا أن نحرره من أسره في أيدي من صار بهم سداً يعيق مسيرة التاريخ في تحريرنا. أسرنا بأسره، وما كان له، إلّا بهم، أن يكون بين الحاضر وإمكانه المرسوم فيه طريقاً يسد على الحاضر طريق الوصول إلى إمكانه. فكان لزاماً أن نعود به إلى حيث هو في واقعه ماضياً يكشف الحاضر ويحيا به، لا أن نعود إليه بعد طول اغتراب، لنستقر فيه، برفض للزمان وقلق حاضره، أو أن ندفنه فينا أو أن نئده. فالعود إليه عودته إلينا، تعيد إلى زماننا التاريخي وحدته، بعد قطع كولونيالي أليم أحدث فيه هوة سحيقة بين ماضيه وحاضره، كادت تكون مميتة ـ وهذا منطقها ـ لو أنها نجحت في استئصال جذور المستقبل منه تمتد فينا عمقاً بعيداً، فرمتنا بلا ذاكرة إلى عالم الامبريالية لنتنازع أهواءه الحضارية التي

هي أيضاً تتنازعنا. وما عودته هذه ولادة ذهن أو وليدة فكر، وإن كانت له ولادة ثانية، وليست بفعل العقل في تجرده المثالي، وإنما هي من فعل إنتاجنا العالم وتاريخه، معركة من التحرر عسيرة نخوضها في ميادين شتى، وما استرداد تاريخنا، في إنتاجه، سوى واحد منها.

وإذا كان هذا هكذا، وكانت كتابة التاريخ إنتاجاً له يقوم به من ينتج التاريخ ويصنعه من القوى الاجتماعية المتصارعة، سهل علينا فهم وجه آخر من تشويه تاريخنا، قامت به، عن غير قصد أو عن طيب نيّة، جماعة منا في بدء ولادتنا الجـديدة للتاريخ. لا شك في أن هذا الوجه غير ذاك مختلف عنه، سواء من حيث منطلق التشويه أو شكله، أو من حيث سوء الكتابة نفسها، إلّا أنه في عجزه عن تلمس المعالم الحقيقية للتاريخ، وفي قصوره عن كشف الأسباب الخفية في قوانين حركته، يخضع لمنطق واحد ـ وإن اختلف الشكل ـ هو منطق الكتابة الأيديولوجية. حين راحت البورجوازية، في مهد أوهامها، وأوهامنا، ترفع راية التحرر في وجه سيدها الامبريالي، وتخفضها في الضيق لتبقى، حيث أوجدها سيدة على من هم له، ثم لها، مصدراً للربح أو للسيادة، وتجر وراءها جموع الكادحين من فلاحين وعمال وغيرهم، يدفعونها دفعاً إلى خوض معركة التحرر وهي تأبى، مخافة منهم، وخوفاً على السلطة أن ينتزعوها إذا ما سارت الأحداث في خط منطقها، وتم لهم أن يقطعوها عن السيد الأعلى الذي به كانت لها سيادة، أو شبه سيادة، فتجهر بالصوت حيناً تطلب من السيد حق الشراكة، وتخفض الصوت أحياناً لتقبل الفتات من الشراكة، وتكر، مرغمة، على ساح العراك بوهن عزم، وتجعل من العراك، وقبل بدئه، مع الشريك، سوق مساومة يحفظ لها في ظل سيدها السيادة، وتبعد عن سوقها، بالقسر والعنف في كل حين، خطر الجماهير المتوثبة، حينذاك، لما بدأت البورجوازية معركة من التحرر، علينا، لإنجازها، أن نخوضها ضدها، أخذت تحاول أن تصنع التاريخ بمعزل عن صانعيه من جماهير شعبنا الكادحة، والجماهير هذه كانت تصنعه وتستميت، في كل ظرف تقتحم فيه الجماهير عنوة ورشة التاريخ، كما اقتحمتها في أحداث مصر 1882 و1919، في أن يتكامل التاريخ بعيداً عن داخليه، والتاريخ، بفعل منطقه، يأبى أن يكون كذلك؛ وكان عليها ـ والادعاء منها أن تكون القائدة في معركة التحرر واستعادة الذات باستعادة عالمها السليب ـ أن تكتب التاريخ، أو أن تعيد كتابته وتستعيده، فأتى التاريخ مكتوباً بالشكل الذي كانت هي فيه تصنعه، أو تحاول صنعه، وأتى، في أغلب الأحيان، حدثياً خالياً من مقتحميه ومن

تاريخهم، فهم في عينها دخلاء على التاريخ يعكرون منه صفاء الحدث أو المساومة، وظل مفتقراً إلى أسبابه، والسبب منه ليس الحدث مهما علا أمره، بل القانون يعمل فيه خفياً ويحركه. حتى الكبار من مؤرخيها كالرافعي ـ وجورج انطونيوس ليس منهم، فهو يسخر التاريخ، في أكثر من موضوع لمدح الامبريالية الاميركية ـ ظلوا غافلين، في وسع عملهم، عن قوة الجماهير يحركها منطق التاريخ وهي تحققه، فتسطحت الأحداث في ظهورها، أو في إظهارها، واختفى منها ما هو خفي فيها، يثقلها عقلاً وعلمية فيفسرها بإرجاعها إلى قوانينها الموضوعية، وتكشفت في ضوء منظارها الأيديولوجي فكانت في ترابطها، أو قل على الأصح في تتابعها، تأويلاً للتاريخ من زاوية النظر الطبقية البورجوازية، أكثر منها علماً.

وكان علينا أن نعيد كتابة تاريخنا ثانية أو ثالثة، لنعيد إليه ما أسقط منه، أو ما سلبته إياه أقلام الذين عرفونا به، إما مشوهاً محرفاً وإما ناقصاً، فأتانا على غير ما هو عليه في حقيقته. ليس في هذا القول منا إجحاف بحق الرعيل الأول من مؤرخي نهضتنا وحركتنا الوطنية، وليس فيه انتقاص من قيمة أعمالهم، فهم اشتقوا الطريق ونحن فيها سائرون إلى استرداد ما صنعته وما تصنعه جماهيرنا من تاريخ نأخذ به لنطلقه من كل أسر يحول دون سيره نحو ما سيلد به من جديد. إنما للطريق، وإن كانت واحدة، وقفاتها وانعطافاتها، وبعد الوقفة انعطاف يحيد بها عن سدها إذا ما السائرون فيها توقفوا أو أوقفوها. فمثلها مثل الحركة التاريخية الوطنية في مراحلها وتقاطعاتها، بين المرحلة والأخرى اختلاف، له بالضرورة طابع طبقي ينعكس في كتابة التاريخ في اختلاف معرفي بين موقفين طبقيين من الحركة التاريخية نفسها: موقف البورجوازية وموقف الطبقات الكادحة. والاختلاف المعرفي هذا حاصل في طريق استعادة تاريخنا من أيدي كتبته الامبرياليين، بين كتابته الأيديولوجية وكتابته العلمية، فهو هو اختلاف التاريخ، في حركته المادية، من زاوية نظر البورجوازية، عنه من زاوية نظر الطبقة العاملة. فالرعيل الأول من مؤرخينا أعطى ما أعطته البورجوازية نفسها: بدءاً من التحرير لا كله. وكان لا بد من متابعة الطريق بشق منعطف يحررها، بل ربما كان علينا، كي نتابعها، أن نعود فنبتدئها من حيث ما وصلت، أو أوصلت إليه. فبعد أن اصطدمت البورجوازية ومشتقاتها بأفق صيرورتها الطبقي المسدود في طريق التحرر الوطني، بدأت تدخل التاريخ بعنف قوى اجتماعية كانت فيه تصنعه، إنما لم تكن من قبل، لأسباب عديدة، قادرة على أن تكون فيه في موقع القيادة، وربما لم تكن واعية

تماماً أنها كانت تصنعه، وأخذت تتبنى عبر ممارسات صراعها المختلفة، ضرورة انتزاع السلطة من البورجوازية هذه كي تخرج التاريخ من مأزقه، وتقود معركة التحرر نحو تحقيق أهدافها الكاملة. ومع انتقال التاريخ إلى بدء مرحلته الجديدة هذه، وكشفه للوعي الطبقي عن منطق ضرورته في أن تقود الطبقة العاملة حركته الوطنية التحررية، كان لزاماً أن نعود فنكتبه في ضوء منطقه وقد تبدى منطقه. فما حجب منه، في ما كتب عنه، صار كشفه ممكناً، بل صار إلزاماً لمن وضعه التاريخ في موضع القيادة. وما يكتب التاريخ عن نزوة، بل عن حاجة إلى من يصنعه ثورة وتولده، أو يولد الضرورة في منطقه، أن يكون له علماً يمكنه من تملكه. وما يصنع التاريخ إلّا حين يسمح المنطق منه بذلك، فالعلم عند صانعه أو صانعيه شرط لصنعه. وما كل كتابة للتاريخ علماً، ولا ينتج العلم هذا سوى قادر على أن يقرأ التاريخ في ضوء منطقه، وإن تبعثر هذا المنطق أحداثاً، وهو قارئه من موقع طبقي واحد فيه هو موقع الطبقة العاملة، أي من زاوية نظر الطبقة التي تحمل في صيرورتها التاريخية ضرورة تحقيق منطق التاريخ. لقد تلازم في الطبقة العاملة وحدها منطق النظر الطبقي ومنطق النظر العلمي، فكان لزاماً على المؤرخ، كي يكون عالماً، أن يكتب التاريخ من زاوية نظر الطبقة هذه، بعد أن أعمل فيه مؤرخو الامبريالية تحريفاً وتشويهاً، فشوهنا بتشويهه، وبعد أن كتبه، أو كتب جزءاً ضئيلاً منه، الرعيل الأول من مؤرخينا من زاوية نظر طبقتهم البورجوازية. وأبان التاريخ في ما وصل إليه من تطور حركة التحرر الوطنية طريق الكتابة العلمية الملتزمة هذه، ومهد لها شروط إمكانها المادية في وصوله إلى المأزق الذي أوصلته إليه قيادة البورجوازية ومشتقاتها لحركة التحرر، وفي إبرازه، داخل حقل الصراعات الطبقية وعبره، دور الطبقة العاملة الضرورية في أن تكون قائدة حركته هذه.

من هنا، من بدء هذا المنعطف الرئيسي في سير تاريخنا، انطلقت كتابة تقرأ ماضيه في ضوء منطقه الذي تفجر ضوؤه في حاضره، وتسترد من الذين أسقطهم في سيره حق تملكه على حقيقته. ولم يكن صدفة، بل ضرورة، أن تنطلق الكتابة هذه تستقرىء التاريخ من تربة نظرية ماركسية لينينية، فالماركسية اللينينية ـ كما يعلم الجميع ـ علم التاريخ، هي، لذلك، فكر الطبقة العاملة ووعيها المناضل. على هذه التربة من الوعي التاريخي الجديد نبتت في أواخر الخمسينيات (من القرن الماضي) أعمال راحت تعيد النظر في قراءة تاريخنا في ضوء هذه الرؤية الطبقية، ثم تتالت أعمال أخرى لعبت مجلة «الطليعة» دوراً بارزاً في نشرها. وكانت الأعمال هذه تسعى إلى أن تكون أمينة لتربة النظرية التي عليها نبتت، لكنها لم تستطع أن تتحرر تماماً مما كانت تحاول أن تحرر كتابة التاريخ منه، فتعثرت طوراً، وطوراً سقطت، في بعض جوانب منها، تحت تأثير الأيديولوجية البورجوازية الصغيرة.

في هذا الإطار العام من حركة استرداد تاريخنا واستعادة تملكه، وعلى هذه التربة الخصبة من فكرنا الماركسي اللينيني المنطلق في تكونه وتجدده، تجد أعمال رفعت السعيد حيزها وتكتسب مدلولها التاريخي والأيديويولوجي. ومن الظلم أن نعزلها عن غيرها من الأعمال التي ذكرنا، فهي في ذاك الحقل الأيديولوجي تحركت وتنامت، ومنه استمدت قدرتها على أن تكون فيه رافداً تغذيه في تصديه لتيارات أيديولوجية متعددة تضمر العداء لحركتنا التحررية أو تجهر به. فكان لا بد من أن نرسم إطارها حتى نحدد لها فيه موقعها، وقد تحدد. فرفعت السعيد رائد في مجاله، خص نفسه بكتابة تاريخ الفكر الاشتراكي في مصر. وما كتابه الحاضر الذي صدر عن دار الفارابي ـ وكان صدوره مناسبة لنا لقول ما قلنا عن التاريخ وكتابته ـ سوى تتويج لأبحاث سابقة في الموضوع ذاته، نشرها كتباً ومقالات سدت من مكتبتنا العربية الحديثة ثغرة كان من الضرورة سدها، ولا سيما أن لها علاقة بفكر، هو الفكر الاشتراكي، صار لحركتنا التحررية الوطنية أفقاً أيديولوجياً يميل نحوه، وفي خطه تتجه. وما الفكر هذا بمستورد، كما يدعون، وليس غريباً عن فكرنا، بل هو منه جزء نما فيه ورافقه في تطوره، وكانت له، في ولادته الجديدة، ولادة ربما كانت عسيرة، أو كان للآخرين فيها يد ودور، إنما هي كانت من الأرض التي فكرنا منها ولد.

فتراث فكرنا الاشتراكي في فكرنا غني، كان لرفعت السعيد فضل كبير في الكشف عنه. ويرجع المؤلف في استكشاف بوادره إلى أواخر القرن التاسع عشر، ويمهد لظهور هذا الفكر المتردد في البدء، ثم المستوثق رويداً، ثم الملتزم بنضال سياسي في حزب شيوعي، بفصل أول من كتابه، يستعرض فيه الحالة الاقتصادية الاجتماعية للبلاد في مطلع القرن العشرين، وتطور الصراعات الطبقية بين مختلف القوى الاجتماعية فيها. فهو يحدد، في تمهيده هذا، بنية التربة الاجتماعية التي سينبت فيها الفكر الاشتراكي، إذ لولا وجود هذا النوع من التربة لما وجد مثل هذا النوع من الفكر. والفكر لا ينمو في الهواء طليقاً منقطعاً عن تربته، ولا يفصل اللقاح في نبتة لا جذور لها في أرضها، فالنسغ عبر جذورها من أرضها تأخذه، لا من اللقاح، وأرض الفكر واقعه الاجتماعي. ما كان المؤلف مخطئاً، بل كان بالعكس مصيباً حين حاول أن يربط نشأة الفكر الاشتراكي في مصر بواقع الاقتصاد والصراعات الطبقية فيها. إنما كان عليه ـ في رأينا ـ أن يستمر في تتبع هذا الفكر في علاقته الوثيقة بالصراعات الطبقية المحددة، وأن يستجلي في كل خطوة تطور هذه العلاقة ذاتها، فلا يكتفي منها، كما هو فاعل في كتابه، برسم الحالة الاقتصادية الاجتماعية في فصله الأول، ثم ينتقل بعده إلى الأفكار يتبعها في تطوراتها، ويرصد بينها اختلافات قلما نستبين منها الأصول ممتدة في حقل الصراعات الطبقية، فتبقى العلاقة خارجية بين حركة الأفكار وحركة الصراعات هذه؛ وكأن الفكر، هذا الفكر الاشتراكي، بعد أن ولد، راح يترعرع ثم ينمو ويتطور بفعل ذاته، أو بفعل قوة فيه تدفعه إلى التكامل، أو إلى أن يصير في نضجه كما كان في بذرته، لا يختلف عما كان فيها إلّا قليلاً، وبقدر ما يختلف الراشد عما كان في صغره، اختلاف الذات عن الذات بعد التكامل، والذات واحدة في اختلافها. ولو أن المؤلف أعطى العلاقة هذه حقها من الانتباه والتفكر لما وقع في ما نظن أنه واقع فيه من عدم إقامة الحد المعرفي الفاصل في تاريخ هذا الفكر الذي يستخرج من النسيان أو التجاهل، بين ما هو فيه فكر الطبقة العاملة أو ما سيصيره، وبين ما هو فكر الطبقة الوسطى، في شروط تاريخية محددة من تطورها، أو فكر فئات اجتماعية أخرى هي في تطلعاتها ومصالحها الطبقية أقرب إلى البورجوازية المسيطرة منها إلى الطبقة العاملة. والمنطق الهيغلي ليس عن هذا المنطق من المعالجة بغريب، فهو مثله يذيب الاختلافات بإرجاعها إلى أوجه من ذات واحدة لا تتوقف في حركة صيرورتها عن التماثل في تشاملها بل إن صيرورتها ليست سوى هذا التماثل، ما

انتهت إليه إلّا لأنه كان منذ البدء فيها بذرة، فما صارت إليه كانته من قبل.

لا شك في أن ما قام به المؤلف من جهد كبير في نفضه تراب الزمان عن صفحات رائعة من تراثنا الفكري وضعها مشكوراً بين أيدي المناضلين منا في سبيل التحرر والاشتراكية، هو في حد ذاته عمل هام وشاق ما كان يجرؤ على القيام به سوى من عنده سعة اطلاعه ومعرفته للتاريخ يستكشفه، وصبره الدؤوب على الإنصات لما قاله السابقون منا، ومسؤولية المناضل أيضاً فوق هذا كله، وهي فيه تقود بحثه. بل إن عمله صار مرجعاً، من الصعب جداً على من سيأتي بعده عدم الرجوع إليه. فمن موقع التقدير للكتاب وصاحبه أخذنا على صاحبه ما ذكرنا، والتزامنا المشترك بالخط الثوري، أي بالخط الماركسي اللينيني فكراً وعملاً، هو الذي يدعونا إلى ما قد يبدو منا شططاً في النقد أو في الحكم، وهو ليس بذلك، إنما هو تدقيق في استجلاء الحقيقة التاريخية. وقد نكون مخطئين، فإن كنا، فلا بأس على صاحب الكتاب في أن يرينا خطأنا، لأنه بهذا يزيدنا من معرفته معرفة، ولا يضير طالب العلم أن يعود عن خطئه.

نبدأ بطرح السؤال على رفعت السعيد عن معنى عنوان كتابه، ففي العنوان ـ كما يبدو لنا ـ التباس حرنا به وما استطعنا تبديده: ماذا نقصد «بالحركة الاشتراكية» التي تكتب تاريخها، أحركة الفكر يتفتح للوعي الاشتراكي، أم حركة التاريخ يتجه نحو التحول الاشتراكي، أم حركة الفكر والتاريخ معاً؟ ما طرحنا عليك السؤال إلّا لأنك اخترت لكتاب لك سابق عنواناً آخر هو «تاريخ الفكر الاشتراكي في مصر» وكنت محقاً في اختيارك العنوان هذا، وكنت فيه بعيداً عن الالتباس، فأشرت إلينا بوجود اختلاف بين العنوانين، وقصدته، فجاز لنا التساؤل. والاختلاف في العنوان يبرره اختلاف المضمون من الكتابين، فالأول منهما يكاد ينحصر في استكشاف بوادر الفكر الاشتراكي في مصر، أما الآخر فلا يقتصر على تاريخ هذا الفكر، ولا ينحصر في تتبع الحركة التاريخية للواقع الاجتماعي الاقتصادي، بل يجمع بين الاثنين، فيتناول هذه في البدء، ثم ذاك، وينتهي بتاريخ تكون الحزب الشيوعي وممارساته، متنقلاً به ـ كما يقول ـ من «الفكر المجرد إلى العمل الحزبي». ولعلك إذن، قصدت بعنوان كتابك ـ حركة الفكر والتاريخ معاً ـ وهذا هو الأرجح، أو قل: إنه ضمني في كتابك، فالحركة التاريخية للواقع الاجتماعي في الربع الأول من القرن العشرين حاضرة في كتابك، وحاضرة فيه أيضاً حركة الفكر الاشتراكي، فهو في خط كتابك الأول أغنى منه وأشمل. والقصد

هذا ـ إن صح فيك ـ يفرض عليك بذاته منطقاً من المعالجة يضع حركة الفكر ـ وإن كان اشتراكياً، أو قل على الأصح لكونه اشتراكياً ـ مع حركة التاريخ المادية في علاقة من الترابط الداخلي يستحيل معها عزل الفكر عن الحقل الأيديولوجي الطبقي لتطوره، وبالتالي عن الحقل العام للممارسات الطبقية، أي عن حقل الصراع الطبقي الذي يشده إليه ويغرس فيه جذوره. غير أن العلاقة هذه بين الحركتين ظلت في كتابك ضعيفة واهية، لأنها فيه علاقة خارجية، ولأنك ـ على حد ظننا ـ لم تعالجها لذاتها، ربما لأنك لم تر ضرورة في انتهاج هذا النوع من المعالجة، فرفضت أن ينحرف كتابك عن النهج الذي كتبته فيه، وألزمت نفسك به، كي لا يغلب عليه طابع نظري يخرجه عن التقليد في كتابة التاريخ، والتاريخ عهدناه تسلسلاً من الأحداث تغيب عنه نظريته.

قد يكون الأمر كذلك، أو قد يكون غير ذلك. أما نحن فنرى ضرورة أن تستند كتابة التاريخ إلى وعي نظري يكون على الدوام حاضراً في ممارستها، وإن ظل هذا الحضور فيها ضمنياً، كي تأمن مزلة القدم في ما يجب أن تكون بمنأى عنه من عدم التوقف عند التقطعات الداخلية في الحركة التاريخية أو عند قفزاتها أو فجاءاتها، وبالتالي عند الاختلاف البنيوي الذي يميز مراحلها، في وحدتها، بعضها من بعض، سواء أكانت هذه المراحل في حركة الفكر أم في حركة الواقع الاجتماعي. وتمييز المراحل في الحركة الأولى يكون بتمييزها في الثانية واستناداً إليه، فحركة الفكر في تميزها ليست في حقيقتها النهائية سوى حركة الممارسات الأيديولوجية الطبقية داخل الحقل العام للصراع الطبقي. لذا، وجب ربط تاريخ الفكر الاشتراكي بحركة الصراعات الطبقية في مصر، كما يفرضه المنطق الضمني في عنوان الكتاب نفسه، فإن نحن قمنا بفعل ما يفرضه المنطق هذا، وجدنا الفكر ذاك خاضعاً في تاريخه لمنطق التقطع والاختلاف. في ضوء هذا المنطق يقرأ التاريخ، سواء أكان تاريخاً للفكر أم تاريخاً للواقع الاجتماعي، وليس في ضوء منطق الاستمرار والتماثل. وقراءته الاختلافية هذه تطرح قضية لم يطرحها المؤلف، مع أن العديد من عناصر معالجتها موجود في كتبه: أي علاقة تربط الفكر الاشتراكي العلمي، كما نجده في ممارسات الحزب الشيوعي المصري في أول تكوينه، بما سبقه من فكر اشتراكي، كما نجده في كتابات شبلي الشميل أو نقولا حداد أو سلامة موسى أو غيرهم من رواد النهضة الفكرية الحديثة؟ أهي علاقة استمرار وتماثل يتحدد فيها الأول كامتداد للآخر، برغم ما بينهما من اختلاف هو جزئي في بعض عناصر كل منهما، أم أنها علاقة اختلاف

بنيوي يقطع فيها الأول مع الآخر، برغم ما بينهما من تماثل هو ظاهري في بعض عناصر كل منهما؟ فالتماثل المعرفي في حقيقته ليس بين العناصر ـ وإن وجد ـ بل بين البنية والبنية، إذ لا وجود للعنصر مستقلاً بذاته أو منفصلاً عن بنيته، بل وجوده الفعلي فيها.

وفي رأينا، أن العلاقة في تاريخ الفكر الاشتراكي هذا بين ما هو فيه علم تجسد في ممارسات الحزب الشيوعي للصراع الطبقي، وبين ما هو فيه غير علم، أو بين ما سبقه من تمهيد فكري ارتأى البعض نعته بالاشتراكية، علاقة قطع معرفي هي العلاقة نفسها التي تربط الفكر الماركسي اللينيني بما سبقه من فكر، فالعلم ليس امتداداً لما قبله بل هو قاطع معه. وقد يحمل الفكر في علميته، أو في بدء تاريخها، بعض ما يتحرر منه، ولئن ظل يحمل بعض ما ينقض أو ما هو نقيض له، فهو ينطلق به في تحركه العلمي من تربة نظرية تختلف عنها في تحركه السابق غير العلمي اختلافاً بنيوياً. والاختلاف النظري في بنية التربة هذه يسمح بتأكيد القطع المعرفي، بل يفرضه، بين ما هو من الفكر الاشتراكي تاريخه وبين ما هو منه ما قبل تاريخه. فبين تاريخ له يبدؤه تكون الحزب الشيوعي، أي تحركه العلمي في ممارسات الصراع الطبقي، وما قبل تاريخه، حد معرفي فاصل لا يصح في كتابة التاريخ طمسه أو تذويبه. والحد هذا قائم بين اشتراكيتين لا يجمع بينهما سوى تماثل اللفظ يحجب عن الوعي الطبقي اختلافاً بنيوياً يفصلهما ويقطع بينهما. فالاشتراكية عند الطبقة العاملة غيرها عند البورجوازية الصغيرة أو «الطبقة الوسطى»، فهي عند الأولى حركة صراع طبقي، به يتم تغيير علاقات الإنتاج القائمة وانتقال البنية الاجتماعية إلى نظام إنتاج آخر، وهي عند الثانية شيء غير ذلك، فيه رفض للصراع الطبقي وللثورة كطريق للتحرك الاجتماعي، أو كشكل لحل التناقضات القائمة، وإن كان فيه، إلى جانب هذا، عداء صريح للطبقة البورجوازية المسيطرة.

إنّ البورجوازية الصغيرة لا تهدف من الاشتراكية إلى القضاء على نظام الإنتاج القائم بقدر ما تهدف إلى إصلاح عيب فيه يسد في وجهها أفق التطور أو الارتقاء إلى موقع الطبقة المسيطرة؛ فهي تنطلق في اشتراكيتها هذه من موقع الحفاظ على بنية اجتماعية تقتصر في تغييرها لها على تذويب الفروقات الطبقية فيها، أو على الأصح على تذويب ذاك الفرق الذي يميزها من الطبقة البورجوازية المسيطرة ويجعلها خاضعة لها؛ أما الفرق الآخر فباق يميزها من الطبقة العاملة مهما حاولت في ممارستها الأيديولوجية إخفاء ذلك. وهي تدل على عجزها البنيوي عن أن تقوم

بإجراء التغيير الثوري في بنية علاقات الإنتاج القائمة، حين تصارح البورجوازية المسيطرة العداء بشكل ترفض فيه أن يكون عداؤها هذا صراعاً طبقياً، كما هو في واقعه، وتكتفي منه بأن يكون لها طريقاً يؤدي بها إلى موقع السيطرة الطبقية في إطار نظام الإنتاج القائم. فاشتراكيتها هذه ليست تغييراً في بنية علاقات الإنتاج القائمة، إنما هي استبدال طبقي تحل فيه محل البورجوازية المسيطرة في إطار هذه البنية نفسها. لهذا كله، أتت أيديولوجيتها في فكرها الاشتراكي حاملة ما تحمله في صيرورتها الطبقية من رفض للصراع الطبقي وللثورة، ومن خوف من أن تذوب في مسار تاريخي للطبقة العاملة يدفعها إلى التحول الاشتراكي، فوجدت في ما تدعو إليه من تذويب الفروقات الطبقية، بشكل خاص في ما تمارسه من طمس لكل حد طبقي فاصل بين صيرورتها الطبقية والصيرورة الطبقية للطبقة العاملة أو بين اشتراكيتها غير العلمية والاشتراكية العلمية لهذه الطبقة، سلاحاً أيديولوجياً ماضياً تستخدمه في تميزها الطبقي من الطبقة العاملة، وفي الحفاظ على هذا التميز بالحفاظ على بنية علاقات الإنتاج التي تولده وتؤبده. فإقامة الحد المعرفي الفاصل في تاريخ الفكر الاشتراكي بين ما هو فيه علمي وما هو غير علمي، أو بين ما هو منه تاريخه وما هو منه ما قبل تاريخه، ليست قضية تاريخية وحسب، بل هي أيضاً قضية سياسية يطرحها تطور الصراع الطبقي في وقته الحاضر، إذ إنّ البورجوازية الصغيرة المسيطرة في عدد من البلدان العربية، أو قل على الأصح، إنّ الطبقة المسيطرة باسم البورجوازية الصغيرة، تحاول الآن جهدها، في ممارستها الأيديولوجية، طمس هذا الحد الفاصل، لإظهار سلطتها الطبقية بمظهر السلطة الاشتراكية. وما الحد المعرفي هذا، في نهايته، سوى حد طبقي يفصل في تاريخ التحول الاشتراكي للبنية الاجتماعية الكولونيالية، بين سياستين طبقيتين متميزتين: سياسة طبقية تلجم التحول هذا وتمنعه بإعادة إنتاج علاقات الإنتاج الكولونيالية، وسياسة طبقية بروليتارية تحققه بكسر بنية العلاقات هذه. وكل طمس لهذا الحد الفاصل، سواء أكان عن قصد أم عن غير قصد، يسهم في عملية التضليل الأيديولوجي التي تمارسها البورجوازية الصغيرة المسيطرة، أو الطبقة المسيطرة باسم البورجوازية الصغيرة، في صراعها الطبقي من أجل تأبيد سيطرتها الطبقية. وهو أيضاً إنتاج تاريخي لأيديولوجية هذه الطبقة المسيطرة، يدل، حين يظهر داخل الفكر الماركسي نفسه، على وقوع هذا الفكر، في تطوره، تحت سيطرة تلك الأيديولوجية الطبقية.

وإذا نحن رجعنا إلى تاريخ الفكر الاشتراكي في مصر نستفسره عن وجود ذاك الحد المعرفي الفاصل فيه، وجدنا الحد هذا قائماً بالفعل بين كتابات رواد هذا الفكر في مطلع القرن العشرين وبين بداية الفكر الاشتراكي العلمي في ممارسات الصراع الطبقي للحزب الشيوعي. نظرة سريعة إلى ما ورد في كتاب رفعت السعيد وغيره من عرض لأفكار هؤلاء الرواد تكفي للإقرار بوجود الحد المعرفي الذي ذكرنا، فغياب مفهوم الصراع الطبقي إطلاقاً عن فكر هؤلاء الرواد جميعهم بلا استثناء، من الطهطاوي والأفغاني إلى سلامة موسى، ومروراً بفرح أنطون وشبلي الشميل ونقولا حداد، هو الميزة الأساسية المشتركة التي تطبع فكرهم الاشتراكي هذا بطابعه الطبقي المحدد. حتى الذين منهم وصلوا في تفكيرهم إلى القول بحتمية الانتقال إلى الاشتراكية، أو إلى ما كانوا يعتبرونه اشتراكية، من أمثال الشميل أو حداد أو أمين الريحاني في بعض كتاباته، رفضوا، أو قل على الأصح، عجزوا عن أن يروا في الصراع الطبقي أو في الثورة بمفهومها العلمي طريق الوصول إلى الاشتراكية، فرأوا الطريق هذه في نواميس الطبيعة، من حيث هي نواميس تطور وارتقاء، رأوها في تهذيب النفوس. ولغياب ذلك المفهوم دلالته الطبقية، فهو تعبير أيديولوجي عن الخوف الطبقي عند البورجوازية الصغيرة، أو ما يسمى بالطبقة المتوسطة، من أن يقود الصراع الطبقي، في تطوره حسب منطقه، إحدى الطبقتين المهيمنتين النقيضتين في المجتمع إلى موقع السيطرة الطبقية، وبالتالي إلى تجدد السيطرة الطبقية المستمر للبورجوازية الكولونيالية المسيطرة، أو إلى وصول الطبقة العاملة، من حيث هي الطبقة المهيمنة النقيضة التي تحمل في صيرورتها الطبقية نظاماً من الإنتاج نقيضاً لنظام الإنتاج القائم، إلى موقع السيطرة الطبقية. ليس غريباً إذن، أن تجد البورجوازية الصغيرة، في هذا الفكر الاشتراكي غير العملي مادة أيديولوجية غنية تستمد منها ما تستخدمه في ممارساتها الأيديولوجية لصراعها الطبقي، أي في ممارسة سيطرتها الطبقية، من أفكار غريبة كتذويب الفروقات الطبقية ورفض استبداد العمال بالمالكين أو المالكين بالعمال، أو طمس الفارق الطبقي بين قطاع الدولة بشكل عام، أي بمعزل عن طبيعة علاقات الإنتاج القائمة، أو عن الطبيعة الطبقية للسلطة السياسية، وبين القطاع الاشتراكي في الحقل الاقتصادي الخ... وقد يجد قارىء كتاب رفعت السعيد متعة أو فائدة في أن يقيم مقارنة بين ما سيقرؤه في بعض الصفحات

(مثلاً في فصل «الفابية» ص 79 ـ 95)، وما يعرفه من أيديولوجية البورجوازية الصغيرة، أو قل من أيديولوجية الطبقة المسيطرة باسم البورجوازية الصغيرة، وقد يجد علاقة من التماثل المفهومي بين الأيديولوجية الطبقية هذه، أو ما يسمى «بالناصرية»، وبين ذلك الفكر الاشتراكي. وعلى أساس من هذا التماثل الظاهري، ربما وجد الفكر هذا امتداده الطبيعي والتاريخي في هذه الأيديولوجية الطبقية المسيطرة، إلّا أنه لا يجده على الإطلاق في الفكر الاشتراكي العلمي، أي في أيديولوجية الطبقة العاملة.

قلنا: إنّ التماثل ظاهري بين بدايات فكر اشتراكي هو في وجه رئيسي، منه تعبير عن صراع طبقي عند عناصر من البورجوازية الصغيرة أو «الطبقة المتوسطة» ضد السيطرة الطبقية للبورجوازية الكولونيالية المسيطرة، وبين ما يظهر في أيديولوجية الطبقة المسيطرة باسم البورجوازية الصغيرة بمظهر الفكر الاشتراكي. ولا وجود لهذا التماثل المفهومي إلّا على أساس من عزل هذا الفكر عن وجوده الفعلي في حقل معين من الممارسات الأيديولوجية الطبقية للصراع الطبقي، فالفكر لا يوجد في تحركه إلّا في حقل أيديولوجي يحدد طابعه الطبقي؛ وبنية هذا الحقل تختلف باختلاف مراحل التطور في حركة الصراعات الطبقية. معنى هذا أن الفكر الواحد يختلف باختلاف الحقل الأيديولوجي الذي فيه يتحرك. ما كان في وقته ثورياً من هذا الفكر الاشتراكي الذي وسمته عناصر من البورجوازية الصغيرة بطابعها الطبقي في مجابهتها البورجوازية الكولونيالية المسيطرة، صار رجعياً في أيديولوجية الطبقة المسيطرة باسم البورجوازية الصغيرة، وما صيرورته هذه سوى انتقاله، في تماثله نفسه، من حقل أيديولوجي إلى آخر، أي من مرحلة تاريخية معينة كان يمثل فيها التيار الثوري في حقل الصراع الطبقي، حين كان التيار الماركسي اللينيني غائباً عن هذا الحقل، إلى مرحلة أخرى تحول فيها إلى نقيضه، لأنه لم يعد يمثل فيها التيار الثوري، ولأن بقاءه في تماثله بالذات، أو إبقاءه فيه، صار سلاحاً أيديولوجياً في يد الطبقة المسيطرة باسم البورجوازية الصغيرة، تجابه به التيار الثوري الفعلي الذي يعبر عنه الفكر الاشتراكي العلمي. إنّ للفكر الاشتراكي، قبل ظهور الماركسية اللينينية في حقل الممارسات الأيديولوجية الطبقية، طابعاً ثورياً ليس له بعد ظهورها، ومن المستحيل أن يحافظ الفكر هذا على طابعه الثوري، إذا لم يقم بقطع معرفي فيه يحرره من حدوده الطبقية التي تمنع انتقاله إلى طور علميته، ويمكنه من القفز في حركة تطوره إلى فكر آخر علمي يحتويه وينقضه. وما القفز هذا، في حركة الفكر الاشتراكي، سوى تعبير أيديولوجي عن الانتقال الضروري، داخل حقل الصراعات الطبقية، إلى مركز الثقل الطبقي في مجابهة الطبقة المسيطرة، من عناصر البورجوازية الصغيرة إلى الطبقة العاملة. وكل طمس لقفزة الفكر الاشتراكي نحو علميته طمس في الحقيقة للدور التاريخي للطبقة العاملة من حيث هي الطبقة المهيمنة النقيضة في بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية، أي الطبقة القادرة على إجراء التحويل الثوري لبنية

العلاقات هذه.

إنّ الطبقة العاملة وريثة كل حركة ثورية سابقة، وكل فكر ثوري سابق لفكرها، وهي لهذا، في فكرها العلمي ذاته، وريثة ذاك الفكر الاشتراكي الذي توقف في بدايات انطلاقه عند حدود علميته عاجزاً عن القفز إليها. والقفزة هذه ليست به، وإن كانت فكرية، بل بالقوة المادية للصراع الطبقي، ينتقل مركز الثقل منها، في حقل هذا الصراع، من عناصر البورجوازية الصغيرة أو «الطبقة المتوسطة»، حين لم تكن بعد قد ظهرت على حقيقتها قوة الطبقة العاملة في ممارستها الطبقية داخل حقل الصراعات الطبقية، إلى هذه الطبقة العاملة التي هي بالفعل الطبقة المهيمنة النقيضة. ليس بين ذاك الفكر الاشتراكي الذي سبق في ظهوره التاريخي ظهور الماركسية اللينينية في الممارسات الطبقية لهذه الطبقة، وبين ما صار إليه في أيديولوجية الطبقة المسيطرة باسم البورجوازية الصغيرة، أي تماثل، فإن وجد هذا، فنتاج من ممارسة أيديولوجية لهذه الطبقة المسيطرة، يخفي اختلافاً بنيوياً بينهما، أي اختلافاً في بنية الحقل الأيديولوجي التاريخي الذي يتحرك فيه كل منهما. بين فكر اشتراكي ـ وإن كان غير علمي أو قل للدقة النظرية والتاريخية معاً، وإن كان فكر ما قبل الفكر الاشتراكي العلمي ـ يتجسد في ممارسة أيديولوجية طبقية موجهة بشكل رئيسي ضد السيطرة البورجوازية الكولونيالية المسيطرة، وفكر «اشتراكي» يتجسد في ممارسة أيديولوجية طبقية موجهة بشكل رئيسي ضد أيديولوجية الطبقة العاملة، بين هذين الفكرين ـ وإن تماثلا في الظاهر في عناصر منهما ـ فرق جذري هو الفرق الذي يفصل في حقل الممارسات الأيديولوجية الطبقية الفكر الثوري عن الفكر الرجعي، ويقيم التناقض بينهما. إنّ الطبقة المسيطرة باسم البورجوازية الصغيرة تلجأ في ممارساتها الأيديولوجـية لصراعها الطبقي إلى إقامة علاقة من التماثل الظاهري، على أساس من طمس الاختلاف البنيوي، بين أيديولوجيتها الطبقية المسيطرة وبين ذاك الفكر الاشتراكي الرافض لسيطرة البورجوازية الكولونيالية المسيطرة، كي تقيم سداً أيديولوجياً بين فئات البورجوازية الصغيرة الخاضعة لسيطرتها الطبقية وبين الطبقة العاملة، تمنع به تحقق الضرورة التاريخية في انضمام تلك الفئات إلى هذه الطبقة في وجودها الطبقي الثوري ضد سيطرتها الطبقية بالذات. وبهذه الممارسة الأيديولوجية منها، تحاول أن تظهر بمظهر الطبقة التي يتمثل في وجودها الطبقي المسيطر وجود البورجوازية الصغيرة في السلطة؛ فهي باسم البورجوازية الصغيرة هذه تسيطر، باسم أيديولوجيتها نفسها تخضعها في الحقيقة لسيطرتها الطبقية. لذا كانت تلك

العلاقة من التماثل الظاهري بين الأيديولوجية الطبقية لهذه الطبقة المسيطرة وبين ذاك الفكر الاشتراكي المتمرد، ضرورية لإخضاع فئات البورجوازية الصغيرة لسيطرتها الطبقية. إنّ علاقة التماثل الظاهري هذه إذن، ضرورية لبقاء علاقة التمثيل الطبقي، من حيث هي في أساسها علاقة أيديولوجية، التي تربط هذه الفئات بها. وقطع علاقة التمثيل الطبقي هذه ضرورية أيضاً لإقامة التحالف الطبقي الطبيعي بين هذه الفئات وبين الطبقة العاملة. من هنا أتت ضرورة نقض علاقة التماثل الظاهري لإظهار ما تطمسه من علاقة اختلاف بنيوي تكمن حقيقتها في حقيقة الاختلاف بين التمرد الطبقي لعناصر من البورجوازية الصغيرة ضد السيطرة الطبقية للبورجوازية الكولونيالية المسيطرة، وبين ممارسة الطبقة المسيطرة باسم البورجوازية الصغيرة لسيطرتها الطبقية بشكل تخضع فيه البورجوازية الصغيرة نفسها والطبقة العاملة لسيطرتها الطبقية هذه، وتمنع إقامة التحالف الطبقي الضروري بينهما.

ليس للطبقة المسيطرة هذه أن تتملك، في ممارستها الأيديولوجية لصراعها الطبقي، تراث فكرنا الاشتراكي فليست هي وريثته في ما له من طابع تاريخي ثوري محدد ومحدود معاً، وليست أيديولوجيتها الطبقية امتداداً له، برغم التماثل بينهما، فهو فيها نقيض لما كانه، مغاير لذاته. إنه، كغيره مما سبقه من أفكار ثورية. تراث الطبقة الثورية يتغذى منها فكرها في اختلافه معه، ويحضنه، على أساس من هذا الاختلاف أو القطع بالذات، ليحمله إلى مستقبل يعيد إليه إمكان صيرورته فيه؛ وصيرورته تحوله. وما التحول هذا منه في صيرورة حاضرنا سوى شرط الحفاظ عليه في تماثله الأصيل، بعيداً عن التحنط في تماثل ظاهري منه، بفكر طبقي آخر لا يجهر بالأمانة له إلّا ليحسن غدراً به يرتد فيه على ذاته. وفي الارتداد الخيانة، فالفكر الاشتراكي العلمي وحده قادر على تملك ذلك الفكر الذي سبقه، أي على تحريره من أسره في أيديولوجية الطبقة المسيطرة باسم البورجوازية الصغيرة، وعلى احتوائه في خط صيرورته الثوري، لأنه وحده قادر على فهم ذاك الحد المعرفي الفاصل الذي ربطه به في إطار الحركة العامة الثورية للصراع الطبقي.

من هذا القطع المعرفي بالذات وعلى أساسه، تتم حركة تملك ذاك الفكر الذي سبق في ظهوره، ظهور الفكر الاشتراكي العلمي، ومن هذا القطع نفسه وعلى أساسه أيضاً تتم، في حقل الممارسات الأيديولوجية الطبقية، حركة تملك التراث بشكل عام. وهنا تكمن بالفعل آلية العملية الخاصة بإنتاج الثقافة

الوطنية التي يتم إنتاجها في حركة تملك من فكرنا الماركسي اللينيني لتراث فكرنا السابق. فإقامة الحد المعرفي الفاصل بين الفكر الاشتراكي العلمي وبين ما سبقه من فكر اشتراكي لا تمنع إذن، حركة تملك هذا الفكر من قبل الطبقة العاملة، ولا تجعل منه تراثاً لفكرة الطبقة المسيطرة باسم البورجوازية الصغيرة، بل هي بالعكس شرط أساسي لتحريره من أسره في أيديولوجية هذه الطبقة، وهي أيضاً القاعدة التي تنطلق منها حركة تملكه أو إعادة تملكه التي تعيد إليه هويته الطبقية بشكل يمكنه من أن يظل حاضراً في خط الحركة الثورية للصراع الطبقي، في حضور هذا الفكر الثوري نفسه، أي الفكر الماركسي اللينيني الذي قطع معه كي يتابع مسيرته. إن ماضي التاريخ يقرأ في حاضره، ولا يقرأ حاضر التاريخ في ماضيه، فبين الاثنين فاصل يربط بينهما ويسمح للماضي أن يصير في هذا الحاضر الذي يحمله ويحوله. ولولا وجود الفاصل هذا لما كان التاريخ وما كانت قراءته.

من منطق هذا الاختلاف، لا من منطق التماثل، نعود فنطرح على المؤلف سؤالاً لم نجد له في كتابه المذكور جواباً صريحاً، ربما لأن المؤلف لم يطرحه على نفسه، أو لم يجد ضرورة لطرحه: أي فكر طبقي يتمثل في هذا الفكر الاشتراكي الذي أنت كتبت وما زلت تكتب تاريخه؟ أهو فكر الطبقة العاملة في بدء تكوينها، أم هو فكر البورجوازية الصغيرة، أم فكر بعض العناصر منها ومن «الطبقة الوسطى» أم ما يسمى كذلك؟ ولعلك ترفض السؤال وشكل طرحه، ولعل التاريخ في حركته المادية يقف إلى جانبك في هذا الرفض، وربما أنت قائل في تبرير رفضك إنّ الفصل غير ممكن في هذا الفكر الاشتراكي أو في بداية تكونه بين ما هو فيه من فكر الطبقة العاملة وبين ما هو فيه من فكر غيرها؛ فالطبقة العاملة لم تكن بعد قد استكملت تكونها بشكل يسمح لها بإقامة حد طبقي فاصل يميزها في ممارسات صراعها الطبقي من غيرها من الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى التي كانت مثلها تخضع لسيطرة البورجوازية الكولونيالية، فيكسبها استقلالها الأيديولوجي عنها. وكان لا بد من أن ينعكس في الحقل الأيديولوجي عدم التفارق الطبقي النسبي هذا بين الطبقات والفئات الاجتماعية الخاضعة لسيطرة الطبقة المسيطرة في مثل هذا الفكر الاشتراكي المتأرجح بين العلمية وغير العلمية. وكان لا بد من أن ترافق حركة التفارق الطبقي، في إطارها البنيوي المحدد والمحدود معاً، حركة من التفارق الأيديولوجي داخل هذا الفكر، تقطع فيه بين ما هو علمي يبدأ به تاريخه، وبين ما هو غير علمي يربطه بما قبل تاريخه. ولا نشك في صواب هذا القول، إنما السؤال يظل برغم هذا قائماً، فالالتباس في واقع العلاقات بين الطبقات، وفي التحرك التاريخي من هذا الواقع، لا يبرر على الإطلاق وجود الالتباس النظري في التحليل التاريخي لهذا الواقع نفسه، بل إنه يستلزم بالضرورة عكس ذلك تماماً، وهنا بالذات يظهر دور الوعي النظري في قراءة التاريخ، فالالتباس لا يقرؤه في واقع الحركة التاريخية سوى الوعي النظري، فإن لم يقرأ، ظل التاريخ حاملاً التباسه إلى حاضره، لا يقتصر في حمله على ماضيه؛ وهنا يكمن الخطر على حاضره.

والحقيقة أن الطبقة العاملة في مصر ـ وربما في غيرها من البلدان العربية أيضاً ـ لم تقدر على أن تستقل، أو على أن تبدأ استقلالها في ممارسات صراعها الطبقي إلّا بعد الحرب العالمية الثانية. ولم يكن استقلالها الطبقي

في تكون حزبها الشيوعي في مطلع العشرينيات (من القرن الماضي) سوى ومضات ما لبثت أن أطفئت في تاريخ تبعيتها السياسية الطبقية لتلك القوى الاجتماعية التي كانت تقود في ذلك الوقت معركة التحرر من الاستعمار في خط المساومة أو التهادن معه. وانعدام هذا الاستقلال الطبقي للطبقة العاملة يلقي لنا الضوء الضروري على الطابع الطبقي المحدد لذلك الفكر الاشتراكي. ولا يقرأ الفكر، مهما اختلفت أشكاله، إلّا في ضوء طابعه الطبقي، أي داخل الحقل الأيديولوجي المحدد الذي هو فيه؛ وما الحقل هذا سوى حقل الممارسات الأيديولوجية الطبقية. فالفكر ذاك لم يكن يمثل أيديولوجية الطبقة العاملة، أو بداية من تكون أيديولوجيتها الطبقية في مرحلة بدء تكونها الطبقي. والقول بالعكس يعني أن الفكر الاشتراكي هذا سيكتمل مع استقلال الطبقة العاملة امتداداً لذاته في أيديولوجيتها الطبقية التي هي الفكر الاشتراكي العلمي، أي الماركسية اللينينية؛ وما الماركسية اللينينية في حقيقتها التاريخية والنظرية بامتداد له. لقد كان الفكر ذاك يمثل وجهاً معيناً من أيديولوجية البورجوازية الصغيرة، أو بعض عناصرها وعناصر من فئات اجتماعية أخرى قريبة منها في عدائها للبورجوازية الكولونيالية المسيطرة، وفي خوفها الطبقي أيضاً من الطبقة العاملة. ولسنا بهذا القول ننفي ما قام به الفكر هذا، داخل حقل الصراعات الطبقية، من دور كان في وجه رئيسي منه ثورياً، في مرحلة لم تكن فيها الطبقة العاملة، بسبب من ضعف تكوينها الطبقي، قد امتلكت بالفعل، في ممارساتها الطبقية، أيديولوجيتها الثورية، أو قد أوجدت تنظيمها السياسي المستقل؛ ولسنا بهذا القول نعني أن الطبقة العاملة ظلت بمنأى عن فعل هذا الفكر في تكوين وعيها الطبقي، وفي إخضاع تطور هذا الوعي منها لسيطرة الأيديولوجية البورجوازية الصغيرة، أو أيديولوجية ما سمي «بالبورجوازية الوطنية»؛ ولسنا نريد منه إقامة فاصل قاطع بين الطبقات في بدء تكونها وتفارقها، فالحدود الطبقية لم تكن واضحة الرسم في البنية الاجتماعية، سواء على صعيدها الاقتصادي أم على صعيدها السياسي الأيديولوجي، ولا سيما بين تلك الطبقات والفئات التي كانت، بشكل أم بآخر، في طرف واحد من التناقض الرئيسي بينها وبين البورجوازية الكولونيالية المسيطرة. وتاريخ الصراعات الطبقية نفسه يشهد بهذا، وبأن الطبقة العاملة ما عرفت الاستقلال في صيرورتها الطبقية إلّا نادراً، فلقد عرفته في مطلع العشرينيات (من القرن الماضي)، ثم قضت عليه بعنف طبقي حليفتها «البورجوازية الوطنية» المزعومة، بيد سعد زغلول نفسه،

وعرفته بعد الحرب العالمية الثانية مجزءاً في تنظيمات شيوعية متعددة ما أن بدأت تتوحد، بعد طول مخاض، حتى سارعت حليفتها البورجوازية الصغيرة، إلى القضاء عليها بعنف طبقي آخر مثيل للأول، بل أشد منه. ولا تزال الطبقة العاملة في مصر تبحث إلى الآن عن استقلالها، أو قل: إنها تعمل للوصول إليه. فكان من الطبيعي، والأمر كذلك، ألا تستقل في وعيها الطبقي عن أيديولوجية البورجوازية الصغرى أو «الوسطى»، وكان من الطبيعي أن يختلط الوعي منها بوعي هذه وأن يتبعه، فلم تكن تتعرف وعيها الطبقي في ذاك الفكر الاشتراكي إلّا بمقدار ما كانت في وجودها الطبقي وفي صيرورتها تمارس الصراع الطبقي ـ ولا سيما في حقليه السياسي والأيديولوجي ـ في علاقة من التبعية الطبقية تربطها بتلك الطبقة التي كان عليها بالضرورة أن تتفارق منها حتى يكون لها استقلالها الطبقي. فالفكر ذاك لم يكن إذن، فكرها، أو قل: إنه لم يكن شكلاً من وعيها الطبقي إلّا لأنها لم تكن بعد قد أنتجت فكرها؛ وإن قيل: إنها كانت تسهم بالفعل في عملية إنتاجه، فهي إنما كانت تقوم به في إطار من تلك التبعية الطبقية، وبالتالي في إطار من الخضوع الأيديولوجي لأيديولوجية البورجوازية الصغيرة. ولن تقدر على إنتاج أيديولوجيتها المستقلة إلّا بعد أن تستقل في ممارسات صراعها الطبقي عن تلك الطبقة، قاطعة معها علاقة التبعية التي تشدها إليها فتعيق تحرر صيرورتها الطبقية. ولن يكون لها هذا إلّا بتكوينها الحزب السياسي ـ نعني الحزب الشيوعي ـ الذي يكسبها استقلالها الطبقي. فما دامت الطبقة العاملة تتحرك في صراعها الطبقي منفلتة من حزبها الشيوعي أو مفتقرة إليه، فمن الصعب، بل من المستحيل أن تصير بالفعل الطبقة المهيمنة التي هي في وجودها الطبقي نفسه، بحكم وجودها في بنية علاقات الإنتاج القائمة. في هذه الشروط من التحرك الطبقي تبقى الطبقة العاملة سنداً لغيرها من الطبقات التي هي معها في تحالف طبقي، كالبورجوازية الصغيرة مثلاً، بدلاً من أن تكون هذه سنداً طبقياً لها، كما هو الأمر في المنطق الطبيعي للصراع الطبقي.

قصد القول مما سبق أن ذلك الفكر الاشتراكي الذي ظهر في مصر في الربع الأول من القرن العشرين لا يمثل أيديولوجية الطبقة العاملة، ولا يمكن له أن يكون كذلك، حتى وإن كان من وعي هذه الطبقة شكلاً تاريخياً محدداً له؛ فوجود هذه الطبقة في علاقة من التبعية الطبقية التي ذكرنا، وتحرك ممارسات الصراع الطبقي منها في إطار هذه العلاقة، يمنعانه من أن يكون كذلك. إنه يمثل وجهاً معيناً من أيديولوجية طبقية خاصة بعناصر

من البورجوازية الصغيرة و «الوسطى»، كان إطار العلاقة الكولونيالية لتكون البنية الاجتماعية وتكاملها يسد في وجهها أفق التطور الاقتصادي، أي أفق التحول إلى بورجوازية شبيهة بالبورجوازية الأوروبية، بقطعه على البنية الاجتماعية طريق التطور الرأسمالي الطبيعي، وسد هذا الأفق في صيرورة العناصر الطبقية هذه هو الذي دفعها إلى اتخاذ مواقف طبقية جذرية وجدت تعبيرها الأيديولوجي في ذلك الفكر الاشتراكي. إلّا أنها، بسبب من وضعها الطبقي في بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية، عجزت عن أن تقفز بالفكر هذا نحو علميته، فظل محدوداً بحدود وعيها الطبقي الذي يجد في وضعها ذلك حدوده. وما كان لها أن تقفز به قفزة معرفية لا تقدر عليها سوى الطبقة العاملة التي تجـد في وضعها الطبقي بالذات قدرتها على ذلك. وبانتقال الفكر الاشتراكي من وعي البورجوازية الصغيرة وممارساتها الطبقية إلى وعي الطبقة العاملة وممارساتها، تحول الفكر هذا إلى علم، وصار محافظاً على كل فكر آخر غيره يدعي الاشتراكية، وصار لزاماً على البورجوازية الصغيرة نفسها، كي يصير موقفها الطبقي بالفعل ثورياً ملتزماً بالخط الاشتراكي في حركة الصراعات الطبقية، أن تتحرر في ممارساتها الطبقية من فكر صار، في أيديولوجية الطبقة المسيطرة باسم البورجوازية الصغيرة، عائقاً لحركة التحويل الاشتراكي لبنية علاقات الإنتاج القائمة. وليس بمقدور البورجوازية الصغيرة أن تقوم وحدها، بقوتها الطبقية المستقلة، بعملية أيديولوجية هي تحرر من أسر أيديولوجيتها الطبقية نفسها، بل على الطبقة العاملة، من حيث هي الطبقة الرئيسية النقيضة، أن تقوم بتحريرها. ولن تحررها إلّا على أساس من إقامة ذلك الحد المعرفي الفاصل بين أيديولوجـيتها الطبقية الثورية، وبين تلك الأيديولوجية البورجوازية الصغيرة التي صارت بالضرورة، قياساً على هذه، أيديولوجية محافظة هي جزء من أيديولوجية الطبقة المسيطرة باسم البورجوازية الصغيرة. فإقامة هذا الحد المعرفي الفاصل إذن، شرط ضروري للقيام بهذه العملية الطبقية من التحرير الأيديولوجي. إن على الطبقة العاملة أن تحرر البورجوازية الصغيرة، ليس فحسب من ذاك الوجه من أيديولوجيتها الطبقية الذي وجد تعبيره في الفكر الاشتراكي السابق للماركسية اللينينية، بل مما صارت إليه أيضاً أيديولوجيتها هذه في تحولها إلى أيديولوجية الطبقة المسيطرة باسمها. فعملية هذا التحرير الأيديولوجي إذن، عملية معقدة تستلزم بالضرورة إقامة الحد المعرفي الفاصل بين الفكر الاشتراكي العلمي وبين كل ما سبقه من فكر اشتراكي، وعلى أساس هذا الحد وحده يقوم الاختلاف الطبقي بين ما كان

وجهاً ثورياً من أيديولوجـية البورجوازية الصغيرة، وبين ما صار في أيديولوجية الطبقة المسيطرة باسم البورجوازية الصغيرة وجهاً محافظاً رجـعياً. ولن تستطيع الطبقة العاملة أن تقوم بتحرير البورجوازية الصغيرة هذه من أسر أيديولوجيتها ما لم تقم في البدء بتحرير أيديولوجيتها الثورية نفسها من كل ما قد يخضعها لسيطرة الأيديولوجية البورجوازية الصغيرة، أو لتأثير هذه فيها. وكل من يطمس الحد المعرفي الفاصل بين هاتين الأيديولوجيتين يسهم، عن قصد أم عن غير قصد، في عملية التضليل الأيديولوجي التي تمارسها الطبقة المسيطرة باسم البورجوازية الصغيرة في محاولتها ما تدعيه من «تذويب للفروقات بين الطبقات» هو في حقيقته طمس لها. ولئن كانت الطبقة المسيطرة هذه عاجزة عن تذويب الفروقات الطبقية، بسبب من منطق التفارق الموضوعي في تطور بنية علاقات الإنتاج التي تقوم أصلاً على أساس من التفارق الطبقي، فهي قادرة، في شروط محددة، على تذويب الفروقات الأيديولوجية، وفي تذويب هذه طمس للفروقات الموضوعية بين الطبقات. ولقد نجحت بالفعل إلى حد معين في عملية تضليلها الأيديولوجي، ونجاحها الجزئي والنسبي هذا بحد ذاته هو الذي يدفعنا إلى الإلحاح دوماً في ضرورة إقامة ذاك الحد المعرفي الفاصل بين الأيديولوجيتين. وانعدام الحد هذا في وضع الفكر الاشتراكي العلمي في علاقة امتداد تاريخي هي علاقة استمرار وتماثل بنيوي مع ذاك الفكر الاشتراكي الذي سبقه، يعبر، في قراءة التاريخ من زاوية نظر الطبقة العاملة نفسها، عن مدى الأثر الذي تركته وما زلت تتركه أيديولوجية البورجوازية الصغيرة في تحرك الفكر الماركسي اللينيني. وهو يعكس في تعبيره هذا واقعاً تاريخياً موضوعياً يتمثل في نوع العلاقة الطبقية المحددة التي تربط الطبقة العاملة بالبورجوازية الصغيرة بشكل تبعي لا تزال فيه الأولى تجد صعوبة في انتزاع استقلالها الطبقي من الثانية، ولا سيما أن الثانية، أو الفئة التي منها امتلكت سلطة الدولة، قد وصلت في شروط تاريخية معينة إلى موقع السيطرة الطبقية. ولا شك في أن قراءة التاريخ التي نحن بصدد نقدها تعبر عن هذا الواقع التاريخي ذاته، سواء في ماضيه أم في امتداده في حاضره؛ إنما هي تعبر عنه ـ كما يبدو لنا ـ بشكل لا يزال غير نقدي، والنقد في كتابة التاريخ من دور النشاط النظري، وهو فيها ضرورة علمية.

لقد ذهب البعض في منطق الاستمرار والتماثل في قراءة التاريخ إلى حد القول: إن الاشتراكية العلمية قادرة على أن تكون فينا، أو في تحدد فكرنا المعاصر ـ بعكس ما كانت عليه عند الآخرين ـ امتداداً لفكر القدماء منا، أو لبعض العناصر منه، كعناصر من الفكر الليبرالي عند الطهطاوي مثلاً، بل على أن تكون امتداداً لفكر ابن رشد أو ابن خلدون ـ كما يزعم روجيه غارودي ـ أو حتى لفكر من سبقهما من الصالحين في أيامهم من أمثال أبي ذر الغفاري؛ فليس لنا بالضرورة أن نأتي إلى تلك الاشتراكية العلمية عن طريق ماركس أو لينين، وبإمكاننا أن نأتي إليها عن طريق السلف الصالح، حفاظاً على الأصالة من أن تتكرر، وتتحنط في تكرارها. وما علينا سوى أن نزيل بعض الشوائب من فكر من مضى منا، أو أن نسد فيه ثغرة تلو الثغرة مما ليس هو في حقيقته التاريخية بثغرة، فيكتمل منه الجمال ـ وما هذا الجمال سوى ترقيعه ـ فنمهد به طريق الوصول منه إلى فكر لاحق، ما كان له الوصول إليه مهما أزلنا منه الشوائب، لا عن عجز فيه ذاته دون غيره، بل عن استحالة موضوعية في الفكر أن يخرج ببنيته عن حقل الممارسات الأيديولوجية المحددة للصراع الطبقي الذي هو حقله التاريخي، فيه يتكون وفيه يتحرك؛ وهو عنه لا يقدر أن يقفز، حتى في قفزاته الميتافيزيقية أو شطحاته الصوفية. وما أصاب البعض ذاك في القول بل أخطأ، وما ظلمنا فكرنا الماضي حقه من المعرفة، وهو كبير ليس الآن مجال ذكره وتفصيله، بل فعل هذا من أراد قياسه على فكر آخر يفصله عنه زمان أو زمانان من نظام أو نظامين من الإنتاج مرت بهما بنيتنا الاجتماعية. والظلم هذا في قياس أراده من قام به أن يكون تماثلاً، أو أن يقود إلى التماثل، ولا يصح في تاريخ الفكر مثل هذا القياس أو التماثل. ولئن نحن واجهنا رفعت السعيد بما قد يصل إليه منطق الاستمرار والتماثل ذاك من الشطط نجد مثالاً عليه في بعض كتابات غارودي أو غيره، فليس لتقويله ما لم يقل وهو في كتاباته بعيد عن هذا القول، وإنما لدفع المنطق الضمني في كتابته التاريخ إلى التفجر في نتائج نظرية يحملها، مع أن المؤلف يرفضها، على ما نظن. ونحن أيضاً نريد من المؤلف أن يذهب في معالجته التاريخ إلى طرح قضايا لم يطرحها، مع أنها ضرورية في رأينا لاستكمال معالجته. والخطأ في قراءة التاريخ أو في كتابته قد لا يكون في ما يقول المؤرخ، بل في ما يسكت عنه؛ وهذا شر الأخطاء، يتحكم في ما

يقال ويبقى عنه غائباً. ونتائج الخطأ هذا لا تنحصر في قراءة الماضي من التاريخ، بل تتعداها إلى قراءة الحاضر منه، وفي هذا الخطر. فإذا زال أو ذاب في التاريخ ذاك الحد المعرفي الفاصل بين اشتراكية البورجوازية الصغيرة مثلاً واشتراكية الطبقة العاملة، ضعفت عند الطبقة العاملة ممارستها الأيديولوجية الضرورية لصراعها الطبقي ضد سيطرة الأيديولوجية البورجوازية الصغيرة المسيطرة، وأمكن للطبقة المسيطرة باسم البورجوازية الصغيرة أن تستمر في ممارسة سيطرتها الطبقية أو أن تعرقل سير حركة الصراع الطبقي نحو التحويل الاشتراكي الثوري للبنية الاجتماعية. وليس غريباً أن يكون «تذويب الفروقات بين الطبقات» شعار هذه الطبقة المسيطرة، فهي به تحاول ـ في ما تحاول ـ أن تظهر ممارستها الاقتصادية الطبقية بمظهر الممارسة الاشتراكية، وأن تنفي من منطق التاريخ ضرورته في وصول الطبقة العاملة إلى السلطة، وبالتالي إلى موقع السيطرة الطبقية، حتى يحقق التاريخ ضرورته في الانتقال إلى الاشتراكية. من هنا أتت مهمة الطبقة العاملة ومفكريها الثوريين في إقامة الحد المعرفي الفاصل بين أيديولوجيتها الطبقية الثورية وأيديولوجية البورجوازية الصغيرة. وإقامة هذا الحد المعرفي هي الآن وجه رئيسي من وجوه الممارسة الأيديولوجية الثورية للصراع الطبقي، إن لم تكن الوجه الرئيسي منها.

لقراءة التاريخ إذن، علاقة وثيقة بصنعه في حاضره، عبر عملية معقدة من الصراعات الطبقية. من هذا الموقع الطبقي انطلقنا في قراءة كتاب رفعت السعيد، ومنه أتينا إلى نقد ما لم نجد فيه من حد معرفي فاصل بين أيديولوجيتين طبقيتين، أو قل من حد طبقي فاصل بين ممارستين أيديولوجيتين من الصراع الطبقي مختلفتين؛ ووضع نقولا حداد في التيار الماركسي من تاريخ الفكر الاشتراكي مثال من كثير على غياب هذا الحد الفاصل من كتاب قيم لا يفقده النقد أهميته التاريخية والفكرية، بل يقر له بها ويدل عليها. والنقد منا أسئلة طرحناها على المؤلف عساه أن يجيب عنها، فيكون لنا وللقارىء خير، ويكون له مثل ما لنا.

«الطريق» ـ العدد 10

سنة 1972 (50)

صدر للمؤلف

1 ـ مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني ط1 (1973).

2 ـ أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازيات العربية؟ ط1 (1974)، ط 2 (2002).

3 ـ النظرية في الممارسة السياسية ـ بحث في أسباب الحرب الأهلية، ط1 (1979)، ط3 (1990).

4 ـ مدخل إلى نقض الفكر الطائفي ـ القضية الفلسطينية في ايديولوجية البرجوازية اللبنانية: ط 1 (1980)، ط3 (1989).

5 ـ هل القلب للشرق والعقل للغرب؟ ماركس في استشراق إدوارد سعيد ـ ط1 (1985)، ط4 (2006).

6 ـ في علمية الفكر الخلدوني، ط1 (1985)، ط4 (2006).

7 ـ في الدولة الطائفية، ط1 (1986)، ط3 (2003).

8 ـ نقد الفكر اليومي، ط1 (1988)، ط4 (2011).

9 ـ مناقشات وأحاديث في قضايا حركة التحرر الوطني وتميّز المفاهيم الماركسية عربياً، ط 1 (1990).

10 ـ في قضايا التربية والسياسة التعليمية، ط1 (1991)، ط2 (2007).

11 ـ في تمرحل التاريخ، ط 1 (2001)، ط2 (2013).

في الشعر:

12 ـ تقاسيم على الزمان، ط1 (1974).

13 ـ فضاء النون، ط1 (1984)، ط2 (2013).

صدرت جميعها عن دار الفارابي ـ بيروت.

الهوامش

(1) قضية «التوحيد» مثلاً هي أساس الوحدة البنيوية في الفكر الإسلامي وتربة تطوره، إنها تضم، في بنية فكرية واحدة، أفكاراً مختلفة متناقضة كأفكار المعتزلة والغزالي وابن رشد إلخ... وفي مواجهة هذه البنية الفكرية المحددة نجد بنية فكرية أخرى، تتمثل في الفكر الصوفي، تضم كذلك أفكاراً مختلفة، وربما متناقضة، كأفكار الحلّاج وابن عربي والسهروردي إلخ... وبين هاتين البنيتين الفكريتين تناقض رئيسي يضمهما في وحدة البنية الأيديولوجية الخاصة بالمجتمع الإسلامي، والتي تقوم في أساسها على قضية التوحيد.

(2) Marx Karl, Contribution à la Critique de l'économie politique; préface, éd. sociales.

(3) راجع مقال آلتوسير:
Les Appareils Idéologiques d'Etat. La Pensée No 151 juin 1970.

(4) Marx Karl, Les Luttes de classes en France, éd. Sociales.

(5) راجع مقال: Rossanda Rossana, De Marx à Marx, Les Temps Modernes, No 282.

(6) وهنا يكمن خطأ آلتوسير حين يعتبر الحزب الشيوعي الثوري جهازاً كبقية أحزاب الطبقات المسيطرة، فلا يقيم الفرق الطبقي، وبالتالي الحد المعرفي الفاصل، بين حزب الطبقة العاملة وبقية الأحزاب الأخرى. إنّ النزعة البنيوية هي التي تمنعه من أن يرى علاقة الاختلاف بين النقيضين في التناقض الماركسي، وبالتالي، علاقة الاختلاف الموضوعي في ترابط المستويات البنيوية في البنية الاجتماعية بين زاويتي النظر الطبقيتين النقيضتين. والخطأ هذا، في مختلف تشعباته، يعود في أساسه إلى عدم فهم الوضع النظري الخاص بالتناقض السياسي في البنية الاجتماعية. (راجع المقال المشار إليه سابقاً). وبتلهايم يقع في الخطأ نفسه في اعتباره الحزب الثوري جهازاً. راجع مقاله في مجلة: Dictature du prolétariat et classes sociales et idéologie prolétarienne. بعنوان: Les Temps Modernes No 297, avril 1971.

(7) راجع كتابه: Marx Pour, éd. Maspéro.

(8) راجع كتابه: Pouvoir et Politique Classes Sociales, éd. Maspéro P. 12, 18, 26, 31.

(9) راجع كتابه المذكور سابقاً ص 94.

(10) المرجع نفسه: ص 121.

(11) معنى هذا أن «اللغة» السياسية بالضرورة ذات طابع أيديولوجي.

(12) يصعب علينا، في هذا المجال، التكلم على البنية الاجتماعية السابقة لظهور الطبقات. ونحن نتساءل عن صحة التكلم على مستوى سياسي متميز في المجتمع اللاطبقي، أي في البنية الاجتماعية البدائية، بنية المشاعية الأولى، لهذا، نقتصر في الحديث هنا على المجتمع الطبقي فقط.

(13) عند إعادة قراءة هذا المقطع بالذات، وجدنا أن في هذا الحكم إطلاقاً لا يتفق مع الواقع التاريخي. لهذا من الضرورة إعادة صياغة هذا الحكم على الوجه التالي: «وبتعبير آخر، إنّ المظهر الرئيسي في التناقض الرئيسي لا يوجد على المستوى البنيوي نفسه الخاص بهذا التناقض، أي على المستوى السياسي، إلّا في لحظات التأزم في تطور التناقضات، وفي اللحظات الثورية... إلى آخر الجملة». هذا التدقيق في الحكم نراه ضرورياً، لأن ما كل ما تأزم في تطور التناقضات تأزماً ثورياً، أي ما كل أزمة في تطور البنية الاجتماعية لحظة ثورية، وليس من الضروري أن يتم انتقال البنية الاجتماعية من نظام إنتاج إلى نظام إنتاج آخر، في هذه اللحظة الثورية، بشكل حتمي، لأن هذا الانتقال مرتبط بشروط تاريخية محددة، وإن كان شرط إمكان وجوده هذه اللحظة الثورية في تطور البنية الاجتماعية.

(14) إلاّفي حالة استثنائية يحددها غرامشي كحالة توازن كارثي، وهي في الحقيقة حالة أزمة كارثية في تطور الصراع الطبقي. في هذه الحالة، تكون الطبقة المسيطرة عاجزة عن فرض سيطرتها الطبقية على بقية الطبقات، وخصوصاً على الطبقة التي هي نقيضها المباشر، وتكون الطبقة الرئيسية التي تخضع لسيطرة الطبقة المسيطرة عاجزة عن كسر إطار السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة.

(15) «... إن نشوء وتطور الرأسمالية في كنف الكولونيالية لم يتطلب القضاء على الاقطاعية، إنما جرى التعايش فيما بين الاقطاعية والرأسمالية، بل أكثر من ذلك، فإن الرأسماليين الجدد، بقسم كبير منهم، هم هم الاقطاعيون أنفسهم. وبنتيجة ذلك تركزت السلطة الاقتصادية، في المدينة والريف، منذ البداية، في يد فئة ضيقة. وهنا إذن، لا يمكن الكلام بدقة عن تحالف بين الفئة السائدة في الريف، والفئة السائدة في المدينة، بل إننا أمام اندماج عضوي...» يساري لبناني، اليسار الحقيقي واليسار المغامر، دار الفارابي ـ بيروت ص 168.

(16) «مع توسع دخول الرأسمالية الأوروبية، خاصة بعد 1864، برز نمط جديد من البورجوازية التجارية الوسيطة في بيروت ذات الارتباط بالبيوتات

المالية والتجارية الغربية. وضمن الاستثمار التجاري الحديث أرباحاً طائلة وسريعة لفئة قليلة من التجار الوسطاء مما زاد ارتباطهم العضوي بالرأسمال الأجنبي، فسعوا لتوسيع سيطرته. وقد ساند الاقطاع هذا الاتجاه بحكم الروابط العائلية والمصلحية التي تجمع بينه وبين هذه الفئة.

هذه العوامل جعلت من قطاع التجارة المرتبطة تبعياً بالرأسمال الأجنبي العنصر المحدد الأساسي لتطور الرأسمالية في لبنان. وخلافاً لتطور الرأسمالية الكلاسيكي الذي تطلب تحطيم الاقطاع، حافظت الرأسمالية ذات الطابع الكولونيالي في تطورها على بقايا العلاقات الاقطاعية، وأبقت على نفوذ الاقطاعيين السياسي، ونالت من مصالح الحرفيين والتجار غير الوسطاء، لذا وضعت مناهضتهم للنفوذ الأجنبي بذور الحركة آنذاك».

برنامج الحزب الشيوعي اللبناني، نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه، الجزء الأول، ص 52 ـ 53.

(17) وهذه المرحلة نفسها من تطور البنية الاجتماعية الرأسمالية في إطار تكاملها البنيوي تمر أيضاً بمراحل متميزة، ولا سيما بمرحلة ما قبل الامبريالية ومرحلة الامبريالية. كما أن مرحلة الامبريالية تنقسم بدورها إلى قسمين: مرحلة ما قبل احتكارية الدولة، ومرحلة الرأسمالية الاحتكارية للدولة. والبورجوازية المسيطرة نفسها تختلف باختلاف هذه المراحل، وهذا الاختلاف أيضاً موجود في تطور الطبقة أو الطبقات المتوسطة بين المرحلة والأخرى. ويمكن القول، استباقاً للبحث، بهذا الصدد، إن التحول الامبريالي للبورجوازية المسيطرة هو الذي يمنع إطلاقاً تحول الطبقة المتوسطة إلى طبقة رئيسية مسيطرة. لذا نرى أن ظاهرة الراديكالية في الممارسة السياسية للطبقة المتوسطة كانت ممكنة حتى أواخر القرن التاسع عشر، أي قبل التحدد النهائي للانعطاف الامبريالي في تطور الرأسمالية، أما بعد هذا الانعطاف، فالظاهرة هذه باتت صعبة، إن لم نقل مستحيلة.

(18) ولقد تحدد نهائياً بتحول البورجوازية الكبرى إلى بورجوازية امبريالية، كما أن التحول الامبريالي هذا يجد أساسه المادي في التحقق التاريخي لعملية التفارق الطبقي داخل الطبقة المتوسطة الناهضة.

(19) شارل بتلهايم: الهند المستقلة.

(20) لا بد من الإشارة هنا في تحديد هذا الإمكان، إلى وضع الطبقة العاملة داخل حقل الصراع الطبقي، من حيث إنّ هذا الوضع، بسبب من الطابع الكولونيالي للبورجوازية المسيطرة نفسه، هو الذي يسمح للطبقة المتوسطة في شروط تاريخية محددة من ضعف الطبقة العاملة الأيديولوجي

والسياسي، أن تصير طبقة مسيطرة. وبتعبير آخر، إن علاقة التبعية التي تربط البورجوازية الكولونيالية بالامبريالية، فتسد على البورجوازية هذه طريق التطور الرأسمالي، هي التي تلجم حركة التفارق الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية بشكل يصعب فيه على الطبقة العاملة، في مرحلة أولى، أن تستقل في تكونها الطبقي كطبقة مهيمنة نقيضة، فتظهر حينئذ، أمام الطبقة المتوسطة إمكانية صيرورتها طبقة مسيطرة، فوضع التبعية الطبقية للطبقة العاملة الذي يحول دون صيرورتها، في حقل الصراع الطبقي، طبقة مهيمنة نقيضة، بسبب من إلجام التفارق الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية، هو الذي يسمح إذن، للطبقة المتوسطة الكولونيالية أن تصير طبقة مسيطرة، فصيرورتها الطبقية هذه لا تتحدد إذن، بكونها طبقة مهيمنة، ولا تجعل منها طبقة مهيمنة، بل إن عدم قدرة الطبقة العاملة على أن تصير الطبقة المهيمنة النقيضة هو الذي يحدد صيرورتها الطبقية هذه.

(21) لا بد من الإشارة هنا إلى وضع الطبقة العاملة في تحديد هذا الإمكان وتحقيقه. للقضية علاقة بتطور حقل الصراع الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية.

(22) ليست القضية لفظية، ولا أهمية للعبارة بحد ذاتها، سواء أكانت «الطبقة المتوسطة» أم البورجوازية الصغيرة. ولئن نحن فضلنا العبارة الأخيرة هذه على العبارة الأولى، فبسبب ما يتضمنه مفهوم «الطبقة المتوسطة» من التباس يقود إلى وضعها في علاقة من التماثل مع تلك الطبقة المتوسطة التي عرفتها الرأسمالية الأوروبية في طور نهوضها وتوسعها، والاختلاف ـ كما بينا ـ قائم بين الاثنتين. المهم في الأمر هو تحديد الوضع الطبقي الخاص بهذه الفئات الوسطية الواقعة بين الطبقتين الرئيسيتين: البورجوازية الكولونيالية والطبقة العاملة. فبالنسبة إلى هاتين الطبقتين المهيمنتين النقيضتين، تتحدد تلك الفئات بكونها، في صيرورتها الطبقية، غير مهيمنة. لذا، إن كان ضرورياً استخدام مفهوم «الطبقة المتوسطة» لتحديد هذه الفئات الاجتماعية المتباينة، فمن الأفضل حينئذ الإشارة بعبارة «الطبقة الوسطية» وليس بعبارة «الطبقة المتوسطة».

(23) لكن رأسمالية الدولة الاحتكارية تميل أيضاً في تطورها إلى الإبقاء على قطاعات غير احتكارية متخلفة من الإنتاج الرأسمالي. إلّا أن القانون العام ـ الميل العام ـ يظل يسير في اتجاه القضاء على علاقات الإنتاج السابقة للرأسمالية. التناقض الداخلي في الرأسمالية يدفعها إلى ضرورة انتقالها إلى الاشتراكية في الوقت نفسه الذي يمنعها من تحقيق هذا الانتقال.

(24) الحد هو في الطابع الخاص لعلاقات الإنتاج.

(25) وهذا يلقي ضوءاً على نتائج التفكك النسبي في علاقات الإنتاج السابقة للرأسمالية في إطار الإنتاج الكولونيالي: إنّ الفئات الاجتماعية التي تتحرر من هذه العلاقات السابقة بفعل هذا التفكك النسبي لا تتحول إلى بروليتاريا بل إلى عاطلين من العمل. ولا يمكن اعتبار هؤلاء جيش احتياط للصناعة الرأسمالية كما في الإنتاج الرأسمالي. لأن البورجوازية الكولونيالية لا يتحكم في تطورها منطق التوسع الرأسمالي بل منطق الإلجام الكولونيالي.

(26) ربما كان من الأصح القول: إنّ السير في اتجاه معاكس للاتجاه الذي يسير فيه نمط الإنتاج المسيطر هذا، أي الكولونيالي، إنما هو من منطق هذا النمط بالذات بمعنى أن سيطرة النمط هذا تقضي بضرورة قضائه على الأنماط السابقة له، إنما منطق تطوره، من حيث هو تطور محدود ببنيته الكولونيالية، يقضي بضرورة تأبيد علاقات الإنتاج السابقة له. هذا التناقض هو في بنية الإنتاج الكولونيالي: إن طابع سيطرته على أنماط الإنتاج الأخرى يكمن في عجزه عن السيطرة عليها، أي إنه يسيطر عليها في تأبيدها لا في إزالتها.

(27) نشر هذا المقال في مجلة الطريق العدد 8 سنة 1968.

(28) ربما قيل: إنك تعتمد على ماركس وتنسى لينين، مع أن لينين حلل الاستعمار ووجد فيه الميزة الرئيسية لرأسمالية القرن العشرين. لقد حلل ظاهرة ما عرفها ماركس، وتناسيه غير جائز بتاتاً، وخصوصاً من قبل من يريد معالجة مشكلة الاستعمار و «التخلف». وربما قيل أيضاً: إنك في تناسيك لينين تفصل الماركسية عن اللينينية وهذا هو الخطر الرئيسي في منهجك. فالفصل بين الاثنتين تشويه للاثنتين وتحريف لهما، وهذا ما لا يمكن أن يبقى به فكر ماركسي صحيح.

إن الرد على هذا المأخذ ممكن وبسيط: إننا لا نحاول إطلاقاً فصل لينين عن ماركس. إلّا أننا نؤكد أن لينين، خصوصاً في كتابه الرائع «الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية»، يطور فكر ماركس ضمن الخط الفكري الذي عالج فيه ماركس الرأسمالية وتعرض فيه إلى الكولونيالية، أي إنه يعالج الاستعمار من وجهة نظر الرأسمالية، كتطور تاريخي ضروري لها. ونحن إن لم نذكر لينين إلّا قليلاً، فذلك راجع إلى أننا، حول هذه النقطة بالذات، لا نفصل بينه وبين ماركس، بل بالعكس نجد فيه امتداداً طبيعياً لصاحب «الرأسمال».

وليس همنا في بحثنا هذا دراسة مؤسسي الماركسية أنفسهم بل نحن نستعين بهم في فهم واقعنا التاريخي. لذلك كان من الطبيعي أن لا نورد

نصاً إلّا بقدر ما يوضح هذا النص الواقع «التخلفي»، موضوع بحثنا. فهدفنا الواقع على ضوء النص لا النص في ذاته.

(29) راجع مجلة «الطريق»، العدد الثامن ـ سنة 1968.

(30) كما أنه، على صعيد آخر، وجوب الشيء منطقياً لا يستلزم مباشرة وجوده واقعياً. والتاريخ حافل بالأمثلة التي تدل على اختلاف الضرورتين وصعيدهما: فكم من لحظة تاريخية ظهرت الثورة فيها للمنطق ضرورة من غير أن تنجح في مرورها إلى الواقع، أي من غير أن تحقق ضرورتها في تطور الواقع. هذا التفاوت بين صعيدي هاتين الضرورتين، داخل حركة التاريخ نفسها، هو الذي يحدد نظرياً إمكانية فشل الثورة، حتى وإن ظهرت الثورة كضرورة في منطق التاريخ.

(31) مثلاً قطاع البترول في الشرق العربي، والنبيذ في الجزائر، والبن في البرازيل، وقصب السكر في كوبا الخ...

(32) Lacoste Yves, Géographie du sous-dévelopement, P.U.F. Paris 1965

(33) المصدر نفسه ـ ص 220 ـ راجع خصوصاً الفصل الذي عنوانه: Recherche des causes profondes

(34) هذا المقال ظهر في المجلة الأسبوعية الجزائرية: Révolution Africaine العدد 101، 2 كانون الثاني سنة 1965.

(35) حتى على هذا الصعيد، أي على صعيد تميز «التخلف» من الرأسمالية، لا يمكن اعتبار العلاقة بين البنيتين علاقة خارجية، كما سنرى بعد قليل.

(36) نأخذ عن آلتوسير (Althusser) هذه العبارة، وإن كنا، بحكم موضوع دراستنا الذي هو الاستعمار و«التخلف» والعلاقة بينهما، نعطيها معنى يختلف عن المعنى الذي يعطيه لها هذا المفكر. فآلتوسير يستعمل هذه العبارة لتحديد نوع العلاقة بين مختلف مستويات البنية الاجتماعية الواحدة. أما نحن، فمرادنا تحديد نوع العلاقة البنيوية بين بنيتين متميزتين تضمهما وحدة بنيوية، حركة تطورها حركة تفارق في الإنتاج البنيوي، أي في إنتاج بنية لبنية.

(37) «... إذا كان يشار إلى مشكلات الشعوب الأكثر فقراً بعبارة مشكلات «البلدان المتخلفة» وليس بعبارة أدق علمياً، فذلك راجع إلى الجهد التضليلي للأيديولوجية البورجوازية، لا فرق إن كان هذا الجهد واعياً أم غير واع. فمن الضرورة، برأيي، من وجهة نظر علمية، أن تستبدل عبارة «البلدان المتخلفة» بعبارة «البلدان المستغلة والمسيطر عليها وذات الاقتصاد المشوه»،

التي هي عبارة أدق. شارل بتلهايم Croissance et Planification accélérées مطبوعات ماسبيرو، باريس 1964، ص 27 ـ 28.

(38) Marx Karl, Fondements de la critique de l'Economie Politique. éd. Anthropos, Paris 1967, P. 26-27.

(39) لقد سبق وذكرنا في القسم الأول من هذه الدراسة الأسباب النظرية والتاريخية التي منعت ماركس من الاهتمام ببنية الإنتاج الخاصة بالبلدان المستعمرة فلا سبيل للإعادة.

(40) يقول إيف لاكوست في مقاله المذكور سابقاً، إنّ أحد أكابر الاستعماريين، وهو ليوتاي، قد فهم تماماً بأن بقاء الاستعمار الفرنسي في مراكش رهن ببقاء البنيات التقليدية في هذا البلد، أو على الأقل، في قسم كبير منه.

(41) كارل ماركس: مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، المقدمة، ص 4 ـ 5. الطبعة الفرنسية:

Contribution à la Critique de l'économie Politique-Editions Sociales-Paris..

(42) يكفي على سبيل المثال أن نذكر أن الاستعمار هو الذي أدخل الملكية الخاصة وعممها، في إطار العلاقة الكولونيالية في البلدان التي أخضعها لسيطرته. ولقد تم إدخال الملكية الخاصة في هذه البلدان عن طريق تهديم الملكية الجماعية فيها فكان الاستعمار يملك الارض ـ وهي أهم وسيلة للإنتاج في نظام الإنتاج السابق للاستعمار ـ لحلفائه من الأعيان ورؤساء القبائل، كما جرى في الجزائر مثلاً، مقابل تخليهم عن سلطتهم السياسية. ولم يكتف بذلك، أي لم يكتف بإنشاء طبقة من الملاكين الزراعيين حليفة له، بل كان همه الرئيسي استلاب الأرض الجيدة من أصحابها الأصليين، إما بالعنف مباشرة، بطرده هؤلاء من أراضيهم وحصرهم في الجبال وإحلال المستعمرين الأوروبيين محلهم، وإما عن طريق السلب الشرعي، أي القانوني، بشراء الأرض، بعد رهنها، بثمن بخس، وتكوين شركات تابعة للبنوك تستملك الأرض مباشرة أو تسيطر على منتوجاتها عن طريق القروض والتصريف التجاري. إن تاريخ تكون العلاقات الإنتاجية الكولونيالية في البلدان المستعمرة هو تاريخ العنف الاستعماري الذي كان يتخذ أشكالاً متعددة، من السلب والنهب، الشرعي وغير الشرعي، إلى القتل والإبادة، كما حدث مع هنود أميركا اللاتينية وزنوج أفريقيا السوداء.

(43) Cf. Bettelheim Charles, l'Inde Indépendante, éd. Colin, Paris

(44) هذا التحديد للإنتاج «التخلفي» كعناصر لا كإنتاج متماسك بنيوياً، هو الذي يسمح برؤية قطاعات بنيوية إنتاجية مختلفة في البلدان «المتخلفة»: قطاع رأسمالي، قطاع إقطاعي، قطاع شبه اقطاعي، قطاع تقليدي أو بدائي، قطاع شبه رأسمالي الخ...

لقد حاول شارل بتلهايم في كتابه المذكور سابقاً أن يتخطى هذه النظرة المفككة لبنية «التخلف»، فلم ينظر إلى هذه البنية كإطار خارجي يضم بنيات إنتاجية مختلفة، تتلاصق بشكل مستقل، بل رأى فيها تراكباً (superposition) لعدة بنيات اجتماعية مختلفة، وعبارة التراكب هذه نجدها في أكثر من موضع في كتابه (ص 45 ـ 63 ـ 125 ـ 159 مثلاً)، وهي، وإن كانت تستلزم بالضرورة تداخلاً عضوياً لمختلف الإنتاجات الاجتماعية في البلد «المتخلف»، تؤكد على وجود عدة أنظمة للإنتاج في هذا البلد، بدلاً من أن ننظر إلى مختلف أنظمة الإنتاج هذه، لا كأنظمة قائمة بذاتها، بل كمقومات أساسية أو كعناصر متماسكة خاصة بنظام إنتاج اجتماعي متميز، له وحدته البنيوية، وبالتالي التطورية. ووجود هذا التداخل الذي تستلزمه عبارة التراكب بالذات دليل على الوحدة البنيوية لنظام الإنتاج الكولونيالي.

(45) لقد مر الفكر «الماركسي» بهذا النوع من التفكير، فكانت مساهمته «نظرية الديموقراطية الوطنية». وأكثر الظن، على ضوء ما سبق من بحثنا، وعلى ضوء التجارب التاريخية المعاصرة نفسها، أن هذه «النظرية» تفتقر إلى أساس علمي وواقعي تاريخي.

(46) على خلاف البورجوازية الاستعمارية ذات الاستهلاك المنتج.

(47) نريد هنا أن نلفت نظر القارىء إلى أن مفهوم الاستبدال الطبقي يجب ألا يفهم ميكانيكياً. فحركة الاستبدال هذه هي في الحقيقة حركة تطور، بل تكون طبقي للطبقة التي تحل محل الطبقة المستبدلة. وربما نتج من هذا الاستبدال الطبقي تناقضات جديدة لم تكن موجودة في البنية الاجتماعية قبل تحقيق هذا الاستبدال. إلّا أن وجود هذه التناقضات لا يؤثر بشكل جذري في البنية الاجتماعية، أي لا يحدث فيها هذا التغيير الثوري في الانتقال إلى بنية اجتماعية جديدة، فهي إذن، تناقضات جديدة في البنية الاجتماعية نفسها. وهذا واضح خصوصاً في حركة استبدال البورجوازية الكولونيالية بالبورجوازية الصغيرة، كطبقة حاكمة، كما حدث في مصر مثلاً. ولنا عودة إلى هذه النقطة فيما بعد.

(48) إن عبارة «التطور اللارأسمالي» ليست في الحقيقة عبارة علمية، لأنها

لا تحدد لنا إيجابياً طبيعة البنية الاجتماعية التي تشير إليها. فالتحديد نفياً ليس إظهاراً لحقيقة البنية المحددة، أي ليس إظهاراً لما هي هذه البنية في ذاتها، بل لما لا يمكن أن تكونه. فحين نقول: إنّ مصر مثلاً ـ أو الجزائر وسوريا ـ تسير في طريق «التطور اللارأسمالي»، ننفي عن هذه البلدان طابع التطور الرأسمالي، وهذا صحيح، غير أننا لا نحدد ما هو طابع هذا التطور الاجتماعي «اللارأسمالي». فعبارة «التطور اللارأسمالي» لا يمكن إطلاقاً أن تتماثل مع عبارة التطور الاشتراكي، وإن كان لهذا التماثل صدى في بعض الأذهان. لذلك نرى أن هذه العبارة: «التطور اللارأسمالي»، تدل خصوصاً على عجز الفكر «النظري» عن تحديد البنية الإنتاجية الاجتماعية في بعض البلدان. فواضح، حتى في هذه العبارة بالذات، أن هذه البنية الإنتاجية ليست بنية رأسمالية، كما وأنها ليست بنية اشتراكية. وما دراستنا سوى محاولة لإعطاء التحديد الإيجابي لهذه البنية من الإنتاج الاجتماعي.

(49) لقد نسي من يريد أن يعتبر الإنتاج الاجتماعي في ما نسميه بالمجتمعات الكولونيالية، أي في البلدان «المتخلفة»، إنتاجاً رأسمالياً، متماثلاً في بنيته مع الإنتاج الاجتماعي في البلدان الغربية، أن الميزة الأساسية للإنتاج الرأسمالي، التي تجعله مختلفاً عن كل إنتاج اجتماعي سابق له، هي ميل هذا الإنتاج إلى التوسع اللانهائي، حسب تعبير لينين (tendance à l'extension ilimitée). من هنا، أي من هذا المنطق الداخلي لتطور الإنتاج الرأسمالي، أتت ضرورة تطوره الاستعماري. فالاستعمار إذن، ملازم بالضرورة لتطور الإنتاج الرأسمالي. وهذا ما لا نجده إطلاقاً في الإنتاج الكولونيالي. فحسب أي منطق يمكن اعتبار هذا الإنتاج رأسمالياً؟ أليست استحالة التطور الاستعماري للإنتاج الكولونيالي كافية لأن تفرض علينا ضرورة النظر إليه كإنتاج متميز، بنية وتطوراً، عن الإنتاج الرأسمالي؟

(50) كتب هذا المقال قبل صدور الجزء الثاني من كتاب رفعت السعيد. ولقد صدر هذا الجزء عن دار الطليعة تحت عنوان: «اليسار المصري ـ 1925 ـ 1939». وبعد قراءته، لم نجد فيه أي تبرير لإعادة النظر فيما كتبنا.

(*) نشرت هذه الدراسة في مجلة الطريق العدد 8-7 لعام 1980.

حسن عبدالله حمدان

- ولد في بيروت عام 1936 ابن بلدة حاروف الجنوبية قضاء النبطية.
- متزوج من ايفلين بران، وله ثلاثة أولاد: كريم وياسمين ورضا.
- تلقى علومه في مدرسة المقاصد في بيروت وأنهى فيها المرحلة الثانوية.
- نال شهادتي الليسانس والدكتوراه في الفلسفة من جامعة ليون. فرنسا.
- درّس مادة الفلسفة بدار المعلمين بقسنطينة (الجزائر)، ثم في ثانوية صيدا الرسمية للبنات (لبنان). انتقل بعدها إلى الجامعة اللبنانية معهد العلوم الاجتماعية كأستاذ متفرّغ في مواد الفلسفة والسياسة والمنهجيات.
- كان عضواً بارزاً في اتحاد الكتّاب اللبنانيين والمجلس الثقافي للبنان الجنوبي، ورابطة الأساتذة المتفرّغين في الجامعة اللبنانية.
- انتسب إلى الحزب الشيوعي اللبناني عام 1961، وانتخب عضواً في اللجنة المركزية للحزب في المؤتمر الخامس عام 1987.
- استشهد في شارع الجزائر . بيروت في 18 أيار 1987.

ISBN 978-9953-71-887-3
9 789953 718873